

الدراسات السياسية

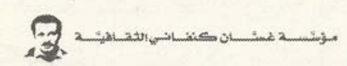
المجلد الخامس

غسان كنفاني

الدراسات السياسية

المجلّد الخامس

منشورات الرمال

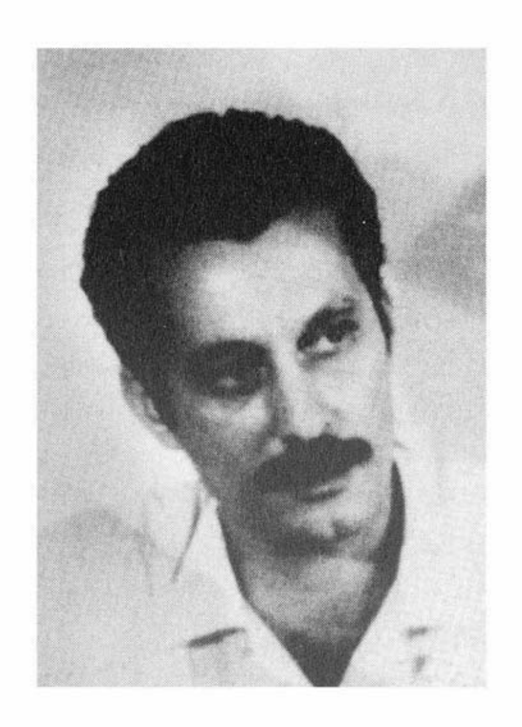


دار منشورات الرمال
قبرص
www.rimalbooks.com

الطبعة الأولى 2015

ISBN 978-9963-715-26-8

تصميم: عمر أيوب
الرسومات: لوحات لغسان كنفاني
طباعة: مطبعة كركي - بيروت



يُعتبر غسان كنفاني أحد أشهر الكتّاب والصحافيين العرب في عصرنا. فقد كانت أعماله الأدبية من روايات وقصص قصيرة متجذرة في عمق الثقافة العربية والفلسطينية، ومصدر وحيٍ لجيلٍ كامل في حياته وبعد استشهاده بالكلمة والفعل.

ولد في عكا، شمال فلسطين، في التاسع من نيسان/أبريل ١٩٣٦، وعاش في يافا حتى أيار/مايو ١٩٤٨ حين أجبر، بسبب الحرب التي أسفرت عن إنشاء إسرائيل، على مغادرة وطنه الأم واللجوء مع عائلته في بادئ الأمر إلى لبنان، ثم إلى سوريا. عاش وعمل في دمشق ثم في الكويت، وبعد ذلك في بيروت منذ سنة ١٩٦٠. وفي الثامن من تموز/يوليو ١٩٧٢ استشهد في بيروت مع ابنة أخته لميس في انفجار سيارة مفخخة على أيدي عملاء إسرائيليين.

أصدر غسان حتى تاريخ وفاته المبكر ثمانية عشر كتاباً، وكتب مئات المقالات في الثقافة والسياسة وكفاح الشعب الفلسطيني. في أعقاب اغتياله تمّ

إعادة نشر جميع مؤلفاته بالعربية، في طبعات عديدة. كذلك جمعت رواياته وقصصه القصيرة ومسرحياته ومقالاته ونشرت في مجلدات، وترجم العديد من أعماله الأدبية إلى عشرين لغة. كما دخل بعض أعماله في مناهج المدارس والجامعات، وتمّ إخراج بعضها أعمالاً مسرحية وبرامج إذاعية عربية وأجنبية عدة، واثنتان من رواياته تحولتا إلى فيلمين سينمائيين. وما زالت أعماله التي كتبها في الفترة ١٩٥٦-١٩٧٢ تحظى اليوم بأهمية متزايدة.

المحتويات

توطئة واعتذار

أخيراً، والحمد لله تم إصدار المجلد الخامس الذي يحتوي الدراسات السياسية التي كان كتبها الشهيد المناضل غسان كنفاني، وهي المواد التي صُنفت لهذا المجلد منذ البدء بنشر تراث غسان في إثر استشهاده سنة ١٩٧٢، وتتضمن بعض ما كُتب في حياته.

من المعروف أن غسان كان غزير الإنتاج، وكونه مارس الصحافة أيضاً بالإضافة الى إنتاجه الأدبي من روايات وقصص قصيرة، فقد كان من الصعب الإحاطة بهذا الإنتاج السياسي وخصوصاً أنه كان يرئس تحرير العديد من الصحافة اليومية والأسبوعية.

لذا من الصعب أن نستطيع نشر إنتاجه السياسي كاملاً على الرغم من أننا جمعنا الكثير من مقالاته اليومية أو الأسبوعية، والتي قد يستفيد منها الطلاب في الجامعات والمؤرخون لحركات التحرير العربية، التي كانت في أوجها في الخمسينات والستينات من القرن الفائت، إلا إننا رأينا أن ننشر البعض من الدراسات أو الإصدارات التي كتبها غسان في حياته لتكون مادة هذا المجلد.

إن من عايش تلك الفترة يذكر تماماً الكتابات والمقالات التي كان يكتبها غسان في الصحف اليومية أو الأسبوعية أو الشهرية والتي كانت تؤرخ للحركة

السياسية والنضالية في ذلك الزمن، ومثالاً لذلك المقالة الأسبوعية في صحيفة "المحرر" اليومية عن الثورة الجزائرية، بالإضافة الى التعليق اليومي، وأيضاً في صحيفة "الأنوار" لاحقاً.

كذلك الإحاطة بالمناقشات والمعارك السياسية والأدبية أيام المد الناصري والوحدة العربية، والنقاشات والمحاضرات التي كان يقدمها غسان في التصدي للحركات المناهضة لحركة القوميين العرب الذي كان هو من أهم أعضائها وقادتها.

من المعروف والمجدي أن نذكر أنه في ذلك الوقت كان هناك أحزاب سياسية، كحزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب والحزب القومي السوري الاجتماعي والحزب الشيوعي وبعض الأحزاب التي تأثرت بالنازية والفاشية، إلخ... وحفل ذاك الزمن بنقاشات ومعارك أدبية، وبعد مرور هذا الوقت الطويل على هذه التنظيمات التي اختفى معظمها أو تطور أو تحوّل مفهومها السياسي فأصبح من الصعب إعادة نشر الكثير من هذه المقالات، إذ تكون بلا جدوى وخارج الاهتمام مقارنة بالأهمية الكبيرة التي كان يوليها الشباب لهذه النقاشات والتنظيرات التي يصدرها قادة تلك الأحزاب في تلك الآونة.

سأتطرق هنا إلى إلقاء الضوء على بعض الدراسات، أو الإنتاج الذي نشره غسان وهو مواد هذا المجلد. فمثلاً "الماركسية في المجال النظري" هو مناقشة للفكر الماركسي، فقد كان تسجيلاً لنقاش دار بين غسان وأحد أقاربه الذي كان يعتنق الفكر الماركسي نظرياً.

أما دراسة غسان عن "ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ في فلسطين" وإضراب الأشهر

الستة في جميع أنحاء فلسطين والذي يمكن أن نصفه بأطول إضراب في التاريخ (إلا إذا فاتني معرفة سواه) فإن غسان أراد أن يملأ فراغ هذه الحقبة والتركيز على نضال الشعب الفلسطيني. ولما كان غسان قد ولد في بداية الثورة فقد عمد إلى الطلب من بعض أصدقائه ورفاقه أن يؤمنوا له أناساً من كبار السن ممن عايشوا تلك الفترة كي يتحدث إليهم ليزداد معرفة بما كان يحدث فيها، وهو ما حدث، بالإضافة إلى المراجع الأخرى التي اعتمدها فكانت هذه الدراسة.

وبالنسبة إلى كتاب "ثم أشرقت آسيا" فهو عبارة عن تغطية لزيارة قام بها غسان بدعوة رسمية من حكومة الصين الشعبية في أواسط الستينات وقابل فيها بعض المسؤولين الكبار، على رأسهم رئيس الوزراء آنذاك شوان لاي، وكان يرسل تباعاً مقالات عن هذه الزيارة تنشر في جريدة "المحرر"، وقد أضاف إلى هذه المقالات معلومات أخرى لنشرها ككتاب كامل حين قرر إصداره، الأمر الذي لم يحدث في حياته.

أما كتيب "المقاومة ومعضلاتها" فهو نتاج نقاشات كانت تتابَع في قيادات الجبهة الشعبية، وكان يصدرها غسان في صحيفة "الهدف" الناطقة باسم الجبهة والتي كان يرئس تحريرها.

وأما كتاب "التركيب التحتي للثورة"، وهو ترجمة لتقارير استخباراتية أميركية عن تنظيم الثورة الفيتنامية، تم توزيعه على كوادر الجبهة الشعبية، فقد كتب غسان مقدمة هذا الكتاب نظراً إلى قيمتها.

إن تأخر إصدار هذا المجلد لأكثر من أربعين عاماً يعود لعدة أسباب أهمها الحرب اللبنانية، وثمة سبب مهم آخر، أننا كنا نطلب من رفاق غسان في الحركة والجبهة التكرم بكتابة المقدمة والإضاءة على موقع غسان داخلياً، لكن أسباباً

عديدة كانت تدعوهم إلى الاعتذار إلى أن تكرم الصديق فضل النقيب بتزويدنا بالمقدمة المنشورة هنا، وهو الصديق الوفي الذي ما زال يذكر غسان في كل مناسبة.

عذراً... فأن تأتي متأخراً أفضل من أن لا تأتي أبداً.

فاروق غندور
رئيس مؤسسة غسان كنفاني الثقافية
بيروت

مقدمة

بقلم

د. فضل مصطفى النقيب

غسان كنفاني: عاطفة المقاومة

-١-

بعد أن حصل غسان كنفاني على شهادة الدراسة الثانوية تسجل في كلية الآداب في جامعة دمشق، وسافر إلى الكويت للعمل معلم مدرسة. وفي الصيف، كان يعود إلى دمشق لتمضية العطلة وتقديم الامتحانات الجامعية. وفي بداية صيف سنة ١٩٥٩، طلب الحَكم دروزة مني ومن غسان الاجتماع به، وكان الحكم من العناصر القيادية في حركة القوميين العرب، وكنت وغسان من أعضاء الحركة الذين لهم اهتمام أدبي يتمحور في نشاط رابطة «الأدب والحياة» التي كان من أعضائها أحمد خليفة وبلال الحسن. أخبرنا الحَكم أن اللجنة الثقافية في الحركة قد قررت أن تطلب من غسان ومني التفرغ لكتابة مجموعة قصص قصيرة كي يتم طبعها في كتاب يتم توزيعه بشكل واسع، وخصوصاً في المخيمات الفلسطينية.

تحمسنا جداً للموضوع. وبعد أقل من نصف ساعة من مغادرة الحَكم دروزة مكان اجتماعنا به في مقهى الفاروق، كنا قد اتفقنا على أن يكتب كل واحد منا ستّ قصص، كما قررنا أن يكتب أحدنا قصة بعنوان «أول عائد» ليكون ذلك عنوان الكتاب. وقد شرع غسان على الفور في رسم وجه «أول عائد» الذي سيظهر على غلاف الكتاب.

تفاقمت أوضاع سياسية سريعة حالت دون طبع هذا الكتاب، مع أن غسان أنهى كتابة ستّ قصص بعد بضعة أسابيع، كما تمكنتُ من إنهاء قصصي الستّ بعد بضعة أشهر. أذكر هذه القصة لأنه حدث فيها ما رأيت بعد سنوات أنه الصفة التي ستلازم غسان كنفاني طوال حياته. ففي نهاية ذلك الصيف، جاء غسان ليودعني قبل عودته إلى الكويت، ويطلب مني أن أرسل إليه بالبريد نسخة عن قصصي فور انتهائي من كتابتها، لأنه يريد أن يكتب مقالاً نقدياً عن القصص الاثنتي عشرة، ليكون المقال جاهزاً للنشر فور صدور الكتاب. وحين أبديت دهشتي، وكذلك استغرابي اعتزامه أن يقوم بدور الكاتب والناقد في الوقت ذاته، قال هو بإصرار إنه لا يوجد إنسان يعرف نقاط القوة ونقاط الضعف في هذه القصص أكثر منه أو مني، ولذلك على واحد منا أن يقوم بكتابة المقال النقدي الأول للقصص، ثم أضاف أنه كان، في الواقع، يفضل لو أقوم أنا بهذه المهمة، لكنه يعرف أنني لن أتمكن من كتابة المقال بالسرعة المطلوبة، ولذلك سيكتب هو المقال وسينشره، طبعاً، بتوقيع اسم مستعار.

بعد سنة من ذلك الصيف، ترك غسان الكويت، حين استدعته حركة القوميين العرب إلى بيروت ليعمل محرراً للقسم الثقافي في مجلة الحركة الأسبوعية، «الحرية».

وصل غسان إلى بيروت في سنة ١٩٦٠، وهو في الرابعة والعشرين من عمره، وقامت المخابرات الإسرائيلية باغتياله في سنة ١٩٧٢ وهو في السادسة والثلاثين من عمره. وفي الأعوام الاثني عشر التي عاشها غسان في بيروت، نشر خمس روايات، وكتب ثلاث روايات غير مكتملة تم نشرها بعد استشهاده، كما نشر أربع مجموعات للقصة القصيرة، ومسرحيتين، ومجموعة من الدراسات

التاريخية - السياسية - الأدبية،[1] ومئات المقالات السياسية والفكرية والأدبية التي كان يكتبها بشكلٍ يومي بما أنه محرر القسم الثقافي في مجلة «الحرية»، ثم رئيس تحرير جريدة «المحرر»، وبالتالي رئيس تحرير جريدة «الأنوار»، ثم رئيس تحرير مجلة «الهدف». ونشر غسان مئات المقالات الأخرى بتوقيع أبو العز، وتوقيع غينكاف، وتوقيع فارس فارس، وتوقيعات غير معروفة، وعلى الأغلب أنها لن تعرف أبداً. وهذا يعني أنه كان يكتب في اليوم الواحد الأخبار الرئيسية في الجريدة، والافتتاحية في الصفحة الأولى، ومقالاً أو تعليقاً في القسم الثقافي في الصفحات الداخلية، كما كان يكتب جزءاً من الرواية، وجزءاً من القصة القصيرة، وجزءاً من الدراسة الفكرية. ويبدو أن كل هذا لم يكن كافياً، ولذلك كان غسان لا ينام قبل أن يكتب في جرائد أو مجلات أخرى وبأسماء مستعارة.

كان مسكوناً بعاطفة «الكتابة الكاملة»، كتابة القصة وكتابة نقدها، كتابة الخبر السياسي وكتابة التعليق عليه، الكتابة الإبداعية والكتابة الفكرية، الكتابة العلنية والكتابة السرية.

هل هناك معنى ما لهذه العاطفة؟ هل هناك دلالة على عاطفة الكتابة في حياة غسان تتجاوز تجربته الشخصية وتخص قضية أشمل وأعم؟ وماذا يعني كل ذلك بالنسبة إلينا اليوم وقد مر أكثر من أربعين عاماً على استشهاده؟

-٢-

أعتقد أن من أفضل مَن فهم هذه الأسئلة وحاول الإجابة عنها هو إدوارد سعيد، وخصوصاً ما ورد في مقالته المشهورة «النثر والنثر القصصي العربي بعد ١٩٤٨».[٢]

يعبّرُ عنوان المقالة عن فهم إدوارد سعيد لدور سنة ١٩٤٨ في التاريخ العربي. فهو يرى أن الإنسان العربي كان في السنوات التي سبقت تلك السنة يعيش في «الحاضر»، وهو منسجم مع «الماضي» ومرتاح لإمكانات «المستقبل». فلقد كان «الحاضر» يعني الإسراع في خطوات حركات الاستقلال التي ابتدأت منذ مطلع القرن، كي يتم الوصول إلى مستقبلٍ يتم فيه التحرر الكامل من حكم الاستعمار الأوروبي، وتحطيم الحدود المصطنعة التي أوجدها هذا الاستعمار بين البلاد العربية، من أجل بناء مستقبلٍ عربي جديد يستعيد فيه العرب دورهم الحضاري الذي حطمته قرون من عصور الانحطاط وقرون من ظلام الحكم العثماني. وكان «الحاضر» يشكل الجسر الذي سيتم العبور عليه من «الماضي» للوصول إلى «المستقبل». ثم جاءت نكبة ١٩٤٨، كصاعقة، كانفجار، كزلزال، لم يكن أي شعبٍ عربي، أو أي حزبٍ عربي، أو أي فردٍ عربي قادراً على مواجهتها. ولقد نجم عن العجز العربي الكامل عن مواجهة التحدي تمزق العلاقة بين الأزمنة الثلاثة في الحياة العربية. فمع قيام إسرائيل، تفكك «الماضي»، وتبعثر «الحاضر»، وغاب «المستقبل» في متاهات من القلق والخطر وعدم اليقين. لم يعد «الحاضر» هو الجسر الذي تتسارع عليه خطوات الاستقلال الوطني للوصول إلى «المستقبل» العربي، وإنما صار هو المكان غير المستقر الذي يئن تحت الضربات

الموجعة لقوى تريد تقويض المشروع القومي، وتفتيت الهوية العربية، وتكريس التجزئة والتشتيت والخراب. وفي هذا السياق، صارت المهمة الأولى للكاتب الملتزم هي «إنتاج فكر ولغة يجسدان إرادة الدفاع عما هو مهدد بالانقراض في الحياة العربية». ويعتقد إدوارد سعيد أن ثورة ٢٣ يوليو/تموز ١٩٥٢ في مصر وما تبعها من نهوض حركة التحرر الوطني في أرجاء العالم العربي قد أوجدا الظروف الموضوعية لتكريس المضمون الواضح والمحدد لمهمة الكاتب الملتزم، وهي الكفاح ضد القطيعة والتمزيق والكسر الذي أحدثته إسرائيل في التاريخ العربي، أي الكفاح لاستعادة الصلة بين «الماضي» و«الحاضر» و«المستقبل» في الحياة العربية في إطار المشروع القومي. وهذا يعني أن الكتابة الملتزمة صارت «عملاً تاريخياً»، أي «عملاً مقاوماً».

ويرى إدوارد سعيد أن رواية غسان كنفاني «رجال في الشمس» هي من أفضل الأمثلة على «الكتابة المقاومة»، وهي رواية يعتقد أنها من أبرع وأقوى الروايات القصيرة في الأدب الحديث[٣]، كما يرى أنها «عمل مقاوم»، لأنها تمكنت من «تغيير الواقع» عبر قدرتها على «إلغاء المسافات بين اللغة والواقع».

من أجل أن نتمكن من فهم ما يعنيه إدوارد سعيد من مقولة «إلغاء المسافات بين اللغة والواقع»، علينا أن نعود إلى المقال المهم الذي كتبه بلال الحسن في الذكرى الخامسة والعشرين لاستشهاد غسان.[٤] ففي ذلك المقال يقول بلال: «في الكويت عام ١٩٥٧-١٩٥٨، كان غسان يكتب رواية عن حياة المقيمين في الكويت... وأثناء كتابة تلك الرواية، التي لم تكتمل ولم تظهر، نشرت الصحف حادثة العثور على جثث عدد من العمال عند مكب نفايات المدينة، وقيل إنهم ماتوا داخل خزان سيارة نقلتهم ليعبروا الحدود تهريباً واختنقوا داخل الخزان».

ويقول بلال إن هذه الحادثة جعلت غسان يتوقف عن كتابة روايته ويبدأ بكتابة الرواية التي أصبحت «رجال في الشمس».

أخذ غسان من «الواقع» حادثة العمال الذين ماتوا اختناقاً، وصاغ منها قصة أبو القيس، وأسعد، ومروان، الفلسطينيين الثلاثة الذين حضروا من مخيمات الشتات إلى البصرة بهدف البحث عن شخص يساعدهم، في مقابل أجر، على الدخول غير القانوني إلى الكويت ليتمكنوا من كسب الرزق الذي يساعدهم على الحياة، ويساعد عائلاتهم التي تركوها في المخيمات بلا معيل. وفي البصرة، تعرف الثلاثة على أبو الخيزران وهو فلسطيني يعمل سائقاً لسيارة من سيارات نقل المياة عند تاجر كويتي. فنجح أبو الخيزران في إقناعهم بأنه سيعود إلى الكويت وصهريج سيارته خالٍ من المياه، وإذا سافروا معه فما عليهم إلا تمضية بضع دقائق في الصهريج عند مركز الحدود العراقي، وبضع دقائق أخرى عند مركز الحدود الكويتي، بينما يقوم هو بإجراء معاملات السيارة، وأكد لهم أنه يعرف موظفي الحدود، في المركزين، ولذلك فإنهم لن يقوموا بفتح صهريج السيارة وتفتيشه. ولقد تمت الرحلة وفق تلك الخطة حتى وصلت السيارة إلى مركز الحدود الكويتي، فلم يتمكن أبو الخيزران من التخلص من الدعابات السمجة لموظف الحدود بالسرعة المطلوبة، فمات الثلاثة داخل الصهريج من الاختناق.

كان الفلسطينيون الثلاثة، أبو القيس وأسعد ومروان، ينتمون إلى أجيالٍ مختلفة، ويعيشون أوضاعاً مختلفة، ولهم رؤى مختلفة. ولقد وصف غسان قصة كل واحد منهم على حدة. ومع ذلك فقد كان هناك عامل مشترك بين هذه القصص الثلاث، وهو أن كل واحد منهم قد جاء إلى البصرة كي يتخلص من الأزمة

التي يعيشها، والتي تتلخص في أنه كان يعيش وهو عاجزٌ عن فهم أي شيء في الواقع الذي يعيشه، إلا بمقدار ما يذكّره هذا الشيء بواقع «البلاد» التي تركها في سنة ١٩٤٨. وكان كل واحد من الثلاثة يدرك في الوقت ذاته أن بقاءه وبقاء عائلته يتوقفان على قدرته على العمل وكسب الرزق في مجالات ليس لها علاقة بتلك «البلاد». كان كل واحد من الفلسطينيين الثلاثة يعيش الواقع بتوتر مستمر وصعب؛ التوتر بين متطلبات «فهم العالم» ومتطلبات «البقاء في العالم»؛ التوتر بين تعزيز الصلة بفلسطين وقطع الصلة بها. ومن الطبيعي أن تؤثر نتيجة النهاية المرعبة لهذا التوتر في ارتفاع وتيرة التوتر في حياة غسان كنفاني نفسه. ولم يعد غسان قادراً على متابعة الرواية الطويلة التي كان يكتبها، لكنه صار في الوقت ذاته قادراً على كتابة رواية جديدة كاملة في وقت قصير. ومن الطبيعي، كذلك، أن تتجسد نتيجة قراءة ما كتبه غسان، بتوتر عال في إلغاء المسافات بين اللغة والواقع، في رفع درجة التوتر في حياة كل قارئ يعاني، بشكل أو بآخر، جراء الانقطاع والتمزق اللذين حدثا في سنة ١٩٤٨. وبحكم طبائع الأمور، لا يمكن لهذا التوتر المشحون أن يستمر مدة طويلة؛ فالتوتر، إما أن يؤدي إلى تحفيز الذين يعيشون تحت وطأته للانخراط في عمل جماعي يحوّل التوتر إلى طاقة إيجابية، تعمل على تغيير الواقع المعاش، وإما أن تتزايد درجة شحن التوتر إلى درجة عالية جداً تؤدي إلى الانفجار. وفي الواقع، فإن هذين التوجهين كانا موجودين جنباً إلى جنب، يعزز أحدهما الآخر في الوضع الفلسطيني بعد سنة ١٩٤٨. واتضح فيما بعد أن هذه العلاقة التبادلية بين التوجهين كانت تتم لمصلحة التوجه الثاني، وهو ما أدى إلى حدوث الانفجار المدوي في ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧.

لقد أقدم الإسرائيليون على إشعال فتيل الانفجار وهدفهم تكملة ما صنعوه

في سنة ١٩٤٨. وعلى العكس من ذلك، كانت ردة فعل الجماهير الفلسطينية والعربية صحوة عفوية تهدف إلى تحويل الانفجار إلى فرصة تاريخية لتصحيح ما حدث في تلك السنة. ولذلك ففي سنة ١٩٦٩، جاءت رواية غسان «أم سعد» لتعبر عن تداعيات حرب ١٩٦٧ في الضمير الفلسطيني، تماماً كما جاءت في سنة ١٩٦٣ رواية «رجال في الشمس» لتعبر عن تداعيات حرب ١٩٤٨.

«أم سعد» امرأة فلسطينية حقيقية تعيش في أحد مخيمات اللاجئين في بيروت، يعرفها غسان منذ سنوات وهي تناديه بابن العم، لأن قرابة ما تربطها بعائلته في قرية الغابيسة في فلسطين. إنها تعمل يوماً واحداً فقط من أيام الأسبوع في بيت غسان، أما بقية الأيام فتعمل في بيوت أخرى. وهو يصفها بأنها «تعيش عمرها عشر مرات في التعب والعمل كي تنتزع لقمتها النظيفة، ولقم أولادها».

مهمة غسان، كما حددها في المدخل إلى الرواية، مهمة صعبة. فهو يقول إن «أم سعد»، كانت بالنسبة إليه مدرسة يومية يتعلم فيها. وعلى الفور يتساءل القارئ: ماذا يمكن للروائي والكاتب السياسي والصحافي أن يتعلم من امرأة فقيرة لا تقرأ ولا تكتب؟

يحصل القارئ بسرعة على الإجابة عن هذا السؤال قبل أن ينتهي من قراءة المشهد الأول من المشاهد التسعة التي تتألف منها الرواية. فالمشهد الأول يبتدىء وغسان وزوجته في حالة من الترقب المشبوب بالتعاسة وهما يريان من النافذة «أم سعد» فى طريقها إلى بيتهما، وكانت قد انقطعت عن زيارتهما مدة عشرة أيام منذ ابتدأ القتال في حرب الأيام الستة. تقول زوجة غسان «لقد اختفت أم سعد منذ تفجر القتال. وها هي تعود وكأنما على إيقاع الهزيمة.. لقد قاتلوا

من أجلها وحين خسروا خسرت هي مرتين، تراها ماذا ستقول الآن ؟» ويتابع غسان: «وظلت الأسئلة معلقة في الهواء.... فيما كانت أم سعد ترقى الطريق نحونا، تحمل الصرة الصغيرة التي تحتفظ بها دائماً، وتسير عالية كما لو أنها عَلَم ما، تحمله زنود لا تُرى». ثم يصف غسان كيف فاحت في الغرفة رائحة الريف مع دخول أم سعد الغرفة، ثم كيف وضعت صرتها الفقيرة في الركن، وسحبت من فتحتها عرقاً بدا يابساً، أعطته لغسان قائلة: «قطعته من دالية صادفتني في الطريق، سأزرعه لك على الباب، وفي أعوام قليلة تأكل عنباً». وعندما احتج غسان قائلاً: «أهذا وقته يا أم سعد؟» فإنها لم تهتم بذلك، بل تابعت: «قد لا تعرف شيئاً عن الدالية، ولكنها شجرةٌ معطاءة لا تحتاج إلى كثير من الماء. الماء الكثير يفسدها.. تقول كيف؟ أنا أقول لك. إنها تأخذ ماءها من رطوبة التراب ورطوبة الهواء، ثم تعطي دون حساب». وحين استدرجها غسان للحديث عن الكارثة التي وقعت في الحرب، كان ما يشغل بالها هو أن ابنها سعد ذهب ليحارب بعد توقف القتال، لكنهم أمسكوه ووضعوه في الحبس، وكانت على يقين من أنه سيخرج من الحبس ويلتحق بالفدائيين لمتابعة القتال. وبعد ذلك صار غسان ينتظر يوم الثلاثاء من كل أسبوع كي يلتقي أم سعد التي تنقل له آخر أخبار المخيم وأخبار سعد ورفاقه الذين خرجوا من الحبس وبدأوا عمليات الفدائيين في فلسطين المحتلة. وهكذا انقلبت الصورة، فبينما كانت أم سعد، قبل الحرب، تأخذ أخبارها من غسان الصحافي، صار هو، بعد اندلاع العمل الفدائي، الذي يسألها عن آخر الأخبار. ولم يكن ذلك لأن مصادر أخبار «أم سعد» أهم من مصادر غسان، لكن لأنه كان يتعلم المعنى الحقيقي للأخبار من أم سعد، فما يراه الآخرون قضيباً يابساً كانت تراه دالية كاملة ستورق وتحمل العنب. وفي مشهد بعد مشهد كان

غسان والقراء يتعلمون من أم سعد كيف يكتشفون ما هو حقيقي ودائم في قلب الحدث العابر الهارب. واكتشاف ما هو حقيقي يستفز القارئ للفعل والعمل وعدم الاستكانة للأمر الواقع، وهذا هو معنى ما تحدث عنه إدوارد سعيد عندما وصف كتابة غسان بأنها «عمل مقاوم». فلقد كانت كتابة قادرة على أن تغير حياة القراء، أي تغير الواقع. ومن هنا ندرك أيضاً أن عاطفة «الكتابة الكاملة» عند غسان كانت تعبيراً عن الرغبة في التغيير الكامل، التغيير بواسطة الخبر، والتغيير بواسطة المقال، والتغيير بواسطة الرواية، والتغيير بواسطة الدراسة. فالكتابة هي المقاومة، و«الكتابة الكاملة» هي «مقاومة كاملة».

«أم سعد» هي أجمل رواية كتبها غسان. فلقد تمكّن فيها من أن يصوّر شخصية فلاحة فقيرة لم تعرف طوال عمرها إلا الحياة في القرية والحياة في المخيم، لكنها تكتنز بين جوانحها كل قيم الأم الخالدة في الماضي والحاضر والمستقبل. لقد صرنا نعرف الأم الفلسطينية كأم سعد، كما كنا نعرف الأم الروسية كبيلاغيا نلوفانا.[٥]

كان الاسم الحقيقي لأم سعد هو أم حسين. ولقد كانت في طليعة الذين ساروا في جنازة تشييع غسان كنفاني، في ٩ تموز/يوليو ١٩٧٢، وكان أيضاً بين المشيعين شاب نحيل أسمر اسمه ناجي العلي، وسنرى في الفقرة التالية كيف ارتبطت حياته أيضاً بحياة غسان، في سياق عاطفة المقاومة الكاملة.

ابتدأ غسان نشاط المقاومة بالرسم، وليس بالكتابة. فحين كان لا يزال تلميذاً في المدرسة الثانوية، كان معروفاً بلوحاته الملونة التي كانت تعلق على جدران مدارس الفلسطينيين في دمشق، واللافتات التي كان التلاميذ يحملونها في التظاهرات في ذكرى وعد بلفور وذكرى التقسيم، و١٥ أيار/مايو السنوية. وأتذكر أنني، عندما تعرفت عليه أول مرة، بادرته على الفور بسؤال عن نشاطه الفني، ففاجأني بالقول أنه يهتم بالكتابة أكثر من الرسم. وحين سألته عن السبب في ذلك، قال أنه يستطيع أن يعبر عما يريده بالكتابة أكثر من الرسم. وبعد بضع سنوات، اكتشف غسان مَنْ يستطيع أن يعبر بالرسم، وليس بالكتابة، عما يريد أن يقوله. ففي سنة ١٩٦١، بعد سنة واحدة من مجيء غسان إلى بيروت، كان يقوم بإحدى زياراته الدورية لمخيم عين الحلوة قرب صيدا، والتقى شاباً عرض عليه لوحات من رسمه. فأخذ غسان أربعاً من تلك اللوحات. وبعد أيام تفاجأ ذلك الشاب بلوحاته منشورة في مجلة «الحرية» ضمن مقال لغسان بعنوان «ينتظر أن نأتي».[٦] في هذا المقال وصف رسوم ذلك الشاب بأنها تتشكل من «خطوط حادة»، ولها «ألوان راعبة قاسية»، وتعبر «عن الذي يجيش في صدره بشكلٍ أكثر من كافٍ». وكما هو معروف، فقد افتتح هذا المقال بداية رحلة ناجي العلي، وهي رحلة شبيهة إلى حد بعيد برحلة غسان كنفاني. فناجي، مثله في هذا مثل غسان، ابتدأ نشاطه عضواً في حركة القوميين العرب، وفي سنة ١٩٦٣، سافر إلى الكويت، وعمل هناك رساماً للكاريكاتير في مجلة «الطليعة» التي كانت تصدر عن حركة القوميين العرب في الكويت. وهي المجلة التي

نشرت أول كتابات غسان كنفاني عندما كان يعمل أستاذاً في الكويت. وقد عاد ناجي إلى بيروت وعمل في الصحافة اللبنانية، وفي أثناء الاجتياح الإسرائيلي للبنان في سنة ١٩٨٢، كان في زيارة لأسرته في صيدا حين داهمها الجيش الغازي، وهناك أوقفه الغزاة مع من أوقفوهم من رجال المدينة، لبضع ساعات، اعتقلوا خلالها الشباب وأطلقوا ناجي مع من أُطلقوا ممن تجاوزوا سن الشباب، من دون أن يتعرفوا عليه. وبعد هذا تسلل ناجي إلى بيروت، عائداً إلى عمله داخل العاصمة المحاصرة، ثم سافر إلى الكويت مرة أخرى، وعمل هذه المرة في صحيفة «القبس»، ثم جرى إبعاده في سنة ١٩٨٥ عن الكويت فاتجه إلى لندن، وعمل مرةً أخرى، في مكتب «القبس» الذي يشرف على طبعة «القبس الدولية». وفي تموز/ يوليو ١٩٨٨ تم اغتيال ناجي على يد مَن تبين بعد ذلك أنه عميل مزدوج للمخابرات الإسرائيلية ولجهة أمنية فلسطينية. ومن الممكن أن نفهم رسوم ناجي العلي على أنها الاستمرار الطبيعي لكتابات غسان، وخصوصاً بعد أن صارت هذه الرسوم، منذ أواخر الستينات، ممهورة دائماً بصورة «حنظلة». فهذا الصبي الذي صرنا نراه صباح كل يوم في رسوم ناجي، حافي القدمين، رث الثياب، معقود اليدين وراء ظهره، مديراً ظهره للقراء، كان يشكل في الواقع الوجود المادي المحسوس لمقولة إدوارد سعيد عن دور سنة ١٩٤٨ في التاريخ العربي. فحنظلة في العاشرة من عمره، وهو عمر ناجي في سنة ١٩٤٨، وهو لا يكبر أبداً، كما أننا لم نر وجهه قط، وذلك تذكير بأن ما جرى في تلك السنة، من انقطاع وتمزيق ما زالا على حالهما.

التقيتُ ناجي العلي مرة واحدة في بيروت، مدة دقائق فقط. جرى هذا اللقاء في أيار/مايو ١٩٧٥. وقتها، كنت أزور بلال الحسن الذي كان يومها مديراً

لتحرير الجريدة البيروتية الجديدة «السفير». ودخل علينا شاب أسمر نحيل، قال لي بلال إنه يرسم الكاريكاتير في «السفير»، وإن رسومه تكتسب شهرة متزايدة. وبعد أن تركنا ناجي، حدثني بلال أن قيادة منظمة التحرير متضايقة من التأثير الذي تحدثه رسوم ناجي الانتقادية، وأن هذه القيادة عرضت عليه أن ترسله في بعثة دراسية إلى روما.

بعد أشهر من اغتيال ناجي العلي، كنت مع أحمد خليفة وأسعد عبد الرحمن في بيت بلال الحسن في باريس، حيث كان قد انتقل إليها ليصدر مجلة «اليوم السابع». وكان في ضيافة بلال نجما فن الكاريكاتير العربي المصريان جورج البهجوري وبهجت عثمان. وفي أثناء السهرة حدثنا بلال عما حدث في أواخر السبعينات عندما حضر بهجت من القاهرة إلى بيروت، وتوجه من المطار إلى دار جريدة «السفير»، ودخل على بلال وهو يحمل حقيبة السفر ويسأل: «أين ناجي العلي؟ أين ناجي العلي؟»، ثم نهض بلال وأخذ يمثل لنا كيف انحنى بهجت أمام ناجي العلي وراحتا يديه مضمومتان تحت ذقنه على الطريقة اليابانية، كأنه يبايعه بإمارة رسم الكاريكاتير العربي. وعلى الفور، انتهزتُ الفرصة وسألتُ بهجت لماذا فعل ذلك؟ فأخذ هو وجورج البهجوري يشرحان لنا ما يعتقدان أنه كان إنجاز ناجي العلي التاريخي في فن الكاريكاتير العربي. فلقد كان الكاريكاتير العربي في مجمله، في رأيهما، امتداداً ومحاكاة للكاريكاتير المصري الذي كان، بدوره، «كاريكاتير الفكرة»، أي الكاريكتير الذي يعبر عن فكرة ما، وليس بالضرورة أن يكون صاحب الفكرة هو الرسام ذاته، بل قد يكون رئيس التحرير أو أحد المحررين، حتى جاء ناجي العلي بـ «كاريكاتير العاطفة» الذي يحرك عواطف القراء، والذي صارت له شهرة جماهيرية لا يمكن

لكاريكاتير الأفكار أن يحظى بها. وبعد أن استمعت لهذا الشرح من اثنين من رواد الفن الكاريكاتيري، تأكد عندي ما كنت أعتقده من أن ناجي العلي وغسان كنفاني يمثلان ظاهرة واحدة، ظاهرة عاطفة الفن التي يصبح لها وجود مادي قادر على التأثير والتغيير والتثوير. وفي هذا السياق، خطر لي أن المدة التي مارس فيها ناجي العلي الرسم الكاريكاتيري كانت نحو ٢٥ عاماً، وأنه لو كان يرسم كاريكاتيراً واحداً في اليوم، لكان قد ترك وراءه نحو تسعة الآف كاريكاتير تقريباً، لكنه ترك، في الواقع، نحو أربعين ألف كاريكاتير، أي أنه كان يرسم أكثر من أربعة في اليوم الواحد، وذلك لأنه كان مسكوناً بعاطفة الرسم، كما كان غسان مسكوناً بعاطفة الكتابة. فالرسم كان بالنسبة إلى ناجي تماماً كما كانت الكتابة بالنسبة إلى غسان، هذه التي وصفها إدوارد سعيد بأنها «عمل تاريخي» و«فعل مقاومة». لقد سار ناجي على طريق غسان: طريق المقاومة الكاملة، ولذلك كان عليه أن يواجه مصير غسان ذاته: الاغتيال.

-٤-

لكن، كان هناك اختلاف جوهري بين استشهاد غسان كنفاني، في سنة ١٩٧٢، وبين استشهاد ناجي العلي في سنة ١٩٨٧. ففي الحادثة الأولى، كانت أصابع الاتهام موجهة نحو إسرائيل فقط. ولقد تبين فيما بعد أن رئيسة الحكومة الإسرائيلية غولدا مايرسون (مئير) قامت بنفسها بتوقيع أمر اغتيال غسان. أما في الحادثة الثانية، فقد كان الأمر مختلفاً، إذ لم تتوجه أصابع الاتهام نحو إسرائيل فقط، بل إنها أكدت تورط جهات عربية وربما فلسطينية أيضاً في العملية.

ومع مرور السنوات، اتضح أن اغتيال غسان كنفاني وناجي العلي كان

فقط عبارة عن رأس جبل الجليد لعملية تاريخية كبرى تمثلتْ فيها مصالح إسرائيل وحلفائها من الأنظمة العربية (العلنيين منهم والسريين)، وأشرفت عليها مؤسسات أميركية، وكان لها هدف واحد هو تحطيم «عاطفة المقاومة» في العالم العربي.

كان أسلوب القتل الذي تم اتباعه مع غسان وناجي هو المقدمة الافتتاحية المدوية لهذه العملية التاريخية الكبيرة. وبعد ذلك، أخذت العملية تتمأسس وفق أسلوب «متدرج»، و«ناعم»، يرتدي أقنعة «العقلانية» و«الحداثة» و«الثقافة» .

يمكن القول إن الهدف النهائي لهذه العملية هو القضاء على «عاطفة المقاومة» في العالم العربي وإحلال «عاطفة العم توم»[٧] محلها، أي خلق مناخ سياسي - ثقافي عربي يكرس المقولة التي تؤكد أن استعادة الحقوق المغتصَبة لا ينجح بأسلوب مقاومة المعتدي، لكن بأسلوب استرضاء هذا المعتدي. ويمكن القول بأن عملية تأسيس هذا المناخ في العالم العربي قد تقدمت بتأثير عاملين: الأول كان يخص أنظمة الحكم العربية التي أصبحت، منذ منتصف السبعينات، أسيرة مصالح فئوية وعائلية وطبقية، ففقدت شرعيتها الوطنية، حتى سقطت في مستنقع الشرعية الأميركية التي تمنحها حكومة الولايات المتحدة للحكومات التي تقوم بتنفيذ إملاءاتها بشكل كامل، والتي هي (في المنطقة العربية) إملاءات إسرائيلية. أما العامل الثاني فهو ظهور قوى سياسية لا تعارض الأنظمة انطلاقاً من مواقف مبدئية، لكن من منطلق الصراع بشأن السلطة. وقد سقطت هذه القوى، هي الأخرى، في مستنقع الشرعية الأميركية، حيث أخذت، وهي قوى معارضة، تصوغ مواقفها ومطالبها ورغباتها وفق ما هو مقبول أميركياً، أي ما هو مقبول إسرائيلياً.[٨] وهكذا، تأسست وتطورت

ثقافة العم توم، لا بما هي ثقافة معادية للمقاومة، بل بما هي ثقافة خارج حدود الكرامة الإنسانية أيضاً. فهي في الواقع ليست بعيدة عن نموذج «السيد والعبد»، وذلك لأنها ثقافة مبنية على أساس أن هناك «سيداً» في هذا العالم قادراً على منح الشيء وضده الشرعية، منح شرعية الحكم، ومنح شرعية المعارضة. ومن نموذج «السيد والعبد» يمكن لنا أن نفهم المواقف السياسية العبثية وغير العقلانية التي يقوم بتكريسها عرب العم توم، سواء في الحكم، أو في المعارضة، والتي ترد على الحروب التي تشنها الولايات المتحدة وإسرائيل على البلاد العربية واحدة تلو الأخرى بتكريس محاور نبذ «الصراع» وتكريس «السلام»؛ نبذ «المقاومة» وتكريس «الاستسلام»، فليس هناك أي بدائل أمام العبد إلا إرضاء سيده، وعندما يغضب السيد فليس هناك أمام العبد إلا العمل على ابتكار وسائل جديدة لإرضاء السيد. وتجدر الإشارة في السياق نفسه إلى المصطلح الذي استخدمه القائد الأميركي - الأفريقي مالكوم إكس الذي صنف الرقيق بـ «عبيد المنزل» و«عبيد المزرعة» للتمييز بين الفئة التي تخدم السيد وعائلته مباشرة، وتلك التي لا يسمح باقترابها من الأسياد، ويقوم «عبد المنزل» بأمرها بالنيابة عن الأسياد وقمعها عند اللزوم.

تعاظم نشاط القيمين على نشر ثقافة العم توم في الدول العربية منذ مطلع القرن الجديد، وذلك رداً على الانتصارات التاريخية التي أنجزتها المقاومة في لبنان والعراق وغزة، فتزايد عدد وسائل الإعلام، وعدد مراكز الأبحاث، وعدد المؤتمرات التي تعمل على نشر محاور تلك الثقافة. ومع ذلك، فإن من الواضح أن هذه الجهود كلها لم تستطع قط أن تجعل من طروحات العم توم جزءاً من عالم الثقافة العربي الحقيقي، وكل ما حققته بعد أربعين عاماً هو تحقيق

وجود في عالم ثقافة السياسة الملتبس، وجود في جرائد ومجلات وفضائيات، في مراكز أبحاث، وفي مؤتمرات وندوات، كلها تعمل من أجل تحقيق هدف واحد هو محاربة عاطفة المقاومة عبر تقليص كمية المعرفة الإنسانية في العالم العربي. أما عالم الثقافة الحقيقي فما زال ملكاً لعاطفة المقاومة، عاطفة غسان كنفاني، وعاطفة ناجي العلي، وعاطفة إدوارد سعيد.

-٥-

تُحرك عاطفة المقاومة كل ما كتبه غسان كنفاني. وإذا كان أكثر قراء غسان قد تعرفوا على تلك العاطفة عبر رواياته وقصصه القصيرة، فإن في قراءة دراساته الفكرية والسياسية التي يضمها هذا المجلد، تكثيفاً وشحذاً لتلك العاطفة التي عرفوها في عالمه الإبداعي. والأهم من ذلك، أن في قراءة هذه الدراسات اليوم كشفاً وإضاءة على الوضع الذي تعيشه عاطفة المقاومة في وقتنا الراهن بعد مضي أكثر من أربعين عاماً على استشهاد غسان.

أول ما نلاحظه في هذه الدراسات هو أن مقولة إدوارد سعيد عن الكتابة العربية بعد سنة ١٩٤٨ تبرز بشكل مباشر في دراسات غسان الفكرية والسياسية، على عكس وجودها غير المباشر في كتابته الإبداعية، وذلك يعود، طبعاً، إلى الاختلاف النوعي بين جنسي الكتابة.

رأى إدوارد سعيد أن الكتابة العربية بعد سنة ١٩٤٨ تكون «عملاً تاريخياً» و«عملاً مقاوماً» عندما تتصدى للانقطاع والتمزيق اللذين أحدثتهما النكبة في الزمن العربي، فتعمل على اكتشاف محاولات الربط الثورية بين الماضي والحاضر والمستقبل في الحياة العربية وتأكيد هذه المحاولات وتكريسها. وإذا

كان قارئ «رجال في الشمس» و«أم سعد» يعيش في الأولى تمزق «الحاضر» الفلسطيني بسبب ما حدث في سنة ١٩٤٨ من بتر وتقطيع للصلة بين «الماضي» و«المستقبل»، ويعيش في الثانية إرهاصات المحاولة المعمدة بالدم لاستعادة تلك الصلة في حركة المقاومة التي انفجرت بعد حرب ١٩٦٧، فإن القارئ يستطيع أن يعيش التجربة ذاتها من قراءة دراستين في هذا المجلد: الأولى، دراسة «ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ في فلسطين: خلفيات، وتحاليل، وتفاصيل»؛ الثانية دراسة «المقاومة ومعضلاتها كما تراها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين».

اتبع غسان منهجاً صارماً في دراسة ثورة ١٩٣٦. فقد حدد منذ البداية الأطراف الثلاثة التي شكل وجودها وتشابك مصالحها بيئة معادية لنمو الحركة الوطنية الفلسطينية وتطورها. وهذه الأطراف هي: (١) القيادات الفلسطينية الرجعية-الدينية؛ (٢) الأنظمة العربية المحيطة بفلسطين؛ (٣) الحلف الإمبريالي - الصهيوني. وفي نطاق هذه البيئة، قام غسان بعملية مسح شامل للوضع السياسي-الاقتصادي-الاجتماعي الفلسطيني عشية الثورة في منتصف الثلاثينات، مركزاً على أوضاع ثلاث فئات فلسطينية هي (١) العمال و(٢) الفلاحين و(٣) المثقفين. ويخرج القارئ من هذا المسح وقد اكتملت عنده الصورة الحقيقية لوضع الحركة الوطنية الفلسطينية، نقاط قوتها ونقاط ضعفها. والمهم أن غسان لا يحدد هذه النقاط بأسلوب تقريري، لكنه يستنتجها من قراءته الوضع المعيشي للفلاحين الفلسطينيين وعلاقتهم بالإقطاعيين أصحاب الأرض، الفلسطينيين والعرب، من ناحية، ومقاومتهم الاستعمار البريطاني والاستيطان اليهودي من ناحية أخرى. يستنتج غسان نقاطه من تحليله الوضعَ المعيشي للعمال الفلسطينيين وعلاقاتهم بالقيادات الرجعية الفلسطينية والجمعيات العمالية الفلسطينية والحزب

الشيوعي الفلسطيني، وقوى اليسار اليهودي، ومقاومتهم التمييز العنصري الذي يمارسه الاتحاد العام للعمال اليهود «الهستدروت» المدعوم بقوة الحركة الصهيونية وحراب المستعمر البريطاني؛ يستنتجها من تقويمه وضعَ المثقفين الفلسطينيين ودورَهم في المدينة والريف في تحرير العقل الفلسطيني من تراث التأخر والدجل والجهل والأوهام، وفي الوقت ذاته دورهم في مقاومة ثقافة الاستسلام ومهادنة المستعمر وحليفه الصهيوني. ولقد تمكن غسان بهذا المسح الشامل لكل مقومات المجتمع الفلسطيني، من أن يعرض كامل عناصر المشهد الإنساني الذي انفجرت فيه ثورة ١٩٣٦ بمقوماته وتفصيلاته. وبعد ذلك، راح غسان يعرض بدقة وأمانة أحداث الثورة، حتى إن القارئ يشعر بأنه يعيش أحداث تلك الدراما الإنسانية الكبيرة يوماً بيوم.

من أهم النتائج التي يخرج بها القارىء من دراسة غسان عن ثورة ١٩٣٦، والتي تلقي ضوءاً ساطعاً على طبيعة الحركة الفلسطينية في الماضي والحاضر والمستقبل المنظور، نتيجتان بالغتا الأهمية. الأولى تتعلق بطبيعة النخب والقيادات الفلسطينية؛ فغسان يحدد بشكل واضح وجلي أن هناك ثلاثة أنواع من النخب والقيادات التي قادت الحركة الوطنية الفلسطينية في النصف الأول من القرن العشرين. النوع الأول يتمثل في القيادة المقاومة التي أدركت بشكل كامل طبيعة المشروع الصهيوني وارتباطه العضوي المباشر بقوى الإمبريالية والاستعمار وتحالفه غير المباشر بقوى الرجعية العربية. وهي قيادات تنطلق من موقف أخلاقي ومن التزام طبقي ومن رؤية قومية، وتمارس النضال في مناخ ديمقراطي وعصري وتقدمي. والنوع الثاني هو القيادات التي تجيد المقاومة والمساومة في الوقت ذاته، وتعبر عن مصالح

يمتزج فيها الوطني بالشخصي، وتنطلق من عاطفة دينية ووطنية وعائلية، وتمارس النضال في أجواء فردية وعشائرية، تقدمية ومتخلفة، جميلة وبشعة. أما النوع الثالث فهو القيادات التي ترى أن ضمان مصالحها لا يتحقق إلا في عدم مقاومة الاستعمار وإبداء الاستعداد للتعاون (أو التواطؤ) معه. ومشكلة هذه القيادات أن الاستعمار لا يقبل باعتمادها عميلة له بشكل كامل، لأن في ذلك تعارضاً مع المصالح الصهيونية، على الرغم من أن ذلك التعارض ضئيل وجزئي وثانوي. وهي تقبل بأي دور يمنحها إياه الاستعمار، مهما يكن خسيساً ومذلاً، لأن مرجعيتها الوحيدة هي مصالحها الشخصية. ومما لا شك فيه أن فهم طبيعة هذه الأنواع الثلاثة من النخب التي قادت الحركة الوطنية الفلسطينية، منذ بدء نضال الشعب الفلسطيني ضد المشروع الصهيوني في مطلع القرن العشرين حتى حدوث النكبة في منتصف القرن، يلقي ضوءاً كاشفاً على الامتداد التاريخي لهذه النخب التي قادت الحركة الوطنية الفلسطينية بعد النكبة، وبعد اندلاع حركة المقاومة بعد حرب ١٩٦٧ حتى يومنا الحاضر. كما أن فهم تصرفات القيادات الرجعية-الدينية التي كانت متنفذة قبل سنة ١٩٤٨، وأقدمت على اغتيال القائد العمالي في منطقة يافا ميشيل متري (١٩٣٨) والقائد العمالي في منطقة حيفا سامي طه في سنة ١٩٤٧، يساعد على فهم امتدادها التاريخي وتورطها في عملية اغتيال ناجي العلي (١٩٨٧).

أما النتيجة الثانية المهمة فهي ما شرحه غسان من أن خسارة العرب معركة فلسطين لم تحدث في سنة ١٩٤٨، وإنما في سنة ١٩٣٩، حين انتهت ثورة ١٩٣٦ من دون أن تحقق أي هدف من الأهداف التي اندلعت من أجلها، مع خسائر بشرية ومادية هائلة ومع إنهاك الحركة الوطنية وتشرذمها، الأمر الذي

جعل ما حدث في سنة ١٩٤٨ مجرد تحصيل حاصل. ونحن ندرك الآن أن ما رآه غسان بالنسبة إلى ثورة ١٩٣٦ قد تكرر بعد ذلك مرتين في تاريخ النضال الفلسطيني؛ فنحن ندرك اليوم أن كارثة أوسلو، بما اشتملت عليه من اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بشرعية دولة إسرائيل من دون أن تعترف إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، لم تقع في سنة ١٩٩٣ عند توقيع الاتفاق المشؤوم، وإنما في سنة ١٩٨٩ عندما انكسرت الانتفاضة الفلسطينية لسنة ١٩٨٧ وتلاشت بسبب عجز منظمة التحرير عن الارتفاع إلى مستوى ذلك الحدث البطولي العظيم وإمعانها في تقبّل الهبوط به إلى مستوى أدى إلى تفتيت زخمه وتقليص فرص تطويره وتثويره، فساهم، بالتالي، في القضاء النهائي على إمكان انتصاره. كذلك فإننا ندرك اليوم أن الانقسام القاتل الذي أصاب الحركة الوطنية الفلسطينية وكرس وجود سلطة فلسطينية في جزء من الضفة الغربية تقف ضد خيار المقاومة، وتنسق أمنياً مع إسرائيل، وترتهن ذاتها للإملاءات الأميركية، وسلطة أخرى في غزة تحت السيطرة الكاملة لحركة الإخوان المسلمين المتحالفة مع قوى الرجعية العربية تاريخياً، والتي تحاول، بعد ثورات الربيع العربي، أن تعرض ذاتها قوة قادرة على أن تحكم من دون أن تصطدم بالهيمنة الأميركية على المنطقة، ندرك اليوم أن هذا الانقسام لم يحدث في تموز/يوليو ٢٠٠٦، حين تم إعلانه رسمياً، لكنه جرى منذ سنة ٢٠٠٢، حين تخلت قيادة السلطة الوطنية عن انتفاضة الأقصى وقبلت الإملاءات الأميركية-الإسرائيلية التي فرضت أولاً سلام فياض وزيراً للمال ليعمل على وقف تسريب أموال السلطة للمقاومة، ثم فرضت محمود عباس رئيساً لمجلس الوزراء، وهو صاحب الدعوة الصريحة ضد المقاومة المسلحة.

قراءة دراسة غسان عن ثورة ١٩٣٦ تساعد، بشكل مهم، على فهم دور قيادة منظمة التحرير والحكومات العربية الرجعية في تقويض المكاسب الهائلة التي حققتها انتفاضة ١٩٨٧ وكذلك المكاسب التي ربما كانت انتفاضة الأقصى استطاعت تحقيقها لو أنها ما وُجهت بشكل مختلف.

-٦-

من الطبيعي أن يكون غسان هو أفضل قارئ لدراسته عن ثورة ١٩٣٦. لذلك فقد كتب الدراسة الثانية: «المقاومة ومعضلاتها كما تراها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين». وكان هم غسان في هذه الدراسة هو تجنيب حركة المقاومة الفلسطينية التي انطلقت بعد حرب ١٩٦٧ مصير ثورة ١٩٣٦. وإلى ذلك قدّم غسان في هذه الدراسة التي كتبها في أواخر سنة ١٩٦٩ توصيفاً دقيقاً لنقاط الضعف التي تعاني جراءها المقاومة بعد مرور سنتين فقط على اندلاعها، ولم يكن غسان قادراً على تسليط الضوء على هذه النقاط لو لم يكن قد رأى فيها امتداداً تاريخياً لنقاط الضعف التي لازمت الحركة الوطنية الفلسطينية منذ بدايتها، وكانت تتحمل جزءاً من مسؤولية نكبة ١٩٤٨.

تحدث غسان في دراسته هذه عن معضلات كثيرة واجهتها حركة المقاومة في أعوامها الأولى وقد دارت النقاط كلها في نطاق العلاقات المتشابكة والمعقدة بين «النظرية» و«التنظيم» و«الممارسة». ولقد أثبت تاريخ المقاومة في السبعينات والثمانينات أن عدم قدرة فصائل المقاومة على حسم هذه القضايا وتبني الحلول الصحيحة لها، مهما تكن صعبة، كان مسؤولاً كلياً عن الأخطاء التي ارتكبتها هذه الفصائل في المعارك التي خاضتها في الأردن، ثم

الأخطاء التي ارتكبتها في الحرب الأهلية في لبنان. وأحب هنا أن أتوقف عند معضلة واحدة تحدث عنها غسان بإسهاب، وهي معضلة العلاقات بين البعد «الطبقي» والبعد «الوطني» والبعد «القومي» في المقاومة. هذه المعضلة جوهرية وأساسية، وهي لا تخص حركة المقاومة الفلسطينية وحدها، لكنها تخص مجمل حركة التحرر العربي، كما تخص مستقبل قضية الديمقراطية في العالم العربي، وهي معضلة تطرح ذاتها بقوة وبشكل مباشر وفوري في وقتنا الحاضر، وقت ثورات الربيع العربي.

حلل غسان العلاقات المتشابكة المعقدة التي تنطوي عليها هذه المعضلة وخرج بنتيجتين: الأولى، تقول إن الواقع الموضوعي للصراع العربي-الإسرائيلي في مضمونه الجغرافي والتاريخي وارتباطاته الدولية وطبيعة الحركة الصهيونية ومخططاتها بالنسبة إلى مستقبل المنطقة العربية، يجعل من قضية تحرير فلسطين قضية لا يستطيع الشعب الفلسطيني تحمل مسؤوليتها والقيام بأعبائها وحده. وبيّن غسان أن الترابط الصحيح بين البعدين «الوطني» و«القومي» هو قضية محورية أساسية، وأي فصل بينهما يلحق أضراراً كارثية مميتة بحركة المقاومة الفلسطينية. أما النتيجة الثانية فهي تأكيد أن أي تنازل استراتيجي عن أهداف النضال الطبقي سيعكس ذاته فوراً في تنازل استراتيجي عن أهداف النضال القومي. ولقد اتضح، بشكل لا لبس فيه، صحةُ هاتين المقولتين، وفي مدة زمنية لا تتجاوز عشر سنوات على صدور دراسة غسان.

فحركة «الثورة المضادة» التي قادها أنور السادات، وكرست تحالفاً مع قوى الرجعية العربية وتحت المظلة الحديدية للهيمنة الأميركية، كان لها ركيزتان: الأولى تحطيم البعد القومي للقضية الفلسطينية، وهذا ما تم في مؤتمر الرباط في

سنة ١٩٧٤ الذي اعترفت فيه الدول العربية بمنظمة التحريرالفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني. هذا الاعتراف الذي رحبت به الجماهير الفلسطينية والعربية لاعتقادها أنه سيقود إلى رفع وصاية الحكومات العربية على القضية الفلسطينية، لكنه منح الغطاء السياسي لممارسات الحكومة المصرية وسائر حلفاء الولايات المتحدة من الحكومات العربية لدفع منظمة التحرير إلى السقوط في مستنقع التبعية المتزايدة للمراهنة على السياسة الأميركية. فقد اتبعت هذه الحكومات، وما زالت تتبع، لعبة «المخفي والمكشوف». ففي الخفاء، تمارس هذه الحكومات («عبيد المنزل») الضغط على منظمة التحرير («عبيد المزرعة») لقبول الإملاءات الأميركية، التي هي إملاءات إسرائيلية في معظم الأحيان. أما على المكشوف فهي تعلن أن موقفها هو الموافقة على أي شيء ترضى به منظمة التحرير. الركيزة الثانية تجسدت في العمل لتحطيم استراتيجيا التنمية المستقلة هذه التي سبق أن تبناها عبد الناصر لمصلحة أغلبية الشعب المصري من عمال وفلاحين، وفي تبني سياسة اقتصادية تعتمد على وصفات مجهزة مسبقاً في مختبرات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ذراعي السياسة الأميركية الطويلتين، والاستثمارات الخليجية في القطاع السياحي لمصلحة الأقلية من الشعب المصري التي تمثل تحالف رجال الأعمال وقيادات أجهزة المخابرات وقوات الأمن ووسطاء الشركات الدولية.

كان من المستحيل تبني مثل هذه الاستراتيجيا المعتمدة أولاً وأخيراً على الدعم الأميركي مع بقاء حالة العداء مع إسرائيل. ولذلك كان توقيع معاهدة سلم منفرد بين مصر وإسرائيل، وهو أهم انتصار حققته الحركة الصهيونية بعد انتصار ١٩٤٨، نتيجة فورية ومباشرة لإقدام حكومة أنور السادات على العودة

بعقارب الساعة إلى الوراء، والعمل على استعادة الوضع الطبقي في مصر الذي كان سائداً قبل ثورة ٢٣ يوليو/تموز. ونستطيع أن نرى هذه العلاقة (الجدلية) بين البعد «الطبقي» والبعد «القومي» في مسيرة منظمة التحرير. فبعد فشل الجناح اليساري الديمقراطي في منتصف السبعينات في تحقيق وجود فعال في منظمة التحرير، تمكن الجناح اليميني (على صلة بالأنظمة الرجعية) من تكريس قيادته الفردية (والقائد الأوحد) التي لم يكن من الممكن استمرارها إلا بواسطة تحالفها مع نظام أنور السادات حتى سنة ١٩٧٨، ثم نظام حسني مبارك بعد هزيمة بيروت سنة ١٩٨٢، والذي قادها إلى مستنقع أوسلو في ظلال التبعية المتشابكة للسياسة الأميركية.

أما في وقتنا الحاضر، فإذا أردت مثالاً صارخاً لعلاقة البعد «الطبقي» بالبعد «الوطني» وبالبعد «القومي» الذي تحدث عنه غسان قبل أربعين عاماً، فما عليك إلا ملاحظة ما يجري في ذلك الجزء من الضفة الغربية الذي يقع تحت احتلال إسرائيل وحكم سلطة منظمة التحرير في الوقت ذاته. أول ما يصفعك في ذلك المشهد هو منظر عمليات بناء المستوطنات اليهودية المحموم بأيدي عمال فلسطينيين تقتطع إسرائيل جزءاً من أجرهم كضرائب تقوم بتحويلها إلى وزارة المال الفلسطينية لتشكل جزءاً من معاشات رجال الأمن الفلسطيني المكلفين ملاحقة رجال المقاومة الفلسطينية. ففي خلال خمسة وأربعين عاماً من الاحتلال، لم تنجح منظمة التحرير في اتباع سياسة اقتصادية لمصلحة إيجاد فرص عمل للعمال الفلسطينيين في الاقتصاد الفلسطيني يجنبهم مذلة العمل في الاقتصاد الإسرائيلي وفي المستوطنات التي تبنيها إسرائيل في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧. ثم يصفعك منظر عمليات بناء الفيلات الباذخة وبعضها لكبار

موظفي السلطة الفلسطينية، من الأموال التي تسيطر عليها شبكة مساعدات الدول المانحة - المخابرات - رجال الأعمال الفلسطينيين. وبالتالي يصفعك منظر مخيمات اللاجئين التي ما زالت على ما هي عليه منذ أكثر من نصف قرن تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة الإنسانية وتنتظر «حلاً شاملاً وعادلاً».

-٧-

اليوم ونحن نشهد أن تاريخ العقود الأربعة الماضية أثبت صحة أُطروحة غسان الرئيسية عن أن العلاقة السليمة بين الأبعاد «الطبقية» و«الوطنية» و«القومية» تشكل الشرط الأساسي والضروري لنجاح المقاومة، علينا أن نتذكر أن الأهمية التاريخية لهذه الأطروحة تكمن في أن غسان نادى بها في بدايات حركة المقاومة في أواخر الستينات، في وسط حملات ديماغوجية عالية الصوت ومؤثرة تنادي بتكريس «الكفاح المسلح» أنه عملية مقدسة تتجاوز الاعتبارات الطبقية والوطنية والقومية. وكانت تلك الحملات تنطلق من اعتبار أن حمل السلاح هو عملية سحرية قادرة، بطبيعتها، على حل المشكلات وتجاوز الصعوبات والمخاطر. وكان غسان في استدراكه أهمية بناء التنظيم الجماهيري الثوري وعدم الاكتفاء بالعمل العسكري المجرد (من نوع «الكوماندوس»)، قريباً في الموقف مع المفكر المناضل الباكستاني إقبال أحمد (كان أيضاً من رفاق درب إدوارد سعيد وإبراهيم أبو لغد) الذي درس تجارب التحرر الوطني الأخرى، وحذر الفصائل الفلسطينية في أوائل السبعينات من مخاطر الوقوع في فخ الاعتماد على العمل المسلح خياراً نضالياً وحيداً من دون تأطيره بنضال جماهيري تحرري وطني واجتماعي وقومي.

وها نحن اليوم وبعد مرور أكثر من أربعين عاماً على تلك الحملات، ومرور أكثر من عامين على اندلاع ثورات الربيع العربي، نتعرض لحملة ديماغوجية مشابهة، تنادي بمقولة إن الديمقراطية نظام يتجاوز الاعتبارات الطبقية والوطنية والقومية في العالم العربي، ويستند إلى القول إن الديمقراطية عملية سحرية قادرة على حل كل ما يعترض المجتمع من معضلات ومشكلات وأخطار. وكما انبرى المنادون بحملات تقديس الكفاح المسلح، في الماضي، لاتهام كل من يرغب في مناقشة الموضوع وربطه بأبعاده الطبقية والوطنية والقومية بأنه عدو للكفاح المسلح، ينبري اليوم المنادون بتقديس الديمقراطية لاتهام كل من يناقش الموضوع وربطه بأبعاده الطبقية والقومية في العالم العربي بأنه عدو الديمقراطية.

لكننا اليوم لسنا كما كنا في الستينات شباباً نؤمن بحسن نوايا الجميع. نحن اليوم في خريف العمر، ونملك تجربة غنية، فكلنا يعرف أن كل الذين كانوا يمتازون بتقديس «الكفاح المسلح»، من اليسار واليمين، في الستينات ومطلع السبعينات، صاروا اليوم يعتبرونه عملية عبثية لا فائدة منها، وهم اليوم يقدسون «السلام» كأنه قيمة تتجاوز الاعتبارات كلها، ويدعون إلى حل الصراع مع إسرائيل بأسلوب «المقاومة السلمية الحضارية»، وطريق الحوار والمفاوضات. ومما لا شك فيه أننا سنشهد بعد سنوات قليلة انقلاب كل الذين يصرخون اليوم، من اليمين واليسار، بالديمقراطية كأنها قيمة مطلقة فوق الاعتبارات الطبقية والوطنية والقومية، ويمكن تحقيقها بعد تحطيم الاستبداد، سنشهد انقلابهم الكامل وتبنيهم طروحات الاستبداد الجديدة بواسطة غزو قوات الناتو.

في هذا السياق، فإن مقاومة الحملات الديماغوجية الراهنة تتطلب الاسترشاد بأسلوب غسان، والعمل على فهم موضوع الديمقراطية بما هي عملية سياسية - اقتصادية - اجتماعية لها تاريخ طويل في التجارب الإنسانية وفي التجربة العربية. وأي قراءة في هذا التاريخ تبرز حقيقتين أساسيتين وجوهريتين ومحوريتين، لا يتجاهلهما إلا أدعياء الديمقراطية الذين يروّجونها بما هي شعار أجوف ليس له مضمون. الحقيقة الأولى تؤكد أنه يوجد بشكل دائم نوعان من الأنظمة الديمقراطية: الأول هو نظام «الديمقراطية المستقرة» الذي يتصف بأنه عندما يتعرض لهزة أو لصدمة (من الداخل أو الخارج) ينتج منها انحراف عن الممارسة الديمقراطية، فإن في النظام ذاته قوى تكون قادرة دوماً على تقليص الانحراف بالتدريج حتى يتم تجاوزه واستعادة الحياة الديمقراطية بكامل تفصيلاتها، وبشكل يزيد في مناعتها ضد الأخطار المستقبلية. أما النظام الثاني فهو نظام «الديمقراطية غير المستقرة»، والذي يتصف بأن تعرضه لأي طارئ ينجم عنه انحراف عن الممارسة الديمقراطية، فإن في النظام قوى تعمل على توسيع الانحراف بشكل مستمر حتى يتحول النظام إلى نظام ديكتاتوري بالكامل.

أما الحقيقة الثانية فهي التي تؤكد أن الفرق بين النظامين، الديمقراطية المستقرة، والديمقراطية غير المستقرة، هو أن استقرار الديمقراطية يرتكز على وجود مؤسسات (نقابات عمال واتحادات مهنية وأحزاب سياسية ومؤسسة عسكرية ومرجعيات دينية وثقافية، إلخ) تعبر عن مصالح الأغلبية من السكان التي تشترك بشكل فعال في كل أوجه النشاط السياسي - الاقتصادي - الاجتماعي، وترى أن الاستمرار في هذا النشاط لا يتحقق إلا في النظام الديمقراطي. لذلك، فإن هذه المؤسسات تكون مستعدة دوماً للدفاع عن النظام الديمقراطي متى

تعرض للخطر. وفي مثل هذه الحالات يكون المجتمع قد توصل إلى النظام الديمقراطي نتيجة نضال شاق وطويل تمكنت فيه الأغلبية من انتزاع القوة من الأقلية وتكريس ممارسة هذه القوة في المؤسسات الديمقراطية التي تعبر عن المصالح الطبقية والوطنية والقومية الحقيقية.

أما عدم استقرار الديمقراطية، فيأتي من وجود نظام يلبس قناع الديمقراطية من انتخابات وتبادل للسلطة وحرية صحافة، إلخ، لكنه، في الواقع، لا يمثل إلا مصالح أقلية تعيش على استغلال الأغلبية الفقيرة ومنعها من الاشتراك الفعلي في النشاط السياسي-الاقتصادي-الاجتماعي، ومنعها من تكوين مؤسساتها القادرة على التعبير الحر عن الوضع الطبقي والوطني والقومي، وبالتالي خلق البيئة الضرورية لنشوء الديمقراطية المستقرة. وبهذا تبقى هذه الأغلبية ضعيفة لا تملك القدرة، ولا ترى لها مصلحة في الدفاع عن النظام الديمقراطي عندما يتعرض للخطر. وفي هذا السياق فإن النتائج التالية تبدو بديهية:

أ. كل النظم الديمقراطية التي كانت قائمة في العالم العربي قبل سنة ١٩٤٨ كانت من نوع الأنظمة الديمقراطية «غير المستقرة»، ولذلك سقطت عندما عجزت عن مواجهة التحديات التي أفرزتها أوضاع القهر الطبقي والتمزق الوطني والنكبة القومية في قيام إسرائيل.

ب. بعد سقوط الأنظمة الديمقراطية غير المستقرة في الخمسينات من القرن الماضي، أصبح واضحاً أن قيام ديمقراطية مستقرة في العالم العربي يتطلب نضالاً شاقاً وطويلاً كي يتم تمكين الأغلبية من انتزاع القوة من الأقلية وتكوين المؤسسات الديمقراطية. وفي هذا السياق، كانت التجربة الناصرية محطة تاريخية مهمة تم فيها النضال الحقيقي والجاد ضد أعداء

الديمقراطية على المستوى القومي من استعمار وصهيونية، والنضال ضد أعداء الديمقراطية على المستوى الطبقي من الإقطاعيين والرأسماليين المتحالفين مع الاستعمار، والنضال ضد أعداء الديمقراطية على المستوى الوطني من الحركات الدينية والظلامية والطائفية المتخلفة. وكانت ممارسات الحقبة الناصرية «غير ديمقراطية»، لكنها كانت تمهد الطريق كي يتم خلق البيئة الملائمة لإيجاد الوضع الطبقي الذي يفرض الديمقراطية. ولقد تم إجهاض هذه التجربة مع انتصار الثورة المضادة التي قادها أنور السادات ووطد دعائمها نظام حسني مبارك. كذلك شكلت بدايات أنظمة البعث في العراق وسورية نماذج جزئية للنهوض الطبقي والقومي الذي يمهد الطريق لخلق البيئة الملائمة للتطور في اتجاه الديمقراطية، لكن سقوط هذه التجربة في مستنقع أنظمة الاستبداد والفساد التي خلقت البيئة الملائمة للغزو الأجنبي، وأد كل إمكانات تلك التجربة وإن أبقى على طابعها المعادي للهيمنة الاستعمارية الصهيونية.

ج. في ثورات الربيع العربي ظهرت، كما يحدث عادة في أعقاب الثورات التاريخية الكبرى، ثلاث قوى: الأولى «قوى الثورة» التي ترى أن مصالحها لا تتحقق إلا في المناخ الديمقراطي، وهي تمارس النضال الجماهيري الهادف إلى خلق بيئة حاضنة لنمو المؤسسات التي يمكن أن ينمو فيها مشروع الديمقراطية المستقرة ويتطور. والثانية قوى «الثورة المضادة» التي تعمل للعودة بعقارب الساعة إلى الوراء وإعادة أنظمة الاستبداد كما كانت عليه طوال العقود الثلاثة الماضية. والثالثة قوى «أعداء الثورة» التي لا تريد العودة بالتاريخ إلى الوراء،

لكنها تريد حرف الثورة وخطفها، عن طريق بناء بيئة الديمقراطية الحقيقية المستقرة، ومن خلال العمل على تكريس مناخ ديمقراطي زائف يضمن مصالح الأعداء القوميين والطبقيين للديمقراطية في العالم العربي، وينتج أنظمة ديمقراطية زائفة غير مستقرة.

د. يقود معسكر «أعداء الثورة» في العالم العربي في العقد الثاني من الألفية الثالثة الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا. وهو معسكر له أولويتان هما: الأولى ضمان استمرار إسرائيل كقوة إقليمية كبرى لها تفوق عسكري واقتصادي يمكنها من الاستمرار في التوسع الجغرافي والسكاني والاقتصادي والثقافي على حساب الشعوب العربية، وخصوصاً في فلسطين ولبنان ومصر والأردن. الثانية تهدف إلى ضمان بقاء أنظمة بلاد الخليج العربي كما هي، ممالك وإمارات وسلطنات ومشيخات تصدر النفط للغرب، وتستعمل العوائد الهائلة التي تحصل عليها في تمويل أنماط من الاستهلاك غير العقلاني والتفاخري الفاحش، وفي تمويل عمليات شراء الأسلحة لسد عجز ميزانيات المدفوعات التجارية الأميركية والبريطانية والفرنسية، وفي تمويل الحركات الظلامية والإرهابية في العالم العربي، وكذلك بعض المؤسسات الإعلامية العربية المتخصص بنشر الإعلام المضلل وثقافة «العم توم».

هـ. ترتكز استراتيجيا الولايات المتحدة في قيادتها معسكر «أعداء الثورة» على تمكين حلفائها العرب من تسخير قوتها المالية الهائلة لدعم كل القوى المعادية للديمقراطية في مصر وسورية. كذلك ترتكز استراتيجيتها على تكريس العداء لإيران الدولة الإقليمية الكبرى الداعمة للمقاومة

وعدو إسرائيل الأول في هذه المرحلة. ولقد تمكنت الولايات المتحدة وحلفاؤها من تحقيق مكاسب كبرى تجلت في السير خطوات كبيرة في طريق انضمام كبرى الحركات الإسلامية، الإخوان المسلمين، الحاكمة في مصر وتونس، إلى معسكر أعداء الثورة.[٩] كما تقوم أجهزة «عبيد المنزل» بدورها التاريخي في تمويل الحركات السلفية الظلامية ودعمها من باكستان حتى مالي.[١٠]

و. بناء على ما تقدم، يبدو واضحاً وجلياً، ومن دون أي التباس، أن معسكر «أعداء الثورة» يشكل الآن أقوى وأخطر وأشرس عدو للديمقراطية في العالم العربي. فضمان بقاء إسرائيل تتمتع بتفوق نوعي على كل العرب يعني منع أي بلد عربي من امتلاك أسباب القوة السياسية والاقتصادية والعلمية والعسكرية التي قد تتحدى التفوق الإسرائيلي، والتي لا يمكن من دونها توطيد دعائم الديمقراطية المستقرة في تلك البلد. كما أن ضمان تفوق إسرائيل وربط المنطقة بالنظام المالي والتجاري الرأسمالي العالمي، يعني منع العرب مجتمعين من السير في طريق التكامل السياسي والاقتصادي الذي قد يتحدى التفوق الإسرائيلي، والذي من دونه لا يمكن معالجة قضايا الفقر والبطالة والتهميش التي تشكل أكبر العوائق أمام قيام أنظمة ديمقراطية مستقرة. لهذا فإن من المستحيل فصل قضية النضال من أجل الديمقراطية عن قضية مقاومة إسرائيل.

ز. ومن ناحية أخرى، فإن أولوية معسكر «أعداء الثورة» في ضمان بقاء دول الخليج العربي محميات تنتج النفط وتصدّره إلى البلاد الغربية،

وتنتج التأخر وتصدره إلى سائر البلاد العربية، تشكل عدواً شرساً آخر للديمقراطية في الوطن العربي. فبقاؤها يخنق أي محاولة لتأسيس مجتمع الديمقراطية، وخصوصاً في الوضع الذي يوجد ملايين من المهنيين والعمال العرب يعملون عشرات السنين في دول الخليج من دون أي حقوق وتحت تهديد الطرد التعسفي في أي لحظة، ويتم استغلال ملايين العمال الآسيويين في أوضاع غير إنسانية يندى لها الجبين خزياً وعاراً، وكل ذلك يكرس وجود مناخات ظلامية في المنطقة العربية، مناهضة لقضايا الحقوق الإنسانية التي تشكل العمود الفقري للقيم الديمقراطية.

-٨-

حسناً، لنتوقف هنا ونتساءل: أليس صحيحاً أن هذه القوى الثلاث لمعسكر الثورة ومعسكر الثورة المضادة ومعسكر أعداء الثورة، ما هي إلا مسميات أخرى لِـ : (١) قوى الحركة الوطنية الفلسطينية، و(٢) القيادات الفلسطينية الحالية، و(٣) الحكومات العربية المجاورة والصهيونية والاستعمار، والتي تحدث عنها غسان في دراسته عن ثورة ١٩٣٦؟[١١] واستطراداً، أليس صحيحاً أن أهداف معسكر أعداء الثورة في محاربة نضال الشعوب العربية من أجل الديمقراطية إنما تنطلق من مواقع العداء الطبقي والوطني والقومي التي تحدث عنها غسان بما هي أخطار تهدد حركة المقاومة، في نهاية الستينات من القرن المنصرم؟

هل نحن أمام حالة من الحالات التي يعيد فيها التاريخ نفسه؟

في الواقع، أننا لا نشهد تكراراً للتاريخ، بل نحن نعيش تاريخاً واحداً مستمراً

من دون انقطاع منذ سنة ١٩٣٦ حتى اليوم. فلقد رأينا كيف شرح غسان كنفاني أن نكبة ١٩٤٨حدثت في الواقع في سنة ١٩٣٦، ورأينا كيف شرح إدوارد سعيد أن ما جرى في سنة ١٩٤٨ كان بمثابة تمزيق وانقطاع بين الماضي والمستقبل في الحياة العربية، فمنذ تلك السنة هناك قوى تعمل لتكريس ذلك الانقطاع صانعة حفرة سوداء بالمعنى الفيزيائي (Black Hole)، تعمل على ابتلاع الحاضر والماضي والمستقبل العربي لمصلحة إسرائيل، وهناك قوى تعمل على ردم تلك الحفرة السوداء و«تحرير الأرض والإنسان» من ظلامها الرهيب لمصلحة الإنسان العربي. هذه هي المعركة الرئيسية في العالم العربي، هذه هي القضية الجوهرية في العالم العربي، وهي تبرز في الوقت ذاته:

سؤال «المقاومة» أو «الاستسلام» في العالم العربي.

سؤال «الديمقراطية» أو «الديكتاتورية» في العالم العربي.

سؤال «التقدم» أو «التأخر» في العالم العربي.

وفي هذا المجلد ما يلقي أضواء ساطعة على جوانب عديدة من هذه الأسئلة التي هي، في الواقع، سؤال واحد:
سؤال «أن نكون» أو «لا نكون» في العالم العربي.[١٢]

-٩-

وفي النهاية، أحب أن أتعرض بشكل مختصر وسريع لدراسة غسان عن الماركسية ومقاله عن رحلته الآسيوية.

المقال الذي يأخذ عنوان «...ثم أشرقت آسيا»، وينساب في أكثر من ١٥٠ صفحة، مصوراً رحلة غسان في الصين والهند وهونغ كونغ وتايلند، والتي

استمرت أربعين يوماً في سنة ١٩٦٥، هو من ناحية الكتابة، أجمل ما في هذا المجلد، وهو أجمل ما قرأت طول حياتي في أدب الرحلات. والواقع أن في هذا المقال تتجلى موهبة غسان في «الكتابة الكاملة». ففي هذا المقال يخرج القارئ بالحكايات الإنسانية، والأفكار السياسية، والتحاليل الاقتصادية، والخلفيات التاريخية، والتوقعات المستقبلية، والمفارقات الساخرة، والتي يخطها قلم إنسان له قلب قادر على سماع دقات قلب القارة التي لها تاريخ ستة آلاف سنة، وعينان قادرتان على رؤية ما لا يراه الآخرون في تجربة الحزب الشيوعي داخل سور الصين العظيم، وهو قادر على الاهتمام بالأبعاد الخفية القلقة لديمقراطية الهند بين شوارع بومباي وكلكتا الضيقة التعيسة وفضاء تاج محل الفسيح المهيب. لقد كتب غسان، في هذا المقال، انطباعاته عن تجربة الصين بعد ستة عشر عاماً من الثورة التي قادها ماوتسي تونغ، وانطباعاته عن الهند بعد ثمانية عشر عاماً من الاستقلال الذي تحقق بزعامة غاندي، ولا أبالغ حين أقول إن قراءة هذا المقال اليوم يساعد على فهم ما يطمح العملاقان الآسيويان إلى تحقيقه في عالم اليوم.

أما ما أريد قوله عن الدراسة التي لها عنوان: «الماركسية، في المجال النظري، في المجال التطبيقي، مناقشة» فهو أن لهذه الدراسة مكانة خاصة بالنسبة إلي. فلقد كان غسان يعد هذه الدراسة في آخر مرة رأيته فيها. كنت معه في مكتب مجلة «الهدف» مساء أحد أيام السبت في أواخر آب/ أغسطس ١٩٧٠. وبعد أن أنهى عمله تركنا المكتب لنستقل سيارته إلى بيته في الحازمية، حيث كنت في زيارته منذ ثلاثة أيام، وكنا مزمعين على تمضية يوم الأحد في الجبل (كانت زوجة غسان آني وابنه فايز وابنته ليلى مع أهل آني في زيارة لقبرص). وقبل أن يقود السيارة اعتذر غسان عن أنه نسي كتاباً يريد أن

يحضره للبيت. فعاد إلى مكتب المجلة وأحضر معه كتاب «الثورة والدولة» للينين. وقال أنه في حاجة إلى الكتاب لأنه يعد دراسة عن «الماركسية»، فابتسمت، فقال كأنه يجيب على ابتسامتي: «ولكن ستكون مكتوبة على طريقتي الخاصة».

في الواقع، أن كل ما كتبه غسان جاء مكتوباً على طريقته الخاصة، وهي الطريقة النادرة للكاتب القادر على أن يكتب من دون أن يكون هناك أي حاجز بينه وبين الموضوع الذي يكتب فيه.

وكان لتلك الطريقة النادرة ذلك الأسلوب النادر الذي وصفته في مكان آخر بأنه:

«الأسلوب المتوهج الذي يعطيك صدقية الحقائق، وصدمة الخبر، وحرية الحلم، وأعماق فلسطين».[١٣]

د. فضل مصطفى النقيب
جامعة واترلو - كندا

المصادر

١- يضم هذا المجلد الخامس من الأعمال الكاملة بعض دراسات غسان السياسية – الفكرية، بينما ضم المجلد الأول أعماله الروائية، والمجلد الثاني القصص القصيرة، والمجلد الثالث المسرحيات، والمجلد الرابع الدراسات الأدبية.

٢- المقالة منشورة في:

Edward Said, Reflections on Exile and other Essays (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 2000), pp. 41- 60.

٣- يصف إدوارد سعيد «رجال في الشمس» بأنها رواية قصيرة (Novella).

٤- بلال الحسن، «غسان كنفاني: إنساناً وفناناً، هل تستحق هذه الأشياء أن تروى»، «السفير» (بيروت)، ١١ تموز/يوليو ١٩٩٧.

٥- شخصية الأم في رواية ماكسيم غوركي الخالدة.

٦- «الحرية» (بيروت)، العدد ٨٨، ٢٩ آب/أغسطس سنة ١٩٦١.

٧- تعبير «العم توم» يعود إلى رواية باسم «كوخ العم توم» منشورة في سنة ١٨٥٢ للكاتبة الأميركية هاريت بيشر ستو، وقد أحدثت هذه الرواية ضجة هائلة في المجتمع الأميركي في السنوات التي سبقت الحرب الأهلية، لأنها نقلت بشكل واقعي صارخ مأساة حياة العبودية التي يعيشها المواطنون السود في الولايات المتحدة. ومع السنين صار اسم العم توم يرمز إلى الإنسان المضطهد الذي لا يقاوم مضطهديه، بل يعمل بشكل مفرط على إرضائهم.

٨- يجب الإشارة هنا إلى أن حركات مقاومة الأنظمة العربية لا تقتصر على هذا النوع من المعارضة، فهناك معارضة الجماهير العريضة الملتزمة بالثوابت الوطنية، والتي حققت إنجازات تاريخية كبيرة في الثورات العربية التي اندلعت في تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين وسورية. ومن الواضح أن المعارضة المرتهنة أميركياً تؤدي الآن في كل البلاد العربية الدور الذي يحاول أن ينحرف بمسار الثورة لتسقط في مستنقع التبعية.

٩- كان المواطن العربي يتوقع بعد انتصار الثورة في تونس ثم مصر في نهاية سنة ٢٠١٠ ومطلع سنة ٢٠١١ أن يبادر الحكم الثوري الجديد إلى مطالبة الولايات المتحدة بالاعتذار من الشعب العربي في البلدين، لأن الإدارات الأميركية المتعاقبة واصلت تأييد ودعم ديكتاتورية بن علي ومبارك مدة ثلاثين سنة، وهو ما تسبب بالأوضاع الكارثية التي عاشها الشعبان طوال تلك السنوات. لكن الذي جرى كان على عكس ذلك، فأول ما قام به السيد راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة في تونس هو السفر إلى الولايات المتحدة والاجتماع بقادة من اليمين الأميركي والصهيوني لتطمينهم بأن الحركة الإسلامية في تونس لن تتعرض للمصالح الأميركية في المنطقة. كذلك قام قادة من الإخوان المسلمين في مصر بتوجيه تطمينات مشابهة إلى الأميركيين وتتضمن تعهد الإخوان باحترام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل. لكن الاختراق التاريخي الكبير الذي تحقق في طريق تكريس تموضع الإخوان المسلمين في معسكر أعداء الثورة هو ما حدث في

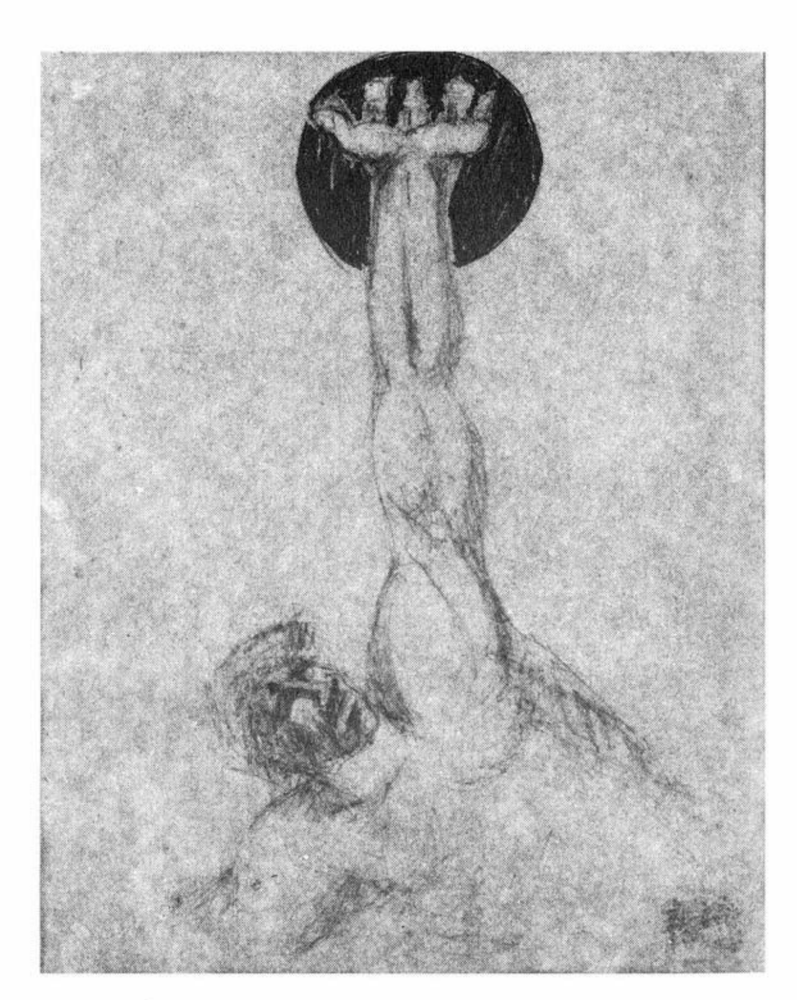
تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة، إذ وقفت حكومة الإخوان المسلمين في مصر، ممثلة لأكبر حركة إسلامية في العالم، في موقف الوسيط بين الفلسطينيين وإسرائيل. وهكذا تكون حركة الإخوان المسلمين وبعد أشهر من استلام السلطة قد تنكرت لخطابها السياسي في الأعوام الستين الماضية، والذي كان يركز أساساً على اعتبار إسرائيل عدواً من الناحية الدينية الشرعية والوطنية والقومية.

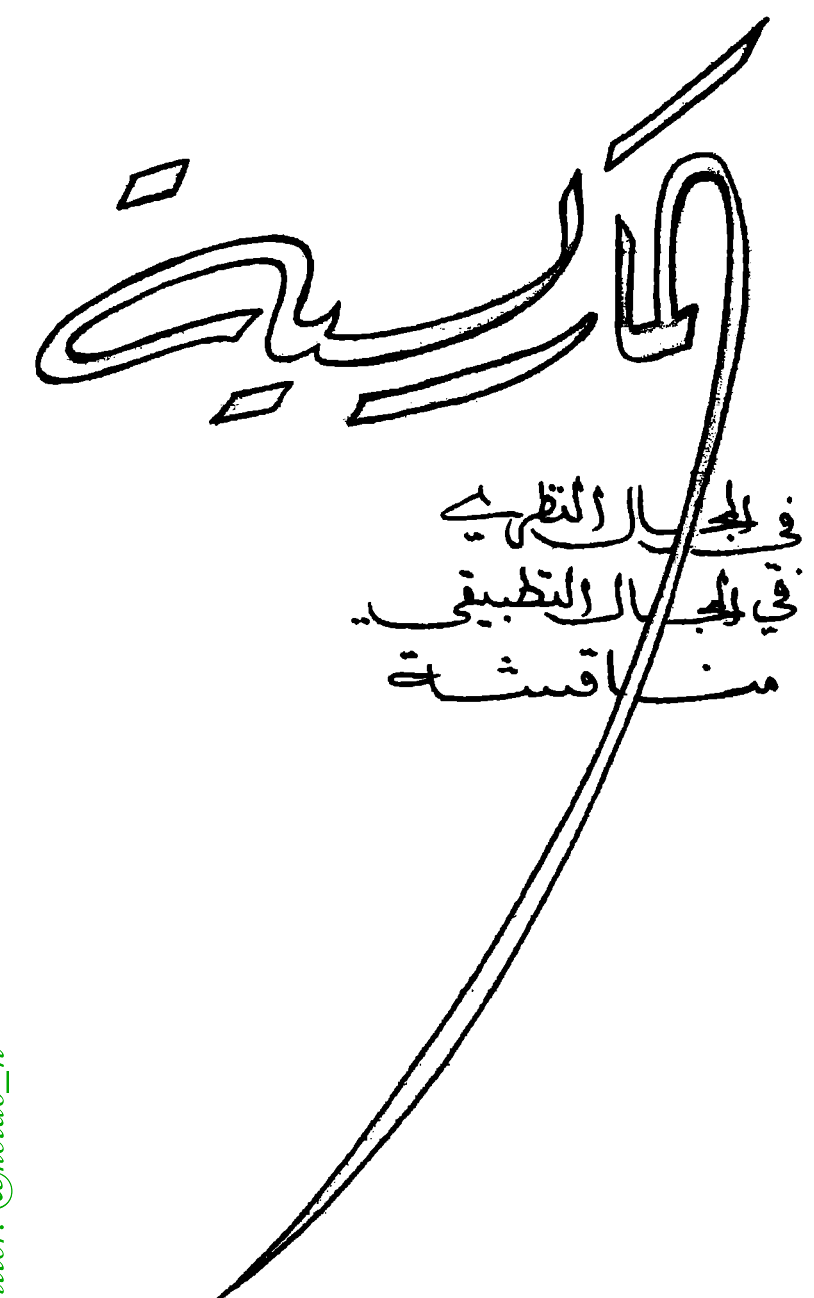
١٠- يقول نعوم تشومسكي إن ما تمارسه الولايات المتحدة هذه الأيام من عداء للثورات العربية قامت بممارسته في السابق، وخصوصاً في أميركا اللاتينية وبعض البلاد الآسيوية. فسياستها تكون مبنية دوماً على تأييد أنظمة الاستبداد ودعمها للبقاء في السلطة أطول مدة ممكنة. وحين يصبح ذلك مستحيلاً، فإنها تعكس موقفها وتنضم إلى جانب الشعوب والحرية والديمقراطية، وذلك من أجل أن تتمكن من السيطرة على عملية التغيير وإعادة إنتاج النظام القديم بقالب جديد له كل مظاهر الديمقراطية، لكن مع كل مقومات النظام السياسي-الاقتصادي القديم.

١١- إذا كان هناك من فرق بين الاثنين، فقد كان غسان يرى أن هناك معسكرين في سنة ١٩٣٦ هما: واحد للصهيونية والاستعمار، وآخر للحكومات العربية المجاورة لفلسطين. ومع أنه تحدث عن تلاقي مصالح المعسكرين في إجهاض ثورة ١٩٣٦، إلا إن أوضاع تلك الأيام كانت تقتضي التفريق بين مصالح الصهيونية والحكومات العربية المهمة في الشأن الفلسطيني. أما في هذه الأيام وبعد حرب لبنان سنة ٢٠٠٦ وحربي غزة في سنة ٢٠٠٨ وسنة ٢٠١٢، فإن من السذاجة أن نتحدث عن تناقض بين أهداف إسرائيل وحكومات الخليج. فليس سراً أن هناك تنسيقاً أمنياً بين معظم حكومات الخليج وإسرائيل. وفي منتصف سنة ٢٠١٢ صرح حاكم دبي لمراسلة الـ CNN، قائلاً «ليس عندنا أي شيء ضد إسرائيل» (We have nothing against Israel). ومن الواضح أن استراتيجيات معسكر أعداء الثورة بقيادة الولايات المتحدة وفي نطاق التحالف التركي-القطري-السعودي يتسق بشكل كامل مع إسرائيل.

١٢- في واحدٍ من آخر خطبه قال عبد الناصر: «المشكلة ليست استعادة سيناء، المشكلة هي أن نكون أو لا نكون».وفي العالم العربي ترتفع أصوات كثيرة هذه الأيام تصف هذه اللغة بأنها «لغة الستينات الخشبية». وهذا أمرٌ طبيعي جداً، إذ إن أصحاب هذه الأصوات هم الذين غيروا موقفهم من الصراع، فبعد أن كانوا في الجانب العربي صاروا في الجانب الإسرائيلي.

١٣- من كلمة ألقيت بالإنكليزية في حفل أقيم في منتدى بريخت في نيويورك بتاريخ ٨ أيار/مايو ١٩٩٩، إحياء لذكرى غسان كنفاني، وقام أحمد خليفة بترجمة النص إلى العربية، ونشر في العدد ٣٩ من «مجلة الدراسات الفلسطينية» (صيف ١٩٩٩)، بعنوان «غسان كنفاني: أسئلة وأجوبة».




الماركسية
في المجال النظري
في المجال التطبيقي
مناقشة

مقدمة

كل مجهود فكري بشري هو انتصار صغير للإنسان على أزمته، وهو لَبِنَة جديدة في صرح الإنسانية الشامخ.

طبيعة الحياة تفرض على الإنسان ألا ينعزل عن قفزاتها المتسارعة، هذه القفزات التي تتخذ فلسفة الإنسان، نفسه، تُكَأة لها.

لقد كانت الماركسية تُكَأة في تاريخ الفكر، وهي الفلسفة الوحيدة التي أتيح لها أن تخوض في المجال التطبيقي، فأغنت تجارب الإنسان في بحثه عن حياة أفضل.

لا أحب أن أوحي للقارئ بشعور ما، قد يسبب فكرة معينة، لكنني أحب أن أشير إلى بعض الحقائق التي تلزم معرفتها لننساق مع البحث. أول هذه الحقائق هي أن النظام الشيوعي لم يتيسر له أن يرى النور حتى الآن، والفترة الانتقالية التي أكد لينين أنها ستستغرق وقتاً قصيراً كي تتمكن فيه من أن تقضي على كل عناصر البورجوازية، كعناصر مناقضة للثورة، هذه الفترة الانتقالية تبدو كأنها لن تنتهي قبل أجل طويل، بل تبدو كأنها قريبة جداً من المجتمع الذي يحقق السعادة لأفراده. فإن ما نراه من مكاسب الثورة لا يستطيع أي إنسان متحامل أن يتجاهله. لقد تقدم الاتحاد السوفياتي في تركيز صناعته، وفي تهيئة

صنوف من الراحة لمواطنيه - ولو كانت على حساب صنوف أخرى - هذه حقيقة راهنة تقف في جانب الاتحاد السوفياتي، لكن حقيقة أخرى تقف في الصف المقابل، هي أن النظام كله لم يستطع أن يقضي على القومية التي قال عنها ماركس إنها من بقايا البورجوازية، وإنها تنظيم مرحلي، بل إن القومية هذه كانت الإطار المباشر لهيكلة نظم اشتراكية بعيدة في تفصيلاتها، وحتى في خطوطها العريضة، عن الشيوعية.

وهناك تجربتان أيضاً، في يوغسلافيا والصين، تعتمدان الاشتراكية كمظهر من مظاهر القومية الإنسانية المتأصلة جذورها في التاريخ، والمتفهمة لمركزها المساهم في حضارة البشر.

أتى المؤتمر العشرون يؤكد أهمية الخصائص القومية، وتأثيرها في التطبيق الاشتراكي، وهاجمت جريدة «الشعب» الصينية، وهي لسان حال الحزب الشيوعي الصيني، كل الماركسيين الذين يحاولون «نسخ تجربة الاتحاد السوفياتي مهملين خصائص بلادهم القومية». وذهبت الصين إلى أبعد من ذلك، فأقرت التملك الفردي المحدد، والشيوعية كنظرية «هي القضاء على كل تملك فردي»، كما ذكر البيان الشيوعي.

إن التفصيلات كثيرة، وهي تدين الماركسية لا جدال، وسيقرأ القارئ بعضها في الصفحات التالية.

إن الرأسمالية تحتضر، هذا لا شك فيه، وهي تتخبط في أزمتها تخبطاً مسعوراً. والشيوعية في الاتحاد السوفياتي تتراجع عن حشر الواقع في النظرية شيئاً فشيئاً.

والمستقبلُ هو لعالم يتعايش سلمياً في ظلال قوميات إنسانية اشتراكية، لا

عنصرية ولا ديكتاتورية..

لكن الطريق طويلة وصعبة، وهي تطلب كثيراً من التضحيات، ستقدمها الإنسانية عطاء لغد مشرق متفتح...

وواجبنا أن نستخدم الفكر لنختصر به الطريق، ونختصر قلق الإنسان في أزمة وجوده.

في المجال النظري

كنقطة بدء لموضوعنا أحب أن أستعير الفيلسوف جون ديوي لأؤدي على لسانه تفسيراً لماهية الفكر البشري. فهو يرى أن الفكر هذا في أساسه أداة لخدمة الحياة، وأن الناس يزاولون التفكير مضطرين، أي أن تفكيرهم هو طريقة يواجهون بها صعوبات حياتهم. أما مقياس صحة هذا التفكير فيُستقى من مدى ما يحققه من نجاح في المضمار التطبيقي.

نحن الآن في أواسط القرن التاسع عشر، والثورة الصناعية فتحت في أوروبا ميداناً واسعاً لضحاياها. إن الحياة في أزمة ولّدها تخلخل سريع يوشك أن يبني نظاماً مخيفاً: المصانع تلتهم العمال، والعمال يلتهمهم المرض والفقر، وفئة جديدة من الناس بدأت تصعد على مجهود أولئك العمال المساكين، هي ما دعيت فيما بعد بالطبقة البورجوازية. لقد بدت أمور أوروبا معقدة أشد التعقيد، وبدت الثورة الصناعية، وما يتصل بها من إنتاج واستهلاك وتشغيل، سبب كل هذه الفوضى. كان بديهياً أن يكون لهذا الوضع مدى في تفكير الفلاسفة، وكان بديهياً أن ينهض الفكر أداة لخدمة الحياة، أو بالأحرى وسيلة لانتشالها من أزمتها... «إن الناس يزاولون التفكير ليواجهوا به صعوبات حياتهم». لقد كان من الطبيعي أن يُطبع هذا التفكير بالطابع الاقتصادي الذي يهيمن على

أوروبا ويخضعها لفوضى الارتجال الصناعي... بدا أن التاريخ كله كان يعد هذه المؤامرة ليخلق البؤس والفاقة في الناس... فنشأت مجموعة من النظرات الفلسفية الجزئية، ما لبثت أن ضاعت أو تلاشت، أو اندمجت في فلسفة جديدة ذات نظرة شاملة دعيت فيما بعد بالفلسفة الماركسية.

ويراد بالماركسية، «التطور الذي أدرك فلسفة هيغل الألماني (١٨٣١) وانتهى إلى المادية الجدلية التي بشر بها كارل ماركس (١٨٨٣) وفردريك إنغلز (١٨٩٥)، وفصّل فيها لينين وبخارين وستالين وسواهم».[١]

هيغل (١٧٧٠ - ١٨٣١)

ينظر هيغل إلى الكون على أنه يُفسر بسلسلة متراكبة ذات ثلاثة عناصر:

١. الفكرة أو الأطروحة (Thesis)

٢. نقيض هذه الفكرة أو طباقها.

٣. تركيب الفكرتين السابقتين.

وهذا التركيب لا يلبث أن يصبح أطروحة تتعرض للتناقض، ثم لتركيب جديد لا يلبث أن يصير أطروحة وهكذا.

ويرى هيغل أن العالم مركب على أساس فكري، أي أن الفكرة هي دعامة الجدل، ومن هنا يقال عن جدلية هيغل بأنها جدلية مثالية.

لكن هيغل ما يلبث أن يقع في التناقض. فهو يبطل الجدل، إذ ينتهي إلى الحق الإلهي المقدس، ويعتبر هذا الحق هو المطلق وذروة الجدل وسقفه - ذهب في آخر حياته إلى أن رفع الدين والفن فوق هذا الحق - وتعليقاً على هذا القرار الأخير يقول فردريك إنغلز: «إن الطريقة الجدلية يجب أن تفضي

إلى تفكير متحرك، لا حقيقة فيه على الإطلاق، ولا أي نظام اجتماعي نهائي...»

بدءاً من هذه النقطة يغادر الماركسيون جدل هيغل محتفظين بطريقته، طارحين عقيدته، متأثرين أكثر منه بالآراء الثورية الفرنسية، وبالاقتصاد السياسي الإنكليزي، قائلين إن «مذهب هيغل كان قائماً على رأسه، فأقمناه على رجليه».[٢]

لكن هذا كله لا يمنع أن يعترف الماركسيون بأن هيغل كان أول من نقل المنطق من الصعيد الشكلي إلى الصعيد الجدلي، وهذا النقل يُعتبر فتحاً جديداً في نضال الإنسان مع الحقيقة...

لكن ما هو الجدل؟

الصفة الأولى للجدل هي حركته، فهو في دينامية دائمة لا توقف فيها ولا تعطل.. إن الفكرة الجاهزة تتعرض في أول لحظة وجودها لنقيض يدفعها إلى الأمام لتكوّن معه فكرة تركيبية جديدة. وهذا المنهج هو عكس منهج المنطق الذي كان معتمداً فيما قبل هيغل، إذ إنه منطق ساكن «يواجه الحقيقة باعتبارها شيئاً ساكناً، ثابتاً، نهائياً، ومتعارضاً تعارضاً مطلقاً مع الخطأ»،[٣] بينما يرى الجدليون أن الحقيقة لا تعطى دفعة واحدة، إذ إنها عملية نمو وارتقاء، «والبحث عن الحقيقة لا يستطيع إلا أن يقترب منها أكثر فأكثر».[٤] أما الحقيقة المطلقة فهي، إن وجدت، «نتيجة للحقائق النسبية»،[٥] بل أكثر من هذا، هي «نتاج لحركة تطور تاريخية... لحركة معرفة سحيقة القرار».[٦] وهذا هو السبب الذي من أجله يُدرس الشيء في المنطق الجدلي دراسة تاريخية، إذ إنه ليس معطى آنياً، بل عملية تطورية طويلة.

هذا الكلام يضعنا أمام قضية خطرة: هل يرفض المنطق الجدلي كل انتصارات المنطق الشكلي التي حققها منذ بدء الخليقة؟

يرى كيدروف أن ليس ثمة تناقض أبداً، فالدرجة الدنيا من المنطق هي المنطق الشكلي، والدرجة العليا هي المنطق الجدلي، ونسبة الأولى إلى الثانية ضرورة ملزمة. «إن المنطق الشكلي لا يقوم إلا بصف أشكال الفكر أحدهما إلى جانب الآخر، في حين أن الثاني يطورها منطلقاً إلى أعلى».[٧]

فهل نستطيع أن نعرّف الجدل الآن؟

يقول إنغلز إنه «علم القوانين العامة للحركة، سواء بالنسبة إلى العالم الخارجي أو بالنسبة إلى الفكر البشري» على أساس أن «الحركة هي نمط الوجود في المادة».

ويعرّف لينين الجدل بأنه دراسة التناقضات القائمة في جوهر الأشياء.

لكن بول فولكييه يعرّفه بأنه دينامية الفكر، وهو إذ يتأكد أن هذا التعريف يبتعد عما يريده الماركسيون، فهو يؤكد أن «الجدل ليس طريقة كالمنطق، وإنما هو صفة خاصة من صفات الفعالية الذهنية».[٨] من هذه الزاوية يصرّ بول فولكييه على أن الجدل لا يمكن أن يكون منطلقاً من المادة، مهما يكن، فإن الذي يهمنا في دراستنا هو أن ماركس يرى «أن النهج الفكري لدى هيغل هو نهج قائم بذاته يطلق عليه هيغل اسم الفكرة، ويرى أنه مبدع للواقع، وأن الواقع لا يعد بالنسبة إليه إلا ظاهرة خارجية».[٩] أي أن هيغل يقيم جدله على أسس مثالية، فهو يجعل الفكر - لا المادة - منطلق الجدل، إذ إنه يرى «أن ما هو واقعي عقلي وما هو عقلي واقعي».[١٠] بينما يرى ماركس أن «عالم الأفكار ليس شيئاً آخر غير العالم المادي، وقد انتقل إلى الفكر البشري».[١١] فمنطلق الماركسية ونهجها، هما منطلق ونهج ماديان، فالفكر ليس أساساً «لأن المادة الخام سبقت المادة الحية».[١٢] فلا يمكن إذن أن تكون المادة نتاج الفكر، «بل إن الفكر هو النتاج الأعلى للمادة».[١٣]

من هنا اكتسبت الجدلية الماركسية صفة المادية.

والمنطق الجدلي المادي «يرتكز على الطريقة الماركسية المميزة بهذه الخطوط الأساسية الأربعة: الإقرار بالترابط العام، وبحركة التطور، وبقفزات التطور، وبتناقضات التطور».[١٤] فهي تتصف بالقول:

١. ليست الطبيعة وليدة تراكم عرضي، إن هناك تعلقاً فعالاً بين أجزاء هذا الواقع. وهذا يفيدنا في أنه «ليس بإمكاننا أن نفهم ظاهرة من ظواهر الطبيعة وهي خارجة عن الظواهر المحيطة بها وشروطها».[١٥] إن هذه النظرة المجموعية لأشياء الكون قيمة من قيم الماركسية، بل أكثر من ذلك إنها «ركيزة المبدأ الثوري في العلم».[١٦]

٢. كل شيء خاضع لحركة التطور، المتطور الذي لا ينتهي.

٣. حركة المادة وصيرورتها تخلقان كل جديد عن طريق قفزات التطور، وتستطيعان أن تُحدثا انتقالاً من الكمي إلى الكيفي.

٤. «موضوعات الطبيعة تتضمن تناقضات داخلية.. إن الصراع القائم بين الأضداد إنما هو المضمون الداخلي لأسلوب هذا النمو، والمضمون الداخلي لتحويل التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية».[١٧]

وتنتهي الماركسية من خلال هذه الصفات إلى جدلها المادي، إلى أن الحقيقة موقتة، وأن «ليس هناك أي حقيقة ثابتة مطلقة». لكن على الرغم من ذلك، فإن إنغلز يعترف بوجود حقائق نهائية لا تحتاج إلى المناقشة، إلا إنه يعتبرها حقائق تافهة لا تقف سداً في وجه التيار الفكري الجدلي، وهي من وزن «مات نابليون في ٥ أيار/مايو ١٨٢١».[١٨]

نختصر ما مضى فنقول إن المادية الجدلية سميت كذلك «لأن أسلوبها في النظر إلى الحوادث الطبيعية، أو طريقتها في البحث والمعرفة هي طريقة جدلية،

ولأن تعليلها لحوادث الطبيعة وتصورها لهذه الحوادث - أي نظريتها - مادية».[19]

والمعروف أن الماركسية تسير على خطين عريضين هما: المادية الجدلية والمادية التاريخية... وهذه الأخيرة هي استشهاد المادية الجدلية بالمجتمع الإنساني ودراسة تاريخه، لتجيب عن هذا السؤال: «ما هي الشروط المادية للمجتمع، التي تحدد في النهاية هيئة المجتمع وأفكاره وآراءه وأوضاعه السياسية وما إليها؟»[20]

المادية التاريخية:

تجيب الماركسية عن هذا التساؤل أن لا الشروط الجغرافية، ولا العرقية، ولا المورفولوجية (صيغة السكان)، ولا الشخصية هي القوة الأساسية لتطور المجتمع وتحديد نظامه، ولا وجود أبداً لما يدعى بروح الشعوب أو الجماعات... إذ ليس في الحياة إلا علاقات أفراد البشر المتشابهة. وتعتبر المادية التاريخية أن هذه القوة التي تحدد سبل تطور المجتمع «هي أسلوب الحصول على وسائل العيش الضرورية لحياة الناس، أي أسلوب إنتاج الحاجات المادية التي لا بد منها حتى يستطيع المجتمع أن ينمو ويتطور... فأدوات الإنتاج التي بمعونتها تنتج الحوائج المادية، والناس الذين يستعملون أدوات الإنتاج هذه وينتجون الحوائج المادية بفضل ما لديهم من تجربة في الإنتاج ومن عادات في العمل، تلك هي العناصر التي تؤلف بمجموعها قوى المجتمع المنتجة...».[21]

هذه العلاقة بين الإنسان والطبيعة هي جانب من جوانب الإنتاج، أما الجانب الآخر فهو علاقات الإنتاج بين الناس في أثناء سير الإنتاج، فالإنتاج دائماً اجتماعي.. وله خواصه، فهو مثلاً:

١. لا يقف مدة طويلة في مكان واحد، بل هو دائماً في دينامية لا تهدأ، وإلى هذا فإن تغير أسلوب الإنتاج يؤدي بصورة حتمية إلى تغير النظام الاجتماعي بأسره. إن المظهر الاجتماعي هو مجرد عكس لأسلوب الإنتاج وما يلحق الإنتاج من توزيع وتشغيل وهلم جرا. «إن تاريخ التطور الاجتماعي هو في الوقت ذاته تاريخ منتجي الحوائج المادية...»[٢٢] هذا يعني أن قوانين تاريخ المجتمع ليست في أدمغة الناس وأفكارهم، بل في أسلوب إنتاجهم.

٢. القوى المنتجة الجديدة ليست نتيجة عمل واعٍ مقصود يقوم به الناس في المجتمعات القديمة، إلا إنه نتيجة وعي الناس وفهمهم في المجتمعات الحديثة.

٣. يتغير الإنتاج ويتطور مع تغير القوى المنتجة وتطورها، وتبعاً لهذا التغير «تغيرت وتطورت علاقات الإنتاج بين الناس، أي علاقاتهم الاقتصادية».[٢٣] ولقد سجل التاريخ خمسة أنواع أساسية لعلاقات الإنتاج: الشيوعية البدائية؛ الرق؛ النظام الإقطاعي؛ النظام الرأسمالي؛ النظام الاشتراكي.

ومن المفهوم، طبعاً، أن هذا التطور في رأي الماركسيين هو نتيجة العامل الاقتصادي، والعامل الاقتصادي فقط، إذ إنهم يرون «أن الإنتاج الاقتصادي، في كل مرحلة تاريخية، وبنية المجتمع الناشئة عنه بالضرورة، يؤلفان أساس التاريخ السياسي والفكري لتلك المرحلة. لذلك كان التاريخ بأسره تاريخ نضال بين الطبقات».[٢٤]

وبرهاناً على هذا القول، يعرض كارل ماركس في كتابه «رأس المال» تطور

المجتمع منذ الشيوعية البدائية إلى الرأسمالية. ويؤكد إنغلز تفسير العائلة في هذا المضمار في كتابه «أصل العائلة». كما كتب سيغال ملخصاً سريعاً للفكرة في كراس بعنوان: «لمحة عن تطور المجتمع منذ بدء التاريخ».

إن سيغال هذا يرى أنه من الخطأ أن نعتقد أن الناس الأول هم الذين أوجدوا نظامهم الشيوعي، بل «إن الناس أثناء الإنتاج الاجتماعي لمعيشتهم يقيمون فيما بينهم علاقات معينة، ضرورية، مستقلة عن إرادتهم؛ وتطابق علاقات الإنتاج هذه درجة معينة من تطور قواهم المنتجة المادية».[٢٥] وفي دخول التدجين وتربية المواشي تنحل الشيوعية الابتدائية وتظهر الزراعة مرفوقة بالمقايضة بشكل بدائي، إلا إن هذه العلاقات السطحية ما تلبث أن تتعمق وتصبح عند العائلة حاجة إلى من يخفف عنها عبء العمل... «صار من المرغوب فيه - ضم قوى عملٍ جديدة».[٢٦] فقدمت الحروب عبيداً للاستخدام وكان أن جرى الانقسام الأول في المجتمع: عبيد وسادة.

«لقد كانت الشيوعية الأولى نقطة بدء في تطور الشعوب كلها».[٢٧] بعدها أتى نظام الرق الذي خلق طبقة من السادة الذين بقوا بما لديهم من وسائل محافظين على أملاكهم التي ما لبثت أن توسعت، ودخلت في مرحلة الاقتصاد الإقطاعي، «وهي مرحلة اجتماعية تميزها طبقة عسكرية تستثمر طبقة من الأقنان المعزولين عن بعضهم».[٢٨] لكن الاكتشافات الجغرافية، التي قامت لأسباب اقتصادية أيضاً لا دينية، رفعت قيمة التجارة. فالذهب الذي تدفق من الأراضي الجديدة وسع ثقوب النظام الإقطاعي، فكان لا بد من أن ينشأ عن هذه التجارة تخلخل ورضوض في النظام الإقطاعي، بل أكثر من ذلك، إذ بدأت الصناعة الصغيرة تفتك بالنظام الإقطاعي. واستطاعت هذه الصناعة أن

تتطور بسرعة حتى أوصلت المجتمع إلى المرحلة الرأسمالية، وهي أخطر مرحلة بلغها المجتمع، إذ إنها تحتوي التناقض الطبقي بشكل حاد لا يمكن تجاهله، ذلك بأن الرأسمالية تخلق كل يوم قوى إنتاجية جديدة؛ وتفقد يومياً جزءاً من سيطرتها عليها. ويحوي المجتمع الرأسمالي ضمنه كل الشروط الضرورية لبناء المجتمع الشيوعي، بل إن وجود المجتمع الرأسمالي ضرورة تاريخية محتمة كي يصير الوصول إلى الشيوعية ممكناً... ولا يمكن أن تستمر الرأسمالية هذه في السيطرة على العالم، إذ إن إلغاءها «بالطرق الثورية، واستبدالها بالشيوعية، ضرورة تاريخية»[٢٩] أيضاً.

لكن كيف يحدث هذا الانتقال؟

كنا رأينا أن بنداً من البنود الأربعة التي يقوم عليها الجدل الماركسي المادي هو قفزات التطور. ويؤكد الماركسيون أن انتقال المجتمع إلى الشيوعية هو تغير كيفي، وليس كمياً، «فإذا صح أن الانتقال من التغيرات الكمية البطيئة إلى التغيرات الكيفية، هو انتقال فجائي وسريع - 'كما تقول الجدلية' - فمن الواضح أن الثورات التي تقوم بها الطبقات المضطهدة هي حادث طبيعي تماماً ولا مناص منه».[٣٠]

هذا يعني أن الثورة ضرورة أساسية، وبند من النظرية العامة أن كل تغيير يتم بغير هذه الثورة يعتبر مناقضاً لمفهوم التطور الكيفي الذي تعتمد عليه الماركسية في جدلها. فانتقال الرأسمالية إلى الاشتراكية «وتحرر الطبقة العاملة يمكن تحقيقها، لا بتغييرات بسيطة بطيئة، ولا بإصلاحات، بل بتغيير كيفي للنظام الرأسمالي فقط، أي بالثورة»،[٣١] «والعنف هو المولد لكل مجتمع قديم... يتمخض عن مجتمع جديد».[٣٢]

ومَن يقوم بهذه الثورة؟

تُبرز التناقضات التي يحتويها النظام الرأسمالي الطبقة المهيأة تاريخياً للقيام بهذه الثورة، وهي الطبقة المضطهدة الكادحة... إن الصراع الطبقي العنيف هو الذي يمكن أن يوصل المجتمع الرأسمالي إلى الاشتراكية «فلا ينبغي إخفاء تناقضات النظام الرأسمالي، بل ينبغي إبرازها وعرضها، ولا ينبغي خنق النضال الطبقي، بل ينبغي القيام به إلى النهاية».[٣٣]

لكن كيف ينشأ هذا الصراع الطبقي؟

إن التفكك الذي يتسع بين نظام العمل والإنتاج في النظم الرأسمالية هو الذي يخلق الصراع الطبقي.

يحتفظ الرأسمالي في خزاناته بالفرق النقدي الذي ينشأ عن التفاوت بين قيمة العمل المصنوع والأجرة المدفوعة، وهذا الفرق أو التفاوت هو ما يدعى بفضل القيمة. وهذا المال ليس من حق الرأسمالي، لأن الإنتاج اجتماعي، إذ ما يلبث هذا الرأسمالي أن ينمي ثروته بفضل القيمة هذه، مهملاً كل الإهمال حالة العامل، معتبره مجرد رقم تكميلي لقطعه الآلية. وبالتالي، لا تلبث هذه الثروة أن تباعد بين الطرفين، حتى بالنفسية، وتخلق ذلك الفرق الطبقي الشاسع. والرأسمالي هذا لا تتحدد شخصيته الإنسانية بمقوماتها الفاضلة، بل بما تملك من مال، إنه يكسب احترام الناس تبعاً للرقم الذي بلغته ثروته... «فليست شخصيتي إذن هي التي تعيّن من أنا، بل مقدار ما عندي من مال»، وبالتالي فإن الكادح يُنتزع عن مطامحه الإنسانية، وصفاته الصالحة، وينخلع عنها، فقد أصبح ضائعاً، والذنب ليس ذنبه بطبيعة الحال، بل هو قدر ينتج من نظام فاسد له جذوره الراسخة في التاريخ – كما أن الرأسمالي لا يد له بموقفه – إن العامل ذلك

أصبح ضائعاً، كما قلنا، وضياعه هذا «أشد خلعاً له عن إنسانيته من الدين»[٣٤]...

لكن كيف تعود إلى الإنسان شخصيته الحقيقية؟

هذا لا يتم إلا إذا انقلبت الطبقة الكادحة على البورجوازية، وبسطت سلطانها بسطاً مطلقاً تمهيداً للمستقبل الشيوعي، هذا البسط هو ما يسمى بديكتاتورية البروليتاريا (الطبقة الكادحة). وهي ديكتاتورية على البورجوازية، وديمقراطية حقيقية عميقة. إن الدولة – على هذا – هي وسيلة لتبديل العالم، وستزول بعد أدائها هذه الوظيفة. وهذا الانقلاب – انقلاب الطبقة الكادحة على الرأسمالية – لا يتم إلا بالعنف، والعهد الديكتاتوري الذي يتبع هذا الانقلاب هو عهد انتقال، عهد تحول وعبور إلى المستقبل...

أي مستقبل؟

مستقبل بنظام نهائي... نظام لا طبقات فيه ولا حكومة ولا دين ولا أي أسطورة بورجوازية أخرى... أما أمور تنظيمه فتنتج من علاقات إنتاجه ومن قواها.

هل معنى هذا أن الشيوعية ترفض الحكومة؟ نعم، إن الحكومة هي المظهر القانوني السياسي للقومية، ونعني بذلك الحكومة التي تنطبق حدودها الدولية على حدودها القومية، والماركسية ترفض الحكومة وترفض القومية. ذلك بأن العالم – في رأي ماركس – ينقسم إلى طبقات، لا إلى قوميات. وفكرة القومية هي فكرة بورجوازية تهدف إلى تركيز سلطتها على الطبقة الكادحة، ووجود القومية وتناميها يدفعانها على الدوام إلى إيجاد ساحات حيوية تضمها إليها بواسطة الحروب، وعلى العمال أن يفهموا هذه الحقيقة، وأن يشكلوا جبهة تقف في وجه الطبقة البورجوازية التي تستغلهم في حروب لا ناقة لهم فيها ولا جمل، وبغض النظر عن الوطن، إذ إن «ليس للعمال وطن».[٣٥] والوطنية التي يفهمها

الماركسيون هي نضال العمال في سبيل استلامهم السلطة السياسية، وأن يصبحوا هم الأمة. هذه هي الوطنية «وإن لم يكن ذلك بالمعنى البورجوازي للكلمة».[٣٦] زد على ذلك أن «التناقضات بين الشعوب تضمحل يوماً بعد يوم تبعاً لتطور البورجوازية ولحرية التجارة... إلخ».[٣٧]

فالقومية إذن رابطة لا أساس لها، موجودة في مرحلة بورجوازية، وستزول حتماً بزوال هذه المرحلة... لقد كان تاريخ هذه القوميات البورجوازية كله تاريخ حروبها، يدفعها إلى التنافس في شأن المواد والأسواق. و يرى لينين حتمية الحروب بين الدول الرأسمالية، وهي بالنسبة إليها «حالة طبيعية مشروعة، مثل استثمار الطبقة الكادحة».[٣٨]

أما الحكومة، فهي تمثل المظهر القومي البورجوازي الذي تحدثنا عنه قبل قليل، وهي ألعوبة في يد الطبقات المستغلة، إلا إن الصراع الطبقي لا يلبث أن ينحل إلى طبقة واحدة، «عندها يصبح كل الإنتاج متمركزاً في يدي جمعية واسعة تشمل الأمة بأسرها حتى تفقد السلطات العامة صبغتها السياسية، إذ إن السلطة السياسية بالمعنى الصحيح ما هي إلا السلطة المنظمة لطبقة في سبيل اضطهاد طبقة أخرى».[٣٩] ولما كانت الحكومة مظهراً لسلطة طبقة واحدة مستغِلة، فإن ديكتاتورية البروليتاريا - الممهدة للمستقبل الشيوعي - كانت مجرد خطوة انتقالية نحو مجتمع بلا حكومة، لكن هذه الخطوة قصيرة من حيث المدة، فقط لتكون كافية للقضاء على كل العناصر البورجوازية المناقضة للثورة.

لكننا نعرف أن الحكومة هي الوحدة الاجتماعية التي تضم وحدات اجتماعية أصغر منها ، أبرزها العائلة ... فما هو مصير العائلة يا ترى؟

العائلة الراهنة هي عائلة بورجوازية «ترتكز على رأس المال، وعلى الربح الفردي».[٤٠] وما دام أن هذه العائلة تعتمد في قيامها على رأس المال فمن المؤكد إذن أنها «سوف تضمحل... باضمحلال رأس المال»،[٤١] وسيتولى المجتمع مهمة التربية. إن الشيوعية إذ تسلك هذا السبيل فهي تعمل على «انتزاع التربية من تأثير الطبقة الحاكمة ونفوذها».[٤٢] ويجند المجتمع البورجوازي الأم للقيام بمهمة التربية، لكن هل ننسى أن البورجوازيين في استطاعتهم استغلال مركزهم في سبيل وضع نساء عمالهم وبناتهم تحت تصرفهم.. إن تماسك الأسرة إذن مظهر فقط. ومن هنا ينبع رأي آخر للماركسيين هو: «أن الزواج البورجوازي هو في الحقيقة نظام إشاعة الزوجات»،[٤٣] ما دام أن البورجوازي يستطيع بمركزه المالي أن يكتسب من يريد من فتيات عماله وزوجاتهم، وحتى من زوجات زملائه البورجوازيين. والنظام الشيوعي لا يتصف، كالنظام البورجوازي، بالكذب والرياء.. «فقصارى ما يمكن أن يتهم فيه الشيوعيون إذن هو أنهم يريدون إبدال إشاعة النساء - في مظهرها البورجوازي الكاذب - بإشاعة صريحة ومشروعة».[٤٤]

الثورة الشيوعية هي قلب أساسي لنظم الحياة العقيمة، وهي طرد للمفاهيم البورجوازية الخطأ في القومية والأسرة والدين والوطن.. «إن الثورة الشيوعية هي الانفصال الجذري الحاسم عن نظام التملك التقليدي، فلا عجب إذا انفصلت أثناء تطورها عن الفِكَر التقليدية بصورة جذرية حاسمة أيضاً».

إن للثورة الشيوعية إذن مدى أخلاقياً في حياة الناس، ذلك بأن الأخلاق نفسها فُرضت عليهم كما فرضت عليهم الحياة. وستأتي الشيوعية بأخلاق واقعية تنسجم مع الحالة الجديدة التي دخلت فيها البشرية، وهي أخلاق

لا تعتمد الدين أو الميتافيزياء، بل الواقع المتحرك الغني الذي توحي الطبقة الكادحة بتفصيلاته الأخلاقية.

في المجال التطبيقي

لا حاجة إلى القول إن ماركس وإنغلز كانا يتصوران أن آخر بلد يمكن أن تقوم فيه ثورة شيوعية هو روسيا، ذلك بأنهما بنيا آراءهما على أن الثورة يجب أن تدعمها طبقة العمال ذوي العقلية الصناعية، وذوي الاستعداد التاريخي للقيام بهذه المهمة.

لكن الثورة انفجرت، أول ما انفجرت، في روسيا القيصرية الزراعية، وقيض القدر لها رجالاً قادوها إلى النصر.

في سنة ١٩٠٣ انقسم الحزب الديمقراطي الاشتراكي في روسيا إلى جناحين: البلشفيك، والمونشفيك، وكان لينين في الجناح البلشفي. قد نستطيع اعتبار هذا الانقسام هو بداية التخطيط العملي للثورة، والتنظيم المتين لكل دقائقها.

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٠٤ بدأت إضرابات العمال تتخذ شكلاً جماعياً منظماً. وفي مطلع سنة ١٩٠٥ اتجهت تظاهرة إلى قصر القيصر، لكنه أساء استقبالها، وأمر بإطلاق الرصاص على المتظاهرين، فسقط أكثر من ألف قتيل وألفي جريح. وكانت هذه الفرصة مؤاتية ليشرح البلاشفة للشعب مركز الخطر الحقيقي، ولينظموا المقاومة ضده.

وفعلاً، قامت المتاريس في الشوارع، واندلعت التظاهرات العنيفة، لكن

القيصرية قابلت الأمر بالعنف والإرهاب، وساعدت الفوضى والارتجال على نقل زمام المبادرة إلى القيصر، فأعمل السيف في رقاب القواد، وأعمل الفتنة بين شعوب القيصرية، وأوحى بسلوك سياسة مذابح طائفية...

وانتهت الثورة إلى اتفاق على إنشاء مجلس (دوما) يكون له سلطة تشريعية، لكن هذا الاتفاق أيضاً كان مناورة، إذ استطاع القيصر أن ينهي به الثورة... فانتهت إلى الفشل الذريع.

في سنة ١٩١٤ اشتعلت الحرب العالمية الأولى، وترك الناس الاهتمام بأمور الثورة الداخلية إلى الانضمام إلى صفوف الجنود المدافعين عن روسيا. ودعا البلاشفة العمال إلى ترك الحرب، لأنها حرب بين البورجوازية، وهي لا تتعلق بمستقبلهم أبداً، إلا إن ردة الفعل كانت أن البلاشفة تعرضوا لكراهية الشعب. ولم يكن نداء الحزب الشيوعي (يا عمال العالم اتحدوا!) موجوداً في ساحة القتال، إذ كان العمال يشكلون طليعة المتحمسين للدفاع عن الوطن. وهكذا فشل نداء الشيوعيين، كما فشل نداء ماركس في سنة ١٨٧٠ عندما دعا عمال ألمانيا إلى مقاطعة الحرب مع فرنسا.

لكن القيصر وزوجته المعتوهين تورطا في زج أنفسهما في قيادة الجيش، وارتكبا مجموعة من الأخطاء فتحت طاقة للثورة، فاندلعت في آذار/مارس ١٩١٧، وما لبثت أن امتدت بعد نجاحها امتداداً سلمياً في تشرين الثاني/نوفمبر من السنة المذكورة، وانتهى الأمر بالاستغناء عن أسرة رومانوف التي أفسدت في الحكم أكثر من ٣٠٠ سنة.

بقيت أمام روسيا الثورة مشكلة الحرب. فقد أرسل لينين تروتسكي - الذي اتهم فيما بعد بالخيانة - ليعقد صلحاً منفرداً مع الألمان؛ ومع أن هذا

الصلح لم يكن في جانب روسيا، إلا إن هم لينين كان تثبيت الوضع الداخلي، وانتشال روسيا من أزمتها.

عندما مسك لينين زمام الحكم، كان عليه أن يواجه أشياء لم يتح لماركس أن يواجهها... كان على النظرية أن تثبت علميتها وواقعيتها، وكان عليها أن تنتقل من الورق إلى الحقيقة. لقد واجهت لينين مشكلات عديدة، لكننا نستطيع أن نؤكد أن الفترة التي تدعى الشيوعية العسكرية، والتي امتدت خلال الفترة ١٩١٧ - ١٩٢١، والتي امتلأت بالحروب للحفاظ على انتصارات الشعب، تميزت بمحاولات جامدة لتطبيق شيوعية بعيدة عن أصول الواقع. إلا إن لينين استطاع أن يتفهم الموقف، بسرعة وبدقة، فبدأ سنة ١٩٢١ يتراجع عن الشيوعية إلى نظام ينسجم مع الواقع. لقد بدل لينين تبديلات أساسية في نظرية ماركس كي يضعها موضع التنفيذ، وهي أمثلة كثيرة، لكن ما يهمنا في الأمر هو التأكيد أن النظرية لا يمكن أن تكون قدراً لا يمكن تبديله...

قال ماركس إن الثورة الاشتراكية لن تنتصر إلا إذا انفجرت في جميع الأقطار في وقت واحد، لكن لينين توصل «إلى الاستنتاج بأن صيغة إنغلز وماركس القديمة لم تعد تطابق الوضع التاريخي الجديد، وأنه من الممكن أن تنتصر الثورة الاشتراكية في قطر واحد على حدة».[٤٥]

هذا المثال لا يهمنا من حيث قيمته النظرية بقدر ما يهمنا من حيث المبدأ.. إن نظرية ماركس، و غير ماركس، ليست قدراً. ولينين نفسه يقول في مؤلفاته الكاملة: «ليس مذهبنا عقيدة جامدة، ولكنه مرشد للعمل. هذا ما قاله ماركس وإنغلز دائماً، هازئين بالصيغ المحفوظة عن ظهر قلب والمكررة كما هي، هذه الصيغ التي تستطيع - في أحسن الحالات - أن تدل فقط على المهمات العامة

التي لا بد أن يغيرها - بالضرورة - الوضع الاقتصادي والسياسي الملموس في كل فترة من فترات السير التاريخي.. ينبغي أن نهضم هذه الحقيقة التي لا جدال فيها، وهي أن من واجب الماركسي أن يدخل في حسابه الحياة الحية، وحوادث الواقع الدقيقة، لا أن يثابر على التشبث بنظرية الأمس».

كانت هذه العلمية الواقعية في فهم الأمور وفي النظر إليها، هي السبب الأول في نجاح لينين في دعم انتصارات الثورة، وفي السير بهذه الانتصارات خطوات كبيرة إلى الأمام قبل وفاته في سنة ١٩٢٤.

وفي وفاته فقدت الماركسية أحد معلميها، وتسلم الحكم ستالين، وفي عهده بدأ الاتحاد السوفياتي يسير في مراقي التطور.. تحت قيادة الرجل الحديدي الصامت.

لا أحد يجرؤ على الإنكار أن روسيا استطاعت أن تقفز قفزة رائعة إلى الصف الأول من الدول الصناعية الكبرى، فقد كان مشروع الخمس سنوات، الذي بدأه ستالين سنة ١٩٢٩ مشروعاً جباراً رفع روسيا إلى مصاف الدول الصناعية العظمى..

أورد نهرو أرقاماً قليلة في كتابه «تاريخ العالم»، تعطينا فكرة واضحة عما حققته الثورة في مشروع السنوات الخمس (١٩٢٩ - ١٩٣٣) بحيث نظمت:

- ٥٠٠,٠٠٠ مزرعة جماعية
- ٥٠٠٠ مزرعة حكومية
- ١٢٠,٠٠٠ جرار

ناهيك عن مد الخطوط الحديدية وإنشاء المصانع وتجهيز الأسواق. وبالاختصار، كان تقدماً جباراً أعطى ستالين مكانة في الصف المقابل للمعسكر الغربي.

فهل كان هذا التقدم نتيجة تطبيق النظرية الشيوعية تطبيقاً مخلصاً؟

مناقشة

يؤكد ماركس أن ليس هناك أي حقيقة لا يمكن تطويرها وتغذيتها وتنقيحها، لكنه يقدم لنا مذهبه على أنه حقيقة نهائية، خارجاً على مبدأ أساسي من مبادئه هو أن التوكيد يستدعي النفي.. معنى هذا أن جدلية ماركس «لن تمتنع في يوم من الأيام [من] اعتبار نفسها بالذات، وكأنها مرحلة جدلية لجدل آخر يناقضها في ذاتها».[٤٦]

يقول بول فولكييه:[٤٧]

«إن إنغلز يلوم هيغل على هذا التناقض، بيد أنه منذ العبارة الأولى التي يبدأ فيها هذا النص الذي سنستشهد به يقع هو نفسه في الخطيئة عينها بصورة ضمنية، جاعلاً القارئ يفهم من ذلك أن مذهب ماركس لا يخطئ في هذا المضمار. يقول إنغلز 'كان مذهب هيغل إخفاقاً عظيماً في ذاته، ولكن الإخفاق الأخير من نوعه أيضاً، أنه يشكو بالإضافة إلى ذلك من تناقض داخلي لا أمل في شفائه، فهو من جهة أولى يعتمد على مسلمة أساسية هي نظريته التاريخية التي تذهب إلى أن الإنسان وتاريخه ليسا إلا تطوراً لا يمكن بطبيعته ذاتها أن يجد خاتمته العارضة في اكتشاف الحقيقة المطلقة، بيد إنه من جهة أخرى يدعي بأن مجمل هذه الحقيقة المطلقة بالضبط، أن مذهباً يتطرق إلى تفسير الطبيعة والتاريخ تفسيراً يشمل كل شيء، ويقدم لنا الخاتمة لكل شيء مرة وإلى الأبد،

لمذهب متناقض مع قوانين الجدل الجوهرية».

صحيح أن هيغل عندما حاول أن يفسر التاريخ على منحى جدله حاول أن يتلاعب بهذا التفسير، وصحيح أن نقاطه التاريخية كانت ضعيفة وهزيلة، لكن خطأه على أي حال دون خطأ ماركس الذي يعتمد المادة منهجاً للجدل، إذ «كيف يمكن للعالم أن ينهج نهجاً جدلياً إذا لم يكن الفكر في أصل العالم؟»[٤٨] ما هذا الذي يوحد تناقضات الطبيعة في جريانها المستمر؟ إن هذا التوحيد بين الجدلية والمادية هو «شناعة منطقية... فإذا كنتم ماديين فلن تستطيعوا أن تدعوا بأنكم جدليون»،[٤٩] لأن المادية، إذا كانت ممكنة، «فلأننا ننقل الصفات الروحية إلى المادة ذاتها»،[٥٠] ذلك بأن «هذه المادة التي نقول بها لا نعرفها إلا من خلال الإحساس والإدراك».[٥١]

ويذهب شوبنهور إلى القول إن «من السخرية أن نرد ذلك الذي نعرفه مباشرة إلى 'مادة' لا نعرفها إلا على أنها معنى في فكرنا». فأي مادة هذه التي تكون بعيدة عن العالم الفكري والعقلي والروحي وتنحى في حياتها منحى جدلياً؟ ثم ما هذا السكون المضروب على الجدلية فيما بعد ماركس؟ هل يعتبر ماركس نهاية الجدل؟ الجدل الذي قال عنه هو أنه لا يسكنْ؟ وهل من الجدل في شيء أن تحد الدولة التفكير وتقف في طريقه عندما تضع نهجاً مطلقاً تحدد فيه خطوط تفكير فلاسفتها؟ وأن يعتبر رجال الدولة أنها يجب أن تقدم تفسيراً لكل شيء، وأنها المفتاح الذي يفتح جميع الأبواب؟

«لكن المفتاح الذي يفتح جميع الأبواب، كما قيل قديماً، هو مفتاح مزيف بالضرورة!»[٥٢]

المادية في الماركسية

هناك حقيقة صغيرة يجب أن ندركها في مطلع بحثنا، هي أن المادية الماركسية ليست نظرية فلسفية بقدر ما هي نظرية في شرح التاريخ. والفكرة التي تقف في مقابل المادية الماركسية، ليست الروحية، كما يُعتقد أول وهلة، بل العقلية المثالية الهيغلية، وبكلمة أوضح: يقول ماركس إن القوانين الكبرى التي تتحكم في مسير الإنسانية وتطورها ليست الأفكار، ذلك بأن هذه الأفكار بالذات تتعلق بالمادة، وحوادث العالم كله مظاهر مختلفة للمادة المتحركة، بل إن الفكر هو نتاج المادة. ويقول إنغلز «إن الفهم المادي للعالم يعني، بكل بساطة، فهم الطبيعة كما هي، ودون إضافة غريبة».

لكن على الرغم من هذه المقدمة، فإننا بلا شك نستطيع أن نخرج خروجاً منطقياً، أيضاً، إلى أن المادية الماركسية تقف في مواجه الروحية، بل ربما كان الاتصال، في الماركسية، بين نقض المثالية ونقض الروحية وثيقاً جداً، ومتداخلاً جداً، أضف إلى ذلك أن نقض المثالية يأتي عادة بعد نقض الروحية، إذ إن الأخيرة أكثر إغراقاً في الابتعاد عن المحسوسات المادية، لذلك فإننا نعتبر المادية الماركسية وقوفاً في وجه الروحية أيضاً.

ويعتقد برتراند راسل أن تطرف المادية هذه هو مجرد وقوف في جبهة تقابل النظريات المثالية. لذلك فإننا نجد «أن أهم الممثلين للمادية هم جماعة من أهل العلم في أميركا، وجماعة من رجال السياسة في روسيا، لأن الديانة التقليدية في هذين القطرين لا تزال قوية».

لكن لماذا لا نسأل أنفسنا هذا السؤال المتواضع: ما هي المادة؟ وهل هي شيء معروف حقيقة كي نستطيع أن نثق بتفسيراتها للطبيعة؟ بل هل نستطيع أن نفهم

الطبيعة كما هي؟ أم أن هنالك مادة أخرى تتشكل منها هذه الطبيعة؟ مادة غير مرئية وغير محسوسة؟ وهل هذه الأشياء غير المرئية وغير المحسوسة هي المادة؟

الكهرباء ذات طاقة قوية، لكنها طاقة لا وزن لها ولا بعد ولا أي صفة من صفات المادة، فأي قوة خفية هي إذن؟ إن ول ديورانت يتساءل قائلاً: «في أشعة إكس، عندما تمر شرارة كهربائية في فراغ باعثة الأشعة، تنفذ من جدران الأنبوبة وتغير من اللوح الحساس كيمائياً، فما هذا الذي يمر من خلال الفراغ أو الجدران؟»[٥٣] ليس هذا فحسب، بل إن الذرة التي اعتُقد في يوم أنها نصر للمادية ونهاية لفضول الإنسان، وأنها كتلة محسوسة مرئية لها حجم ووزن ولون، وتستطيع أن تفسر العالم.. هذه الذرة بدت «منقسمة إلى ما لا نهاية، وأصبحت كل ذرة نظاماً كوكبياً من الشحنات الكهربية تدور حول شيء لا يزيد جوهره عن شحنة كهربية أخرى.. فأي مأزق وقعت المادة فيه حين فقدت كتلتها وطولها وعرضها ووزنها وعمقها وعدم قابليتها للنفاذ وسائر تلك الخصائص الثقيلة التي ظفرت باحترام كل مفكر قويم واقعي.. أفكان خمود الأسطورة؟ أيمكن أن تكون المادة حيّة؟»[٥٤]

ربما! بل ربما أكثر من ذلك، فلقد صار من معتقد عدد كبير من العلماء اليوم، أن المادة مجرد «ضرب خاص من الاضطراب التموجي». إذاً، المادة شيء غير موجود؟

«إلى هذه المرتبة الوضيعة.. سقط الجبار!»[٥٥]

نهج الماديون على نظرياتهم المادية واضعين نصب أعينهم أن هذه النظرية قد تعطي تفسيراً للحياة غير هذه التفاسير المستندة إلى معتقدات غيبية.. لقد أرادوا أن يفسروا الحياة اعتماداً على ما ترى عيونهم وعيون مجاهرهم، لكن هذه المجاهر بالذات قادتهم إلى هاوية مريعة... لقد قالت هذه المجاهر في أواخر

القرن الماضي إن الجزيء والذرة هما النهايتان السعيدتان للمادة التي تشاركنا حياتنا، وهما لا يتقبلان الانقسام، لأن الذرة صغيرة جداً... «إن في الكشتبان الواحد خمسة وعشرين مليار مليار من هذه الذرات»، لكن الذرة تحطمت وكشفت عن نظام شمسي صغير، إنها تتضمن نواة تدور حولها كهارب، وتبعد عنها مسافة أكبر من هذه النواة بمئات الآلاف من المرات. صحيح، أن العقل لا يستطيع أن يتصور هذه النهايات الصغيرة، لكن أندريه لوروا يعطينا حلاً لتصوراتنا، فهو يطلب منا إذا أردنا أن نتصور النسب القائمة بين هذه الأعداد «أن نضربها جميعها بـ ١٠٠,٠٠٠ مليار، وعندئذ، يصبح الكهرب كرة نصف قطرها ١٨ سنتيمتراً، وتصبح النواة المركزية حبيبة لا يتجاوز نصف قطرها ١/١٠ من الميليمتر...»

لكن ما هي هذه النواة؟ يؤكد علماء المادة أنها ليست صلبة، ولا غازية، ولا كتلة، ولا صورة، إنها شيء لا يعرفونه، وأكثر من ذلك، إنها تفنى وتتلاشى ويصبح من المستحيل أن تعاد إلى سيرتها الأولى...

يضحك شبنغلر، فهو يقول إن كل علم إنما هو «خرافة مريحة، وأساطير تتخذ فيها الكهرباء والقوى والقوانين موقف الأرواح والأشباح والآلهة».

يسجل علم الطبيعة يوماً بعد يوم نصراً، لكن على أي حال ليس في مصلحة المادية. ويرى ول ديورانت أنه لا يمكن أن نسد الثغرة بين المادة والعقل «بأن نهبط بالعقل، بل بأن نرتفع بالمادة، إن العالم كما يظن المادي عالم واحد، وكل جزيئة فيه مكونة تكويناً مادياً، ولكن في داخل كل جزيئة من ذلك العالم المادي تعمل طاقة من تلقاء ذاتها تماثل الحياة والعقل...»[٥٦]

خذلت المادة الماديين، وأصبحت هي نفسها واقعة في المشكلة التي كانت تتهم فيها الفكر: ذلك المجهول!

لكن ما هو الحل؟ هل نفهم من أقوالنا السابقة أننا نلغي ما هو مادي لنتعلق بما هو روحي أو فكري مجرد؟

الحقيقة أن ليس هنالك شيء مادي وشيء روحي مفصولان تماماً أحدهما عن الآخر، ويقفان في خزانات متباعدة ليتناولا من زاويتهما الأمور، ويحللاها من برجهما المنعزل.. هنالك الحياة، والحياة تحتوي على المادة والروح والفكر وإلى آخر ما هنالك جنباً إلى جنب، وتنظر إلى هذه الأمور على أنها متداخلة متراكبة لا يستغنى عن واحد منها. فالحياة هي الحقيقة الأساسية، والمادة هي رداؤها الخارجي، وهذا ليس ابتعاداً عن المادية ولا عن المثالية، إذ إن معرفتنا بالحياة هذه أكثر مباشرة وأوثق صلة من أي شيء آخر، «وتكون معرفتنا لسائر هذه الأشياء بواسطة الحياة».[٥٧]

هذا الحل يقدمه المذهب الحيوي (Vitalism)، ويعبر عنه ول ديورانت بوضوح إذ يقول: «إن هذا المذهب، الحيوي، لا يرفض مذاهب المادية والمثالية والروحية، إذ تلتقي وتتداخل، فالمادية من جهة أنها ترى جميع الحقائق مرتبطة بحقيقة واحدة من التطور والوحدة المتصلين بغير انقطاع، والمثالية من حيث أنها تُرجع جميع حقائق المعرفة للتجربة، والروحية من حيث أنها ترى جوهر الحقيقة، لا في الامتداد والصلابة والثقل، بل في القوة الدافعة إلى الفعل، وهي في وقت واحد حياة الذرة وسر العبقرية، والطاقة المولدة لها...».[٥٨]

والإنسان، أخيراً، يخضع في حياته لعوامل متعددة، صدى لتعقدات الحياة ذاتها... ومن الخطل أن نحشر تطوره عبر الأزمان في حتمية عامل واحد..

تتجدد النظرة إلى الماضي بتطور أفكار كل عصر وتجددها، أضف إلى ذلك أن التاريخ، كما قيل عنه، يستطيع أن يدعم كل نظرة مسبقة.

كانت أغلبية الدراسات التي تناولت التاريخ تبحث فيه عن حوادث تؤيد نظريتها، والتاريخ يعطي من ذخيرته من يشاء، والبحث الحقيقي هو عن تفسير للتاريخ - مع أن التاريخ أغنى من أن يفسر من زاوية واحدة - يجب أن ينبع مما يعطيه التاريخ بحياد، وليس العكس (وضع النظرية، ثم البحث عن تأكيداتها في التاريخ). «ولكن هذا بالضبط ما لا يحفل المؤرخون بعمله، إذ إن في أذهانهم بعض العقائد الدينية [التي] يريدون إثباتها، أو برنامج حزب سياسي يودون إعلاء شأنه، أو وهماً وطنياً يريدون فرضه، فهم لا يجسرون على رؤية وطنهم، أو حزبهم، أو عقيدتهم في ضوء النظرة الشاملة. إن ثمانين في المائة من التاريخ المدون أشبه بالكتابات الهيروغلوفية، فهو موجود لتمجيد جلائل أعمال الملوك والكهنة».[٥٩] كل هذا وعلينا ألا ننسى أن معظم من كتب التاريخ كان ينظر إليه من زاوية وطنية متطرفة، وكان يزور هذا التاريخ «لإذكاء حماسة طلاب المدارس». ويصف ول ديورانت أولئك المؤرخين بأنهم «صحفيون يعملون لحساب الساسة لتجنيد ضباط الجيش والبحرية».

ولتفسير التاريخ محاولات قديمة، إذ حاول الفلاسفة حصره في قوانين منذ أن انتصرت قوانين الطبيعة على يد نيوتن.. وتساءل عالم إيطالي، لماذا لا يخضع التاريخ لقوانين صادقة صدق قوانين نيوتن. ويتساءل ديورانت بالتالي.. «واأسفاه على نيوتن المسكين... لا بد أن أحدثه عن أينشتاين».[٦٠]

ولو أردنا الحقيقة لوجدنا أن استشهادات الفلاسفة بالتاريخ هي

استشهادات منطقية في حد ذاتها. فالتاريخ يعطى كل شيء. لقد حاول جاك بوسويه تفسير التاريخ بإنه «دراما الإرادة الإلهية المقدسة»، بينما قال أناتول فرانس إن تاريخ العظماء هو التاريخ الحقيقي، ويرى مونتسكيو أن الجغرافيا تفسر التاريخ إلى حدٍ تستطيع القول معه «أن العذارى يختلفن حسب خطوط العرض»، بينما يعتقد بيركلي أنه كلما ازدادت سيطرة الإنسان على البيئة فقدت الأوضاع الطبيعية أكثر فأكثر قدرتها على رسم حياة الإنسان، ويؤكد هيغل أن تاريخ القدماء لا يمكن أن يفهم بغير البحر الأبيض، وأن التاريخ هو تطور العقل ونموه، ويفسر أرثر دو غوبينو التاريخ تفسيراً عرقياً ويؤيده في ذلك تشمبرلين وغرانت وألفرد روزنبرغ.[٦١]

هذا لا يعني أنهم على صواب مطلق - بل ربما كان هذا الصواب أصلاً غير موجود في فلسفة التاريخ كلها - لكن هذا يعني على الأقل أن التاريخ أغنى من أن يسير وفق تفسير واحد، بل يخضع في جريانه لعوامل كثيرة، وإننا إذ نحاول أن نحشر التاريخ في نظرية واحدة فسنقع في التناقض والسطحية، لنأخذ مثالاً بسيطاً: لقد كانت رسالة محمد (ص) رسالة أخلاقية أولاً ذات جوانب حياتية متكاملة، ومهما يكن من عدم استمرار هذه الرسالة إلى الآن فنحن لا نستطيع أن ننكر مدى ما أثرت في تاريخ القرون الهجرية الأولى، لقد كان لها مدى في حياة المؤمنين بها، وبالتالي، في حياة العالم. أما إذا حاولنا أن نقول إن رسالة محمد (ص) انتشرت، لأنها حلت مشكلة التجارة في الجزيرة، أو أنها نشأت لتنظم هذه التجارة،[٦٢] فنكون بذلك قد نسخنا النظرية نسخاً جافاً فوق الحياة الحية المتدفقة.

والتاريخ لا يمكن أن يُعرض بسرعة كي يدلك فيه على نقاط الضعف في تفسير الماركسية له، لكننا نستطيع أن نتأكد أن الحياة الاقتصادية والاجتماعية

والفكرية والسياسية كانت تتعلق تعلقاً شبه مطلق في شخصية الحاكم الفرد في الدولة الإسلامية، وفي دول أوروبا في القرون الوسطى. لقد كانت النكسات الاقتصادية بالذات تنبع في معظم الأحيان من شخصية الخليفة المستهترة. زد على ذلك أن الديكتاتورية العسكرية استطاعت فعلاً أن تتحكم في تأريخ فترة من التاريخ تحكماً مطلقاً مع أنها لا تمثل قوة اقتصادية كبرى، كما حدث أيام الإنكشارية في تركيا، وأيام الحرس البريتوري في روما، وأيام قواد الجيش الفرس في أواخر الدولة العباسية.

هذا من ناحية التاريخ بحد ذاته، أما من ناحية المؤرخ، فإنه من المعروف أنه يستطيع أن يستغل غزارة التاريخ ليثبت رأيه ويبرهنه. لماذا نتخذ التاريخ مثالاً ولدينا مثال أوضح وأصغر. «إن قراءة الجرائد تظهر لنا في كل يوم أن الحوادث نفسها يمكن أن تُقص بصورة مختلفة كل الاختلاف من قبل متفرجين ذوي آراء متعارضة، حتى إننا لنعتقد أن ما يقص علينا إنما يختص بحوادث مختلفة».[٦٣]

لكن هذا لا يعني أن التفسير الاقتصادي للتاريخ هو تفسير خطأ مئة في المئة، أبداً، بل ربما كان هذا التفسير أقوى حجة من سواه، وخصوصاً في تفسير معظم أحداث هذا العصر، إلا إن هذا لا يعني أنه في الاستطاعة أن نفهم التاريخ كله من زاويته. واتخاذ ماركس له هو إلحاح من ضغط الثورة الصناعية، إذ «إن التاريخ لا يمكن فصله عن المؤرخ، لأننا لا ندرس الماضي لذاته أبداً، بل نبحث فيه عن أنوار نلقيها على الحاضر، في سبيل تفسيره».[٦٤] ربما كان هذا القول ينطبق تمام الانطباق على التفسير الماركسي. فماركس، كما قلنا، كان يعيش في أوائل الثورة الصناعية، وكان إلحاح الحاجة شديداً. لقد كان لهذه الثورة أثر في نفوس الناس، وكان أن عمد ماركس إلى تفسير التاريخ من الزاوية

التي يراها أهم كثيراً من سواها، وهذا هو الذي «يجعل نظرتنا تضطرب، إذ إننا نبحث عن وثائق تبرز نظرياتنا السياسية والاجتماعية التي توجهها بذاتها مطامحنا الشخصية».[٦٥]

الطبقات

الاعتراف بأن هنالك ثمة مستويات في الشعب الواحد وفئات تختلف بعضها عن بعض بطريقة الحياة وبطرق التفكير أحياناً هو شيء طبيعي لا مناص منه، وإنكاره يكون بمثابة إنكار فرق المستوى بين المثقف وغير المثقف. لكن الشيء الذي يهمنا من نظرة الماركسية إلى الطبقات هو هذا التناقض المطلق والصراع الدائم بين الطرفين، هذا الصراع الذي التصق بكلمة الطبقة حتى صار من الصعوبة بمكان ألا يتبادر إلى ذهن الإنسان التفسير الماركسي للتاريخ بمجرد ذكر كلمة «الطبقة».

قد يستطاع إقناع الإنسان بأن الصراع الطبقي يتحكم في مصير بلد صناعي بلغت فيه شقة الخلاف بين العامل والرأسمالي مبلغاً عظيماً، فاتخذ العاملُ الرأسمالي خصماً، لأنه واقع في غبنه المباشر - مع أن ما أثبتته الحوادث التاريخية في هذا المضمار خلال الحرب فحواه أن العامل كان يقف في صف الرأسمالي في الدفاع عن الوطن، إذ إن الحرب حين تنشب ما تلبث أن تشكل خطراً ملموساً على هذا العامل بالذات - إلا إن المجتمع الزراعي هو مجتمع ساكن، خالٍ من الحساسية الطبقية إلى حدٍ بعيد، ويستطيع المصلح أن يشكل من هذا المنطلق اشتراكية مبرمجة تُدخل المجتمع إلى التصنيع من دون أن تعرضه لتناقض بين أفراده.

لكن عرض التاريخ كله على أنه في الأساس نتاج الصراع الطبقي، وأن هنالك طبقتين منفصلتين تماماً، في تناقض دائم وعداء قائم، يبرز سؤالاً صغيراً هو:

إذا كان البلد - كوحدة - ممزقاً بهذا الشكل إلى جبهتين، فعلى أي أساس يتم التحرر من الأجنبي المستعمر؟ وأين هي خطوة البدء؟

قبل أن نحاول الإجابة عن هذا التساؤل، علينا أن نضع في الحسبان أن الطبقة الكادحة في البلد المستعمِر تستفيد هي أيضاً - بعد الطبقة الرأسمالية - من خيرات البلد المستعمَر، فهي إذن لا تشارك عمال المستعمَر شعورهم ضد المستعمِر بالشكل الصحيح.

في الحقيقة، لم يضع الماركسيون الأوائل أي فكرة ثابتة في هذا الصدد، وربما كان هذا هو السبب الذي من أجله منح ماركس تأييده الشكلي - بل المتردد - لثورة الإيرلنديين والبولونيين، بل إننا نستطيع أن نجد خيوطاً لماركس تنسج هذه الحقيقة: إن الثورات الوطنية تعطل نمو الشعور الطبقي، إذ إن هذه الثورات ناتجة من قومية هي من تراث بورجوازي...

مهما يكن من أمر القومية - وهذا ما سنراه فيما بعد - فإن العمال لم يلبوا نداء الشيوعيين بعدم خوض الحروب الوطنية (حرب فرنسا - ألمانيا سنة ١٨٧٠) في العالم الصناعي، فكيف نستطيع - من باب أولى - أن ننسخ هذه النظرية في المجتمع الزراعي الخالي إلى حد بعيد من الحس الطبقي؟ وهل نطلب من الفلاح مثلاً أن يتخلى عن قضيته ضد المستعمر، ليواجه خطراً يقع في احتمال أبعد؟

«إن الحياة العملية معقدة». هكذا تنبري جريدة «الشعب» الصينية ولسان حزبها الشيوعي لتحل المشكلة: «فإن الطبقات التي تتصادم مصالحها الأساسية قد تتحد في بعض الأحيان لمقاومة العدو الرئيسي المشترك...»

لكن المشكلة لم تحل، وتبرير الجريدة نفسه تبريرٌ فيه تحفظ شديد وانفلاش أشد، فما هو رأي الماركسية الأصلي في هذا الصدد؟

الماركسية لم تبحث في ثورة المستعمرات ولا أعطت رأيها فيها، لكن مفكراً ماركسياً واحداً حاول أن يصوغ ما يملأ به هذا الفراغ في الماركسية، فكان أن كتب في هذا الموضوع، إلا إنه لاقى مصيراً مؤلماً، إذ خرج عن الخط الماركسي.

إنه «سلطان علي أوغلو»، أو سلطان غالييف كما يحب الروس أن يدعوه، وهو مسلم تتري كان على احتكاك عملي مع شعوب الشرق بحكم نشأته، وبحكم مربطه الروحي، ولمس بنفسه أن الماركسية التي خلقت في جو الصناعة وفوضاها، لا تنطبق على روح الشرق ذي البنية الزراعية...

وبدءاً من هذا الاكتشاف كوّن سلطان نظرية خاصة عن ثورة المستعمرات ضمّنها في مجموعة من مقالاته وكتبه نشرها قبل أن ينفذ فيه حكم الإعدام - تحت لقب خائن - سنة ١٩٤٠.

أحب هنا أن أعرض حياة سلطان غالييف مع نظريته، مع العلم بأن هذه النظرية لا تخرج عن الخط العريض للماركسية. فسلطان يفهم أن هناك مظلوماً يجب أن يسترد قيمته من ظالمه، لكنه يبدأ نظريته بهذا السؤال:

من هو الظالم ومن هو المظلوم؟

يرى سلطان غالييف أن البروليتاريا الغربية تشترك مع المستعمرين في الجريمة، وعلى هذا فهناك وحدة الشعب المستعمَر ضد الدولة الصناعية. هنالك شعب مظلوم له ظالم، هو الغرب الصناعي. «إن حركات شعوب المستعمرات في سبيل التحرر القومي هي حركات ذات طابع تقدمي». أما صراع الطبقات في المستعمرة فهو أمر ثانوي. إن سلطان «بلغ في تفكيره أن جعل الصراع الطبقي

تابعاً لمقتضيات التحرر القومي»، إذ إن «تعاون كافة طبقات الشعب هو ضروري للنضال في سبيل الاستقلال».

أدرك سلطان غالييف أن تطبيق النظام السوفياتي على البلاد الإسلامية سيقودها إلى نسيان ثقافتها القومية، وإلى دمجها في روسيا. وتبين له أن إثارة الصراع الطبقي في بلده هو افتعال لأمر يمكن تلافيه، إذ إن المجتمع الآسيوي مجتمع جامد، خال من الحس الطبقي ككل مجتمع زراعي، و«لا سيما المجتمع الإسلامي، لا تحركه إلا الكراهية للمستعمر الأجنبي. لقد دعا غالييف إلى تفضيل النضال من أجل التحرر من السيطرة الأجنبية على النضال من أجل التحرر من السيطرة الطبقية، لقد دعا هو وتلامذته للسلام الاجتماعي لا إلى الصراع الطبقي».

في سنة ١٩١٨ اصطدم غالييف بستالين، ودعاه الأخير إلى دمج منظماته الإسلامية في الحزب الشيوعي، واستطاع أن يكسب ستالين الجولة. وعندما بدأ سلطان غالييف يشعر بأن ستالين خذله بالوعود التي قطعها له، وأنها كانت جزءاً من مؤامرة كبيرة لابتلاعه من دون ضجة، عاد يمارس نشاطه مستغلاً تمادي الروس في سياستهم القاسية في البلاد الإسلامية سنة ١٩٣١.

وفي المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي الذي عقد في نيسان/أبريل ١٩٢٣، اصطدم مرة ثانية بستالين، وبدا أنه لا يمكن الوصول إلى اتفاق.

بعد شهر اعتقل سلطان غالييف وحوكم وحكم عليه بالإعدام، ثم أطلق في سنة ١٩٢٧، لكن ما لبث أن اعتقل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٩ وحكم بالإعدام، ونفذ فيه الحكم سنة ١٩٤٠. [٦٦]

ما يهمنا من تاريخ سلطان غالييف هو هذه النظرة الواعية إلى بنية المجتمع الآسيوي. وهناك كراهية واحدة تحرك خزان البارود في هذا المجتمع

هي كراهية المستعمر الأجنبي. أما الطبقات في هذا المجتمع فهي غير منفصلة بالشكل الذي يجعل صراعها حاداً بالشكل المطلوب في النظرية الماركسية. وفي الحقيقة، أننا نستطيع نوعاً ما أن نثق بأن المجتمع في شرقنا متماسك، ويحيا في سلام اجتماعي لا يتحول إلى حقد طبقي، وأن نظماً في العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يمكن أن تطبق من دون أن تثير في هذا المجتمع أي نعرة تؤدي إلى صراع طبقي تتآلف فيه الطبقة الكادحة في الدولة المستعمِرة..

ما يحرك الجماهير، في مجتمعنا على الأقل، ليس الحس الطبقي...

لكن ما هي الطبقة؟

وهل هي شيء محدد منفصل؟ وهل من الضروري أن يصل التناقض في المجتمع إلى مستوى الثورة؟

في الحقيقة، فإننا لا نستطيع أن نحدد ما هي الطبقة في مجتمعنا، فنحن لا نملك هذا الرصيد العمالي الضخم الذي يقف على الطرف المقابل لطبقات المجتمع الأخرى! ونحن لا نملك هذه الرأسمالية الجبارة التي في استطاعتها أن تخلق طبقة بعيدة عن الحساسية الوطنية إلى درجة التآمر عليها..

إن شقة البعد بين فئات المجتمع في بلادنا ليست على تناقض حاد، ويمكنها أن تتقارب حتى الاندماج - في اشتراكية مبرمجة - من دون حاجة إلى أي ثورة، ولا إلى أي كراهية تعصف بالسلام الاجتماعي في الوطن.

أما الرأسمالي الذي يربط نفسه بالمستعمِر ويشكل خطراً على ثورة الشعب ضد هذا المستعمر، فهو عدو الشعب، تماماً كالمستعمر.

ملاحظة صغيرة قبل أن ننتهي من هذه النقطة: إن تجربتين في القرن العشرين تؤيدان كلامنا، إذ تحققت في هاتين التجربتين اشتراكيتان قوميتان من

دون حاجة إلى إثارة صراع طبقي: الأولى في يوغسلافيا، حيث وحدت المجتمع وآخت بين فئاته حرب التحرير، والثانية في الصين، حيث ساهم المجتمع الزراعي بتراثه الحضاري وثقافته القومية في نقل الأمة بالتدريج إلى نظم اجتماعية عادلة.

هذا الانتقال المتدرج هو نقض لمفاهيم الماركسية قبيل المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي.

قال المفكرون الماركسيون إن جريان التاريخ مر بمراحل محتمة على كل أمة أن تمر بها، وإن الزراعة تأتي قبل الصناعة الرأسمالية، وهذه تأتي قبل الشيوعية، ولا يمكن أبداً لمجتمع يصل إلى ذروة التطور من دون أن يمر بهذه المراحل.

قد يكون تسلسلُ هذه المراحل شيئاً طبيعياً، فمن المحتم أن العامل أقرب إلى الفهم التكنيكي من الفلاح، وهو بالتالي مهيأ بالفطرة كي ينجح في حياته الاشتراكية. ويحتوي المجتمع الرأسمالي كل الشروط الضرورية لبناء المجتمع الشيوعي، ووجوده ضرورة تاريخية للوصول إلى المجتمع الشيوعي، إلا إن أحداث التاريخ - كما قلنا - غنية ولا تقبل الحتمية بحال من الأحوال، إذ كيف نستطيع أن نفسر قيام دولة اشتراكية في بلد زراعي كبير مثل روسيا؟ وكان ماركس وإنغلز يستبعدان جداً أن تقوم الثورة في غير ألمانيا أو فرنسا أو إنكلترا.

إلا إن لينين كان قد لاحظ أنه لا يمكن تحقيق مجتمع اشتراكي من دون أن يجعل من الفلاح عاملاً زراعياً، أي من غير أن يوصل الفلاح إلى مستوى العامل. فكان أن أعد البرامج المطلوبة لتصنيع الدولة وقلب الفلاح إلى عامل زراعي.

ما يهمنا من هذا كله هو أن المجتمع بتعقيده لا يمكن أن يُحشر في حتمية، إذ إنه من الممكن جداً أن تقيم مجتمعاً صناعياً اشتراكياً من دون حاجة إلى المرور بالرأسمالية.

إلا إن الانتقال من الرأسمالية إلى الشيوعية، في رأي ماركس، ليس انتقالاً تافهاً، إنه انتقال كيفي، والتغيرات الكيفية في الطبيعة، وفق ما تنص عليه أعمدة الجدل المادي، هي تغيرات عنيفة. وعلى هذا، فإنه «من الواضح أن الثورات التي تقوم بها الطبقات المضطهدة هي حادث طبيعي ولا مناص منه».[٦٧] وقال ماركس أيضاً: «إن العنف هو المولد لكل مجتمع قديم يتمخض عن مجتمع جديد».

لكن تطور الأحداث أثبت مرة أخرى أن هذا أمر غير محتم. فالانتقال إلى الشيوعية الذي يتم حالياً في يوغسلافيا وأوروبا الشرقية لم يكن في يوم من الأيام انتقالاً عنيفاً دامياً. لقد تطرق المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي إلى هذه المشكلة. فقال خروتشوف في خطابه الطويل: «ليس من الإلزامي اللجوء إلى الحرب الأهلية للانتقال إلى الاشتراكية، وإن استخدام العنف، أو عدم استخدامه يتوقف على البروليتاريا أقل مما يتوقف على المقاومة التي يبديها المستثمرون، وإن ثورة أكتوبر والعنف الذي تلاها في الحرب الأهلية فُرضا على البروليتاريا والحزب الشيوعي الروسي دون أن يكونا مسؤولين عنه».

هذه الخطوة التي خطاها خروتشوف تناقض الماركسية، وتناقض مقومة من مقومات الجدل المادي هي اعتماد العنف والفجائية كأساس لكل تطور كيفي، لكنها - هذه الخطوة - تتعلق بلينين أكثر.

جوهر اللينينية هو ثورة البروليتاريا وديكتاتوريتها اللتين تقومان على أساس العنف.. «إن تحرير البروليتاريا فضلاً عن أنه لا يمكن بدون ثورة عاصفة، فإنه لا يمكن أيضاً بدون القضاء على جهاز السلطة الذي أنشأته الرأسمالية». وعلى هذا فإن الاعتماد على التطور البرلماني طريقاً لانتقال المجتمع إلى الاشتراكية هو نسف لجوهر اللينينية..

يقول خروتشوف إنه «يمكن الوصول إلى الاشتراكية بسبل تختلف باختلاف ظروف كل أمة...» هذا القول لا يناقض لينين فحسب، بل يضع أيضاً أسس النظرية الماركسية بمقومتيها، المادية التاريخية والمادية الجدلية، في موقف عسير، إذ نستطيع أن نفهم من هذا أن الحزب الشيوعي ليس هو المهيأ تاريخياً - نظراً إلى أنه يعتمد هاتين المادتين - لقيادة البروليتاريا والمجتمع إلى الاشتراكية، كما شرح وأكد لينين، بل إنه يمكن لأي حزب يكشف السبيل الذي أشار اليه خروتشوف قيادة هذا المجتمع إلى تلك الاشتراكية، من دون أن يكون إيمانه بالمادية التاريخية والمادية الجدلية بوصلة تفكيره.

ثم... ألا نستطيع أن نفهم أيضاً أن الانتباه بهذا الشكل للمزايا القومية كي يصير في الإمكان تخطيط الطريق الموصل إلى الاشتراكية، هو وضع المعركة في إطارها القومي، وعزل البروليتاريا العالمية بعضها عن بعض ضمن هذه الأطر؟ ويعني هذا الفهم أيضاً أن القومية هي ساحة الثورة وساحة البناء، وأنها تأتي أولاً - كموجود اجتماعي - وقبل الطبقة الكادحة التي ترسم، في رأي الماركسية، الوحدة الاجتماعية الأولى والأخيرة...

لكن ما هي القومية في نظر ماركس؟

لقد انتهى البيان الشيوعي بالكلمة الخالدة التي تختصر رأي الشيوعية في القومية: «يا عمال العالم اتحدوا!» إذ ليس هناك أي رابطة يمكن أن تحول دون تشكيل العمال طبقة واحدة تقاوم كل ما عداها، لا، حتى القومية فهي، في نظر ماركس، معنى طارئ اختُرع لرابطة لا أساس لها إلا بغية وضع العامل في قيود يستطيع معها البورجوازي أن يمعن في استغلاله. لذا، القومية هي مرحلة عابرة في التاريخ، والخطوة الأولى لتحطيمها هي اتحاد العمال فيما بينهم ليشكلوا قوة

تقف في وجه الهرطقات البورجوازية.

في الحقيقة، فإن القومية التي تكلم عليها ماركس هي قومية جسدتها دول صناعية واقعة في التخلخل الاقتصادي، هي قومية تمركزت في يد الدولة. واستعملت الدولة سلطتها آنذاك في تحويلها إلى قومية عنصرية استعلائية، من دون أن تؤثر في القومية كموجود اجتماعي، استعملتها هذه السلطة في مضمار سالب، كما استعملتها في مسخ مفهوم الحرية ومفهوم العدالة ومفهوم الديمقراطية وسواها من المفاهيم المثالية من دون أن تؤثر في هذه المفاهيم كقيم نبيلة..

أما القومية التي لم يتح لماركس أن يراها وأن يعيشها، فهي تلك التي تقوم على أسس ديمقراطية صحيحة، والتي تجسد هذه الديمقراطية مثل سائر المثل والمفاهيم، المتعاونة مع العالم على أساس التعايش، والمتفهمة لمرتبتها القومية في الرسالة الحضارية للبشرية جمعاء. إنها قومية لا تقوم على الدين، ولا على النظرة النازية الاستعلائية، ولا على الرأسمالية المفتشة أبداً عن أسواقها لإنتاجها الحر؛ إنها قومية تقوم على الحرية، لأنها تؤمن بها كقيمة تنمو فيها إبداعية الإنسان، وتقوم على الاشتراكية التي تتيح الفرصة أمام المواطنين لإبراز عبقرياتهم، وكذلك على تفهم مركزها في مجموعة القوميات التي تشكل أطر الإنسانية الحقيقية.

القومية هي نتاج معقد لتطور إنساني طويل، وهي معقل للحضارة التي بزغت في غمرة هذا التطور، وأن يكون الإنسان قومياً فهذا يعني أنه يختار القومية واسطة لأداء رسالته الإنسانية، إذ ليست القومية ذلك الوجود المعلب، المنعزل عن التيار الكوني، والذي يعيش لذاته فقط، بل هي الخلية التي تتضمن محتوى إنسانياً، يعيش في مداها قدر أمته، ويحقق شخصيته البشرية من خلالها، ويقاوم داخل إطارها تكتل القوى المتآمرة عليه، ويجسد فيها انتصاراته وخدماته

للبشرية، ويقيمها تعبيراً لذاتيته التاريخية، يرى فيها ماضيه كله، ويستمد منه ثقته بالكفاح من أجل غده!

الأممية هي عزل الإنسان عن انتصاراته التاريخية، والتاريخ هو نصف مستقبل الأمة.

لكن.. ما هي الأمة في رأي ماركس؟

إنها «جامعة أناس ثابتة، تألفت تاريخياً، ونشأت على أساس جامعة اللغة والأرض والاقتصاد والخصائص النفسية التي تتجلى في جامعة الثقافة».

لكن الماركسية قالت لنا إن التاريخ هو تاريخ صراع الطبقات.. فكيف يمكن، إذن، أن تنفصل هذه الطبقات نحو تكتيل خصائص نفسية متغايرة تشكل أمماً؟ ولماذا استمرت الأمة في الوجود بعد زوال البورجوازية التي خلقتها؟

الوعي الإنساني الناضج أو المتفهم للقومية كمعقل حضاري، هو الذي يقوم بجمع خصائص الأمة وتوحيدها وهيكلتها، ليعطي القومية المضمون الإنساني...

نقطة أخيرة نوردها قبل أن ننتهي من هذا البحث...

ألا يمكن أن تكون هذه النظرة إلى القومية والأمة هي نتاج ترسبات النفسية اليهودية في أعماق ماركس؟ نتاج الاضطهاد الطويل الذي قاساه اليهود في التاريخ، والشعور بالضياع في هذا العالم؟

ربما!

الشيوعية في المجال التطبيقي

يقول جمال عبد الناصر في مقدمة كتاب «حقيقة الشيوعية»: «حين أصبحت الشيوعية نظاماً للحكم، انقلبت شيئاً آخر غير ما كان يأمله دعاتها، وما أكثر النظريات التي تخدع، حتى إذا ما دخلت دور التطبيق أسفرت عن حقيقتها الأليمة...»

والحقيقة، أن الشيوعية قد تولد ثمة قناعة منطقية لدى الإنسان، يكون محك هذا الاقتناع هو دخول الفكرة في مجالها التطبيقي. لقد كانت للشيوعية نظرات كثيرة بالنسبة إلى كل من القومية والعائلة والدين والحرية والتربية، فهل استطاعت، طوال هذه المدة التي حكمت فيها بلاداً لديها كل الإمكانات، أن تضع هذه النظرات في الميدان العملي؟

إننا نشك في أننا سنصل إلى جواب في مصلحة الماركسيين، إذ إن تاريخ تطبيق المذهب في الاتحاد السوفياتي هو في الوقت ذاته تاريخ التراجع شيئاً فشيئاً أمام الواقع الممكن.. وهذا التراجع لا يعني أن الناس ليسوا على استعداد، بعد، لتقبل مثل هذه النظم، بقدر ما يعني أنها تناقض طبيعة الإنسان، وأنها لا تحقق له الأفضل الذي كان يرجوه منها..

مارست الشيوعية في تطبيق مذاهبها كل السبل والحيل، وناقضت نفسها

كثيراً لتتمسك بقاعدة «الغاية تبرر الوسيلة». وكانت تناقضات الشيوعية تنعكس بوضوح أوتوماتيكي على شيوعيي البلاد الأخرى، كما كانت هذه الغاية التي جندت كل الوسائل للوصول إليها، تبدو كأنها تبتعد أكثر فأكثر..[٦٨]

الأدب:

هنالك في روسيا اتحاد الكتّاب السوفيات، وهو المؤسسة الرسمية المسؤولة عن مراجعة كل ما يعد للإصدار، ولها حق رفض أي أثر أدبي لأنه لا ينسجم مع النظام – مثلاً – ولها أيضاً حق التدخل في تفصيلات قصة أو مقال كان كاتبهما من كان. كذلك ورد في مرسوم تأسيس هذا الاتحاد أن مهمته هي الإشراف من الناحية السياسية والعسكرية والاقتصادية على إصدار الصحف والنشرات والصور والرسومات...

توقفت مؤتمرات هذا الاتحاد في عهد ستالين. وإذ دعا الاتحاد إلى عقد مؤتمر ضخم بعد موته، وقف كاتب روسيا الأول: إيليا أهرنبورغ (Ilya Ehrenburg) يؤكد أن الأدب والفن في روسيا كانا يتصفان بالجمود، وأن الكتّاب والفنانين لم يتمتعوا بأي حرية تستطيع أن تغذي إنتاجهم، ولم يقل أهرنبورغ شيئاً كثيراً في خطابه بقدر ما قال هذا الشيء الكثير في قصته الأخيرة «ذوبان الثلوج» (*The Thaw*).

تحدّ ماركسية الدولة، بهذا العمل، من التفكير، وترسم منهجاً خاصاً تحبس فيه انطلاق الأديب نحو مناقضة الفكرة. وبما أن هذه الفلسفة أصبحت مذهباً سنياً، فإن الدولة في سبيل نشره وتعميمه على استعداد تام لارتكاب جرائم فكرية شنيعة بشتى وسائل الضغط والتحديد. ويستشهد بول فولكييه بما حدث

للفيلسوف الروسي ألكسندروف (Gregory Aleksandrov)، إذ نشر هذا الأخير كتاباً عن تاريخ الفلسفة، واقتُرح لنيل جائزة ستالين. لكن الكتاب خضع لنقد ماركسيين ملتزمين، وقدم أندريه إزدانوف (Andrei Zhdanov)، بعد نقده هذا الكتاب، خطة طالب باتباعها في الدراسات الفلسفية، مع أنه صرح في الخطاب نفسه بأنه ليس خبيراً بقضايا الفلسفة. ويعتبر إزدانوف «أن التناقضات الطبقية قد انتهت إلى تصفيتها في روسيا، وأن الصراع بين النظريات المتضادة إنما حل محله النقد والنقد الذاتي... بيد أن خطابه بالذات إنما فرض التخلي عن كل نقد حين أُخضع البحث الفلسفي لسلطات الحزب..».

ترسم الدولة بأجهزتها المتشعبة والمبثوثة في كل مجالات الحياة منهجاً لكل حكمة مكتوبة أو منطوقة. وكتبت مجلة «بارتي لايف» في عددها الصادر في أيار/مايو ١٩٤٧ ما يلي:

«إن افتتاحية الجريدة وفقاً لتحديد اللجنة المركزية للحزب يجب أن تتضمن توجيهاً وإرشاداً، وأن تضع الخطوة الرئيسية لما ينبغي له أن يكون عليه مسلك كل فرد، كما أن المقالات الافتتاحية وما شابهها ليست مجرد أحاديث أو خطب، بل إنها أقرب إلى أن تكون مراسيم سياسية وتوجيهات».

ونظام النقد الذاتي (أو الاعتراف)، الذي أشير إليه أعلاه، هو أكثر الأنظمة فضحاً لسيطرة الحزب المطلقة على الإنتاج الأدبي، وإجبار المفكرين على نهج خطة الحزب. وعلى سبيل المثال، اعترفت، الشاعرة الروسية مارغريتا أليغر (Margarita Aliger) - التي تتزعم حالياً جبهة المعارضة في صفوف الأدباء الروس - فقالت: «لقد بدأت أستبدل التأملات النفسية والأخلاقية بتأملات سياسية، وتحملت عناء مراجعة دقيقة لكافة آرائي في حوادث الحياة بغية إدخال هذه الآراء إلى الحياة

ذاتها لأحتك بها احتكاكاً مباشراً، أو بالأحرى، لاتباع ما يملى علي من نصائح الرفيق خروتشوف، حاملة دائماً في ذهني أن أي إنتاج لكاتب سوفياتي هو عمل سياسي يجب أن يؤدى بأمانة، ووفق ملاحظات الحزب وأنظمته..»

هذا الوقوف البشع في طريق التيار الفكري هو عائق أساسي لتطور الخصب الوجداني لدى الأدب الروسي. ولقد عبر الأدباء الروس عن هذا العقم وهذا الجمود في نقدهم العنيف الذي نشروه في نهاية سنة ١٩٥٣ بعد مؤتمر عقدوه في موسكو.

إن الأدباء الروس الخاضعين لسيطرة الدولة، أو رجال الفكر السوفياتي الجديد، كما يدعوهم الحزب، هم «خياطون فكريون يتقاضون أجوراً من الدولة ليمزقوا نسيج المدنية الغربية، ويغطوا به الاستبدادية السوفياتية العارية».[٦٩]

وكان على خروتشوف أن يطلق شيئاً من الحرية للأدباء، أعد لها - في المقابل - حشوداً حزبية لتقاومها وتحطمها.. وكان أول ما نتج بعد هذه الحرية، وبعد قصة «ذوبان الثلوج» قصة «الخبز وحده لا يكفي» (*Not By Bread Alone*) التي أصبحت فور ظهورها شعار الأدب المعارض.

إلا إن هذا الكلام لا يعني أن هنالك حرية بالمعنى المفهوم، فقد مُنع الشاعر الروسي الكبير باسترناك من نشر قصة «الدكتور جيفاغو» لتضمنها نقداً عنيفاً، فاضطر إلى تهريبها إلى إيطاليا بواسطة المخرج السينمائي فيلترينللي (Feltrinelly).

وليس الأدباء وحدهم هم الخاضعون لمثل هذه المعاملة القاسية من طرف الحزب، إذ إن الموسيقيين والعلماء أيضاً يعيشون في مثل هذا الخضوع. فقد هوجم كثيرون من الموسيقيين، بينهم شوستاكوفيتش وبروكوفييف واتهما مع غيرهما «باتباع الأساليب البورجوازية التي تغذيها الموسيقى المعاصرة في غرب أوروبا وأميركا».

ودعت «البرافدا»، في عدد صدر في كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، إلى أن يقوم الموسيقيون بدور رئيسي في نشر التعاليم الشيوعية «فإن الحزب يلقي على عاتقهم مهمة حمل المبادئ الشيوعية إلى العالم».

وفي صباح اليوم الذي تلا عزف غنائية ديمتري د. شوستاكوفيتش المشهورة، «السيدة مكبث»، نشرت «البرافدا» التالي: «وبعد انتهاء الحفلة تشرف شوستاكوفيتش، فقدم إلى ستالين ومالنكوف، وعندئذ تواضع ستالين العظيم وقدم بضع نصائح لتحسين غنائية 'السيدة مكبث'، وطلب من شوستاكوفيتش حذف بعض المقاطع ووضع غيرها في محلها». إلا إن شوستاكوفيتش لم يغير شيئاً من مقاطع الغنائية، وتوقف إنتاجه - إلا من قطع خفيفة - مدة عشر سنوات ليطلع بعدها بسيمفونية تحوي تهكماً ظاهراً على النظرة الجامدة إلى الموسيقى، وعلى اعتبارها واجباً حزبياً يجب أن يؤدى وفق ملاحظات الحزب وتخطيطاته.

وفي بداية سنة ١٩٤٧ أثارت أوبرا «فليكايا دروزبا» (The Great Friendship) للموسيقار موراديلي (Muradeli) ضجة كبرى في الصحف السوفياتية، ووصفت في بيان صدر عن اللجنة المركزية في الحزب بأنها «إنتاج ناقص لا فن فيه» مع أنها حازت الاستحسان في إثر عرضها الأول. وفي أعقاب هذا الحدث دعي إلى عقد مؤتمر للموسيقيين رأسه إزدانوف ووجهت الانتقادات إلى أبرز الخارجين على اتجاهات الحزب (شوستاكوفيتش، بروكوفييف، خاتشادوريان، شابورين، بوبوس، مياسكوفسكي).

وفي هذا الاجتماع نفسه عبر الموسيقار بروكوفييف عن رأيه فقال: «ماذا يعرف الوزراء عن الموسيقى؟ إن هذا من شأن الموسيقيين وحدهم!» لكن

«لحظة استقلال بروكوفييف كانت قصيرة جداً، إذ ما لبث هو وزملاؤه أن اعترفوا أنهم كانوا على خطأ».[٧٠] وجاء في اعتراف شوستاكوفيتش: «إنني أعرف أن الحزب على حق، وأن الحزب يبغي لي الخير، وأنني يجب أن أبحث وأجد طرقاً إنشائية تؤدي في النهاية إلى فن واقعي سوفياتي شعبي».

وقد نلاحظ مرارة الاعتراف بشكل واضح أكثر في المقطع التالي، وهو جزء من اعتراف أدلى به العالم البيولوجي المتخصص بعلم توارث الصفات مندِليان (Mendelian): «لما كان حزبنا على بينة من كلا الاتجاهين الخاصين بعلم توارث الصفات، ولما كانت الخلافات القائمة بين هذين الاتجاهين تعد من الخلافات ذات الأثر الخلقي القائمة بين المسائل النظرية في العلم المعاصر، ولكي أساعد من ناحيتي على الوصول إلى الحقيقة، فلقد دافعت في إصرار عن آرائي التي تختلف في المسائل المتعلقة بالأفراد عن آراء ليسنكو عضو الأكاديمية، أما وقد وضح لي الآن أن اللجنة المركزية للحزب قد أقرت المبادئ الأساسية التي يتضمنها الاتجاه الذي يدين به ليسنكو، فيما يتعلق بتوارث الصفات لدى الشعب السوفياتي، وكعضو في الحزب، لأعتقد أنني لا أستطيع أن أتمسك بالاتجاهات التي قررت اللجنة المركزية للحزب أنها زائفة!»

إن ديكتاتورية البروليتاريا التي حاول لينين أن يفلسفها ليحشرها في علميته النظرية ليست حرباً على البورجوازية فحسب، بل حرباً على العناصر التقدمية أيضاً، وهي ديكتاتورية تستعبد الفكر استعباداً مطلقاً، وتطلب من الكتّاب أن يكونوا صورة طبق الأصل من السلف الماركسي. إنه جرم في غاية البشاعة أن تخضع مئات الملايين من بني الإنسان لديكتاتورية قاسية، كي يؤلفوا جسراً لمستقبل لا نعرف عنه شيئاً... وقد يكون في الأيام المقبلة حصيداً للريح!

ترى المفكرة الماركسة الروسية ألكسندرا كولونتاي أن الزواج هو علاقة بين اثنين كل منهما حر، كل منهما مستقل، كل منهما يعمل.. وفي سنة ١٩٢٧ صدر قانون جريء يساوي بين الزواج الرسمي والزواج الواقعي.. أي يكفي أن يذهب أي رجل مع أي امرأة إلى البيت لتصبح زوجته أمام الناس والقانون، ويكفي أيضاً أن يهجر أحدهما الآخر ليصبحا مطلقين أيضاً. فالزواج، بحسب هذا القانون، شيء خاص بين الرجل والمرأة التي ليست ملزمة بحمل اسم زوجها، ولا جنسيته، ولا تخضع لتنقلاته.

هذا التنظيم للأسرة هو أقرب ما يمكن إلى الآراء التي ضمنها ماركس وإنغلز في بيانهما الشيوعي. ومع أن لينين كان يعتقد أن الزواج هو عملية اجتماعية تهم الجميع، أولاً وآخراً، إلا إنه بعد موته انتصر الاتجاه الماركسي البحت، ودخلت الأسرة في التنظيم الشيوعي البعيد عن الأسرة البورجوازية.

لكن الكتابة التي تولد لدى المرء اقتناعاً ما، هي شيء لا ينفصل عن التطبيق، إذ إن هذا التطبيق هو تمكنها الأساسي. والاستغناء عن الأسرة ليس أمراً بتلك السهولة، فهي الوحدة الاجتماعية الأولى، ومنها تبدأ مسؤوليات الإنسان الخلقية ترتقي إلى التعقيدات الاجتماعية، في الوحدات الأكبر. ويلجأ الإنسان إلى الأسرة ليجد الأمن في غمرة تخلخل الحياة من حوله. وبدءاً من الشعور المباشر بالمسؤولية تجاه الأسرة يستطيع الإنسان أن يتلمس طريقه لواجباته تجاه المجتمع ككل.

لقد بدأت الأسرة في روسيا في إثر قانون سنة ١٩٢٧ تنحل، وكان لانحلالها أثر كبير في الأخلاق. لقد سقط عنصر المسؤولية، وصار المرء يمارس الزواج، كما

يمارس أي لعبة صغيرة، ووصل عدد حالات ترك الأطفال التي عرضت على محاكم روسيا البيضاء فقط، إلى نحو ١٤٢ ألف حالة في سنة ١٩٣٣، وفي سنة ١٩٣٤ ارتفع الرقم إلى ٢٠٠ ألف، وفي جمهورية أوكرانيا وحدها وصل عدد الحالات إلى ٦٦,٠٠٠ حالة في سنة ١٩٣٥، ثم إلى ١٥٦ ألفاً سنة ١٩٣٧، ووصل الطلاق المسجل فقط إلى ٤٤٪ من حالات الزواج المسجل في سنة ١٩٣٥ .[٧١]

عقب هذا الشعور بالخطر الملح وبالتفكك المتلاحق، بدأت سلسلة من التشريعات الجديدة في سنة ١٩٣٦ استمرت إلى سنة ١٩٤٤، تشترك كلها في أنها خطوات ترجع إلى الأوضاع التقليدية، وسواء أكان هذا الإجراء موقفاً تكتيكياً لمواجهة النازية بالتماسك الداخلي، أم تراجعاً حقيقياً، فإنه أثبت فشله، وأثبت أيضاً أن الأسرة هي أولى الوحدات الاجتماعية وأشدها تماساً بالإنسانية.

تقول ألكسندرا كولونتاي: «إن العائلة يجب أن تتخلى عن تربية الأطفال وتترك هذا العمل للمعاهد الحكومية كي يعبر الطفل حدود مسؤوليات العائلة، منتقلاً من أكتاف الأهل إلى أكتاف الدولة.» وفي الموضوع نفسه يقول لينين في كتابه «الاشتراكية والدين»: «الهدف من تربية وتوجيه شباب اليوم هو بث النفسية الشيوعية فيهم».

فأي انتقال هو إذن هذا الذي يكون لغاية مثل هذه الغاية؟ كلام لينين يسمح لنا بأن نعتقد أن نفي دور العائلة في تربية النشء هو تنظيم خاص لضم أعضاء جدد إلى صفوف الحزب..

مع أن المادية الماركسية تقف مقابل المثالية، لا الروحية، فإننا نستطيع أن نشكل رأياً واضحاً نستقيه من أقوال معلمي الماركسية يؤكد أن هذه المادية كانت تتناول في موقفها الجهة الروحية أيضاً، الممثلة بالديانات. فالماركسية ترى أن الديانات ترسم سلوكاً خلقياً مطلقاً مدعوماً بترهيبات وبترغيبات ميتافيزيقية، وتضع دونه سداً من هذا الجمود الغيبي، بينما الأخلاق - في رأي ماركس - هي شيء متطور متجدد يجب أن يستقى من البروليتاريا.

وإلى هذا، فإن الله نفسه خرافة ابتدعها العقل البورجوازي ليلهي الناس بمشكلات خاصة بعيدة عن واقعهم، وليضع نصب عيونهم أن هذا الواقع قدر لا يمكن الخلاص منه. وترى الماركسية أن «ديانة العمال ترتكز على نفي الله»،[٧٢] لأنه «لا يوجد مكان أو عمل لله في الكون».[٧٣] وعلى هذا، يجب «أن لا نسمح لأية ظاهرة من ظواهر التدين».[٧٤] فالدين «هو أفيون الشعب أو فودكا روحية يُغرق فيها عبيد الرأسمالية كيانهم الإنساني».[٧٥]

وبالإضافة إلى كل ما سبق، نشرت هيئة الحزب في تموز/يوليو ١٩٤٥ منشوراً رقم ١٤/١٣ جاء فيه أن على الشيوعيين أن يضعوا نصب عيونهم التوجيهات التي أقرت في الاجتماع الثالث عشر للجمعية العامة للحزب وهي أنه «يجب أن يوجه اهتمام خاص لمسألة تدريس الإلحاد في المدارس السوفياتية، ويجب أن تعمل المعاهد الثقافية والشعبية والمنظمات التابعة للحزب والكومسومول على إعداد المدرسين المزودين بالمعلومات الضرورية لمكافحة الآراء الضارة والخرافات الشائعة بين تلاميذ المدارس، وأن يعملوا في كل المناسبات على الإدلاء بملاحظات عامة تساعد على تكوين نظرة علمية مادية بحتة».

وكان أن حُشدت إمكانات السلطة نفسها لتحطيم إيمان[٧٦] الناس. فقد نسف عدد من الكاتدرائيات، وحوّل غيرها إلى متاحف لعرض الفنون المناهضة للدين، وحول البعض الآخر إلى مخازن، وجندت «فرق الشباب الملحد» للقيام بهذه المهمات، وعطلت المدارس الخاصة بإعداد رجال الكهنوت، وصدرت كراسات تهاجم التدين هجوماً لا هوادة فيه..

فماذا كانت النتيجة؟

إن إيمان الإنسان بشيء ما، هو اقتناع وجداني عميق، ويتخذ في أحيان متعددة مظهراً عملياً تكون له نتائجه الحسنة. وإيمان الإنسان هو أقوى معقل لطمـأنينته وجلده، فهل من السهولة أن نقضي على كل هذا بجرة قلم؟ هل من الممكن أن نمزق ذلك الاقتناع المترسب في أعماق الإنسان اليائس من حضارته؟

يصف والتر بيدل سميث[٧٧] عيد الفصح الذي شهده في موسكو سنة ١٩٤٦ بأنه ضم أكبر مجموعة من الناس رآها تجتمع في كنيسة، وكان يكفي - على ذمة المؤلف - أن يتلمس الإنسان منهم جدار الكاتدرائية ليشعر بسعادة طاغية، وكذلك فهو يلمس بنفسه كيف يتقاطر الناس على الكنائس القليلة[٧٨] بمجرد ضبط مواعيد الطقوس الدينية والأعياد.. هذا إن دل على شيء فهو يدل على أنه «بينما نجح الحزب الشيوعي في أن يحتفظ بما لقيصر، فإن جهوده المباشرة لاغتصاب ما لله أيضاً قد قوبلت - في هدوء وحزم - بالرفض من جانب جماهير الشعب الروسي».[٧٩]

لكن كيف كان الموقف الرسمي إزاء هذا الرفض؟

في سنة ١٩٣٦ نص الدستور الجديد على أن «الكنيسة منفصلة عن الدولة والمدرسة عن الكنيسة. ويعترف الدستور لجميع المواطنين بحرية

ممارسة العبادات الدينية». لكن يبدو أن هذا النص لم يكن فعالاً، إذ إن حملات الدولة على الكنيسة بقيت مستمرة إلى أن بدأ التراجع العملي في سنة ١٩٤١. ويظهر الأمر واضحاً في سنة ١٩٤٢ عندما سمح لبطريرك الأرثوذكس في موسكو بأن ينشر كتاب «حقيقة الدين». وفي سنة ١٩٤٣ أنشئ مجلس للشؤون الدينية الأرثوذكسية، وفي سنة ١٩٤٥ رقي المطران ألكسي إلى رتبة بطريرك باحتفال رسمي جرى في لينينغراد، ومنذ ذلك الحين، عادت الحياة الدينية إلى روسيا، لكن تحت إشراف دقيق.

كيف بررت روسيا هذا التراجع؟

يقول ميزونوف، أحد أعضاء مجلس قوميسييري الشعب، فيما نحو سنة ١٩٣٦ يبرر هذا التغيير في بيان طويل:

«إن سياستنا الجديدة فيما يتعلق بالشؤون الدينية ستكون ذات أهمية كبرى في مواجهة الدعاية المعادية للسوفيات، والتي تقوم بها هيئات الرومان الكاثوليك واللوثريين وغيرهم...

«وإن أمامنا الفرصة للتقريب بين الكنيسة الأرثوذكسية في البلاد الأخرى وبين روسيا، لنجعل من موسكو روما ثانية».

وسواء كان هذا التراجع من أجل أن تكون موسكو روما ثانية، أو من أجل أن تصب الطمأنينة والتماسك في الصف الداخلي لمواجهة الهجوم النازي فإنه، على أي حال، يثبت ارتجالية النظرة إلى لإنسان كشيء مجرد، أو كرقم فقط، أو كمجموعة لتراكيب مادية صرفة.

وحتى اليوم، تشهد الأنظمة السوفياتية تراجعاً واضحاً مستمراً إزاء هذا الموقف الجامد، يفرضه الحس الإنساني، التواق إلى الحقيقة والطمأنينة معاً.

القومية

تقف النظرية التي حملتها الماركسية عن القومية في الصف المقابل تماماً للفكرة القومية، كما تسير الشيوعية الآن على نهجها.

في الحرب العالمية الثانية، عندما هاجم الألمان النازيون أراضي الاتحاد السوفياتي لوحظ أن رجال الجمهوريات الصغرى في هذا الاتحاد دافعوا عن أراضيهم دفاعاً بارداً فاتراً، بل إن معظمهم انضم إلى الجيوش الغازية،[٨٠] بينما وقف الروس في دفاعهم موقفاً جباراً شهد لهم فيه جميع المراقبين، ففيم هذا الاختلاف ما دام جميعهم - كما تقول النظرية - ينتمون إلى طبقة واحدة ذات مصلحة واحدة؟

لا شك في أن قتال الروس كان ناشئاً عن حميتهم في الدفاع عن قوميتهم وعن نظامهم الاجتماعي، بينما كانت المصالح الاشتراكية تناقض المصالح القومية في الجمهوريات السوفياتية الأخرى..

وفي الحقيقة، فإن مشكلة القومية واجهت ستالين في البدء، بشكل ملح أكثر مما واجهت لينين، وكان عليه أن يجد حلاً لهذه المشكلة يتلاءم مع الواقع أكثر مما يتلاءم مع النظرية. لقد ورثت الثورة الشيوعية، بالإضافة إلى القيصرية، خليطاً كبيراً من القوميات التي كانت تشكل حدودها مع آسيا، والتي خضعت زمناً طويلاً لسيطرة آل رومانوف.. كانت المشكلة كالتالي: هل يترك الاتحاد السوفياتي هذه القوميات لتجد سبيلها في الحياة؟ أم هل يدمجها في روسيا ويرفع فيها نظاماً اشتراكياً واحداً؟ أم هل يعترف بالقومية كوحدة اجتماعية مستقلة فيناقض بذلك النظرية الشيوعية؟

لجأ ستالين إلى حلٍ أخذت الدولة به منذ ذلك الحين، وذلك الحل، وإن كان

غير صحيح بالمرة، فإنه مع ذلك يناقض النظرية الماركسية مناقضة كبيرة، إذ قدم ذلك الحل لكل قومية من قوميات الاتحاد السوفياتي استقلالها الداخلي - تقديماً قانونياً فقط - ولكل قومية في هذا الاستقلال الداخلي مطلق الحرية لتكوّن دولة خاصة بها في ظل النظام الشيوعي، ولتستعمل لغتها الخاصة وثقافتها التاريخية. وشكلت هذه القوميات مجلسين[٨١] يمثلان الاتحاد السوفياتي جميعه.

استعاض الاتحاد السوفياتي عن القوميات بوحدات ثقافية فحسب، لكن مع أن هذه الاستعاضة اتخذت شكلاً قانونياً، فإنها لم تطبق استقلالها بالشكل المنصوص عليه في القانون. إذ إن ذلك الفهم الثقافي للقومية يعتبر نقضاً للقومية كوحدة حضارية تتزاحم فيها الانتصارات والهزائم ونضال الأمة في سبيل غدها..

وعلى الرغم من كل ذلك، فقد نمت في هذه القوميات معظم تقاليدها في حدود التشجيع الثقافي، وكان رائد هذا النمو هو رغبة القومية العميقة في إثبات شخصيتها المتميزة.

لكن سؤالاً صغيراً لا بد من أن يبرز في هذا الصدد.. إلى أي حدٍ كانت قومية روسيا تؤثر في مركزها كقائدة للشيوعية في العالم كله؟

في الحقيقة، كانت تصرفات روسيا كلها - أو معظمها - تنبع من إيمانها هي نفسها بالقومية. ولهذه الغاية بالذات دعت «الهيئة العامة لنشر المعارف السياسية والعلمية» التي تشكلت سنة ١٩٤٧ إلى «بث الشعور بالعزة القومية»، وكانت مهمتها التركيز على المخترعين الروس وإبرازهم بشكل لائق في دراسات الطلبة، ومحاولة طمس أخبار المخترعين من الدول الأخرى. وكانت - أيضاً - هذه العزة القومية هي إقرار دراسة اللغة الروسية في مدارس الجمهورية السوفياتية كلغة أساسية.. وأكثر من ذلك، كان يجب أن يتم التوصل - في يوم

من الأيام - إلى أن تنشر جريدة «البرافدا» في عددها الصادر في ١٩٥٣/٦/١٣ أن "اللغة الأوكرانية تم إلغاؤها تماماً في التعليم العالي في مدارس أوكرانيا وحلت محلها اللغة الروسية».

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن القومية استطاعت أن تؤكد نفسها كجذور عميقة لوحدات حضارية، ولوجود تشكّل رويداً رويداً في التاريخ. وجاء المؤتمر العشرون ليؤكد القومية كمنطلق لتحقيق الانتصارات الاشتراكية، وليفضح أعمال ستالين في محاولة ضرب هذه القوميات والقضاء عليها...

وفي غمرة هذا كله يبرز دور يوغسلافيا، ودور زعيمها في فهم الشيوعية كنظرية، تُستخدم لإسعاد الشعب، من دون حاجة إلى أن يدين هذا الشعب بوجوده إلى دولة أخرى. إلا إن زعماء الاتحاد السوفياتي الذين فهموا الشيوعية على أنها في قباب مجالسهم وحدها، وأن الشيوعي هو من دان بالولاء لهم، لم يستطيعوا أن يتحملوا طموح تيتو ورغبته في السير على نهجه القومي الخاص...

مهما يكن، فإن دور روسيا، كدولة، في التأثير في الأحزاب الشيوعية هو دور واضح، وأبرز مثال لذلك هو تأثيرها فيما يتعلق بقرار التقسيم في أعضاء الحزب الشيوعي الفلسطيني ودفعهم إلى ترك المعركة وهي في أوجها... بل أكثر من ذلك، فقد ورد في نشرة سرية وزعها الحزب الشيوعي السوري اللبناني سنة ١٩٥١ (البند ١٦١) (فقرة ك. ج.) أن «كل عضو عامل في الحزب أو في منظمات السلم أو في فروع نقابات العمال مسؤول أمام القيادة في الحزب الشيوعي، والحزب مسؤول عن كل خطأ أمام مكتب الشؤون الخارجية في موسكو!»

هذا الارتباط الأوتوماتيكي بروسيا هو عزل للمعركة عن الجماهير، وربطها بنظرية لا تعيش التجربة بإخلاص وصدق، وهو بالتالي نابع من إيمان روسيا

بقوميتها ورغبتها في إثبات هذه القومية بطريقة جديدة، وعلى صعيد يختلف كل الاختلاف عن الصعيد الغربي التقليدي...

وليس القول بذلك الارتباط في الاتحاد السوفياتي ضرباً من الاتهام، إذ إنه أُثبت بواسطة هذه النشرات السرية التي وزعها الحزب الشيوعي السوري اللبناني. وليس القول بأن هذا الارتباط هو عزل للمعركة عن الشعب وضرب للأماني القومية وتزييف وتبعية هو ضرب من الاتهام، إذ إنه ورد في النشرة نفسها المذكورة آنفاً (البند ١٤) ما يلي:

«بما أن الأحزاب الشيوعية المجاورة لمعسكر الديمقراطيات الشعبية، وخاصة الأحزاب في الشرق الأوسط، معرضة للانشقاق والتفسخ بسبب شيوع الخرافات القومية بين شعوب تلك البلدان نتيجة لما سببته السياسة الأنغلو-أميركية من فتنة بين هذه الشعوب وبين الدولة الفتية إسرائيل. لذلك، نلفت نظر هذه الأحزاب إلى ضرورة تعاونها الكلي مع الحزب الشيوعي الإسرائيلي وتبادل النضال ضد الاحتلال العسكري الذي يقوم به الغرب ضد الاتحاد السوفياتي. بذلك نكون قد عملنا على اتحاد قوى الجماهير في نضالها، غير عابئين بالصراع القومي الذي استيقظ في هذه البلدان...».

إذن ما يسيّر روسيا في علاقاتها مع الأحزاب الشيوعية العالمية هو شعورها القومي ورغبتها في ترسيخ أقدام هذه القومية في نفوس الجماهير، ضاربة عرض الحائط بالمصالح القومية للاحزاب الشيوعية نفسها، طالبة منها بأن تضحي بهذه المصالح في سبيل رغبة روسيا في إبراز نفسها كقاعدة للمعسكر اليساري...

إن النظرية التي صاغتها الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر قد انتهت إلى إثبات فشلها في المجال التطبيقي في القرن العشرين، وكل المحاولات التي

بذلت لترقيعها وإبرازها بالمظهر السرمدي الأبدي الملائم لكل عصر وزمان هي محاولات لبث الحياة في هيكل متداع...

إن القومية، كوجود حضاري إنساني مزحوم بالإمكانات الفردية الناجمة عن تنظيم اشتراكي قومي يروي إنسانية الفرد ويصعِّد فيه عنصر التشبث، هي الشخصية المتميزة لمجتمع إنساني يتعايش في سبيل سعادة أفراده جميعاً وفي طريق المنافسة الشريفة في طريق الأيام الطويل...

أما المبادئ الماركسية «فإنها لا تلائم روح هذا العصر... لقد أصبحت ملكاً للقرن التاسع عشر».[٨٢]

ينشر لأول مرة
عن دفتره الخاص

المصادر

١- توفيق الطويل، «أسس الفلسفة» (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٨).

٢- ماركس.

٣- كيدروف، «المنطق الشكلي والمنطق الدياليكتي»، ترجمة محمد عيتاني وسهيل يموت (بيروت: دار المعجم العربي، لا تاريخ).

٤- لينين.

٥- إنغلز.

٦- كيدروف، مصدر سبق ذكره.

٧- المصدر نفسه.

٨- بول فولكييه، «هذه هي الدياليكتية»، ترجمة تيسير شيخ الأرض (بيروت: دار بيروت، ١٩٥٥).

٩- المصدر نفسه.

١٠- هيغل.

١١- كارل ماركس، «رأس المال»، ترجمة محمد عيتاني (بيروت، مكتبة المعارف، ١٩٥٦).

١٢- إنغلز.

١٣- ماركس، مصدر سبق ذكره.

١٤- كيدروف، مصدر سبق ذكره.

١٥- جوزيف ستالين، «المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية» (موسكو: دار التقدم، ١٩٣٨).

١٦- جورج لوكاتش، «التاريخ والوعي الطبقي»، ترجمة حنا الشاعر (باكستان: دار الأندلس، لا تاريخ.

١٧- ستالين، مصدر سبق ذكره.

١٨- إنغلز

١٩- «تاريخ الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي».

٢٠- المصدر نفسه.

٢١- المصدر نفسه.

٢٢- المصدر نفسه.

٢٣- المصدر نفسه.

٢٤- كارل ماركس وفردريك إنجلز [إنغلز]، «بيان الحزب الشيوعي»، ترجمة عصام أمين (لا مكان: لا ناشر، ١٩٤٨).

٢٥- ل. سيغال، «لمحة عن تطور المجتمع منذ بدء التاريخ» (دمشق: دار دمشق، ١٩٧١).

٢٦- إنغلز، «أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة»، ترجمة الياس شاهين.
٢٧- سيغال، مصدر سبق ذكره.
٢٨- هنري لوفافر، «هذه هي الماركسية»، ترجمة محمد عيتاني (بيروت: دار بيروت، ١٩٥٢).
٢٩- سيغال، مصدر سبق ذكره.
٣٠- «تاريخ الحزب الشيوعي»، ص ١٦١.
٣١- المصدر نفسه.
٣٢- ماركس، مصدر سبق ذكره.
٣٣- «تاريخ الحزب الشيوعي».
٣٤- يقال إن ماركس كان يردد على الدوام جملة شكسبير المشهورة في روايته «تيمون الأثيني» (*Timon of Athens*):
« أيها الذهب... أيها الثمين البراق... إنك تجعل الأبيض أسود والقبيح جميلاً، والشر خيراً،
والجبان باسلاً... هذه العبودية القانية هي التي تعقد الروابط المقدسة وهي التي تحلها.
إنها تبارك الملعون وتشرف السارق وتضمن له السلطان والنفوذ... إنها تحضر العشاق للأرملة العجوز...
يا للمعدن الملعون!»
ويستطيع المرء أن يكشف تشابه المنطلق في الجملتين، وتأثر ماركس بشكسبير في هذه الناحية.
٣٥- ماركس وإنغلز، مصدر سبق ذكره.
٣٦- المصدر نفسه.
٣٧- المصدر نفسه.
٣٨- «تاريخ الحزب الشيوعي».
٣٩- ماركس وإنغلز، مصدر سبق ذكره.
٤٠- المصدر نفسه.
٤١- المصدر نفسه.
٤٢- المصدر نفسه.
٤٣- المصدر نفسه.
٤٤- المصدر نفسه.
٤٥- «تاريخ الحزب الشيوعي».
٤٦- لويس بران، «مأزق الاختيار» (١٩٤٦).
٤٧- فولكييه، مصدر سبق ذكره.
٤٨- المصدر نفسه.
٤٩- نيقولا بيرديائيف، «المسيحية وصراع الطبقات» (١٩٣١).
٥٠- المصدر نفسه.
٥١- بيركلي.
٥٢- فولكييه، مصدر سبق ذكره.

٥٣- ول ديورانت، «مباهج الفلسفة»، ترجمة أحمد فؤاد الأهواني (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين، ١٩٥٧) الجزء الأول.
٥٤- المصدر نفسه.
٥٥- المصدر نفسه.
٥٦- المصدر نفسه.
٥٧- المصدر نفسه.
٥٨- المصدر نفسه.
٥٩- المصدر نفسه.
٦٠- المصدر نفسه.
٦١- روزنبرغ هو مفكر النازية وفيلسوفها، ولقد حوكم فيما بعد الحرب العالمية فحكم عليه بالموت وأحرق جسده وذري رماده من الطائرة فوق برلين.
٦٢- محمود أمين العالم.
٦٣- فولكييه، مصدر سبق ذكره.
٦٤- المصدر نفسه.
٦٥- المصدر نفسه.
٦٦- قدمت البحث جريدة «إيسبري»، «الماركسية وثورة المستعمرات».
٦٧- «تاريخ الحزب الشيوعي».
٦٨- جندت روسيا نفسها بكل إمكاناتها لتُنجح المبدأ في الصعيد التطبيقي، لكن الناس رفضوا أن يكونوا أسرى النظرية بهذا الشكل، وقاموا بالتعبير عن هذا الرفض في الحدود التي سمحت حريتهم لهم بها... لكن المهم في الأمر أن هذا التراجع لا يمكن أن يبرر أن الناس ليسوا على استعداد بعد كي يتقبلوا الخير كل الخير، فهذا الكلام نظري، إذ إن الإنسان ينجذب نحو سعادته بقوة تشكل أضعاف أضعاف القوة التي ترغبه في الاستقرار والتجمد، إن لم نقل في البؤس. لقد أخذ الإنسان السوفياتي من الشيوعية الخير الذي قدمته، ثم رفض أن يأخذ ما عداه...
قد يكون هنالك تبرير آخر، هو أن تراجع الاتحاد السوفياتي عن تطبيق الشيوعية هو تراجع تكتيكي لمواجهة أعداء روسيا من نازيين ورأسماليين وغيرهم. إننا نستطيع أن نفهم من ذلك أن الإنسان وسيلة في نظر الاتحاد السوفياتي، يُستخدم لأغراض معينة، يعبأ فيها طرداً مع حاجتهم إليه... بينما نفهم الإنسان كغاية في حد ذاته...
قد يقولون إنها تجربة... وإننا نستطيع أن نرفض تجربة تستخدم ملايين الناس لعشرات السنين في سبيل شيء لا ندري ما ينتج... إن للفرد قيمته الإنسانية ومن حقه الاستمتاع بهذه القيمة.
لكن ربما نستطيع أن نفهم الموقف بدقة أكثر لو تأملنا ما يلي: لقد افترض لينين أن ديكتاتورية البروليتاريا تلزمها فترة قصيرة كي تنقل المجتمع إلى الشيوعية وبعدها عليها أن تلغي نفسها، لكن ها قد مضت حتى الآن أكثر من ثلاثين سنة من دون أن يبدو أن هذه الديكتاتورية آخذة في التلاشي... بل العكس تماماً، يبدو أنها آخذة في الترسخ والتمركز حتى أصبحنا لا نجد في التاريخ دولة أشد مركزية منها...

لقد مضت فترة طويلة كان يمكن للشيوعية أن تحقق فيها ما تريد، لكن ما نراه هو إعلان تراجع جديد في كل سنة تمر. ألا نستطيع أن نستنتج من ذلك أن الناس يرفضون الشيوعية؟ أما لماذا، فهذا شيء نعتقد أنه ناشئ عن شيء عميق في نفسية الإنسان لا يمكن أن يعبر عنه. وربما يكون ذلك الأديب السوفياتي نجح في التعبير عنه في عنوان كتابه الجديد: «الخبز وحده لا يكفي...» Vladimir Dudintsev, *Not by Bread Alone*

٦٩- أوردها والتر بيدل سميث، الملحق الثقافي الأميركي في الاتحاد السوفياتي.

٧٠- والتر بيدل سميث، «ثلاث سنوات في موسكو» (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦٩).

٧١- أحمد بهاء الدين، «شهر في روسيا».

٧٢- كتبها ماركس في رسالة إلى هيرمان وذكرها لينين في: «الاشتراكية والدين»، «الأعمال الكاملة» (موسكو: دار التقدم، ١٩٦٥).

٧٣- أذاعها راديو موسكو مساء ١١ حزيران/يونيو ١٩٤٨.

٧٤- لينين، مصدر سبق ذكره.

٧٥- المصدر نفسه.

٧٦- اتهم لينين بوغدانوف وبازروف وبوشكيفيتش وغيرهم من أنصار إرنست ماخ بالإيمانية، كما ورد في تاريخ الحزب الشيوعي.

٧٧- شغل منصب سفير للولايات المتحدة مدة ثلاث سنوات في موسكو.

٧٨- بلغ عدد الكنائس في موسكو سنة ١٩٤٨ ثلاثين كنيسة فقط، مع العلم بأن عدد سكان موسكو بلغ نحو ٦ ملايين نسمة، فيكون المعدل كنيسة واحدة لكل ١٣٠ ألف شخص.

٧٩- سميث، مصدر سبق ذكره.

٨٠- أجرى ستالين أعنف تطهير عرفه التاريخ في أوكرانيا، وقام بترحيل جميع سكان جمهورية الشيشان إلى مناطق مجهولة في سيبريا - تقرير خروتشوف في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي.

٨١- مجلس منتخب بحسب عدد السكان، ومجلس تتساوى فيه القوميات بعدد ممثليها.

٨٢- نهرو.



القضية العربية

في عهد ج.ع.م

مقدمة

لا يوجد أدنى شك في أن الحركة العربية قد تعرفت إلى ملامحها العريضة تعرفاً جيداً، والذي يرفض هذه البديهية لن يكون سوى أحد اثنين: إما مكابر وإما منحرف.. وهما نوعان من الناس يسقط حسابهما عادة حينما تتصف المعركة بأنها ثورية ومستقيمة.

وحينما يحاول المرء اليوم أن يلتقط أنفاسه ليرى أين يقف، ويستعرض الشوط الذي قطعه، ويتعرف إلى خطوط المرحلة الجديدة يشعر بأنه ملزم بالنظر إلى الموضوع كله بهدوء.. مستغنياً عن كل حماسة احتفالية، مخلصاً للموقف إخلاصه للمعركة كلها، باذلاً جهده في أن يكون جديراً بالمرحلة قدر طاقته.

والواقع أنه من حقنا أن نتكلم هكذا، لأن الحركة العربية، كما ذكرنا، قد تعرفت إلى ملامحها العريضة جيداً، وهذا ليس بالعمل الهين، فبعد أن كانت القومية العربية ملهية بخوض معارك نظرية محاولة البرهنة على جدارتها وصدقها، نراها اليوم قد اجتازت هذه المرحلة وأخذت في بناء نفسها عملياً على الأرض، وهذا عمل تاريخي ينقل الموقف إلى مستوى آخر تماماً، ويضع المناضل العربي وجهاً لوجه مع المستقبل الذي ناضل طويلاً من أجل أن يكون تحقيقه في الإمكان.

وهذا الكلام لا يعني بطبيعة الحال إسقاط حساب الماضي من المرحلة،

واعتباره شيئاً لا قيمة له.. والاعتقاد أننا إنما كنا ندور في متاهة طوال السنوات الماضية.. فليس هذا ما تعنيه الأسطر السابقة، ذلك بأن الحاضر الذي نعيشه الآن.. هو نتاج طبيعي للماضي الذي عشناه أمس.. وسنوات النضال الطويلة التي بدأت منذ زمن مغرق في البعد أثمرت - شهيداً وراء شهيد - الانتصار الذي نعيش اليوم في معركة حمايته وإتمام بنائه..

بدءاً من هذه النقطة: أي محاولة اكتشاف العلاقة السببية بين الموقف في الماضي وما أنتج في الحاضر نصل إلى التقويم الصحيح لخطورة المرحلة المعاصرة. فمن الطبيعي أن تتوصل خبرة التفكير القومي إلى حالة جديدة: إلى الاستغناء - قدر الإمكان - عن العاطفية والتحيز، والالتجاء الكلي إلى الموضوعية المسؤولة في التفكير.. وكل ما يخالف هذا لن يعتبر، في العمل القومي، إلا انحرافاً عن الأصول التي تستلزمها خطورة الوضع الحالي..

وهكذا، فحينما يرتكز الفكر القومي اليوم على منطلق الوحدة في «محاولة فهمها بصورة واضحة والتخطيط لها بصورة منطقية، وإدراك خطورتها بصورة مسؤولة»، حينما يرتكز الفكر القومي على هذا المنطلق فهو إنما ينسجم - بهذا الارتكاز - مع الأصول الموضوعية للموقف العربي، من دون تحيّز ومن دون عاطفية.. لكن بعلمية مسؤولة..

فالاتهامات التي توجه إلى التفكير القومي - على ألسنة علماء التاريخ - كثيرة.. ومع يقيننا من أن الفكر القومي العربي يجب أن يقدم في مجاله النضالي معطيات جديدة وموضوعية، إلا إنه لا بد من لفت النظر إلى هذه الاتهامات ومناقشتها. والذي يدخل في موضوعنا الآن هو الاتهام التالي: كي لا تكون نظرتنا متحيزة إلى أحداث حاضرنا الصغيرة وتهويلها.. فإننا لن نستطيع إسقاط أهمية

هذه الفترة على الإطلاق، فكما أننا نستطيع أن نسقط أموراً كثيرة من تاريخ فرنسا مثلاً.. فإننا لا نستطيع بحال من الأحوال أن نسقط ثورة فرنسا الكبرى سنة ١٧٨٩، إذ إن هذه الثورة بالذات تشكل علامة كبيرة من علامات تاريخ فرنسا كله.. بل عنواناً تتكامل تحته عوامل تكوين الشخصية الجماعية للأمة الفرنسية. إننا لن نستطيع أن ننسى - أيضاً - مراحل تكوين الوحدة الألمانية على الرغم من أننا نستطيع أن نتصور تحيز الألمان إلى الأمور الصغيرة العابرة في كثير من مراحلهم التاريخية على حساب الحقائق الموضوعية الثابتة كشيء قيّم في التاريخ البشري..

والواقع أن أهمية هذه الفترة - في تاريخ القومية العربية - لا ترجع إلى كونها فترة انتصارات سياسية متلاحقة، لأن هذه الانتصارات بالذات هي نتيجة شيء أعمق كثيراً من مجرد هذا المظهر، فالأمة العربية تحاول اليوم - ونجحت في محاولاتها إلى حد بعيد - إثبات جدارتها الإنسانية من خلال إيمانها القومي.. والمعركة التي تخوضها من أجل إتمام ملامح تماسكها السياسي هي في صلبها معركة بحث عن الوجود الصحيح.. إنها - بكلمة أخرى - معركة رفع المستوى النفسي للإنسان العربي إلى مستواه الحقيقي: أي الحضاري.

لذلك كله.. فإن الناظر إلى هذه المرحلة من تاريخ الأمة العربية - كحقبة من تاريخ ضخم - سيجد أهميتها بارزة وواضحة إلى حد بعيد.. فأبناء الفترة الممتدة بين سنة ١٩٠٠ وسنة ١٩٦٠ وما بعدها لم يكونوا متعصبين لعصرهم، ومهولين لأحداثه، وإنما كانوا في صلب عملية بناء تاريخية ضخمة.. عملية خلق الوجه الصحيح، والإنساني، للفرد العربي الممزق نفسياً، واجتماعياً، واقتصادياً.

ليست المعركة القومية إذن معركة سطحية، أو ضيقة.. بل هي - حتى من

وجهة نظر التاريخ الشامل - عملية حاسمة لانتشال الأمة كلها كي تأخذ مكانها في عالم يتعايش قومياً: من دون حرب.. من دون إذلال.. من دون طمس..

ولما كان حديثنا عن التاريخ والمؤرخين، فلا بأس من القول بأن سنة ١٩٥٨ ستنفرد بإعجاب خاص.. ففيها خُلقت أول نتيجة ملموسة للنضال كله.. ومنها بدأت ملامح المعركة تتوضح أكثر فأكثر حتى إنها أصبحت - شعبياً - أمراً لا يناقش.. وهكذا سنقول إن هذه المرحلة بالذات تنفرد بخطورة خاصة، فهي نقطة بدء ونقطة نهاية في آن واحد.. نقطة بدء لتحقيق تطبيقات عقائدية أوسع وأعمق - ونقطة نهاية لمحاولة البرهنة نظرياً على ضرورة القومية كحافز يحقق للأمة العربية وضعاً أكثر صحة، وأشد رفاهاً.. إذ إن هذه القومية قد بدأت - بلا شك - تحقق نفسها بقوة لا تقاوم، وباندفاع لا يتردد.

عقبات في الطريق..

لكن الأحداث الكبيرة التي نعيشها، ليست كل شيء.. فأمام هذا العملاق المنطلق بإصرار تجثم الأحداث الصغيرة التي يهملها التاريخ غالباً - أو على أحسن الفروض يمر بها مروراً عابراً - لكنها تشكل - واحدة مع الأخرى - عقبة يجب أن تتحطم، أو عائقاً يجب أن يزال.. هذه الأحداث الصغيرة هي مشكلة كل عصر. فحينما كانت الثورة الفرنسية - مثلاً - تحاول خلق إنسان جديد ومجتمع أجدّ كان بعضهم آخذاً في تشويهها. وعندما كان لنكولن جاداً في ربط المجتمع الأميركي، كانت العناصر الصغيرة تدعو إلى الحرب الأهلية...

وفي الوقت الذي كان الرسول محمد (ص) ينشر رسالته، كان أبو جهل قد أخذ على عاتقه أمر المقاومة وحرب السمعة... والأمثلة لا تكاد تنتهي:

كل حدث تاريخي كبير يجد في الأحداث الصغيرة المعوقة ما يشغل جزءاً من وقته. إن التاريخ حينما ينظر نظرته الشاملة يمر بهذه الأحداث الصغيرة المعوقة مروراً سريعاً وعابراً، لكن هذه الأحداث - في عصرها الخاص - لها خطورتها وأهميتها.. بل إن مقاومتها تشكل جزءاً من المعركة لا يستهان به.

وهكذا نضطر إلى دراسة الموقف من جميع جوانبه وبكل تفصيلاته دراسة موضوعية.. (فكي يتغلب الإنسان على شيء ما يجب أن يتعرف عليه أولاً). والموقف الآن موقف فريد في التاريخ: فالأمة العربية في معركة تكميل تماسكها السياسي والبشري تمر بـ:

أ. مرحلة خطرة وحساسة وتعتبر إلى حد بعيد حاسمة في تاريخها وتاريخ المنطقة.. لكنها ليست مقصورة على البناء فقط.. بل هنالك ضرورات جمّة لمواجهة عمليات هدم... فالأمة عادة....

ب. ... لا تستطيع أن تتم عملية بنائها من دون أن تتعرف إلى معسكرات أعدائها وتفضح خططها، وتعمل على هدمها كي تكون عملية البناء سليمة.. وهذا الكلام يعني أن المعركة قاسية إلى حدود بعيدة...

ج. إلى حدود تستلزم تنظيم الطاقة التي تزرعها القومية العربية في الوطن العربي... كي يكون في إمكان هذه الطاقة الجبارة أن تواجه كل الأعداء الذين يتربصون بالمعركة العربية فرص هدمها.

إن هذا الكلام يقسم الموضوع إلى ما يلي:

١. المعركة العربية الحاضرة وموقفها بعد شباط/فبراير ١٩٥٨.

٢. المعسكرات المعادية ومخططها لمقاومة الوحدة.

٣. واجباتنا تجاه معركة التوحيد.

الفصل الأول

المعركة العربية الحاضرة
وموقفها بعد شباط/فبراير ١٩٥٨

إذا كانت الأحداث الكبيرة هي مكاسب عقائدية، فإنها أيضاً مكاسب نفسية لا يستهان بها، فلو كان في قدرتنا أن نقيس مستوى النفسية العربية فيما قبل الوحدة بين مصر وسورية، ومستوى هذه النفسية بعدها، لوجدنا بوناً شاسعاً نستطيع - باطمئنان - أن نعتبره انتصاراً خاصاً للنفسية العربية في هذه الفترة.

وفي الحقيقة، أن عملية التوحيد الجبارة، والتي قامت فجأة ومن دون توقع، خلصت الإنسان العربي من عقدة نفسية في الوقت نفسه الذي خلصته من عقدة سياسية. لقد أظهرت له أن هذه القوة الكامنة التي كان يسميها «القومية العربية» من دون فهم محسوس لها، أظهرت له أن هذه القوة قادرة على أن تجسد نفسها على الرغم من كل العقبات، وبإصرار كبير، وأنها تستطيع أن تبرهن على جدارتها ومسؤوليتها من دون حاجة إلى إعانات، أو إلى أحلاف، أو إلى مناطق نفوذ.. بدت عملية الوحدة للإنسان العربي كأنها عملية انتشال الخنوع النفسي إلى مستوى لائق بالموقف العربي ككل، وهذا الانتصار بالذات كان واحداً من أهم المكاسب التي أحرزتها القضية العربية بعد شباط/فبراير ١٩٥٨.

إن انتقال مستوى المعركة بهذا الشكل: انتقاله من حيّز الحقيقة الممكنة إلى مجال الحقيقة الواقعة، يصح اعتباره بلا شك انتقالاً ثورياً... وأي انتقال ثوري

هو في الحقيقة تغير كيفي.. ومعنى هذا أن تغيراً كيفياً طرأ على الوضع النفسي للإنسان العربي.. وهذا هو المقصود بقولنا إن الوحدة تعتبر انتصاراً نفسياً في الوقت نفسه الذي تعتبر مكسباً سياسياً.. لقد أصبح المناضل العربي الآن - وفي إثر هذا التغير الثوري في مستوى النفسية النضالية - «ممارساً» لعقيدته بعد أن كان «ساعياً» للبرهنة على جدارتها.. وهكذا بدأت القومية العربية - كحركة ثورية إنسانية - تحقق مداً كاسحاً في صفوف الشعب العربي كله.. وتجسد نفسها - مطلباً في إثر مطلب - كي تصل إلى المستوى اللائق بها كحركة حضارية غايتها خلق مجتمع أمثل، وأكثر انسجاماً ومعقولية.

ولهذا كله، شهد الوطن العربي في الفترة الممتدة بدءاً من شباط/فبراير ١٩٥٨ مداً شعبياً عظيماً ملأ المواطن العربي بالثقة من جديد، وجعله جديراً بأن يحاول - كرة في إثر كرة - إكمال الشكل الطبيعي للمجتمع الذي ينبغي له أن يعيش فيه...

لكن الجانب المشرق من المعركة ليس كل شيء. ففي المعسكر المقابل تقف الرجعية محاولة جهدها الحفاظ على وجودها بشل هذا المد الثوري.. ومع الرجعية كان الاستعمار يبذل كل طاقته من أجل أن يقف في وجه اليقظة الدافقة التي ستحرمه كل ساحاته ومجالاته الحيوية.. لقد كانت الرجعية وأيضاً الاستعمار مشغولين طوال معاركنا القومية بمحاولات مستمرة لإيقاف هذه المعارك، أو شلها، أو تشويهها... لكن المجهود الذي بذلته الجهتان خلال الأعوام الأخيرة، وبصورة خاصة بعد الوحدة، كان مجهوداً هائلاً لم يعرفه تاريخ المنطقة ولا تاريخي الاستعمار والرجعية.. وتبرير هذا الكلام ليس بالأمر الصعب... لقد ارتفعت المعركة العربية إلى مستوى ثوري جديد، ودخلت في مرحلة تطورها

الفعلي الذي يعتمد التطبيقات المباشرة لا الموائد المستديرة... وهذا الأمر يجعل الرجعية والاستعمار أكثر شعوراً بدنو نهايتهما، وبالتالي، أكثر شراسة في محاولاتهما المستمرة لإيقاف المدّ العظيم، ولامتصاص مقدار أكبر من طاقاتنا المادية والإنسانية.. إن الوضع الجديد الذي وصلت إليه المعركة العربية يعرّضها لخطر جديد، وهو خطر استماتة الرجعية والاستعمار في الدفاع عن وجودهما، واستعدادهما لبذل أقصى ما يستطيعان من أجل الإبقاء على الأوضاع المائعة، في الأجزاء العربية الباقية، على ما هي عليه..

فبعد أن كانت المعركة - في نظر الاستعمار والرجعية - معركة خطابات وتهويش، ومؤتمرات وتهريج، انتقلت فجأة - وأمام سمعهما وبصرهما - إلى الأرض.. وأصبحت المعركة عبارة عن معركة وقت ليس إلا. فإذا لم يغادر الاستعمار - اليوم - هكذا كان وصفه أمام نشوء الجمهورية - فسيغادر غداً... وهذا الوضع الفريد في تاريخ الاستعمار أمر يستحق أن تحشد من أجله كل القوى الممكنة لإيقافه، أو لشله، أو لتشويهه.. والواقع أن الاستعمار والرجعية لم يقصرا قط في بذل جهودهما المسعورة في محاولات مستمرة لإيقاف المد العربي، أو لشله، أو لتشويهه.

والذي يجعل أمر هذه الجهود المبذولة يستحق الدراسة، كونها تعرض لأول مرة في تاريخ المنطقة، بل ربما في تاريخ الاستعمار، نمطاً جديداً من الخطط التي وضعت خصيصاً لمواجهة الموقف المتأزم في الشرق الأوسط، والذين وضعوها حرصوا على أن تكون في مستوى ملائم لمستوى المد الثوري العنيف الآخذ في اجتياح المنطقة من أقصاها إلى أقصاها.. والواقع أن خبرة النضال العربي هذه الأيام لم تعد من السذاجة بحيث تخدعها خطط من طراز خطط مكماهون، أو

أي خطة من تلك التي كانت تصدرها بريطانيا وفرنسا من دون أي مجهود أو مقاومة.. ذلك بأن النضال العربي اكتسب - في معاركه القاسية الطويلة - خبرة جعلته يعرف كيف يحمي الكتف التي ادعى الاستعمار أنه يعرف من أين تؤكل.. وأصبح على الاستعمار الآن أن يجد خططاً جديدة، وأكثر فعالية، من أجل الوقوف في وجه هذه الخبرة النضالية.

لقد فشلت محاولاته لشراء كراسي الحكم، كما كان يفعل في السابق.. وفشلت مساعيه لدفع رأس المال الأجنبي إلى السيطرة.. كما أن معارك التشويه الدولي فشلت هي الأخرى - أو فلنقل إنها لم تستطع التأثير في إصرار المناضلين العرب على الوصول إلى أهدافهم، وتوّج هذا الفشل المتلاحق فشل الهجوم المسلح، ثم فشل الحصار الاقتصادي الذي فرضته الدول المعتدية، إذ إنه ثبت لديها أن الشعب قادر على أن يسكت جوعه للخبز، لكنه لا يستطيع أن يسكت جوعه للكرامة وللحياة الحقيقية.. ووجد الاستعمار أن عليه البدء بتنفيذ خططه الجديدة.. خطط «المقاومة من الداخل...».

المعسكرات المعادية ومخططها لمقاومة الوحدة

المعسكرات المعادية

لا بد من تحديد هذه الجبهات المعادية بالضبط قبل أن نبدأ بدراسة مخططاتها..

فهذه الجبهات تتألف مما يلي:

١. الاستعمار

٢. إسرائيل

٣. الرجعيون والانتهازيون والتيارات الإقليمية

٤. الشيوعيون

والحقيقة، أن التصنيف هذا ليس سرداً حسابياً، بمعنى أن هذه البنود ليست منفصلة بعضها عن بعض تمام الانفصال.. وتداخلها يشكل مرحلة من المراحل التي يحتّمها عليها كونها تناضل عدواً مشتركاً.. لكن من الضروري أن يبقى واضحاً أن سقوط واحد من هؤلاء الأعداء لا يعني تماماً سقوط شريكه، وبالتالي فإنه يجب أن تبقى الصورة واضحة في ذهننا، وهي أن لكل واحد من هؤلاء الأعداء سببه الخاص في مقاومة الوحدة، وهدفه الخاص من تقويضها.. وكونهم يتعاونون في فترة ما لا يعني أبداً أنهم يشتركون في كل شيء.

فالاستعمار وإسرائيل يشكلان عدوين اثنين بطبيعة الحال، لكنهما يشتركان - حتى الآن - في مخططات مشتركة بناء على مصالح متبادلة... أما الرجعيون

والانتهازيون والإقليميون فيشكلون طرازاً خاصاً من الأعداء الذين يحاولون الحفاظ على أوضاعهم بنضالهم الشخصي، والذين اضطروا إلى التعاون مع الاستعمار أمام ضراوة المعركة، وضعف نفوذهم فيها.. والواقع أن اتجاههم إلى التعاون مع الاستعمار ليس وليد مصادفة عابرة، منهم مَن يدينون له بمراكزهم الاجتماعية، وهو يدين لهم كونهم يشكلون «قواعد نفسية» لسمعته ونفوذه...

وينفرد الشيوعيون بموقف خاص.. إذ إنهم يشكلون نمطاً جديداً من الأعداء الذين دخلوا المعركة مؤخراً، منسجمين بصورة عجيبة مع مخططات اليمين، محاولين الاستفادة جهد طاقتهم من براعة الاستعمار في عرقلة المدّ العظيم. هذا الكلام يعني حتماً أنهم يسيرون في خط واحد مع الرجعية والاستعمار مضاد لتقدمية القومية العربية. والواقع أن طموحهم الحزبي الضيق، وانحرافهم القومي، جعلا أمر التقاء خططهم مع خطط الاستعمار والرجعية... وإسرائيل أمراً محتوماً، سواء قصدوا إلى ذلك منذ البدء في مخططاتهم، أو لم يقصدوا..

والجدير بالذكر أن الشيوعيين كانوا على الدوام يشكلون واحداً من أعداء القومية العربية، لكن أمر الاصطدام المباشر بهم كان لا يزال في الاحتمال الأبعد.. إذ إنه لم يكن من المنطق أن تصطدم الحركة القومية النامية بكل أعدائها دفعة واحدة... ولقد أدرك بعض الحركات القومية الواعية مدى الخطر الذي يكمن وراء الدعوة الشيوعية إلى «جبهة وطنية» ولذلك كان من الطبيعي أن يرفض تشكيل «جبهة وطنية» مع معسكر معاد للقومية العربية كأبسط نوع من المقاومة لهذا المعسكر لبينما يصبح في الإمكان مواجهة اللحظة المحتومة، لحظة الصدام المباشر التي نعيشها هذه الأيام... لقد كانت فكرة الاشتراك في «جبهة وطنية» مع الشيوعيين كميناً وقع فيه بعض الاتجاهات القومية، الأمر الذي أدى

إلى تحصيل الحزب الشيوعي انتصارات حزبية على حساب سمعة أعضاء الجبهة الوطنية الباقين ونفوذهم الشعبي.. والواقع أن الانخراط في هذه الجبهات كان خطأً في العمل السياسي العقائدي.

الاستعمار والمعسكر الغربي

لسنا في حاجة إلى إعادة شرح الأسباب التي تجعل الاستعمار وإسرائيل من ناحية، والوحدة العربية من ناحية أخرى، في صراع مرير دائم.. فبالنسبة إلى الاستعمار تشكل الوحدة العربية خسارة استراتيجية واقتصادية لا تعوض.. ونحن نعرف اعتراف المارشال مونتغمري بأن على الدول الغربية أن تحافظ على مركزها الاستراتيجي العالمي بمحافظتها بصورة خاصة على منطقتي مضيق جبل طارق، وجنوب الجزيرة العربية (على اعتبار أن إسرائيل قاعدة غربية تربض في شرقي البحر الأبيض المتوسط مسلّم بها). وهذا السبب وحده كاف للاستماتة في وضع العصي بين عجلات الوحدة العربية المنطلقة... ويتلخص السبب الاقتصادي لمقاومة الاستعمار للوحدة في كون هذه المنطقة تشكل سوقاً رائعاً لامتصاص المواد الخام - وخصوصاً البترول - وسوقاً أروع لتصريف منتوجاتها.. ومن الطبيعي أن يدرك الاستعمار قبل غيره أن حركة الوحدة العربية ليست مطلباً سياسياً سطحياً، لكنها عملية بناء اقتصادية تقوم على أسس سليمة، وطبيعة نظام الدول المستعمرة لا يسمح لها بأن تلقي هذه الأسواق في عرض البحر..

لكن الشيء المهم في الأمر أن حركة الوحدة العربية تخطت كونها حركة منطقة ما فحسب، وأصبحت في حد ذاتها نموذجاً لكفاح شعب متأخر كي يأخذ مكانه الصحيح في صف الحضارة.. وهذا الأنموذج الذي يضع نفسه وخبرته أمام

شعوب آسيا وأفريقيا المتأخرة يشكل الخطر الأكبر على المصالح الاستعمارية في كل المنطقة. فمما لا شك فيه أن المركز الاستراتيجي الذي يتمتع به الوطن العربي يسمح له بأن يكون صاحب رسالة خاصة في هذا الملتقى الخطر من العالم، والذي فقد ثقته نهائياً بالغرب... ومن هنا يعجز الاستعمار عن تصور النتائج التي يمكن أن تحدث إذا ما تحققت الوحدة العربية ويستميت في مقاومتها.

وكما أن هذه المنطقة تناضل من أجل التحرر من «عقدة التأخر»، فالدول الاستعمارية تستميت في الدفاع عن عقدتها الخاصة، «عقدة التقدم». وتتلخص عقدة التقدم هذه في أن الغرب أصبح شبه مقتنع بأن له حق القيادة والتوجيه والإشعاع بالنسبة إلى هذه المنطقة. وإذا كان الاستعماريون يستعملون كلمات خاصة للتعبير عن هذه العقدة، ولتبرير وحشيتهم في آن واحد، فمما لا شك فيه أن «عقدة التقدم» هذه أصبحت حقيقة مسلماً بها، وأن يتنازل عنها الغرب أصبح أمراً صعباً... ففرنسا تقاتل في الجزائر لأن القضية قضية «سمعتها في أفريقيا»، وإنكلترا تضطر إلى إنزال مظلييها في بور سعيد لأنها تريد أن تدافع عن «كرامتها في المنطقة»، وتقوم قيامة أميركا إذا ما مست مصالحها خطورة ما، لأنها تعتبر نفسها أرقى دولة في العالم ولا يجوز مطلقاً الاعتداء على مركزها الحضاري بإهانة قوتها...

مما لا شك فيه أن هذه الجمل قيلت لتبرر وحشية الأعمال الاستعمارية ولتكون سبباً وجيهاً - في رأي الاستعمار - لمواصلة هذه الوحشية. لكن الحقيقة التي تكمن وراءها لا يمكن نكرانها، وهي أن الدول الاستعمارية تعاني جراء «عقدة التقدم» التي زرعتها فيها قوتها المادية، وتجد صعوبة جمة في أن تفقد كل شيء على الرغم من أنها «أكثر تقدمية وحضارة من سكان هذه المنطقة البربريين».

إسرائيل

أما بالنسبة إلى إسرائيل فالصورة أشد سواداً، إذ إنها على يقين تام من أن الدول العربية «لن تتمكن من القيام بمقاومة شديدة ضد إسرائيل إلا إذا اتحدت».[1] وهكذا فالقضية بالنسبة إليها قضية وجود كامل أو عدم وجود.. ولهذا فهي تستميت في استغلال أي فرصة للمساهمة في مقاومة الوحدة العربية وتقويضها... إذ إن استقرار إسرائيل كله يجب أن يستند إلى نقطة بديهية، وهي «إضعاف الدول العربية... والقضاء على الوحدة العربية»،[2] وأنه إذا كان ثمة فائدة من أي هجوم يهودي مفاجئ على الجبهات العربية فذلك لأنه سيمكّن إسرائيل من أن تكفل لنفسها «المركز الذي ترغب فيه ومن تقويض الوحدة العربية».[3] ويذهب عسكريوها إلى أنهم إذا نجحوا في أي عمل عسكري فليس ذلك بسبب قوة إسرائيل، أو ضعف الطاقة الكفاحية لدى الجيوش العربية، بل لأن «طبيعة النظام الداخلي في البلدان العربية والعلاقات القائمة بينها تؤكد بأن أعمالها ستفتقد التنسيق، وأن كلاً منها ستعمل لمصلحتها الذاتية فقط، وسيؤدي ذلك إلى خفض القدرة الكفاحية المشتركة للجيوش العربية».[4]

وهكذا، فمن الواضح أن الوحدة بالنسبة إلى إسرائيل هي نهاية لحلمها في أرض الميعاد وبدء لتيه جديد في العالم... ولذلك كان من المنطقي أن ترصد إسرائيل نصف طاقتها أو أكثر من أجل الحؤول دون حدوث هذه الوحدة...

وجد اليهود أنه من المضحك أن ينتهي النضال الطويل للعودة إلى أرض الميعاد هذه النهاية المنطقية.. وأن تفشل كل الخطط البارعة هذا الفشل المهين.. ولذلك وجدت في تعاونها مع الاستعمار طريقاً لإقرار وجودها وإعطائه حماية دولية... فعن طريق هذا الاستعمار تستطيع أن تساهم في شل المد الوحدوي

أو إيقافه.. وعن طريق سيطرتها على قسم كبير من رؤوس الأموال الأجنبية تستطيع أن تتحكم – قدر الطاقة – في السوق العربي وفي حركته التجارية..

والواقع أن «إسرائيل» لا تجد في كونها قاعدة استعمارية شيئاً معيباً.. لكنها تنظر إلى القضية على أساس أن كونها قاعدة يؤمن لها حماية ممتازة، وتستطيع أن تستغل هذه الحماية حينما تقوم بأعمال هجومية متفرقة بين الفينة والأخرى على حدود الدول العربية بقصد الإرهاب وجس النبض.

لكن إسرائيل تطمع من وراء كونها قاعدة استعمارية بشيء أكبر من هذا.. والواقع أن طمعها هذا هو سبب من أسباب اقتناعها بمنطقية تعاونها مع الاستعمار.. فمن المعروف أن نيات إسرائيل التوسعية لا تزال تداعب طموحها، وهي لذلك تجد أن مبرراً قوياً من مبررات قيامها بعمل توسعي هو «رغبة الدول الغربية في إثارة حرب بين العرب وإسرائيل بقصد إقامة الوحدة الدفاعية الإقليمية التي يريدها الغرب».[٥]

وهكذا نجد بوضوح أن تعاون الاستعمار مع إسرائيل لا ينبع من كونها معه شيئاً واحداً، كما يحاول البعض أن يبرهن، لكن لأنه من الممكن أن تنسجم المصالح المتبادلة لتحقيق الطموح الخاص لإسرائيل والطموح الخاص للغرب على حساب القضية العربية الكبرى...

الرجعية والانتهازية

أما الأسباب التي تجعل الرجعية والانتهازية والإقليمية جادة في معاداة الوحدة فهي لا تختلف في صلبها كثيراً عن الأسباب التي وردت في الحديث عن موقف إسرائيل والاستعمار... فالمصلحة الذاتية، والحفاظ على كل من المركز الاجتماعي

والمالي، والعقدة التي يسببها شعورها بعجزها وقصورها وتخلفها تشكل أهم هذه الأسباب.. بالإضافة إلى كون هذا الثلاثي: الرجعي والانتهازي والإقليمي، قد تعوّد أن يكون عميلاً استعمارياً على الدوام، لأنه حقق عن هذا الطريق بالذات كلاً من المركز الاجتماعي والمالي الذي يحاول أن يدافع عنه جهد طاقته. وهذه الاستماتة في الدفاع ليست سوى الشعور بأن حركة الوحدة حركة اجتماعية تقدمية ديمقراطية في طبيعتها، وبأنها ستسلبه عرشه المزيف لمصلحة عملية البناء الاشتراكي.. وهو السبب نفسه الذي يجعل الاستعمار على يقين من أن الوحدة ستسلبه امتيازاته لأنها ليست حقوقه، ومن أنها سترجع هذه الحقوق إلى نصابها الطبيعي بصفتها حركة جماهيرية، غير متحيزة ولا مرشية.

والواقع أنه كان من الطبيعي أن ترث القضية العربية هذا العبء عن الماضي المظلم.. والاعتقاد أن الماضي لن يخلف لنا شيئاً من مزعجاته هو طموح لا مبرر له.. فكما ورثت القضية العربية المعاصرة أخطاء سياسية، فلقد ورثت أيضاً أخطاء نفسية، وأخطاء خلقية.. وكان من الطبيعي أن ينتج ضغط الأزمة هذين الطرازين من الناس: المناضل الذي يحمل عبء القضية، والانتهازي والرجعي والإقليمي الذين يدينون بوجودهم كله لتأزم القضية...

وهكذا فمن الطبيعي أن يضم المجتمع في هذه الفترة هذا الطراز من الناس، لأن طبيعة نظامه تحتم أن يكون كذلك. ومن الطبيعي أيضاً أن التحرر السياسي والاجتماعي سيساهم كثيراً في إعادة كل من الوضع النفسي والخلقي إلى نصابه الطبيعي...

مما لا شك فيه أن الرجعي والانتهازي والإقليمي والطائفي - مع العلم بأن كلمة رجعي تعني أيضاً معنى الطائفية - يلتقون في أهدافهم

مع أهداف إسرائيل والاستعمار، أكانوا قصدوا ذلك أم لم يقصدوا... والواقع أن اعتماد الاستعمار وإسرائيل على هذا الثلاثي يكاد يكون اعتماداً كاملاً.. ومن الطبيعي أن تكون مخططاتهما كلها مبنية على أساس التعاون مع هذا الثلاثي على تنفيذ خططهما كافة.

وللبرهنة على ذلك، لا بأس من إيراد مقطع آخر من خطة إسرائيل السرية لسنة ١٩٥٧:

«للقضاء على الوحدة العربية، وإشاعة التفرقة بين العرب يجب اتخاذ إجراءات سريعة وهي إنشاء الدول التالية:

١. دولة درزية في المنطقة الصحراوية وجبل تدمر.
٢. دولة شيعية في جزء من لبنان، ارتزاشير [كذا في الأصل] وما حولها.
٣. دولة مارونية في المنطقة الجبلية من لبنان حتى حدوده الجنوبية.
٤. دولة علوية من اللاذقية حتى الحدود التركية.
٥. دولة للأكراد في شمال العراق.
٦. دولة أو منطقة مستقلة للأقباط...»

إن هذا المقطع يدل - بصورة قاطعة - على مبلغ ما تستفيده إسرائيل من الرجعية والطائفية والإقليمة في تنفيذ خططها.. أكان الطائفيون والإقليميون والرجعيون قصدوا ذلك أم لم يقصدوا..

من الطبيعي ألا يكون معنى المقطع الوارد في الخطة اليهودية لسنة ١٩٥٧ ناتجاً عن شعور بأن هنالك اتجاهات في المناطق المشار إليها للانفصال وتكوين دول مستقلة... لكن إيراده كان من أجل الاستشهاد بكيفية تفكير الجبهة المعادية لتفتيت أي قدرة نضالية في الوطن العربي.. وتدل طريقة هذا التفكير

على مدى التشابه في تفكير الرجعية، والطائفية، والانتهازية، والإقليمية...

الشيوعيون والمعسكر الشرقي

أما الأسباب التي تجعل الشيوعيين يقفون هذه المواقف نفسها من الوحدة، فهي الأسباب ذاتها التي جعلتهم يخذلون قضية فلسطين سنة ١٩٤٨: كونهم لا يفكرون بعقليتهم الخاصة، لكن بعقلية الاستراتيجيا السوفياتية، وهي: أولاً، هذه العقلية التي ترفض أصلاً فكرة النضال على أساس قومي؛ ثانياً، والتي يؤلمها أن يصل الإنسان إلى ممارسة وجوده الكريم عن طريق غير طريق صراع الطبقات؛ أي عن طريق تجنب تمزيق المجتمع إلى طبقات.

والواقع أن عملية الوحدة العربية عملية قومية في صلبها. والشيوعية، كعقيدة، ترفض أصلاً فكرة القومية وتعتبرها نتاجاً بورجوازياً.. وكل الحيل التي افتعلها الحزب الشيوعي لينصب نفسه حامياً للقومية العربية - التي لا يؤمن بها - لم تكن في الحقيقة إلا عمليات استعراضية ليس الغاية منها سوى كسب جماهيري (أي أنها كانت ضمناً اعترافاً بأن القومية هي التي تحرك الجماهير العربية للتحرر من العوز والخوف والذلة). لكن هذه الحيل كلها، لم تستطع أن تمنعهم من مواجهة اللحظة المحتومة؛ لحظة كشف القناع وإظهار الغاية الرئيسية لكل تلك الأساليب اللولبية التي تبنتها الحركة الشيوعية في السنوات العشر الأخيرة: السيطرة على الحكم بأي وسيلة كانت، ووضع المنطقة في عبودية الشيوعية الدولية والحزب الشيوعي.

السبب الرئيسي الذي يجعل الشيوعيين من أعداء حركة الوحدة، أنهم يرفضون أصلاً هذا المد الجماهيري ذا الطابع القومي.. والذي يهمهم من

المعركة كلها وحدة الطبقة الكادحة في جميع دول المنطقة.. وعلى الرغم من أن الحركة الصناعية لم تصل في هذه المنطقة إلى حد تشكيل طبقة عاملة صناعية منعزلة بفوارق واضحة عن المجتمع كله.. وعلى الرغم من أن الطبقة الكادحة هي طبقة الفلاحين في هذا المجتمع الزراعي (والفلاحون عادة ذوو حس طبقي ساكن، أو بورجوازيون صغار كما دعاهم لينين)، فإن الحماسة العمياء للماركسية - كنظرية - جعلت الشيوعيين يضربون عرض الحائط بكل الحقائق الموضوعية التي يجب أن يقوم النضال على أساسها... وتبعوا النظرية، وهو ما أدى إلى انحرافهم الوطني الذي جعلهم يرفضون حركة الوحدة العربية لأنها تقوم بصلبها على أسس قومية ترفض افتعال الحرب الطبقية كطريق للإصلاح الاجتماعي إذا كان في إمكانها أن تضع الحلول التقدمية التي تتفادى مسبقاً تمزيق المجتمع إلى طبقات.. وبذلك تحافظ على البنيان الاجتماعي المتماسك للمجتمع في الوقت نفسه الذي تحقق له مستواه المعيشي اللائق.

ويقف الاتحاد السوفياتي خلف الحزب الشيوعي، كما يقف الغرب خلف مبدأ الاستعمار، مع الفارق طبعاً في المبدأ.. فإذا كان الدافع إلى تمسك الاستعمار والغرب بالمنطقة دافعاً اقتصادياً واستراتيجياً ونفسياً، فإن الدافع الذي يجعل الحزب الشيوعي، ومن خلفه الاتحاد السوفياتي، يعارض الوحدة العربية هو دافع مذهبي أولاً... وكما أن الغرب يتشدق بتفوقه الحضاري التكنيكي، فالشرق يتشدق بتماسكه المذهبي النظري... وهذا الكلام يعني أن نضال شعب ما في سبيل حقوقه على منهج قومي ليس إلا طعنة يعتبرها الحزب الشيوعي، ومن خلفه الاتحاد السوفياتي، موجهة إلى شموخه العقائدي.. ومن هنا يتخذ الاتحاد السوفياتي موقفه الحقيقي من القضية العربية الكبرى، قضية الوحدة، وهو

الرفض التام، على اعتبار أن الحركة القومية حركة بورجوازية غير جماهيرية.. وأنها تؤدي إلى عزل الطبقات العاملة بعضها عن بعض ضمن أطر قومية وتأخير إقامة ديكتاتورية البروليتاريا الفاضلة (بغض النظر عن المواقف الأخرى التي تصاغ من أجل الاستهلاك والتي تتعارض مع المنهج الشيوعي في التفكير، والتي تمليها - كالعادة - مبادئ الغاية تبرر الوسيلة..)

ومن خلال تفكير الاتحاد السوفياتي تعمل الأحزاب الشيوعية.. إن كل شيوعي - كما تنص قوانين الحزب - ليس إلا جندياً يعمل في خدمة وطن العمال، الاتحاد السوفياتي.. وهذا يعني حرمانه جذرياً من حقه في أن يكون مواطناً يناضل بوحي واقعه الحقيقي.. لقد برر الاتحاد السوفياتي اعترافه بإسرائيل بأنه كان وسيلة لزرع واحة صناعية في قلب منطقة زراعية، الأمر الذي سيعجل حتماً في تكتل الطبقات العاملة في إثر التطور الصناعي الذي ستحدثه هذه «الواحة» في المنطقة، وبالتالي، إلى قيام ثورة العمال الموعودة.. ولقد قبل الشيوعيون العرب هذا التبرير من دون أي مناقشة يمليها عليهم الواقع الملموس لحقهم الواضح في حماية أرضهم والإخلاص لها...

يوضح هذا الكلام ما قصدنا إليه حينما قلنا بأن الشيوعي لا يفكر بعقليته، بل بعقلية الاستراتيجيا السوفياتية.. هذه العقلية التي تضع مصلحة روسيا أولاً وتجند الشيوعيين في العالم للعمل على خدمتها من خلال «الإخلاص لوطن العمال، ودرع السلام...».

ورد في نشرة سرية وزعها الحزب الشيوعي السوري اللبناني سنة ١٩٥١ في البند (١٦١) فقرة (ك. ح.) أن «كل عضو عامل في الحزب الشيوعي أو في منظمات السلم أو في فروع نقابات العمال مسؤول أمام القيادة في الحزب الشيوعي،

والحزب مسؤول عن كل خطأ أمام مكتب الشؤون الخارجية في موسكو..»

وهذا يكفي للدلالة على مبلغ العبودية التي يرسخ فيها الشيوعي ومدى عزله المفتعل عن قضيته ومسؤوليته تجاهها.

وفي البند (١٤) من النشرة نفسها ورد أيضاً: «بما أن الأحزاب الشيوعية المجاورة لمعسكر الديمقراطيات الشعبية، وخاصة الأحزاب في الشرق الأوسط، معرضة للانشقاق والتفسخ بسبب شيوع الخرافات القومية بين شعوب تلك البلدان نتيجة لما سببته السياسة الأنغلو-أميركية من فتن بين هذه الشعوب وبين الدولة الفتية إسرائيل، لذلك، نلفت نظر هذه الأحزاب إلى ضرورة تعاونها الكلي مع الحزب الشيوعي الإسرائيلي وتبادل النضال ضد الاحتلال العسكري الذي يقوم به الغرب ضد الاتحاد السوفياتي، بذلك نكون قد عملنا على اتحاد قوى الجماهير في نضالها غير عابئين بالصراع القومي الذي استيقظ في هذه البلدان».

إن هذا البند يوضح ما يلي:

١. الإصرار على تعاون شيوعيي العرب وشيوعيي إسرائيل لحماية الاتحاد السوفياتي..
٢. الإيحاء بأن السياسة الأنغلو-أميركية أوقعت بين شعوب المنطقة وإسرائيل الفتية..
٣. تكرار متواصل بأن القومية خرافة، وفوضى، ونتاج لمؤامرات الاستعمار لخلقها.

وهذا يدل بصورة قاطعة على طراز العقلية التي تفكر لشيوعيي البلاد العربية، وبالتالي على نوع الشخصيات الشيوعية عندنا التي تقبل مثل هذا المنطلق من دون نقاش...

وهكذا وصلت سنة ١٩٥٨ إلى تلك اللحظة التي جعلت أقصى اليمين - الاستعمار والرجعية - متفقاً مع أقصى اليسار[٦] - الشيوعية - لتحطيم الوحدة العربية والوقوف في وجهها حتى لو كان هذا الوقوف ضمانة بديعة لاستقرار إسرائيل.

ولم تكن تلك اللحظة التاريخية هي التقاء اليسار واليمين فحسب، بل كانت صدام القومية العربية - كحركة ثورية صاعدة - مع أعدائها كلهم دفعة واحدة، ووجهاً لوجه .. و ربما لأول مرة في تاريخ نضالها الطويل .. وهذا يكسب المرحلة المعاصرة خطورة خاصة، إذ إن نتيجة هذه المعركة تحدد - بصورة قاطعة - مصير منطقة الشرق كله.. بل ربما مصير كل الشعوب الصغيرة التي تحاول أن تجد مكاناً لقدميها في زحمة الصراع العالمي من أجل المكاسب الشريرة .. ومن هنا تكتسب القومية العربية صفتها الإنسانية التقدمية.. وتحدد رسالتها الجديدة لإعطاء العالم مثلاً آخر .. وقد يكون هذه المرة أكثر ضرورة ..

مخططات الجهات المعادية

المعارك الطويلة بين القومية والاستعمار لم تؤد فقط إلى ازدياد خبرة النضال العربي وإغنائه وتعميقه، بل أيضاً إلى ازدياد فهم الاستعمار للمنطقة، وبالتالي إلى إجراء تعديلات جوهرية على خططه التقليدية في محاربة الصعود المتواصل لهذه الأمة.

والحقيقة أن الخطط التقليدية للاستعمار والرجعية لم تعد تؤدي إلا إلى مزيد من التحدي في الطرف المقابل. فالإنذار الذي كان يجأر من مجلس الوزراء البريطاني كان يؤدي - في المقابل - إلى تظاهرات عدائية في شوارع

البلاد العربية.. ومحاولات تمبلر الوقحة لربط بعض الدول العربية ببريطانيا ربطاً أكثر شدة كان يؤدي إلى إسقاط وزارة المعالي... وزيارات الزعماء الأميركيين للعواصم العربية بقصد الدعاية لحلف بغداد كانت تؤدي إلى رجمهم بالحجارة... وكف البنك الدولي عن مساعدة مشاريعنا الاقتصادية أدى لا إلى الذلة - كما كانوا يتوقعون - بل إلى تأميم قناة السويس... وهبوط المظليين الأعداء فوق بورسعيد لم يؤد إلى الخوف والصغار، وإنما إلى تحرك الوطن العربي من أقصاه إلى أقصاه للدفاع عن كل شبر بالدم..

وهكذا تغير الموقف في البلاد العربية تغيراً جوهرياً، فكل لطمة كانت تأتي من الجهات المعادية كانت تؤدي إلى ردات فعل متزايدة.. وشعر الأعداء بأن تسكع الأسطول السادس أمام شواطىء البحر الأبيض الشرقية لم يعد يهم أحداً بل كان - على العكس - يزيد في حدة العداء وضراوة روح المقاومة والبذل.. الأمر الذي جعل الدوائر الاستعمارية، ومعها الرجعيون والانتهازيون، يعيدون النظر في خططهم جميعها، ويسلكون، بدءاً من فشل العدوان الثلاثي على وجه التقريب، منهجاً جديداً لمقاومة هذا المارد الذي أخذ يستيقظ في هذا الملتقى الاستراتيجي من العالم.

لكن المنهج الجديد الذي بدأ الأعداء بتطبيقه لم يستطع أن يخدع الحركة القومية الصاعدة، إذ إنها قد بلغت من النضوج ما يكفيها لأن تعرف كيف تتصرف، وما هو الخطأ وأين هو الصواب.. وهذه الحركة تعرف، أيضاً، أن المعركة قد خرجت من طور الطفولة، وهي الآن في طور فتوتها وشبابها، لذلك فهي لا تنخدع، وليس في استطاعة الأفراد أن يتلاعبوا بها، أو أن يحرفوها، بعد أن تعرفت إلى ملامحها جيداً، وعينت الأهداف التي تسعى نحوها بوضوح.

ففي السنوات الأخيرة تعرفت الحركة القومية إلى الخطط العدائية الجديدة.. وإذا كانت هذه الخطط تتخذ يوماً بعد يوم أسماء جديدة وأشكالاً مختلفة، فإن جوهرها لم يتغير، وحينما نضع أيدينا على جوهر هذه الخطط نضمن لأنفسنا عدم انخداعنا بالأشكال والأسماء.

والواقع أن خبرة الاستعمار قد أوصلته إلى الإيمان بأن مواجهة القومية العربية مواجهة عدائية صريحة لن يكون من شأنها إلا زيادة إصرارها على المضي قدماً في تحقيق أهدافها وبناء نفسها، ولقد اكتسب الأعداء هذه الحقيقة حينما لمسوا بأيديهم فشل الإنذارات، والأحلاف، والحصار الاقتصادي، والتهديد، والعدوان... وتوصلوا - في إثر هذا كله - إلى أن يقرروا خططهم الجديدة وهي التي تدور في جوهرها حول هذه النقطة:

«الاستمرار في محاربة القومية العربية، لكن من الداخل..»

وعلينا أن نعترف بأن الخطة الجديدة خطة خبيثة وخطرة، ويكمن خبثها وخطرها في أنها تتقنع الإيمان بالقومية العربية وتقترح حلولاً للخروج من الأزمات.. وهذه الاقتراحات تتخذ في الغالب صفة الاجتهاد وحسن النية، والرغبة في الإعانة والمشاركة والإرشاد، لكن الغاية الرئيسية منها هي تفريغ القومية العربية من أهم محتوياتها، ثوريتها، وشعبيتها، وعلميتها، ثم جرها إلى الإيمان - بحسن نية أيضاً - بالمبادىء التي وضعها هؤلاء الأعداء، والتي تكفل لهم تجميد الوضع على ما هو عليه، والوقوف في وجه هذه الاندفاعات الثورية، والحد من الخطورة المتزايدة التي تجلبها القومية العربية على إسرائيل، وعلى الاستعمار، وعلى مصالح الرجعيين، وعلى القداسة المذهبية للشيوعية العالمية.

في هذه النقطة بالذات التقى اليسار واليمين لقاءهما التاريخي.. مدفوعين

برغبتهما المشتركة في تحطيم هذا العملاق الذي سيغير باستيقاظه تاريخ المنطقة، باذلين جهوداً مسعورة من أجل تشويش المثل العليا التي يعتمدها النضال العربي في هذه الفترة.. وهذا يدل بصورة قاطعة على أن القضية قد وصلت إلى أخطر مراحلها.. إلى الحد الذي يجعل هذا اليمين وذلك اليسار يتفقان ضدها ضاربين عرض الحائط باختلافاتهما كلها في سبيل الحفاظ على مطامعهما المشتركة بحسب المبدأ المكيافيلي الذي يجعل عدو عدوي ...صديقي.

وهكذا بدأت اجتهادات الجهات المعادية تتدفق:

١- «القومية العربية لا تعني الوحدة»

نزل هذا الرأي إلى الساحة ليلخص - بحسن نية كما يبدو أول وهلة - وجهة نظر جديدة في موضوع القومية.. ولقد بدا هذا الرأي كمعادلة حسابية بسيطة وبديهية لا تحتاج إلى جدل، تعرض الوضع كما يلي:

«نحن نؤمن بالقومية العربية مثلما يؤمن بها أي قومي عربي ملتزم، لكنا نرى أن الوحدة أمر آخر.. لنحافظ على كياناتنا كما هي، أما كوننا عرباً فأمر لا يحتاج إلى إثبات سياسي... وهكذا فإن القومي العربي لا يلتزم - منطقياً - بالدعوة إلى الوحدة العربية...».

والواقع أن خطورة هذا الرأي لا تكمن في ميوعته فقط، بل في أنه يشكل طليعة خطة جديدة لتجريد القومية العربية من أداتها السياسية المنفذة.. ولحرمان هذه القومية من شكلها الطبيعي والكامل..

إن الاستعمار يعرف - تماماً كما يعرف مروجو هذه النظرية لحسابه - أن كلمة «قومية عربية» في حد ذاتها لا تشكل أي خطر ماثل على مصالحه،

ولسوف تبقى كلمة لا أكثر ولا أقل.. لكن الخطورة الحقيقية تكمن في انتقال هذه الكلمة إلى الحيز التنفيذي، في كونها تتجسد تجسداً سياسياً فعالاً وعلى مستوى حكومي وشعبي في آن واحد.

كذلك استعمل اليسار هذه «الحكمة» لغرض مشابه تقريباً، ووجهة نظره في الموضوع هي أن الصراع السياسي من أجل الوحدة العربية يقف في طريق البناء الاجتماعي السريع، فلا بأس إذن من «أن نؤمن بالقومية العربية إيماناً عميقاً، لكن لا داعي لأن نستنفد مجهودنا النضالي في تحقيق الوحدة.. بل يجب استنفاده في الصراع من أجل البناء الاقتصادي لكل دولة عربية على حدة..».

والواقع أن هذا الرأي يعكس القضية، فعملية الصراع السياسي من أجل الوحدة ليست سوى وضع البناء الاجتماعي في حيّز الممكن... والقومي العربي يؤمن بأن تحرره السياسي من التجزئة والاستعمار، ليس إلا وسيلة من أجل تحرره الصحيح من الإقطاع، وفي هذه الحالة تصبح عملية البناء الاجتماعي عملية ممكنة وسليمة لأنها تتم داخل مجتمع كامل وسليم. وبالإضافة إلى كل هذا فإن هذه «الحكمة» اليسارية ليست في الواقع سوى مناقضة واضحة لصلب التفكير اليساري الذي يرفض القومية أصلاً كما بينا.. فهل يقصد اليساري من العرض الذي قدمه.. «أن يؤمن بالقومية العربية إيماناً عميقاً» تقديم رشوة من أجل أن يكون عرضه ممكن القبول؟؟

من الواضح أن هذه «الحكمة» ليست إلا فخاً تنصبه الجبهات المعادية من أجل إسقاط ثورية التفكير القومي في انحرافات تغير مجرى القضية.

لكن الشيء البديهي هو أن القومية العربية لا تعني الإقليمية، بل إن هاتين الكلمتين جنباً إلى جنب تعنيان - تلقائياً - وحدة القضية.. أي أن

القومي العربي مسؤول أمام العروبة، وليس أمام مصلحته الإقليمية. وهكذا فإن الجملة التي طلع بها علينا أعداؤنا: «القومية العربية.. الإقليمية» تحتوي على تناقض فظ.. وواضح.. إن وحدة القضية تجعل العربي مسؤولاً عن سعادة العربي، وترفض أي تجزيء في مستويات الحياة، أو أي تحرر إقليمي على حساب إقليم آخر.. كما أن القومي العربي يؤمن - بصورة لا تقبل الجدل - بأن عملية البناء السياسي هي في صلبها عملية اجتماعية. إن إعطاء الأمة العربية ملامحها السياسية الكاملة، وبناء المجتمع العربي على أسس كاملة وصحيحة وموضوعية وتحريره من الاستعمار وعقدة الإقليمية هي عمليات بناء اجتماعي في حد ذاتها.. وهي عمليات ضرورية - حتماً - من أجل أن تصبح كلمة « الاشتراكية العربية» شيئاً يمكن نقله إلى التطبيق.

والحقيقة أن الاختلاف ليس هنا فقط، بل في المبدأ من الأساس.. القومي العربي يؤمن بأن الأمة العربية أمة واحدة، وهو يعمل على أساس أن إمكان تمزيقها مستحيل، بل مناقض لمبرر من مبررات وجوده.. وأن التفكير في حل مشكلاتها إقليمياً تفكير يتناقض والإيمان بوحدتها... لكن الأعداء يفكرون بصورة مغايرة.. إن «إيمانهم» بالأمة العربية إيمان ظاهري، وهو من قبيل الانحناء أمام الريح..ولذلك فإن التفكير الإقليمي هو الشيء الأصيل عندهم.. ومن هنا فهم لا يبحثون عن حلول.. لكن عن مبررات، وهذا يوقعهم في التناقض المضحك الذي يجعلهم يبحثون في قضية قومية، على أساس لا قومي.

٢- التطرف والاعتدال في القومية

أنتج الرأي السابق مبدأً سياسياً جديداً يتقنعه المناوؤون كتبرير لتفكيرهم

اللاقومي. فالقومية في رأيهم جناحان: جناح متطرف وآخر معتدل.. أما المتطرف فهو الذي ينادي بالوحدة من دون أن يترك مجالاً لأرباح المساومة.. أما المعتدل فهو «الذي يفهم الوضع ويحاول أن يسحب من الخيط قدر ما تسمح له الأوضاع.. ومن دون رعونة».

يبدو هذا الرأي أول وهلة صحيحاً ومنطقياً، لكن الحقيقة أن القومية العربية التي تطالب بالوحدة من دون مساومة ليست «متطرفة». فهذه الكلمة لا تعطي المعنى المطلوب بدقة.. لكننا نستطيع أن نقول إنها «ثورية»، والاختلاف الذي يفرق بين الكلمتين هو الذي يوضح الخدعة..

فالثورية ليست تطرفاً بالمعنى المفهوم (أي أنها هوجاء ورعناء و...)، ذلك بأنها تمتاز بالمرونة التي تتصف بها أي عملية ثورية مخطط لها.. والمرونة، كي لا يساء فهمها، لا تعني المساومة والحلول الوسط، لكنها تعني تجنب الهزائم، واختصار الزمن والمعارك، وهكذا تصبح الصورة التي قدمها لنا أعداؤنا عن القومية العربية السليمة - حينما قالوا إنها متطرفة - أكثر وضوحاً. فهي قومية لا تساوم.. ولا تنقل المعركة إلى رشاوى ومؤتمرات، وهي قومية لا تتساهل، لكنها قومية مخطط لها، تحقق معاركها بالفهم الثوري، وبحسب الخطوط العريضة لمثلها العليا.. وتتجنب أي انزلاق يمكن أن تقع فيه تحت ستار كلمات مطاطة مثل «اعتدال» و«مهادنة» و«لا تطرف» واصطلاحات أخرى كثيرة مائعة تصدرها الدوائر المعادية كل ساعة..

لكن ماذا يقصد الاستعمار واليسار حينما يقولان إنهما «قوميان عربيان، لكن معتدلين؟»

في الواقع أن الخدعة واضحة، فهما ليسا قوميّين عربيين، وليسا معتدلَين.. وهما يفسران الاعتدال بأنه عدم المطالبة بالوحدة باستمرار.. وأخذ ثم مطالبة،

وإلى آخر ما هنالك من شعارات مَكيافيلية، أي أنهما يريدان من القومية العربية أن تتخلى عن مرونتها، وأن تقع في الأخطاء التي وقعت فيها كل الموائد المستديرة، وكل سياسة خذ وطالب وسياسة الحلول الوسط.. إن ما يسميانه «اعتدالاً» هو نفس ما يسميه القوميون العرب «خيانة»، إذ إن الثورية في القومية العربية (وهي صفة لا يمكن أن يسقط حسابها) تعني بديهياً «أنها لا تساوم ولا ترشي، وتعني – في الوقت ذاته – أنها لا تتهور ولا تفقد اتزانها، وهذا هو معنى «الاعتدال» كما يعرفه كل علماء اللغة.. فماذا يقصدان بالاعتدال إذن سوى الخيانة، والرشوة، والتقاعس؟

٣- طرق أخرى لتحقيق الوحدة

لكن هذه الآراء لا تعطي ثمارها جيداً، وبدا الأمر للشيوعية وللاستعمار أنه يحتاج إلى فلسفة جديدة، وأكثر «إيجابية»، بدا لهما أن الذهن العربي لا يقبل سوى الوحدة، وأنه لا يرغب في المساومة من أجلها.. وهكذا نبع الرأي الجديد الذي يتلخص بأن الاستعمار – ثم الشيوعية فيما بعد – يوافقان على الوحدة.. لكن هل من الضروري أن تمر الوحدة عبر الـ ج.ع.م؟ أليس من وسيلة أخرى لتحقيق الوحدة عن طريق آخر غير هذا الطريق؟

وهذا السؤال يستدعي سؤالاً أساسياً، هو: «لماذا هذا الرفض الملتزم الوصول إلى الوحدة عبر الـ ج.ع.م؟ والواقع أن الجواب لا يحتاج إلى تفكير طويل، فحينما اكتشف الاستعمار والشيوعية أن الوحدة هي التي تعطي الاندفاع الشعبي اتجاهه، أرغما على الموافقة عليها، مع الاحتفاظ بمحاولاتهما المستمرة لتحطيمها.. فالوحدة مع ج.ع.م لن يكون من شأنها إلا تقوية الاتجاه

السليم، وهزيمة الشيوعية والاستعمار، فماذا لو أُضعفت وحدة الـ ج.ع.م بخلق «وحدات» أخرى جديدة في الساحة؟ وهكذ طلع الاستعمار بـ «وحدة حسين-فيصل» على أنها الوحدة الحقيقية والأفضل، ثم خرج الشيوعيون وبقية المناوئين باقتراحات للوحدة مع قاسم وتشكيل جبهة وحدوية جديدة.. والمضحك في الأمر أن قاسم كان يريد أن يبدأ وحدته مع «سورية»؛ أي بانتزاعها من الـ ج.ع.م، وهذا يعني تأكده من أنه لن يبدأ وحدته على الإطلاق.. ولذلك تحمس في الدعوة إليها!...

لقد كانت هذه الدعوات إلى الوحدة عن طرق أخرى غير الـ ج.ع.م ترمي إلى غايتين رئيسيتين هما:

أ. تجريد الوحدة من مفهومها التقدمي حينما تتشكل مملكة هاشمية لا تغير جذرياً في الوضع الإقليمي، ولا تطور نسبة مساهمة الشعب الفعلية في الحكم (هذا بالنسبة إلى وحدة حسين-فيصل)، وتفريغ الوحدة من مضمونها القومي ووضعها موضع شك وتساؤل وجدل ومساومات (في وحدة قاسم).

ب. محاولة شل المد الوحدوي الذي بعثه وجود الـ ج.ع.م في المنطقة، أو على الأقل بناء السدود لمنعه من التسرب قدر الإمكان.

وهكذا تبقى الخطة المعادية محافظة على جوهر أهدافها، وأهمها مهاجمة الوحدة من الداخل وبذل كل الجهود الممكنة لعرقلتها وتشويهها، وتشويش إيمان الشعب بها.

والواقع أن مثل هذه الدعوات السطحية لن تجد صداها بين الناس.. فالوحدة العربية ليست عملية دمج حسابية، لكنها قضاء أساسي على جذور

الوضع الإقليمي الماثل، ولقاء جوهري بين أجزاء الوطن العربي. أما المحاولات الظاهرية التي لا تقام إلا من أجل الاستهلاك السياسي فلا قيمة لها على الإطلاق... المواطن العربي يطالب بوحدة جوهرية عملية.. ولا يطالب باسم أو بلقب أو بكذبة .. لذلك فإن الوحدة التي لا تثبت جدارتها شعبياً تبقى - على أي حال -عملية رجعية وغير سليمة، وحينما يقبل الاستعمار بالوحدة - ولو كذباً - ويدعو إليها عن جميع الطرق إلا عن طريق الـ ج.ع.م ، فهذا معناه أن هذه الجمهورية بالذات تشكل الخطر الحقيقي على مصالحه.

والذي تستفيده الشيوعية من الدعوة إلى الوحدة عن طرق أخرى غير الـ ج.ع.م، هو مجرد التشويش والتشويه وطرح الشائعات لإثارة الشك... والواقع أن دعوة الشيوعيين، خلف قاسم، إلى وحدة عربية أخرى لا تتم مع الـ ج.ع.م، لم تكن إلا محاولات يائسة، وبالغة الجنون، لانتزاع سورية من الـج.ع.م.. أي أنها كانت دعوة تفرقة - في أساسها - لا دعوة وحدة.

٤- الوحدة وضرورة تماثل الأجزاء

لكن ما دام مبدأ الوحدة ذاته موافَقاً عليه لدى هذه الدوائر المعادية - بحسب ادعائها - فلماذا تقف هذا الموقف المسعور من وحدة مصر وسورية؟

وكجواب عن هذا التساؤل كان لا بد من بروز منطق جديد، وحجة جديدة، وأتى الجواب في شكل خطة هي: «مبدأ الوحدة موافق عليه، لكن يجب أن تتم الوحدة بين الأجزاء المتماثلة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً أولاً .. وكل وحدة لا تحدث بين جزأين من هذا الطراز تعتبر وحدة فاشلة».

كان هذا هو المنطق الجديد الذي يتيح للدوائر المعادية أن تقف مواقفها

العدائية بلا خجل. لكن هذا المنطق بالذات ينبع من عدم فهم للوحدة، بل حتى من عدم إيمان بها.

يفهم القومي العربي أن الوحدة ليست عملية حسابية، وأنها ليست تأسيس شركة برؤوس أموال متساوية، لكنها عملية تفاعل جذري، وعملية تبادل المسؤوليات على قدم المساواة.

والواقع أن هذا القول – القول بأن الوحدة يجب أن تتم فقط بين الأجزاء المتماثلة – يضع الوحدة العربية في حيز الأحلام.. فالوحدة – كما يفهمها القومي العربي – هي في حد ذاتها عملية بناء، وليست عملية استغلال هذا البناء.. أي أن وحدة مصر وسورية ليست عملية استغلال استراتيجي أو اقتصادي أو توسعي، لكنها عملية الشروع في بناء حياة مشتركة في ظل الإيمان بالأمة الواحدة.. إننا نؤكد مرة أخرى القول بأن الوحدة عملية شروع في بناء حياة مشتركة، كي لا تُفهم الوحدة على أنها عملية جمع كمية مع كمية أخرى.

وهكذا، فإن القول بأن الوحدة يجب أن تنتظر كي تتماثل الأجزاء أكثر فأكثر هو في الواقع عملية تأجيل مفتعلة من أجل كسب الوقت فقط. وهذا التظاهر بالسهر على المصلحة العامة ليس في الحقيقة إلا خطة جديدة تندرج تحت ما سميناه تحطيم الوحدة من الداخل.

والجميع يعرف أن البلاد العربية ما زالت في بدء تكوينها الاقتصادي، وعملية الوحدة هي في الواقع عملية «تكامل» لا عملية «تماثل» والإسراع في الوحدة قبل أن تتخذ كل دولة عربية ملامحها الاقتصادية الخاصة هو السلوك الصحيح للذين يريدون المصلحة العامة حقاً.

ومن ناحية أخرى، فإن هذا الرأي (انتظار تماثل الأجزاء) هو رأي يناقض نفسه

يوماً في إثر يوم.. فعمليات البناء الاقتصادية التي تجري في هذه الفترة في الوطن العربي - بغض النظر عن مناقشة جدواها ومخططاتها - لن يكون من شأنها إلا توسيع الاختلافات الاقتصادية وتعميق تباين المخططات.. إذ إن هذه العمليات الاقتصادية لا تقوم الآن على أساس التنسيق بين الدول العربية.. وتخضع - كما يخضع كثير من الأشياء - للمواقف السياسية المرافقة.

تقدم الوحدة الحل الإيجابي المعقول لهذه المعضلة... فهي تختصر هذه الاختلافات وتخطط على أساس منهجي يحقق تكامل الأجزاء.

٥- النهوض الداخلي قبل الوحدة

وكان الرأي التالي هو أن إبعاد الوحدة ضرورة من أجل العمل على «النهوض الداخلي» أولاً.

وهذا الرأي قد نوقش خلال البنود الأربعة السابقة من نواح مختلفة نؤكدها فيما يلي:

أ. كلمة «الداخلي» بالنسبة إلى القومي العربي تخص الأمة العربية كلها.. لا دولة من الدول على حدة.

ب. العربي - في الفهم القومي - يتحمل مسؤولية المستوى الاجتماعي للأمة العربية كلها.. ومساهمته في إنهاضها جميعها يعتبر واجبه الأساسي.

ج. الواجب الأول الذي يندرج تحت كلمة «النهوض» هو العمل على إعادة الوضع الصحيح للمجتمع العربي. وبكلمة أخرى، على بذل كل مجهود لإيجاد المظهر السليم للأمة العربية.

د. النهوض الاجتماعي - في التفكير القومي - يجب أن يقوم على أسس قومية، وأول أساس من هذه الأسس هو تعميق النفسية القومية بالوحدة، لا طمسها بالإقليمية.

هـ. «النهوض الداخلي» عملية تقدمية، هذا صحيح، لكن عملية الوحدة السياسية القومية هي الأساس.

و. إن الغاية من طرح مثل هذا المفهوم - مفهوم التركيز على النهوض الداخلي أولاً - هو استبعاد متعمد للمد الشعبي المتجه إلى الوحدة بصلابة، وتحويله إلى معارك جانبية، وإقليمية، يسهل حرفها (ما دامت كل دولة عربية ليست - قومياً - في مستوى تحرري كامل جدير بالبناء الاجتماعي السليم).

ز. تتحقق النهضة الإقليمية نفسها بسرعة ولياقة أكثر تحت شرط الوحدة.. فالواقع أن أي دولة عربية لا تمتلك من شروط نهضتها إقليمياً ما يقارن بما ستمتلكه، قومياً، بعد الوحدة.. وهكذا فإن الوحدة شرط من شروط النهضة .. حتى الإقليمية منها.

٦- الوحدة والاتحاد

وقصة الوحدة والاتحاد يعرفها معاصرو أحداث العراق الأخيرة (آب/أغسطس، أيلول/سبتمبر، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٨) - والواقع أن رافعي شعار الاتحاد لم يكونوا يؤمنون حتى بالاتحاد.. وكان رفع هذا الشعار عملاً ليست الغاية منه سوى امتصاص الزخم القومي عن طريق تفريغه من الداخل.

لم يكن رفع شعار الاتحاد الفيدرالي في العراق منسجماً مع تفكير اليسار

الأصيل، وإنما كان لعبة، مجرد لعبة، لإيقاع البلبة في صفوف الشعب.. يجب أن تكون هذه الحقيقة واضحة كل الوضوح كي تتجسد الغاية التي من أجلها ينصّب اليسار نفسه مدافعاً عن القومية العربية ومعركتها المقدسة.

ولسنا - طبعاً - في صدد شرح أسباب رفع شعار الاتحاد الفيدرالي في تجربة العراق، لكنا - بإيجاز - نقول إن دافعين اثنين أديا إلى هذا الموقف:

ا. الخوف من انفضاض الجماهير عن الحزب الشيوعي إذا ما تصدى للوحدة بالمعارضة المباشرة.

ب. رغبة [الشيوعيين] في توضيح تفردهم بانتهاج رأي خاص يميزهم من الحركات القومية.. وتعميق هذا الرأي في نفوس الناس، وذلك بأن يقفوا في وجه الحركات القومية التي أخذت على عاتقها مسؤولية الدعوة إلى الوحدة الكاملة وتشويش دعوتها.

وبقية القصة معروفة للجميع، فالشيوعيون لم يكونوا راغبين في الوحدة ولا في الاتحاد.. ولقد استعادوا فكرة الاتحاد من أجل زحزحة الإصرار الشعبي على الوحدة قدر الإمكان وجره وراء دعوتهم، وسواء نجحوا في ذلك أو لم ينجحوا، فإن الحقيقة لا تخفى كثيراً.. واليوم يعرف كل إنسان أدق تفصيلات اللعبة (لعبة الغاية تبرر الوسيلة)، ويعرف بالتفصيل كيف استطاع الشيوعيون أن يلعبوا بقضية العراق من خلف أقنعة خدعوا بها الشعب، ومهما حاول الشيوعيون أن يبرروا لعبتهم هذه بافتعال أهداف كبيرة.. فإن الشعب لم ينس كيف استغلوا كل الأساليب الملتوية للوصول إلى غاية واحدة: الحكم... هذا الشعب الذي يؤمن بأن الأهداف النبيلة لا يمكن أن تتحقق إلا بأساليب نبيلة.

وعلى الرغم من ذلك، فإن المُطالِب بالاتحاد يرحب بالوحدة، ذلك بأن الاتحاد

الفيدرالي ليس إلا خطوة نحو الوحدة - هكذا يُفهم من رفع الشعار - أفليس الأجدر برافع هذا الشعار أن يرحب باختصاره إلى وحدة شاملة، ودفعة واحدة؟

هذا الكلام يصدق لو كان رافع شعار الاتحاد يريد الاتحاد فعلاً ولا يرفع شعاره لمجرد الاستهلاك.. لكن الشيوعية كانت تقصد من وراء دعوتها إلى الاتحاد ضرب الدعوة إلى الوحدة، ليس إلا.

لقد برهنت حوادث العراق فيما بعد صدق هذا الكلام.. فحينما استطاع الشيوعيون تشويش شعار الوحدة طمسوا شعار الاتحاد وتركزت شعاراتهم الإقليمية إلى حد بعيد.. ولقد بقي شعار الاتحاد مطموساً طوال فترة المدّ التي حققوها بمساعدة السلطة في العراق.

لذلك، حينما نسمع الآن عن شعار الاتحاد يطلقه الشيوعيون بين الفترة والأخرى، فليس ذلك إلا مناورة أخرى.. الغاية منها محاولة العودة إلى صفوف الشعب بعد أن طردوا منها تحت بريق هذا الشعار.. والذي سيكون طمسه فيما بعد من جانب الشيوعيين عملية غير صعبة وغير مستحيلة على الإطلاق.

٧- التضامن العربي والوحدة

ثم برزت دعوة أخرى...

الحقيقة أن هذه الدعوة قديمة جداً، لكن الدوائر المعادية لا تعدم وسيلة من أجل إعادة صوغ الكلمات وزخرفتها وإظهارها - بدلاً من اهترائها - بمظهر جديد وجذاب قدر الإمكان.. هذه الدعوة ظهرت مؤخراً بالصورة التالية:

الوحدة العربية عملية بعيدة، وصعبة، وطويلة، فلماذا لا يستعاض عنها بالتضامن العربي من جديد؟ أليس التضامن كفيلاً بتنسيق جهود الدول العربية،

وربطها برباط أخوي، وحصر قضاياها في أطر إقليمية يسهل حلها؟

وكلمة «التضامن العربي» بالنسبة إلى الشارع توحي بالسخرية. فمثل هذه الأساليب المائعة لم تعد تتلاءم ومستواه الثوري.. لقد جرب - رجل الشارع - كل أنواع المؤتمرات التي شكلت من أجل خلق هذا التضامن، وجرب مدى فعالية قراراتها وانسجامها مع مطالبه الثورية الحقيقية، وخلال تجربتها كانت القضية تتعقد والأوضاع تسوء، والتجزئة تتعمق، وهكذا فإن محاولة بعثها بالكلمات المنمقة عملية لا ترضي طموح المواطن العربي.. وهو يسخر منها لأنه يعرف إنها لن تنتج له أهدافه الكبيرة... ويعرف أن ادعاء إخراج الفيل من الإبرة ليس سوى لعبة الدجالين.

والصورة الأكثر وضوحاً للموقف هي الصورة التالية: إننا حينما ندعو إلى «التضامن العربي» بعد أن تحققت الوحدة وبرهنت عن جدارتها الثورية.. نصبح في موقف متناقض حتماً.. فمن الطبيعي أن تجد الأمة لنفسها حلولاً أكثر تقدمية وثورية.. وبعد أن تحققت الوحدة يطالب بعضهم بالعودة إلى التضامن العربي... وهي دعوة رجعية في صلبها تشبه الدعوة إلى التنازل عن مكاسب سنوات عديدة والرجوع إلى الوراء والاستغناء عن كل خبرة المعركة وانتصاراتها.

والذي قصد إليه الاستعمار والرجعية واليسار من وراء هذه الدعوة هو محاولة انتزاع القضية من كونها شعبية، وإعادتها من جديد إلى أروقة مجلس الجامعة... أي حرمانها من أهم دعائمها وجعلها ألعوبة للتصريحات وللكلمات التي تحتمل ألف معنى، وللوعود التي تقطع دائماً، والتي لا تنفذ أبداً.

يرتبط مفهوم الوحدة بكونه شعبياً وثورياً في آن واحد... ونقله إلى مستوى «التضامن» ليس سوى عملية لتمييع ثوريته وانتزاعه من أيدي الشعب... ولو

كان في استطاعة الكلمة المنمقة العابرة أن تأخذ مكان العقيدة الراسخة لنجح الأعداء فيما قصدوا إليه.

تثبت الدعوة إلى العودة إلى التضامن العربي أن الدوائر المعادية فقدت فعالية كل وسائلها، وإنها تقاتل بيأس مرير، لكنه مضحك أيضاً، من أجل الحفاظ على مكانها بعد أن شعرت بأن القومية العربية الثورية آخذة في سحب الأرض من تحتها.

لماذا يحرص الاستعمار على خوض هذه المعركة المذهبية مع أقدس مفهوم يعيشه الوطن العربي حالياً؟

لماذا تحرص الجبهات المعادية على طرح اجتهاداتها المتواصلة لتساهم - بحسب ادعائها - في إنقاذنا من الأزمة؟

لماذا تحاول هذه الجبهات المعادية دوماً أن تطرح تفاسير جديدة للفهم القومي للمعركة؟

لماذا نقلت المعركة من «معركة احتقار واستهزاء» إلى معركة «المشاركة الوجدانية في المصير!»

الواقع أن الإجابة على هذه الأسئلة يكاد يكون بارزاً بين كلماتها...

لقد اكتشفت الجبهات المعادية ذلك «الحافز» الذي يجعل أمة ما تستميت في النضال من أجل حياة جديدة...

ونحن نعرف أن توفر «الحافز» يعطي المعركة صلابة لا تُحدّ، وإيماناً لا يُتصوّر... ولقد استطاعت هذه الجبهات المعادية أن ترغم نفسها على الاعتراف بأن «الحافز» الذي يعطي هذه المنطقة صلابة نضالها وإصراره ليس سوى هدف الوحدة...

واكتشفت هذه الدوائر أن «الوحدة» تعني بالنسبة إلى المواطن العربي ما تعنيه كلمة «المستقبل» بالنسبة إلى أرض مبذورة بالخير...

وهكذا نقلت معركتها دفعة واحدة إلى الجانب النظري...

وكانت غايتها الواضحة والأساسية تشويه هذا المفهوم، وحرفه إن استطاعت، وشلّه فيما بعد عن قدرته الخارقة على أن يكون حافزاً، يستطيع أن يجعل من مليون عربي، سبعين مليون ثائر...

والرد الوحيد على هذا الهجوم النظري المستميت من الدوائر المعادية هو أن نتمسك أكثر فأكثر بمفاهيمنا الأصيلة التي توحيها لنا كلمة: «وحدة»...

ذلك بأن نصرّ على الفهم القومي التقدمي للكلمة التي يطرحها أقدس نضال عرفه تاريخ الشعوب الصغيرة... والتي تشكل الحافز التاريخي الذي يجعل من المنطقة كلها ميدان ثورة بناءة.

الفصل الثالث

واجباتنا تجاه معركة التوحيد

(أ) الوحدة والفهم الثوري

الواقع أن توضيح مفهوم الوحدة يلغي كل التباس، ويعوق كل محاولة لحرف هذا المفهوم كي ينسجم مع الخطط المعادية...

فمفهوم الوحدة ليس عنواناً لاجتهادات متعددة ومحاولات مستمرة لتقديم تفاسير جديدة ومغلوط فيها، لكنه مفهوم ارتبط عضوياً بعناصره الأصيلة التي لا تتناقض مع الفكر القومي ككل، وتنسجم كل الانسجام مع تكوين هذا التفكير واتجاهاته النضالية.

إن كلمة الوحدة، حينما يطرحها القوميون العرب، إنما يعبرون بها عن مطلب قومي، أي أنها الواجهة السياسية للمعركة العقائدية ككل... ومعنى هذا أن هذه الكلمة لا يمكن أن تفسر تفسيراً ماركسياً لأنها صادرة عن مرتكز قومي، لا ماركسي، ولا يمكن أن تصبغ بصبغة إقليمية، لأنها تدور في صلبها حول مفاهيم قومية أصيلة، ولا يمكن أن تكون «ذيلية» لأنها - في ذاتها - عملية تكوين اجتماعية وسياسية واقتصادية على أسس قومية.

وهكذا، فإن المحاولات المستمرة لوضع محتوى جديد لكلمة الوحدة ستفشل دائماً... إذا كان فهمنا للوحدة كمعركة، وكموقف عقائدي، فهماً صحيحاً وواضحاً.

فالوحدة لا يحققها إلا الشعب أي أنها معركة شعبية، وليست وقفاً على طبقة معينة، أو على اتجاه حزبي معين... وهي لا تعتمد في نضالها على أي معونة خارجية إلا إذا كانت هذه العونة طرازاً من التعاطف الوجداني ولا تمسّ كرامة معركتها القومية ونظافتها.

وتعني كلمة «معركة شعبية» أنها لا تعتمد المباحثات السياسية التي تقوم بها حكومة تمثل نفسها أو أسيادها، لأنها - هي نفسها - عملية تكوين اجتماعي يشترك فيها أفراد الشعب في جميع مستوياتهم، إذ إنها معركة وجودهم الصحيح، وبناء الشكل الطبيعي لهذا الوجود.

وهي معركة غير طبقية. فالعدو الذي يقف في طريق وحدتها عدو مشترك، ولا يجوز توزيع ثقل المعركة بنقلها إلى صعيد داخلي يتمزق فيه تماسك الأمة الاجتماعي. وعلى معركة بناء الأمة أن تبدأ من اللحظة التي لا يستفيد فيها الأعداء من الصراع بين الطبقات. والمجتمع العربي - في الأصل - ساكن من الناحية الطبقية، أي أن الكراهية التي تشحن صدور أبنائه تتجه إلى الاستعمار والعملاء، وبصورة جماعية... وهو مجتمع ساكن طبقياً، أيضاً، لأنه لم يتقدم بعد في معارج التكوين الصناعي إلى الحد الذي يخلق فيه ذلك التمايز بين الطبقات، والذي يؤدي إلى استغراقها في صراع دموي لا يرحم.

إن العنصر الأساسي في التفكير القومي هنا هو كونه يصرّ على أن يتفادى مسبقاً وصول التماسك الاجتماعي إلى لحظة الانقصاف، وذلك بوضع مخططه على هذا الأساس. وقبل أن يفتعل حرباً طبقية لتحقيق انتصار اجتماعي، يخطط من أجل هذا الانتصار من دون حاجة إلى تمزيق تماسك المجتمع.

إن هذه الفكرة تطرحها طبيعة الشرق نفسه:

١. سكون الحس الطبقي في المجتمع الزراعي، لذلك فلا داعي لافتعاله إذا كانت ثمة طريق أخرى للإصلاح.

٢. عدم الإغراق في التقدم الصناعي إلى درجة يتعذر معها وضع مخطط صناعي يتفادى الطريق الذي مرت به صناعات أوروبا.

٣. النضال من أجل المحافظة على تماسك المجتمع، ذلك بأن هذا التماسك نفسه سيحقق نجاح المخططات الاقتصادية، وخصوصاً التعاوني منها.

وتعني كلمة «شعبية» أيضاً أنها ليست وقفاً على فئة، أو جماعة، أو إقليم. فمن الطبيعي أن تكون معركة وحدة الأمة العربية هي معركة الأمة العربية كلها... ومحاولة نقل المعركة إلى مستوى إقليمي، أو حكومي، هي عملية تشويه لمستواها الشعبي الشامل... وعملية تمزيق مفتعلة لوحدة القضية العربية..

وتعني كلمة شعبية – كذلك – أنها ليست وقفاً على طائفة معينة. فكلمة «ذات أسس قومية» التي تسبق عادة كلمة الوحدة، لا تعني إلا مجموع الناس الذين يكوّنون الأمة، والذين يشتركون في أنهم الشخصية الجماعية المنبثقة من تاريخ مشترك.. ولغة مشتركة.. ونتاج حضاري موحد.

(ب) الوحدة نضال ثوري لا مباحثات

ومعنى ذلك أنها عملية لا تقبل المساومة والتأجيل، والوعود المطاطة.. فكونها معركة شعبية يعني أيضاً أنها يجب أن تتحقق بأقصى ما يمكن من السرعة كي يبدأ الشعب بجني أثمار انتصاراته... وهذا يعني أنها – معركة الوحدة – تنتهج الثورية من أجل اختصار الزمن وضمان عدم انحراف القضية بواسطة نقلها إلى الموائد المستديرة كي تصبح قضية صالونات.

تقف كلمة «قضية صالونات» في مقابل كلمة «قضية شارع»، أي أن المفهومين السياسيين هذين يقفان على طرفي نقيض. لذلك، فإن نقل القضية من كونها قضية شارع إلى أن تصبح قضية صالون ليس سوى تشويه متعمد للمفهوم الثوري للوحدة، والقضاء على أساس من أهم الأسس التي تستند إليها المعركة القومية في الوطن...

قضية الوحدة هي قضية الثورية والتقدمية بالذات، وكل محاولة تبذل لانتزاعها من قبضة رجل الشارع الراغب في تحقيقها ثورياً، والبحث فيها على الموائد المستديرة يكون وراءها - حتماً - رفض لمفهوم الثورية، وبالتالي رفض لفكرة الوحدة من الأساس... ذلك بأن الفهم الصحيح للوحدة العربية هو الفهم الثوري الذي يرفض المساومة والرشوة، والتأجيل، وطلاء القضية بالخدع.

(ج) والوحدة ليست عملية سهلة

ولذلك فهي تتسم بكونها «ثورية وشعبية»، لأن قساوة معركة الوحدة تحتم ضمان سلوكها بواسطة ربطها بالشعبية ربطاً يضمن عدم انحرافها إلى التطورية المساومة، أو إلى الطبقية، أو إلى الطائفية والانتهازية.

والواقع أن فهم قساوة معركة الوحدة لا يمكن أن يكون كاملاً وصحيحاً إلا إذا قدرنا النتائج الضخمة التي ستنجم عن تحققها. وكما يقال في الفيزياء بأن كل «فعل يقاس بردة فعله»، فالنتائج الضخمة التي ستصبح حقيقة واقعة بعد تحقق الوحدة تستلزم الصعوبة والقسوة اللتين تجابههما معركة الوحدة الآن. نحن لا نتوقع - طبعاً - أن يتركنا أعداؤنا نغيّر تاريخ المنطقة، ونزعزع مراكزهم الاستراتيجيا والاستعمارية، من دون أن يبذلوا أقصى جهدهم لمنعنا

من ذلك.. وهكذا، فإن معركة قاسية مثل هذه المعركة جديرة بالنتائج الهائلة التي ستحدث في حالة الانتصار.

والواقع أن هنالك صفة ثالثة يجب أن تنضم إلى الثورية والشعبية كي يصبح الفهم العقائدي للوحدة فهماً صحيحاً وكاملاً. هذه الصفة هي العلمية التي تعني عدم الاستغراق العاطفي، بل تعني التخطيط المتواصل للمعارك وافتراض خطط الجبهة المقابلة. وتستلزم قساوة المعركة الآن أن يكون التخطيط لها دقيقاً وواقعياً كي ينسجم مع هذه القسوة... وإلا، فإن الاندفاع العاطفي لن ينفع شيئاً، وهو حماسة احتفالية ليس إلا، تضع القضية العربية كلها في موقف حرج، وبالتالي أمام نتائج سيئة للغاية، وعرضة لنكسات طويلة الأمد.

هذا الفهم لكلمة «الوحدة» يضعها في موقف واضح، وينجيها من أي تفسير مغرض.. وفهمها على هذه الصورة يوضح كثيراً من الخطط التي يعمد إلى طرحها الأعداء تحت باب الاجتهادات. غير أن الاجتهاد الوحيد الذي تقبله الكلمة هو تعميق مفاهيمنا الشعبية والثورية والعلمية، وتوضيح ضرورتها.

ثمة صفات كثيرة أصبحت ترفق بكلمة الوحدة، ويبدو أن الغاية منها – أول وهلة – الرغبة في شرح المفهوم وبسطه. لكن الحقيقة الواضحة الآن هي أن هذه الصفات ليست سوى أقنعة يضعها المغرضون على غاياتهم لتشويه أقدس شعار يندرج تحته النضال القومي في هذه المرحلة.

فكلمة «الوحدة الشعبية» مثلاً، التي يكثر الشيوعيون من استعمالها لا تحمل معناها الحرفي، ذلك بأن كلمة شعبي عندهم لها تفسيرات خاصة، وهي تفسيرات تضيق وتتسع بحسب رغبة الحزب ومخططاته، وهي إذا كانت تعني – في مقال ما – أنها «كل الشعب بجميع طبقاته»، فغداً تعني في مقال

آخر أنها «الطبقة الكادحة»، وليس من المستبعد أن تضيق بعد غد إلى أن يصبح معناها «الحزب الشيوعي» فقط...

واذا كانت الوحدة، في اجتهادات الشيوعي، تعني «الوحدة الديمقراطية» أولاً، فمعنى ذلك أن الديمقراطية نفسها هي الخدعة الجديدة.. وهي تعني - في نهاية الأمر - ديكتاتورية الحزب الواحد.. وهكذا فالحلقة مفرغة، ولا نهاية أبداً للكلمات اللامعة التي تخدع الكثيرين والتي - عن مخطط مقصود - لم تُطرح إلا لتشويه الفهم القومي الأصيل لكلمة الوحدة.

والاستعمار يطرح اليوم فكرة «الوحدة المعتدلة»، وهي التي ستعني في المدى البعيد أنها «لا وحدة على الإطلاق»، ذلك بأن الاعتدال - في الفهم الاستعماري - يرادف «الذيلية»... والمعتدلين...

ينشر لأول مرة
عن دفتره الخاص

المصادر

١- خطة «إسرائيل» السرية، من تقرير سري خاص لجيش إسرائيل سنة ١٩٥٧، نشرته دار الفكر في القاهرة.

٢- المصدر انفسه.

٣- المصدر انفسه.

٤- المصدر نفسه.

٥- المصدر نفسه.

٦- اليسار: من الأسباب الشائعة التي تذكر عادة حينما يبحث الإنسان عن سبب إطلاق لقب اليسار على الشيوعيين - شعبياً بصورة خاصة - كونهم يلبسون دوماً ثوب المعارضة.
فإذا كان المقصود بـ«اليساري»: المعارض - وهذا فهم سطحي لليسار لكنه شائع - فإن الشيوعيين غير جديرين باللقب تماماً لأن المعارضة موقف أخلاقي قبل أن تكون «مهنة».
والواقع أن الحزب الشيوعي يطمح دائماً إلى أن يحرز مكاسب شعبية عن طريق اتخاذ موقف المعارض، على أساس أن هذه الجماهير كانت دائماً غير راضية، ودائماً في حاجة إلى من يعبر عن عدم رضاها هذا.. وهكذا وجد الحزب الشيوعي أن أفضل طريقة للوصول إلى هذه الجماهير هي اتخاذ موقف «المعارض» بصورة دائمة، ولم يكن اتخاذه مثل هذا الموقف عملاً أخلاقياً يحتم الرغبة في الوصول إلى حل ما للأزمة، لكنه كان وسيلة مَكيافيلية يغطي فيها عجز الحزب عن الحكم ويحقّق مكسباً عددياً بين الجماهير.
هذا، ومن الطبيعي أن كلمة «معارض» وحدها غير كافية لتكون صفة لموقف، بل يجب أن يضاف إليها كلمة «إيجابي».. وهكذا فإنا نحصل على معنى الأخلاقية في المعارضة، مع العلم بأن كون هذه «الإيجابية» ثورية أو إصلاحية أمراً لا يهم.. المهم هو الاتجاه نفسه كي يسهل التفريق بين «مهنة المعارضة المحترفة» و«اتجاه المعارضة العقائدية».
وإذا كانت كلمة «يساري» تعني أنه «غير يميني...» فمعنى هذا أن كثيراً من الأحزاب الإقليمية والاستعراضية، وبعض الصالونات، يشاركان الحزب الشيوعي يساريته.. وتصبح كلمة اليسار، وبالنسبة إلى القضية العربية، غير جديرة بالاحترام.
واذا كانت كلمة يساري تعني «الثورية في الأسلوب» فحسب، فإن الكلمة تصلح صفة لبعض الأحزاب الدينية ذات الأسلوب الثوري، وبعض الأحزاب الإقليمية.
والواقع أن كلمة «يسار» أصبحت في حاجة إلى تحديد جديد.. فأي حزب عليه أن يلتزم بعقيدته لا بموقف سياسي.. فالشيوعي اليساري في فرنسا يقف في أقصى اليمين في روسيا.. فهل معنى هذا أن اليسار ليس إلا صفة لموقف سياسي؟ إذا كان كذلك.. فمن المضحك أن يطلق اللقب على حزب تتناقض مواقفه بصورة مستمرة.
أما التحليل الجديد لكلمة يسار فهو الذي يجعل هذه الكلمة صفة للمنهج الاشتراكي الذي يتبعه الحزب.. فالحزب الشيوعي يساري بالنسبة إلى الحزب الديمقراطي الاشتراكي، مثلاً..
وحزب العمال يساري بالنسبة إلى حزب المحافظين.. وجناح الاشتراكيين في حزب المحافظين يساري بالنسبة إلى المحافظ التقليدي.. وهكذا يتمتع الشيوعي - في رأي التحليل - بأنه يقف في أقصى اليسار..
لكنا ما زلنا نعتقد - كما أسلفنا - أن اليسارية موقف أخلاقي قبل كل شيء.. فإذا كان المنهج الاشتراكي للحزب الشيوعي يضعه في أقصى اليسار، فإن خيانة الشعب الذي من أجله وضع

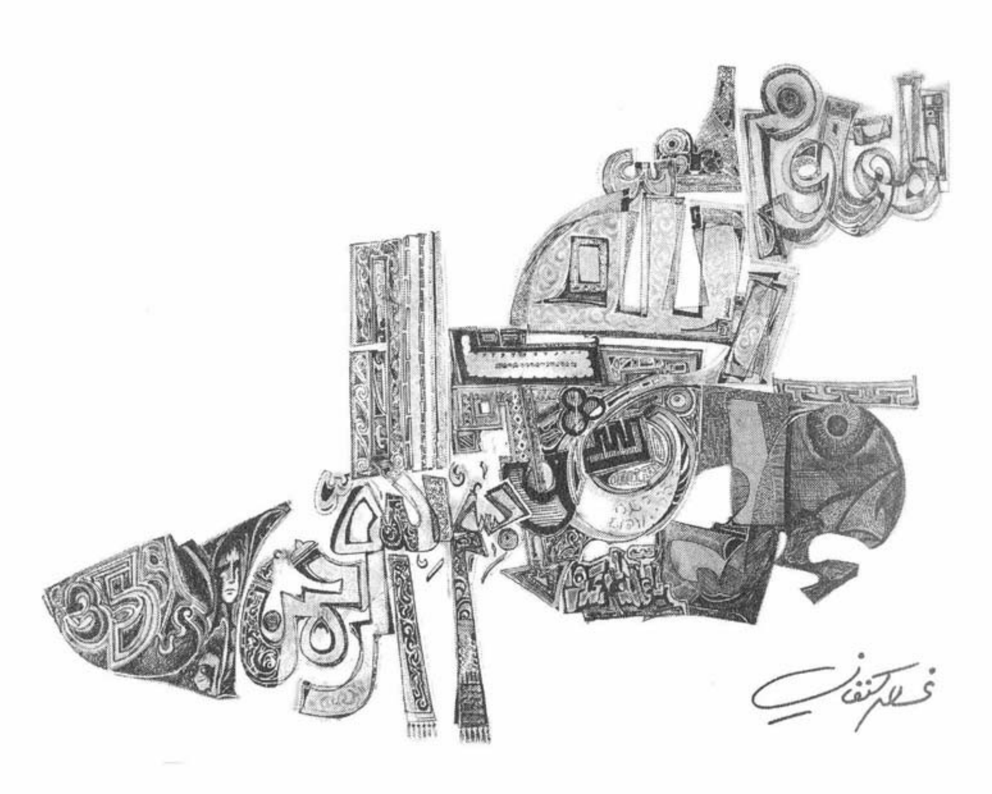
ماركس - في القرن التاسع عشر- منهجه الاشتراكي تُعتبر خيانة فكرة اليسار نفسها.. فمن المعروف أن الاشتراكية ليست عملية مادية صرفة، بل هي عملية اجتماعية بشرية.. وهذا يعني أن الإخلاص لهذا المجتمع البشري يأتي اولاً.

إن يسارية أي فكرة اشتراكية تحتّم اختيار وسائل تتلاءم مع نبل هذه الفكرة، لكنا نعرف أن الوسيلة - عند الشيوعي - تبرر الغاية، بل ربما تصبح الوسيلة - لفترة طويلة كما حدث أيام ستالين - هي الغاية نفسها.. فهل معنى هذا أن نطلق لقب اليسار لمجرد أن الغاية الموعودة تقف في أقصى اليسار؟؟

اليسار هو في الغاية والوسيلة معاً.. وحينما تضع الاشتراكية لنفسها غاية كبيرة لمصلحة الشعب، يجب أن تنهج أساليب كبيرة لا تضر به... وحينما تذل الغاية بإذلال الوسيلة يفقد اليسار أهم صفاته: أخلاقيته واستقامته.

وحينما يهادن اليسارُ اليمينَ فمعنى ذلك أنه فقد صفة اليسار... وحينما تصبح غاية «اليسار» مكاسب حزبية ضيقة يصبح غير جدير بهذه الصفة..

وعلى الرغم من ذلك.. ففي الصفحات التالية سنتكلم عن الشيوعيين على أنهم يساريون، وربما نستعيض عن كلمة شيوعي بكلمة يساري.. بالمعنى الذي سبق شرحه في الأسطر السابقة، أي «احتراف اليسار» من دون التزام أي موقف خلقي.



المقاومة ومعضلاتها

كما تراها
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

-١-

تعرضت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين منذ نشوئها لهجمة إعلامية معاكسة يحتاج شرحها وشرح أسبابها إلى العديد من الصفحات. ومع ذلك، فإن حجم هذه الهجمة المعاكسة، منذ تأسيس الجبهة عن طريق اندماج ثلاث فرق (شباب الثأر [الفرع الفلسطيني في حركة القوميين العرب]، وأبطال العودة، وجبهة التحرير الفلسطينية)، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٧، حتى كانون الثاني/يناير ١٩٦٩ حين تكرس نهائياً تقريباً انشقاق الفريق الذي أطلق على نفسه فيما بعد اسم الجبهة الديمقراطية - أن حجم الهجمة المعاكسة على الجبهة الشعبية بين ذينك التاريخين، كان أقل كثيراً من الهجمة التي تضاعفت في أعقاب ذلك، ولا تزال مستمرة، بشكل أو بآخر، حتى الآن.

ومنذ تشكيل الجبهة الشعبية كان من الواضح أن هذا الفريق الطليعي في حركة المقاومة المسلحة هو «أرض حرث» قابلة وحساسة لكثير من التطورات المتسارعة التي كانت تؤدي على الفور إلى انعكاسات سياسية وتنظيمية وعسكرية داخل الجبهة، ولعل هذا بالذات هو الذي أدى إلى ثلاث نتائج أساسية:

أولاً: شعور مختلف الأطراف باحتمالات «الخطر» الذي يشكله التطور المتسارع داخل الجبهة الشعبية، وبالتالي محاولة العمل على حصاره.

ثانياً: الانشقاقان اللذان حدثا داخل الجبهة: الأول، «جبهة التحرير الفلسطينية» الميالة إلى النهج العسكري البحت، والتي وجدت أنه من الأفضل لتوجهاتها أن تخرج من العلاقة التنظيمية التي عقدتها مع «شباب الثأر» و«أبطال العودة» في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٧، أمام النمو المتسارع لعملية الالتزام بالماركسية اللينينية؛ الثاني، كان خروج مجموعة اعتبرت أن ولاءاتها «اليسارية» أكبر حجماً من أن يتسع لها الإطار التنظيمي للجبهة الشعبية. أما فريق «أبطال العودة» فقد اتخذ قراراً بالاندماج التنظيمي الكلي في الجبهة في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

ثالثاً: التسارع الفائق في الالتزام الأيديولوجي بالماركسية اللينينية وانعكاس هذا الالتزام على مسائل العلاقات السياسية والتثقيف والتنظيم والنشاط العسكري داخل الجبهة الشعبية، والذي تمثل في صدور «الاستراتيجيا السياسية والتنظيمية للجبهة الشعبية» في أعقاب مؤتمر شباط/فبراير ١٩٦٩، وهو التقرير الذي يحدد الالتزامات الواضحة للجبهة الشعبية، وكذلك في إجراء تطويرات ثورية في العلاقات التنظيمية، وفي النشاط السياسي والعسكري، وفي الشروع في العمل في «مدرسة الكادرات» التي تتبع برنامجاً عسكرياً تدريبياً وسياسياً تثقيفياً هو من أعلى المستويات والأول من نوعه، وجدير بتخريج صفوف من المقاتلين السياسيين في مستوى مهمات العمل الثوري.

على أن ذلك كله ظل مجهولاً لأغلبية المتتبعين للأحداث، أمام هجمة إعلامية معاكسة على الجبهة الشعبية قل نظيرها، وقد اشتركت في هذه الهجمة، على قدم المساواة الأنظمة العربية - يمينها ويسارها - وتنظيمات حركة المقاومة - يمينها ووسطها ويسارها - والمؤسسات الحزبية الدولية - ليبراليوها

وماركسيوها وتروتسكيوها!

وفي غمار ذلك جرت عملية تطويق وحصار مذهلة، إلى حد تكفي الإشارة إلى أن «الأهرام»، مثلاً، عند خطف الطائرة الأميركية، نسبت تلك العملية إلى منظمة التحرير! ولم تكن الجبهة الشعبية في موقف يتيح لها التفرغ للرد على هذه الهجمة المعاكسة:

أولاً، لأن مهماتها، كتنظيم ثوري، كانت من الضخامة، تنظيمياً وسياسياً وعسكرياً، بحيث أنها جعلت أي التفات إلى غير واجب تلبية تلك المهمات هو مجرد هدر لا يفيد منه أحد. وثانياً، لأنها كانت، ولا تزال، تعتبر أن إنشاء جبهة وطنية فلسطينية مهمة ملحة، ويتوقف عليها إلى حد بعيد مصير الثورة، في حين أن المناكفات وتبادل الاتهامات وتوتير الجو لم تكن إلا لتعرقل مثل هذا التوجه.

إن نظرة واحدة إلى طبيعة الهجمة الإعلامية المعاكسة التي وُجهت ضد الجبهة الشعبية، ولا تزال، كفيلة أن ترينا أنه يندر إيجاد تهمة لم توجه إليها. فهي يمينية، وهي فاشية، وهي تخريبية هدامة؛ هي «سارقة جهود الثوار»، وهي يسارية متطرفة؛ هي إقليمية، وهي عروبية؛ هي ماركسية فوضوية، وهي قومية شوفينية؛ هي رجعية، وهي ملحدة. وقد تكررت هذه الاتهامات في بلاد تمتد من الرباط إلى الكويت. وكانت صحيفة الجبهة ممنوعة من دخول سورية والسعودية ومصر والجزائر والمغرب وتونس وأحياناً تمنع في الأردن. أما نشاطها فهو – فيما عدا عدن وعُمان وبغداد – محاصر أو ممنوع أو مراقب، وقد ذاق رجالها، ولا يزالون، طعم السجون في جميع العواصم العربية من دون استثناء، ومع ذلك فهي وحدها التي تقود أبرز ما في المقاومة من أمجاد (غزة) ولها في سجون العدو أكثر من خمسمئة مقاتل، وفقدت أكبر عدد من المسؤولين

العسكريين، وهي أكثر تنظيم فلسطيني قدرة على الضرب في الداخل. وقبل ذلك كله هي التنظيم الفلسطيني الوحيد صاحب الاستراتيجيا المعلنة بوضوح والملتزمة نهائياً بهذه الاستراتيجيا في الممارسات.

بسبب ذلك كله يرفض اليمين، العربي والفلسطيني، الجبهة الشعبية، ويعمل على حصارها وعزلها، وكذلك يعطي «اليسار الطفولي» كل وقته تقريباً للعمل على تشويهها وتفجير الشائعات والاتهامات ضدها. ووسط ذلك كله تشق الجبهة الشعبية طريقها، وهي تزداد وعياً لا بحجم القوى التي تواجهها فقط، بل أيضاً بمأزق العمل الوطني الفلسطيني والعربي. ولذلك بالذات تطوع كل جزئيات سلوكها للمهمة الأولى العاجلة والأكثر إلحاحاً، وهي العمل على الخروج من هذا المأزق لمواجهة تلك القوى الهائلة المستنفرة ضد حركة المقاومة الفلسطينية. وهي على قناعة بأن مثل هذه المواجهة – على مستوى المسؤولية – لا يمكن القيام بها إلا من خلال جبهة وطنية فلسطينية هي حلقة في جبهة وطنية عربية، وبالتالي فإن الإغراق في المهاترات هو حرف للتوجه الثوري المطالَب أكثر من أي وقت مضى بالعمل الدؤوب على تحقيق الحد الأدنى من مسؤوليات المعركة.

كان لا بد من هذه المقدمة السريعة للدخول إلى الموضوع الذي نحن بصدده، إذ من دونها لا يمكن لهذا البحث أن يخدم غرضه الأساسي.

-٢-

جرت العادة أن يقع أي بحث نقدي لحركة المقاومة بمرحلتها الراهنة في حقل من الفخاخ: إننا لا نتحدث هنا عن الفخاخ التي تهيئها النظرة الانفعالية

أو العصبوية، أو النظرة التي تغلّب متطلبات الحاجة الإعلامية على المنهج النقدي، أو تلك التي تحصر نفسها - طوعاً أو مرغمة - في الجزئيات التكتيكية، لكننا نتحدث عن فخاخ أكثر خطورة تتعلق بالمنهج النقدي الذي يُتّبع في قياس حركة المقاومة.

هذا المنهج يسقط عادة في «الانتقائية»، لكنه يسقط أيضاً في المذهبية الجامدة، وأهم من ذلك كله هو أنه يحل نفسه من الالتزام بالأساس العلمي والموضوعي للعملية النقدية التي هي جزء لا يتجزأ من العمل الثوري برمته، إذا كانت الثورة - كما هي فعلاً - ملزمة قطعاً وبالضرورة بتفسير العالم وتغييره في آن واحد.

إن واقع المقاومة، مثله مثل أي واقع آخر، هو في حقيقته حركة العديد من الجزئيات، المرتبطة بعضها ببعض رباطاً جدلياً مستمراً. ولا شك في أن الخطيئة النقدية المميتة تُرتكب حين تفرض حالة السكون فرضاً على جزئية واحدة من هذا الواقع. فعندئذ تكرّ على التو سلسلة من الأخطاء: فصل هذه الجزئية اعتباطاً عن عدد غير محدود من الجزئيات الأخرى، ثم تسكينها بصورة قسرية، ثم دراستها أو نقدها أو قياسها بمعزل عن تلك الصلة الجدلية بين العمل والمعرفة.

من هنا نرى كيف أن عدة مقالات نقدية ظهرت خلال الفترة الماضية تقيس المقاومة الفلسطينية بمسطرة العمل المسلح وحده، كما ظهرت مقالات أخرى تقيس المقاومة قياساً مذهبياً بحتاً يحول المسألة إلى ركام من الصيغ والأدبيات. وثمة قياسات قطرية تعزل المقاومة الفلسطينية كما يعزل الكيماوي في المختبر خلية حية.

إن أي نظرة نقدية إلى المقاومة، في مرحلتها الراهنة، تفترض بالبداهة إدراك مجموع أطراف هذه العلاقة المتحركة في المسألة كلها، وتفترض النظر إلى واقع هذه المقاومة من زاوية علاقاتها المتبادلة، وحركتها وتغيرها ونموها. إن المنهج الديالكتي هو ذاته، في جوهره، نقدي وثوري - كما يقول ماركس - وهو بلا شك مستمر. ومن هنا، فإن العملية النقدية لا يمكن إلا أن تكون جزءاً من مجموع الجزئيات التي تشكل علاقاتها المتبادلة، أو المتوترة، أو المتناقضة، الحركة المستمرة للتاريخ.

يبدأ الخطأ الأساسي عند الفصل بين النظرية والممارسة واصطناع الحواجز بينهما، فذلك يؤدي إلى الجمود المذهبي من جهة، وإلى الميكانيكية في فهم التاريخ والتجريبية في ممارسة محاولات تغييره من جهة أخرى.

كان لا بد من هذه المقدمة الموجزة لتحديد منهج نقدي: فلا ريب في أنه يجب رفض الأسلوب النقدي الذي لا يؤدي إلى جعل الممارسة قادرة على تصحيح النظرية، وبالتالي إلى إغنائها، كي تعود فتؤثر في الواقع. لذلك علينا منذ البدء تحديد الأطراف الأساسية للمسألة؛ هذه الأطراف التي تشكل علاقاتها بعضها بالبعض الآخر الأساس الكامن والجوهر الحقيقي للمسيرة الثورية الراهنة، والتي لا يؤدي الفصل المصطنع فيما بينها إلا إلى فوضى.

فهناك أولاً مسألة الفكر السياسي في المقاومة الفلسطينية، وهنالك ثانياً مسألة الممارسات التي تبرز بينها الممارسة القتالية بالدرجة الأولى، لكن هناك ثالثاً ما يعطي هاتين المسألتين عمقهما وفعاليتهما، وهو يتركز في المسألة التنظيمية.

يلخص ماوتسي تونغ هذه المسألة المثلثة بقوله: «إن مهمتنا هي كعبور نهر، إلا إننا لا نستطيع عبوره دون جسر أو قارب، وإذا لم نحل مشكلة الجسر

والقارب فكل حديث عن إنجاز المهمات دون حل مشكلة أساليب العمل هو مجرد ثرثرة».[1]

نحن إذاً أمام معضلة مثلثة: النظرية، والممارسة، والأسلوب الذي هو في جوهره مسألة تنظيمية. وذلك يعني أن أي بحث نقدي لحركة المقاومة لا يستطيع أن يجتزىء طرفاً من هذه الأطراف الثلاثة، ويسكنه، ويجعله الميزان الأوحد لتقويم ما يحدث، وإذا فعل ذلك فإنه يسقط على التو في أخطاء قاتلة.

لم يعد من المقبول، ولا من المجدي، أن يكون «العمل الثوري» مجرد ممارسات تجريبية غير مسلحة بالفكر السياسي، وكذلك فإن الفكر السياسي أو النظرية، من دون ممارسة فعلية تقود عادة إلى ثرثرة داخل حلقة مفرغة. على أن المسافة القائمة بين النظرية والممارسة لا يمكن تغطيتها ميكانيكياً، فالعلاقة بين الفكر السياسي وممارسته، بين النظرية والتطبيق، تطرح مسألة ثالثة موازية في الأهمية هي المسألة التنظيمية.

وإذا كان «التنظيم هو شكل التوسط بين النظرية والممارسة»،[2] فإن المسائل السياسية المنبثقة من الرؤية النظرية، ومن الممارسات، لا يمكن فصلها بصورة ميكانيكية – كما يقول لينين – عن المسائل التنظيمية. ولا ريب في أن العكس هو أيضاً صحيح، ذلك بأن المسألة التنظيمية ليست مسألة تكنيكية، لكنها طرف في العلاقة الجدلية المتنامية بين النظرية والممارسة: إن التنظيم حين لا يكون وليد نظرية ثورية ينتهي إلى صيغة تآمرية، وحين لا يكون واسطة تلك النظرية إلى الممارسة التنفيذية فهو ينتهي إلى تجمع عصبوي معزول.

الأيديولوجيا السياسية هي التي تقرر شكل التنظيم ومهماته (علاقات أفراده بعضهم بالبعض الآخر وعلاقاتهم بالجماهير، العلاقات بين القيادة

والقاعدة، الهيئات المنبثقة من التنظيم وعلاقاتها ومهماتها، إلخ). والتنظيم هو الذي يستطيع القيام بعمليات التصحيح والإغناء للمسيرة الثورية من خلال قدرته المتواصلة في قياس الممارسات على النظرية. من هذه الناحية، هو يشكل الضمانة الأقدر على الحيلولة دون تسرب أمراض باتت معروفة حين ووجهت بها تجارب ثورية عبر التاريخ (عبادة الشخصية، نزعة المغامرة، العسكريتاريا، الطفولة اليسارية، الانتهازية، الفردية، البيروقراطية، إلخ).

وتصبح النظرية عديمة الهدف إذا هي لم ترتبط بالممارسة العملية الثورية، وكذلك فإن الممارسة العملية ستصبح ممارسة على غير هدى إذا لم تنر طريقها نظرية ثورية،[٣] تلك هي الصيغة التي فسر بها ستالين، كما يبدو، جملة لينين الشهيرة «لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية». لكن هذا الكلام كله ليس صيغاً سحرية، ذلك بأن «السبب في أن الماركسية تؤكد على أهمية النظرية يعود بالضبط، وفقط، إلى أنها تستطيع توجيه العمل».[٤] إذ إن الضابط الأساسي في هذه المعادلة هو التنظيم.

التشديد على القيمة الجوهرية للمسألة التنظيمية يعود هنا، في الحقيقة، إلى كثير من الإهمال الذي حظيت به هذه المسألة في التطورات السياسية العربية خلال نصف القرن الماضي، والنتائج الباهظة الثمن التي ترتبت على ذلك الإهمال. ومن هنا، فإن أي عملية تقويم تهدف إلى النظر إلى نشاط المقاومة الفلسطينية خلال تجربتها الماضية لا بد من أن تتسلح بمنهج، وإلا انتهت إلى مجرد إحساسات ومشاعر ذاتية تخضع، في هذه الدرجة، أو تلك، للانفعال، وللجزئيات، وتضرب في مجمل التعقيدات التي تحيط بالتجربة الراهنة على غير هدى. فثمة من يرى في العمل الفدائي الآن مجرد ممارسات عسكرية وينقدها،

أو يصفق لها، على هذا الأساس. وثمة من يرى في هذه المرحلة مجرد مناسبة للتسابق إلى بناء المواقف النظرية، أو إلى الإغراق في عملية التنظير السياسي ليس إلا. ولا شك في أن ثمة من يتخذ الأمرين معاً، الممارسة والنظرية، خلفية أساسية لتقويماته. على أن ذلك كله يظل ناقصاً، ولا ريب في أنه يؤدي إلى الإخلال بالميزان الصحيح للعملية النقدية التي لا بد منها، والتي لا غنى عنها؛ هذه العملية التي يمكن مهما تبلغ جرأتها أن تؤدي إلى نتائج معاكسة حين تصوب رؤيتها على جزء واحد من أجزاء الصورة، وتغلبه على بقية أجزائها المترابطة. وعلى النظرة النقدية المسؤولة، بالنسبة إلى هذه المرحلة بالذات التي تجتازها حركة المقاومة الفلسطينية، أن تواجه جملة المسائل الأساسية من خلال صفتها الجدلية. ولا شك في أن عملية «تسكين» جزء منها سيوصل التقويم إلى رسم حجوم خطأ لطبيعة الأمور التي تحدث: إن قياس المقاومة الفلسطينية بمجرد البلاغ العسكري، أو قياسها بمجرد الموقف السياسي النظري، أو قياسها بمجرد الشكل التنظيمي، سيؤدي لا محالة إلى خداع الجماهير، إنْ نحن لم نقل خداع الذات، ولا بد لهذه المسائل الثلاث، من خلال وعي علاقتها الجدلية، من أن تمتحن معاً.

لا بد من الاعتراف بصعوبة مثل هذا العمل، هذه الصعوبة التي تعود بالدرجة الأولى إلى عضوية الترابط الموضوعي بين هذه الموضوعات الثلاث: النظرية والممارسة والتنظيم. إلا إن البديهي هو أن يكون الغرض من النظر إلى كل منها على حدة ناتجاً من حاجة دراسية فحسب، على أن يسمح للتداخل الحتمي بين هذه الموضوعات بأن يصل إلى مداه.

لم يعد قول لينين بأن «لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية» مسألة نقاش ومماحكة. لكن هذه القضية لا تقف هنا، ولا يشكل هذا الشعار صيغة سحرية، بل ربما كان بداية لمسألة أشد تعقيداً. والحزب الشيوعي الصيني ذاته يعلن أن «الماركسية - اللينينية ليست معتقداً، بل دليل للعمل، وهي تتطلب أن ننطلق من الواقع، وأن نطبق بمرونة وبروح مبدعة مبادئها لحل المشكلات التي تبرز في مجرى النضال، وأن يتاح لنظرياتها استمرار التطور».[٥] وماوتسي تونغ نفسه، كما ذكرنا، يقرر أن تشديد الماركسية على ضرورة النظرية وأهميتها يعود بالضبط، وفقط، إلى أنها تستطيع توجيه العمل. وماوتسي تونغ هو ذاته أيضاً مَنْ وصف محاولات نقل التطبيقات السوفياتية حرفياً إلى الثورة الصينية بأنها «أشبه بمن يبري قدميه لتلائما الحذاء»،[٦] ويشير ذلك بلا ريب إلى أن مسألة الولاء لنظرية ثورية هي مسألة إبداع، أو مسألة تعامل مع الواقع الموضوعي من خلال تلك العملية الجدلية التي يتبادل فيها التطبيق والنظرية ثراءهما المشترك. وربما كان لينين هو أكثر من شدد على هذه المسألة.

هناك في الساحة الفلسطينية مناوأة مزدوجة من جهتين مختلفتين لهذه الموضوعة. فمن ناحية، يشدد طرف على عدم ضرورة النظرية الثورية وأهميتها في الثورة، ومن ناحية أخرى، يشدد طرف آخر على بري رأسه ليلائم القبعة الماركسية الجاهزة. ومن المفيد ملاحظة نتائج هذين السلوكين المتناقضين: فالطرف الأول الذي يلغي أهمية النظرية الثورية في الثورة يتجه أكثر فأكثر نحو إظهار ثقله على صعيد الممارسة، في محاولة لإعطائها الأهمية الأولى وربما الوحيدة، فأخذ وجوده الطابع العسكري بالدرجة الأولى، بينما اتجه الطرف

الآخر نحو الإغراق في «التنظير» - باسم اليسار - على حساب الممارسة الثورية الحقيقية، وأحياناً على نقيض منها، جاعلاً القيمة الأساسية لوجوده وقفاً على صيغ واصطلاحات ومواقف منسوخة نسخاً عن أدبيات اليسار الماركسي اللينيني.
لماذا، إذن، ذلك التشديد، الذي كرره أساتذة الاستراتيجيا الثورية، على ضرورة النظرية الثورية وعلى ضرورتها بشكل خاص كدليل عمل؟ إن الثورة، حتى في تفصيلاتها اليومية، لا يمكن أن تتقدم إن هي لم تكن مزودة بأفق استراتيجي، والقيمة الأساسية للتحركات التكتيكية - السياسية والعسكرية - هي في كونها تصب في نهاية المطاف في مصلحة ذلك الأفق الاستراتيجي.

من المعروف - حتى عسكرياً - أن القضايا التكتيكية تبدو بعيدة عن الأهداف السياسية النهائية. لكن يبدو من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، فصل الأهداف السياسية عن الرؤية الاستراتيجية. فإذا كنا على قناعة بأن التكتيك هو طرف واحد في عملية جدلية تتقدم دائماً، فإنه من المستحيل إذن ألا يكون لذلك التكتيك إطار استراتيجي عريض. «إن فهم الكل يمكّن المرء من معالجة الجزء على وجه كامل، لأن الجزء خاضع للكل. أما الرأي القائل بأن النصر الاستراتيجي رهن بالنجاحات التكتيكية فهو رأي خاطئ، لأن صاحبه لا يدرك أن الشيء الرئيسي والأول الذي يقرر مصير الحرب هو البراعة، أو عدمها، في أخذ وضع الحرب الكلي ومراحلها المختلفة والعلاقة بينها، بعين الاعتبار».[٧]

يوضح ذلك أن الحرب (التي تعرّف عادة بأنها السياسة في درجتها العنيفة)، هي بالدرجة الأولى رؤية استراتيجية، ومثل هذه الرؤية لا يمكن أن يتوفر إلا من خلال دليل عمل أي نظرية ثورية. فتكون مختلف مراحل الثورة، من أصغرها حتى آخرها، خاضعة بالطبيعة لكل ما تخضع له أشياء عالمنا: الحركة الجدلية

المستمرة، ولذلك بالذات فإنها محكومة بالدرجة الأولى لقرارات الإنسان، المسؤول عن مصيره. ومثل هذه القرارات لم يعد في عصرنا خاضعاً للتجريبية أو الدوغماتية. إذ إن المقاومة الفلسطينية في مرحلتها الراهنة لا تزال تفتقد - لدى هذا التنظيم أو ذاك، وبهذه الدرجة أو تلك - أفقها الاستراتيجي بما يختص ببعدين شديدي الأهمية: البعد القومي، والبعد الطبقي.

لا يبدو في التشديد على أهمية هذين البعدين معاً، وعلى المستوى نفسه، أي تناقض، كما قد يخيل للحرفيين النسّاخين. فالحديث عن البعد القومي الوطني ليس حديثاً عن الشوفينية، أو بحثاً للبورجوازية عن إطار يبرر وجودها في السلطة وفي قمة علاقات الإنتاج، بل هو حديث عن الخصائص التاريخية المشتركة والمصير المشترك للطبقات الكادحة العربية صاحبة المصلحة الأولى في معركة التحرير وفي هزيمة عدوها المثلث: إسرائيل والإمبريالية والرجعية، وحديث عن معركتها الواحدة لا كحقيقة موضوعية يفرضها كونها تنتسب إلى أمة واحدة فقط، بل أيضاً كحقيقة تفرضها المعركة ذاتها.

إن هذين البعدين في الثورة: بعدها القومي وبعدها الطبقي، يشكلان معاً عمقاً أساسياً في مستقبل النضال الفلسطيني، ومع ذلك فإنهما لا يزالان غائمين، على الرغم من الشوط الذي قطعه الكفاح الفلسطيني المسلح حتى الآن. المسألة، على الصعيد القومي، ناتجة، في جزء كبير منها، من فقدان الأفق الطبقي في تحليل الظروف الموضوعية ورؤيتها. وقد أدى هذا العجز إلى سقوط بعض الفصائل في فخ القطرية. ومن الممكن النظر باختصار إلى هذه القضية على الصورة التالية: لقد أدت الحقائق الموضوعية وتطوراتها إلى قفزة حققتها الحركة الوطنية الفلسطينية، متقدمة بالإجمال عن تلك التي كانت القوى الوطنية

العربية مؤهلة لها. لكن إذا كانت الحركة الوطنية العربية تتحمل ذاتياً جزءاً من هذه المسؤولية، فإن تحميل المسؤولية كلها، إلى درجة القطيعة، هو قصور عن فهم طبيعة الواقع وتطوراته: فقد كانت الأنظمة العربية البورجوازية الصغيرة عاجزة عن تهيئة الأوضاع الكفيلة بإنضاج هذه الحركات الوطنية العربية، أو بتهيئة جو ملائم عملياً لنمو قوى أخرى، ذلك بأن أغلبية هذه الأنظمة لم تكن بورجوازية صغيرة فحسب، بل كانت تضيف إلى هذه الصفة - بطبيعة نشوئها وممارستها - الصفة العسكرية والبوليسية أيضاً. وهكذا فقد أنهكت بتصورها القاصر للحزبية وللعمل التنظيمي (حتى ذلك العمل التنظيمي الذي حاولت بناءه لخدمة أغراضها الذاتية) الأحزاب الوطنية العربية، وأورثتها للمعركة حين وصلت إلى مرحلة أكثر تقدماً تشكيلات منهكة ومهتزة ومتعبة إلى أقصى مدى، فكرياً وتنظيمياً على السواء.

لا ريب في أن الأنظمة البورجوازية الصغيرة فوجئت بالهزيمة قبل أن تستكمل دورها. وأطاحت هذه الهزيمة ببرنامجها العاجز والقاصر، إن لم نقل إنها فضحت ذلك البرنامج وعرّته تماماً. لكن وجود أنظمة بورجوازية عربية أكثر رجعية وأكثر إمعاناً في التحكم العشائري أو الإقطاعي أو الاحتكاري من الأنظمة البورجوازية الصغيرة جعل سقوط هذه الأخيرة عملياً مع برامجها السابقة واللاحقة مسألة لم تحدث بالسرعة التي توازي حجم هزيمتها وسرعة وقوعها، بل إنها - على صعيد جماهيري - لا تزال، أو على الأقل ما زال بعضها يجذب ولاءات شعبية، وينازع حركة المقاومة بشأن تلك الولاءات.

هذه الصورة المشوشة للواقع الذي خلقته الهزيمة لم يتح فقط لهذه الأنظمة البورجوازية الصغيرة الإمعان في إنهاك الحركة الوطنية المحلية والفتك بها

وقطع الطريق عليها بمختلف الحجج، بل أدى أيضاً إلى حجب الأفق الاستراتيجي للثورة لدى بعض فصائل المقاومة الفلسطينية التي أخذت - أحياناً - تلوم «العرب» (هكذا، بلا تحديد) على الفشل في تحرير فلسطين، وأحياناً أخرى مناقضة تتعامل مع «العرب» هؤلاء (لكن هذه المرة بالتحديد: الأنظمة) من دون أن ترى في ذلك تعاملاً مع أولئك الذين فشلوا في التحرير، والذين ما زالوا يمارسون أعتى وسائل الكبت، ضد خلق أي مناخ صالح لنمو ولنضوج قوة ثورية شعبية، هي وحدها الحليف الطبيعي لحركة المقاومة.

من الناحية الواقعية، هناك سؤالان أساسيان ومتلاحمان في هذا النطاق، هما: هل يستطيع شعب فلسطين وحده (أو هل المطلوب منه وحده) تحرير فلسطين؟ وإذا كان الجواب لا، فمع من يجب أن تقاتل الثورة الفلسطينية وضد من؟ يطرح هذان السؤالان قضية استراتيجية على التو، يبدو فيها الخط القتالي ملتحماً تماماً بالخط السياسي، بحيث لا يمكن التقليل من أهمية النظرية الثورية وضرورتها، لأن مثل هذين السؤالين لا يدفع بالضرورة نحو تحديد الأفق القومي فحسب، بل يقتضي أيضاً حل سلسلة من القضايا المهمة، ربما كان في طليعتها قضية تحديد العدو وتحديد الصديق، قضية تحديد أداة الثورة الأطول نفساً، قضية تحديد أسلوب التحرير، قضية تحديد التنظيم الطليعي ومهماته وعلاقاته، إلى آخر ما هنالك من قضايا لا يمكن حلها من دون دليل عمل نظري يتفاعل مع ممارسات ثورية متواصلة، ويؤدي إلى استكشاف الأفق الطبقي للمعركة. ومن الخطأ الفادح وضع هاتين المسألتين في فكر المقاومة السياسي وفي ممارساتها وفق ترتيب ميكانيكي، بل لا بد من إدراك تداخلهما الجدلي إلى أبعد مدى، وفي ضوء الظروف الموضوعية المحيطة بالقضية الفلسطينية. من الناحية

التاريخية ومن الناحية الواقعية ومن حيث المستقبل يبدو الأفق القومي أساسياً بصورة محتمة، وإذا كانت هذه الحقيقة مدعوة إلى أن تأخذ حجمها في الموقف الفكري والتنظيمي والقتالي للمقاومة الفلسطينية، فإن الأفق القومي للمعركة هو الوجه الآخر لهذه الحقيقة. وكل هذا يجعل أي تنازل استراتيجي عن النضال الطبقي «قادراً على أن يعكس نفسه فوراً بشكل تنازل استراتيجي عن النضال القومي». إن «نزعة الاستسلام الطبقي تشكل في الحقيقة خلال الحرب الوطنية الثورية، القوى الاحتياطية لنزعة الاستسلام القومي»، وبالتالي فإنه كي يضحي «الصراع ضد نزعة الاستسلام القومي صراعاً حازماً وقوياً فينبغي معارضة الاتجاه نحو الاستسلام الطبقي».[٨]

وإذا كان هذا القول صحيحاً بالنسبة إلى الصين في إبان الحرب ضد اليابان، فإنه أكثر صحة قياساً على الواقع العربي الراهن، حيث تفترس الإمبريالية بواسطة أنظمة عميلة توجهات الجماهير نحو التحرير القومي والتحرير الطبقي بصورة متساوية. وإذا كانت موضوعة ماو في الصين أن الاستسلام الطبقي هو قوة احتياطية لنزعة الاستسلام القومي، فإن الاستسلام القومي في الوطن العربي، بمعنى تكريس سيطرة طبقات الإقطاع والبورجوازية العميلة والمرتبطة بالاستعمار الكولونيالي أو الإمبريالي، والمستفيدة من التجزئة والقطرية وشق الوحدة النضالية للطبقات العربية الكادحة في مختلف ساحاتها، هو بدوره احتياطي يعمل لتعزيز نزعة الاستسلام الطبقي.

يطرح ذلك كله سؤالاً لم تحسمه حركة المقاومة الفلسطينية بعد، عما إذا كانت الانتفاضة الثورية الفلسطينية هي المدخل إلى الثورة العربية، أو عما إذا كان من المطلوب لقضية التحرير الفلسطينية وجود مدخل ثوري عربي. والواقع

أن جواب هذا السؤال ستفرضه الممارسات، على أن مثل هذا الفرض لا يمكن أن يحدث اعتباطاً أو مصادفة، ولا بد من عمليات مراجعة نقدية مستمرة للعثور على الصيغة الأكثر فعالية. من الصحيح أن المقاومة الفلسطينية المسلحة تقدم مثالاً يومياً للجماهير العربية، وهي في هذا المجال تقوم بالتحريض المباشر أحياناً، لكنه من الخطأ الاعتقاد أن هذا النوع من «المثال اليومي» يشكل هدفاً كاملاً في حد ذاته، إذ لا فرار من أن تصل التجربة نفسها إلى نقطة تكون المطالبة فيها بالحسم أشد إلحاحاً، وربما على ذلك الحسم تتوقف القدرة على الخروج، أو عدم الخروج، من المأزق.

أي مأزق؟

يُعدّ من اللاثورية العجز عن رؤية مأزق المقاومة في هذه المرحلة، والمضي في تجاهل هذا المأزق، سواء عن طريق المعاندة، أو عن طريق الركون إلى «الحلول الإعلامية». وفي اعتقادنا أن هذا المأزق يشكل الآن، وسيشكل بصورة متزايدة وتصاعدية، النقطة التاريخية التي يتوجب فيها على الثورة أن تحسم المسألة بجواب علمي، وبحلول ثورية حقيقية. لقد بدأت حركة المقاومة المسلحة، في صورتها الأكثر تبلوراً، في أعقاب حرب حزيران/يونيو. ولا ريب في أن الاحتلال، والصدمة التي شكلتها الهزيمة السريعة، قد أوجدا في المقاومة الفلسطينية المسلحة نوعاً من الرئة المعافاة في جو الاختناق الذي خيم في أعقاب الهزيمة. ومع ذلك، فإنه فيما عدا واقع الاحتلال، فقد كانت الظروف الموضوعية للثورة لا تزال دون مرحلة النضوج، وكانت الأداة الثورية التي اندفعت إلى تأدية مهمات الثورة – كمّاً ونوعاً – دون القدرة على تأديتها. ولا شك في أن عوامل

كثيرة هي التي أدت إلى ذلك الواقع. وإذا كان من الظلم تحميل مسؤولية ذلك للحركة الوطنية العربية والفلسطينية وهدفها ووصم تجربتها بالفشل والعجز، فإنه من الظلم أيضاً تحميل مسؤولية هذا الواقع للأنظمة العربية ذات الصفة البورجوازية الصغيرة وحدها. فالمسؤولية في هذا المجال متبادلة، وثمة حصة منها لكل طرف لا يجوز إسقاطها عنه. التنصل هنا يوازي في خطورته الاتهام المرتجل من حيث أنهما يضيعان التقويم الذي يستطيع وحده أن يحدد أفق المستقبل والأسلوب النضالي فيه. على أن الأخطر من ذلك هو أن الانظمة البورجوازية الصغيرة التي فوجئت بالهزيمة، وقوطع برنامجها العاجز قبل استكماله، وتعرت كلياً أمام جماهيرنا، وجدت أنها تستطيع استخدام تأييدها لحركة المقاومة المسلحة بمثابة «ورقة التوت» على الأقل، في نوع غير متوقع من الدفاع عن النفس. لقد ذكرنا أن وجود أنظمة عربية رجعية تؤدي دور العميل المباشر للإمبريالية كان من الأسباب التي منعت السقوط العملي للأنظمة الوطنية - البورجوازية الصغيرة المهزومة، إذ إنها ظلت قادرة وسط ذلك الضياع على تمثيل شيء ما يجتذب الولاء العفوي للجماهير، وأدى ذلك إلى اندفاعها إلى اقتناص مزيد من هذا الولاء عن طريق التسابق إلى تأييد العمل الفدائي.

واتخذ هذا التسابق الذي حركته حوافز تكتيكية، بالدرجة الأولى، طابع الصخب والمبالغة والضجيج، وأدى افتقار المقاومة الفلسطينية إلى وجود حزب قوي وطليعي ومنتشر إلى العجز عن استخدام ذلك الجو الفضفاض الذي أحيطت به، ونشأ عن ذلك خلل كبير في الصورة. فمن ناحية، تندفع المقاومة الفلسطينية وسط جو لم تنضج فيه بعد الظروف الموضوعية لثورة في مستوى شعاراتها، وبالتالي لا تتوفر فيه أدوات هذه الثورة في مستوى المهمات التي تتصدى لها،

ومن ناحية أخرى تحاط بإطار واسع وفضفاض من الولاء الجماهيري تقف عاجزة عن تعبئته وتنظيمه. ولا ريب في أن عجز الأحزاب العربية الوطنية وقصورها، والهزة المزلزلة التي ضربتها في حزيران/يونيو (وهي أصلاً منهكة من أعباء الأنظمة العسكرية والأنظمة الرجعية والأنظمة البوليسية، بالإضافة إلى أمراضها الذاتية)، قد زادت في بلبلة الصورة في الساحة الفلسطينية والعربية على السواء. على أن ذلك كله لم يحل دون حدوث الاندفاعة الثورية الأولى، التي عبأتها الإطارات المحدودة لحركة المقاومة آنذاك، ومضت فيها بشجاعة إلى ميدان القتال. واستطاع هذا الاندفاع أن يفعل فعل السحر في الجماهير العربية في كل مكان. إلا إن مثل هذا السحر تظل معجزاته رهناً بقدرة الثورة على تنظيم مفعوله وتعبئته وفق استراتيجيا ثورية راعية.

وصلت هذه الاندفاعة الثورية الأولى إلى ذروتها في معركة الكرامة في آذار/مارس ١٩٦٨، تلك المعركة التي أعطت مثالاً رائعاً لقدرة القوة الصغيرة غير المسلحة بالأسلحة الحديثة على مواجهة قوة كبيرة وإصابتها في مقاتلها، والتي ألهبت الجماهير العربية والفلسطينية إلى أبعد مدى. لكن هذه المعركة أيضاً أدت إلى نتائج على الطرف الآخر، طرف العدو: فهي من جهة نبهت إسرائيل إلى ضراوة هذه الظاهرة التي استخفّت بها في البدء، وهي من جهة ثانية نبهت الدول العربية - على مستويات مختلفة - إلى الخطر الذي تشكله مثل هذه القوة الصاعدة، إن هي استطاعت المضي إلى مداها. وكان من نتائج ذلك أن طورت إسرائيل استراتيجيا سياسية وعسكرية في مواجهتها الكفاح الفلسطيني المسلح، وطورت الدول العربية - كل منها بحسب حاجتها - خططاً تضمن لها «حدود أمن» خاصة بها. بالنسبة إلى إسرائيل قرر مهندسو الاستراتيجيا فيها أن

«يتعايشوا» مع المقاومة، وذلك عن طريق دفعها بالتدريج نحو الشرق، بحيث تتمركز على الضفة الشرقية لنهر الأردن، وعن طريق العمل، بالبطش أحياناً وبالرشوة حيناً، على «تحييد» الضفة الغربية إلى أقصى حد يستطيعونه، بحيث تشكل في الأساس - وإن شكلت مسرح عمليات صغيرة - حاجزاً بشرياً بين القوات الإسرائيلية على ضفة النهر الغربية المشتبكة مع المقاومة، وبين الجسد الجغرافي القابل للصدمة، حيث التجمع السكاني الإسرائيلي الأكثف، في فلسطين المحتلة. ونجحت إسرائيل نسبياً في ذلك (ما عدا فشلها الصارخ في غزة)، ولم يساعدها في ذلك جهاز عسكري وأمني وتجمع سكاني عصري ومتفوق تقنياً ومجتمع حرب مدرب على ذلك فحسب، بل ساعدها كذلك في المستوى نفسه الانعدام شبه الكامل للنشاط الوطني والتقدمي المعبِّىء والمنظم والمثقف والمدرب في الضفة الغربية، طوال السنوات التي سبقت الاحتلال في سنة ١٩٦٧.

بعد أشهر من معركة الكرامة كان الإعلام المتعلق بالعمل الفدائي قد بلغ مدى لم يصل إليه إعلام جبهة التحرير الفيتنامية الجنوبية حتى الآن، وأدى ذلك إلى اتساع الهوة بين المهمات التي انتدب هذا الإعلام حركة المقاومة الوليدة لإنجازها، وبين قدرة هذه الحركة الحقيقية المحكومة بالظروف الموضوعية والأداة الثورية ونضوجها. في الشتاء الماضي أنجز الإسرائيليون عسكرياً ما كانوا قد بدأوه بعد أشهر من معركة الكرامة، فأثبتوا حاجزاً معقداً على ضفة النهر الغربية في محاولة جندوا فيها حصائل مجموع الخبرات الاستعمارية التكنولوجية لمنع انتقال المجموعات الفدائية إلى الضفة الغربية من النهر. هكذا، وقياساً على المستوى الذي وصلت إليه الاندفاعة الثورية الأولى التي تسلقت إلى ذروتها في أعقاب معركة الكرامة، فإن العمل الفدائي، نسبياً، يمر الآن بمرحلة

ركود. وهذا الركود لا يعود إلى الأسباب والأوضاع العسكرية فحسب، بل أيضاً بالدرجة الأولى إلى كون الإعلام الفلسطيني والعربي من حيث أراد - إذا أحسنا الظن - تعبئة الجماهير العربية، خدرها من جديد، وسلك في ذلك، على مستويات مختلفة، الطريق الخطأ الذي كانت الأنظمة تسلكه ما قبل حزيران/يونيو، وهو الطريق الذي يؤدي إلى اعتبار الحماسة الجماهيرية من مواقع المتفرجين بديلاً من القتال بهم ومعهم وأمامهم ووسطهم، ويغني عن مضاعفة الجهد في تعبئتهم وتوعيتهم وتنظيمهم.

تعتبر فترات الركود التي تجيء في أعقاب استنزاف الاندفاعة الثورية الأولى لنفسها ظاهرة طبيعية، شهدها معظم الثورات في العالم، وهي في جوهرها لا تشكل علامة خطرة، إذ إنها بلا ريب فترة تواجه فيها الثورة جزءاً كبيراً من عوامل الحكم على مصيرها برمته، وذلك يتوقف على الأسلوب الذي يجب اتباعه في مواجهة هذه الظاهرة.

- هل نواجه مثل هذه الفترة بتجاهلها؟
- أم نختار مخرجاً إعلامياً لها؟
- أم ترى نمعن في المعاندة من دون إجراء تعديل الاستراتيجيا وتكتيك نشاطها؟

ما الذي ينهي هذه المرحلة، ويضع المقاومة في بداية الاندفاعة الثانية التي تنقلها من مرحلة إلى أخرى؟ تبدو هذه المرحلة في ظاهرها عسكرية بالدرجة الأولى، لكن في أسبابها ونتائجها هي بلا ريب سياسية، وذلك هو بالضبط، على صعيد عملي وواقعي، النقطة التي تبدو فيها المسألة العسكرية، المنعزلة عن الفكر السياسي، مجرد نقطة عائمة في الهواء والمجهول. وهنا، بالضبط، تقول

النظرية الثورية كلمتها، وهنا بالضبط يبدو صحيحاً تماماً القول بأن النظرية الثورية ليست مذهبية مغلقة على نفسها، لكنها دليل عمل تفسيري، كي يصبح في قدرتها أن تغيّر.

تشهد فترات الركود في الثورات عادة - كما تقول لنا التجارب الثورية التاريخية - نمواً غير عادي لظواهر غريبة. ذلك بأن الإمعان في تجاهل حالة الركود هذه يؤدي بالطبيعة وبالضرورة إلى بروز «تفسيرات» وأسباب و«ظواهر» إن هي أصرت على تجاهل الأسباب والمخارج الحقيقية - معاندة أو قصوراً - فلا مفر من أن تكون هذه الظواهر والتفسيرات والأسباب جزئية وإلى حد بعيد مرَضية. فتكون فترة الركود هذه هي فترة نمو الذاتية على حساب الموضوعية، وانبثاق مظاهر الإشكالات الجزئية الصغيرة، وتبادل الاتهامات، وحدوث الانشقاقات، وهيمنة التنظيرات والصيغ اللفظية والمزايدات، والصراعات الجانبية، وتغيير أشخاص القيادات، وإلى ما شابه ذلك. ولا ريب في أن استمرار هذه الظواهر فترة طويلة ينهك الثورة ويفتتها، أو يفتح للعدو المتربص، الذي يدرك ذلك عملياً وبالممارسة، باباً واسعاً لمحاولة تصفية نهائية، يحاول تنفيذها ضد الثورة. والمخرج هو بلا ريب في التقدم إلى الأمام، وثمة عملية تصحيح لا بد منها، وهي عملية لا مهرب لها من أن تمارس على قدم المساواة وبصورة جدلية، على المستوى السياسي والتنظيمي، وعلى مستوى الممارسات السياسية والعسكرية، في آن واحد، وأن تتبادل إنجازاتها في أي مستوى من هذه المستويات الثلاثة، وتعكس نفسها بصورة فعلية في ذلك الترابط العضوي بين هذه المسائل الثلاث.

نقول: التقدم إلى الأمام، بمعنى الإدراك الحقيقي لتلك العلاقة الوطيدة بين النضال القومي والنضال الطبقي، العلاقة الجدلية التي تعني أن تصعيد

أحد وجهي هذا النضال الواحد هو تصعيد للآخر، والتي تعني في الوقت نفسه أن الاستسلام في أحدهما هو استسلام للآخر. وذلك يشكل ضرورة استراتيجية ينبغي لها أن تبني إطاراً يتسع لمرونة كافية في التكتيك. لا تعني هنا عبارة النضال القومي ضرورة خوض المعركة الفورية للوحدة العربية، كما أن عبارة النضال الطبقي لا تعني هنا بالضرورة خوض الاقتتال الفوري والدامي ضد الطبقات المستغلة، لكن هاتين العبارتين تعنيان بلا ريب تطويع المسيرة التحريرية الفلسطينية على خطى قدرها ومصيرها وضروراتها.

نقول التقدم إلى الأمام: بمعنى الإدراك الحقيقي لأبعاد المواجهة الراهنة - مواجهة معسكر العدو الكثيف الذي استنفرته المقاومة الفلسطينية المسلحة - المدعمة بتفوق تكنولوجي وبقدرات الإمبريالية وبتواطؤ الرجعية، في مقابل ملايين الجماهير العربية والإمكانات العربية المعطلة، والواقفة بالانتظار. نقول التقدم إلى الأمام: بمعنى الإدراك الحقيقي للمرحلة التي تجتازها المقاومة الفلسطينية، مرحلة العمل الدؤوب على خلق المناخ الثوري وإنضاج الظروف الموضوعية التي توفر أدوات الثورة القادرة على تحقيق مهمات بهذه الخطورة، كماً ونوعاً، واستبدال الإعلام الدعاوي الفضفاض بالتثقيف الثوري والتوعية الوطنية، واستبدال العصبوية الضيقة بالتنظيم الثوري، واستبدال الممارسات العسكرية الكلاسيكية وشبه الكلاسيكية بأرتال الجماهير المنظمة والمسلحة والمقاتلة.

المخرج من المأزق الراهن لا يمكن اجتراحه إلا من خلال تقويم موضوعي لسمة المرحلة التي تعيشها المقاومة في هذه الفترة. وهذا التقويم هو مسألة بالغة الأهمية من الناحية الاستراتيجية والتكتيكية، إذ من دونها لن يكون بوسع المقاومة أن تحقق القدرة، حتى أقصى مدى، على فهم المعضلة وتفسيرها ثم

تغييرها، ومن دونها لن يكون في قدرة المقاومة استخدام مهمات وأساليب مرحلة معينة في هذه المرحلة ذاتها بدلاً من أن تستعير مهمات وأساليب وتكتيكات مرحلة متقدمة وتوظيفها في مرحلة سابقة.

لقد سمعنا، على سبيل المثال، أحاديث كثيرة مع مطلع هذا العام على ألسنة مسؤولين في أحد تنظيمات المقاومة، عن بدء مرحلة التطهير والتحرير للأراضي المحتلة، والتي قدر لها أن تقطع شوطاً كبيراً في فترة قصيرة. وقبل ذلك كان حديث مماثل قد شاع عن مرحلة «العمليات الكبيرة»، بل إن تنظيمات صغيرة نسبياً، من الناحية العسكرية، مضت إلى حد إصدار بلاغات حربية عن معارك كبيرة قذفت فيها على امتداد عشرات الكيلومترات بأكثر من أربعمئة مقاتل. وذلك كله، وغيره من الأمثلة المشابهة يقودنا إلى طرح سؤال عن تحديد سمة المرحلة التي تجتازها حركة المقاومة الآن، والبرنامج الذي هي بصدد تنفيذه في هذه الفترة، وفي الفترة المرئية المقبلة.

تشير الدلائل الموضوعية، ومجموع الظروف الذاتية وغير الذاتية التي تحيط بحركة المقاومة الآن، إلى أن المرحلة ليست في الواقع إلا مرحلة المضي في إنضاج أوضاع الثورة، وفي تعبئة الأداة الثورية القادرة على خوض حرب العصابات، وأي حرق لهذه المرحلة الأساسية سينعكس بلا ريب على المراحل المقبلة وينخرها.

هذا التحديد مهم، لأنه مطالب بأن يعكس نفسه فوراً على جملة قضايا سياسية وتنظيمية وعسكرية: فليس من المعقول أن تكون المرحلة الراهنة مرحلة إعداد في جوهرها، ثم تكون الممارسات السياسية ممارسات انفعالية وخطابية، أو تكون الممارسات العسكرية محكومة بمبدأ التبذير التكتيكي الذي

تفترض قوانين حرب العصابات أنه من غير الممكن اعتماده إلا في مرحلة متقدمة؛ وليس من المعقول أن تكون هذه المرحلة هي مرحلة إعداد، ثم لا تكون المسألة التنظيمية في المقاومة هي المسألة الأولى؛ وليس من المعقول أن تكون هذه المرحلة هي مرحلة إعداد، وبالتالي لا تكون مرحلة تحديد الإطار الاستراتيجي السياسي هي مسألة في منزلة وأهمية أن نثور أو ألا نثور، أن ننتصر أو ألا ننتصر. وجملة هذه المسائل السياسية والتنظيمية والعسكرية، لا يمكن حسمها إلا بنظرية ثورية، بدليل عمل ثوري. لقد جرت العادة على أن يقال بأن خصوصية المعضلة الفلسطينية تجعلها أكثر اتساعاً من أن يحتويها إطار نظرية ثورية، لكن الحقيقة هي العكس تماماً: فبسبب هذه الخصوصية بالذات تشتد الحاجة إلى نظرية ثورية، وبسبب التعقيدات الخاصة بالقضية الفلسطينية تضحي الحاجة إلى دليل عمل ثوري أكثر إلحاحاً من أي شيء آخر، وبسبب خصوصية القضية الفلسطينية، من حيث أن أحد طرفيها هو استعمار إسكاني وطرفها الآخر هو شعب مقتلع من أرضه، يصبح البعد القومي في المعركة مسألة محورية، وبسبب خصوصية القضية الفلسطينية، من حيث أن أحد طرفيها هو ذراع إمبريالي، وطرفها الآخر هو شعب رازح تحت قيود أنظمة مستغلة مرتبطة بدرجة أو بأخرى بعجلة الإمبريالية، يصبح البعد الطبقي في المعركة مسألة محورية أيضاً، وبسبب خصوصية القضية الفلسطينية من حيث أن أحد طرفيها هو طليعة من طلائع العالم المستغل الغني المتقدم تكنولوجياً، وطرفها الآخر في الجهة العربية مكبّل بقيود التخلف، تصبح حرب التحرير الشعبية في المعركة هي مسألة محورية أيضاً، وبسبب خصوصية القضية الفلسطينية من حيث أن أحد طرفيها هو كيان عنصري فاشي مدعوم بالقوى الإمبريالية التي تتخذ من الأنظمة

الإقطاعية والعشائرية والرجعية والعميلة في الوطن العربي وسيطاً في عملية النهب الجارية للثورة العربية والطبقات الكادحة العربية، تصبح قضية النضال ضد هذه الأنظمة هي جبهة فلسطينية أيضاً، بصورة غير مباشرة. وجملة هذه المسائل الاستراتيجية لا يمكن أن تظل معلقة في الهواء بينما تحتدم المعركة. وما هي المعركة إن لم تكن ذلك كله معاً؟ وما هو التحرير إن لم يكن مبنياً على رؤية استراتيجية تضع هذا كله في حسابها؟

وهنا بالضبط، هنا على وجه التحديد، تقول النظرية الثورية كلمتها. فكل صفات وظواهر هذه الخصوصية في القضية الفلسطينية، والتعقيدات المنبثقة منها، إنما تستلزم مواجهتها مواجهة علمية عن طريق العثور على رد في مستوى تشعباتها، وذلك لا يمكن أن يحدث إلا عن طريق ربط مجموع هذه الظواهر والصفات، لتلك الخصوصية، بمنطق ثوري واحد، برؤية شمولية، وبتفسير علمي، كي يصبح التغيير ممكناً وفي مستوى ذلك التفسير.

المعضلة التنظيمية

التنظيم في العمل الثوري ليس عملية ترتيب تقنية، بل هو انعكاس للموقف العقيدي. وإذا هو مضى يشق طريقه من دون هدي من الموقف العقيدي فسينتهي إلى صيغة تآمرية، لا إلى صيغة ثورية. وسينتهي في أحسن الأحوال إلى صيغة عصبوية. التنظيم هو وسيلة النظرية إلى التنفيذ، وهو القارب أو الجسر اللذان تحدث عنهما ماوتسي تونغ، واللذان لا غنى عنهما أو عن واحد منهما للعبور من ضفة القرار إلى ضفة الممارسة. فحين يقول الفكر السياسي إن المعركة هي معركة الجماهير، فمن غير المنطقي أن يكون التنظيم - بعد ذلك - غير

جماهيري. وحين يقر الفكر السياسي أن المعركة هي معركة الطبقات الفقيرة المستغلة، فمن غير المنطقي أن يُنسج التنظيم بعد ذلك من قماشة بورجوازية، أو أن يخضع لقيادة هذه البورجوازية. وحين يقر الفكر السياسي أن العلاقة بين الفكر والعمل هي علاقة جدلية، وأنه لا يوجد فكر مجرد لا يمارس ولا ترتد إليه التجربة بالإغناء، ثم يرتد إليها بالدليل، فإنه من غير المنطقي ألا يضع التنظيم بعد ذلك مسألة الديمقراطية في صلب بنيانه. وحين يرى الفكر السياسي أن مرحلة المعركة وتوترها يستدعيان اتخاذ القرارات السريعة والمرنة، فإنه من غير المنطقي - بعد ذلك - ألا ينعكس ذلك على التنظيم باعتماد مبدأ الديمقراطية المركزية. وحين تقر النظرية الثورية أن المعرفة والممارسة هما طرفا حركة جدلية لا تتوقف، وأنهما تتبادلان مكاسبهما بصورة مستمرة، وأن حركتهما هذه تقتضي المضي في إجراء الإضافات والتصحيحات والتعديلات، فإن التنظيم لا يستطيع - بعد ذلك - ألا يعتمد مبدأ النقد والنقد الذاتي أساساً من أسس علاقاته. وحين تقر النظرية الثورية أن الاستسلام الطبقي هو احتياطي الاستسلام القومي، وأن الاستسلام القومي هو توفير الظرف لفرض الاستسلام الطبقي، فإن التنظيم لا يستطيع - بعد ذلك - ألا يضع امتداداته العمالية والفلاحية بالدرجة الأولى من نشاطه، وأن يمضي في هذه الامتدادات على مستوى الأمة. وحين تستطيع النظرية الثورية، بحكم كونها دليل عمل بالدرجة الأولى، التقاط طبيعة المرحلة وسمة الفترة التي يجتازها الجهد النضالي، فإن هذا الالتقاط إنما ينبغي له أن يعكس نفسه فوراً على طبيعة التنظيم وعلى أولويات مهماته، وعلى أسلوب عمله في تلك المرحلة.

من الممكن أن نمضي في تعداد جوانب هذه العلاقة الجدلية بين النظرية

وانعكاساتها التنظيمية، إلى ما لا نهاية، لكن ما يهمنا بالدرجة الأولى هنا هو على وجه التحديد تتبع هذه المسألة في مجال حركة المقاومة الفلسطينية، في مرحلتها الراهنة: إن التنظيم الثوري، بصفته فصيلة طلائعية، مطالب بالضرورة، كي يستطيع أن يؤدي دوره بصورة فعالة، أن ينجح في منع أمراض الواقع الذي يتصدى لتغييره من أن تنتقل إليه عبر حركة الأفراد القادمين أصلاً من ذلك الواقع والمحملين بالضرورة بعاداته وطباعه وعقليته. وفي العالم المتخلف تتخذ هذه المسألة مظهراً أكثر خطورة منها في أي مكان آخر، وتشكل واحدة من أولى المهمات الفاعلة للتنظيم الثوري.

إن ثقافة مجتمع ما هي، كما هو معروف، ثقافة الطبقة المسيطرة. أما العادات والتقاليد فهي تراث أكثر رسوخاً وتجذراً، وهيمنته أكثر عمقاً، وبالتالي فإن اجتثاث الجزء المتعفن منها هو عمل أشد صعوبة. على أن ذلك كله، في حال تجاهله، يمكنه أن يعمل نخراً في التنظيم الثوري إن هو لم يعالج منذ البدء بوعي، ويستطيع أن ينجح في النهاية في نقل أمراض المجتمع المتخلف إلى التنظيم نفسه، بحيث يفشل التنظيم، لا في تقديم نموذج حي ومصغر لمستقبل النضال الذي ينتدب نفسه له فقط، بل أيضاً في تحقيق مهماته الأساسية، إذ - عند ذاك - تحل العلاقات الشخصية محل العلاقات الموضوعية، والرؤية الذاتية محل الرؤية العلمية، والصدامات العصبوية أو العائلية أو القبلية محل التفاعلات الرفاقية، وتقديس الشخصية محل القيادة الجماعية، والفوضى السائبة محل الديمقراطية المركزية، والتعالي على الجماهير محل التفاعل معها، والمناكفة المعاندة محل النقد والنقد الذاتي، والفردية والمزاجية محل الانضباط. إن المجتمع المتخلف قادر على نقل أمراضه إلى أي تنظيم ثوري، إن لم يستطع هذا التنظيم، مسلحاً

بالنظرية العلمية، ضبط المسألة التنظيمية. ومن دون ذلك يفقد هذا التنظيم قدرته على أن يمثل فصيلاً طلائعياً يتصدى لمهمات نضالية ذات دور تاريخي، بل إنه يفقد معناه الأساسي كتنظيم جماهيري يتحرك وسط الجماهير كما تتحرك السمكة في الماء، ويبادل هذه الجماهير الفهم والود، ويعرف مشكلاتها ويعرف أساليب حلها العلمية، ويعلّمها من دون أن يكف عن التعلم منها. كيف يمكن حل هذه الاشكالات المعقدة؟

إننا حين نقول إن تنظيمات فلسطينية في قلب المقاومة المسلحة، قد أضحت بعد سنوات قليلة من نشوئها مكتبية بيروقراطية، فإن هذا القول لا يعني بالمستوى المباشر إشكالاتها التنظيمية فحسب، بل أيضاً افتقادها بالدرجة الأولى النظرية الثورية التي لا يمكن للمسألة التنظيمية أن تُحل من دونها، على الرغم من أن هذا الافتقاد أدى، بين ما أدى إليه، إلى نتائج تنظيمية واضحة وظاهرة بصورة مباشرة، تبدو كأنها الإشكال في ذاته. ولا شك في أن هذه الإشكالات تتدنى في غمار الممارسات ذاتها، شرط أن تكون هذه الممارسات قادرة على أن تفعل فعلها في تعديل الرؤية النظرية وتصحيحها. وهنا على وجه التحديد تبرز الأهمية التي لا غنى عنها للعمل التنظيمي، وربما لم يكن من المبالغة القول بأن أحد أهم الأسباب التي أدت إلى انفتاح تلك الهوة الشاسعة بين برامج كثير من الأحزاب العربية وتطبيقاتها، قبل وصولها إلى السلطة أو بعدها، أو حتى في المجال النضالي خارج السلطة، يعود إلى فشل تلك الأحزاب في حل المعضلة التنظيمية. إن خطراً من هذا النوع يجب عدم تقليل أهميته بالنسبة إلى المقاومة الفلسطينية المسلحة الآن، لا بسبب الحساسية البالغة لهذه المرحلة التي هي مرحلة العمل على إنضاج ظروف الثورة فقط، بل أيضاً

بسبب الممارسات القتالية المستمرة التي تخوضها التنظيمات الفلسطينية، والتي يتوقف على استمرارها وتصاعدها جزء كبير من إمكان تحقيق برامجها التحريرية. وبسبب هذه الممارسات القتالية بالذات تبرز قضية تنظيمية أولى، يجب أن تحتل أولوية الاهتمام في أوساط المقاومة، وتتلخص هذه القضية في ضرورة تجنب الوقوع في «الصخرية» أو «الصنمية» في بناء تنظيم ما، لأن هذا التنظيم مطالب الآن بصورة خاصة بأن يتسلح بحيوية تنظيمية تتلاءم مع الأخطار والتوقعات المحيطة به. ويمكننا أن نلاحظ بسهولة، مع الأسف، أن مثل هذه الحيوية التنظيمية، والقدرات المرنة التي تستلزمها، هي إلى حد بعيد مسألة غير معتنى بها في بعض تنظيمات المقاومة كما يجب، هذه الحركات التي تتصرف كأنها حركات «شرعية» - قياساً على الأنظمة المحيطة بها والعدو المتربص يومياً بها - وعلى العكس، فإن هذه التنظيمات مطالبة بمستوى من الحيوية والمرونة قادرتين على نقلها إلى مستويات متعددة من النشاط، سرية أو غير سرية، مباشرة أو غير مباشرة، ظاهرة أو مختبئة، متجمعة أو منتشرة. وهذه المستويات تشكل ضرورات لا مهرب منها، ويجب توقعها في أي لحظة، لا بسبب طبيعة النشاط السياسي والعسكري لمنظمات المقاومة فقط، بل أيضاً بسبب الأوضاع العربية والدولية المحيطة بها، والقابلة للتغيير في أي لحظة.

تُعدّ عناصر المقاومة القيادية - في معظم التنظيمات - مكشوفة تماماً، وأيضاً أساليب عملها وانتقالها واتصالاتها، وكذلك إلى حد بعيد تشكيلاتها ومراكزها ومكاتبها. بل ربما كان بعض تنظيمات المقاومة الفلسطينية هو الوحيد من نوعه في العالم الذي يستخدم الاسم السري علناً ويحتفظ سراً بالاسم الحقيقي لعناصره، مع أنه غالباً ما يكون الشخص الذي يحمل الاسمين

معروفاً من كثيرين هو واسماه في آن واحد! وبحجة النشاط الدعاوي فتح بعض تنظيمات المقاومة أبوابه على مصراعيها أمام الصحافيين أو الفضوليين، فسجلت ملايين الأمتار الثمينة، الموزعة الآن في كل مكان، عن أساليب التدريب، وحجم الدوريات، وتوزيع المغيرين في المجموعة المغيرة، وأنواع الأسلحة المستخدمة، وطرق زرع الألغام المتبعة، والكفاءات البدنية للمقاتلين. إن من قصر النظر حقاً الاعتقاد أن العدو يلزمه أكثر من ذلك ليعرف طبيعة كفاءات وأساليب العناصر التي ستواجهها دورياته. وبحجة «النضال الأممي» الذي تشبث به بعض فصائل المقاومة من ذيله، صار بوسع المدعوين «الأمميين» أن يمضوا أشهراً في معسكرات المقاتلين، وأن يتفحصوا بفرص كافية وهادئة أساليب التفكير والتخطيط، ويكتشفوا بمنتهى الحرية المشكلات ونقاط الضعف في أشخاص القياديين والعسكرين، وفي أساليب عملهم وقدراتهم التخطيطية ومطامحهم التنظيمية أو الذاتية.

إن ذلك مهما تكن احتمالات تسربه إلى أيدي العدو ضئيلة، يُضعف إلى حد بعيد مرونة تنظيم من تنظيمات المقاومة في الانتقال إلى شكل تنظيمي مختلف قد تفرضه تطورات المعركة في أي لحظة. فإذا أضفنا إلى هذا أن التنظيمات المقاومة هي أصلاً - في معظمها - لا تهيئ بناها التنظيمية لممارسة مثل ذلك التحول الضروري في أي لحظة، وهي غالباً ما تتجه نحو بنية تنظيمية صخرية أو صنمية غير مؤهلة لمثل ذلك التحول، أدركنا على التو خطورة هذه المعضلة. على أن ثمة معضلة أخرى ربما تكون موازية في الأهمية، وهي أثر «الانفعالية» في التنظيم، هذا الأثر الذي غالباً ما يؤدي إلى نتائج خطرة، لأنه يحكم تنظيماً ما بعقدة ردة الفعل، فينحرف نشاط عناصر ذلك التنظيم القيادية، ثم غير

القيادية، نحو اتجاه يبتعد شيئاً فشيئاً عن صلب المهمات الثورية التي انتدب التنظيم المذكور نفسه للقيام بها أصلاً.

يكون مثل هذا الخطر، طبعاً، أكثر احتمالاً في التنظيمات التي تنبثق من عملية انشقاق حزبي، إذ يصبح المحرك الأول للطرف المنشق (الذي يكون عادة على معرفة بالشيء الذي لا يريده، أكثر من معرفته بالشيء الذي يريده) هو إثبات مبرر انشقاقه وبالتالي وجوده، إثباتاً يومياً. فإذا خذلته الحقائق الموضوعية في هذا المجال أخذ من دون أن يعي يفتعلها افتعالاً: إنه يفقد بالتدريج الرؤية العلمية للمرحلة، ويلجأ إلى المزايدات النظرية والإعلامية، ثم إنه - في معرض تأكيد مبرراته - يعمل عن وعي، أو عن غير وعي، في التركيز على محاولات تهشيم التنظيم الذي انشق عنه، وفي أحيان كثيرة لا تأخذ هذه الظاهرة طابع الهم اليومي والأهم والأعجل فقط، بل تكون أيضاً مضطرة - بالتدريج - إلى افتعال حملة مصطنعة من الأكاذيب والشائعات والاتهامات لتعينه على المضي في تلك المهمة. ويتعرض الطرف الأصلي الذي كان أرض الانشقاق لخطر مماثل، إذ تؤدي تلك الحملة بالطبيعة إلى ردة فعل تشنجية يتوقف التخلص من آثارها بمقدار كبير على سلامة البنية التنظيمية التي تكون عادة أقدر، بحكم قناعتها برسوخها وتجذرها الزمني، على تجاوز تأثيرات تلك الشحنة الانفعالية. ولا شك في أن هذه الظاهرة الانفعالية، إن هي تركت حتى مداها، تؤدي إلى انعكاسات تنظيمية خطرة، فهي تهدم سلم الأولويات النضالية، وتقود إلى توجيه التنظيم برمته وجهة معركة جزئية مفتعلة في أساسها، وذلك على حساب نقطة الثقل في المعركة. وغني عن القول إن مثل هذا الأمر - إن هو حدث في معسكر اليسار - يقود إلى فتح

الباب على مصراعيه لا أمام إنهاك قوى الثورة التي ترشح نفسها لقيادة عملية التغيير فقط، بل حتماً أمام دخول أبوة اليمين والوسط أيضاً.

على أن هذه الظاهرة الانفعالية، على الصعيد التنظيمي، ليست مقصورة في أصولها على التنظيمات الأطراف في عملية انشقاق حزبي (والتي شهدتها حركة المقاومة في العام الماضي ولا تزال تشهد ذيولها) بل تشكل أيضاً احتمالاً أمام تنظيمات أخرى لم تكن طرفاً في انشقاق، وتثيرها بصورة خاصة ظواهر التعدد في التنظيمات، وحوافز الانفراد والوصاية، وتضرمها قوى محرضة من خارج الثورة. وذلك كله يعكس نفسه تنظيمياً، لا على الكفاءات السياسية والقتالية لحركة المقاومة، وعلى حجم الالتفاف الجماهيري حولها فحسب، بل أيضاً على طريقة تناول قضايا استراتيجية بالغة الأهمية وأسلوبها، مثل قضية جبهة التحرير الوطنية، ووحدة الكفاح المسلح، ومواجهة عدو راهن وعدو محتمل، وإلى آخر ما هنالك.

هذا جانب من أهمية المسألة التنظيمية ومحوريتها وانعكاساتها على مسيرة الثورة، على أنه في مرحلة الشروع في الكفاح المسلح تبرز جوانب تكاد تكون أكثر أهمية على صعيد الممارسات وعلاقاتها بالتنظيم، لأنه في حالة من هذا النوع لا تكون الأخطاء التنظيمية مجرد إخلال بالقواعد، بل تكون عملياً ذات نتائج فورية تتعلق بمصير الثورة ككل، وبدماء عناصرها. سنأخذ مثالاً واحداً لذلك، يمكنه أن يلخص المسألة التي نحن بصددها على صعيد عملي، وهو مسألة القواعد العسكرية التي تشكل هنا وبالضبط تلك النقطة البالغة الأهمية التي يتبلور فيها، على صعيد مادي، مركز ذلك اللقاء بين المسألة النظرية والمسألة التنظيمية والمسألة العسكرية.

ما هي القاعدة العسكرية في الكفاح الفلسطيني الآن؟ ما هو دورها، إلى جانب كونها نقطة قفز قتالية؟ إنها طبعاً شكل تنظيمي مكلف بأداء دوره عملياً لوضع النظرية موضع التنفيذ. هل هي إذن ثكنة عسكرية لمجموعة مقاتلين نظاميين، أو شبه نظاميين، أو غير نظاميين؟ إن المحور الأساسي لهذا الترس الجبار، المعقد، الذي نطلق عليه اختصاراً «النضال في سبيل تحرير فلسطين»، يجد في هذه القضية المفصل الأساسي في الموضوع كله. القاعدة العسكرية لمجموعة من الفدائيين، في هذه المرحلة التي تحدد النظرية العلمية - كدليل عمل - طبيعتها وترتيبها الجدلي في المعركة كلها، لا تستطيع أن تكون إلا بؤرة ثورية، مكلفة بأداء دورها القتالي والسياسي، من خلال المهمة الأساسية للثورة الفلسطينية الآن، وهي مهمة العمل القتالي والسياسي لإنضاج الظروف الموضوعية التي تقود نحو حرب التحرير الشعبية. وذلك يعني بالضرورة الثورية ألا تكون القاعدة ترجمة فلسطينية للثكنة، لكنها يجب أن تكون خلية ثورية، عسكرية وسياسية في آن واحد، تطوع عملها السياسي والعسكري لبناء مناخ ثوري أكثر شمولاً واتساعاً.

ويرتبط عملها العسكري ارتباطاً جدلياً بدورها التنظيمي كبؤرة ثورية تقوم بعملية دؤوبة لنقل المثل القتالي الذي تقدمه إلى الجماهير، ولإنشاء حوار بين نشاطها وبين الجماهير، ولنقل «العدوى» - إذا جاز التعبير - إلى الواقع الساكن المحيط بها، واجتذابه إلى المعركة. كيف تستطيع أن تؤدي دورها هذا؟ كيف يمكن لها - بالممارسة - أن تعمم الموقف النظري والتنظيمي الذي يدعو كل مقاتل إلى أن يكون سياسياً وكل سياسي إلى أن يكون مقاتلاً؟ إن هذا السؤال يعيدنا إلى النقطة المحورية في كل هذا الذي قلناه، وهي تلك التي تشدد إلى

النهاية على تلك العلاقة الجدلية الدؤوبة بين القضية النظرية وضرورتها، وبين القضية التنظيمية وأهميتها، وبين قضية الممارسة واستراتيجيتها.

المعضلة العسكرية

ربما كانت هذه المقاطع الأخيرة قد أوصلتنا عملياً إلى الحديث عن المعضلة العسكرية في المقاومة الفلسطينية المسلحة، قبل أن نصل إلى مكانها في «التصنيف المستحيل». فالواقع أن ذلك المثال الذي اخترناه عن عمد، لقضية القاعدة العسكرية في العمل الفدائي، يشكل جانباً من جوانب هذه المعضلة، إذ إن حلها هو مسألة أساسية، لأنها تحسم مسألة أن تصل المقاومة، أو لا تصل، إلى مرحلة تنفيذها الشعار المشترك بين جميع تنظيماتها، شعار حرب التحرير الشعبية. إن الحرب، كما يعرفها ماوتسي تونغ، هي «سياسة دامية»،[٩] ولذلك فإن إهمال التعبئة السياسية بالنسبة إلى مَن يريد النصر يجعله بمثابة «من يقصد الجنوب وهو يسوق عربته شمالاً».[١٠] ومن هنا يرى هوشيه منه أن «العسكري دون السياسي شجرة بلا جذور، ليست عقيمة فقط، ولكنها ضارة أيضاً». وتهدف الحرب العادلة إلى تحقيق السلام، ويحدث ذلك عن طريق إفناء العدو والمحافظة على الذات في آن واحد، وهما مسألتان متناقضتان في جوهرهما، وهنا بالذات تتدخل الاستراتيجيا والتكتيك لترجح كفة إحداهما. وما دام أن هدف الحرب هو كذلك، فمن الطبيعي أن تشتد ضراوتها كلما كانت القوة المعوقة للسلام الحقيقي أكثر شراسة وإمكانات. وتبرز هذه الظاهرة بصورة خاصة في مراحل الركود، التي كنا قد تحدثنا عنها سابقاً، إذ إن هذه المراحل تطول أو تقصر بمقدار أهمية ورسوخ الأهداف التي يناضل من

أجلها هذا الطرف أو ذاك. وهذه الموضوعة تضفي أهمية متزايدة على الجانب السياسي، وعلى التعبئة السياسية في الحرب.

لكن قبل المضي في التفصيلات، لا بد من الإلمام بصورة عامة ومختصرة بالخصائص الموضوعية لطرفي المواجهة، لأنه من دون تحديد هذه الخصائص سيظل أي تقدم في التحليل بمثابة الرجم بالغيب.

أولاً: تتميز ساحة المواجهة الرئيسية، إذا ما نظرنا إليها كصراع إسرائيلي-فلسطيني، بصغر الرقعة الجغرافية محل النزاع، وتتأتى عن هذه الخصوصية نتائج عسكرية بالغة الأهمية. فصغر المساحة يهيئ للقوة العسكرية الإسرائيلية القمعية قدرة على سرعة الحركة والمناورة والتغطية. وفي المقابل، يحرم المقاومة الفلسطينية المسلحة المرونة، والخطوط الواسعة التي تفترض حرب العصابات ضرورة المناورات الكبيرة والتحركات الحرة فوقها.

اعتبر ماوتسي تونغ اتساع مساحة الصين ميزة هائلة للقدرات الثورية العسكرية في حرب التحرير الطويلة الأمد التي خاضتها ضد الاحتلال الياباني. ولا ريب أيضاً في أن هذه الخصوصية تنعكس بصورة أخرى ومشابهة إلى حد ما في فيتنام حيث تغطي الأرض ظواهر طبيعية تعطي الثورة ثقلاً لمصلحتها.

ثانياً: تتميز ساحة المواجهة - إنْ نحن اعتبرناها فلسطينية-إسرائيلية - بوجود الاستعمار الإسكاني الصهيوني، الذي حل محل جزء كبير من شعب طرد من أرضه وحوِّل إلى شعب من اللاجئين في منطقة تقع خارج أرضه الأصلية. في هذه الحالة يفقد المقاتل الثوري الفلسطيني ميزة السمكة التي تسبح في بحر الجماهير. وفيما عدا الأراضي المحتلة بعد سنة ١٩٦٧، فإن المقاوم الفلسطيني يواجه في الواقع جمهوراً معادياً يشكل كل عنصر من عناصره «أداة إنذار»

على الأقل. لقد اعتمدت نظريات حروب التحرير الشعبية دائماً على ذلك التفوق العددي للشعب المقهور الذي يؤدي استنفاره إلى الإخلال بتفوق العدو الحربي والتقني، وتحويل هذا التفوق الكمي للجماهير إلى تفوق نوعي. لكن في ساحة المواجهة الفلسطينية-الإسرائيلية يكاد يكون الواقع الكمي لدى الطرفين متساوياً. وهذا الواقع - بهذه الصورة - يفقد المقاومة الفلسطينية عنصراً أساسياً من عناصر النصر في حروب التحرير الشعبية.

ثالثاً: بالإضافة إلى ذلك، ثمة خصوصية مهمة على طرفي المواجهة الآن. فبينما يتميز الجانب الإسرائيلي - حتى الآن - بالتمسك تمسكاً شديداً بالنظرية الهيرتسلية التي تعرّف الأمة بأنها «مجموعة من البشر يوحدها وجود خطر مشترك ضدها»، واجهها على الجانب الفلسطيني تشتت الفصائل الوطنية وتشرذمها، بالإضافة إلى التشتت والتشرذم الجغرافيين اللذين يعاني جراءهما قسم كبير من الشعب الفلسطيني.

رابعاً: يتمتع الجانب الإسرائيلي بالتفوق التكنولوجي المدعوم بتأييد المعسكر الإمبريالي برمته ومساهمته، وجهد المؤسسة الصهيونية العالمية، في حين تنتسب جماهير الشعب الفلسطيني إلى العالم الثالث النامي، بكل ما في هذه الكلمة من معاني التخلف، لكنه تخلف يضيف إلى نفسه ظواهر طفيلية، في كثير من الأحيان، تعبر عن نفسها في تسلق كثير من العناصر على قشور التقدم الاقتصادي والتقني النسبي الذي تنسخه البورجوازية العربية المرتبطة بمصالح الشركات والمؤسسات الإمبريالية.

هذه الخصائص الرئيسية الراهنة في شكلها السلبي الذي يبدو واضحاً، هي ذاتها التي تفرض أصولاً استراتيجية لا غنى عنها يجب أن توضع حركة

المقاومة الفلسطينية ضمن إطارها.

ومن الضروري والعلمي تلخيص عنواني هذه الاستراتيجيا الجديدة بشعارين أساسيين لقلب ميزان القوة لمصلحة المقاومة:

- الصفة القومية للمقاومة الفلسطينية، في محتواها الطبقي الطليعي.
- شعار الجبهة الوطنية، الفلسطينية والعربية.

كانت النتائج السلبية التي حصلنا عليها من عرض الخصائص الأربع لميدان المواجهة تعود إلى نقطة الرصد التي اخترناها افتراضاً، والتي اعتبرت المعركة معركة فلسطينية-إسرائيلية بحتة. والواقع، أن لا مفر من الوصول إلى هذه النتائج السلبية إذا كانت الفرضية الأساسية هي فرضية خطأ، على أن هذه الخصائص السلبية تعود فتنقلب في مجموعها إلى خصائص إيجابية لمصلحة الثورة ومصلحة انتصارها إن جرى إيقاف القضية على رأسها بدلاً من قدميها، واعتُبرت - أساساً - قضية الجماهير العربية، في مواجهة الإمبريالية والصهيونية وأدواتهما، وكذلك حلفائهما المباشرين أو غير المباشرين.

ليس ثمة مخرج غير عربي، شرط أن يعطي المواجهة التاريخية الراهنة بعدها الطبقي. فعند ذاك تتغير الصورة، وتنهض في مقابل معسكر العدو الهائل الضخامة القوى المؤهلة لتحطيمه، والقادرة على التفوق عليه. عندها تصبح الخصائص الجغرافية للقارة العربية بمجموعها خصائص لمصلحة الثورة، وعندها يصبح التفوق العربي العددي قابلاً للقفز نحو صفة نوعية، قادرة على تجاوز القوة التي يتمتع بها الخصم القليل العدد بسبب تفوقه التقني الراهن، وعندها تستنهض الملايين العربية الكادحة صاحبة المصلحة الأكثر إلحاحاً في تقويض الاحتلال وهزيمة الإمبريالية وقطع أذرعتها الممتدة خارج الأرض المحتلة:

- إن قوة العدو العسكرية التي يستمدها من صغر المساحة التي يناور على خطوطها تنقلب إلى ضعف، إذ يتحول مجموع وجوده إلى معسكر قمعي، أو إلى مجرد ثكنة مطوقة من كل جانب وتُضرب من كل جانب.
- إن قدرته المتفوقة على استنفار قواه الذاتية واستجرار التأييد والدعم الإمبريالي لها تنقلب إلى عملية انتحارية أمام استنفار أكثر ضخامة للملايين العربية.
- إن قدرته على حسم المعارك بواسطة ذراعه النظامية الضاربة تنقلب إلى تناقض قاتل أمام الحرب الشعبية الطويلة الأمد التي تعمق طريقها كل ضربة عسكرية يقوم بها.

إذا نظرنا إلى المقاومة الفلسطينية، في وضعها الراهن، من خلال هذا الأفق الاستراتيجي لا تضحي - كما يخيل إلى البعض - أقل أهمية، بل على العكس من ذلك، وعلى النقيض منه تماماً، تصبح ذات أهمية مضاعفة، وذات إلحاح تاريخي في سياق ثورة لا بد لها من أن تكون علامة من علامات عظمة الشعوب في مسيرتها النضالية الشاقة.

إن المقاومة الفلسطينية، التي أهلتها الأوضاع والمبادرات الفلسطينية الطليعية لمثل هذه المهمة التاريخية مدعوة، من خلال هذا الأفق الاستراتيجي أكثر من أي شيء، إلى تفجير الثورة الكبرى.

ومن غير مثل هذا الأفق الاستراتيجي، والذي على أساسه يجب لأي عمل تكتيكي أن يضبط وجهته، فإن المقاومة الفلسطينية مرشحة عند ذاك أن تظل في مرحلة الركود. ولا ريب في أن استطالة مرحلة من هذا النوع تؤدي إلى انخفاض الإقبال على المقاومة، وسيتحول تأييد القوى الوطنية والتقدمية

العربية للمقاومة العربية، بالتدريج، إلى اعتبارها «ورقة توت» تستر جزءاً من عري هذه القوى أمام جماهيرها من دون أن تلزمها بممارسات عملية ثورية في مستوى برنامج المقاومة.

وكما جعلت الأنظمة العربية من المقاومة الفلسطينية «ورقة التوت» التي تستر العري الذي أصابها في هزيمة حزيران/يونيو، فإن الأحزاب والفصائل والتشكيلات الوطنية العربية مرشحة لأن تسلك الطريق نفسه إن لم تفتح المقاومة المسلحة أمامها باباً للانتساب الفعلي إلى حركتها الصاعدة الدؤوبة، وإلى استراتيجيتها التي تضع للقضية الفلسطينية أفقها النضالي الجماهيري العربي، وإن لم تدفعها - بتقديم المثال وبالجدل وبالبرنامج - إلى أداء دورها التاريخي.

ومن هنا فإن حركة المقاومة الفلسطينية مطالبة بأن تحول دون أن تستخدمها الأنظمة العربية، أو الفصائل والأحزاب العربية، «ورقة توت» تبرىء تلك الأنظمة من هزيمتها، وتبرىء تلك الأحزاب من مسؤولياتها المستقبلية أمام جماهيرها، وهذا وحده هو قيمة المثال اليومي الذي تقدمه حركة المقاومة، إذ إنها عبر ذلك المثال تقدم مستوى نضالياً ملزماً، وقياساً لبرامج الأحزاب والقوى العربية الوطنية والتقدمية وتدعوها إلى حمل السلاح ضمن ذلك الأفق الاستراتيجي الذي يطل على ثورة عربية كبرى تضحي المعركة الفلسطينية عندها مرتبطة عضوياً بمبدأ بناء هانوي أو هانويات عربية، وتضحي هاتان القضيتان ملتحمتين بصورة تستعصي على الانفصام.

يجب دفع هذه العملية الجدلية إلى ذروتها بالكفاح المسلح، ويجب العمل بكل قوة لترجيح ميزان القوى الراهن لمصلحة القوى الوطنية والتقدمية العربية والفلسطينية، وعلينا أن نعترف منذ البدء بأن هذا كله يصبح مستحيلاً، وضرباً

من الوهم، إن لم ينطلق من الإيمان بأن المعركة هي حرب طويلة الأمد، تقودها القوى الجماهيرية الطليعية، على مستوى الوطن العربي كله.

لا يبدو أنه يوجد وضع يحتم الشروع في تنفيذ هذا البرنامج أكثر من الوضع الراهن، ولا يبدو أنه يوجد مدخل للشروع في هذا التنفيذ أكثر ملاءمة من الوضع الراهن، ولا يبدو أنه يوجد أداة تبادر إلى هذه النقلة أكثر أهلية من حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة، ولا يبدو أنه يوجد دليل عمل أكثر وضوحاً وفعالية من الماركسية اللينينية، ملتحمة التحاماً خلاقاً بالترابط النضالي للقومية العربية.

المواجهة في وضعها الراهن ليست أكثر من «حالة ثبات» على تلك الأميال المئة في غور الأردن (إذا استثنينا القيمة الكبيرة للمقاومة العنيفة المحتدمة في قطاع غزة) - هي كذلك إن نحن لم نعتبرها كبسولة لغم هائل القوة والفعالية مزروع في قلب هذه القارة العربية الشاسعة، وإذا نحن لم نستخدم هذه الكبسولة لتفجير ذلك اللغم.

فكيف يمكن لذلك كله أن يتحقق، في ضوء الوضع العسكري الراهن للمقاومة؟ بل - قبل ذلك - ما هو الوضع العسكري الحقيقي للمقاومة الآن قياساً على مهماتها وشعاراتها؟

عسكرياً تهدف المقاومة المسلحة، شأنها في ذلك شأن جميع حروب التحرير الشعبية، إلى خلق جملة تناقضات قاتلة في معسكر العدو:

أن تجبره على التجمع لضربها فتنتشر وتضربه في كل مكان، وأن ينتشر ليضربها في كل مكان فتتجمع لضربه في أضعف حلقات؛ أن ترغمه على التقدم لتراجع، فإذا ما أنهكته ضربته، وإذا تراجع قضمت خطوطه الخلفية، وإذا

ما توقف حاصرته، وإذا حاصرها اختفت؛ أن تمنع عنه أقصى ما تستطيع من عون، وأن توسع هوة تناقضاته مع جماهير الأراضي التي يحتلها، ثم تؤدي خسائره ومناخ القلق والإنهاك الذي يعيشه إلى توسيع التناقض واحتدامه داخل مجتمعه ذاته. وفي مقابل هذا التفكك في قوته وطاقاته، تستنفر المقاومة قوتها وطاقاتها بتوطيد علاقاتها على جميع المستويات بجماهيرها، ويخل ذلك كله بميزان القوى، ويقلب القليل إلى كثير والضعف إلى قوة، والدفاع الاستراتيجي إلى هجوم استراتيجي.

بالنسبة إلى المقاومة الفلسطينية الآن، فإنها لم تصل بعد إلى حد إثارة القدر الضروري من هذه التناقضات في صفوف العدو. صحيح أنها أرغمته إلى حد ما على الانتشار، لكنه في الوقت نفسه لا يزال يحتفظ بقوة ضارية متجمعة قادرة على القيام بعمليات كبيرة إذا اقتضى الأمر.[11]

الآن يشكو واقع المقاومة، كحركة مسلحة غضة العمر، ومن خلال تقويم موضوعي للأوضاع الصعبة التي نمت فيها، والتي كانت قد حرمتها قبل هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ أي فرصة للتنظيم والتعبئة، من نقاط ضعف أساسية، يمكن إيجازها - بصورة عامة - كما يلي:

- القواعد العسكرية الثابتة، ظاهرة تكاد تلتصق ببعض فصائل حركة المقاومة. والثبات في المواقع لا يقدم للعدو هدفاً سهلاً فحسب، بل أيضاً معلومات مهمة عن التدريب وتسليح الأفراد وكفاءاتهم القتالية وأساليب نشاطهم. ولا شك في أن مواقع العمل الفدائي يجب أن تكون متحركة ومرنة لا لدواعي الحماية فقط، بل أيضاً للقدرة على إنجاز مهماتها كخلية ذات دور تعبوي وتنظيمي وتثقيفي في محيطها.

- تهدف إسرائيل إلى وضع المقاومة في الزاوية وإفقادها المبادرة التي تميز العمل المسلح للعصابات، وهذا بالذات ما يجعل المقاومة الآن في وضع دفاعي. إلا إنه وضع لم يستطع أن يصل إلى مبدأ الدفاع الاستراتيجي الذي يتميز - في حروب التحرير - بالحرب المتحركة التي تدعمها العصابات وتكمل جزئياً الحرب الموقعية.[١٢]

وإذا كانت هذه المرحلة تتميز عادة بالخسائر الجسيمة التي تلحق بالعصابات، فإنها تتميز أيضاً، في المقابل، بضرورة بناء الجبهة الوطنية واستخدام الوضع إلى أقصى مدى في التعبئة السياسية.

وقياساً على ذلك، فإن المهمة الأولى في هذه المرحلة - بالنسبة إلى المقاومة - هي اعتماد الحرب المتحركة بصورة أكثر حسماً، وبناء الجبهة الوطنية العريضة.

- المستوى العلمي والتدريبي داخل المقاومة هو في وضع أقل قدرة على التطور السريع كما يجب. ومن الضرورة القصوى الآن التخلي عن البرامج الميكانيكية والكلاسيكية لعملية التدريب العسكري، والارتفاع بها نحو إنتاج كفاءات قيادية وميدانية جديدة لتخلق مقاتلين قادرين على المبادرة، وقدرات متزايدة على مواجهة العدو السريع الحركة والتطور.

على سبيل المثال، ينعكس ذلك في بطء حركة المقاومة المسلحة في الرد على تكتيكات العدو، في مقابل سرعته في تغيير أساليبه وتكتيكاته وفخاخه. إن هذا النوع من الجدلية في الارتباط بالعدو يجب قلبه رأساً على عقب، أي إفقاد العدو مبادرته وتحويلها إلى المقاومة، بمعنى سرعة الأخيرة في تغيير تكتيكاتها وفخاخها وأساليبها حال أن يكتشفها العدو، ووضعه دائماً في موضع ردة الفعل المتأخرة على عمل مرن يتطور باستمرار.

جاء في مجلة «نيوز أند وورلد ريبورت» (١٩٦٧/٣/٦) ما يلي: «يعترف الضباط الأميركيون بأنه لا يمكن تجنب خطر الفخاخ الفيتنامية، وقد صرح ضابط أميركي أنه في كل عملية تقوم بها قواته يكتشف فخاخاً جديدة اخترعها رجال حركة التحرير الوطني الفيتنامية، ويقول إنه لا يكاد يخبر جنوده عن فخ جديد حتى يسقطوا في فخ أكثر منه جدة».

هذه الميزة التي تعتمد بالدرجة الأولى على مستوى التدريبات والمبادرات لحركة المقاومة ما زالت إلى الآن مفقودة، ويجب أن تعطى اهتماماً أشد. وفي الواقع، فإن العدو ما زال حتى الآن يحتفظ إلى حد بعيد بهذا النوع من المبادرة.

وثمة نقطة ضعف أخرى تتلخص في الاتجاه الذي يمكن أن تؤدي إليه أخطاء تنظيمية لا تعطى ما تستحقه من اهتمام، أولها ذلك السلوك التنظيمي الذي يمكن أن يؤدي إلى خلق طبقة عسكريتاريا في المقاومة الفلسطينية ترتبط بالرتبة والراتب، في وقت تحتاج المقاومة أكثر ما يكون إلى تكريس وتعميق صفتها كفصائل عصابات ثورية، وربما كان هذا الخطأ أكثر بروزاً في جيش التحرير الفلسطيني الذي أنشىء تنشئة كلاسيكية وما زال إلى حد بعيد.

وثاني هذه الأخطاء التنظيمية تتلخص في ضرورة ضبط سلوكية المقاتل ليتقدم إلى الجماهير كنموذج للإنسان الجديد الذي يناضل من أجله.

وبالإضافة إلى ذلك، بل قبل ذلك، توجد نقطة ضعف أساسية هي تشتت فصائل المقاومة، وافتقاد خطة عسكرية موحدة، وانعدام التنسيق والتعاون الخلاق فيما بينها.

وربما كانت هذه النقطة بالذات هي مفصل الموضوع كله، ونقطة الانطلاق نحو إيجاد حلول حقيقية لكل الإشكالات التي هي بمقدار أو آخر منبثقة منه.

إن مطلب الجبهة الوطنية العريضة التي تلتزم أطرافها برنامج حد أدنى وعلاقات ثورية واضحة، هو مطلب لا يمكن إلا أن يكون أساساً لا غنى عنه لأي عمل ثوري يرمي إلى الحصول على نتائج حقيقية ومتصاعدة. ومن المؤكد أنه من دون مثل هذه الجبهة المتحدة ستفقد المقاومة كثيراً من قدراتها الذاتية، وفي الوقت نفسه ستفقد كثيراً من قدرتها كنواة لجبهة وطنية متحدة بين مجموع الفصائل الوطنية والتقدمية في الوطن العربي، هذه الجبهة التي لا مفر من أن تكون في صلب الأفق الاستراتيجي لحركة المقاومة الفلسطينية.

طبعاً، فإن الفرصة لم تفت، لكن وعي قيمة هذه الفرصة هو الشيء الذي يجب التشديد عليه وممارسته عملياً. فأي توجه ثوري جاد لا يستطيع إلا أن يدور في حلقة مفرغة إذا لم يضع في صلب شعاراته الراهنة شعار بناء الجبهة الوطنية وتدعيمها وتوسيعها. وحين نقول جبهة وطنية إنما نقصد بهذا التعبير ما تعنيه فعلاً، أي بعيداً عن التراكم العفوي، بل على العكس تماماً - ملتزمة إلى أقصى حد برنامج حد أدنى يجري ترسيخه وتطويره عبر ممارساتها وتجاربها ودروسها.

وهذا الشعار يعيدنا، بصورة جدلية، إلى المعنى الحقيقي للفكر السياسي في حركة المقاومة: ضرورته وآفاقه كدليل عمل، ويعيدنا بالصورة نفسها إلى المعنى الحقيقي للمسألة التنظيمية: ضرورتها وآفاقها وقيمتها كأداة لا غنى عنها لنقل ذلك البرنامج إلى صعيدي التطبيق والممارسة.

لا بد مرة أخرى من أن يجري التشديد على القيمة التاريخية لهذا المفتاح المثلث الذي به وحده يمكن فتح الباب نحو آفاق الانتصار الممتدة أمام جماهيرنا التي تستحقه بمقدار ما تعي فصائلها الطلائعية حقيقة المعركة وأبعادها:

- لا بد من جبهة وطنية عريضة تضم الفصائل الفلسطينية الوطنية.
- لا بد من أفق استراتيجي عربي على مستوى الأمة.
- لا بد من بعد تقدمي مبني على أساس طبقي.

وهذا كله لا يمكن تحقيقه بسهولة، إنه شيء مؤكد. فالعصا السحرية لا تصنع التاريخ، إنما التاريخ تحوله الجماهير التي تفهمه وتعقد العزم على تغييره. والطريق صعب وشاق، لكنه يستحق دماء الذين يقاتلون ببسالة في سبيل اجتراح النصر، وكي نكون أوفياء لهم، أولئك الذين سبقونا واستشهدوا في سبيلنا، فليس علينا إلا أن نكون في مستوى القضية التي أعطوها - بلا تردد - دماءهم، وكي نكون أوفياء للمستقبل الذي نريده للأجيال العربية الطالعة، لا بد من أن نكون في مستوى المهمات التي يستلزمها، وأن نتقدم بشجاعة، مخترقين الجدار، لنستحق العلم الذي لا تزال دماء جماهيرنا تضرجه، منذ خمسين عاماً.

كتاب الهدف رقم ٥ - بيروت

المصادر

١- ماوتسي تونغ، «المؤلفات المختارة» (بكين: دار النشر باللغات الأجنبية، لا تاريخ)، المجلد الأول، ص ٢٢٠.
٢- جورج لوكاش، «في التنظيم الثوري»، ترجمة جورج طرابيشي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩).
٣- جوزيف ستالين «أسس اللينينية».
٤- ماوتسي تونغ، مصدر سبق ذكره، المجلد الأول، ص٤٤٥.
٥- تقرير يتنغ سياو-بينغ للمؤتمر القومي الثامن للحزب الشيوعي الصيني، ١٩٥٦/٩/١٥.
٦- ماوتسي تونغ، مصدر سبق ذكره، المجلد ١ الأول، صفحة ٢٦٦.
٧- المصدر نفسه، ص ٢٧٠.
٨- المصدر نفسه، المجلد الثاني، ص ٩٣.
٩- المصدر نفسه، الجزء الثاني، ص ٢١٥.
١٠- المصدر نفسه، ص ٢١٦.
١١- هذه المقاطع تعتمد على حوار أجرته «الهدف» مع أحد المسؤولين العسكريين في الجبهة الشعبية عن الوضع العسكري للمقاومة في هذه المرحلة.
١٢- ماو تسي تونغ، مصدر سبق ذكره، المجلد الثاني، ص ١٩١.


غسان كنفاني


ثم ...
اشرقت
آسيا

الى اخي ..

الذي تنسج يداه اشرعة تنادي بالرحيل

-١-

سندخل إلى العالم الأكثر والأكبر والأغرب، عبر جدار من الريح.

العالم الأقدم، حيث ترتد صدى الخطوات على نصف القارة الآسيوية الغربي قادمة من أبعد نقطة في التاريخ تستطيع الذاكرة الإنسانية استعادته.

الصين والهند تضيفان إلى سكان العالم كل ساعة، على مدار النهار والليل، ألفين وخمسمئة إنسان.

وبين كل خمسة من البشر يعيشون اليوم يوجد أكثر من صيني واحد وإلى جواره هندي..

قارة عمرها ستة عشر عاماً في ذاكرة الناس المعاصرين، وخمسة آلاف سنة في ذاكرة التاريخ، ومن هناك استورد العالم، حين كان يعتبر ملاعق الحجارة إنجازاً، أخبار البارود والورق، ومن هناك أيضاً جاء بوذا أولاً من الغيم وجاء كونفوشيوس من الزحام.

البارود والورق والنبي والفيلسوف يكملون معاً رحلة الخمسة آلاف سنة.

وأمامهم: جدار من الريح.

حملت حقيبتي ونزلت من القطار الفخم على حدود هونغ كونغ: إلى يساري كانت تشمخ قمة عالية، مبوزة، وعلى رأسها انتصب مخفر رقابة الحدود، وإلى يميني امتدت ثكنات بيضاء واطئة ويافطة كبيرة: أنت تغادر هونغ كونغ.

ومشينا بضعة أمتار على الأقدام: فأمامنا مركز جوازات هونغ كونغ، ويليه، بعد جسر طويل وتحت ممر مكشوف الجانبين ومسقوف بالمعدن، مركز جوازات الصين الحمراء. كانت تمطر رذاذاً، وكان ركاب القطار بين مسافرين إلى بكين ومسافرين إلى كانتون ليأخذوا الطائرة منها إلى كراتشي، قادمين من تلك المستعمرة البريطانية الصغيرة التي يسمونها «هونغ كونغ». وبينما كنت أسير أمسكتني إمراة عجوز، وسألتني وهي تلهث: هل تعرف الإنكليزية؟ فأجبت بالإيجاب ومضت تحكي لي، من دون مقدمات، قصة يوميها القصيرين في هونغ كونغ: «لقد رأيت عدداً كبيراً من الناس هناك، ونحن حمقى لو اعتقدنا أنهم لا يولون اهتمامهم لما يحدث في صينهم الكبيرة.. كلهم هناك يهتمون بما يحدث، وأقول لك ما لمسته بنفسي: إنهم على أي حال فخورون، وسنكون أغبياء، نحن الأوروبيين، لو تصورنا أننا استطعنا أن نسرق هونغ كونغ وأفكار أهلها.. هل سنسير طويلاً؟»

كلا، طبعاً، بضع عشرات من الأمتار فقط وستكونين قد دخلت إلى الصين الحمراء مشياً على الأقدام، وبالنسبة إلى واشنطن أنت الآن، يا سيدتي، على حدود الكون، خطوة واحدة وتسقطين في الفضاء، هنا نهاية الكرة الأرضية على خرائط البيت الأبيض، لكنك في الحقيقة تدخلين إلى العالم من بوابة أخرى،

وربما أكبر.. هل قرأت عن المسيرة الكبرى في الصين؟ حسناً، على الرغم من أن تلك المسيرة انتهت منذ أكثر من ربع قرن، فإنها، كما يبدو، لم تتم نهائياً، وثمة خطوات قليلة باقية، لكن علينا نحن أن نخطوها لنصبح في الثورة، في قلبها...

إنه دورنا الآن، أيتها السيدة، وها نحن كما ترين، نسير خطواتنا الخاصة في مسيرة الصين الكبرى! دعيني أحمل واحدة من حقائبك...

وأعطتني، فوراً، حقيبتين ومظلة ومعطفاً وعلبة مدورة وزوج أحذية، وشكرتني مرة على كل واحدة ومضت بلهجتها النيوزيلاندية التي تجعل الألف مفخمة جداً كأهالي حلب: «أقول لك الحق، لقد تحدثت في هونغ كونغ مع كثيرين، إنهم مرتبطون بصورة لا تنفصم بما يحدث هنا».

أما أنا فلم يتيسر لي وقت أتحدث فيه مع أحد في هونغ كونغ، لقد تناولت عشائي على سطح الفندق، وحملت نفسي ونزلت إلى الشوارع قبل منتصف الليل بثلاث ساعات، من واجهة دكان إلى واجهة أخرى. من ضوء إلى آخر، وقعت في ذلك المقلب السياحي الفذ، المحبب، المزعج بعض الشيء، لكن الذي لا يُنسى: لقد ضعت!

وبدأت «أزورب» عازماً على أن أجد الطريق وحدي مهما امتد بي الوقت، فليس ثمة ما يستطيع إنسان أن يفعله في هونغ كونغ إلا أن يضيع. وعلى الرغم من كل «سمعة» هونغ كونغ وأزقتها، حيث تتساوى المرأة والأفيون بالجريمة، ويرخص ثلاثتهما بلا حساب، فإنه لم يكن لدي ما أخشى فقدانه. وفجأة انفتح أمام بصري عالم هونغ كونغ الحقيقي، الصاخب، الرهيب الدوار، المشتعل بالضوء، والصوت، وطوال شارع يمتد مئات الأمتار ظللتُ، كل خطوتين تقريباً، أقول لا، بالإنكليزية والفرنسية والعربية والألمانية والصينية، لغة بعد الأخرى،

لنساء كبزر اليقطين، ولبارات تجعر أضواؤها أمام العيون بصخب لم أر مثله في العالم: لو كان زوربا اليوناني معي لاجتز رأسي بسكين، ولو استطاعت كل «لا» قلتها ذلك المساء أن تغفر لي خطيئة من الخطايا التي ارتكبتها منذ صغري لذهبت بالتأكيد إلى الجنة!

هذا ما حصلت عليه في هونغ كونغ، ولم أكن أحسب حساباً لجانب سياسي في الأمر، ومثل هذا الجانب جدير بالمسز روبرت، العجوز النيوزيلاندية التي عملت مدرّسة للإنكليزية في أستراليا ١٢ سنة، لتفسد بحروفها الحلبية المفخمة لغة جيل كامل هناك...

وكانت لا تزال تحجل إلى جانبي حتى وصلنا إلى صف من المرافقين كان ينتظرنا على مدخل الصين، وبلمح البصر تعارفنا وتباسمنا وأخذنا راحتنا، ثم تناولنا الغداء في مطعم المحطة، وفوراً أصبحنا في العالم الأقدم والأكثر والأغرب.

كالفراشات البيضاء، مضت الصينيات الصغيرات اللواتي يقمن بكل الأعمال تقريباً، يحمْن حولنا: قميص من الكتان الأبيض وسروال أزرق وجدولة طويلة، إن اللون الأبيض لون محبب هنا إلى درجة التقديس، أما اللطف فهو عادة.

وكان علينا أن ننتظر القطار الذي سيحملنا إلى كانتون في مسيرة ثلاث ساعات، وقد انتظرنا نحو ثلاث ساعات في صالونات المحطة وسط رعاية لا توصف. لكن الرعاية التي كانت تمنح لوفد من شباب الكونغو أصابتنا بالحسد، ويبدو أن مرافقي ارتاح لوجود المسز روبرت معي فتركنا نتناطح بالمعلومات والثرثرة والتقاط الصور واكتفى بمراقبتنا من وراء عينيه الضيقتين باسماً.

وجاءت العجوز حصتي، أيضاً، في القطار الفخم الذي أخذ يطوي بلا هوادة ساحات لا تصدق من حقول الأرز الغض تحت سماء كامدة تزخ مطراً منعشاً،

وطوال ثلاث ساعات فتشنا عن شبر أرض واحد غير مزروع عبثاً، وكانت البحيرات العكرة، يسبح فيها بط صغير، تنسحب واحدة وراء الأخرى أمام إعجابنا. وعلى الطرق الضيقة الفاصلة بين البسط الخضراء التي لا نهاية لها كان الفلاحون، تحت قبعات القش العريضة ومعاطف البلاستيك الملونة، يلوحون للقطار الصاعد إلى كانتون.

وشربنا الشاي الأخضر، غير المحلى، مرتين وثلاث مرات من أيدي الصينيات الصغيرات اللواتي يقمن بخدمة القطار، وقدم مرافقانا لنا (وهما مترجم شاب يتوقد نشاطاً وذكاء وسكرتير اتحاد الصحافيين في كانتون) كل التفسيرات، والابتسامات التي طلبناها منهما، وخصوصاً المسز روبرت التي لم ينضب لسانها ثانية واحدة، وهي تفتك بنا ثلاثتنا يميناً وشمالاً، إلا قبل وصولنا إلى كانتون بنصف ساعة.

وحين فتحت المسز روبرت عينيها كان القطار قد وقف على رصيف كانتون، ولا بد من أنها فوجئت بمنظر صف طويل من الفتيات الصغيرات يلوح بالورود وينطلق بنشيد حلو. ولا شك في أنها اعتقدت، كما اعتقدت أنا، أنها المقصودة بالذات، وشخصياً، بذلك الاستقبال المذهل، فانتصبت واقفة، وسوت ياقة معطفها، وحين عادت فنظرت إلي شاهدتُ في البحيرتين الزرقاوين وراء نظارتيها ذلك المطر النادر الذي ينهمر من قلب المرأة، من أعماق قلبها، حين تشعر صدقاً، وفجأة، بأنها ليست وحيدة، وأن هناك من يحبها وينشد لها نشيداً وهي تهبط من قطار بعيد بعد رحلة من القلق المبهم..

وارتجفت شفتها الرقيقة، ثم مدت كفيها فأمسكت بذراعي: «آه أيها الفتى الشرقي، نحن الغربيين فقدنا هذه الأشياء الإنسانية الحارة، فقدناها».

وشبكت ذراعها بذراعي وقد أنساها تأثرها نفسها، وجرّتني وراءها نحو باب القاطرة: «آه أيها الفتى... أما زالت توجد في بلادكم تلك العاطفة الإنسانية، اللطف؟ التهذيب؟ الحب؟ إذن يجب أن تتمسكوا بها، أنا إمرأة عجوز مجربة، ولست شيوعية، لم أكن ولن أكون.. إلا إنني أعرف أن هذا بالذات هو أهم ما في حياتنا..».

وتركتني ومضت تغتسل في أمواج المستقبلين، وأخذت أرقبها وهي تمتص سعادتها حتى الثمالة إلى أن جرني المرافق إلى حيث كان الأمين العام المساعد لاتحاد صحافيي الصين بانتظاري، وركبنا السيارة إلى الفندق العاري في تلك البلدة التي تعد مليونين ونصف مليون من البشر: القديمة والفقيرة والملأى، مع ذلك، بالحدائق. إن الذي يلفت النظر ذلك العدد الهائل من اليافطات التي تعطيك شعوراً بأن حرباً ما قد وقعت أمس أو ستقع غداً، ولم يكن مرافقاي ليمنعا عني رؤية الفقر والخراب القابع إلى جانب الاستيقاظ الواضح. فقد كانا، كما يبدو، يعرفان حقيقة حياتهما... ولم يكونا ليحاولا تزييف الواقع أو إخفاءه.

وكانت الفايكاونت، الإنكليزية الصنع، تنتظرنا في المطار، واستقبلتنا مضيفتان: القميص الأبيض والسروال الأزرق والجدولتان، وبعد خمس ساعات تقريباً من الطيران الهادئ، الممتع، الذي مضى بين تناول عدد من الأطعمة لا يحصى لاحت بكين في الأفق: حقلاً لا نهاية له من القناديل...

وحين قمت من مقعدي لاحظت شيئاً بين أمتعتي: أوه!.. مظلة المسز روبرت!

لكن من يجد المسز روبرت الآن؟

-٣-

وعلى أرض مطار بكين استقبلنا استقبالاً حافلاً، وتولى الترجمة شاب من خريجي معهد اللغات الأجنبية هنا، وكانت مظلة المسز روبروت لا تزال معي، ووجدت نفسي مضحكاً بعض الشيء أن أدخل إلى بكين بمظلة نسائية، فأعطيتها لمن تعهد بأن يوصلها إلى صاحبتها.

وشربنا الشاي الأخضر في صالون المطار، ثم حملتنا سيارة بولونية الصنع، عبر الكيلومترات الثلاثين المحفوفة بأشجار الحور، إلى المدينة. وكان لا بد من راحة بعد تلك السفرة الطويلة، وهكذا وجدت سريري في فندق شن شيباو يبدو أفضل مكان أمضي فيه ليلتي الأولى في بكين.

وصباح اليوم التالي، كانت قاعة الفندق تعج باللغات والأزياء، من أعماق آسيا الوسطى نزولاً إلى اليمن، من أميركا اللاتينية إلى بلدان جنوب شرق آسيا، إلى إفريقيا، من أوروبا الشرقية صعوداً إلى الاتحاد السوفياتي وعودة إلى إسبانيا والبرتغال: أكثر من ألفي ضيف، يرافقهم أكثر من أربعة آلاف مترجم ومرافق، يغطون عالماً من ٨١ بلداً على الأقل.

ومن نافذة السيارة البولونية ألقيت النظرة الأولى على بكين طوال قبل الظهر: إن الميدان أكبر من أن تسعه العين، ويبدو أن الضخامة هي فن محبب بالنسبة إلى الشعوب الكبيرة، لقد غُسلت الساحة الكبرى باللون الأحمر المشتعل، وأنت كيفما التفت سترى صور ماركس ولينين وستالين وماو معلقة بألوانها الساطعة وتقاطيعها الكلاسيكية الوقورة، وستمر بعدد لا يحصى من المعارض والمتاحف والمسارح، لكن ما سيلفت نظرك أكثر، أول وهلة، أربع طائرات «يو

٢» أميركية محطمة، ملقوحة تحت أقدام تمثال ناصع البياض لجندي صيني يقف على أبواب المتحف الحربي.

وتأتي فيما بعد الصين القديمة: قصور الأباطرة وقلاعهم ذات السطوح الرشيقة، كأذرع الراقصين المرفوعة: عشرات منها مزروعة على التلال ووسط الأنهار مطوقة بأسوار عالية ومزخرفة باللون الذهبي المتوهج، ورسوم الوحوش الراعبة الفاغرة أفواهها في تحفز استطاع أن يحمي الأباطرة ردحاً طويلاً من الزمن.

لكن الدقة المتناهية في الزخرفة تبدو الآن رمزاً لشيء آخر غير ألوهية الأباطرة، تبدو رمزاً للصبر الجلود الذي يتميز به هذا الشعب، والذي استطاع أن يضع الأباطرة، في نهاية الأمر، داخل زجاج المتاحف.

على أقدام ذلك الذي كان بذخاً، ذات يوم، تترامى بكين الشاسعة بالأربعة ملايين من سكانها: في منتهى النظافة والنظام، لكن في حدّ من الفقر واضح، تتميز به دائماً هذه الرقعة المديدة من آسيا الكامنة، المتحفزة بدورها بصورة لا يخطئها البصر.

إن المحال الكبيرة، ذات البضائع المنوعة، نادرة، وكذلك السيارات: وعلى الرغم من أن سيارات ذات صنع بولوني وروسي، وأحياناً إنكليزي وألماني، قد وضعت في تصرف الضيوف، فإنك تستطيع أن تلمح سيارات ذات صنع صيني أيضاً.

وفي المساء شهدت حفل العشاء الذي أقيم في واحدة من أكبر قاعات العالم، لقد مضى خمسة آلاف إنسان يتناولون العشاء تحت الأضواء الساطعة بعد أن ألقيت الكلمات الرسمية، لكن أحداً لم يستطع أن يشكو من دقة الخدمة.

والصينيون، كما يبدو، مغرمون بقلي الأشياء، والإقلال من الخبز، والوقعة تبدأ أولاً بتشكيلة من صحون اللحوم المقلية على مختلف أنواعها، والأسماك، بكميات تشبه كميات المازة، ثم يأتي الطعام الساخن، وبعده الأرز في كاسات أنيقة، وأخيراً تصل الشوربا ثم الحلويات، فالفواكه.

وعليك أن تشرب أيضاً: ذلك الشيء الذي يسمى «عرق الأرز»، الحارق، الجهنمي، والذي تجد على المائدة دائماً رجلاً يرفعه عالياً أمام وجهك ويقترح عليك نخباً، وتهب الطاولة كلها فتقرع الكؤوس، وإذا كنت رجلاً «فكعبه أبيض»!

وشهدنا، من قمة قصر في حديقة عامة، «المدينة المحرمة» التي يمتد سور شديد العلو حول المئات من قصورها المتلاصقة، والتي بناها الأباطرة في القرن الخامس عشر، وأضحت الآن متحفاً يطل على نهر مطوق بالصفصاف، تمخره الزوارق المسطحة وهي تحمل المواطنين المتنزهين.

وفي اليوم التالي كان يوم العرض، أول أكتوبر [تشرين الأول]، ومنذ الصباح الباكر تناهى إلى سمعنا ضجيج الغناء والموسيقى، وحملتنا السيارات إلى الساحة العامة حيث شهدنا، مذهولين، عرضاً لا يوصف: نصف مليون إنسان يسيرون أرتالاً داخل ذلك الإطار من الألوان التي تتميز بها الصين، أمواج لا نهاية لها من البشر، محيط جبار لا يسبر غوره يغلق الأفق المديد للميدان الهائل وتموج في نهايته، ممزوجة بالضباب البعيد، الأعلام واليافطات، حاملة تلك الحروف العجيبة، التي لا أول لها ولا آخر..

إن ذلك العرض شيء لا يوصف، ولغة المسافات والأرقام هنا لغة لا يمكن استيعابها، وكذلك - ربما - الغريزة الجماعية عند هذا الشعب: الذوبان الكلي تقريباً لكل صور الفردية كما عرفناها واعتدناها، قد يكون ذلك سبب ضخامة

العدد، وربما نوعاً معيناً من التثقيف، لكن لا يبدو - الآن وهنا - أي بديل يستطيع أن يضع هذه الملايين السبعمئة على طريق المستقبل مثلما هم الآن.

وكان الأمر المساوي في الأهمية أن ترقب جمهور الحاضرين: من الساري إلى القبعة القوقازية، إلى برانيط المكسيك وألوان إفريقيا، إلى أناقة التيبت والوبر المنغولي، إلى كل الأزياء التي شهدتها عمرك كله في الصور، أو لم تشهدها بعد.

وبينما كان رتل السيارات الطويل يعود إلى الفنادق أخذ الأطفال يلوحون للغرباء بأيديهم، مغدقين على الشارع ذي البيوت الواطئة تلك الابتسامات الآسيوية العريقة، التي لم تفقد ثقتها قط بالشمس التي ستظل تشرق غداً.

وفي المساء شهدنا الألعاب النارية، وهي كلمة تعني شيئاً حين يرتبها أولئك الذين كانوا أول من اخترع البارود في العالم: لقد نقشت سماء بكين تلك الليلة بقناديل معجِبة، لا عدّ لها، وفي الميدان كانت مئات الألوف من البشر تنطلق بالأهازيج والرقص والغناء، ولو قدر لك أن تقف على المنصة الكبيرة المطلة على الميدان، وتشاهد تلك الجموع التي بلغت، أمام العين، ضعف سكان الكويت (مثلاً) لما صدقت أنك إنما ترى بشراً يحتفلون بعيد وطني.

ثم أخذونا فيما بعد إلى سطح القصر المطل على الميدان لنشهد فنوناً من الرقص الصيني الذي يخيل لك أن أصبعاً رشيقة امتدت إليه فنسلت منه الجنس بصورة تامة.

لقد حجلت المسز روبرت من طاولتها المقابلة، ملتفحة بشال صيني يقيها نسمات بكين الباردة (متى استطاعت شراءه؟) لتلفت نظري إلى الساحر البارع الذي دوخ الحاضرين، ثم رأى من واجبه، كما يفعل على مسرحه الشعبي كل

يوم، أن يوضح للناس أن ألاعيبه إنما هي حصيلة براعة وخفة، وأن لا علاقة لأي قوة ميتافيزيقية بالأمر!

-٤-

كمعظم الصينيين كان وجهه برونزياً باسماً لا يمكنك أن تحزر، عبره، كم يبلغ من العمر، لكن شعره الشائب المحلوق من جانبي رأسه يعطيك علامة ما، على أنه قد اجتاز الخمسينات، وهو يلبس ثوباً رمادياً من الطراز الشائع هنا، والذي يتميز به، عالمياً، شو إن لاي وماوتسي تونغ بصورة خاصة.

اسمه: يونغ لونغ كواي، أحد أبرز اقتصاديي الصين الشعبية ونائب رئيس جمعية التجارة الخارجية، لقد بدا لي تلك اللحظة شديد الوثوق بنفسه، على الرغم من أنه واحد من الذين يحملون على أكتافهم ٦ ملايين وستة آلاف كيلومتر مربع و٦٠٠ مليون ونصف مليون من البشر..

- إن عالم الأرقام والمسافات في بلادكم هو عالم شديد التعقيد بالنسبة إلينا نحن القادمين من الطرف الغربي لآسيا، ولذلك ستحمل أسئلتي بعض هذه الدهشة، إنه هم كبير كما أعتقد أن تتذكر دائماً أن ٦٥٠ مليوناً من البشر يعيشون في الصين، وكما أعلم فإن هذا الرقم هو ما سجله إحصاء جرى في مطلع العهد الثوري وأغلب الظن أنه ازداد الآن.

وابتسم المستر كواي وهو يجيب:

- إن نسبة السكان في الصين تتزايد بمعدل يتراوح بين ١٨ وعشرين بالألف سنوياً، وهي نسبة عالية كما ترى، ونحن ندرس الآن أساليب متعددة للعمل على تخفيضها.

- إذا لم أكن مخطئاً فإن هذا الكلام يبدو غريباً علي، في بكين بالذات؟

- إننا نبذل جهدنا الآن كي نجعل نسبة الزيادة في عدد السكان نسبة معقولة. لقد بدأت القصة بالثورة، كما تعلم، ومذاك نستطيع أن نقسم الأمر إلى مرحلتين: ففي الأولى كان هناك مهمات لا حصر لها أساسية أيضاً كمدخل للاشتراكية: مقاومة الاستعمار والإقطاعية وسيطرة رأس المال وإلغاء الامتيازات الأجنبية، لقد شهدت المرحلة الأولى تصفية التجارة الأجنبية نهائياً وإلغاء النفوذ الإقطاعي الذي عاش أكثر من ألف سنة، لقد أتممنا عملية إصلاح الأراضي سنة ١٩٥٢ وصفيت البيروقراطية وبدأ الإصلاح الإنتاجي. وفي المرحلة الثانية كان المرشد هو لقاء الماركسية اللينينية مع الواقع الصيني. إن هذه المرحلة التي ما زلنا في غمارها تستغرق عشرين سنة وربما مئة، إذ إن مهمتنا هي الانتهاء إلى الشيوعية سياسياً واقتصادياً وثقافياً.

- أعتقد أن المنطلق الأولي في هذه المرحلة الثانية هو تنفيذ التحول الاشتراكي للاقتصاد القديم، فما هي ملاحظاتك؟

- إن المشكلة الأساسية في هذا النظام هي القضاء على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتحويلها إلى ملكية عامة، أما المواد الاستهلاكية فيستطيع الأفراد امتلاكها.

- مثل؟

- الدراجات والملابس وآلاف من الأمور ذات الطبيعة المماثلة.

- وكيف حولت الصين وسائل الإنتاج الخاصة إلى ملكية عامة؟

- لقد كان لا بد من الاعتماد على منطلقين: أولاً إصلاح الصناعة اليدوية

والزراعة الفردية، وثانياً إلغاء الاقتصاد الرأسمالي الخاص.

- لندخل في التفصيلات، لو سمحت.

• بعد انتهاء تطبيق الإصلاح الزراعي كان عدد أسر الفلاحين ١٢٠ مليون أسرة، وهذا يظل داخلاً في نطاق الزراعة الفردية، أما الحكومة في هذه الحالة فقد أخذت على عاتقها إرشاد الفلاحين إلى تنظيم فرق جماعية حافزها الرغبة الذاتية والمنفعة المتبادلة حتى إذا ما جاءت سنة ١٩٥٧ كانت قد نظمت ٧٥٠ ألف جمعية تعاونية زراعية، وما لبثت هذه الجمعيات أن خطت بيسر نسبي إلى الأمام فتحولت إلى كميونات في سنة ١٩٥٨، وبوسعنا أن نعد الآن في الصين ٧٤ ألف كميون.

- وهذه الكميونات هل تمارس أي نوع من السلطة السياسية؟

• إن الكميونات هذه هي القاعدة الأساسية للسلطة الشعبية، وفي إدارة الكميون تجرى عقود الزواج، وأعمال كثيرة تخص حياة الناس اليومية. ومن ناحية أخرى فالكميون هو منظمة للإنتاج الجماعي، وعملية الإنتاج ووسائلها والأرض جميعاً تتبع الكميون.

- هل كانت مبادرة الفلاحين تجاه العمل الجماعي جيدة؟

• لقد كانت مبادراتهم في الإنتاج الجماعي عالية، وهذا أمر تعكسه الأرقام.. لكن يظل علينا تطبيق الزراعة الحديثة قدر استطاعتنا: كهربائياً وتكنيكياً وكيماوياً ومائياً، وأنا أعتقد أن ليس بوسعنا تحقيق هذا قبل عشر أو عشرين سنة.

- حسنا، لقد كنا نتحدث عن الكيفية التي يجري فيها تحويل وسائل الإنتاج إلى الملكية العامة على اعتبار أن هذا التحويل هو منطلق أساسي في المرحلة

الاشتراكية، فماذا عن تحويل رأس المال الخاص، أيضاً، إلى ثروة شعبية؟

- هنالك في الواقع ثلاثة أمور أساسية في موضوع الدخول إلى الاشتراكية: الأول ما كنا نتحدث عنه، والثاني موضوع رأس المال الخاص، والثالث هو موضوع عملية البناء ذاتها. على صعيد رأس المال الخاص فقد كان يوجد في الصين نوعان من رأس المال هذا: النوع البيروقراطي والنوع الوطني، لقد صادرنا مجمل النوع الأول الذي كان يشغل في الواقع ٨٠ في المئة من رؤوس الأموال الخاصة، أما الـ٢٠ في المئة الباقية فهي ما نسميه رأس المال الوطني.

– ماذا فعلتم بهذه الـ ٢٠ في المئة؟

- لا بد، عموماً، من القضاء على هذه المؤسسات الرأسمالية الخاصة، لكن بالنسبة إلى أولئك الذين يملكون هذه المؤسسات من الرأسماليين الوطنيين مارست الحكومة «الإصلاح الفكري». لقد قررت ألا تصادر هذه المؤسسات الخاصة، واتخذت خطوات إصلاحية وتحويلية تجاهها بالتدريج. وفي ربيع سنة ١٩٥٠ تحولت هذه المؤسسات إلى مؤسسات مشتركة، كان عددها يبلغ آنذاك ٧٠ ألفاً - لقد دخلت الدولة شريكاً فيها، وفي الحقيقة أنها منذ ذلك الحين هي التي تديرها وتقدم أرباحها إلى وزارة المال.

– أي أن تعبير مؤسسات مشتركة هو مجرد صفة اسمية؟

- هذا صحيح اسمياً فقط، أما عملياً فلا توجد ملكية خاصة.

– لكن كيف مارستم موضوع «الإصلاح الفكري» الذي ذكرته؟

- لقد منحت الحكومة أصحاب تلك المؤسسات ٥ في المئة من رأس مال

مؤسساتهم سنوياً كربح، وقد قبضوا هذه الحصة لهذا العام أيضاً، على أن الموضوع سيبحث فيه الآن مجدداً للنظر في شأنهم.

- هل أستطيع أن أفهم من هذه الملاحظة أن هذه الـ ٥ في المئة ستتوقف؟

• لست أدري الآن، لكن من ناحية المبدأ لا بد من إلغاء هذه الأرباح. لقد أعطيناهم هذه الحصة، وشغلناهم بأجر، ولم نحرمهم حق الانتخاب، وكنا نريدهم أن يتعلموا الأفكار الوطنية والاشتراكية.

- لنتحدث عن عملية البناء الاشتراكي، البند الثالث في موضوعنا.

• كان الاقتصاد الصيني قبل التحرير متخلفاً جداً كما تعلم، لماذا؟ الاستعماريون قالوا إنه بسبب كثرة السكان وبسبب الأمراض الطبيعية، وهذا غير صحيح. فالسبب في التخلف هو الاستعمار والعدوان والإقطاع وسلطة الكومنتانغ الرجعية. بعد إقامة الجمهورية تمت إعادة بناء الاقتصاد الوطني، وتم مشروع الخمس سنوات الأول في سنة ١٩٥٧، ثم الثاني، لكننا واجهنا صعوبات جمة أهم أسبابها الكوارث الطبيعية، ثم في تموز [يوليو] ١٩٦٠ سحب الاتحاد السوفياتي خبراءه، وفضلاً عن ذلك هناك نقائص في أعمالنا نحن.. عندها كان لا بد من إعلان التعبئة، ووضعنا ثقل قوانا البشرية والمادية في النواحي الرئيسية، وأجلنا بعض المشاريع الثانوية وركزنا على زيادة الإنتاج الصناعي وتنويعه وتحسينه وزيادته... كل ذلك اعتماداً على جهودنا الخاصة.

- ما هي الحصيلة، بعد ذلك كله، في رأيك؟ خلاصة التجربة؟

• إن ثلاث نقاط هي التي أرغب، جواباً على سؤالك، في التركيز عليها: إنني أؤكد أولاً أن العنصر البشري يجب أن يوضع دائماً في المكان

الأول والتكنيك ثانياً، إن أي تكنيك جديد إنما هو نتاج بشري.. إننا مع اعترافنا بأهمية الآلة لا نعتقد أن الحافز لزيادة الإنتاج هو تكثير الربح، لكن التثقيف وتطور الإنتاج يرفعان في المقابل مستوى المعيشة.

- لكن الاجتهاد السوفياتي الجديد الآخذ في التقدم بسرعة إلى الأمام، هو، كما لا شك أنك تعلم يا مستر كواي، اجتهاد الاقتصادي الروسي ليبرمان الذي يرى أن إدخال عنصر الربح في عملية الإنتاج يرفع من مستواها كماً ونوعاً، وفي حدود ما أعرف فإن آخر التقارير الواردة من الاتحاد السوفياتي تقول إن هذه «الليبرمانية» قد طبقت على بعض قطاعات الإنتاج وأدت إلى نتائج حسنة.

- إن وجهات نظر من هذا النوع لا يمكن أن يحدث بشأنها خلاف، وسأحدثك هنا عن رأيي الشخصي: إنني أرى أن مؤسسات الدولة في البلدان الاشتراكية هي ملكية شعبية ومهماتها متعددة، لكن أهمها هي أن تؤدي مهمات الدولة أداء تاماً، فكيف نطلق إذن مبادرة العمال؟ في رأيي أن نضع الوعي السياسي في المكان الأول، ولو نفذت وجهات نظر ليبرمان فماذا ستكون النتائج؟ إننا لا نشك في الجواب. على أي حال لا يوجد عندنا في الصين أي ليبرمان، ولا أي تجارب من هذا النوع، أما في الاتحاد السوفياتي فيوجد، والزمن أمامنا، وبوسعنا أن نرى!

- لقد كنا نتحدث عن دروس التجربة وقلت إن أهمها ثلاثة: كان الأول هو أولوية العنصر البشري..

- أجل، أما الثاني فهو موضوع العلاقة بين الزراعة والصناعة. فوفقاً

لتجاربنا علينا أن نطور العلاقة بينهما تطويراً متلائماً، ويجب ألا نخل بالتوازن بينهما، وأنا أرى أنه إذا كان هناك زراعة متقدمة فبالوسع تطوير الصناعة بصورة أسرع. ونحن نرى في هذا المجال الاعتماد على الجهود الخاصة، أما المساعدة الأجنبية فتأتي ثانياً وهذا لا يعني طبعاً أن نغلق أبوابنا. فقد أقمنا، على العكس، علاقات تجارية مع ١٢٠ بلداً أجنبياً حتى الآن. إنني أركز على موضوع الاعتماد على النفس لأن «البعض» قال مرة إنه بعد انسحاب الخبراء السوفيات ستتعطل الصناعة الصينية في ٦ أشهر، وقد دل الواقع على أن الذي قال هذا القول هو الذي تعطل. أما الملاحظة الثالثة فهي ضرورة أن تتمسك البروليتاريا بالسلطة ولا بد لها من تنفيذ الماركسية اللينينة عملاً وليس تحريفاً. إن الثقافة يجب أن تخدم الاشتراكية ونحن لا نوافق الآن على شعار الحرية، ولا بد من أن تعد جيلاً جديداً للشيوعية. لقد قيل في الغرب إن الجيل الماضي كان ثورياً والجيل الراهن كذلك، أما الثالث فقد لا يكون بالضرورة كذلك.. إننا شديدو الحذر تجاه هذا القول، وقد عزمنا على أن يكون الجيل الثالث أيضاً ثورياً، وأن يحمل الثورة إلى نهاية إنجازاتها..

-٥-

.. وصباح الأحد تحركت سيارتنا الخضراء نحو واحدة من أعاجيب الدنيا السبع: سور الصين الذي صد سلسلة لا تحصى من مطامع الغزاة وجحافلهم على مر العصور، والذي صد، من ناحية أخرى وفي المقابل، رياح الحضارات

الغرب آسيوية والأوروبية التي كانت تتكسر بذورها على جدرانه المتعرجة، اللامتناهية، المزروعة في أحضان تلال تتوقد بأشجار أرجوانية مذهلة..

واخترقنا بكين الشاسعة: خرجنا من الشوارع العريضة والساحات التي لا حدود لها إلى بكين القديمة، إلى بكين الحقيقية التي تتميز ببيوتها ذات الطبقة الواحدة، والتي تشبه خيمة حجرية متطاولة بقرميدها الرمادي ومساطبها ولونها الطيني، كبيوت الكويت القديمة. لقد قيل لي إن الأباطرة الذين تعاقبوا على حكم الصين كانوا يمنعون المواطنين من بناء بيوت تعلو قصورهم. ولما كانت قصورهم ذاتها لا تتميز بالعلو، فإنه من النادر أن ترى في بكين بيوتاً تعلو عن الطبقة الواحدة، أو الطبقتين، فيما عدا وسط المدينة حيث شيدت الثورة تلك البنايات الجبارة. لكن الأهم من التفسير الواقعي الذي تشرحه هذه البيوت الكامدة اللون، المنخفضة، والذي ظل المرافق يكرره من دون هوادة طوال الطريق، أن الصين دولة متخلفة، وطريق الثورة طريق طويل محفوف بالصعوبات.

الفقر، إذا أردنا استعمال كلمة أكثر وحشية، ذلك الغول الذي نهش الصين تاريخاً طويلاً والذي لم تستطع الثورة حتى الآن، بسبب عمرها ومشكلات الصين المتعددة، من تحويله إلى خادم، لكنها نجحت في أن تضعه في قفص.

وإلى جانب الفقر قد ترى لأول مرة كيف يمكن أن تسود النظافة المنقطعة النظير: إنها ميزة تمحو أمام عينيك بدائية المنازل. ويبدو أن حيوية الثورة ورغبتها في تعبئة الطاقة البشرية تستبق بمراحل قدراتها المالية، والصينيون فخورون بما تستطيع أيديهم العارية أن تفعل. وبانتظار المستقبل الذي يثقون بأنه سيكون قادراً على تمويل الرفاه، فإنهم لم يقفوا مكتوفي الأيدي: لقد وضعوا الـ١٣٠٠ مليون ذراع التي يملكونها، عارية في أغلب الأحيان، لبناء الطريق إلى المستقبل

من دون لحظة انتظار... وحتى الأطفال جندوهم في حملة عملاقة للقضاء على الذباب والبعوض والفئران، وأنت تفاجأ في بكين، وفي الضواحي، بعدم وجود الذباب والحشرات المماثلة، بينما تجند الناس جميعاً لتحويل بلادهم، ببساطة، لكن بإنجاز لا مثيل له، إلى بلاد نظيفة!

وحين صرنا خارج بكين بدت الجبال العالية في الأفق تماماً كتلك التي ترسمها الريشة الصينية الرشيقة على قطع القماش المتطاولة، وكانت الحقول تمتد على جانبي الطريق وراء صفين من أشجار الزلزلخت، لكنها بدت مزروعة أقل من حقول الجنوب، بين الساحل وكانتون.

ثم جاء السور الشهير يتوج القمم العالية للجبال التي لا نهاية لها، كأفعى حجرية تتلوى على علو شاهق: إنه سور مزدوج الجدران، لا يعلو أكثر من خمسة أمتار، وبين جداريه تسلقنا مسافات لا تنتهي. إنه مبني بصورة عبقرية بحيث يستطيع أن يكشف على الدوام مسافة كافية أمام النوافذ الضيقة التي أزت عبرها، على مدار ألفي سنة، السهام الصينية الدقيقة وهي ترد الغزاة من أطراف منغوليا.

لقد بني السور منذ ٢٥٠٠ عام على امتداد ستة آلاف كيلومتر على طول الحدود الصينية من الشرق إلى الغرب، وفوق سلاسل جبلية شاهقة، وهو لا يزال يحافظ على شكله الفريد، المتين والأسطوري، كاملاً تقريباً.

لقد انزرع بمئات الألوف من الصينيين الذين جاؤوا يمضون الأحد بين جدرانه الصعبة، يحملون معهم سلال الفواكه ويتصورون. وكان عدد وافر من الأوروبيين الشقر هناك أيضاً يزقزقون بكاميراتهم المعقدة، وقد وضعت النسوة أحذيتهن ذات الكعوب العالية تحت أباطهن وهن يتسلقن الطريق المتعرج بين جداري السور، إلى أعلى موقع فيه.

وأخذ المرافق، وهو سكرتير تحرير صحيفة رياضية (وسياسية أيضاً، طبعاً)، يشرح لي أمام نافذة حجرية قصص مئات الألوف من العمال الذين جندوا لبناء هذه المعجزة، والذين انسحق عدد وافر منهم بين حجارته الضخمة. ووراء النافذة كانت تترامى التلال متوقدة بالشجر الأرجواني والأصفر كأنها طلائع جيش آخر يتحفز تحت راياته ومشاعله لكرة أخرى. وفجأة سقط السؤال من لساني، كما سقط في رأسي، وفي اللحظة ذاتها، من دون مقدمات وبلا سبب:

- لنتحدث عن الجنس قليلاً.

ووقع الزلزال، وتضرّج، ودار السور دورة كاملة، ثم استعاد جأشه، وسأل:

• نتحدث عن ماذا؟

- عن الجنس.

• وكيف خطر على بالك هذا الموضوع الآن، وهنا؟

- لست أدري، ربما لأنني تصورت السور حزاماً متيناً يحافظ على العذرية الأزلية للصين الكبيرة، وربما لأنني لم ألمح بين آلاف الفتيات الصينيات اللواتي شاهدتهن هنا، وفي بكين، واحدة تضع على وجهها الأصباغ.

• وتنحنح، وقال إنه موضوع معقد، لكنني التصقت بالسؤال فمضى يقول: «إن العلاقات الجنسية قبل الزواج شيء محظور تقليدياً، عززته الأخلاقية الثورية، إن علاقة الحب تنتهي عادة بالزواج، والمجتمع يرفض العلاقات الجنسية ولا يفكر فيها أصلاً».

- وإذا حدث أن مارس اثنان هذه العلاقة قبل الزواج، هل يوجد قانون يعاقبهما ؟

• كلا، إن الأمر مجرد أخلاق وموقف من المجتمع، وليس ثمة قوانين

في هذا المضمار، لكن القانون يتدخل إذا ما أصبح الأمر أكثر من أن يحتمل، لقد ألغت الثورة العهر، أقدم مهنة في التاريخ، لأنها امتهان للإنسان.

- وهل تمتنع المرأة في الصين من تزيين نفسها والاهتمام بالأزياء كي لا تشجع على علاقات جنسية؟

• إن النساء في الصين لا يتزين منذ القديم، وهن ينظرن إلى اللواتي يضعن الحمرة على شفاههن نظرة الاستنكار، وبالنسبة إلى الرجال فإنهم يفضلون جمال الوجه الطبيعي، فهو أكثر إنسانية.

- لكن الزينة هي أيضاً إنجاز إنساني.

• صحيح، والمسألة مسألة عادة وأذواق.

- إذن لماذا تتزين الممثلة عندكم أكثر من اللازم؟

• الممثلات والممثلون فقط، وهي عادة أيضاً.

- لكن العلاقات الجنسية بين الرجل والمراة هي أمور غريزية، وفي مقابل هذه العادات التي تتحدث عنها لا بد من النصيحة بالزواج المبكر، هل تنصحون؟

• كلا! ينبغي للشباب الانصراف إلى العمل وإلى التثقيف وهما أمران يقللان من حدة تلك الغريزة، ثم إن الصينيين ينظرون إلى العلاقة الجنسية نظرة جدية منذ القديم..

- مَنْ الذي يستطيع أن يمنع المراة من أن تكون مغرية؟ لقد شهدت فتيات صينيات، داخل أثوابهن الرجالية يحاولن، كأنما من دون قصد، أن يكن جميلات ومغريات، إن الحد بين العهر والجمال ليس دقيقاً كما يقال هنا، إنه عالم شاسع لا تستطيع القواعد والقوانين أن تفرضه. ولو كان الرجل الصيني حقاً يفضل

رؤية المرأة من دون زينة لما كان ثمة من سبب لتزيين نساء المسارح.

ودرنا، ثم أخذنا نهبط الأدراج عائدين إلى السيارة.

- إن المتزوجين لا يضعون الخواتم في أصابعهم، إذن كيف تميز بين المرأة المتزوجة والعازبة؟

- الأمر في منتهى البساطة، التمييز بينهما غير ممكن. في القديم كانت العازبة تحتفظ بجدولتها الطويلة، أما الآن فلا أحد يهتم.

وسارت السيارة ساعة أخرى: لقد دخلنا الآن إمبراطورية الأضرحة، حيث اختار ثلاثة عشر إمبراطوراً عاشوا في القرن السادس عشر أن يدفنوا هناك. المدخل شارع تحوطه تماثيل لا حصر لها لحيوانات وملوك منحوتة من الصخر الثقيل بحجوم عملاقة، ثم تأتي السقوف الصينية المطعوجة. أما الأضرحة فهي قصور كاملة على عمق بعيد في الأرض: لقد رأى الأباطرة أن يدفنوا في أمكنة مجهولة مع أموالهم وثرواتهم بحيث «يعيشون» في الموت، على طريقة الفراعنة، حياتهم السابقة.

وكالفراعنة أيضاً، لكن تحت الأرض، جعلوا الوصول إلى تلك القصور المدفونة عملاً مستحيلاً. وقد ظلت هذه الأضرحة مجهولة حتى قبل ٨ سنوات حين عثر عامل في مكان ما في بكين على لوح حجري يشرح كيفية الدخول إلى واحد من الأضرحة، واستغرق العمل عامين كاملين لاكتشاف القصر المدفون. أما القصور الـ١٢ الباقية فما زال يبدو، حتى الآن، أنه من المستحيل الوصول إليها، وقد حاول الغزاة اليابان، ذات يوم، الوصول إليها بالمتفجرات، لكن المغامرة انتهت إلى العجز.

ونزلنا إلى الضريح - القصر - حيث كان الإمبراطور قد أعد بأناقة واعتناء

لا مثيل لهما قصره الفخم: جرار الزيت وأرطال الذهب، والأختام والبذلات والمقاعد الرخامية والتماثيل في عدد لا يحصى من القاعات المقوسة والغرف والمخازن. وفوق القصر، على علو مئات الأقدام من التراب، امتدت غابات من الصنوبر تنبثق منها، بين لحظة وأخرى، تماثيل ومسلات وأسود تحرس الإمبراطورية المدفونة..

لقد اشترط أول الأباطرة أن تكون أضرحة أولاده الذين سيحكمون بعده أصغر من ضريحه، وهكذا فإن الأضرحة الـ١٣ تتصاغر بانتظام، أما الأكبر فلم يُكتشف بعد - ما عدا القبة العلوية التي تعلن عادة وجود ضريح - ويبدو أن ذلك الإمبراطور كان حكيماً جداً. فالواقع أن الإمبراطور الذي جاء أخيراً كان مجبراً على بناء ضريح متناه في الصغر، فوفرت الثورة عليه هذا الهم!

وفي طريق العودة كان شيء واحد على الأقل أكيداً بصورة لا تقبل الجدل: وهو أن هذا الشعب يعرف كيف يستعمل أكفه وأصابعه، وقد جعل منها سلاحاً رهيباً تعلم منه الصبر، لكن تعلم منه، أولاً، العمل الدؤوب الذي يضمن النصر النهائي.

لقد أرغم فيما مضى على تجنيد هذه الموهبة الفذة لبناء الأضرحة ولإنجاز مسيرات الأباطرة، ثم جاء الوقت الذي استطاع أن يستخدم فيه يديه لبناء حياته ذاتها، وهو يفعل بدأب وكد ندر أن حدث مثلهما في التاريخ، وللغاية تلك.

وفي الاستراحة المزروعة بالهدوء والجمال شربنا الشاي الأخضر على طاولة المسز روبرت. وكان صعود الدرج الطويل الذي يفصل بين الأرض والقصور المدفونة في أعماقها قد أتعبها فبدا وجهها مضرجاً - وقد شربت شايها بصمت عميق. وبلّغتني ونحن ننهض:

- إنه شعب صبور أكثر مما نتصور. وسأوجز لك شعوري بكلمة: بعد نصف قرن على الأكثر سترى العالم كله يأكل بعودي قصب!

-٦-

قدمت الثورة الصينية بعد سيطرتها على السلطة مثلاً جديداً لطراز الحكم، ولفترة طويلة ظل هذا المثل أكثر إيحاء للشعوب المضطهدة من أي مثل عداه.

وكان محور هذا المثل الجديد أن الحزب الشيوعي لم يمارس تسلطاً قط. وإذا كان قد جعل من المكتب السياسي للحزب أعلى سلطة، فإن هذا المكتب هو تتويج لهرم من المؤسسات التي تشارك في الحكم، يحتل المجلس الوطني الشعبي مركزاً مهماً فيها. وهذا المجلس مكون من ثلاث مجموعات: ثلثه من الحزب الشيوعي، وثلثه الثاني من أعضاء الأحزاب الأخرى وأكبرها الجامعة الديمقراطية، وثلثه الثالث من المستقلين.

وعلى الرغم من أن عدد أعضاء الحزب يبلغ نحو ٢٠ مليون عضو، فإن هذا التقسيم المثلث للمجلس، ولهيئات سلطوية أخرى مماثلة في الأهمية، ظل محافَظاً عليه باعتناء.

- فإلى أي مدى يمكن اعتبار المثال الصيني هذا نموذجاً لنوع جديد من حكم الحزب الواحد؟

• إن السيد وانغ ين شانغ، الذي يرئس صحيفة «ذا كونغ دايلي» نموذج طيب في هذا المضمار: فهو، بالإضافة إلى احتلاله مقعداً في المجلس الوطني، عضو في المجلس الاستشاري أيضاً. وهو غير منتسب إلى الحزب الشيوعي ويرئس، في الوقت ذاته، صحيفة يومية تصدر في بكين.

ويعمل في الصحيفة المذكورة، التي يبدو أن ترجمة اسمها هو «الإيثار» ٣٠٠ موظف، وتوزع ٣٠٠ ألف نسخة يومياً، وقد أُسست سنة ١٩٠٢، وهي تعتبر أقدم صحيفة في الصين ولا تزال تصدر إلى الآن.

وهو رجل قصير القامة، مربوعها، شعره الرمادي محلوق من الجانبين وينتصب وسط رأسه كدغل صغير.

وقال المستر شانغ، وهو يدفع نحوي صحن الفواكه وكوب الشاي في صالة الاستقبال بمبنى الصحيفة الضخم، إن «'ذا كونغ دايلي' لم يدرها الحزب الشيوعي».

وأضاف:

- وأنا نفسي لست شيوعياً.

وسألت، ببساطة، لكن مباشرة:

– لماذا؟

- لماذا ماذا؟

– لماذا لست شيوعياً؟

وبدا السؤال الموجز جوهرياً، بسيطاً وصعباً، إلا إن المستر شانغ أجاب بهدوء:

- إنه شيء طبيعي، على الرغم من أن الحزب الشيوعي الصيني هو أكبر حزب شيوعي في العالم، أن يظل بعض الأشخاص غير شيوعيين.

ومع ذلك، فأنا لم أحصل بعد على الجواب، فقمت بالهجوم من جهة أخرى:

– لقد كنت، كما يبدو، على علاقة جيدة بالحزب قبل التحرير؟

- في سنوات عمري الخضراء شاركت في الثورة، وكنت في تلك الفترة

عضواً في الحزب الشيوعي الصيني، لكنني فقدت الاتصال فيما بعد به.

- ولماذا لم تُعد هذا الاتصال بعد التحرير؟

• لقد أصيبت الثورة بالانتكاس في محاولتها الأولى بسبب الجناح اليميني في الحزب الذي كان يتزعمه تشن دو تشو. وفي تلك الفترة تمزق بعض الحزب وفقد كثيرون من الأعضاء اتصالاتهم به وكنت بين هؤلاء، وحدث أن غيرت مهنتي فأضحيت صحافياً.

- إنك، لو سمحت، لم تجب على السؤال... لقد سألت عن السبب الذي من أجله لم تعد عضويتك للحزب؟

• يحدث غالباً أن يطرأ على موقف الإنسان الطبقي تغير مهم، بعد أن فقدت اتصالي بالحزب فقدت موقفي الثوري أيضاً وأضحيت رجلاً له مهنة حرّة.

- وهل يمنع هذا من الالتحاق بالثورة؟ إن اللينينية تنص على أن مادة الثورة وأهلية الثورة متوفرتان حتماً في طبقتي العمال والفلاحين، لكنها تنص أيضاً على أنه كثيراً ما يحدث «الاختيار الثوري» في الطبقات الأخرى، وبعض زعماء الحزب الشيوعي الصيني لم ينحدر من طبقة الفلاحين أو طبقة العمال.

• هذا صحيح، لكنني شخصياً غيرت موقفي الطبقي وصرت أعمل في هذه الصحيفة، لقد خدمت فيها المجتمع القديم طوال ٢٦ عاماً، وأنا أخدم الاشتراكية الآن منذ ١٦ سنة.

دورة طويلة حول الموضوع ، لحظة تفكير، جرعة شاي، ثم هجوم جديد:

- ما هو موقفك الطبقي الآن؟

• إنني في الطريق نحو أن أضحي مثقفاً ثورياً من الطبقة العاملة.

- هل يعني هذا أنك ستدخل الحزب فيما بعد؟

- إنها رغبتي الكبرى.

- هل كونك خارج الحزب هو قرار ذاتي أم قرار من الحزب؟

- قرار ذاتي.

- هل حدث أحياناً بصفتك أحد أعضاء المجلس الوطني أن رأيت أن قرار الحكومة هو قرار خطأ؟

- إنني أشارك في صنع هذه القرارات، وإذا رأيت أن بعضها خطأ أناقشه.

- هل حدث ذلك؟

- إنني ممثل الشعب، والحزب يدعونا عادة إلى دراسة القرارات والمشاريع، وكل واحد من هذه يتعرض للدراسة والمناقشة قبل الموافقة.

- كيف تحدد قيمة معارضتك؟

- إننا نختلف، كما يبدو، في تفسير كلمة معارضة... إنهم، في الغرب يتساءلون ساخرين لماذا نرفع أيدينا حين يجيء التصويت على قرار ما، والجواب هو أنه قبل عملية التصويت يكون المشروع أو القرار قد تعرضا لمناقشة تفصيلية دقيقة.

- وأين تعتقد يوجد الفرق بينك وبين أي عضو شيوعي في المجلس؟

- لا يوجد أي فرق.

- ما معنى وجود مستقلين إذن في المجلس؟

- إن المستقلين يمثلون أكثرية الشعب، ولذلك فوجودهم في المجلس ضروري. إنني أرى الأمر كما يلي: إن الحزب الشيوعي يمثل مصلحة جميع الناس، لكنه كحزب سياسي يجب ألا يحتل المقاعد كافة.

- ما هي علاقة الدولة بصحيفتك؟

- لقد كان للصحيفة رأس مالها القديم، وبعد سيطرة الدولة بقي رأس المال فيها. إن وضعنا المالي جيد فتوزيعنا عالٍ والإعلانات متوفرة والمعاشات تدفعها الصحيفة لموظفيها من دخلها.

- ألا تعتقد أن الإعلان يتناقض وواقع المجتمع الاشتراكي؟

- إن الإعلان في الجرائد الاشتراكية يختلف عن المتعارف عليه في الصحف البورجوازية، وغالباً تهدف الإعلانات هنا إلى تعريف المواطن بالإنتاج الجديد.

- لكن الإنتاج الجديد، الذي يصدر بالطبيعة عن مؤسسات ومعامل الدولة، هو شيء «حكومي»، فهل نستطيع اعتبار الإعلانات التي تعطى لكم مجرد مساعدة مالية حكومية غير مباشرة؟

- كلا، فبوسع صحيفتنا الاستمرار من دون إعلانات، والإعلانات هي حاجة المصانع وليست حاجتنا، وكما قلت لك غايتها مساعدة المواطنين في التعرف على الإنتاج الجديد، وإرشادهم إلى كيفية شرائه.

-٧-

داخل أسوار «المدينة المحرمة» في بكين، قصور ومكاتب الأباطرة، يمكنك أن تشاهد أعجوبة أخرى من أعاجيب العالم: لا الرفاه فقط، بل الرفاه الجميل، الأنيق، المذهل في جماله وأناقته.

إن هذه المدينة التي تحولت إلى متحف مسور هي عبارة عن عدد لا يحصى من البيوت المقرمدة الواطئة، المنقوشة والملونة بوصة إلى جانب بوصة، من

دون كلل ولا ملل، وعن عدد لا يحصى من الساحات الشاسعة المبلطة بالرخام أو بحجارة الجبال السوداء، وحدائق تفوح بتلك الرائحة المدوخة التي تنفثها أشجار لا زهور لها، ومباخر، ومشاعل، وساعات، وأسود عملاقة مذهبة، ثم السلاحف الثقيلة: رمز طول الحياة الذي اتخذه الأباطرة شعاراً، وربما اتخذوه أيضاً لسبب آخر، هو الكسل!

إن السطوح المقرمدة الحمراء، المعلقة واحداً فوق الآخر على نقوش مذهلة، والجسور المقنطرة المحنية كنصف دائرة، وذلك التنين العجيب، الراعب، الذي تجده في كل مكان، والألوان المتوقدة المحافظة على توهجها كأنها إنما طليت الآن، والأثواب الثقيلة المطرزة بالذهب، كل ذلك إنما يخص عهداً مضى إلى الأبد، لكنه «موجود» كتراث ودرس في آن واحد وراء كل منعطف في هذه المدينة التي كانت محرّمة، ذات يوم، وهي الآن مسرح لآلاف من الأقدام الصغيرة تجوسها كل ساعات النهار.

وأنت إذا لم ترَ جواهر الأباطرة، المعروضة في أحد بيوت المدينة المحرمة، فمعنى ذلك أنك لا تعرف المعنى الحقيقي لكلمة كنوز، ولا تعرف حقيقة السوط الذي كان يلهب ظهور الفرسان على أسوار بكين حين كان يقال لهم إنهم على قاب قوس من كنوز الصين.

إن الذهب والأحجار الغالية إنما هي مجرد قمامة أمام الأيدي العبقرية الخلاقة التي صنعت منها الأعاجيب، وفي داخل أقفاصها الزجاجية تراها جاثمة هناك تصيح في وجهك من أعماق خمسمئة سنة، تتحداك وتنتزع اعترافك، وتجعلك تكشف أصول تلك الجملة التي يظل الصينيون يرددونها على مسمعيك أينما حللت: إن كل شيء أقل قيمة وفعالية من الإنسان ذاته الذي له وحده النصر النهائي.

وخارج المدينة المحرمة تستطيع أن ترى حديقة بكين الكبرى ببحيرتها الاصطناعية التي تشق صفحتها الساكنة زوارق المتنزهين. وهناك تشاهد في أحواض فخارية أنواعاً غريبة من الأسماك التي يتهافت المواطنون على شراء فروخها كي تكبر في بيوتهم، لكن الأهم من ذلك كله أنك ستشاهد جبال الزهور في كل مكان، و«الزهور» الأخرى التي تفوقها جمالاً والتي تنتصب في أحواض واسعة هنا وهناك، وهي ليست سوى أنصاب من الأحجار والصخور نحتتها الطبيعة فجاءت معرضاً هائلاً لإنجازات ذلك الفنان الأول: الريح!

وأمام كل شيء تقريباً يقف الصينيون، طبعاً، لالتقاط الصور بتلك الملابس البسيطة: القميص الأبيض والسروال الأزرق، وأحياناً المعطف الأزرق، كأنهم - بتلك الذاكرة الجماعية التي يستحيل طمسها - يردون على عهد طويل وسحيق من الملابس الإمبراطورية المعقدة والثقيلة. وفي قلب الأماكن المحرمة، على بعد أقدام فقط مما تبقى من الأباطرة، تماثيل طواطمهم الراعبة وجواهرهم المعجِبة، وهما أثران ظلا بعد ذهابهم، أغلب الظن، لأنهما ملك مشروع للعبقرية الجماعية، واسترداد طبيعي للتراث الذي صنعه فنانون وإن كان الأباطرة استخدموهم، فهم نتاج هذه الأمة

إن «قصر الصيف» الذي بني في سنة ١١٣٥، ليكون حديقة أباطرة عصور الـ «يوان» والـ «مينغ» والـ «شينغ» الإمبراطورية، يجب أن يكون صورة توضع في مقابل كلمة «جمال» في كل معاجم العالم - ليس ثمة أي معنى لتلك الكلمة إلا «قصر الصيف» الذي أضحى الآن واحداً من أكبر منتزهات بكين.

إنها، بإيجاز، أرض الألوان والأناقة والبذخ التي ألهبت خيول الغزاة، ومنهم أجدادنا، على كر العصور. وهي ترتفع على بعد أمتار فقط من بكين الشعب،

الكامدة المتربة، ذات البيوت الرمادية الصغيرة الواطئة كخيام الحجر، والتي لم تستطع ١٦ سنة من الثورة - بعد - أن تجعلهما متساويين، لكنها استطاعت أن تحول أرض الألوان والبذخ إلى متحف، ربما لتجعل منها سوطاً يلهب هذه المرة مطامح الشعب العملاق.

لو كنت صينياً، لما فاق إعجابي بما صنعه الأباطرة لأنفسهم أي شيء، إلا ما صنعه الشعب بالأباطرة!

-٨-

على بعد نصف ساعة غربي بكين يقع كميون صان تشاو (الجسر المزدوج)، وهو أحد الكميونات المتوسطة الحجم في الصين. وزيارة الكميون عمل لا بد منه، فهو أحد محاور النظام الرئيسية في الصين الشعبية، وقد تعرض، هو الآخر، لأمواج من الشائعات والأخبار تراوحت بين وصفه بمعسكر عمل إجباري، وبين وصفه بـ«أفضل الحلول» للمشكلة الزراعية في البلدان المتخلفة.

إن الحقيقة لا يمكن الحصول عليها إلا، كما يبدو، بصورة تقريبية: فمن ناحية أولى هناك حاجز اللغة الذي يمنع من صب الأسئلة على الناس أنفسهم، ومن ناحية أخرى لا يمكن أن تتوفر إلا المعلومات الرسمية.

والمعلومات الرسمية تنطلق عادة من ذلك المنطلق الأزلي: «قبل الثورة، كان الوضع كذا وكذا...» وهذا المدخل يحتم على المراقب إجراء عملية مقارنة، وجعلها ميزان التقويم الوحيد.

ومثل هذا المقياس ليس مطلق الصواب، ذلك بأنه يعتمد على لعبة حسابية أخرى، وهي قولك إنه «لو لم تحدث الثورة لكان الوضع إذن ...» وهذه اللعبة

الحسابية غير مقبولة، ذلك بأن «لو» لا تعتبر أداة علمية في تحليل الواقع.

والذي يتبقى إذن هو الغوص في تفصيلات المسألة، والاعتماد على ما يسمى بالدقائق اليومية للمساعدة في وضع تقويم ما، أقرب ما يكون إلى الواقع.

إن الكميون الذي نحن بصدده يقع على مساحة ٣٧٠٠ هكتار، ويسكنه ٣٨ ألف إنسان بينهم عشرة آلاف مزارع مقسمون على ٥ كتائب تحتوي ٧٠ فرقة وتعمل في ٤١ قرية.

وفي الكميون أربعة معامل ألبان كبيرة يلاحَظ بوضوح حالتها المتطورة، وأربع مزارع خنازير ومزرعة أحصنة ومزرعة بط و١٠٠ هكتار من الفواكه.

ويحوي الكميون ٥ مدارس ثانوية و٢٣ مدرسة ابتدائية - بمعدل مدرسة لكل قريتين - ومأويين وروضة أطفال في كل قرية، وخمسين تراكتوراً وعشرين مضخة و ٤٠ بئراً إرتوازياً وخمس قنوات أساسية.

وقد أُسس الكميون في أيلول/سبتمبر ١٩٥٨. وقبل التأسيس كان متوسط إنتاج الهكتار الواحد ١,٧ طن. وفي العام الماضي سجل الهكتار ٣,٥ أطنان، ويتوقع أن ينتج هذا العام ٥ أطنان.

وينتج الكميون ٣ ملايين ونصف مليون كيلو من الحليب سنوياً، وسيكون بوسعه أن يبيع هذا العام ٨ آلاف خنزير، ويبيع عادة سنوياً ٢٥ ألف بطة، وتجري الآن عملية إصلاح ٣٥٠٠ هكتار من الأراضي.

ويتميز الكميون في معظم أنحائه بالنظافة المنقطعة النظير، وبسهولة يمكن ملاحظة الأساليب الحديثة في تربية الحيوانات، إلا إن أغلبية الأعمال الزراعية لا تزال تعتمد على الوسائل القديمة.

في إحصاء جرى سنة ١٩٥٧، أي قبل تأسيس الكميون بعام، كان متوسط

الدخل الفردي السنوي ٤٠ دولاراً صينياً - أكثر قليلاً من ٥٠ ل.ل. - وسجل الدخل في العام الماضي ٨٠ دولاراً - الحد الأدنى ٦٠ والأعلى ١٠٢ - وهذا الدخل يخضع لمقياس الإنتاج الذي تقدمه فرقة من الفرق.

أما الفلاح العامل فيحقق دخلاً قد يصل إلى ٥٠٠ دولار صيني كحد أعلى.

ويعاني الكميون الآن مشكلة مهمة تضع في طريقه سلسلة من الصعوبات. وهذه المشكلة هي أن الأراضي، قبل تأسيس الكميون، كانت مقسّمة إلى قطع صغيرة جداً وتواجه عملية تجميعها صعوبات فنية وبشرية تحتاج إلى وقت وجهد.

- ألا تعتقد أن الصعوبات التي تواجهونها الآن بصدد تجميع الأراضي قد ساهمت في تعقيدها المرحلة الأولى من خطة الإصلاح الزراعي التي قسمت الأرض إلى قطع صغيرة؟

- إن عملية توزيع الأراضي على الفلاحين كانت أحد مستويات الثورة وحلقة في تطورها بالتدريج.

- ألم تساهم عملية توزيع الأرض على الفلاحين في تنمية الإحساس بالملكية الفردية للأرض، بحيث يبدو الآن أن إعادة تجميعها ونزع ملكياتها الفردية نوع من التناقض بين المرحلة الأولى والمرحلة الراهنة؟

- لقد أرادت الثورة في البدء أن تلبي رغبات الفلاحين الملحّة في امتلاك قطعة من الأرض، ولم يكن متوفراً آنذاك وعي سياسي بدرجة كافية يؤهل الفلاحين لرؤية فضائل الزراعة الجماعية، وكان لا بد من توفير هذا الوعي قبل الانتقال إلى المرحلة الثانية، ثم هنالك سبب فني وهو التخلف الذي كان يمنع من الانتقال إلى الزراعة الجماعية، وخصوصاً أن المهمة الملحة كانت تصفية الإقطاع.

وكان لا بد، طبعاً، من شرب قدح آخر من الشاي غير المحلى في تلك القاعة المتواضعة المخصصة لاجتماعات قيادة الكميون، وعلى الجدران كانت تتدلى لوحات ملونة لمناظر طبيعية أدتها ريشة كلاسيكية صبورة، وعلى الحائط المواجه صورة كبيرة لماو وصورة أخرى لكاسترو وتحتهما امتدت طاولة المجلات والكتب، وهي طاولة تراها في كل مكان في الصين، وليس عليك سوى أن تحمل ما تشاء وتمشي، وفي الخارج انفردت الساحة الواسعة محاطة بأشجار الزنزلخت، وبالبيوت المخصصة للمكاتب.

- إن مشكلة الامتلاك الفردي لا تزال من أعقد المشكلات التي تواجه الحركات الاشتراكية المتعددة، وقد جاء الكميون في الأساس ليدلل على إمكان إلغائها، حيث لم يستطع السوفخوز في الاتحاد السوفياتي أن يفعل، فإلى أي حد توجد «ملكية فردية» في الكميون؟

- بوسع أعضاء الكميون امتلاك قطعة أرض صغيرة لاستعمالهم الفردي، الحد الأعلى لملكية من هذا النوع هي ٦٦ متراً مربعاً للفرد، وبوسع الأفراد امتلاك منازلهم، وأدواتهم الزراعية الصغيرة وأشجارهم المحدودة، وعدد صغير من الدواجن ودراجاتهم.

- وماذا يشتري الفلاح عادة بدخله؟

- حاجاته الضرورية: ملابسه ودراجته والراديو والأمور المماثلة، والدستور يكفل حق توريث هذه الأشياء. إن مدخول الكميون يقسم إلى خمسة أقسام عادة: ١٠٪ منه ضرائب زراعية، و١٥٪ للتوظيف من جديد، و٢٪ لصندوق الضمانات الاجتماعية، و٤٠٪ كمدخول للأفراد، أما الباقي فيذهب للمصاريف.

والكميون يبيع إنتاجه، عادة، للدولة، والدولة هي التي تضع الأسعار.

قدح شاي آخر. ومرة جديدة مسح المشرف نظارتيه أمام صِداره الأزرق، وفي الخارج مرت مجموعة من النسوة بملابسهن الرجالية والمجارف على أكتافهن ووجوههن السمراء الصارمة تُكسى بجد أكثر مما يحتمل، عادة، وجه المرأة.

- وماذا عن العلاقات الجنسية في الكميون؟

ومرة أخرى نظر الثلاثة إلى بعضهم وابتسموا:

• إن حرية الحب متاحة، لا حرية العلاقات الجنسية، ونسبة الزواج مرتفعة ونسبة الطلاق متدنية. والمحكمة المحلية هي التي تنظر في دعاوى الطلاق.. أنت ترى، لدينا هنا عدد كبير من منظمات الشبيبة والأندية والجمعيات، وهي تنظم العلاقات بين الجنسين وفقاً للأخلاقية الثورية.

- هل يوجد سجن في الكميون؟

• كلا، إن الجريمة الصغيرة نحلها هنا عن طريق التثقيف، أما الجريمة الأكبر فتنظر فيها المحكمة المحلية.

- ماذا تعني حين تقول «تثقيف»؟

• أي تعليم الفضائل الاجتماعية والعقلية الاشتراكية والأخلاقية الشيوعية.

- كيف؟

• بالمحاضرات وبالأحاديث الشخصية.

- والعنف؟

• لا عنف.

«التثقيف» هي الكلمة التي تستعمل هنا لوصف ما اعتاد الغرب أن يسميه «غسل الدماغ». وأعتقد أن المبشر البريطاني الشاب جيوفري بول (Geoffrey Bull) كان من أوائل الذين استعملوا هذا الاصطلاح في كتابه «حين تنوح بوابات الحديد» (*When Iron Gates Yield*).

وكان كتابه هذا، ولا يزال، أساساً للحديث عن «غسل الدماغ» الصيني، فقد تعرض هو ذاته، كما روى في الكتاب، لعمليات جدل وإقناع طوال ٣ أعوام بعد أن ألقي القبض عليه في التيبت وهو يحاول - كما قال - نقل الوثنيين هناك إلى المسيحية، لكن التحقيق أثبت أن علاقة ما كانت تربطه بجهات أجنبية.

ولم يروِ بول في كتابه أي حادث عنف يستحق الذكر قد جرى معه، لكنه روى أن هنالك وسائل متنوعة تعتمد على دراسات خاصة، لحمل الإنسان على «الاقتناع».

ولا يبدو أن هناك أي حرج في الحديث عن التثقيف هنا، وقد رأيت الليلة بالذات «باليه» في أحد مسارح بكين تضمن مشهداً يجري فيه انتقاد و«تثقيف» فتاة أخطأت في إبان حرب التحرير، وكما بدا في الباليه فإن جوهر «التثقيف» هو إشعار المعني بخارجيته، ثم العمل على جعله ينتسب مدفوعاً بمزيج من الاقتناع والضرورة.

- يجب أن يكون الجهاز الهائل الذي يقود الكميون مبنياً على محور ما، والمحور هنا بلا شك هو الحزب، فكم تبلغ نسبة الشيوعيين في الكميون؟

• إن نسبة الشيوعيين إلى أعضاء الكميون هي ثلاثة في المئة.

- إنها نسبة قليلة جداً.

• طبعاً، لكن تنظيمهم مركزي، والحزبيون محاطون بمجموعة من

المنظمات المساعدة.

- وهل للشيوعي أي امتيازات؟

• إن أعضاء الكميون جميعاً متساوون، والفرق هو أن أعضاء الحزب يؤدون دوراً طلائعياً.

- كيف؟

• في عملية الإنتاج.

- وسياسياً؟

• هم المسؤولون عن العمل السياسي في الكميون.

- أي إنهم يشكلون قيادة الكميون السياسية والاقتصادية؟

• إن قيادة الكميون العليا تُعيّنها الحكومة، أما قيادات الكتائب والفرق فينتخبها الفلاحون.

- وما هي نسبة الشيوعيين في قيادات الكتائب والفرق؟

• نحو٤٠٪.

- مع أن نسبتهم إلى مجموع أعضاء الكميون هي ٣٪ فقط؟

• نعم، فدورهم طلائعي كما قلنا.

- وما هي نسبة الشيوعيين في القيادة العليا للكميون؟

• عالية جداً.

ويعمل فلاحو الكميون الذكور ٢٦ يوماً في الشهر والإناث ٢٤ يوماً، ويوم العمل يتراوح بين ٧ و٨ ساعات تزيد في إبان المواسم. وتتمتع المراة بحقوق العطل النسائية المعروفة، وتمنح قيادة الكميون أذون العطل إذا توفرت الأسباب الموجبة.

ونسبة الأمية في الجيل الطالع ضئيلة، لكنها تصل إلى أكثر من ٦٠٪ بالنسبة إلى الجيل القديم.

***

وعلى امتداد الأراضي الشاسعة للكميون كان الجميع يعمل بكد لا مثيل له، إذ إن حمى رهيبة تجتاح الريف اسمها جنون الإنتاج، وقد رأيت هذا الجنون بصورته الواضحة في مزارع البط في «صان تشاو».

إن البطة تعلف بالقوة: هناك مضخة تنتهي بنربيج طوله شبر واحد، تُمسَك البطة ويُدس النربيج في حلقها حتى نهايته، ثم تضخ الحنطة الممزوجة بالماء مباشرة إلى معدتها، فالأمر غير متروك لمزاج البطة التي تأكل، عادة، وجبات صغيرة، وحين يصير عمرها ٦٠ يوماً يكون الضخ قد جعل وزنها ثلاثة كيلو غرامات تقريباً.. فتذبح.

ومزارع البط لا يوجد فيها برك مياه للسباحة، فالمهم ألا تفقد البطة شيئاً من وزنها، والسباحة تفقدها كثيراً منه، لقد شاهدت عدداً من البط السمين عاجزاً عن المشي!

وعلى صعيد تربية الدواجن هناك عناية واضحة، وتطور ملموس: فالإسطبلات واسعة ونظيفة وحديثة التصميم، والحلابات الكهربائية متوفرة، لكن الزراعة لا تزال متخلفة، والأجهزة الحديثة فيها نادرة تقريباً. وبدت أجساد الأطفال مكسوة ومتينة، وكانت الأمهات في المزارع، وخيم هدوء شامل على المكان.

كوب شاي آخر، طبعاً، وابتسامات ودية. على الشباك نزل رف من العصافير.. وكنت أعتقد أن الصينيين قد قضوا على العصافير التي كانت تلتهم مئات الألوف

من أطنان الحنطة في طول الصين وعرضها، ولاحظ المشرف دهشتي فقال:

«نعم، لقد قمنا بشن حملة واسعة للقضاء على العصافير، لكننا اكتشفنا فيما بعد أنها مفيدة، فهي تقضي على عدد من الحشرات الزراعية لا حصر له، وهكذا تركناها تأكل بعض قمحنا، في المقابل!»

-٩-

كان من الممتع حقاً أن يشهد المرء تلك الكتابات العربية، بالخط الثلث تلتف كالحزام حول الجدران على بعد آلاف الأميال من الوطن، بينما وقف الشيخ بقلنسوته السوداء ولحيته الصينية يُقرئني السلام بالعربية الفصحى على باب جامع دونغ سي في بكين.

وكان باب الجامع الخشبي الثقيل يقود إلى حديقة هادئة مزروعة ببراعة ككل الحدائق في هذا الجزء من العالم، وعلى الجانب الأيسر كانت تقوم قاعة الاستقبال وإلى اليمين المكتبة، حيث قرأت على كعوب الكتب المجلدة عناوين أشهر كتب التفسير والاجتهاد التي عرفها التاريخ العربي، وداخل صندوق زجاجي انفردت صفحات كبيرة من القرآن كتبها إمام صيني قبل ٥٠٠ سنة وضبط حركات كلماتها السوداء بالحبر الأحمر.

وفي صدر الحديقة كان الجامع، بلا قبة ولا مئذنة، نموذجاً صينياً للبناء المنقوش بدقة بالألوان الخضراء والحمراء، المقرمد سطحاً فوق الآخر بتلك الانحناءة الرشيقة على الحافة، وكانت الآيات القرآنية المكتوبة بالخط الثلث وبماء الذهب تطوق الجدران كالحزام.

وفي الصين يوجد أكثر من عشرة ملايين مسلم، ويبدو أن الإسلام، عكس

الاعتقاد الشائع انتشر فيها قادماً من الجنوب عن طريق البحر، حيث زرعه أجدادنا المغامرون على شواطىء الصين الشرقية والجنوبية، ومن هناك حمله مؤمنو عائلة هيان الملكية قبل ١٣٠٠ سنة تقريباً لينشروه في طول الصين وعرضها.

لقد تعرض المسلمون طوال القرون الماضية لسلسلة من الاضطهادات، ويبدو أن تميز جامع بكين بعدم وجود مئذنة وقبة هو مظهر من مظاهر ذلك الاضطهاد، على الرغم من أن القائد العربي الذي قرع أبواب السور في قمة الفتوح قد وعده أباطرة الصين باحترام الدين الجديد قبل أن يرضى بأن يكتفي من رحلته الطويلة بالتبختر فوق صفيحة ذهبية فرشوا له عليها تراباً من بكين!

ويضمن الدستور الصيني الراهن في مادته الـ ٨٨ حرية الديانات والعبادة، وقد ساهمت الحكومة في التسهيل لمسلمي الصين بإيفاد ممثلين عنهم إلى بكين سنة ١٩٥٢ ليضعوا أسس الجمعية الإسلامية الصينية التي تمارس نشاطاً واسعاً وإشرافاً عاماً على شؤون المسلمين.

والبناء الذي تحتله الجمعية بناء حجري ضخم، مبني على أسس حديثة، وتبدو واضحة فيه أشد الوضوح اللمسات الإسلامية، فبدل السطوح المقرمدة المحنية ارتفعت على سقف البناء سلسلة من القباب الخضراء متوجة بالهلال النحاسي، وفي الداخل أُفرد جناح كامل للمسجد، بينما ضم البناء معرضاً ومتحفاً وقاعات دراسة ومكاتب لا حصر لها.

ويعتقد الحاج محمد يحيى، رئيس الجمعية، أن الحرية التي يتمتع بها مسلمو الصين الآن لم يمارسوا ما يشابهها في تاريخهم الطويل، وأن الجمعية التي تضم مجلساً من ١٢٠ عضواً إنما تمثل مسلمي الصين جميعاً.

وتمول الجمعية نشاطها من ثلاثة مصادر: التبرعات التي يدفعها المسلمون؛

مداخيل الأوقاف الإسلامية؛ المساعدات الحكومية.

ومن مهماتها الرئيسية طبع الكتب الدينية، ونقل آراء المسلمين إلى الحكومة، والدراسات الإسلامية، ودراسة المشكلات الاجتماعية وحلولها في ضوء التعاليم الإسلامية، وتنظيم الحج.

وقد أنشأت الجمعية معهداً للدراسات الإسلامية أخذ على عاتقه تخريج الأساتذة والأئمة، ويبلغ عدد طلابه الآن مئتي طالب يتوزعون على خمسة صفوف.

وطبعت الجمعية القرآن في مطابع الحكومة بالعربية، وطبعت نسخة أخرى عن القرآن مكتوبة بخط إمام صيني قديم.

ويعتقد الحاج محمد، رئيس الجمعية، أن المسلمين في الصين متفاهمون تماماً مع الدولة، على الرغم من بعض المشكلات والخلافات، منها قانون الزواج الصيني الذي يمنع الزواج بأكثر من إمراة واحدة.

ومنذ التحرير إلى الآن بلغ عدد المسلمين الذين ذهبوا لأداء فريضة الحج من الصين ١١ شخصاً فقط. ويعتقد الحاج محمد أن السبب الرئيسي هو عدم اعتراف الحكومة السعودية بحكومة بكين.

وقال إن مسألة الزكاة مسألة محلولة، فليس ثمة ملكية فردية في الصين ليعطي المسلم فقراء المسلمين عشر إنتاجه، ثم إن المسلمين يعملون جميعاً ولهم مداخيلهم الكافية، بحيث يندر أن يحتاج واحد منهم إلى الزكاة.

وعدد الشيوعيين المسلمين في مجلس الجمعية نادر جداً، والواقع أن رئيس الجمعية حاج وليس شيوعياً، لكن إمام الجامع بدا غير راض عن عدد المسلمين الذين يؤدون فريضة الصلاة.

لقد حرصتُ على زيارة الجامع، وزيارة الجمعية الإسلامية، ومقابلة عدد كبير من المسلمين الصينيين والانفراد بمن يجيد العربية منهم لأتأكد من حقيقة الإعلان الذي وزعته سفارة معينة في بيروت منذ شهرين على الصحف بسعر خمسة آلاف ليرة للنشر الواحد، والذي كان عنوانه كما أذكر: «الأحوال البائسة لمسلمي الصين الشعبية».

لقد كانت جريدة «المحرر» إلى جانب الحكمة والشرف أيضاً حين قذفت الإعلان المذكور في وجه الذي حمله إليها...!

-١٠-

إنه الرجل الثاني في الصين، قد يكون هذا مفاجئاً، لكنه في بكين شديد الوضوح. هو المارشال شن يي وزير الخارجية ونائب رئيس مجلس الوزراء وعضو المكتب السياسي وأحد أقدم مناضلي حرب التحرير الصينية، وشاعر مرموق أيضاً.

إن اسمه يصعد باطراد، لا في أروقة السياسة الراهنة فقط، بل في شروح متحف الثورة أيضاً، حيث كان اسم شو إن لاي يغيب أمام عصا الدليلة وهي تدق فوق الخرائط والصور.

لقد فوجئ المراقبون حين رأوا شن يي يدخل إلى المؤتمر الصحافي الحاشد الذي عقد عشية الذكرى السادسة عشرة لثورة أكتوبر في بكين في وقت كانوا يتوقعون شو إن لاي، وفوجئوا به يلقي عدداً متصلاً من الخطب، وفوجئت أنا أيضاً حين نصحت بأن أتخلى عن إصراري على حديث طويل مع ماوتسي تونغ، ثم أُنقل فوراً عبر الشوارع الواسعة الأنيقة إلى مقابلة بديلة مع شن يي.

وكان واقفاً وسط قاعة الاستقبال في المباني الحمراء الواطئة التي تضم

مجموعة الوزارات؛ رجلاً بديناً بعض الشيء، باسماً، يخفي عينيه الداهيتين وراء نظارة خضراء سميكة الزجاج، شديد الحيوية، ينفض نهايات كلماته نفضاً وهو يهز يده ويغير موضوعات الحديث ويضحك ويعثر على جمل ملائمة ذات صيغ صارخة من دون مقدمات ويستمع بكليته، ثم يلقي بأجوبة طويلة في نبرة الواثق أشد الثقة وهو ينظر إلى مساعديه وضيوفه كالمحاضر، من غير أن ينسى شرب الشاي الأخضر في الوقت الملائم، مندهشاً حين يقتضي الموقف، طارحاً أكثر الأسئلة بنفسه في انسياب وتمكن ومنطق، مجيداً استعمال الأمثلة المتعلقة بالرجل الجالس أمامه، فخوراً بالصين أشد الفخر، متواضعاً أشد التواضع، متقناً لا لطرح النكتة الذكية فحسب، بل في اللحظة الملائمة أيضاً.

«إنهم، الاستعماريون والتحريفيون الجدد، ينتظرون موت الجيل الثوري الراهن - إن ماو أضحى في السبعين؛ اثنان في المكتب السياسي جاوزا الثمانين، وهأنذا في الستين، ولذلك فهم يعتقدون أن بوسعهم انتظار موت هذا الجيل المتمرس بالثورة آملين بأن يجدوا في الجيل المقبل آذاناً صاغية».

وتوقف، ثم التفت وهز أصبعاً صارماً أمام صدره العريض:

«لكننا سنخيب آمالهم جميعاً، نحن نعد جيلاً جديداً أكثر ثورية».

ولد هذا الرجل القوي القادم من الريف، والذي ما زال يحمل طباعه إلى اليوم، سنة ١٩٠٥، درس في شنغهاي وتخرج من أكاديميتها العسكرية، وفي سنة ١٩٢١ ذهب إلى شانغ كنغ وأنشأ صحيفة «شن شو باو» لكنه تركها بعد انتسابه في سنة ١٩٢٣ إلى الحزب الشيوعي الذي كان قد أُسس قبل عام. وفي سنة ١٩٢٧ أضحى شيوعياً بارزاً جداً حين صار في قيادة سوفياتية كبانغسي في شمال الصين.

وفي سنة ١٩٢٨ نزل من الشمال قائداً للكتيبة الأولى في الجيش الرابع،

وقد أهلته كفاءته العسكرية ليضحي في السنة نفسها قائداً لجيش التحرير الشعبي في شرق الصين.

وفي إبان الحرب الأهلية التحريرية الثالثة احتل تسينان. وفي سنة ١٩٤٩ أضحى قائد الجيش الثالث، وكُلِّف باحتلال شنغهاي ففعل بانتصار مرموق، وصار فيما بعد محافظها، لكنه ما لبث أن استدعي إلى بكين ليتسلق السلم القيادي بسرعة: نائباً لرئيس الوزراء؛ نائب رئيس مجلس الدفاع؛ عضواً في المكتب السياسي؛ في سنة ١٩٥٦ رئيساً لهيئة مقاومة الأمة؛ في سنة ١٩٥٨، وزيراً للخارجية؛ في سنة ١٩٥٩ نائباً لرئيس الوزراء مرة أخرى.

«إن تأييدنا للمعارك الوطنية التي تحدث في جميع أنحاء العالم هو بالنسبة إلينا مسألة تهم حياة الصين ذاتها، إن أي هزيمة تلحق بأي ثورة وطنية في العالم ستقرب من اليوم الذي يتشجع فيه الاستعمار على الاعتداء على الصين ذاتها».

والتفت نحوي فجأة:

«لقد سمعت أنك سألت بعض الرفاق عن طبيعة خلافنا مع موسكو، إن الأصدقاء العرب تفوتهم الحكمة حين يعتقدون أن صراعنا مع المحرفين المعاصرين يدور حول زعامة العالم. إنه ببساطة يدور حول الثورة، أو عدمها».

وتساءل:

«حين يجتمع زعيم سوفياتي ساعات بدين راسك، فماذا يا ترى يبحثان؟.. كيف يدعمان ثورة فيتنام؟»

وابتسم وفرش ذراعيه أمام صدره:

«إنني في الحقيقة مهتم جداً بمعرفة حقيقة ما يدور حوله البحث في مثل هذه اللقاءات»، ثم قرر: «تصفية الثورات الوطنية»، ونفض ذراعه وقال

بصراحة: «ليس ثمة احتمال آخر - التسوية والمساومة فقط».

إن الحديث عن موسكو في بكين لا يخلو من الجدارة، ولا من القسوة: فإن سحب أكثر من ١٦ ألف خبير سوفياتي في عامين من الصين الصاعدة ليس هو أيضاً بالأمر الهين. ومذاك اليوم، دخلت سنة ١٩٦٢، السنة التي وصلت فيها هجرة الخبراء السوفيات إلى قمتها، في مفكرة الثورة في الصين كعلامة للمسيرة الوطنية. إن علبة الثقاب تقوم الآن على ثلاثة مستويات: أولاً، لم يكن لدينا مثلها قبل التحرير، وثانياً، لقد أنجزناها بعد انسحاب الخبراء السوفيات، وثالثاً، على الرغم من قطيعة الغرب ووجودنا خارج الأمم المتحدة، فإننا صنعناها! فهل، يا ترى، تخضع بكين سياستها الخارجية لمتطلباتها الداخلية؟ إنه منطق لا يمكنك حذفه في شروط الصين الراهنة، فالحوافز الخارجية مجندة بذكاء منقطع النظير لخدمة التعبئة الداخلية التي تشغل كل إنسان وكل شيء في الصين إلى درجة يتساءل فيها كثيرون من المراقبين عما إذا كانت الصين قد أضحت مقتنعة بأن في وسعها ممارسة السياسة الخارجية كما تمارس سياستها الداخلية.

«على بعض الدول العربية التي تقوم الآن بمحاولة لإنشاء لعبة توازن بين موسكو وبكين أن تعرف أن الصين لن تقبل استمرار هذه اللعبة، وعلى عدد من الدول العربية التي تعرفها جيداً أن يختار هذا الجانب أو ذاك، وبسرعة...»

- لكن الاتحاد السوفياتي قدم مساعدات للدول العربية، وخصوصاً لذلك «البعض» بالذات، لا يمكن نسيانها ولا حذفها من علاقاتها به، بعض تلك المساعدات ما زال ماثلاً في أذهان سكان المنطقة ومرتبطاً بانتصارات لا يمكن تقليل قيمتها القومية في وجدانهم.

استدار شن يي وهز ذراعيه أمامه، كان الجواب جاهزاً، لأنه، كما يبدو،

كان يتوقع السؤال:

«إن المحرفين المعاصرين لا يهمهم إلا المال أولاً والمال ثانياً والمال ثالثاً، كالأميركيين، وكل المساعدات التي قدمت مساعدات مشروطة».

هذا يعني ببساطة أن الموعد الذي وضعته الصين لفتح جبهة قتال في الشرق الأوسط بات وشيكاً، وهو أمر توقعه الخبراء، لكن ليس بهذه السرعة. يقول كثير من المطلعين إنه في العامين الأخيرين لمست الصين بنفسها انحداراً غير متوقع في سياستها الإفريقية، وقد يدفعها هذا الشعور إلى إعادة النظر في علاقاتها بالعالم الثالث، وخصوصاً بالدول العربية التي توصف عادة بأنها ما تبقّى من صداقة الصين مع العالم (كانت أخبار المحاولة الانقلابية في جاكرتا، وقد حدثت قبل أربعة أيام من مقابلتي شن يي، تُقابل بوجوم وصمت في بكين، لكننا يجب ألا نكون واهمين كثيراً، فالصينيون كانوا إلى حد بعيد يعرفون أن ما حدث في إندونيسيا قد هز وسيهز إلى فترة طويلة نفوذهم وتباشير مستقبلهم في جنوب شرق آسيا. وكانت حركة الجزائر أيضاً قد خيبت آمال بكين التي سارعت إلى تبنيها معتقدة أن الخلاف بين بن بيلا وبومدين هو خلاف فقط بين اتجاه لموسكو واتجاه لبكين، وانتهت رحلة شو إن لاي إلى الشرق الأوسط وإفريقيا بأخبار صغيرة قد تكون مقدمة لإعلان «فشله» في إرساء قواعد سياسية صينية في الشرق الأوسط وإفريقيا على أصول مدرسته «النصف - متطرفة». وفيما عدا دولتين إفريقيتين، وسورية، وكمبوديا، فقد كان واضحاً أن الصين حين فتحت في داخل إفريقيا وآسيا جبهات العالم الثالث ضد موسكو منذ أربع سنوات قد عانت صعوبات ليست يسيرة في كل مكان). إن بكين التي تقف على الطرف الآخر للمسطرة لا تستطيع إلا أن ترى أولئك الذين يقفون في وسطها أقرب

إلى الطرف الآخر، وهي «رؤية» يعرفها جيداً العالم الثالث حين كانت موسكو نفسها طوال الأربعينات والخمسينات عاجزة عن رؤية «مكان» كافٍ، وربما مريح أيضاً، يقع بين موسكو وواشنطن. والآن لا تستطيع بكين أن ترى أي حيز يقع بين موسكو وبكين، أو بينهما وبين واشنطن، وهذا يؤدي، بالتالي، إلى سلسلة تورطات صينية في أوقات غير ملائمة.

قال شن يي:

«لأن هدف القيادة الجديدة في موسكو ليس القضاء على الاستعمار، بل إقامة توازن مع واشنطن والحصول على تقديرها، فإن الموجه الأساسي لسياسة القيادة السوفياتية الجديدة هو الأنانية القومية».

إن المسألة، كما يقول شن يي، مسألة مبدأ، ولديه مثال مؤثر وذكي:

«إن الجدل في شأن فلسطين، مثلاً، هو جدل مبدئي. فإسرائيل دولة صنيعة طردت السكان الأصليين للبلاد بالقوة فكيف يمكن أن نقول إن الجدل القائم بين العرب والإسرائيليين هو منافسة في القيادة، كيف يمكن أن نقول إن كل طرف من الطرفين يحتفظ بـ٥٠٪ من الصواب وبـ٥٠٪ من الخطأ؟ ولو قبلنا هذا المنطق فما الذي يتبقى من ثورتنا؟ كيف نستطيع التمييز بين الصواب والخطأ؟»

ثم انتقل إلى صلب الموضوع مع قفزة هائلة فوق الفروق:

«إن الجدل بين موسكو وبكين هو في شأن القضاء على الاستعمار، وتحرر الشعوب، ومبادئ الماركسية اللينينية والتعايش السلمي الحقيقي، إنه جدل يخص الموضوع التالي: توطيد النظام الإمبريالي أو تخريبه، وببساطة أكثر، الثورة الشعبية أو عدمها. نحن نقول نعم وهم يقولون لا».

ونفض ذراعيه محتاراً، وارتد إلى ظهر مقعده:

«هم يعتقدون أن المفاوضات الأميركية-السوفياتية قادرة على حل كل شيء – وهذا معناه محادثات عن تقسيم العالم بينهما – شيء لا يمكن القبول به».

شيء لا يمكن القبول به، لأن الصين تعتبر نفسها وارثة للروح اللينينية، وتعتبر أن «لدى موسكو وواشنطن مطامح مشتركة لدحر العالم». وشن يي يضعها بالشكل الأوضح:

«من السهل أن نغلق أبوابنا، وألا نتدخل في شؤون أي كان، وننصرف بدلاً من ذلك إلى تحسين أوضاع معيشتنا وزيادة ملابسنا وحبوبنا، ونرقص ونربح – أقول لك إنه حينذاك سنتوصل إلى حياة هانئة رغيدة، ليس أقل مما يستطيع الروس أو الأميركيون، لكنني متأكد أننا سنتفوق عليهم في المطبخ. وعندها لن نكون في حاجة إلى تظاهرات من الملايين، ولا إلى المصاريف النووية الباهظة، ولا إلى الملايين العشرة الذين ينتظمون في صفوف الميليشيا.. ترانا حين نستبدل ذلك الرفاه الممكن بجهود نضالية قاسية ومرهقة مجموعة مجانين؟ كلا، إن الصين لا يمكن أن تتخلى عن المبادئ الثورية – لقد رضينا بتحمل الواجب لأن الشعوب المضطهدة أيدتنا في ثورتنا وعلقت علينا الآمال.. قد تكون عند الدول الصغيرة أسباب للصمت، لكن نحن، لماذا نصمت؟ لا بد لنا من موقف عنيد وحاسم لنكون جديرين بتمثيل الشعوب المضطهدة، وحتى لو التزمنا الصمت أمام موسكو وواشنطن فالتاريخ ذاته سيعاقبنا، والشعب الصيني أيضاً».

ذلك بأن الصين واثقة بأنها لن تخسر، فقد قال ماوتسي تونغ في سنة ١٩٥١ جملته الشهيرة رداً على تهديد ترومان باستعمال السلاح النووي في كوريا: «إن القنبلة الذرية نمر من الورق»، وما زال الصينيون بعد ١٤ سنة يقولون الشيء ذاته، لكن شن يي وضعه في قالب منطقي حاسم، إذ قال:

«إن مصير العالم تقرره الشعوب - صحيح أن الإنجازات التكنولوجية تؤدي دوراً، لكنه دور محدود. إن امتلاك السلاح النووي غايته تحقيق تحويل سياسي في حياة الشعوب الأخرى، الأمر الذي لا نسمح به، وامتلاكنا السلاح النووي غايته تخريب سياسة القوى الكبرى.. صحيح أن الغرب يمتلك أسلحته النووية منذ فترة طويلة وقد طورها، لكنه لم يستطع الانتصار على الرغم من ذلك. هنالك تناقض يُعانى جراءه بين العقل الفني والعقل السياسي، وحين يسود العقل الفني تتصاغر الاهتمامات السياسية التي هي في الواقع قوة مقررة.. إن التلويح باستعمال السلاح الذري غايته بث الرعب في العقل الفني. أما نحن فنتسلح بتفوق العقل السياسي، لا نستخف بالتكنولوجيا، لكننا نخضعها للسياسة، ونحن نقول: كلما توسع امتلاك السلاح الذري خفتت احتمالات استعماله».

فجرت الصين الشعبية على غير توقع من أحد قنبلتها الذرية الأولى في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤، وفي أيار/مايو من السنة التالية فجرت قنبلتها الثانية في غرب الصين بعد نقلها، كما يبدو، في طائرة، الأمر الذي اعتُرف بأنه «سريع التطور». ويتوقع أن تفجر الصين قنبلتها الهيدروجينية الأولى في أعوام قليلة، وتعاني الآن جراء نقص تكنولوجي في «أداة نقل» هذه القنابل، مع أنها تمتلك قاذفات ثقيلة وصواريخ متوسطة المدى.. وفي أفضل الاحتمالات يعتقد المراقبون أنه لسنوات عديدة ستكون الصين الشعبية عاجزة عن استعمال هذه الأسلحة إلا في المناطق القريبة منها، والتي تعتبرها جبهاتها الأولى والأكثر منطقية وطبيعية. إلا إن امتلاك الاتحاد السوفياتي قنابل نووية في مطالع الخمسينات، تحت حكم ستالين، لم يستطع تغيير الوضع في أوروبا الغربية في أوضاع مماثلة تقريباً.

- إن المثل الأقرب الآن هو فيتنام: فمئات الألوف من الجنود الأميركيين يقاتلون هناك في حرب عدوانية تحمل كل عناصر التحدي، وفي أكثر من مرة هدد الأميركيون باستعمال القنابل النووية لإنشاء «ستار ذري» بين القواعد والجبهات، فهل تذهب الصين إلى ذلك المدى في دعم ثورة فيتنام؟

يقول شن يي:

«إن استعمال قنابل ذرية صغيرة ليس بالأمر المهم، ونحن على استعداد لذلك الاحتمال».

- شيء مهم وحاسم، لكن من الذي يضمن الحدود بين القنابل النووية الصغيرة والقنابل النووية الكبيرة؟

«إن واشنطن وموسكو هما وحدهما اللذان يستطيعان إثارة حرب نووية. أما بقية أعضاء النادي النووي فليس لديها أهلية إثارة هذه الحروب. السؤال هو: هل يرغب الاثنان في إثارة حرب نووية؟ جوابنا: كلا! فتحت رقابة شعوبهما لن يجرؤا، وعلى الرغم من التلويح الأميركي باستعمال السلاح النووي منذ ٢٠ سنة فإن ذلك لم يحدث لأنه سيعني تخريب أنفسهم، كما أن توسيع استخدام الأسلحة النووية سيلحق بالرأسماليين الأميركيين أنفسهم ويعرّض رفاههم وأموالهم وامتيازاتهم للفناء».

كيف؟ برد من الصين ذاتها؟ هذا أمر غير وارد الآن وغير ممكن تقريباً، فهل يا ترى وصل شن يي إلى حافة القول بأنه، في تلك الحالة، يعتمد على الاتحاد السوفياتي... وأهليته في هذا النطاق؟

وعلى متن اليوشن ١٤، الروسية الصنع، ذات محركين أكبر قليلاً من محركي الداكوتا بدأنا رحلة الخمس ساعات إلى شنغهاي..

إن هذه المدينة المعلقة على حافة آسيا الشرقية نعرفها في الكتب ميداناً للمغامرين، الإنكليز والفرنسيين واليابانيين والأميركيين الذين، خوفاً من تصادم مصالحهم، قسموها ذات يوم فيما بينهم، فحولوها بذلك إلى «مجموعة دول» في مدينة واحدة.

وماذا نعرف أيضاً عن شنغهاي؟ ميادين قتال بربري، وحرائق، وسيول، من تظاهرات السلب والتدمير، ومتاريس، وعالم من النشالين والعواهر، وسفارة بريطانية، ومدرسة تبشير أميركية..

وفي الكفة المقابلة هي المدينة التي عقد فيها أول مؤتمر شيوعي أعلن فيه ولادة الحزب في أوائل عشرينات هذا القرن...

فما الذي فعله بك الزمن، ترى، يا شنغهاي؟

ما عدا رقعة مساحتها نصف ساعة طيران، ومكونة من جبال قاحلة، فإن الأرض الشاسعة الممتدة بين بكين وشنغهاي - وخصوصاً من نانجينغ إلى شنغهاي - هي عبارة عن حقول لا نهاية لها من الأرز الذي تراه من السماء جزراً مربعة تطوف فوق قنوات من المياه البارقة، وهذا هو أول إعلان لضخامة المدينة التي يسكنها نحو عشرة ملايين إنسان، والذين تنتج لهم هذه الحقول الشاسعة طعامهم اليومي.

وطوال الطريق من المطار إلى فندق «هو-بينغ» العالي يتكشف لك عالم كامل

يفصل بين بكين وشنغهاي: فهذه مدينة أقرب إلى الغرب من بكين على الرغم من بعدها الجغرافي عنه، ويبدو أن الغزاة الغربيين كانوا يستسهلون اقتحام الصين من بوابتها الخلفية موفرين على أنفسهم متاريس لا حصر لها تفرش القارة الشاسعة من شواطىء المتوسط إلى السور العملاق. وعلى عكس بكين يبدو الطراز الصيني في البناء متراجعاً أمام الهندسة القوطية، والعمارات ذات الطابع الكاتدرائي، والأقواس الإنكليزية، واللمسات الهندية المغرمة بالتطويل... والشوارع الرئيسية أقل عرضاً واتساعاً من شوارع بكين الأساسية التي يبدو أنها، كموسكو، أخضعت في هندستها لتصور مسبق لحشود الجماهير في تظاهراتها ومهرجاناتها، والبنايات العالية أكثر أناقة من بنايات بكين، وتتميز الشوارع بازدحام لا تراه في العاصمة، وعدد متراص من المخازن الملأى فعلاً ببضائع من مختلف الأنواع... ولا تكاد ترى البيوت الرمادية الواطئة التي تتميز بها بكين إلا نادراً...

إنها مدينة من النوع الذي اصطلح الغرب على تسميته بالمدينة «المشغولة» يزيد في ضجيجها وحركتها عدد لا حصر له من السفن النهرية الضخمة، تسبح في نهر كوان-بو الذي يشق شنغهاي من وسطها ويصلها بالبحر، مقلدة في صفيرها المتطاول المبحوح رجلاً شاهدناه على أحد المسارح ليلة أمس!

إنها مدينة تبدو، أول وهلة، أكثر رفاهاً من بكين، وأنها هي العاصمة الحقيقية إذا كانت مسألة اختيار العاصمة تخضع لتقويم اقتصادي. وتبدو بكين - في وسطها على الأقل - قصراً عملاقاً، بلاطاً قيصرياً واسعاً، هادئاً ومطمئناً.. ويبدو أن اختيارها لتكون العاصمة، بعد انتصار الثورة، بدلاً من نانكجينغ أو شنغهاي، رمز لاستيقاظ الصين وانطلاقها، ذلك بأن بكين كانت عاصمة أباطرة «المينغ» أكثر عصور الصين ازدهاراً واستقراراً - أو هذا على الأقل ما يعتقده كثير من الغربيين.

لكن شنغهاي الحقيقية، كما هي المدن الكبيرة دائماً، تجثم كامدة وراء هذا الزحام من العمارات العالية والحديد وضجيج البواخر. ولقد تيسر لي أن أراها فأرى فيها مدينة مشرقية فقيرة، مزدحمة، محنية بعضها فوق بعض كأنما من وطأة بؤس سحيق، لم يُقتلع برمته بعد، ترفرف على أبوابها الخشبية المكسرة الملابس المغسولة، ويلعب الأطفال أمام جدرانها البنية الكامدة. ومن خلال تلك الأبواب المفتوحة، كأبواب بيوت الفقراء في كل أنحاء العالم، يمكن للمرء، حتى لو كان داخل سيارة، أن يشاهد الازدحام والقدور والأسرّة الخشبية المنخفضة، تتراكم بعضها فوق بعض وفوق الناس، كالحطام.

والرد على هذا كله موجود على بعد ربع ساعة، إذ نصحتني المسز روبرت (وقد انبثقت فجأة أمامي وأنا أتجول في دكان الصداقة في شنغهاي) بأن أزور المعرض الصناعي الدائم.

وفي هذ المعرض يرى المرء المستقبل أكثر كثيراً مما يرى الحاضر: ففي سنوات معدودة استطاعت شنغهاي أن تتحول إلى عاصمة صناعية حقيقية، وفوق تاريخها المتقد من اللصوص والمغامرين والعواهر، أرست شنغهاي قاعدة صناعية جبارة.

إن معظم الآلات مصنوع لصناعة الآلات الأساسية في الإنتاج، وفي مقدمة المعرض توجد الآلات الضخمة المخصصة لصناعة أصغر التروس وأكبرها... إن هذه المدينة التي قيل ذات يوم إنها لا تصلح لأن تكون أكثر من مزرعة أرز قد جعلت من قمة معرضها الصناعي أعلى مسلة على شواطىء كوان-بو تتقد أمام عيون الجميع، وربما يستطيع الطيارون الأميركيون وهم يتنقلون بين قواعدهم أن يشاهدوا النجمة المعلقة في أعلى المسلة تتقد ليل نهار، في درس له أكثر من معنى.

ومن شرفتي في فندق «هو-بينغ» أستطيع أن أرى نهر النيون الأحمر والأصفر يسيل في شارع نانجينغ الرئيسي إلى ما لا نهاية، وهو منظر يندر أن تراه في بكين، كما يندر أن «تعيش» في غرفة من هذا الطراز هناك: إنه فندق من ١١ طبقة بناه مغامر إنكليزي أجاد تجارة الأراضي، وجعل من غرفه المتسعة نموذجاً لغرفة نوم إقطاعي في الريف البريطاني في أواخر القرن التاسع عشر، وقد تكون الغرفة التي أسكنها هي ذاتها التي نزلها برنارد شو مرة، وفيها استقبل الأديب الصيني الكبير لوشن الذي رفض عامل المصعد أن يحمله إليها لأنه كان يلبس الثياب الوطنية!

وقد صعد الأديب الصيني السلم مشياً، هكذا قالت المسز روبرت وهي تفتح عينيها الزرقاوين وراء نظارتيها، ولم يروِ لأكبر الساخرين ما حدث حين وصل لاهثاً، فتلك كانت السخرية ذاتها، لكن حين ودعه برنارد شو إلى باب المصعد قال له: «كلا، المصعد لكم، ولنا السلم...»

... وقد صعدوا السلم بدأب وصبر، صعدوه إلى الطبقة الأخيرة حيث علقوا، من هناك، النجمة الحمراء فوق السطوح!

-١٢-

ما هو الهم الأساسي للصين الآن، في غمار المعارك الداخلية والخارجية التي تخوضها بلا هوادة؟

إنه سؤال صغير أغلب الظن:

هل تستطيع الصين أن تتجنب جيلاً خروتشوفياً؟

هذا هو الذي يحكم الثورة الآن، وأنت تراه في كل مكان وتلمسه بسهولة

ويقوله لك بوضوح كل مسؤول تستطيع أن تراه، وتصرخه الإعلانات والمدارس والرسوم والمصانع والعساكر والمسارح وكل شبر مربع في هذه القارة الجبارة.

إن «الأعداء»، وهي كلمة حين تقال هنا تشمل الاستعمار و«التحريفيين المعاصرين» في وقت واحد، يراهنون على الجيل الصيني المقبل، ويعتقدون أن الجيل الراهن هو جيل ميؤوس من «رده» إلى جادة الاعتدال، فقد ولد في أحضان إمبراطورية استبدادية غاربة، وجلده الغزاة واحداً وراء الآخر، واستنزفته إقطاعيات وفوضى الكومنتانغ، واسترد أنفاسه في مسيرة ثورية لا تصدق منحها كل شيء فمنحته، في المقابل، حياته ووجوده... والسلطة.

لذلك، إذا كان من المستحيل تحويله أو تمييعه أو «تعديله»، فإنه ليس من المستحيل انتظار غروبه الوشيك بشيء من الصبر، وسيكون التعامل مع الجيل الطالع أكثر يسراً، وهي تجربة عاشها «الأعداء» بحذافيرها: من لينين إلى ستالين إلى خروتشوف..

فهل تستطيع الصين أن تتجنب جيلاً خروتشوفياً... يعتقدون هنا أنه هو [....].

من الواضح جداً أن الحزب الشيوعي الصيني عازم، بأي ثمن وسلفاً، على عدم ترك أدنى احتمال لقدوم جيل من ذلك النوع.. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف الصعب، التنبؤي، لا تترك الدولة أي أداة تستطيع الاستعانة بها إلا وتجندها للخدمة في هذا النطاق، وسواء أكان هذا التجنيد يسمى هنا «التوعية والتثقيف»، أم يسمى في الغرب «غسل الدماغ الجماعي»، فإن الذي لا شك فيه أنه واحد من المقاييس الأساسية والحوافز الجوهرية التي تسيّر الصين الآن!

ولتحقيق هذه الغاية يستعان بأداتين على الأقل: الأولى إبقاء الماضي الأسود ماثلاً في جميع الأذهان مثولاً يومياً، والثانية ممارسة نوع عالي المستوى

من التعبئة اليومية بكل الوسائل الإعلامية التي عرفها التاريخ: مكبر الصوت والموسيقى والمسرحيات والصحف والمنشورات والرقص والصور والرسوم والحديث الشخصي والسينما.

وجنباً إلى جنب مع هاتين الأداتين السلبيتين تسير الأداة الجبارة الإيجابية، وهي سحق كل احتمالات «الردة» عن طريق تعميق الإنجازات والمضي بها إلى آفاقها الأوسع وتحويل الثورة إلى عادة.

تحت هذه المظلة المثلثة التي تطبع شخصية الصين الراهنة، تفتح الثورة نيرانها على امتداد واحدة من أعجب وأغرب جبهات الثورة في التاريخ: ضمان عقول الأجيال المقبلة!

فإذا تفحصنا هذه الأدوات الثلاث على صعيد التطبيق حصلنا على صورة دقيقة، لا لطبيعة العلاقة الراهنة بين الحزب والجماهير فقط، بل على شكل الحياة اليومي في الصين أيضاً.

تعتبر أكثر كلمة يسمعها الإنسان في الصين هي: «قبل التحرير كان الوضع هنا.. كذا وكذا»، وقد كانت هذه الجملة الرتيبة هي المدخل، طوال عشرة أيام مضت على وجودي هنا، للحديث عن كل شيء: عن المصنع، عن الكميون، عن الإنسان، عن الشوارع، عن السيارات، عن الحدائق، عن النساء، عن الغناء، عن المدارس، عن البيوت.. وهي جملة لا مفر منها، وليس ثمة سبيل لتجنبها. ففي كل باليه رأيته يوجد إقطاعي يحمل كرباجاً ويضع في خدمته جنود الكومنتانغ ذوي الملابس السوداء، وفي كل أغنية لا بد من ذكر الكومنتانغ، وحين تقف الجماهير لتصفق لأبطال الأوبرا يقف جنود الكومنتانغ السود في مؤخرة المسرح محنيي الرؤوس تاركين المجال أمامهم للممثلين الآخرين بملابسهم الملونة.

وفي مدينة العمال التي رأيتها في شنغهاي تركت الدولة ١٨ كوخاً قديماً، من أيام ما قبل الثورة، لتظل أمام أنظار العمال الذين يعيشون في بيوت الأسمنت طوال ساعات الليل والنهار، وفي مدرسة البنات رقم ٨ في شنغهاي توجد خزانة في أكبر قاعاتها تحوي دفاتر ومذكرات الأساتذة والتلاميذ الذين كانوا بين جدرانها قبل الثورة...

الماضي جزء لا ينفصم من الحاضر ويمثل فيه مثولاً وحشياً دائماً: هو نوع من الضمير القسري الملتهب، التأنيب اليومي، القتال المتواصل مع غول لا يزال على بعد خطوة من كل شيء.

«يجب ألا ينسى الجيل المقبل أبداً كيف كانت الأمور». هكذا فسر لي أحد المسؤولين هذه الظاهرة، ويبدو أن الماضي قد يصلح سلاحاً قوياً للدفاع عن الحاضر، لكن إلى متى ستظل الأجيال التي لم ترَ الماضي تقارن الحاضر به؟ إنه سؤال صعب. ذلك بأن الثورة التي بلغت السادسة عشرة من عمرها قبل أيام لا تستطيع، بسبب طبيعة الأمور، أن تعدد إنجازاتها بالمطلق، لكنها تستطيع أن تعددها بالمقارنة، وبالمقارنة مع الماضي بالذات. وهو أمر إذا استمر جيلاً لا يستطيع أن يستمر أكثر، والثورة تعرف أن جيلاً أو جيلين لا يكفيان لبناء الصين بناءً معزولاً عن تلك المقارنة. ولذلك لا بد من هذا العمل الهائل، الجاثم بثقل جهنمي فوق الحاضر والمتربص حوله بلا هوادة: إبقاء الماضي متقداً، لتظل المقارنة معه وبه ممكنة، الآن وغداً وربما بعد غد أيضاً..

لكن إذا كان الماضي هو أحد طرفي المقارنة، فإن الطرف الآخر هو الإنجاز. وعملية الإنجاز المطلوبة عملية، في غمار الأوضاع الدقيقة الصعبة التي تعيشها الصين، لا يمكن تركها للمزاج والمصادفات. إنها نوع من حالة حرب فريدة

في شكلها وأدواتها وحوافزها، ومن هنا ولدت الأداة الثانية في معركة الصين اليومية، أي التعبئة.

وكل وسائل الإعلام التي عرفها التاريخ، من فرشاة الألوان مروراً بالشاشة والمسرح انتهاء بالمطبوعات، مجندة بصورة كاملة حقاً لخدمة تلك التعبئة.

بعد صفير القطار وهو يدق خطواته الأولى يدوي صوت في المكبرات المزروعة في كل مكان يدعو إلى الإنتاج، وإلى الإخلاص، والاستعداد، ويعقبه نشيد. كما أن أي بهلوان قدير تراه يصعد إلى قمة سلسلة من الكراسي المقلوبة فوق خشبة أحد مسارح بكين سيرفع، حين يصل إلى القمة، علماً أحمر، وليس في كل مسارح بكين أو شنغهاي مسرحية واحدة أو رقصة باليه واحدة، أو أوبرا واحدة، تتعامل مع موضوع غير موضوع الثورة. الأغنية العاطفية: فيتو. وأنت لا ترى معملاً أو مزرعة أو دكان أنتيكا لا تضع في واجهتها، على يافطة حمراء، شعاراً صاخباً. إنه من النادر أن تعثر على موضوع غير سياسي في أي وسط قد تسقط فيه، وكُتب التلاميذ وتمارين الإملاء هي موضوعات الثورة، والرياضيون في مهرجان بكين الرياضي حرصوا على أن تكون تشكيلاتهم جميعاً تعبر عن شعارات الثورة.

... والفتاة التي تولت شرح موجودات المدينة الإمبراطورية المحرّمة حرصت على أن تقدم تفسيراً لقصة روتها عن الإمبراطورة التي أغرقت عشيقة زوجها في بئر فقالت بوقار: «ذلك هو مثل على التناقضات داخل الطبقة الحاكمة!»

وذلك كله يعطي المدن الصينية ملامح فريدة، وقد عكس نفسه على الحياة اليومية بصورة يصعب تصديقها: بين مئات ألوف النساء اللواتي رأيتهن في بكين وضواحيها وشنغهاي وهانغ شو أستطيع أن أعد أقل من عشرة فساتين، ولا أستطيع أن أعد أي إمراة تضع أي نوع من الزينة، إن سيولاً لا تنتهي من

البناطيل الزرقاء هي وحدها التي تراها في شوارع المدن الصينية. إن قلة لا تذكر من العمال والفلاحين استطعت أن أراهم يرفعون رؤوسهم عن أعمالهم، هنيهة واحدة، حين مرورنا...

وذات صباح باكر شاهدت من نافذة غرفتي العالية مئات العمال يذهبون إلى مصانعهم، أرتالاً تعدو هرولة، أربعة أربعة، من دون مرشد أو موعز أو صفارة! لكن هذا، أيضاً، يحتاج إلى أداة ثالثة تسير جنباً إلى جنب معه: فإبقاء الماضي ماثلاً، والتعبئة الكاملة، لا يشكلان ضمانة كافية للمستقبل، ولذلك كان لا بد من القيام بإجراء ثالث: منع أي احتمال لأي خفوت في الروحية الثورية لكوادر الحزب والسلطة، وسد الطريق على بروز «طبقة جديدة»، سواء في صفوف الفنيين أو المثقفين أو الحكام.

لقد تعلم الصينيون من أمثلة سابقة أن الخطر لا يكمن في احتمال «تساهل» الجيل الجديد بالقيم الثورية الصارمة فقط، بل أيضاً في بروز «طبقات جديدة» من الحكام أو الفنيين أو المثقفين، تترتب لها امتيازات جديدة، ويضحي جوهر مقاييسها في العمل الحفاظ عليها وحمايتها وتغذيتها.

قد يكون هذا هو السبب في أن الجيش الصيني مثلاً لا يحوي الرتب المتعارف عليها في جيوش العالم، وبدءاً من الجندي مروراً بالضابط وانتهاء بالقادة يوجد زي واحد فقط، وليس في قدرة المواطن تمييز قائد الجيش من الجندي إذا نظر إلى ملابسهما.

والذي يحدث على الصعيد العسكري يحدث ما يماثله على الصعيد المدني والثقافي: ليس ثمة ألقاب علمية، وليس هناك فوارق كبيرة بين رواتب العمال والمهندسين، وليس ثمة امتيازات.

ومؤخراً أُدخل طراز جديد من التعليم: فالطالب لا يتعلم على مقاعد المدرسة فقط، بل ينبغي له أن يحصّل نصف تعليمه على الأقل في المزارع، وفي المصانع، وفي العمل ذاته، ليظل على احتكاك متواصل بالجماهير.

وينبغي لكل زعيم سياسي، أو قائد حزبي، أن يمضي فترة من الوقت بين المزارعين والعمال يعيش مدداً منظمة في أوساط القواعد الحزبية في الريف.

والصينيون فخورون بصورة تمثل قائد شرطة السير في بكين وهو يخدم في الشوارع، كجنوده تماماً، يوماً في الأسبوع.

والوزراء أنفسهم لا يستطيعون الفرار من هذه القاعدة.

يهدف هذا البرنامج في التثقيف المباشر، والشعبي، إلى إبقاء الصلة بين الكوادر والجماهير، وعدم ترك أي مجال لأدنى احتمال ببروز طبقة جديدة أياً يكن نوعها، «تساهم في خيانة مبادئ الثورة».

إنها معركة غريبة من نوعها، قاسية ويومية وذات مطامح لا يمكن أن تكون نتائجها إلا في عالم المجهول، لكنها معركة ترفرف شعاراتها على كل لحظات الحياة في الصين الصاعدة.

-١٣-

كنت شبه متيقن من أن «الشخص» الذي قيل لي إنه سيشاركني رحلة القطار إلى هانغ-شو لن يكون سوى المسز روبرت. فهذه العجوز النيوزيلاندية التي شاءت المصادفة أن أحمل لها نصف أمتعتها، ونحن نعبر الحدود بين هونغ كونغ والصين، قد صارت شيئاً يشبه حصتي في الزيارة...

وطوال الساعات الثلاث التي خفقنا فيها القطار بين شنغهاي وهانغ-شو في

تلك الليلة الماطرة كانت المسز روبرت تروي لي كيف استطاعت أن تحصل على جواب عن سؤال شغل كثيراً من وقتها في نصف القرن الذي عاشته.

وهذا السؤال الذي لا بد من أنه شغل بعض وقتك أيضاً، هو: كيف يستطيع الصيني، بعوديّ خشب أو عاج، أن يأكل الأرز ويتناول اللحم؟

لقد لاحظت المسز روبرت أن الصينيين يطبخون الأرز مخبوصاً بعض الشيء، ولذلك فإن العودين إنما يحملان كتلة من الأرز وليس حبة حبة، كما كانت المسز روبرت، وربما أنت أيضاً تعتقد... ليس هذا فقط، بل إن الأرز يقدم في طاسات، وعادة يرفع الصيني الطاسة إلى قرب فمه ويدفع الأرز إليه بعودي الخشب دفعاً..

ولم يكن ثمة فرار من سماع المسز روبرت وهي تعرض حصيلة دراساتها على الطبيعة، في هذا الشأن، وقد زودت معلوماتي بحقيقة جديدة تقول إنه لما كان عودا الأكل لا يستطيعان تقطيع اللحم، فإن المطبخ عادة هو الذي يتولى تقطيعها وتقدم بحجوم صغيرة بحيث يسهل على الأصابع التي تجعل من العودين شبه مقص أن ترفع تلك القطع الصغيرة إلى الفم.

تشكل معلومات المسز روبرت في هذا المضمار ثروة في الواقع، وإن كان قد فاتني سماع معظمها بسبب ضجيج القطار حيناً وإغفاءات قصيرة حيناً آخر.. لكنني أتذكر تماماً أنها حين وصلت إلى شرح كيفية طبخ البط على الطريقة الصينية ذكرت أن الصينيين يأكلون كل شي في البطة ما عدا الريش والمنقار، وبلّغتني أن صحن المقبلات الذي تناولته قبل أيام في وليمة بط في أحد أقدم مطاعم بكين لم يكن سوى ساقي البطة وأصابعها!

وكانت الساعة قد صارت نحو العاشرة حين وصلنا إلى هانغ-شو، وكان رأسي قد امتلأ بصوت القطار ونعيق بط المسز روبرت، واستقبلنا، كالعادة، كبار رجال

ونساء اتحاد الصحافيين هناك بتلك الابتسامات النادرة التي تبعث على الارتياح.

وكان الفندق فخماً وهادئاً ومرتباً على الطراز الحديث، وقد نمت لتوي لاستيقظ باكراً: أزيح الستائر فيندفع إلى غرفتي أجمل منظر يمكن للإنسان أن يراه في حياته:

إنها هانغ-شو، إذن، التي كانوا يسمونها «الفردوس»، وهي في واقع الأمر كذلك.. فعلى امتداد البصر تتسطح بحيرات ساكنة تعكس صور الجبال الأسطورية المكسوة باخضرار داكن، والمتوجة بالأكواخ المقرمدة، ذات الأذرع الرشيقة المبتهلة نحو السماء الصافية..

ومع المنظر المذهل تكتسح الأعصاب تلك الرائحة النافذة لشجر غريب مزروع بكثرة، يتوهج بلون أرجواني بارق ويتظلل بجدائل الصفصاف العالي.

والحدائق؟ إن الصينيين، بلا شك، ملوك الزهور والحدائق، ولا يزرعون الشجر والورد فقط، بل الصخور أيضاً، والأسماك، والطرق، وبيوت الشاي... وخصوصاً الأسماء!

لنقف قليلاً عند الأسماء، ففي هانغ-شو تستطيع أن تزور حديقة اسمها «قمر الخريف فوق البحيرة»، أو «البرك الثلاث التي تعكس القمر»، أو «كهف التنين الأصفر»، أو «الممر الذي تستمع فيه إلى نواح الصفصاف». وفي استطاعتك أن تذهب إلى «كهف مجد الصباح وتوقد الغروب»، وأن تزور «الأنهر التسعة والجداول الـ ١٨»، ولا بد لك من إنهاء الزيارة في «دير عودة الأرواح»، حيث ينتصب تمثال هائل، مذهب، لبوذا، وهو ينظر إلى الزوار من علو شاهق مبتسماً تلك الابتسامة الاستعلائية الرحيمة فوق عشرات من التماثيل الصخرية البديعة...

وثمة أسماء أخرى: باغودا الألحان السبعة؛ التلة المتوحدة؛ الدير حيث هرب النمور؛ ممر الغيوم. وفي نانجينغ يوجد مكان اسمه «الجبل الذي يمطر

ورداً»، وفي كانتون «كهف النجوم السبع»!

إن هانغ-شو جنة حقيقية: أمواج لا نهاية لها من رفوف الورد، وجبال شاهقة فوق كل صخرة فيها تمثال عمره مئات السنين، ومعابد ذات جمال لا يصدق، وبحيرات تسبح فوقها زوارق مسطحة، وجزر تزدحم بالاخضرار، وطيور وأسماك، وريح من العطور تعطيه الأشجار بلا حساب.

لقد كانت الكلمات تنفلت من رأسي وأنا مستغرق فوق الزورق المسقوف بالقماش أرتشف الشاي وأسبح في جمال لانهائي... وكنت أعرف، تلك اللحظة، أن هذا جمال لا يمكن أن يوصف.

وعاد القطار منوحاً فوق خطوطه التي لا تنتهي.. وكانت المسز روبرت - ربما لأول مرة - صامتة، ذلك بأن الجمال شيء مرهق في الحقيقة، وكي تستوعب أقصى ما يمكن منه لا بد لك من بذل جهد كبير..

ولست أدري من الذي كان يتكلم في القاطرة، فيروي شيئاً يشبه الشعر: أهي المسز روبرت، أم أنا نفسي؟ أم شاعر استيقظ في ذاكرتنا من تحت غبار كثيف:

أيها القطار، يا نواح الفراق الذي يجتز الأواصر، أبطىء كي أظل هنا أطول وقت ممكن.. أيها القطار، أسرع كي تقصر آلام الفراق.. أنت، أيها النواح المعدني الذي لا يعرف شيئاً!

-١٤-

والآن، بعد خمسة عشر يوماً من التجوال والأسئلة حصيلتها خمسة آلاف ميل في ١٥ ساعة طيران وعشرين ساعة قطارات وعشرات من ساعات السيارات، بعد ذلك كله لنضع في الكفة الأخرى جملة ملاحظات، بايجاز واعتناء.

إن الصين، بادىء الأمر، دولة متخلفة، وربما تكون واحدة من أكثر دول العالم تخلفاً. ففي سنة ١٩١١ أعلنت الجمهورية، بعد ثورة مرتجلة جاءت في إثر وفاة الإمبراطورة وأنهت ثلاثة آلاف عام من الحكم الملكي.

وورثت الجمهورية الناشئة ليس فقط نحو سبعمئة مليون فم يطلب الطعام اليومي و١٤٠٠ مليون ذراع تطلب العمل، بل أيضاً أرسخ وأقدم بيروقراطية في العالم كله، وسلسلة من الجيوش الأجنبية المتربصة التي كانت تعتزم وراثة «الرجل المريض» الصيني في الوقت ذاته الذي كانت تخطط، على الطرف الغربي من آسيا، لوراثة إمبراطورية «الرجل المريض» العثماني.

لكن الثوار الذين كان يتزعمهم الدكتور صن يات صن واجهوا، حين صار لا مفر من الانتقال من حركة سرية إلى نظام، صعوبات لا حصر لها اضطرتْ الدكتور صن إلى دعوة الاتحاد السوفياتي إلى مد يد المساعدة، فأرسل إليه الرجل الغامض ميخائيل بورودين الذي بذل جهداً ممتازاً لإعادة تنظيم الكومنتانغ، والذي انتهى به الأمر إلى «الذوبان» في مكان ما من سيبيريا، لأسباب مجهولة، على يد ستالين.

وفي سنة ١٩٢٦، اتخذ النظام الجديد، الكومنتانغ، من كانتون عاصمة له، وكان معنى ذلك، رمزياً على الأقل، الاقتراب من البوابة الشرقية للصين حيث كانت التأثيرات الغربية تجد مناخاً ملائماً. لكن حكم الكومنتانغ، الذي كان يتراوح بين ديكتاتورية تفتقر حتى إلى التنظيم وإلى السلطة الحقيقية على عموم الصين، وبين «رغبات» ديمقراطية غربية، سقط في سلسلة تناقضات جرّت الصين إلى سلسلة من الكوارث، وأتاحت لملاك الأراضي فرصة للحكم الإقطاعي المطلق المغرق في غبائه وطغيانه.

وفي تلك الأثناء بدأ الحزب الشيوعي ينمو بسرعة لافتة للنظر. وكانت ولادته قد تمت سراً في مدرسة للبنات في القسم الفرنسي من مدينة شنغهاي سنة ١٩٢١، لكنه ظل قوة سرية ضعيفة إلى حد ما، ولا تتوفر عن تاريخه في تلك الفترة معلومات كافية، إلا إنه اندفع إلى طليعة الأحداث بعد المجزرة التي نظمها تشيانغ كاي شيك لطلائع الحزب الشيوعي العمالية في شنغهاي في نيسان/أبريل ١٩٢٧. وكان من المتوقع أن تؤدي تلك المجزرة إلى كبح القوة المتنامية للحزب الناشئ لو لم تقم، من دون توقع، فرقة صغيرة في الجيش الصيني بإعلان عصيانها والانضمام إلى الشيوعيين في الجبال، وبذلك الحدث الصغير ولد الجيش الأحمر الذي غير مجرى التاريخ.

مذ ذاك بدأت تنمو بصورة مرموقة قوة الشيوعيين، لكنهم سقطوا في سلسلة أخطاء تكتيكية كانت تنتهي إلى خسائر فادحة، وكان لا بد من انتظار رجل مثل ماوتسي تونغ ليجري تغييراً جوهرياً في ذلك التكتيك. فبعد أن كان الشيوعيون يركزون على احتلال المدن، وما تلبث جيوش الكومنتانغ أن تهاجمهم وتجبرهم على تركها (مثلما حدث في كانتون، كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٧) جاء ماوتسي تونغ ليغير التكتيك كلية ويركز على الأرياف، المادة الحقيقية والجبهات الأعمق في الثورة.

وبمجيء ماوتسي تونغ قفز الحزب الشيوعي، كقوة ثورية، قفزة هائلة إلى الأمام، ودوخ جيوش الكومنتانغ التي كانت تعد ملايين، واليابانيين، معاً طوال أكثر من عشرين عاماً. وفي ظل استراتيجيا ثورية في حرب العصابات، لا تزال أصدق مصادر هذا المضمار وأعمقها، حقق الثوار في نهاية المطاف انتصارهم المرموق.

كان تكتيك ماوتسي تونغ يعتمد على المبدأ التالي: عشرة ثوار في مقابل عدو واحد، واستراتيجيته تقول: ثائر واحد في مقابل عشرة أعداء. وكان هذا المبدأ المزدوج أساس حرب الإفناء التي شنها على أعدائه الأقوى... لقد وضع هذا المبدأ فوق تفصيل مدوخ: «حين يتقدم العدو نتراجع، وحين يهرب نتحفز، وحين يتراجع نتبع، وحين يتعب نضرب».

وفي سنة ١٩٣٥، تحت ضغط جيوش الكومنتانغ، بدأ الثوار «مسيرتهم الكبرى» إحدى معجزات التاريخ المعاصر.

-١٥-

لنحاول، باعتناء وحذر، أن نرسم الصورة التالية عن رحلة الـ ١٦ عاماً منذ التحرير:

إن أكثر الكتب تطرفاً ضد الصين اعترف بأن القيادة الصارمة والمسؤولة للحزب قد أنقذت الحروب الأهلية الطويلة في الصين من الأمراض التي ترافق عادة هذه الحروب: السلب والنهب والاغتصاب، كما مارس الجنود الشيوعيون، وخصوصاً بعد قيادة ماوتسي تونغ، مسؤولية نادرة في الانضباط في أثناء حرب التحرير الطويلة.

لكن النظام الذي جاء يهدم البنية الاجتماعية القديمة من جذورها، ويبني علاقات جديدة كلية واجه، بالطبيعة، مسؤوليات القتال على عدد كبير من الجبهات: الدول الاستعمارية المتربصة، والإقطاع، وأقدم بيروقراطية في العالم، والكوارث التي خلفها نحو نصف قرن من الحروب، والعزلة العالمية التي فرضها الاستعمار الغربي، وتوسيع بناء الحزب الشيوعي ذاته، وفوق ذلك كله: الكوارث الطبيعية العديدة التي جاءت في أعقاب التحرير.

يعد الحزب الشيوعي الصيني الآن نحو عشرين مليون عضو، وفي سنة ١٩٤٥ قال بعض الأرقام إنه كان يعد مليوناً ومئتي ألف عضو، وفي سنة ١٩٥١ وصل العدد إلى ٥ ملايين عضو.. ومذ ذاك ازدادت الصعوبات، على عكس ما يتصور كثير من المراقبين الغربيين، في وجه العضوية: فبعد أن كان الراغب في الانتساب يتعرض لفترة تحضيرية طولها ٣ أشهر، رُفعت هذه الفترة إلى سنة كاملة، وازدادت دقة الشروط المطلوبة من الراغب في الانتساب.

وعلى أي حال، فإن كثيراً من الأرقام يقول إن الحزب الشيوعي حين بدأ في حمل أثقال السلطة لم يكن عدد أعضائه يتجاوز المليونين، وكان يملك جيشاً يعد أكثر من المليون، وبهذه الأدوات المدعومة بأيديولوجيا محكمة، بدأ «الجهاد الأفضل».

لقد أُسست محاكم الشعب التي حاكمت ملاك الأراضي الإقطاعيين ونفذت أحكامها، وضيّعت الرأسمالية البيروقراطية تماماً، وبدأت ممارسة إصلاح زراعي شامل، وعبّدت آلاف الكيلومترات من الطرق ومدت آلافاً أخرى من الخطوط الحديدية، وأرست القواعد الأولية لصناعات ثقيلة، فماذا كان ثمن ذلك كله؟

كانت هذه الفترة الأولى في تاريخ الحكم الشيوعي في الصين فقيرة بالمعلومات، ومعظم ما نشر هو تقديرات قام بإجرائها رجال غير موثوقي النية، لكن مما لا شك فيه أن «تصفيات» من نوع ما جرت على نطاق مجهول الاتساع، ولم يستطع الكاتب الإنكليزي غاي وينت (Guy Wint) في كتابه المخصص للطعن في الحزب الشيوعي الصيني «أضواء على آسيا» (*Asia Handbook*)، وهو واحد من أكثر الكتب تحاملاً على الثورة الصينية أن يورد أي تفصيل ذي قيمة في هذا النطاق إلا ما نسبه إلى وزير المال الصيني بويي بو في أيلول/سبتمبر ١٩٥٢ الذي

قال: «في السنوات الثلاث الماضية قمنا بتصفية أكثر من مليوني خائن، وكشفنا عدداً كبيراً من عملاء الثورة المضادة - الآن كل الخونة قد ماتوا».

ومما لا شك فيه أيضاً أن عدداً كبيراً من الرأسماليين قد سيقوا إلى معسكرات العمل القسري، وسيلة لإصلاحهم عن طريق الممارسة، وقد وصف الصحافي الإنكليزي جورج ستافورد غال (George Stafford Gale) مشهداً من مشاهد هذه المعسكرات في كتابه «لا ذباب في الصين» (*No Flies in China*).

وكان ذلك كله، مهما تصح الأقوال، مدخلاً لبناء العلاقات الاجتماعية الجديدة في الصين... والآن قد مضت ١٦ سنة على بدء الثورة، بكلمات أخرى: نصف جيل تقريباً، فإلى أين انتهى هذا المدخل؟ وما هي طبيعة العلاقات الراهنة؟ وثمنها؟ ومكان الثورة؟ والحياة اليومية في الصين؟

الأجوبة عن هذه الأسئلة عملية في منتهى الصعوبة، لا لأن المعلومات الدقيقة ذات مصدر واحد فقط، بل أيضاً لأن عملية قياسها عملية معقدة، فالمقارنة تكاد تكون مستحيلة إلا بالمقاييس الصينية ذاتها.

لم ترث الصين، حين صعد ماو المنصة الحمراء وحدق بعينيه الضيقتين إلى المدى المزدحم تحت الرايات يفرش ساحة بكين الكبرى، بلاداً شاسعة يعاني ٩٥٪ من سكانها شبه مجاعة مزمنة و٩٠٪ يعاني جراء الأميّة فقط، بل أيضاً ما يمكن لحرب أهلية طاحنة لم تنقطع إلا قليلاً طوال مئة سنة أن تورثه للقارة الصينية.

حطمت الحروب الأهلية القسم الأوفر من الخطوط الحديدية، وخفضت الطاقة الإنتاجية في الصناعة إلى النصف تقريباً. ورفع الحزب، الذي أوجد صيغة عادلة لحكم مثلث بين الشيوعيين والجبهات الديمقراطية التقدمية والمستقلين، شعاراً بالعمل على إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه تمهيداً للانطلاق.

في سنة ١٩٥٢، بعد ثلاث سنوات فقط من الانتصار، نظمت المواصلات من جديد، وأيضاً النقد، وثبتت الأسعار، واستُكمل الإصلاح الزراعي، وأعيد الإنتاج الصناعي إلى المستوى الذي كان عليه... وسجلت أواخر السنة نفسها إنهاءً كاملاً تقريباً للإصلاح الزراعي فوزعت سبعمئة مليون «مو» (سدس فدان) من الأرض على ثلاثمئة مليون فلاح، وأعدت أربعة آلاف تعاونية وصلت في سنة ١٩٥٤ إلى أربعمئة ألف تمهيداً لنقلها إلى مستوى الكميونات.

وفي سنة ١٩٥٣ بدأ تنفيذ الخطة الخمسية الأولى، وبعد عامين كان ثلث فلاحي الصين قد تم إدخاله إلى عالم الزراعة الجماعية، وكان ماو غير راضٍ عما سماه حينذاك «بطئاً» في «الصعود»، وحين حلت سنة ١٩٥٨ كان نحو ٥٥٠ مليون فلاح، هم مجموع فلاحي الصين، قد أضحوا أعضاء في الكميونات، أو في التعاونيات.

وساعد السوفيات في سنوات لا تذكر على إنشاء ٢٥٠ مصنعاً كاملاً في أنحاء الصين، وارتفع إنتاج الفولاذ من ١٥٠ ألف طن سنوياً في سنة ١٩٤٩ إلى أكثر من ١٨ مليون طن في سنة ١٩٦٠.

وكانت الخطة الخمسية الأولى تعتزم مضاعفة الإنتاج الصناعي، لكنها لم تفعل ذلك فقط، بل تجاوزته. وشجع الموسم الخصيب الذي جاء في سنة ١٩٥٨ على نجاح شعار «وثبة كبرى إلى الأمام» الذي طرحه ماو، وجاءت المواسم اللاحقة سيئة للغاية، زاد في سوء النتائج التي تركتها انسحاب ١٦ ألف خبير روسي من الصين في السنوات ١٩٦٠-١٩٦٢، إلا إن الصينيين الذين تعرضوا لما يشبه الأزمة حينذاك استردوا أنفاسهم فيما بعد بسرعة، ولم يتجاوزوا الإنتاج الزراعي السابق فقط، بل أثبتوا قدرتهم على تفجير قنبلتين ذريتين بعد أقل من ٣ أعوام من مغادرة الروس.

في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٥٩، استقال ماو من رئاسة الجمهورية، وكان احتفظ برئاسته للحزب الشيوعي الصيني، وأعلن أنه منذ سنة ١٩٥٥ لم يقتل أي جندي بتهمة الرجعية أو معاداة الثورة.

وفي أواسط سنة ١٩٦٥، بدأ الإعداد بخوض الخطة الخمسية الثالثة التي تنوي إحداث توسع في الإنتاج الزراعي والصناعي على أساس حركة تثقيف اشتراكي واسعة وعميقة في المدن والأرياف والتي ستبدأ في سنة ١٩٦٦.

وحقق الإنتاج الزراعي في سنة ١٩٦٥ نمواً قدره ٥٪ مقارنة بسنة ١٩٦٤، ونمواً مقداره ١١٪ في الإنتاج الصناعي لسنة ١٩٦٥ في مقابل العام السابق، ورُفعت ميزانية الدولة، بالقياس نفسه، عشرة في المئة.

وتعتبر مقاطعة كوانغ تانغ نموذجاً لما يجري في القطاع الزراعي: ففي الأعوام الخمسة التي شغلتها الخطة الثانية تعرضت هذه المقاطعة لجفاف لم يحدث لها في الستين سنة الأخيرة (١٩٦٣)، وعلى الرغم من ذلك فقد زاد إنتاجها من الحبوب ٦٥٠ مليون كلغ مقارنة بالعام الذي سبق، وزاد إنتاجها من السكر ٨٠٪ قياساً بسنة ١٩٦٢ و٣٤٪ في تعداد الخنازير... والسبب هو ٩٠,٥١٥ بئر ماء حفر معظمها في إبان الخطة، وقوة كهربائية تصل إلى ٢٤٦,٧٠٠ حصان استحدث ٨٠٪ منها بعد إنشاء الكميونات، وتوسع في استصلاح الأرض من ١٤ مليون «مو» المو - سدس فدان تقريباً - في سنة ١٩٥٧ إلى ٢٤ مليون «مو» في سنة ١٩٦٣.

ويبدو الناس أصحاء، عكس ما يقال دائماً في الخارج، والفواكه متوفرة بكثرة وفي كل مكان وبأسعار معقولة، وأنباء «شبه المجاعة» التي يقال أنها تعم الصين، لا ظواهر لها على الإطلاق وهي شائعات تبدو - وخصوصاً حين تسمع في الهند - كأنها سخرية فظة.

لنمضِ شوطاً أبعد في استكمال الصورة، نازلين من تجريد الأرقام إلى ترجماتها على صعيد الحياة اليومية للإنسان في الصين.

كان متوسط الدخل الفردي «٧٠ يواناً»، أي نحو ٨٠ ليرة لبنانية شهرياً - هذا هو الرقم الرسمي - لكن العمال الذين سألتهم عن رواتبهم قالوا في معظمهم إنها ٦٠ يواناً.

القوة الشرائية لليوان الواحد قوة معتبرة، وعادة يقوم أكثر من شخص في العائلة بالعمل. وإذا نظرنا إلى الأسعار اليومية، فسنرى أن كيلو الخبز ثمنه ٤٠ سنتاً (اليوان ١٠٠ سنت) وكيلو الأرز ٣٠ سنتاً، وكيلو التفاح يوان واحد، وعلبة الدخان المتوسطة نحو ٢٥ سنتاً. ويدفع الصيني عادة من ٦٪ إلى ٨٪ فقط من مجموع راتبه الشهري أجرة لمنزله. أما العلاج والأدوية للعمال والموظفين والطلاب فهما بالمجان، وتدفع الدولة نصف ثمن الأدوية المصروفة لأسر العمال والموظفين وكامل أجور علاجهم.

وإذا نزلنا إلى تفصيلات الحياة اليومية في الصين، فإننا إنما ندخل عالماً آخر تماماً: فالسيارات الصغيرة نادرة جداً، وكذلك البنايات العصرية، وقد قدر لي أن أرى إحدى الصيدليات، فرأيت فيها حجوم الأدوية كبيرة بصورة مذهلة، إذ يبلغ حجم حبة المسكن الواحدة حجم الجوزة تقريباً، وهي مركبة أقرب ما يكون إلى العطارة، والواضح أن سبب ذلك الافتقار إلى الآلات الحديثة المتقدمة... وقد تكون أكثر الملاحظات التي تلفت نظر الزائر هي أن الطوابع غير مصمغة، وكذلك الظروف وأن على كل طاولة يوجد إلى جانب المحبرة زجاجة صمغ

مخصصة لإلصاق الطوابع والظروف!

يعكس ذلك، طبعاً، «درجة» الصناعة الخفيفة، ودقتها إذا حُمل على محمل رمزي، لكنك تستطيع أن تجد الجواب في معرض شنغهاي الصناعي، حيث تعرض آلات بيع الطوابع الأوتوماتيكية التي تبيع وتصرف وتصمغ بكبسة زر، وهي صناعة صينية... وعلى أي حال، فإن المثلين الصغيرين اللذين ذكرا هنا إنما يعكسان، أيضاً، حجم الاهتمام بتفصيلات الأمور اليومية!

الاهتمام، في المقابل، منصب على المسألتين الجوهريتين في حياة الصين: الزراعة والصناعة - ولا مفر من الافتراض أن الكميونات التي شاهدناها والمصانع التي زرناها إنما هي نماذج مختارة، لكن يبدو أن المصانع تتمتع بسلطات ذاتية أقل من الكميونات، وتتركب الإدارة في المصنع (وأنا أستعمل هنا نموذجاً هو معمل نسيج شنغهاي) من قمة هي المدير الذي ينتخبه العمال وتوافق الدولة عليه، ثم تأتي فروع عشرة هي أقسام المصنع، وللعمال نقابتهم داخل ذلك المصنع الذي يضم ٥٤٠٠ عامل منهم ٣٢٠٠ من النساء، وإلى هذه النقابة يرفع المدير كل ثلاثة أشهر تقريراً عن أعماله.

لكن، على صعيد ميزانية المصنع، تنعدم سلطة العمال، وما عدا المعاشات تعطى الدولة بقية الدخل، وتتولى عملية الصرف وإعادة التوظيف.

أما الآلات فهي قديمة، بعضها منذ سنة ١٩١٢، لكن كفاءة الإنتاج عالية، والعناية بالعمال وأطفالهم ممتازة، والفرق بين راتب العامل وراتب الفني بسيط، وكذلك بين راتب هذا الأخير والمهندس (في مصنع الحرير في هانغ-شو راتب العامل هو ٦٠ يواناً والفني٨٠ والمهندس ٩٠).

من اللافت للنظر أن الآلات في مجملها عتيقة جداً، غير أن الجزء المعطل

منها ضئيل للغاية. ويبدو أن المصانع الثقيلة للصلب والتروس لا تزال عاجزة عن تغطية حاجات المعامل من الآلات الحديثة، إذ إن التنوع في إنتاج مناسِج شنغهاي قليل جداً، على عكس مصنع الحرير في هانغ-شو، ويبدو أن السبب يكمن في أن الأول يمون الأسواق الداخلية، والثاني يصدر بعض إنتاجه إلى الخارج.

الأمر الذي يصدم الزائر أولاً حين يدخل إلى الصين هو جو المعركة الذي يخيم فوق البلاد ويسيّر سياستها... والواقع أن اكتشاف طبيعة ذلك «الجو» أمر في غاية الصعوبة: أهو الخوف من التخلف؟ أهو الخوف من مجيء جيل خروتشوفي؟ أهو جانب من نتائج العزلة المجرمة المفروضة على الصين؟

مما لا شك فيه أن كل هذا المزيج معاً، بنسب يصعب قياسها، قد دفع نحو شكل غريب من التعبئة اليومية المرهقة التي ما لبثت، عبر ممارسة يومية، أن أعطت الصين طابعاً فريداً من الحياة.

إذا شئنا أن نستعمل مثالاً محبباً (وغير صادق) للكتّاب الغربيين، فإننا نقول إن عالم الصين، الآن، هو عالم «١٩٨٤» الذي كتبه جورج أورويل (George Orwell). وإذا أخذنا الوصف المحبب للصينيين، فإنه عالم التثقيف اليومي لجيل يعتبر نفسه الوارث الأجدر للماركسية اللينينية.

إن «الاخ الكبير» الذي جعله جورج أورويل في روايته العين التي لا تنام، والتي تجلد ضمائر البشر كل ساعات الليل والنهار، هو في الصين، إذا أردنا مسايرة هذا المثال القميء، مكبّر الصوت، الموجود في كل مكان، في القطارات والمصانع والشوارع والباحات والمعامل والمزارع يسكب المارشات والمحاضرات بصورة يصعب تصديقها...

وفي شوارع مدن الصين الكبرى يسير البشر في تيار لا ينتهي من هذه

التعبئة المحكمة، فعلى جانبي الطرق تشمخ تلك اللوحات الصارخة الألوان لرجال يكشرون ويرفعون البنادق، ولزنود وعضلات، وابتسامات تحت المناجل والخوذ، وسيول من مناضلي إفريقيا، وأعلام، وتظاهرات... ولن يفوتك أن تشهد بين الفينة والأخرى صورة مكبرة، صارخة الألوان ومرعبة، للتفجير النووي الذي أُنجز في الصين!

وفي كل قاعة تجد رفاً من الكتب والمجلات يدعوك إلى أن تأخذ ما شئت بالمجان، وفي المسارح ودور السينما وقاعات الباليه والأوبرا مسرحيات ورقصات وقصص عن الثورة في كل مكان - وفي كانتون قام بهلوانان بتمثيل دوري الاستعمار والاستعمار الحديث في إفريقيا.

وليس هناك أي شيء في الصين اسمه قصص عاطفية، والجنس ممنوع، والمرأة ذاتها قد فقدت كثيراً من أنوثتها (إذا كانت مقاييسنا هي الصحيحة)، والرقصات إنما تجري تحت البنادق والحراب، ويندر أن تخلو مسرحية من رجال الجيش الأحمر، وفي كل رقصة أو أوبرا أو تمثيلية، وهي أعمال شديدة الإتقان وذات مستوى خارق من الجمال والإيقاع، لا بد من شاب شيوعي يقتحم المسرح في النهاية مشمراً عن عضلاته، مظللاً بالعلم الأحمر، ينقذ التعساء الذين كانوا يجلدون ويقهرون طوال ساعات الرقص أو الأوبرا أو المسرحية..

في مهرجان الرقص والموسيقى الأخير الذي عقد في بكين، واشترك فيه فنانون يمثلون الأقليات الـ٥٣، التي تشكل الصين، شاهد الجمهور واستمع إلى ٢٥٠ رقصة وأغنية دارت موضوعاتها كلها عن الثورة والثوار...

بعض الأغنيات يقول:

«إن ما يتعين على شعب يي أن يقوله يملأ قصب آلة الهو لونغ شنغ..

إننا نسكب قلوبنا في هذه الآلة الموسيقية

ومع كل دقة نشكر الحزب الشيوعي

وكل قلوبنا تتجه إلى بكين

إنك أنت الذي قدتنا إلى تحطيم سلاسل

الحديد حول أعناقنا

وكل ألحاننا التسعة والتسعين تغني الأغنية

ذاتها:

لقد ولدت حياتنا السعيدة منك..

أيها الرئيس ماو... أنت قائدنا!»

وتقول أغنية أخرى:

«إن قيادة الحزب الشيوعي ممتازة

إن الإصلاحات الديمقراطية ممتازة أيضاً

إن نجاح إنتاجنا وبنائنا عمل ممتاز..

إن حياة شعبنا ممتازة..

إن الاشتراكية ممتازة!»

وتقول أغنية ثالثة:

«كي نقطف الزهور البرية لا بد من تسلق الجبل

كي نجمع اللؤلؤ لا بد من الغوص في أعماق البحار

وكي نؤمن السعادة للأجيال المقبلة

لا بد من حمل ثورتنا إلى نهايتها!»

وفي معامل نحت العاج في كانتون كان مئات من العمال ينهمكون على طاولاتهم الصغيرة الواطئة بازدحام، يدقون ويحفرون تلك المادة التي كانت على الدوام مصدر أعمال خارقة في فن فريد في نوعه اختصت به الصين.. ولفت مدير المصنع نظري إلى الموضوعات الجديدة التي يتجه إليها هذا الفن العتيق، المذهل في دقته:

«إن الجمال الذي نفهمه الآن ونخلده على العاج هو جمال العمل.. الفلاحون والعمال والإنتاج لا الكسل والملابس والجنس..»

وعلى الرغم من ذلك، فقد كانت إحدى غرف المصنع مختصة بنحت «بوذا» في أوضاع متعددة، وقال المدير مفسراً:

«إنها حاجة أسواق التصدير».

وفي معمل الحرير الطبيعي في هانغ-شو، كان ثلث الآلات اليابانية العتيقة، على الأقل، ينسج صوراً لماو وستالين وماركس ولينين على قطع مربعة متنوعة الحجوم، وحين سألت عما إذا كان هذا العمل يدخل في نطاق معركة الإنتاج المضنية التي تخوضها الصين، قيل لي إن الشعب يطلب هذه الصور اعتزازاً بقيادته..

إن الريشة الآسيوية التي وضعت، في وقت مضى، أقدم خطوط الرسم الحديث على تلك القطع الحريرية المتطاولة هي الآن أكثر ريش العالم تمسكاً بالكلاسيكية المغرقة في تحفظها، «إننا ندعو إلى فن يفهمه الشعب»، ذلك هو التفسير العجول لهذه الظاهرة، لكن ألم يكن الشعب ذاته هو الذي نصب تلك الصخور التي نحتتها الرياح في أحواض كبيرة في كل حديقة شاهدناها؟ أليست هذه الصخور، في واقع الأمر، درجة من درجات الفن الحديث المتقدمة؟

إن رقصات الباليه، هي أيضاً، مبسطة بصورة تصفع المتفرج أحياناً.. فبعد أن يقدم الراقصون مستوى شديد الإعجاز من الرقص تأتي، عادة، مقاطع من الحوار البدائي تفسد كل شيء، وتعطل التعبير الراقي الذي يجيده الراقصون عبر أجسادهم كلها لتحصره في حركات ساذجة بالأيدي والرؤوس والحوار الأخرس وأحياناً اليافطات.

كانت التفسيرات التي تسمعها من رجل تظل تسمعها من كل شخص تقابله، بالكلمات ذاتها تقريباً، كأنك تواجه رجلاً واحداً له عدة ألسِنة... وكان الانطباع الذي سجلته بعد ساعات من زيارتي الأولى لكانتون، ما زلت أعتقد أنه صحيح تماماً: «مَنْ يسير في شوارع الصين يقع تحت شعور ثقيل بأن حرباً قد وقعت أمس، أو ستقع غداً».

والواقع، أن الشعب يعيش في هذا الشعور - هذا شيء لا مفر من تسجيله: فهو ما زال محاصراً بأخبار حرب أمس، ومعبأً لحرب غد...

العزلة المجرمة التي تفرضها الولايات المتحدة على الصين هي إحدى الأدوات الأساسية التي تدفع نحو هذا الوضع، وقد تغذت هذه الأداة بالمعركة الأيديولوجية الطاحنة التي تخوضها الصين مع الاتحاد السوفياتي... كل ذلك يجري داخل إطار من التخلف الذي يدركه الصينيون تماماً ويخشونه ويبدو أنهم عازمون بأي ثمن على هزيمته، ربما في ثلاثين سنة، كما قال ماو، وربما أكثر، كما قال شن يي، وربما أقل كما تقول موسكو في مقاييسها الخاصة.

لكن مما لا شك فيه أن رعب نابوليون الذي أنهكه قبل أكثر من قرن قد تجسد الآن واقعاً: «دعوا الصين نائمة». إلا إن الصين استيقظت، وغسلت نومها الطويل بعرق أبنائها ودمائهم، وسط أقسى أوضاع العزلة.. وهي تدق الآن

خطواتها المصيرية في طريق مستقبلها ومستقبل العالم..

ربما يكون صحيحاً أن هذا الجيل دفع ثمناً باهظاً، وأن الجيل المقبل سيدفع أيضاً ثمناً مماثلاً.. لكن يبدو أن القادة الذين صهرتهم تجارب صوفية، هي نوع من امتداد لفلسفة الصين العتيقة، الضاربة خمسة آلاف سنة على الأقل في أعماق الماضي والإنسان، يجدون هذا الثمن طبيعياً وواجباً أخلاقياً لا مفر من أدائه بشهادة من نوع فريد.

إن الصين، واحدة من أقدم حضارات البشر ومن أقلها إيماناً بالميتافيزيقيا، والتي كانت الأديان السماوية وغير السماوية فيها بضاعة مستوردة دائماً من الخارج، تراهن على الإنسان وعلى المستقبل معزولين عن أي قوة مجهولة مسيّرة، خاضعين لإرادة الإنسان ذاته واختياره العميق.

إن الذي يعمل هو الذي يخطىء، والجوع هو الحقيقة الوحيدة التي لا يلغيها المنطق، والخطأ هو طرف في ديالكتيك التجربة.

وصل القطار السريع إلى جسر الحدود التي تفصل بين الصين الشعبية وهونغ كونغ، فحملنا حقائبنا وسرنا، ووراءنا أخذ الرجال يلوحون لنا في تأثر لا تستطيع وجوههم الصارمة أن تخفيه..

ووقفت في منتصف الجسر الذي يفصل بين عالمين، وأمامي كان العلم البريطاني يرف فوق المستعمرة الصغيرة، وورائي كان سبعمئة مليون إنسان يحفرون الأرض بخطوات كهزيم الرعد.

وداعاً أيتها الصين العظيمة...

وداعاً أيها الرجال الذين لم تتعبهم رحلة الصعوبات في ربع قرن دموي..

وداعاً يا نصل الرمح الذي يضرب خمسة آلاف سنة في أعماق التراب واللحم!

.. ومن اتساع الصين وهدوئها، دفعة واحدة، إلى زحام هونغ كونغ وضجيجها. أنت الآن في واجهة دكان من دون دكان. الفرق بين هونغ كونغ وحقيقتها هو الفرق بين الإعلان الأوفست والبضاعة. ووراء أضواء النيون المشرقة التي لا تكف عن الحركة طوال الليل أزقة التهريب والجريمة والمخدرات والنساء.

ولأن المدينة ضيقة فقد اهتدى أصحاب الأموال إلى أحدث تجارة رابحة في التاريخ: تجارة الهواء، وهكذا صارت هونغ كونغ مدينة واقفة على رؤوس أصابعها!

تبدو هونغ كونغ، المحاطة بالجبال العالية المكسوة، جميلة وشاعرية، لكنها تنسحق تحت مطارق الحديد، وتُجلد بكرابيج النيون الصاخب، ويتسلق شارع متسع القمة العالية في الجزيرة، حيث يستطيع السائح أن يلقي نظرة على البحر المضيء، وتوهج كاولون على الطرف الآخر، وغابة القناديل الشرسة التي جعلت من مهمتها إضاءة الفضيحة وتلوينها!

هونغ كونغ جزيرة صغيرة تبعد عشر دقائق في «الفيري بوت» عن الساحل الصيني، حيث يقع جزؤها الآخر هناك في شريط مزدحم اسمه كاولون.

وكاولون هي شارع طويل جداً، شديد الاستقامة (من حيث الهندسة، طبعاً)، تصطف على جانبيه واجهات العالم كله، وبارات العالم، ونساء العالم، لتبادل أعداداً لا تحصى من السياح فضول المشاهدة والمساومة.

وبوسعك مشاهدة المدمرات الأميركية جاثمة في الميناء، تحت علم صاحبة الجلالة، كلما حملك المركب من هونغ كونغ إلى كاولون أو العكس، وهي رحلة لا بد منها عدة مرات في اليوم لاستكمال أي عمل أو أي حديث أو أي موعد في

هذه المستعمرة المشطورة. وستغيظك عشرات التعليمات المعلقة على جدران المركب، والتي تأمرك بعدم التف والنف، والتدخين في الغرفة المجاورة، والانتباه من النشالين، وعدم إلقاء نفسك في البحر، وضرورة بقائك جالساً حتى يقف المركب تماماً - ستغيظك هذه التعليمات أكثر مما يغيظك طراز السير العسراوي، المجنون، الذي لا يهدأ ولا يكف عن التزمير، في شوارع المستعمرة المزدحمة.

وتتراجع البضائع الأوروبية والأميركية أمام غزو ياباني جماعي، متقن ورخيص وغزير، ويغطي حاجات الناس بدءاً بطقوم الأسنان نهاية بالصناعات الإلكترونية، والمفاصلة عادة مشروعة تؤدي في معظم الأحيان إلى انتصارات مرموقة، لكن الباعة الذين يتمزقون في معظمهم بين تهذيب صيني عريق واستعلاء أوروبي صفيق، لا يستطيعون في أغلب الأحيان أن يكونوا إلا وقحاء.

وكانت ثمة مسابقة لاختيار ملكة السيقان لسنة ١٩٦٥، وقالت الصحيفة اليومية التي يجبرونك على قراءتها وهي تخاطب أعضاء لجنة التحكيم: «كن دقيقاً في الاختيار، فالساقان اللتان ستمران أمام عينيك تحت الحاجز قد تكونان ساقَي سكرتيرتك، أو ابنتك!» وكانت هذه المسابقة تشغل بال الصحافة وكثير من الناس، وبدا ذلك كله خروجاً فظاً عن الموضوع!

وفي هونغ كونغ، فقط، تكتشف أن المراة الصينية هي أجمل نساء العالم: فتحت الشعر الأسود المنهمر تتوقد داخل العينين الضيقتين نظرات أنثوية نادرة، وتذهلك الأناقة البسيطة تحت القبة الصينية المدورة التي تلتف حول العنق، والأزياء الضيقة المشقوقة فوق الركبتين، على استحياء شديد الإيحاء، والقامات الرشيقة المتناسقة التي ترمقها مجندات البوليس، داخل ملابس الكاكي، باعتناء مدروس.

وليس ثمة دليل، على السطح، على وجود عالم هونغ كونغ الشهير إلا حين تجرك إليه إغراءات مندوبي الفنادق الذين لا يجيدون امتداحاً لفنادق أفضل من وصفها بأنها «مأمونة»، وإلا حين تطلق الشوارع الجانبية، بعد منتصف الليل، مئات الصبايا والعجائز... كدود العلق، ومئات الوسطاء الباسمين، ورجال الحمامات الذين لا يهمهم إلا البحث عن هدوء أعصابك، ونصحك بأن تذهب إلى مساج.

وكل صباح ستقرأ في الصحف علامات على ذلك الغضب الآسيوي الذي تعرفه جيداً، أن يقذف الشاب وجه حبيبته الخائنة بماء الأسيد، أو أن يرزع في خاصرة سائح، يبحث عن الأكثر إثارة، سكيناً، إذ يجده عند ابنته أو زوجته.. لكن الأسيد هو السلاح المحبب، وهو - كما وصفته أميركية التقيتها في حفل صديق - «تركيب كيماوي حارق ينتج من تفاعل محلولين متعارضين هما الأخلاق الآسيوية والإنسان الغربي!»

ويأتي السياح هونغ كونغ أولاً ليروا ما إذا كان صحيحاً حقاً ما يسمعونه عنها، فإذا وجدوه صحيحاً، رأوا أنه من ضيق الأفق العودة من دون تجربة بعد دفع ثمن التذكرة. وفي الطريق من هذه التجارب وإليها لا بد - برهاناً على قيامهم بزيارة هونغ كونغ - من تفصيل بذلة أو بذلتين، وشراء كاميرا وقطعة حرير وتحفة صينية وترانزستور وحفظ اسم أو اسمين من اليافطات المعلقة التي تجيء الإنكليزية فيها أولاً، ثم اللغة التي عمرها خمسة آلاف سنة!

.. ثم بطاقة من المسز روبرت: «أيها الشرقي! نحن الآن على طرفي الجسر الذي يفصل الصين عن هونغ كونغ، أنت في الفترينة وأنا في الدكان، فما هو المستقبل؟»

قبل أن تحط بك الطائرة في مطار بانكوك الشاسع يتعين عليك، إذا أردت ألا تكون ضحية مفاجأة قاتلة، أن تطرّح من ذهنك نهائياً الصورة التي تعرفها عن سيام، تلك التي قدمها لنا على الشاشة الملونة الرجل الأقرع يول برينر في فيلم «الملك وأنا».

أما «الملك» فقد انتهى به الأمر إلى عرش دستوري فرضه انقلاب عسكري خاطف في مطلع الثلاثينات، وأما «أنا» فقد مضيت، داخل سيارة كركوعة ومع سائق مغامر، أفتش عن غرفة واحدة في فنادق بانكوك المتخمة بالسياح، وقد وجدتها أخيراً، بعد أربع ساعات من التجوال والهواتف وفاتورة طويلة عريضة دفعتها للسائق وأنا أزرب عرقاً.

وفي الصباح التالي كان أول ما يجب عليّ فعله، كي لا يحدث معي ما حدث في هونغ كونغ، هو أن أفتش عن مجموعة سياح وألتحق بها لنصف يوم فقط، وقد اكتشفت أن هذه هي أفضل طريقة للاستفادة من الوقت.

ذلك بأنك، مع مجموعة كبيرة من السياح، ستتعرف على شخص ما، ومن ثم تستطيع مع ذلك «الشخص» أن ترتبا برنامجكما الخاص، بتكاليف أقل وحرية أكثر من دون أن يتعرض كل واحد منكما، على حدة، للوحدة القاتلة المثبطة للعزائم التي تصيب السائح المنفرد، في الغالب.

فإذا كان حظك تعيساً، مثل حظي، فستكتشف أن صنارتك اصطادت بين كل عباد الله في مجموعة السياح، شاباً يفاجئك بعد ٢٤ ساعة بالاعتراف بأنه كابتن طيار في الجيش الأميركي يمضي شهر إجازة بعيداً عن قاعدته في فيتنام داخل بزة مدنية!

لكنه كان، على أي حال، شاباً مفيداً، فقد تعلّم العربية باللهجة المغربية حين كان، كما كذب عليّ في أول اللقاء، «يزور شقيقته المدرّسة في الدار البيضاء لمدة عامين»، ولا شك في أن «شقيقته» تلك هي قاعدة عسكرية أميركية هناك، وقد اعترف بنفسه بأنه كذب مرة أخرى حين قال أنه ذهب يعمل مهندساً في فورموزا لمدة عامين آخرين، وتبينت أيضاً أن له «شقيقة» أخرى في كوريا الجنوبية... وسرعان ما «لاقيت»، كما يقال في مصر، العظام في الكرشة، ومضت الـ ٢٤ ساعة في مناقشات سياسية طاحنة أفسدت علينا معاً، ما كنا نتأمله من صنارتينا!

وبانكوك مدينة مسطحة، إن جاز التعبير، ذات شوارع عريضة وبنايات واطئة لا نهاية لها تمتد على أرض شاسعة لتحوي المليونين الذين يسكنونها، أقل «رفاهاً» بما لا يقارن، من هونغ كونغ، وأكثر ازدحاماً منها بالبارات والكباريهات و«الوسطاء» الذين يلحقونك، كبائعي العلكة، عارضين عليك أن تجرب حماماً تركياً ومساجاً يابانياً بمئة «باهت» فقط، أي ما يعادل ١٥ ليرة لبنانية.

وتعتمد سيام على السياحة اعتماداً كبيراً، وسمعتها في هذا النطاق أكبر كثيراً من حقيقة قيمة السياحة فيها، وفنادقها ملأى دائماً، والطائرات منها وإليها مزدحمة، ومطاعمها ومقاهيها وشوارعها متروسة بالشقر القادمين من أميركا، وباليابانيين الذين لا يتجولون إلا وهم يحملون كاميراتهم الضخمة التي تشبه مدافع المورتر.

والذي لا شك فيه أن تايلاند قد حققت هذا المستوى من «الصناعة السياحية» نتيجة دعاياتها المحكمة، وسمعتها الغنية، والأهم من ذلك، وقوعها على مفترق طرق صاخبة في جنوب شرق آسيا، وكونها محطة رخيصة، ولا بد منها لأولئك القادمين من قفا العالم أو الذاهبين إليه.

والسياميون يسمون بانكوك «بندقية آسيا» ذلك بأن المواصلات النهرية تؤدي دوراً ذا قيمة (وجمال أيضاً) في بعض أجزائها، وجولة الصباح السياحية عملية لا بد منها لرؤية زوارق الخُضَر والفواكه والزهور قادمة لتفرغ حمولاتها في الأسواق، والأطفال يجدفون إلى مدارسهم.. لكن من هو الذي يريد أن يصحو في السادسة ليرى ذلك؟

والمعابد البوذية وقصور الملوك القدماء مبنية على طراز هو مزيج ناجح من التأثير الهندي والصيني في آن واحد، ويبدو أن لقاء هذين التأثيرين بصورة متعادلة في سيام يعطي هذه البلاد طابعها الخاص، سواء على الصعيد الثقافي أو الفني.. فالخط مثلاً هو أقرب إلى الطراز السنسكريتي على الرغم من أن اللغة ترتد في أصولها إلى جذور صينية، وتكتسي المعابد البوذية بالطابعين معاً من دون أن يغلب أحدهما الآخر، الأمر الذي يفرخ طابعاً جديداً، والرقص السيامي الشهير هو مظهر من ذلك المزيج المتعادل الناجح.

وقد أصر غريغوري، الأميركي، أن نذهب لنرى الاحتفال السنوي الذي يسمى الـ «كاتين»، وهو احتفال تقليدي ديني يحدث في مطلع الشهر القمري الحادي عشر، حيث يمتطي الملك «البجعة الذهبية» ويمخر بها النهر من قصره إلى «معبد الفجر» ليقدم الهدايا للرهبان البوذيين.

وكانت مئات الألوف من المواطنين والسياح تصطف على ضفتي النهر منذ الظهيرة بانتظار مرور الموكب تحت شمس استوائية لاهبة، وأخيراً، مر الموكب بطيئاً في زوارق مزخرفة متطاولة تقرع مجاديفها مع حداء الهتافين فوقها، وفي الوسط الزورق الكبير الذي يحمل «الهدايا» ووراءه «البجعة الذهبية» التي يرتفع في مقدمها رأس حيوان بحري مطلي بالذهب والزخارف الدقيقة: ٤٤

متراً بالطول وتحمل ٥٤ رجلاً للتجديف بملابسهم الحمراء التقليدية ومجاديفهم المذهبة، وضابط إيقاع، ومغنياً، وهودجاً مزخرفاً يجلس الملك داخله.

لقد عدّ غريغوري ٣٥ مركباً في الموكب، كلها مزخرفة ويلبس بحارتها الأزياء القديمة، وتجدف بانتظام خارق ملتمعة تحت الشمس المتوهجة مصدرة تلك الموسيقى البدائية والغناء الحزين، القادم من أعماق الغرائز المهزوزة للإنسان الذي كان أضعف ما في الطبيعة..

وقد تيسر لي، وأنا أستسلم لشوي الشمس، أن أراقب الحشود بإمعان: مما لا شك فيه أن الفقر في هذه البلاد حقيقة أكبر من أن تستطيع إعلانات السياحة إخفاءها، وكذلك لن يستطيع ذلك البذخ الإكليروسي الوقور أن يفعل، أكثر كثيراً مما تبدو هذه الحقيقة في هونغ كونغ على سطح الصخب المزيف. ففي داخل البزة الأنيقة والقبعة اللامعة لعامل المصعد يقف طفل في الثانية عشرة من عمره يعمل ١١ ساعة في اليوم الواحد في مقابل أقل من خمسين ليرة شهرياً.. إن هذا النموذج هو مجرد تبسيط لواقع مطلي بالدعاية وبأضواء النيون وبالإعلانات، لكنه تبسيط يظل مفتاحاً لاكتشاف معالم المستقبل الذي يقف، ها هنا، بالانتظار.

إن «النجاح» الذي حققته حكومة تايلاند كان نتيجة براعة سياستها الخارجية التي جنبتها الاحتلال المباشر والكوارث العالمية، وهي تعيش فوق عرش هشّ من هذه البراعة البهلوانية.

لقد بدأ تاريخ تايلاند السياسي المعاصر في ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٣٢ حين قام بعض ضباط الجيش بانقلاب ضد السلطات المطلقة التي كان يمارسها الملك، ونجح الانقلاب في جعل الملكية دستورية، لكنه لم ينجح في إقصاء العسكريين،

مذّاك، عن ممارسة السلطة ممارسة واضحة وحقيقية.

ولم يستطع المدني البارز في حركة الانقلاب، على الرغم من عبقريته المبكرة، أن يجعل لأفكاره الاشتراكية الصارمة مدى مؤثراً في الحركة. ومنذ ذلك الوقت ظل هذا الرجل، الذي كان في الثلاثين فقط من عمره، الاشتراكي «الموجود» في تايلاند على الرغم من أن المحاولات ضده قد نجحت في تهريبه إلى الصين الشعبية في تموز/يوليو ١٩٥٤.

ولا يعتقد أحد أن هذا الرجل الغامض، الذي يدعى فانو ميونغ بريدي، مؤهل الآن للقيام بدور بارز في تايلاند، لكن هؤلاء جميعاً يعتقدون أن سمعته وأنصاره قد يفعلون.

الآن يقال إن بريدي كان شيوعياً، وبالقوة والثقة نفسهما يقال أيضاً إنه كان عميلاً للاستخبارات الأميركية التي استطاعت استدراجه إلى صفوفها في إبان الحرب الثانية وأخذت على عاتقها أمر تهريبه من تايلاند، حين أضحى وضعه السياسي خطراً، ومهما تكن الحقيقة، فإن خطأ بريدي الأساسي أنه لم يترجم أفكاره الاشتراكية إلى قوة جماهيرية، وأغرق نفسه في اللعبة التي كانت، ولا تزال إلى الآن، جارية على أكتاف حفنة من الرجال يتمتعون بسلطات عسكرية أو بوليسية أو بهلوانية.

ومنذ رحيل بريدي الغامض تميزت سياسات تايلاند بسلسلة من الصراعات ذات المحاور الشخصية، وبنفي الاشتراكية، وبممارسة فاشية ذات غلاف براق، وبسقوط فاضح بين ذراعي العم سام.

إن الوضع الآن قائم على هذه البهلوانية الملونة: فبوسع الحكومة أن توقف أي صحيفة بعد ساعة، من دون إبداء الأسباب، ويمارس العسكريون من

وراء ستار شفاف سلطة مطلقة، وتوقفت الإصلاحات الاقتصادية المحدودة التي جاءت كردة فعل على برامج بريدي الاشتراكية، وركز العمل على مجرد المظاهر، وصار ارتباط تايلاند بحلف جنوب شرق آسيا محوراً أساسياً في محاور السياسة فيها. وارتفع عدد «المستشارين» الأميركيين إلى أرقام كبيرة، وبوسع القادم إلى مطار بانكوك أن يرى عدداً كبيراً من الحاملات الأميركيات ذات المؤخرات العريضة، كالبط، تقف على أرض المطار، وقد تعين على ملاحي طائرتنا أن ينتظروا على المدرج نصف ساعة قبل الانطلاق، كي يفسحوا المجال لأربع مقاتلات نفاثة تابعة لسلاح الجو الأميركي للنزول، متعبة بعد قدومها من مكان ما، وكذلك بوسع المراقب أن يحصي أعداداً لا تنتهي من الأميركيين في الشوارع والفنادق والمسارح والقطارات، وينص إعلان كبير معلق في المطار أن جوازات السفر الوحيدة التي لا تحتاج إلى تأشيرة دخول إلى سيام هي الجوازات الأميركية، فقط.

وتتخذ القاذفات الأميركية الثقيلة من قواعد الولايات المتحدة في تايلاند محطة فعالة في أثناء ذهابها إلى فيتنام وعودتها منها - ونشرت الصحف البانكوكية صباح اليوم حديثاً لوزير الخارجية الذي يعتبر أذكى وأقدر السياسيين في فيتنام، تحدى فيه الصين ورحب بالوجود الأميركي في تايلاند ودافع عنه.

... لكن الصناعة السياحية، في مقابل ذلك كله، في صحة جيدة!

-١٩-

... وقد بدأت القصة الأزلية لهذه السياحة الفريدة في نوعها بعد دقائق من جلوسي في السيارة التي حملتني من مطار بانكوك في رحلة الأربعين دقيقة إلى

البلدة، فقد التفت السائق الذي يجيد الإنكليزية إليّ وعرض عليّ، مباشرة وبلا تردد، أن أمضي أيامي القليلة في بانكوك في شقة «سيدة جميلة شابة سيئة الحظ تعيش وحدها على بعد خطوتين من هنا» بدلاً من أن أضيّع وقتي ومالي في فندق راما الباذخ، الصارم، المتزمت.

وكان عرض السائق مجرد إعلان أولي لما ينتظرني، فبعد أن وضعت حقائبي في الفندق، واغتسلت نزلت إلى الشارع: كانت الظلمة قد بدأت تهبط بثقل ورطوبة، وفي الزوايا انبثقت أنوار الملاهي الصاخبة تطارد الدكتور جيكل وتجبره على الاختفاء، ومع أول خطواتي تبعني رجل بشوش مهذب: تاكسي؟

فإذا ذهبت إلى هناك، وقال لك رجل ما: تاكسي؟ فاعلم بأن هذه بداية محاضرة طويلة، فخلال الأيام التي أمضيتها هناك استمعت إلى تلك المعزوفة مرات لا يحصيها العد: تاكسي؟ فإذا قلت لا جاءك العرض الآخر: مساج ياباني على يدي شابة حسناء؟ لعلك تريدها صبية جميلة؟ حسناً، ما رأيك بمشاهدة فيلم مثير؟ بوسعي أن آخذك إلى عرض فعلي لعلاقة جنسية بين شاب وفتاة. فإذا لاحظ أنك تحمل آلة تصوير أضاف: ... بوسعك أن تلتقط صوراً أيضاً!

وكانت هذه مفاجأة حقيقية في بانكوك، ولست أدري لماذا لم أكن لأتصور أن ذلك كله يمكن أن يحدث، وفي بانكوك بالذات... إن شيئاً راعباً لا بد من أن يكون وراء كل شيء، فهذه المعزوفة، وبالترتيب ذاته الذي لا يحيد كلمة واحدة، هي أكثر شيء يمكن للسائح أن يسمعه في بانكوك.

إن بعض سائقي التاكسي يكون ملحاحاً بصورة صفيقة حقاً، وقد رأى أحدهم بعد أن حملني في جولة طويلة زرت فيها المعابد البوذية الأنيقة أنه من السخف أن أعود إلى الفندق، وأنني إذا كنت مهتماً حقاً برؤية المعابد فلا بد

من أن أكون، بالمقدار نفسه، مهتماً أيضاً برؤية «الجانب الآخر من هذه العملة الإنسانية الشائعة!»

ولم تفلح كل الجهود التي بذلتها لجعله ييأس من إكمال عروضه، وحين كان على وشك الوصول دفع نحوي مظروفاً منفوخاً بصور نساء من كل نوع، ثم تحدث عن الأسعار: «الحمام والمساج يا سيدي بمئة باهت (١٥ ليرة) لساعة كاملة، الشريط العاري يا سيدي لمدة ٤٥ دقيقة بسعر مماثل، العرض الحيّ يا سيدي لـ٤٥ دقيقة بـ١٥٠ باهت».

إنه أمر مزعج حقاً، وأحياناً شديد القرف ويبعث على الاشمئزاز، على عكس ما يتصور كثيرون، ربما لأن العرض الرخيص يلغي الطلب، وهي قاعدة أكثر شيوعاً في عالم العلاقات البشرية التي تقوم على قيمة اسمها التمنع.

أما غريغوري فإن لديه، مثل معظم أصحاب العقلية الكاكي، تفسيراً واحداً: إن الجنود الأميركيين هنا أكثر مما تتصور، وأنت تعرف ماذا يحتاج وكيف يتصرف الجندي القادم من المعسكر لتمضية يومين خارج بذلته!

وكي يبرهن لي على صحة ما يقول حملني في جولة خاطفة عبر سلسلة لا تنتهي من المشارب والملاهي، حيث كانت النساء يتكدسن كاللحوم المقددة أمام الرجال المطعوجين فوق كاساتهم وأحلامهم، بأعداد لا نهاية لها، وصخب وضجيج ولكنة أميركية لا تخطئها الأذن!

لكن غريغوري كان ضد رأيي في موضوع المساج، وهو يعتقد أن الرجل لا يستطيع أن يفكر حقاً في صفاء إلا بعد أن يأخذ حماماً ومساجاً. وروى لي أنه ذات ليلة، كان يفكر في مشكلة عويصة، «ولم أتوصل إلى حل لها إلا بعد سبعة حمامات في ليلة واحدة!»

الحمامات الراقية، يقول غريغوري، تشبه في مداخلها الفنادق الفخمة، وتقودك المديرة إلى غرفة تختار عبر شباكها الزجاجي فتاة تأخذك إلى الحمام، وهي تلبس سروالاً قصيراً وقميصاً، وستكون واهماً لو اعتقدت في ذلك المكان أنها فتاة سهلة، وبكل جد تغسلك وتعطرك ثم تلقحك على السرير الخشبي وتعجنك وتنبش أعصابك وتضربك وتدعكك وتلبسك وتقول لك مع السلامة.. «وقد حدث في مرة أو مرتين أن قبلت المدلكة الجميلة دعوتي بعد انتهاء دوامها، فأنت ترى أنني في نهاية الأمر شاب وسيم، لا كرش ولا تجاعيد، فلماذا تشك لحظة في أنني أكذب عليك الآن؟»

ولم يكن غريغوري يكذب، على الأقل هنا، إذ كان شاباً وسيماً يحاول على الدوام ألا يتحدث إلا باللغة التايلاندية التي لا يعرف منها إلا كلمات قليلة، وقد أصرّ على أن يتحدث بتلك اللغة إلى رجل الفندق الذي أردنا أن نكلفه بتأمين تذاكر لنا كي نحضر الملاكمة التايلاندية ذات الشهرة العالمية، حيث تستعمل الأحذية أكثر مما تستعمل القفازات. وفي المساء حملتنا السيارة إلى العنوان المكتوب على التذكرتين حيث شاهدنا طوال ساعة كاملة، بينما كان غريغوري يتضرج خجلاً، رقصاً سيامياً بدلاً من الملاكمة التايلاندية!

ولا شك في أننا كنا في آخر انسجام ونحن نتربع حول طاولات الطعام الأرضية، بينما كانت أحذيتنا تنتظر في الخارج، وشرحت المذيعة طبيعة حركات الراقصين والآلات الموسيقية العجيبة، ثم شاهدنا الراقصات الضامرات، غارقات في بريق الفضة والأناقة السيامية المتناهية الإتقان، يؤدين رقصاتهن في حركات دقيقة، هائلة الرشاقة، وهن يستفدن حتى النهاية من أكفهن المبسوطة ذات الأظافر الذهبية المبالغ في طولها، وقبعاتهن المعبدية المدببة، والدقات الإيقاعية

المجوفة لسلسلة من أعواد القصب.

واقتحم المسرح لاعبا السيوف، حيث قدما عرضاً وحشياً لفنون القتال السيامي القديم، وكانت مبارزتهما عنيفة ومرعبة حقاً إلى حدّ استلزم وضع شِباك على طول واجهة المسرح كي لا يطير سيف أو متبارز، ليسقط على موائدنا.

وكان لا بد في النهاية للسائحات الأميركيات اللواتي شهدن العرض من أن يتصورن في معظمهن وهن يضعن على رؤوسهن قبعات الراقصات الغريبة. والتمعت العدسات وتتطايرات الضحكات، وبدت لي واحدة من العجائز الأميركيات المحطمات تحت قبعة الفضة التي كانت قبل قليل فوق رأس الراقصة الفاتنة إيجازاً مذهلاً، مضحكاً حتى الدموع للوجود الأميركي في هذه الأرض العريقة!

-٢٠-

حطت الطائرة اليابانية الأنيقة في مطار «دم دم» في كلكتا قبل منتصف الليل بقليل، وفاحت رائحة الحرب قوية كما لم أرها في أي مكان آخر من جنوب شرق آسيا: أضواء المطار أقل من المعتاد، والممرات معتمة، وأكياس الرمل تسد الأبواب والنوافذ، والإشارات تدل على الملاجىء في كل مكان، وإجراءات الجمارك لا حدود لقسوتها.. ذلك بأن باكستان الشرقية تنوي أن تحتفل بيوم «سحق الهند» في الصباح التالي.

وطوال الطريق من المطار إلى كلكتا تراءت على الجانبين أشباح الأكواخ الكامدة، واعترضت السيارة عشرات من الثيران الضخمة الكسلى تتوسط الطريق من دون أن يلوح في أعينها الكبيرة الناعسة أي دليل على الانزعاج،

وبدت الشوارع المزدحمة، الضيقة والمعتمة، حزينة بصورة غامضة.

وكان يتعين عليّ انتظار الصباح في فندقي الأنيق كي أرى كلكتا الشهيرة عن كثب. هذه المدينة التي تعتبر أكبر قاعدة صناعية في الهند، وأكثر مدن آسيا حساسية واستجابة لأي حدث يقع في أي مكان من العالم، عاصمة البنغال الغربية، مهد الحضارة الهندية وينبوع ثقافتها بسكانها الذين يبلغ تعدادهم سبعة ملايين إنسان، يزدحمون فوق أرض تعرف عادة بأنها أكثر رقعة في العالم ازدحاماً وكثافة.

هل نعرف حقاً معنى كلمة «الفقر» حين نلفظها أو نكتبها أو نقرؤها؟ أغلب الظن لا، فأنت حين ترى كلكتا تكتشف فوراً أن كلمة الفقر الحقيقية كانت بعيدة عن تصورك: مئات الألوف من البشر نصف العرايا، شوارع ضيقة لا نهاية لانحناءاتها وازدحامها، بيوت من تنك وطين وتآكل، يركب بعضها على بعض بصورة لا تصدق، ثم القذارة التي، بالطبيعة، تنتج من ذلك كله: الأبقار المقدسة وغير المقدسة متفقة مع البشر على اعتبار الشوارع زِرابها الخاصة، الوحول والبقايا والتراب والغبار والسيارات العتيقة والشعور الطويلة والدراجات مزيج لا يصدق من شيء يمكن أن تسميه رعباً - بلا تردد.

لنحاول ألا نقع في المقلب الغربي، ولذلك فلا يتعين على أحد أن يتوقع مقارنة بين « الهند والصين» - هذا أمر من الصعب تلافيه لكن، أيضاً، لا بد من ذلك، إذا أردنا تفويت الفرصة على أولئك الذين يعتبرون أن الهند والصين، ألف مليون إنسان على الأقل، هما مجرد فرسي رهان!.

***

إن الهدف الصعب الذي تضعه الهند أمام جهودها، والذي تريق على أعتابه كل ما تستطيعه، في الإطار الذي اختارته، هو أن تصل في سنة ١٩٨٠ إلى تأمين وجبتي طعام فقط في اليوم الواحد لكل هندي!

إننا إذن، ببساطة، أمام مسألة رهيبة حقاً: إذا كانت كل الخطط الاقتصادية للهند، والمساعدات، والجهود، والتصنيع الثقيل، تطمع بعد ١٥ عاماً في ضمان وجبتين يوميتين لكل هندي، ففي وسعك إذن أن تتصور الوضع الآن.

قال لي المستر ب.س.شن رئيس حكومة البنغال الغربية الذي قابلته في مكتبه هنا: «يوجد في كلكتا وحدها ١٦ ألف متسول». وهذا هو الرقم الرسمي، وببساطة يمكن توقع الضعف، فإحصاء المتسولين عادة يخطىء بمعدل النصف.

ويعتقد المستر شن، وهو عجوز مرح من «الرعيل النهروي»، أن أهم مشكلة تواجه حكومته، والهند بصورة عامة، هي مشكلة السكان: «ففي البنغال الغربية ٣٩ مليون نسمة، و٤ ملايين لاجىء من باكستان الشرقية، وكثافة السكان هنا هي ١٠٣٢ شخصاً في الميل المربع الواحد، وهي واحدة من أعلى ثلاث كثافات في العالم، واحدة منها في جنوب الهند، حيث تبلغ ١١٠٠ شخص في الميل المربع والثانية، كما أعتقد، في بعض مناطق أندونيسيا».

ويبلغ دخل متوسط الفرد في منطقة البنغال ١٨ ليرة لبنانية - وهو رقم خادع بالإضافة إلى إنه محزن لأن الأغنياء «يعدلون» الكفة. والحقيقة أن الدخل الفردي لقطاع كبير من الناس في البنغال هو صفر أو أكثر قليلاً.

ويبلغ متوسط معاش العامل ٦٦ ليرة لبنانية شهرياً، بالتقريب، وهو يتمتع بامتيازات حسنة من حيث التأمين « الاجتماعي والصحي، ويصل راتب معلم المدرسة الابتدائية إلى ٤٥ ليرة شهرياً، والقوة الشرائية للروبية الهندية جيدة

من ناحية- كما أن الحاجيات الفردية في ذلك المجتمع المتخلف قليلة، من ناحية أخرى.

والتغيير الاجتماعي إذن؟

هذا هو السؤال الطاحن، الصعب: إن الهند محكومة بتقاليد عريقة، وثقافات ذات جذور من الصعب استئصالها.. وبينما كنت في مكتب رئيس الحكومة كانت الجماهير تنصرف إلى عبادة تمثال لإلهة سوداء تدوس، ملطخة بالدم، جثة الإله شيفا، وكان المنظر عجيباً حقاً..

ويعتقد الروائي الهندي الكبير «سري تراسانكار بانرجي»، كما قال لي حين قابلته في بيته المتواضع، أن واحدة من أهم فضائل الهند هي أنها لم تقم في تاريخها بأي عمل عدواني مسلح على أي من جيرانها، وأن هذه الفضيلة هي التي تقود روح الهند، وهي التي جعلت من غاندي قائداً، وهي التي تحكم على أي نوع من أعمال العنف بالفشل، وهي التي، أغلب الظن، تفرض «السلام الاجتماعي» شرطاً من شروط التغيير.

لقد كنت أعتقد أن الغاندية، ذلك الحلم الوامض في تاريخ الإنسانية، قد لفظت أنفاسها بعد قليل من استشهاد غاندي، وأن الجوع، هذه الحقيقة الوحيدة التي ترفع نفسها على رؤوس الناس والأشياء في الهند، هو نقيض «السلام الاجتماعي» ودحض له لا سبيل إلى رده. لكن بانرجي - العجوز الذي كتب مئة مُؤلَّف، واكتشف في أصابعه قبل عامين فقط رساماً ونحاتاً بارعين - كاد يجهش بالبكاء وهو يصف لي العالم المسالم الذي يريده الهنود: التعايش غير المحدود بين الأديان والقوميات والإنسان والحيوان، الحب والعدل، و«كل إنسان غاندي».

هل تستطيع هذه المدرسة التي تطبع الهند من رأسها حتى أخمص قدميها

أن تعيش طويلاً في حمى التناقضات المتزايدة وبين براثن الوحش الجائع الذي يلتهم كل شيء؟

يصف عدد كبير من الشباب الذين قابلتهم هذه الغاندية بأنها «رومنطيقية ثبت عبثها»، لكنهم، أمام البديل، يرفضون العنف - والواقع أن الرجل الذي كان معي يستمع إلى أحلام بانرجي وهو يبتسم في شيء من الاستخفاف قام، وهو يودع الكاتب الكبير، بلثم قدميه.

«لقد كان نهرو ميالاً إلى بريطانيا، رومنطيقياً يحكي كثيراً، ونحن نفضل شاسترى». هكذا قال لي أحد الشبان الهنود، «لأن شاستري واقعي، ولأنه أكثر اشتراكية من نهرو.. ذلك بأن الدم الأزرق الذي كان يجري في عروق الزعيم الراحل لا مكان له في عروق شاستري».

-٢١-

الاشتراكية، في بلاد مثل الهند، ليست مسألة إنتاج فقط، بل مسألة وقت أيضاً. وإذا كان ثمة سباق تخوضه الهند «مع شيء ما» فذلك الشيء ليس الصين - كما تقول كتب معظم مَنْ زاروا هذا الجانب من آسيا - لكنه الزمن.

إن ١٨ ليرة لبنانية في الشهر كمتوسط للدخل الفردي في البنغال ليست مسألة فقر فقط، بل أيضاً «مسألة فقر إلى متى؟» وإذا كان الهنود وكثيرون غيرهم يأخذون على الصين أنها تحرق جيلاً كاملاً في سبيل جيل مقبل أفليس من الطبيعي أيضاً أن تكون ١٨ ليرة في الشهر، لإنسان قد يعيل عائلة من خمسة أشخاص، هي إحراق من نوع آخر لجيل كامل وربما للجيل المقبل أيضاً؟

إننا، مع حذرنا، قد سقطنا في المقارنة، لكن ما أريد قوله هو أنه في هذه

المنطقة من العالم يبدو أن اللعنة «المكتوبة» على هذا الجيل هي أن يختار أفضل الحلول السيئة! لنبحث، إذن، في الاختيار الهندي كما هو على أرض الواقع.

إن كلكتا التي نحن بصددها الآن هي عاصمة القاعدة الصناعية التي تبني الهند فوقها آمالها الكبيرة.. وفي المنطقة المحيطة بكلكتا، وفوق أرض كانت قبل أقل من عشر سنوات فقط غابات رعب وضياع، تمتد مستعمرات الصناعة الثقيلة بوابات لمستقبل الهند.

وتُعتبر صناعة المحركات وأجزائها، والفولاذ والقاطرات، وآلات التعدين، والسيارات أساس هذه القاعدة، وتنتج كلكتا ١٧ ألف سيارة سنوياً من مجموع ٣٥ ألف سيارة تُنتج في عموم الهند، وتغطي صناعة الإطارات فيها ٧٠٪ من حاجة الهند، وتعطي مصانعها سنوياً ٧٠٠ ألف دراجة ونحو ٢٥٠ قاطرة بخارية وكهربائية، وبضعة ملايين من أطنان الفولاذ.

وهذه الصناعة مقسومة، طبعاً، إلى قطاعين: الخاص والعام. ويحتكر القطاع الخاص إنتاج ٨٠٪ أو أقل قليلاً من مجموع الإنتاج. ويشغل رأس المال الأجنبي في القطاع الخاص نحو ٢٠٪ من المجموع، معظمه للإنكليز.

وتكاد تكون السيطرة الحكومية على القطاع الخاص، فيما عدا قانون الرواتب والتحكيم، معدومة. غير أن السلطات تضع مجموعة برامج الآن لنقل ملكية مصانع الفولاذ الخاصة، بتعويض كامل، إلى القطاع العام خلال عقد من الزمن أو أكثر.

حملتنا سيارة هندية في رحلة استمرت خمس ساعات ونصف ساعة إلى مصانع القاطرات في شيتارانجان، حيث يقوم عشرة آلاف عامل بإنتاج نحو عشرين قاطرة شهرياً في واحد من أكبر مصانع الهند.

إن الذي لا شك فيه أن الإنتاج في هذا المصنع أكثر من جيد، ويسد جزءاً كبيراً من حاجة شبه القارة الهندية المتزايد إلى القاطرات، ويتمتع قسم كبير من العمال بالسكن في شروط جيدة، وبالرعاية الصحية والثقافية لهم ولعائلاتهم، وهم يحتلون في مساكنهم مستعمرة شاسعة تقع حول المصنع مزودة بمسرح ومدرسة فنية ومستشفى وأندية وحدائق ذات طراز رفيع.

وعلى بعد ساعتين من شيتارانجان زرنا «مزارع الفولاذ»، حيث يقوم ٢٠ ألف عامل بإنتاج مليون طن من الفولاذ سنوياً، سدس إنتاج الهند تقريباً الذي ينتج القطاع الخاص نصفه.

ومصنع فولاذ «دور غابور» مصنع ضخم، أسسه الإنكليز، ثم نقلته حكومة الاستقلال إلى القطاع العام. ويبدو أن هذا هو السبب الذي يجعل مستعمرة العمال فيه تبدو ذات طابع بريطاني واضح.

ويؤمّن المصنع لـ ١٣ ألف عامل من عماله الـ ٢٠ ألفاً السكن، ويأخذ ١٠٪ من راتب كل عامل كتعويض عن ذلك، وفي المقابل يؤمن له ولعائلته الرعاية الصحية والتعليم.

ويأخذ العامل نصف الممتهن نحو ٩٥ ليرة لبنانية راتباً شهري، بينما يتراوح راتب المهندس بين ٥٠٠ ليرة و٣٥٠٠ ليرة، ويتراوح راتب الفني بين ٣٠٠ و٦٥٠ ليرة شهرياً، وبلّغني رئيس مجلس الإدارة هنا أن راتبه يتجاوز ٤٥٠٠ روبية شهرياً!

إن كلا المصنعين شاهد رائع على قدرة الدول المتخلفة الصناعية، ودحض ممتاز لكل ادعاءات الاستعمار في هذا النطاق، والمستوى الحياتي للعامل مستوى رفيع في الواقع، والاهتمام بكل جوانب حياته الإنسانية أمر شديد الوضوح.

وتتميز المستعمرات السكنية بالجمال والنظافة والرعاية الدائمة، لكن أيضاً بالاختلاف الكلي عن المدينة.

وهذه النهضة الصناعية الجبارة، للغرابة، لا تعكس نفسها على العاصمة المحلية، وقد يكون السبب في ذلك كون المستعمرات السكنية للعمال معزولة وبعيدة وتمتاز بالاكتفاء الذاتي - وقد قال لي أكثر من مهندس وفني أنهم نادراً ما يحتاجون أو حتى يرغبون في الذهاب إلى كلكتا.

ونتج من ذلك، في الواقع، مجتمعان مختلفان تمام الاختلاف، لهما مستويان متضادان تقريباً، وطريقان مختلفان للتطور. فالتمازج الذي يحدثه عادة وجود محور صناعي في منطقة ما بين القديم والحديث يكاد يكون معدوماً في البنغال، ويواصل المجتمعان، كل على حدة، تطوره الخاص.

ثمة «طبقة» جديدة في طريقها إلى الظهور في تلك المستعمرات الشاسعة. وقد يكون هذا بالضبط ما عناه أحد المهندسين حين قال لي إن «المجتمع في هذه المستعمرة فقد كثيراً من أصالته البنغالية العريقة، وهو ينجذب بقوة نحو الطراز الأوروبي من الحياة، بصورته السطحية»، الأمر الذي يبدو عكسه تماماً في كلكتا، المفروض أن تكون عاصمة تلك الرقعة الصناعية.

وتُعد شنغهاي - بهذا المعنى - صناعية أكثر من كلكتا.

قد يكون السبب في ذلك كون الحكم لا يزال دون السيطرة على مجمل الصناعة، وربما يكون السبب قائماً في تناقض ما موجود بين تصنيع الدول المتخلفة من دون أن تكون اشتراكية تماماً، ومهما يكن السبب فإن النتيجة واحدة، وهي وضع مزيد من أسباب بطء التطوير والتغيير في المجتمع الهندي كله.

إن المستعمرات الصناعية التي رأيتها، المعزولة في أعماق الريف، هي نموذج

ممتاز أكثر بكثير مما هي أداة من أدوات التحويل الشامل، الجذري والمصيري في حياة بلاد متخلفة.

وترجع هذه الظاهرة ربما إلى كون الصناعة لا تزال غضة في البنغال. إلا إن هذا التطور غير المنسجم والمتعدد الأطراف بين عمال المستعمرات الصناعية التابعة للقطاع العام وبين عمال القطاع الخاص، وبين عمال المدينة والمنشآت الصغيرة، وبين العمال أنفسهم والفنيين، وبين الفنيين والمهندسين، وبين كل هؤلاء والعناصر الريفية، وبين الوضع العمالي ووضع الطبقة المسحوقة التي تشكل الأغلبية العظمى في العاصمة المحلية (كلكتا)؛ إن هذا التطور غير المنسجم، المتناقض في أحيان كثيرة، والذي ينتج بالطبيعة تشكيلاً طبقياً جديداً من دون أن يمحو نهائياً البنية القديمة للمجتمع، يظل يطالب بأداة قوية تخضعه، وقسراً إنْ احتاج الأمر، لمنطق المجتمع الجديد.

وهذه الأداة هي «منطقياً» الدولة. غير أن الدولة في الهند لا تمارس حتى الآن هذا الدور، وممارستها الجزئية له - إلى حد بعيد - بطيئة وذات ثمن، وهي ترمي الآن بثقلها كله تقريباً من أجل إنهاض القطاع العام للصناعة الثقيلة، وهو أمر ملحّ وضروري وجوهري، لكنه، غالباً، لا يحقق النتائج المرجوة منه، إذا كان معزولاً عن عملية أوسع تهدف إلى تقليم أظافر رأس المال الخاص والسيطرة على وسائل الإنتاج في القطاع الخاص، وإلى إلقاء ثقل مماثل، إن لم يكن أكثر، على المسالة الفلاحية التي تبدو إلى حد بعيد مهملة... بينما هي - كما قال ماوتسي تونغ - مفتاح آسيا.

إلا إن الوضع في بومباي هو غير ذلك.

في بومباي يقولون إن كلكتا هي مجرد قرية اتسعت اعتباطاً، فتحولت إلى شيء يشبه القرية الكبيرة، وقد جاءها التصنيع لتغطية مستلزمات الحلفاء في جبهات جنوب شرق آسيا. وحين تركها الإنكليز تركوا فيها القسم الأكبر من معاملها التي لا تزال قائمة فيها إلى الآن، وقد سببت تلك الصناعة الأجنبية المنعزلة في كلكتا ذلك التناقض الذي يبدو بين المدينة ذاتها وبين سمعتها الصناعية، وهو تناقض ما زالت كلكتا تعاني جراءه إلى الآن.

أما في بومباي فقد جاء التصنيع بعد الاستقلال، وبناء على خطة. وأخذ مكانه في سلسلة الخطط الخمسية، الأمر الذي عكس نفسه على نمو المدينة نفسها - التي تُعتبر مدينة صناعية، إلى حد ما، على الرغم من أنها مركز الصناعة الخفيفة لا الصناعة الثقيلة مثل كلكتا.

شوارع بومباي - ونحن نتحدث الآن عن مركز المدينة - شوارع نظيفة وواسعة إلى حدّ ما ومزدحمة ومحاطة ببنايات نصف عالية، وقد نجحت الحكومة المحلية في استبعاد الأبقار والجواميس والثيران من الشوارع، الأمر الذي يجعلها تبدو مختلفة تماماً عن كلكتا.

وتبدو بومباي أكثر رفاهاً بالمقارنة (الكلمة الأصح هي أقل فقراً)، لكن حين يغادر المرء مركز المدينة يجد في ناحية الفيلات الفخمة والبذخ الذي لا حدّ له والحدائق والسيارات، وفي الناحية الأخرى أكواخ الصفيح والورق وشوارع الوحل والإدقاع.

وفي الشوارع الرئيسية يستطيع المرء أن يبحر في عوالم الساري الأنيق في

تنوع وجمال مذهلين، وهو طابع بومباي الخاص الذي يعطي هذه المدينة المشغولة روحها ورائحتها وطعمها.

لكن المدن، دائماً، لا تعكس الحالة الحقيقية لحياة الناس، وإن كانت تمنح المراقب أحياناً مجرد المفاتيح.. إن بومباي مدينة كبيرة، ونوعاً ما نظيفة ومشغولة، لكنها أيضاً مركز مكثف للتناقض المرير الذي تعيشه الهند، وليس من الصعب على الإطلاق لمس ذلك بالأصابع.

ففي ضاحية قريبة من بومباي شاهدت الفيلات الباذخة التي يقف على أبوابها عشرات من الخدم يتعين عليهم أن يخلعوا أحذيتهم قبل أن يدوسوا خطوتهم الأولى داخل السور الخارجي. وداخل إحدى هذه الفيلات التقيت بالمصادفة مثقفاً يعتبر نفسه نموذجاً لما يجب أن يكون عليه كل مثقف هندي. فهو قد هجر المدينة إلى الريف وأنشأ مزرعة جديدة مساهمة في حل مشكلة الطعام التي تعانيها الهند.. كان يلبس جزمة طويلة سوداء، ويضع قبعة ذات حواف عريضة، ويحمل عصا قصيرة لماعة، ويلف بنصره بخاتم ماسيّ يخطف بريقه النظر.

إنه يشكو من أن السقف الذي وضعه القانون لملكية الأرض يحول دون استعمال الآلات استعمالاً حقيقياً، وإن الهند - إذا أرادت حقاً زراعة متطورة - عليها أن تطلق العنان للملكية الفردية، أي نحو ٦٠٠ فدان للشخص الواحد على الأقل.

إن سقف الملكية الزراعية الآن يختلف بين ولاية وأخرى، ويتراوح بين ٨٥ إكراً و١٥٦ إكراً للعائلة الواحدة.

أما رجال السلطة فإنهم قانعون بأن السقف الحالي جيد وكافٍ.

أما بعض رجال المعارضة فيدعو إلى تخفيضه، ولا يبدو مثل هذه الدعوة شعاراً استهلاكياً لا مبرر له في دولة يعيش فيها أكثر من مئة مليون مواطن لا يملكون أرضاً.

لقد دخلنا الآن في صلب المعضلة الهندية، إذ يشكل نحو ربع السكان طبقة ضخمة محرومة في حضيض الإدقاع، ومئات الألوف من العمال الزراعيين الذين ينجحون عادة في سد أرماق عائلاتهم، يضاف إلى ذلك أن الهند تضع كل عام أكثر من عشرة ملايين إنسان جديد (ما يساوي سكان العراق وسورية معاً). فإلى أي حد يمكن حل مشكلة من هذا النوع عن طريق ممارسة مخلصة للأسلوب الهندي في الحكم والتنمية؟

إنه السؤال القديم ذاته، ومسألة الإجابة عنه ليست بالسهولة التي يفترضها المراقب عادة - على أن كثيرين من الهنود يعترفون بأن عملية إنقاذ الهند تجري ببطء، وأن نوعاً من المركزية أضحى مطلوباً.

في المقابل، لدى الهند الديمقراطية، وهي أيضاً ليست مسألة تجريدية، وحكاية التوازن بين حرية الإرادة وحرية القدرة أضحت بديهية. فإلى أي حد تتخذ كلمة الديمقراطية معناها المألوف في مجتمع مثل المجتمع الهندي؟

«هل تعني أن الفقراء والأميين لا يستطيعون ولا يعرفون ممارسة التصويت الديمقراطي؟»

هكذا سألتني المسز أنديرا غاندي، ابنة نهرو الراحل ووزيرة الإعلام والإذاعة في حكومة شاستري، ثم مضت تقول إن مثل هذا الاعتقاد خطأ، لأن التجربة أوضحت لكثيرين من المثقفين الهنود الذين مارسوا حملات دعاية انتخابية في أعماق الريف، «أن الفلاح الأمي والمدقع يعرف تماماً ماذا يريد،

وأنه كان هنا وهناك يطرح الأسئلة المهمة حقاً ويهتم بجواب مقنع».

هذا غالباً ما يكون صحيحاً، لكن مسألة التصويت الديمقراطي هي جانب واحد في تيار لا نهاية له من التعقيدات. قلت للمسز غاندي - السيدة النحيلة التي يمطر شعرها ثلجاً وتغور عيناها في بحيرات سوداء من الحزن الغامض - إن كل إنسان غالباً يعرف كيف يسأل الأسئلة التي تعنيه مباشرة، ويعرف إلى أي حد قد يكون الجواب مقنعاً أو تافهاً، لا أحد يستطيع أن يعلّم الفقير شيئاً عن الفقر، لكن الاقتراع هو مجرد خطوة صغيرة في طريق التغيير الذي يطلبه.. إن الديمقراطية هي أيضاً ما يعقب ذلك: القوة المراقبة، والتنظيم النقابي، والوعي الدقيق لعملية التغيير وطرحها، والأهم من ذلك كله القدرة على وضع الظرف الخاص ضمن المصلحة العامة، الواسعة والعميقة، واكتشاف أسلوب التغيير الجذري والسريع.

منذ أكثر من ١٧ عاماً انتخب مئة مليون إنسان في الهند، كانوا لا يملكون شبر أرض واحداً، وعوداً بجعل حياتهم أفضل، لكنهم ما زالوا حتى هذه اللحظة لا يملكون شبر أرض واحداً أو وضعاً أفضل.

لا تعتقد المسز غاندي أن مسألة «المنبوذين» في الهند هي مسألة شديدة الإلحاح وقاسية كما كانت، لكن السيد ر.د. بهنداري، زعيم الجمهوريين المعارض وممثل طبقة المنبوذين في مجلس ولاية مهاراشترا المحلي، يعتقد ذلك.

يعتقد المستر بهنداري أنه يوجد «هندان»، وأن كل قرية في الهند هي قريتان: قسم للمنبوذين وقسم للطبقات الأخرى، وأن هذه القضية الاجتماعية الخطرة، لم تحلّ بعد، وأن أساسها، في الوقت ذاته، اقتصادي، فهذه الطبقة «المحظور لمسها» تشكل خمس سكان الهند وأفقرهم، إنهم في أعماق الطبقة

الخامسة منذ آلاف السنين وما زالوا هناك.

أما المسز غاندي فتعتقد أن الزمن كفيل بحل هذه المشكلة بالتدريج، وأن التصنيع قادر على سحقها «بحكم تعوّد الناس بعضهم على بعض» إنها مشكلة مزدوجة، هكذا قالت المسز غاندي، «وأنا أذكر أننا في مرة ذهبنا إلى زيارة بعض المنبوذين في قريتهم، وقد انزعجوا للغاية حين لمسنا أشياءهم وجلسنا على مقاعدهم وشربنا من أكوازهم، انزعجوا لأنهم يعتقدون أن سلامتنا نحن، وليس هم، تقتضي منا عدم لمس خصوصياتهم، وربما غضب بعضهم لأننا تجرأنا على خرق قوانين المجتمع».

ثمة قوة ما يجب أن تختصر الطريق. هذا هو الشعار الغالب بين كثير من المثقفين الشباب، أقل وضوحاً لكنه موجود بين عدد من المسؤولين. غير أن الهند الفخورة إلى أبعد الحدود بتجربتها الديمقراطية لا تريد التخلي عنها، وهكذا يظل ذلك التساؤل خائفاً من إيجاد جوابه.

على الرغم من كل شيء، فإن السيد بهنداري يعتقد أن الديمقراطية الهندية معافاة، لكنه يعترف بأن قيمة المعارضة صغيرة جداً - «لا وزن لها على الإطلاق» هو الاصطلاح الذي استعمله بالضبط - وأن المعارضة، كيما تستطيع أن تفعل شيئاً، عليها أن تكتفي بالدور النقدي والتحفظي من داخل إطار سياسة الحكومة وخططها الاقتصادية.

ويعتقد المستر بهنداري (الذي يصنف نفسه كمعارض يقف إلى اليسار) أن المسيرة الاقتصادية تلقى بعض الصعوبات بسبب الاقتصاد المختلط الذي اختارته الحكومة - والمعارضة - طريقاً، ولا يعتقد أن من السهل تغليب القطاع العام «لأن عقلية القائمين عليه لا تزال تعطي الدليل على قوة القطاع الخاص وجدارته!!.

ليس عليك، إن كنت من الذين يملون الرحلات الطائرة الطويلة، إلا أن تلجأ إلى هذا الحل: إذا كنت ذاهباً إلى الهند فاختر قبل أن تصعد الطائرة بطل قصتك الخاصة، إنكليزياً من الذين كانوا ينبسطون حين يسميهم الهنود «صاحب»، وركز بصرك عليه وعلى تصرفاته لتكتشف القصة الكاملة لعلاقات الغرب بهذه الرقعة من العالم!

لقد اصطدت «صاحباً» أراقبه عن بعد منذ ركبنا الطائرة القادمة من لندن في طريقها إلى شرق آسيا عبر بيروت: رجلاً إنكليزياً حقاً بشاربيه المتكبرين وعينيه الإلهيتين، وكفيه في جيبي صِداره يستعرض الكرة الأرضية من فوق كما لو أنها حديقته الخاصة.

وفي مطار كولومبو جلست قبالته أشرب القهوة في الظهيرة تحت السقف المعدني لغرفة انتظار تشبه المعسكر. وكان يتفقد، من فوق كرسيه، حرس الشرف الذي يستقبله على أبواب شرق آسيا الغربية ، جاعلاً من شاربه الأشقر المستطيل مظلة رقيقة لابتسامة متسامحة باستعلاء غفور، ومنحنياً بين الفينة والأخرى على زوجته هامساً في أذنها تعليقه غير المردود، الساخر والمتكبر والمعجون بالبلاستيك، كلما مر من أمامه ساريّ أو معطف طويل أو زي ياباني أو حتى رجل أسمر نصف عار ، تحت المطر الاستوائي.

وظل هذا الصاحب، الذي يشبه بناية موزاييك من عشرين طبقة ومكيف هواء ومصاعد ترتفع على حدود قرية آسيوية من طين وقش متراكم ، رفيق الطريق طوال الرحلة المنهكة، وكان يبدو لي في لحظة رجلاً مسلحاً تحت قبعة

فلين يصعد حصانه قرب دلهي فوق عشرة من الهنود الساجدين، وفي لحظة أخرى مهندساً يسرق جواهر تاج محل ويستبدلها بالبلاط، وفي لحظة ثالثة مظلوماً يدق على باب أكبر حدائق شنغهاي يافطة مكتوب عليها ممنوع دخول الصينيين والكلاب، أو تعيساً يطلق ساقيه للريح في عدن، أو بحاراً ليناً يحمل على ظهور مراكبه صناديق الشاي من غرب آسيا وجنوبها، أو جزاراً في بورما، أو إقطاعيا يراقب من فوق حصانه حقول الأرز في شبه القارة الهندية، لكنه دائماً كان رجلاً شديد الحضارة، نظيفاً، حليقاً، يكبس غليونه من دون أن يرفع النظر عن محدثه، ويحكي ساعتين عن الطقس، ويكره رؤية نقطة من دماء صوص، ولا يستطيع تصور فكرة قطع شريحة لحم بلا سكين في اليد اليمنى، أو مدفع رشاش، إذا كانت الشريحة لا تزال قطعة محلية حية!

وقد رأيت عدداً لا يحصى من طراز «الصاحب» هذا، رأيت واحداً يفرد ساقيه على طاولة في مؤتمر صحافي لأحد كبار مسؤولي نيودلهي، وينظر بشفقة حزينة إلى الرجل الذي كان يدلي ببيان، كما ننظر نحن إلى قطة تحاول الدق على آلة كاتبة، ويطرح سؤالاً، كل دقيقتين، مغلفاً بتلك اللهجة الفريدة التي يتحدث فيها الوالد الحنون إلى طفله المتحير، ورأيت واحداً في هونغ كونغ يفتش في محفظته عن قطعة نقد أقل من نصف قرش ليمنحها، باستعلاء، إلى السيدة التي رتبت له الغداء، وآخر في مطار كلكتا كاد الغضب يقتله حين سمع رجل الجمارك، في لحظة خارجة عن المعقول والتصور، يطلب منه كتابة إقراره النقدي.

لكن أطرفهم بلا شك، وأكثرهم أهمية، هو «صاحب» في الشورت اكتشفته على الطائرة نفسها التي حملتني إلى الهند!

كان رجلاً يعود إلى مزرعته، وكانت الطائرة بالنسبة إليه مجرد عربة يجرها

بغلان، وحين هبطنا في المطار استدارت شفته السفلى فصارت فوق، وصفق نعليه تحت ساقيه العاريتين وخطا، من ثم، نحو إمبراطوريته مسبغاً عليها نظرة القرف النادرة متوقعاً أن يخطو فوق بساط من الجلد الأسمر لرجال يحملون الكرابيج ويخدمون بعيونهم.

وكان حظي غريباً حين استقر في فندقي، وكنت أسمعه في المطعم يتحدث عن الهند كما لو أنها قطار كهربائي أعاره إلى شاستري فأتلفه، معتبراً نفسه بلا تردد الوصي الوحيد على هذه القارة التي اكتشفها قبل مئتي سنة وجعل منها جزيرة في عالمه.

وكنت أتساءل وأنا أسمعه يتحدث هنا وهناك، أكان من المعقول أن يستمر مثل هذا المخلوق في الوجود على هذا الشكل لو أن الهنود طردوه، قبل ١٨ سنة، بالركل؟ أكان يجرؤ ذلك «الصاحب» الطريف في هونغ كونغ مثلاً أن يكون إمبراطوراً لو وجد نفسه في كانتون على بعد ثلاث ساعات فقط؟

إن العنف، وسيلة للقضاء على الاستعمار، هو مسألة شخصية أيضاً!

-٢٤-

وبالكارافيل من بومباي، في نحو ساعتين، إلى نيودلهي.

ولم أصدق أن الشوارع العريضة، التي كانت السيارة تعبرها واحداً وراء الآخر، هي بالذات مركز المدينة إلا حين أشرق صباح اليوم التالي: مثل وسط بكين فإن وسط دلهي هو مجرد بلاط قيصري فيه استعراض بارز لعضلات السلطة، كل على طريقته: شوارع لا نهاية لاتساعها، وقصور من آجر أحمر واطئة وذات بوابات عالية وحدائق وقباب وأعلام وأقواس من ذات الخصر

المستدق، التي تعلن الطابع الهندي إعلاناً لا يخطىء.

إنها العاصمة، إذن، لدولة كبيرة فخورة بجهازها الإداري العريق إصرارها على أن تلزم السيارات الجانب الأيسر من الطريق، تماماً كما في لندن.

نيودلهي هي مزيج يكاد يكون متعادلاً لعدد لا يحصى من التأثيرات الآسيوية والأوروبية، لكن يبدو أنه من المستحيل على أي طارئ على الهند أن يتجاهل وهو يبني بيتاً الشخصية الهندية: لقد فعل ذلك أباطرة المغول المسلمون الذين حكموا الهند عشرات السنين، قبل أن يأتي إلى السواحل مغامرو صاحبة الجلالة. وعلى الرغم من أن المغول جاؤوا من أواسط آسيا يحملون معهم سمعتهم البربرية فإنهم تركوا وراءهم في الهند أجمل الآثار التي لم تستطع أن تكون إلا مزيجاً متعادلاً من الفن الإسلامي الذي كان شديد الإعجاز والازدهار في إيران، والرشاقة الهندية الوقورة النابعة من قلب الأرض والتراث.

أما دلهي القديمة، التي تفصل بينها وبين دلهي الجديدة بوابة مهملة من طين وغبار، فهي مجرد مدينة هندية قديمة، يتراجع فيها بلاط المهراجا الباذخ وحدائقه وعضلاته أمام المتطلبات اليومية الثقيلة لحياة الحشود.

وفي الممرات الطويلة، المبالغ في طولها، لدوائر الدولة المتجمعة في ناحية أنيقة من نيودلهي، لا تستطيع إلا أن تحس بالغول الذي اسمه «الروتين»، يعطي طابعه الخاص حتى في شكل البناء. فالإنكليز حين تركوا الهند خلفوا فيها ما سموه أفضل تراث يمكن أن يخلفه مستعمر، وهو جهاز إداري محكم وشديد الاتساع، وإذا كان هذا الأمر واضحاً جداً في الهند، فإن ما هو واضح بصورة مماثلة أيضاً هو أن هذا الجهاز يجلس بثقل فوق عرش الروتين، وكانت الشكوى من هذا الوحش الكسول تتردد في كل مكان.

ومن ناحية أخرى، فإن الجهاز الإداري الواسع يتجه بوضوح نحو تشكيل طبقة منفصلة تماماً، لها أوضاعها الخاصة. وليس من اليسير أن يحكم المراقب على تلك الطبقة الآن أنها تبدو كأنها «منظمة أرستقراطية» ذات تقاليد وأخلاقية خاصة لكنه يستطيع، على الأقل، أن يخشى حدوث ذلك.

لقد خيّل إلي أن مكعب الرخام الأسود المزروع وسط حديقة شاسعة الاخضرار، والذي ينام غاندي تحته، بضعة أميال خارج نيودلهي، إنما هو علامة فقط من علامات ماضٍ سحيق أكثر بكثير مما هو جزء من الحاضر، بل خيل إلي وأنا واقف أمام بلاطه الأسود المتوقد، لحظة الغروب، عاري القدمين مكتوف اليدين، قادماً لتوي من قصور الدولة وممراتها المعقدة الطويلة ومناخها الأرستقراطي البارد، أنه مجرد ضريح لإنسان مناضل، وليس قبراً لرجل هندي كنت أعتقد أنه وحي الحاضر الأول.

وعلى بعد ميل آخر عن دلهي كان ينام نهرو تحت بلاط حديقة أخرى، ولست أدري إن كان اختيار الهنود لسرير نهرو الأبدي بعيداً بعض الشيء عن ضريح غاندي كان متعمداً، لكن ما أدريه هو أن نهرو لم يكن «غاندي آخر»، تماماً كما أنا مقتنع الآن بأن شاستري ليس «نهرو جديداً».

لقد حصلت الهند على استقلالها بأسلوب غاندي فريد أضحى شهيراً، غير أنه ليس شائعاً على الإطلاق. وإذا كان هذا الأسلوب قد وفر على الهند خسائر لا حصر لها بالأرواح والإنجازات فإنه، من ناحية أخرى وفي المقابل، حرمها حافز التحدي الذي شكل بالنسبة إلى الدول التي انتزعت استقلالها بالعنف طاقة حركية ذات فعالية عالية.

ولم ترث الهند عن الاستعمار البريطاني جزءاً كبيراً من القواعد الصناعية

التي بناها آنذاك لتغطية متطلباته الحربية في جنوب آسيا وشرقها فقط، بل أيضاً اللغة الإنكليزية التي اعتبرها راجا غوبالاشاري منحة من الإلهة ساراسواتي، إلهة الحكمة الهندوسية، للشعب الهندي المطالب باعتبارها لغته والتمسك بها.

وقد خلف هذا الوضع الفريد علاقة غامضة بين الهند ومثقفيها وحكامها وبين الدولة التي استنزفت دماءهم جميعاً، على مدار مئتي سنة استنزافاً لم تصل أصابعه إلى الإنتاج فقط، بل إلى التاريخ أيضاً: إن أكبر جوهرة في تاج إليزابيث منتزعة من ضريح الإمبراطورة في تاج محل، وقد انتزعت أيضاً أحجار كريمة لا حصر لها من مخلفات قصور أباطرة المغول في «أغرا» واستبدلت ببلاط كي تشحن إلى إنكلترا. ولم تجد حكومة صاحبة الجلالة مانعاً من أن تضع قطعاً من الرخام الرخيص مكان سبائك الذهب التي كانت مفروشة تحت قبة تاج محل، وأن تحمل الذهب، طبعاً، إلى لندن.

وكان التساؤل المطروح آنذاك في أوساط المناضلين الهنود هو: هل يستطيع حزب المؤتمر الذي صعد بلا معارضة تذكر إلى منصة الحكم أن يقدم للهنود هنداً مستقلة حقاً يتضح فيها الفرق عن هند إنكليزية في غمار تلك الشروط الفريدة التي كانت الهند، ولا تزال إلى حد بعيد، تعيشها؟

-٢٥-

في الطائرة من بومباي إلى نيودلهي جاء هندي أمضى معظم حياته في الخارج إلى جانبي، واتفق معي، ثم مع المضيفة السمراء ذات العينين السمورتين، أنه لو كان الهنود يجيدون الاستفادة من المواد الغذائية كالصينيين، ويبرعون في حفظها كما يفعلون في الصين، إذن لحلّت الهند جزءاً كبيراً من أزمتها الغذائية.

تعاني الهند في هذه الفترة أزمة غذائية خطرة، دفعت شاستري إلى طرح شعار غريب، تراه معلقاً على اليافطات في كل مكان في شوارع العواصم الهندية: «وفّر وقعة طعام مرة في الأسبوع». وعلّق أحد المسؤولين هامساً في أذني: إنه ليس شعاراً قاسياً كما تتصور، فنصف الهنود على الأقل مرغمون عملياً الآن على «توفير» وقعتين في اليوم الواحد!

أما في الصين فإنهم بارعون في الاستفادة من المواد الغذائية براعة لا تصدق، وهو إنجاز قديم فرضته كثافة السكان وسلسلة المجاعات، ولا يزال إلى اليوم تقليداً يومياً: فالدجاج يكبس ويقدد بطرق بسيطة وبدائية ويعلق بالخيوط حيث يباع كالمقانق ويصمد لفترة طويلة، وأغلبية الدواجن تذبح، بعد علفها بالقوة، في وقت مبكر كي لا تستهلك طعاماً من دون أن تعطي مردوده تماماً، والحيوانات التي لا نفع منها تقتل و«تصفى» ما دامت أدوات استهلاك فحسب قبل أن تزداد وتكبر. ويستفيد الصينيون من كل شيء في الدواجن تقريباً ما عدا الريش والمنقار، كما أن كل شيء تنتجه الطبيعة يمكن أن يصبح صحن حساء ممتازاً، والأسماك مورد غذائي أساسي ودائم، وزهور الأشجار تستعمل في صناعة الحلوى، وكل مادة غذائية تخطر على البال تقريباً يجيد الصينيون تقديدها وحفظها ومنعها من التعفن لفترة طويلة بوسائل بسيطة وبيتية.

وقالت المضيفة البنية وهي تبتسم:

«لكن الهنود 'أصحاب مزاج' بما لا يقارن، فالتوابل، التي هي في الواقع مجرد 'إنتاج ترفيهي'، تستقطب الاهتمام أكثر من أي شيء آخر، وعمليات الإنتاج الزراعي لا تخضع لخطة مركزية حاسمة، والهنود 'يتعففون' عن القيام بأي عمليات قتل لأي نوع من الحيوانات من دون سبب. وقد أنتجت التقاليد

الغيبية سلسلة من التعقيدات الغذائية، فنصف الهنود تقريباً لا يأكل اللحم، وخصوصاً لحوم الأبقار التي تباع بأرخص أسعار مماثلة في العالم».

وطوال الساعات الأربع التي استهلكتها السيارة من نيودلهي إلى تاج محل لم أكف عن رؤية القرود تغزو مزارع الحنطة وتأكل الإنتاج بطريقتها شبه البشرية، و«المعارك» بين المزارعين والقرود هي قصص يومية لا تنتهي، وتكاد الطيور، لكثرتها وتنوعها، تهبط على أكتاف الناس بدءاً بالطواويس مروراً بالنسور نهاية بالعصافير الملونة، وخصوصاً الببغاوات التي تملأ السماء بلونها الأخضر المتوهج وأذنابها الطويلة، ولا شك في أن ذلك كله يشكل مظهراً طريفاً في بلاد تعاني أزمة غذائية طاحنة و«رفاهاً» لا تتحمله غزارة السكان وبدائية الوسائل الزراعية والنقص الفادح في تموين الناس بالطعام.

فكر الصينيون ذات يوم في «تطفيش» العصافير عن الأرض الصينية لأنها تنقر كل عام آلاف الأطنان من الحبوب على حساب طعام البشر، وحين اكتشفوا أن ما تتناوله العصافير من الحبوب هو مجرد «أجرة» عادلة لعملية قتل الحشرات الضارة التي تفتك بزراعة الحبوب طرحوا الفكرة جانباً، إلا إن مسألة الطيور في الهند، وإن بدت مضحكة للمراقب، مسألة جدية، ولا شك في أن مسألة القرود هي أكثر سخرية بما لا يقارن!

أما مسألة الإنتاج الزراعي والدواجني فليست مسألة مزاح. ففي ألمانيا مثلاً تعرض الكتاكيت بعد ثلاثة أيام من ولادتها إلى فحص دقيق لتمييز الذكر من الأنثى، ثم يعزل الذكور، بمئات الألوف، حيث يدخلون إلى أفران الغاز ويجري قتلهم بالجملة توفيراً للوقت وللغذاء، وتحفظ الكتاكيت الإناث التي ستدفع في المستقبل ثمن تغذيتها نصف عام بيضاً!

ومع ذلك، فإن هذا كله، حتى لو حدث في الهند، مجرد إجراءات جانبية لا تحل المشكلة الغذائية حلاً جذرياً، والمطلوب هو نوع من الخطة الزراعية المركزية، والتنظيم التعاوني على الأقل، الذي، في دولة مثل الهند، قد يحتاج إلى أداة شبه قسرية، وهذا الشعور متوفر تقريباً لدى كل مسؤول، لكن حين تبدأ محاولات ترجمته إلى عمل تبدأ، في الوقت ذاته أيضاً، قصة الديمقراطية في الهند.

يُعدّ حزب «المؤتمر» الحاكم المسيطر الأكبر على القوى، وهو التنظيم الوحيد تقريباً الذي حقق، نتيجة أوضاع عديدة، امتدادات في القرى الهندية هزمت وجود أي حزب آخر. إلا إن حزب المؤتمر أيضاً هو الحزب المخلص جداً، وربما أكثر من اللازم، للمبادئ الديمقراطية التي تبدو في أحيان كثيرة في الهند خارج الموضوع، ومستوردة جملة وتفصيلاً، غير أنها راسخة أيضاً بصورة ملحوظة.

ويبدو أن حزب «المؤتمر» الحاكم الذي يشعر بوجود المشكلة الفلاحية شعوراً ملحاً يميل إلى الاعتقاد أن مهمة الدولة الديمقراطية في هذا النطاق هي إنشاء «جزر» تعاونية ذات مستوى عالٍ تؤدي في المجتمع الزراعي المتخلف دور المؤثر بالتدريج.

وقد شاهدت في جوار بومباي مستعمرة لإنتاج الحليب وحفظ الجواميس تمتد على مسافات شاسعة وتحوي عشرات الزِراب، وكلية، ومعملاً للحليب، وبيوتاً للفلاحين الذين يعتنون بآلاف الجواميس الموجودة فيها.

لكن من الذي يستفيد من هذه المستعمرة التعاونية التي بنيت بمساهمات أجنبية كبيرة؟

إن أصحاب الأبقار الذين يضعونها في زِراب المستعمرة في مقابل أجرة شبه رمزية، ثم يبيعون حليبها لإدارة المستعمرة بأسعار ثابتة ليسوا في الواقع

«فلاحين» من أولئك الذين تعتبر قصة توعيتهم قصة ملحة في الهند.

ونلاحظ من الأرقام في هذه المستعمرة أن كل عضو فيها يملك عشرات من الجواميس، وبعض الأعضاء يملك أكثر من مئة جاموس للواحد، و«أفقر» عضو في المستعمرة يملك عشرة جواميس. ومن الواضح أن الذي يملك مثل هذا العدد ليس هو الذي يشكل المشكلة الزراعية والتعاونية في الهند.

يقول المسؤولون إن مهمة هذه المستعمرة هي في الأساس تموين بومباي بالحليب، وتسهيل حصول المواطنين على حليب صحي بأسعار معقولة وثابتة، وإن الدولة تقيم ميزانيتها في هذه المستعمرة على أساس «لا خسارة ولا ربح»، وهي نوع من الخدمة.

وربما كان هذا شيئاً مطلوباً بإلحاح في الهند، لكنه ليس الحل الجذري للمشكلة، ويبدو أن المطلوب هو خطوة أكثر من مجرد تحقيق خدمات استهلاكية تؤدي في المجتمع الهندي دور المؤثر بالتدريج الذي يستطيع أن يحقق، في نهاية المطاف وربما في وقت طويل، حلاً ما لمسألة الإنتاج الزراعي.

روت لي المسز غاندي، وهي وراء طاولتها المقوسة في مكتبها في نيودلهي، قصة قرية في كيرلا دفعها البؤس قبل ربع قرن إلى تشكيل شبه نظام تعاوني حقق لها، من دون تنظيم مفروض أو أي تدخل من أحد، رفاهاً منقطع النظير ما زال ماثلاً إلى الآن.

وكانت المسز غاندي تريد أن تقول إن الأخلاق التعاونية لدى الفلاح الهندي هي القيمة الأساسية، وإن الأمر لا يحتاج إلى تدخل كثير وبارز من السلطة، بل إلى تشجيع وإلى إتاحة الفرصة لذلك الوعي الفطري كي ينمو بصورته المنظمة.

لكن ليس ثمة دليل على أن الحكومة الهندية استطاعت أن تستفيد من

هذه الظاهرة لمصلحة التنمية، والخطوات المرموقة التي قامت بها في هذا المجال استغلتها ببراعة الطبقة شبه الإقطاعية التي نمت بسرعة بعد الإصلاح الزراعي.

وهنا بالذات يدخل الترس الذي يرفعه في وجهك كل مسؤول هندي تقريباً لتبرير هذه الظاهرة: الديمقراطية.

-٢٦-

إن الهنود فخورون بتجربتهم الديمقراطية، هذا شيء يميز الشخصية الهندية من رأسها حتى أخمص قدميها، وإذ تجد أحياناً بعض المسؤولين الهنود الذين يعترفون بأن حركة التنمية تسير ببطء، قياساً بالصين مثلاً، فإن الذي يعدل الكفة بما لا يقاس هو الديمقراطية وأبعادها الإنسانية.

وبالنسبة إلى الزائر القادم لتوه من الصين فإن هذه «الديمقراطية» تبدو مناخاً طيباً يتنفسه ملء رئتيه ويشعره بالراحة والاطمئنان: فمن ناحية يستطيع أن يقابل من يشاء أينما شاء ومتى شاء، ويستطيع أن يضع يده بسهولة على وثائق المعارضة، ويقرأ صحفها ويقابل رجالها ويناقش مسؤوليها. وفي ضوء ذلك كله فإنه يستطيع أن يطمئن إلى أن أرقام الدولة الرسمية هي أقرب ما يكون إلى الصحة، ومن ناحية أخرى فإنه يرى بأم عينيه المدى المتسع المتروك لإنسانية الإنسان، وللتفصيلات الصغيرة في حياته التي تشكل، واحدة فوق الأخرى، الجزء الأوفر من حياته.

لا يعتقد المسؤولون الحاكمون في الهند أن تجربتهم الديمقراطية تظل قابلة بالطبيعة لاكتشاف الأخطاء بسرعة ولتصحيحها أيضاً بسرعة ومن دون اهتزاز يشوش حركة المجتمع وعلاقاته بالدولة فقط، بل أيضاً أن الرقابة

الشعبية المستمرة تكبح أي انحراف أو خطأ ممكن وتتيح الفرصة لنمو طبيعي معافى في قدرات المجتمع السياسية وفي إبراز مؤهلات أفراده. كذلك هم يرون أن «القفزات» في سلوك الحكم التي تتم عادة في نظام الحزب الواحد، أو الرجل الواحد، وإن كانت تقدر أحياناً على اختصار مشكلات المجتمع المعيشية، إلا إنها تجعل من البنية السياسية للمجتمع ركاماً هشاً عرضة للسقوط بثمن فادح لدى أي اهتزاز.

ويبدو أن تجربة الهند الديمقراطية لم تكن تراثاً بريطانياً فقط، بل أيضاً تراثاً بريطانياً في مجتمع قابل. فشبه القارة الهندية التي تتوزعها حتى الأعماق عشرات الأديان ومئات اللغات، الغارقة حتى أذنها في هياكل حساسة من التقاليد، والتي يُعتبر هذا المستوى من التناقضات في داخلها زناداً مؤهلاً لتفجير الجحيم، لا تستطيع بسهولة أن تطرّح ذلك كله على أعتاب الحكم.

وفي الوقت ذاته توجد حقيقتان تؤديان دوراً مهماً كقاعدة للاختيار الهندي: أولهما أن حزب المؤتمر الحاكم هو الحزب الأقوى بما لا يقارن، وهو عملياً وموضوعياً القوة الوحيدة التي تحكم والأغلبية الساحقة في البرلمان القومي والمجالس المحلية. فإذا أضفنا إلى هذه الحقيقة كون غاندي وعقليته، ثم نهرو وسمعته، قد أدوا دوراً أساسياً في استقلال الهند ونقلها من مرحلة، إلى مرحلة فإننا نرى ببساطة أن حزب «المؤتمر» كان أداة جاهزة لقيادة التجربة الديمقراطية من دون أي خشية من أي نوع من المعارضة.

أما الحقيقة الثانية فهي أن الحزب الاشتراكي الذي كان مؤهلاً لمنافسة حزب المؤتمر وإزعاجه قد تمزق في وقت مبكر، ومضى أحد زعمائه المؤسسين، ناريان، بالتدريج نحو الغاندية المغرقة في مُثُلِها بعد أن كان هو نفسه الذي

أرسى للحزب الاشتراكي قواعده الماركسية. وقد ارتضى هذا الحزب، والجناح الذي انشق عنه، الأسلوب الديمقراطي تحت ضاغطين: أولهما عداؤه المرير للشيوعيين وحساسيته المفرطة تجاههم، وثانيهما ضعفه كماً ونوعاً أمام حزب المؤتمر الحاكم.

ويأتي وضع الحزب الشيوعي بين هاتين الحقيقتين مثلاً آخر من أمثلة تجارب الأحزاب الستالينية التي كانت آنذاك مرتبطة بصورة شبه نهائية بالكومنترن. ففي الوقت الذي كانت تخوض الهند معركتها الاستقلالية ضد بريطانيا كان الشيوعيون يعتبرون لندن حليفاً ضد النازية لا سبيل إلى إزعاجه، وحين طُرح موضوع تقسيم الهند بارك ستالين هذه الخطوة، وباركها الشيوعيون من ثم، في وقت كان أفضل موقف فيه حيال هذه المسألة هو مجرد الاستياء.

وجاء الوجود الصيني على الحدود، والطريقة التي استغل فيها حزب المؤتمر الحاكم تعبئة الهنود ضد «العدوان» الصيني هذا، ليقضي على البقية الباقية من نفوذ الحزب الشيوعي. ولم يكن انتصار الشيوعيين في انتخابات كيرلا سنة ١٩٥٦ ليحسن أوضاعهم، فقد وجدوا أنفسهم مكبلين بالدستور، وأعجز من أن يظهروا للجماهير في أفقر ولاية في الهند الفرق بينهم وبين غيرهم، لكنهم ظلوا، هناك، قوة لا يستهان بها.

وهكذا مارس حزب «المؤتمر» ما يشبه الانفراد بالحكم، مجبراً المعارضة التي لم تكن تجد سبيلاً إلى أي نوع من التوحد على الدخول في خطته و«المعارضة» من داخلها. وقد إعترف أسوكا ميهتا الأمين العام للحزب الاشتراكي في وقت مبكر بهذه الحقيقة، فقال في مؤتمر عقد في ١٤ حزيران/يونيو ١٩٥٣ «إن المعارضة قد توارت إلى الهوامش»، وعليها «التعبير عن الانتقادات بالطرق الديمقراطية المألوفة،

وأن تقتصر المعارضة التي تختلف عن النقد على أولئك الذين لا يمكن التفاهم معهم والذين يعارضون أسس الدولة وقواعدها الرئيسية». واندفع ناريان الزعيم الاشتراكي الذي كان يؤمل منه الكثير إلى الطرف الآخر تماماً سنة ١٩٥٧ وأعلن: «لقد بدأت أعتقد أن النظام الحزبي لن يؤدي بنا إلى التكامل القومي؛ إنه نظام غير كافٍ وغير كفوء ليقدم إلى الجماهير متطلباتها الديمقراطية في تركيب ملائم».

ومذاك لم يعد في الساحة، عملياً، غير حزب المؤتمر الذي ينقسم الآن إلى يسار ويمين ووسط، من دون أي دليل على تصدع قريب. أما المعارضة فهي تقبل سياسة الدولة وخططها وتكتفي بالنقد من داخلها.

أما ناريان، الذي بدأ شاباً في حركة الاستقلال حين كان الحزب الاشتراكي عضواً في حزب المؤتمر فقد انتهى به الأمر إلى حركة «بهودان» الغاندية. وانتهى قسم كبير من الاشتراكيين إلى الالتحاق بـ «فينوبا بهاف» الذي اختار لنفسه طريقاً فريداً في محاولة إقناع الإقطاع بالحسنى للتبرع بقطع من أراضيهم للمعدمين، وقد استطاع، للغرابة، أن يحصل على ٤ ملايين إكر في أربع سنوات، معظمها كان غير قابل للزراعة والاستعمال، وقسم كبير منها استرده الإقطاع بعد أن مضى بهاف لشأنه!

ويعتقد كثيرون من المعارضين أنه لو أتيح لحزب «المؤتمر» وقت كافٍ، فإنه سينتهي إلى نوع هندي من «الكومنتانغ»، ويخشى البعض أن ينتصر اليساريون في الحزب فيهدموا الديمقراطية الهندية بالتدريج، لكن الكل متفقون، إرغاماً ربما، على الانتظار.

فما الذي فعله المؤتمر، في المقابل، على الصعيد الاقتصادي؟

على عكس الصين من الميسور هنا استقاء الأرقام من أكثر من مصدر، كما

أن وثائق الحكومة ذاتها لا تعرض الوجه المشرق فقط، وحين تعرضه لا تبالغ في إشراقه كثيراً، وهذه ميزة لا سبيل لتجاهلها أو الحط من قيمتها، لكنها أيضاً ليست التعويض، وليست الحل، وليست البديل من الحل الذي لا يحيا الإنسان به وحده... ولا من دونه.

***

لم ترث الهند عن ١٥٠ سنة من الاستعمار البريطاني التقاليد الديمقراطية فقط، بل أيضاً فقراً مدقعاً وأمية وصلت نسبتها إلى ٨٥٪ من مجموع السكان، وحساسية مفرطة في علاقات الأديان والأقليات... وشاي الساعة الخامسة، طبعاً.

بعد ١٦ سنة من الاستقلال، وثلاث خطط خمسية، أظهرت الوثائق الرسمية أن الدخل القومي قد ارتفع بمعدل ٤٢٪، والدخل الفردي بمعدل ٢٠٪، لكن ينبغي لنا أن نتسلح بالحذر أمام هذه الأرقام المشرقة، إذ إن دولاً ضاعفت دخلها خلال الفترة ذاتها لا تزال تعتبر نفسها مقصّرة.

لقد كان من المقرر أن ينمو الإنتاج الصناعي عند انتهاء الخطة الثالثة، بمعدل ١١٪، لكن دلائل الخبراء تشير إلى أن ذلك النمو لن يتعدى، حين انتهاء الخطة، ٩٪ على الأكثر.

وقد انتهى الميزان التجاري في أواخر الخطة الثالثة إلى مزيد من انعدام التوازن، فقد تزايدت الواردات ونقصت الصادرات (العام الماضي ١٢,٦٣٠ مليون روبية واردات، و٨٣٨٠ مليون روبية صادرات).

وعلى الرغم من ذلك، فإن المسز غاندي لا تستطيع أن ترى أي دولة في المنطقة استطاعت أن تحقق تطوراً سريعاً في الإنتاج الثقيل أكثر مما فعلت الهند

في السنوات الماضية (نحو ٥ ملايين طن فولاذ سنوياً يقابلها في الصين ١٨ مليون طن على الأقل)، لكن الهنود لا يحسبون الصين عادة، «لأن مزارع الفولاذ في منشوريا بناها اليابانيون في إبان الحرب».

إن نمو ٤٢٪ في الدخل القومي و٢٠٪ في الدخل الفردي هو نمو بطيء بالنسبة إلى دولة تعاني جراء تزايد صاعق في السكان. أما الرقم الذي سجلته إحصاءات سنة ١٩٦١، والذي أعلن أن نسبة الأميين في الهند صارت ٨٣,٥٪ من مجموع السكان، فهو رقم مذهل طبعاً.

لكن لندخل إلى التفصيلات، ونسأل: من الذي استفاد من هذا التطور والنمو؟ إن زعيم الحزب الجمهوري يقرر في الدورة الاستثنائية التي عقدها حزبه في أواخر آذار/مارس ١٩٦٢، «أن حصيلة الخطتين الخمسيتين قد جعلت الفقير أكثر فقراً والغني أكثر غنىً».

إلا إن الإحصاءات الدقيقة عن حالة الطبقة المسحوقة في الهند، التي تُعد ربع السكان على الأقل، غير متوفرة على الرغم من جهود الحكومة في هذا المجال. وكان ثمة اتفاق على تعريف تلك الطبقة بأنها مزيج من «المنبوذين» (٦٠ مليون نسمة)، وعديمي الأرض والعمال الزراعيين، إن الإحصاءات متوفرة بالنسبة إلى قطاع العمال الزراعيين فقط.

قامت الحكومة بتكليف هيئتي بحث لاستقصاء أحوال العمال الزراعيين، رفعت الأولى تقريرها في سنة ١٩٥٥ والثانية في سنة ١٩٦٠. وفي هذه الفترة التي ازداد فيها الدخل الفردي في الهند بما نسبته ٢٠٪ أثبت تقريرا الهيئتين أن وضع العمال الزراعيين، في المقابل، قد تردى.

وقدر التقريران عدد أسر العمال الزراعيين في الهند بأكثر من ١٦ مليون

أسرة، ٥٧٪ منهم لا يمتلكون شبر أرض، وكان هذا الرقم في إحصاءات جرت قبل خمس سنوات ٥٠٪ فقط، أي أن هناك تزايداً ملحوظاً في أعداد الذين لا يملكون أرضاً.

وكان العامل الزراعي يحصّل في سنة ١٩٥١/١٩٥٠ مئتي يوم عمل، وتناقصت هذه الأيام في إحصاء سنة ١٩٥٧/١٩٥٦، وكذلك تناقصت أيام العمل التي كان يصرفها في مزرعته الخاصة، إن كان ثمة..

وفي إحصاء سنة ١٩٥١/١٩٥٠ كان دخل رب العائلة المزارع ٤٤٧ روبية في السنة (نحو ٣٥٠ ل.ل.) ونزل هذا الدخل عشر روبيات عندما جرت إحصاءات سنة ١٩٥٧/١٩٥٦، بينما دلت الإحصاءات ذاتها على أن الحد الأدنى من المصروف الذي يحتاج إليه رب العائلة المزارع في تلك السنة كان ٦١٧ روبية، أي أن هناك عجزاً مقداره ١٨٠ روبية سنوياً.

وأمام هذا الوضع الفريد يجيء كتاب الهند السنوي لعام ١٩٦٤ ليقرر أن ٦٤٪ من العمال المزارعين أرباب الأسر كانوا يرزحون تحت الدين سنة ١٩٥٧ في مقابل ٤٥٪ كانوا يعانون الوضع ذاته سنة ١٩٥١، وأن متوسط الدين الذي كان يتراكم على كاهل رب الأسرة تصاعد من ٤٧ روبية سنة ١٩٥١ إلى ٨٨ روبية سنة ١٩٥٧ سنوياً.

وسجلت الإحصاءات الرسمية أن مجموع المبالغ التي كان العمال الزراعيين أرباب الأسر مدينين بها سنة ١٩٥١ بلغ ٨٠٠ مليون روبية، في حين تصاعد هذا المجموع سنة ١٩٥٧ إلى ١٤٣٠ مليون روبية.

٤٣٪ من هذه الديون أخذت من المرابين، و٤٤٪ من الأقارب والأصدقاء، و٥٪ من الحوانيت، بينما لم تقدم التعاونيات إلا ١٪ من المجموع.

وتعاني ملايين أخرى من المنبوذين، والقبائل المتخلفة، حالات أكثر سوءاً من حالات العمال الزراعيين التي عرضتها الإحصاءات أعلاه على الرغم من انعدام وجود تحديدات حاسمة بينهم: فنحو ٩٠٪ من المنبوذين وأفراد القبائل الذين يعيشون في المناطق الزراعية، يعرض ٧٥٪ منهم أنفسهم كعمال زراعيين.

وعلى الصعيد التعليمي تبدو أن نسبة ٨٣,٥٪ من الأمية رقماً مرعباً، لكن الأرقام ذاتها تعرض الوجه الآخر الصاعق، فنسبة الأمية بين المنبوذين هي أكثر من ٩٠٪، وبين القبائل أكثر من ٩١٪!

وبالنسبة إلى الطبقة الوسطى فإن الوضع، أيضاً، لم يتحسن. ويدعي كثير من المعارضين أنه تدهور. وقدر إحصاء رسمي، طبع سنة ١٩٦١، أعداد المثقفين العاطلين عن العمل، وأغلبيتهم الساحقة من الطبقة الوسطى، بأكثر من مليون رجل وإمرأة، ويعتقد مطلعون أن رقماً مشابهاً قد سجله أولئك الذين رضوا بأعمال دون مستوياتهم.

ولا يحتاج الإنسان إلى أن يكون يسارياً متطرفاً فيوقد حساسية حزب «المؤتمر» حين يستنتج من هذه الأرقام أن وضع الطبقة الدنيا التي تشكل الأغلبية الساحقة في الهند، وحتى قسم من الطبقة الوسطى، آخذ في التدهور، ويجعله هذا الاستنتاج يتوصل إلى النقطة التالية، وهي أن النمو المرموق الذي حققته الهند على صعيد الدخل الفردي والقومي قد انصبّ، في الحقيقة، داخل جيوب الطبقة المفرطة في الغنى.

فهل يكون التعويض عن هذه الكارثة الإنسانية مقصوراً على امتداح الديمقراطية وعرضها بصورها المشرقة فقط؟

يرى كثيرون من الشباب الهنود أنه لو اتخذت المعركة الاستقلالية

وسيلة العنف، ولو استمرت الأخوة الهندية-الصينية التي ازدهرت في أواخر الخمسينات، لكان ثمة جواب واحد عن هذا السؤال، له شخصيته الهندية طبعاً. أما الآن فالأمر أكثر تعقيداً من أن تفككه عروض الأرقام!

-٢٧-

على الرغم من أن الاشتباك على حدود كشمير وفيها وفي محيط خط وقف إطلاق النار كان قد هدأ حين كنت في نيودلهي، فإن مسألة كشمير كانت لا تزال، بحرارتها الأزلية، حديث الساعة في كل زاوية من زوايا المدن الهندية.

قلت لنائب رئيس الجمهورية الهندية الدكتور ذاكر حسين - الرجل ذي الوجه الصديق والنظارة السميكة، والذي تمتلئ قاعة الاستقبال في مكتبه بالتحف المغرم بتجميعها - إن الشيء الطبيعي والمتوقع هو أن باكستان، حين انفجرت مشكلة كشمير في أواخر الشهر الماضي، كانت تنوي تحقيق حد أعلى من المكاسب أو تحصيل حد أدنى منها، فهل تعتقد يا سيدي أن باكستان حققت شيئاً ما؟

- من الواضح أن باكستان كانت تتوقع تحقيق نصر عسكري ما من ناحية، وإحداث ثورة في بعض أجزاء كشمير وربما في مناطق أخرى من الهند من ناحية أخرى. لكن لا على هذا الصعيد، ولا على ذاك استطاعت باكستان تحقيق أي حد أدنى من الانتصار.

- هل تعتقد يا سيدي أن باكستان كانت تنوي فعلاً تحقيق انتصار عسكري واسع على الهند وبسهولة؟

- إنني أعتقد، بقدر ما يستطيع المرء في هذا المضمار أن يجمع من أدلة،

أن باكستان كانت تعتقد ذلك وتتوقعه فعلاً.

- هل يعود هذا الاعتقاد، في رأيكم يا سيدي، إلى سمعة الهند العسكرية التقليدية، أو إلى مستوى تسليح الجيش الباكستاني؟

• للأمرين معاً كما أعتقد. لكن الجيش الهندي أثبت للباكستانيين أنهم واهمون... إن الجيش الباكستاني كان في رأي كثير من المراقبين العسكريين مسلحاً تسليحاً ممتازاً، وخصوصاً من ناحية المدرعات، لكن يبدو أن كمية السلاح التي كانت بين يديه لم تكن تجد من يحسن استعمالها، وهكذا فإن هجومه بالدبابات أُحبط بسهولة، وقد ترك وراءه معدات أثبتت لنا أن مستوى تسليحه هو في الحقيقة مستوى مدهش.

- يبدو للمراقبين يا سيدي أن الاصطدام المسلّح بين الهند وباكستان بشأن كشمير قد أثبت أن تعليق هذه المشكلة وتجميدها لا يمكن أن يستمرا فترة من دون تجدد الاشتباكات. وإذا سمحت لي فإنني أعتقد أنه بالإضافة إلى الهدفين اللذين ذكرت أن باكستان كانت تعتقد بسهولة تحقيقهما وأُحبطا، يوجد هدف ثالث نجحت في تحقيقه، وهو دفع كشمير إلى سطح الأحداث من جديد، وإحياء مشكلتها في ذهن العالم على الدوام. وفي ضوء هذا الواقع، يا سيدي، فإن العالم ينتظر حلاً نهائياً لهذه المشكلة.

• أعلنت الهند على الدوام أنها مستعدة للتوصل إلى حل سلمي نهائي بشأن مسألة كشمير، لكنها ليست مستعدة على الإطلاق لجعل موضوع الدين المقياس الأساسي لحل هذه المشكلة.

الدكتور ذاكر حسين هو أول مسلم يتوقع المراقبون أن يصبح رئيساً

للجمهورية الهندية في المستقبل، وهو مثل معظم الساسة المثقفين الهنود يعي وعياً كاملاً خطر الاتجار بالأديان في شبه القارة الهندية؛ هذه القارة التي تعيش مزيجاً من الأديان واللغات لا تستطيع أي قوة تجنيبها الاصطدام الدموي إلا قوة القومية الهندية، والتي على أساسها تحدث التعبئة الآن في كل مناطق الهند، والشعار الأكثر تعميماً الذي يرتفع في كل مكان الآن هو: بلاد عظيمة واحدة وشعب عظيم واحد.

- لكن الهند، يا سيدي، وافقت علناً وقانوناً على الاجتزاء الذي أحدث دولة باكستان على أساس ديني، فلماذا إذن تستبعد الهند ذاتها، بعد ١٧ سنة فقط، هذا المقياس؟

- نحن لم نوافق على التقسيم على أساس ديني، وإنما على أساس جغرافي، وقد جاءت الموافقة تعجيلاً في الاستقلال الذي كان الشعب يريده بسرعة.. وعلينا أيضاً ألا ننسى أن موافقتنا على التقسيم جاءت لتحافظ على أوضاع المسلمين في الهند وسلامتهم، ومحاولة لتجنب المذابح التي كان العالم آنذاك يتوقعها.

  إنني أرغب في تذكيرك بأن الهند تحوي ثالث أكبر تجمع إسلامي في العالم، لدينا في الهند ٦٠ مليون مسلم على الأقل، أي أكثر مما في باكستان ذاتها، ولدينا ثمان أو تسع ولايات، فيها من المسلمين أكثر مما في كشمير.

- لكن الهند، يا سيدي، لا ترغب في إجراء استفتاء لتقرير المصير في كشمير بعد أن كانت وافقت عليه في أروقة الأمم المتحدة وقاعاتها.

- لقد تعرّضت كشمير في أثناء التقسيم إلى غزو باكستاني، واستنجد

حاكمها بالهند، وذهبنا إلى هناك بناءً على الاستنجاد. ومع ذلك فقد كنا نعتقد أن موافقة الحاكم لا تكفي وحدها لدخولنا، وقد قام الشيخ عبدالله، أسد كشمير، بالموافقة علناً على قرار الحاكم، وكان أسد كشمير آنذاك رئيساً للحكومة وقائداً يمثل الرأي العام إلى حد بعيد.. لكن الباكستانيين هم الذين خالفوا قرارات الأمم المتحدة ولم يقوموا بسحب جيوشهم من هناك. لقد قمنا بتأسيس ديمقراطية حقيقية في كشمير وجرت سلسلة من الانتخابات.

- لكن الهند، يا سيدي، قامت فيما بعد بسجن أسد كشمير الذي، كما يبدو، غير رأيه.

- لقد وافق الشيخ عبدالله على وجودنا في كشمير حين كان رئيساً للحكومة، وليس من المنطق أن يظل مصيرها معلقاً بإرادته، ويتغير كلما تغيرت إرادته تلك.

- لماذا تغير الشيخ عبدالله يا سيدي؟

- إنني أريد أن أوضح لك أن الشيخ عبدالله ذاته لا يريد أن يلحق كشمير بباكستان. لقد بدأ تغيره حين شجعته جهات متعددة على كشمير مستقلة، وهو إلى الآن يطمع في ذلك ولا يريد الانضمام إلى باكستان.

- إذا كانت الهند يا سيدي تعتقد أن شعب كشمير ذاته يريد البقاء هندياً، فلماذا تمانع الهند إذن في إجراء عملية تقرير المصير هناك؟

- لأن كشمير جزء من الهند، ولم يسمع أحد عن دولة تجري استفتاء لتقرير المصير في جزء من أراضيها.

إن كل القضايا التي يمكن أن تُطرح عن كشمير هي قضايا داخلية، ولا علاقة لأحد من خارج الهند بها. لقد صادفت الهند مثل هذه القضايا في أكثر من ولاية، وتوصلت إلى حلها بالطرق الديمقراطية من دون تدخل أحد، إذ أعطينا كثيراً من ولاياتنا حكماً ذاتياً، وكما ترى فإن مثل هذه الأمور هي قضايا داخلية، ولا يمكن للهند أن تقبل أي تدخل خارجي فيها.

إن رأي الدكتور ذاكر حسين له جذوره العتيقة وقصته الخاصة. فالذي حدث في أواخر أربعينات هذا القرن أن بريطانيا هي التي اخترعت قصة تقسيم الهند، كما فعلت في كل مكان تقريباً. ويرى الكاتب البريطاني غاي وينت (Guy Wint) في كتابه «أضواء على آسيا» (*Asia Handbook*) أن نجاح بريطانيا في تقسيم الهند هو أبرز إنجازاتها في شبه القارة الهندية، ومن أفضل ما فعلت فيها قبل تركها، وقد رأت بريطانيا وقتذاك أن قرار المهراجا أو الأمير الذي يحكم أي ولاية من عشرات الولايات الهندية يكفي وحده لتقرير مصير انتساب تلك الولاية. وهكذا بدأت عملية شراء واسعة النطاق لأولئك الحكام المحليين كي يقرروا انتساب ولاياتهم إلى هذا الطرف أو ذاك - وقليل يتذكر الآن أن عدة ولايات هندية كانت قد طلبت، بقرارات من حكامها، الانتساب إلى باكستان، أهمها كيرلا التي تقع في الجنوب والتي كان من المستحيل لأسباب متنوعة أن يتم لأميرها ما أراده. لكن مسألة كشمير تأخرت آنذاك، وقد بذل الطرفان الهندي والباكستاني عروضاً مغرية لأميرها الذي تأخر كثيراً في تردده إلى حدّ لم يتحمله محمد علي جناح، مؤسس باكستان.

وسواء أكان السبب في تسرع جناح هو أنه، كما يقول الهنود، كان مصراً

Twitter: @ketab_n

على تمضية صيف ذلك العام في كشمير، أم كما يقول الباكستانيون إن الهنود بذلوا كنوزاً لا يمكن مقاومة إغرائها، وبالتالي فقد كان لا بد لباكستان من أن تتحرك – سواء أكان هذا السبب أم ذاك، فإن الجيش الباكستاني اقتحم كشمير فجأة قبل أن يصل المهراجا إلى قرار. وحين رأى المهراجا يومذاك أنه سيفقد كل شيء استنجد بالهند.

إلا إن المشكلة يومذاك بقيت معلقة، وكان العنف وحده هو الذي يدفعها إلى سطح خطر عالمي بعد أن تغيرت أوراقها في الأمم المتحدة... ولم يسكن العنف فيها في الواقع طوال السنوات الماضية سكوناً تاماً، والذي حدث لم يكن جديداً تماماً، والجديد فيه فقط هو دخول الصين كعنصر أساسي في الأزمة.

فبعد ثلاثة أيام من انفجار القتال في كشمير وجهت الصين إنذارها المعروف الذي طالب الهنود بتدمير المنشآت العسكرية في مناطق الحدود العليا، فوق الأرض المتنازع بشأنها، وواجهت الهند طوال الـ ٢٤ ساعة اللاحقة وضعاً من أصعب أوضاعها في تاريخها المعاصر.

إن خرائط الحدود بين الصين والهند هي واحدة من أعقد أحاجيّ هذا الزمن، والمساحات المختلف بشأنها بين الدولتين تساوي مساحة عشرات من الدول الأوروبية مجتمعة، أما السكان فيعدون عشرات الملايين.

وبينما تقدم الصين خرائط تثبت ما تسميه بالحدود التقليدية بين البلدين، تتمسك الهند بخط مكماهون المعروف على الأقل، ويبدو أن الطرفين لا يملكان الخرائط الحديثة: فخرائط الصين مرسومة منذ عهد الكومنتانغ، وخرائط الهند مطبوعة في مكتب وزارة المستعمرات البريطانية منذ أكثر من ربع قرن.

– فما هو مستقبل قضية الحدود مع الصين يا سيدي؟

- لا أعتقد أنني أجتنب الصواب إذا كان جوابي عن هذا السؤال هو كلمة واحدة: معركة.

بالنسبة إلى الصين لا يبدو أن الأمر هو أمر حدود، لكنه أمر توسع. إن الصينيين، بصورة ما، مقتنعون بأن العالم هو ثلاثة أطراف: طرف أميركي وطرف روسي وطرف صيني. والمساحة التي يطمع الصينيون في ضمها إلى نفوذهم هي هذه المساحة المتبقية في جنوب آسيا وشرقها، ولديهم شعور بأن الهند يجب أن تكون أول أهدافهم، وفي الطريق إلى هذا الهدف يبذلون كل ما في وسعهم لإذلالها بالتدريج.

- لكن الصين يا سيدي تقول أنها ورثت سلسلة من مشكلات الحدود مع الدول التي تجاورها، وأنها استطاعت حلها جميعها على طاولات المفاوضات، ما عدا مشكلة حدودها مع الهند. لقد ورثت الصين مشكلة حدود مع بورما وانتهت إلى حلّ سلمي على الرغم من أنها أكثر تعقيداً من المشكلة مع الهند، وورثت مشكلة حدود أخرى مع نيبال وانتهت إلى حل سلمي... فلماذا تعتقد يا سيدي أن الحل السلمي لمسألة الحدود مع الصين لم يحدث؟

- لأن الصين نفسها لا تريد ذلك.

- لكن لماذا أرادته، إذن، مع بورما ونيبال؟

- إن البلاد المجاورة للصين هي بلاد صغيرة، ومسألة النفوذ الصيني فيها مسألة لا تحتاج إلى شرح، لكن الهند بلاد ضخمة وصعبة في الوقت ذاته، وهذا هو جوهر الموقف الصيني من مسألة الحدود.

- هل تعتقد يا سيدي أن الإنذار الصيني الذي جاء مع وصول أزمة كشمير إلى ذروتها يعبر عن اتفاق بين بكين وكراتشي ذي طابع تفصيلي؟

- لا يستطيع أحد أن يعطي جواباً حاسماً على ذلك، لكن من مراقبة ما حدث ودراسته يستطيع المرء أن يستنتج أن الحدثين على الحدود الباكستانية والصينية كانا موقتين ومتفقاً عليهما... من الدلائل في هذا النطاق الأسلوب الصيني في قتال العصابات الذي شنه الباكستانيون، ثم بعض الأسلحة الصينية التي وجدت مع المتسللين والتوقيت، ودلائل كثيرة أخرى.

- إذا كان الأمر كذلك يا سيدي، فلماذا لم يقم الصينيون إذن بأي تحرك عسكري جاد على الحدود، أعني إذا كان الإنذار الصيني حلقة في الهجوم الباكستاني، فلماذا لم يذهب إلى مداه الفعلي؟ لماذا لم يتحرك الصينيون؟

- لأنهم لا يريدون، لعلك تذكر أنهم في سنة ١٩٦٢ هاجموا الأراضي الهندية واحتلوا جزءاً منها، ثم عادوا فتراجعوا وحدهم ومن دون سبب عسكري. لا أعتقد أنهم يريدون حقاً غزو الهند الآن، وإن كنت أعتقد أنهم يريدون طريق سينكيانغ فقط.

- أي نوع من الاتفاق إذن ذلك الذي جرى بين باكستان والصين؟ لقد جاء الإنذار الصيني يا سيدي حين كانت الأزمة في ذروتها. وفي اليوم الذي بدأ الموقف يتسرب من سيطرة باكستان، وكان من الممكن أن يؤدي ذلك الإنذار دوراً مهماً في المعركة لو دُعم بتحرك عسكري صيني، لكن ذلك لم يحدث... فماذا تعتقد يا سيدي عن حقيقة ذلك الاتفاق؟

- أعتقد أن الصين كانت على استعداد لتقديم نوع من العون لباكستان لو بدت آنذاك دلائل تشير إلى أن الأخيرة كانت على أبواب النجاح، لكن الأمور جرت على غير ما توقع الطرفان كما يبدو.

- أي نوع من المساعدة يا سيدي؟

- إلى أبعد مدى، وعندها فإن المشكلة الكبرى بالنسبة إلى باكستان كانت ستضحي من نوع جديد وشبه مستحيل: إخراج الجيش الصيني من المنطقة!

يعتقد بعض المسؤولين الهنود أن الحائل الوحيد دون تحرك الجيش الصيني في مطلع الشهر قبل الفائت على حدود سيكيم كان الخشية من تدخل أميركي.

لقد كانت قيمة المساعدة الصينية للتحرك الباكستاني، لو صح وجود اتفاق، أكبر وأفعل، إذا ما جاءت في الفترة التي بدأ الباكستانيون يواجهون الصعوبات، لكنها لم تجئ. والاحتمالان هما: إما أن الهنود رضخوا جزئياً على الأقل للإنذار، الأمر الذي ينفونه، وإما تراجع الصينيون خشية تدخل أميركي.

في سنة ١٩٦٢، عرض الأميركيون حماية جوية حين تأزمت مسألة الحدود مع الصين، لكن نهرو آنذاك رحب بطائرات بلا طيارين، الأمر الذي لم ترحب به واشنطن.

ما الذي جرى، بالضبط في السبعين ساعة التي جاءت بعد الإنذار الصيني؟ لا أحد يدري تماماً».

- لكن كيف تريد الهند إنهاء هذه المشكلة المعلقة على الطرف الآخر من حدودها؟

قال الدكتور ذاكر حسين:

- إننا نريد مواجهتهم بالمفاوضات، غير أنهم لا يريدون، ونحن نعتقد أن الوقت الذي سيقبلون فيه هذه المواجهة لا بد من مجيئه.

كانت كشمير سنة ١٩٦٥ علامة من علامات تغير أساسي في الطريق الهندي، فقد

شعر المسؤولون بمرارة عميقة من الصدى الدولي، ولا سيما من مواقف بعض الدول العربية التي فضلت دعم وجهة النظر الباكستانية. كما اعتقد كثيرون من المسؤولين الهنود أن الموقف البريطاني المؤيد لباكستان في الشهور الأخيرة هو انتقام إنكليزي من الموقف الهندي الذي أعلنه نهرو بلا قيد ولا شرط ولا تحفظ سنة ١٩٥٦ إلى جانب مصر في عدوان السويس... لكن بعض الدول العربية خذل الهند في المقابل.

قد يكون هذا الشعور من باب المبالغة التي تميز عادة الفترات العصيبة في حياة الأمة، لكن هذا الواقع واضح في الدوائر الهندية بصورة لا تدع مجالاً للشك.

أيكون نهرو قد أخطأ حين أقام علاقاته بدول العالم في ضوء أخلاقية هندية فريدة تميزت بها الهند في إبان عهد غاندي وعهد نهرو على السواء؟

هذا السؤال مطروح بحدة في الهند، وبلا تردد يعتقد كثيرون من المسؤولين أن شاستري إذا أراد أن يكون زعيماً حقاً فإنه مطالب بأن يكون أقل نظرية من نهرو وأكثر واقعية.

وقد جاءت كشمير لتدفع هذا الاتجاه إلى مداه، إن كلمتي «واقعي» و«عملي» هما الأكثر استعمالاً في الهند هذه الأيام، وغالباً هما اللتان ستطبعان سياسة الهند خلال المرحلة المقبلة.

لقد واجهت السياسة الهندية في إبان أزمة كشمير امتحاناً للعقلية النهروية ومحكاً للشاسترية، والمرارة التي أصيب بها الهنود جراء ما يسمونه «رداً غير عادل» على المواقف الهندية العالمية جعلت من شاستري، في نظرهم، سيد السياسة الجديدة، الواقعية والعملية، والمطالب بحملها إلى أوسع آفاقها.

الآن، كيف سينعكس ذلك كله على الصداقة العربية-الهندية التقليدية، وخصوصاً على الموقف الهندي من قضية فلسطين؟

الهند وإسرائيل

قلت للدكتور ذاكر حسين:

- إن الدعاية الباكستانية تقول دائماً بأن الهند على علاقات شبه ودية بإسرائيل، وقد لاحظت بنفسي هنا طغيان المواد الدعاوية الإسرائيلية ووجود جمعية لما يسمى بالصداقة الهندية-الإسرائيلية، وفي أكبر شوارع بومباي رأيت بعيني نجمة إسرائيل الزرقاء بصورة لا تعني إلا التحدي.. إننا نعرف، طبعاً، قيمة الصداقة العربية-الهندية وحقيقة الموقف الهندي من إسرائيل، لكن ألا تعتقد يا سيدي أن مثل هذه الأمور التي تحدث لا يهدد مستقبل تلك العلاقة فقط، بل أيضاً يتيح مجالاً لظهور تناقض في صلب الموقف الهندي الذي يجب أن يكون بالطبيعة ضد أي دولة تقدم على تحويل الدين إلى قومية!

- كما تعلم لا توجد بيننا وبين إسرائيل علاقات، بينما كان من الطبيعي أن يكون مثل هذه العلاقات موجوداً. صحيح أن لدينا قنصلية هناك، وتوجد هنا جمعية إسرائيلية أو غير ذلك، لكن لماذا يطالب العرب الهند بأن تتخذ موقفاً أكثر صلابة في هذا المضمار، بينما لا تطلب من دول أخرى أن تفعل؟

- لأن الهند، يا سيدي، دولة صديقة، وليست دولة تربطنا بها علاقات دبلوماسية فحسب، والمطلوب عادة من الصديق هو أكثر من مجرد الصمت.

- تنوي الهند الآن أن تضع مصلحتها في طليعة الأمور التي تحدد سياستها وستتصرف تجاه أي دولة بالطريقة التي تتصرف فيها تلك الدولة تجاهها.

- هذا الكلام يا سيدي يبعث الحيرة في عقول أولئك الذين اعتبروا الهند على

الدوام شيئاً يشبه ضمير العالم.

- الصداقة هي علاقة تبادلية، الحب يمكن أن يحدث من طرف واحد أما الصداقة فلا. على قدر ما تعطي تأخذ.

- كذلك الصداقة، يا سيدي، لا يمكن أن تقوم على علاقة انتقامية أيضاً، وهي على أي حال نوع من العلاقة التبادلية، إنه من الصعب أن تضبط حدود هذه العلاقة التبادلية بين الأصدقاء.

- إنني لا أرى خطأً في مثل هذا النوع من العلاقة. ويُعتبر التبادل أكثر منطقية، وهو الذي على أساسه تقاس العلاقات.

- المبادئ يا سيدي هي الأساس. إذا أقامت الهند الآن علاقات وطيدة بعدونا، فقد أجد ذلك عملاً سيئاً للغاية، لكنني لا أرد عليه بالقول بأن الهند يجب أن تفقد إذن جزءاً من أرضها... إن الهند تؤمن بأن تحويل الدين إلى قومية هو عمل غير صحيح، ولا أعتقد أن أي قوة في الأرض تستطيع تحويل هذا المبدأ إلى عملة.

- إنني أؤكد أن صداقة العرب بالنسبة إلى الهند، لكثير من الاعتبارات، أهم بما لا يقارن من إسرائيل، على الرغم من خيبة الأمل التي أصبنا بها هنا جراء مواقف بعض الدول العربية من مسألة كشمير... وأؤكد لك أيضاً، بصفتي الرسمية، أن الهند لن تغير سياسة نهرو التي أُقرت حيال مسألة إسرائيل وصداقة العرب، ولا أعتقد أن لديك أي اعتراض على سياسة رئيس الحكومة الراحل في هذه النطاق.

-٢٨-

كثيرون من الهنود يرون الآن أن غاندي كان محظوظاً حين تجنب، عبر مأساة

إنسانية دامية، أن يكون زعيم الهند المستقلة، ولو فعل لكان الصدام إذن بين فلسفته الأخلاقية وبين واقع الهند جديراً بتحطيمه. وكان نهرو هو المطلوب بالضبط لملء ذلك المكان الشاغر، فقد كان مزيجاً متعادلاً من الغاندية التي اعتبرها الهنود طريقهم الخاص في الحياة، ومن الواقعية الجديرة بالأوضاع الهندية المعقدة.

لقد جمد نهرو معظم قضايا الهند في الوسط، أي بين الغاندية والمدى الذي يتوجب على دولة مستقلة أن تذهب إليه. في «الاقتصاد أصر على الاقتصاد المختلط الذي يشكل القطاع الخاص أغلبيته الساحقة. ولم يقم بإجراء عقاب يذكر لرأس المال البريطاني المستغل في الهند». وأجاز للبنوك ولمصانع النسيج الكبرى وللقسم الأوفر والأقوى من مصانع الصلب أن تظل تحت راية القطاع الخاص.

وعلى الصعيد السياسي ظل معلقاً بين قبول النفوذ البريطاني غير المباشر والمبادئ العملية للعالم الثالث، على الرغم من ومضات لا تنسى.

وأمام مشكلات الحدود مع الصين وباكستان نجح في تعليق الأمر من دون عداء ضاري الحدة مع الصين أو اشتباك خطر مع باكستان.

وكان لا بد لمثل هذه السياسة من أن يوسع بالتدريج الشق بين آمال الجماهير بهند مستقلة حقاً وبين الإنجازات السياسية والاقتصادية التي تحققت فعلاً: فالمشكلة الزراعية التي تعدّ أهم قضية هندية لم تتقدم نحو حل جذري، وظل أكثر من مئة وعشرين مليون هندي لا يملكون قطعة أرض، وظلت المشكلة الاجتماعية من دون حل نهائي، وبقي خمس سكان الهند محبوساً في الطبقة الخامسة المنبوذة. وعلى الرغم من إنجازات مرموقة على صعيد الصناعة الثقيلة، فقد ظلت الفروق بين رواتب العمال المتهنين والمهندسين فروقاً هائلة. وظل

التصنيع عاجزاً عن امتصاص سيول العمال الزراعيين الذين يواصلون الهجرة من الريف. وقد تطورت حركة التعليم تطوراً مرموقاً أيضاً، لكن ظل أكثر من ١٥٪ من الخريجين في كل عام عاجزاً عن إيجاد وظيفة، بينما كانت وظائف ٦٠٪ من الخريجين على الأقل غيرِ متلائمة مع مطامحهم ومستوياتهم.

وقد تطورت هذه القضايا كلها في إبان زعامة نهرو تطوراً خطراً، وكانت تلك الزعامة بالذات وقيمتها في صفوف الهنود توقفه دائماً على الحافة.

صحيح أن الهند أنجزت أموراً كثيرة وبسرعة جديرة بالاعتبار. إلا إن المقارنة بين ما هو مطلوب وما هو جارٍ هو الذي كان يسرع في حدوث الأزمة.

وظلت زعامة نهرو المظلة التي منعت من حدوث انفجار. ويقال إن نهرو في سنواته الأخيرة عانى حقاً جراء اتساع الهوة، لكنه كان في نهاية المطاف وارث غاندي وزعيم الهند صاحب الأصابع السحرية.

وقد توفي نهرو، هو الآخر، في الوقت الملائم - كما يقال - فقد كانت الأزمة على الحافة حقاً، ولم يكن ثمة ضمانة أن قيمة نهرو في حياة الهند تستطيع، بعد، أن تتلافى الكارثة.

وجاء شاستري - على غير توقع من أحد - بقامته القصيرة وبملابسه الفلاحية، ليرث ذلك الوضع، غير مسلح بسمعة من طراز سمعة نهرو، وفي الوقت ذاته مواجهاً بسلسلة لا نهاية لها من القضايا الداخلية والخارجية شديدة الإلحاح. ويبدو أن مجيء شاستري كان بناء على أمرين: أولهما عناية نهرو به وقربه المتواصل منه، وثانيهما أنه، على عكس نهرو، يتمتع بحاسة استشارية بارزة.

وسواء أكان مجيء شاستري نتيجة واحدة من ومضات نهرو العبقرية التي عرف فيها ماذا تريد الهند بعده، أم نتيجة رغبة الأوساط السياسية القائدة في

حزب المؤتمر في تجنب شخص متسلط لا يكترث للاستشارة والاستماع كنهرو؛ سواء أكان هذا السبب أم ذاك، فإن شاستري لم يكن، حين صار رئيساً للحكومة في وضع يحسد عليه قط.

وكما كان متوقعاً، فقد تدهور الوضع الداخلي بسرعة بعد مجيء شاستري، لا بسببه، طبعاً، بل بسبب غياب زعيم هندي له طابع النبي، كغاندي ونهرو، لأول مرة في تاريخ الهند المعاصر، وعدم قدرة الرجل الجديد على تغطية التناقضات المتعددة بنبوته المفتقدة.

وفجأة امتلأت الصحف بالنقد، وظهرت معارضة واسعة النطاق تنتقد كل شيء، وبدا للمراقبين كأن الهند على أبواب حادث ما. وفي دور السينما كان الجمهور يضج بالضحك والصفير كلما ظهر شاستري على شاشة الأخبار بقامته القصيرة ووجهه الطفولي وملابسه الفلاحية المتهدلة تحت معطفه الأبيض. ولم تكن الصور التي رأيتها في مختلف غرف الوزارات غير ذات معنى: صورة نهرو يطوق شاستري، بذراعه ويهمس، محنياً بعض الشيء ليصل إلى أذنه، بشيء ما، بينما بدا شاستري تلميذاً حقيقياً يستمع بمجموع حواسه إلى موعظة نبي.

كان شاستري إذن في حاجة إلى «شيء ما» ليصبح مقبولاً، وكي يصبح، في رأي الهنود، جديراً بملء مقعد النبي، وقد أعطته باكستان والصين معاً فرصته التاريخية ليفعل.

ففي طول الهند وعرضها استطاعت أزمة كشمير أن تبني شاستري.. ولأول مرة في التاريخ، يقوم العساكر الهنود بالدخول إلى أرض أخرى في إقليم لاهور، وقد أعطى هذا الحدث الهنود شعوراً كانوا في أشد الحاجة إليه، إذ استطاع شاستري بذكاء أن ينجو من أزمة قاتلة، على حدود باكستان والصين في آن

واحد بخطوات إيجابية عملية كان يفتقر إليها غاندي ونهرو معاً، وكان الهنود يطالبون بها بعد أن استنفدت الأخلاقية الغاندية معظم جماهيريتها، لكن إذا كان شاستري قد نجح في إنقاذ الهند من ورطتها الخارجية، فقد نجح أكثر في تجنيب الهند الانفجار الداخلي.

لا أحد يدري الآن إن كانت التعبئة التي تحدث على نطاق واسع في الهند، تحت ظل حالة طوارئ قاسية، هي حقاً ردة فعل لما حدث على الحدود، أم أنها وسيلة من الوسائل التي يمكن لعقلية عملية مثل عقلية شاستري أن تستخدمها لتأجيل الأزمة المتوقعة في الداخل، لكن الأكيد أنه قفز الآن إلى المرحلة الثالثة في حياة الهند مختتماً مرحلة نهرو.

ويتوقع كثيرون أن تظل سياسة شاستري تحمل في صلبها ملامح نهروية، فذلك أمر ليس من الممكن تجنبه، كما لم يستطع نهرو أن يمنع سياسته من حمل ملامح غاندية. كذلك يتوقع كثيرون أن تنعكس سياسة شاستري العملية على الصعيد الداخلي، وعلى قطاع من الصعيد الخارجي. الشباب يقولون إنه أكثر واقعية وأقل إنكليزية وأعمق اشتراكية من نهرو، وهو قول قد يكون مستنداً إلى حاجة أكثر مما هو مستند إلى واقع، لكنه، على أي حال، يعكس شيئاً.

إن هذا الرجل القصير، الفلاح الذي كان في طفولته يسبح النهر وكتبه على رأسه كي يذهب إلى المدرسة، الواقعي الصبور الذي يجيد الاستماع والاستشارة، والذي لم يكترث له أحد حين ألقى أول خطاب له من فوق منصة رئاسة الوزارة هو الآن زعيم هندي ينفرش أمامه المستقبل.

وقد ساعدته باكستان والصين، في فرصة تاريخية نادرة، ليحقق ذلك بأسرع مما كان هو نفسه يتوقع!

... لكنه غاب عن المسرح بأسرع مما توقع الجميع!

-٢٩-

لكن الأزمة التي جعلت من شاستري بطلاً ما لبثت في لحظة - كالرمز - أن جعلته شهيدها.

وفقط حين مات عرف الناس أنه لم يكن يملك شيئاً، ولا حتى معاشه، وأنهم قد فقدوا واحداً من أولئك القليلين الذين بقوا في الهند يحملون روحها الغاندية العميقة في علاقاتهم الأخلاقية، ويرتفعون معها إلى مستوى العالم المعقد الراهن.

وعلى الرغم من قصر الفترة الشاسترية، فإنها ستظل فترة مهمة في تاريخ الهند المعاصر، وسيظل ذلك الرجل القوي الذي انتهى في حريق فوق خشب الصندل بطلاً جاء بعد غاندي ونهرو.

ووراءه تنفتح بوابات حزب المؤتمر عن طراز جديد من الصراع: لا يبدو أي أمل بصعود يسار حقيقي، هندي صميم، كان سيصيره شاستري حتماً. وإذا كانت أنديرا غاندي هي الشخص القوي، فإنها، كما يقول العارفون، بعيدة عن اليسار رغماً من كل ما يقال، ومن الصعب جداً أن تكون سيدة مرحلة جديدة... لكن يظل من المطلوب أن تكون تتمة للمرحلة الشاسترية على الأكثر...

لقد أورث نهرو شاستري بداية انفجار خطر مع باكستان، وأورث شاستري المسز غاندي بداية حله، لكن بثمن فادح: لقد بذل جهداً أكثر من اللازم في الأزمة، وكانت رحلته إلى طشقند تتويجاً لسلسلة من الرحلات القاسية داخل الهند، والتي كان مضطراً إلى القيام بها كي يُنجِح تعبئة شعبية هي الأولى من نوعها في شبه القارة الهندية منذ مئات السنين. وقبل طشقند كان شاستري قد

زار رانجون، ومنها إلى الله آباد، ومنها إلى عشرات من عواصم الولايات، ثم إلى طشقند حيث بذل جهداً هائلاً للوصول إلى صيغة اتفاق أولي لم يتحقق مثيله في تاريخ الأزمة الكشمرية. وكان ثمنه مصرع هذا الزعيم قصير القامة، ذي الثوب الجنوبي القروي والوجه الطفولي، ووضع نهاية فاجعة لعصر هندي كان سيسمى، لو أتيح الوقت الكافي، عصر شاستري، تماماً كما سمي العصر الماضي بعصر نهرو، والذي قبله بعصر غاندي.

واذا كان شهيد طشقند قد حقق في موته المفاجئ قيمة مهمة جداً للميثاق الباكستاني-الهندي، وجعله تتويجاً دراماتيكياً للمعركة القاسية والوحيدة التي أتيح له أن يثبت فيها للشعب الهندي وللعالم أنه زعيم هندي شديد المراس، فإنه، من ناحية أخرى، دفع حياته ثمن فشل النهروية في ساحة كشمير، وثمناً فادحاً لأسطورة هندية غير ملائمة اسمها «التعقل» في عصر لا يمكن فيه محاربة الجنون إلا بالمغامرة.

حين اجتاحت جيوش محمد علي جناح جامو وكشمير معلنة بدء معركة طويلة النفس في الساحة الآسيوية تحركت جيوش الهند لصد الزحف الباكستاني: كان غاندي قد توفي، غير راضٍ تماماً عن مبدأ التقسيم غير المنطقي الذي حدث، وكان نهرو قد ورث وضعاً شديد التعقيد أراد أن يركبه، بصورة شبه مستحيلة، على نظريات يوتوبية غير ملائمة، ولذلك جعل همه، لا حسم المشكلة نهائياً، بل تقديم الهند المستقلة للعالم كنموذج للسلام. وكان ثمن هذا أن يضغط نحو وقف القتال بأي ثمن. وحين توصل إلى ذلك كانت جيوش باكستان تحتل أكثر من ثلث جامو وكشمير، ورفع نهرو المسألة إلى مجلس الأمن، وكما بقيت الملفات جاثمة هناك، ظلت جيوش باكستان جاثمة في كشمير وجامو، وظلت الأزمة غير

محلولة تنتظر الانفجار.

وجاء الانفجار في هجوم باكستاني لاحق على كوش، وعالج نهرو الأزمة كما عالجها في المرة الأولى، أي أنه علقها.

وهكذا ورثها شاستري متوترة كما كانت دائماً، وقد أراد أيوب خان امتحان الزعيم الهندي الجديد، وجاء الامتحان لمصلحة شاستري. فمن ناحية، استعمل شاستري الأزمة الخارجية في محاولة متوقدة الذكاء لكبح الأزمة الداخلية، ولتقديم الشاسترية بديلاً من النهروية في خط سياسي اسمه الواقعية الحاسمة من ناحية أخرى.

وكانت المهمة ضخمة، وخصوصاً أن التنين الصيني تحرك في بادرة شديدة التعقيد على حدود سيكيم، ومع ذلك فقد تصدى الفلاح المغمور للأزمة المزدوجة، ودفعها بدقة وحساسية وبراعة إلى طشقند، وهناك حقق الانتصار الهندي الفادح الثمن، ودفع حياته ثمناً في طقوس رمزية سيتعلم الهنود منها، بلا شك، أن هناك ثمناً لكل انتصار، وأن هذا الثمن يجب أن يدفع.

لقد مات شاستري إذن، جاعلاً من فترة التحول الهندي فترة قصيرة جداً، فاتحاً أبواب مرحلة رابعة لا تستطيع رغماً من كل شيء أن تسقط الشاسترية من حسابها.

لكن ذلك كله سيظل أقل قيمة من حادثة الموت ذاتها، بكل ما فيها من دراماتيكية: فقد منح ميثاق طشقند قدسية خاصة، وعمده بالموت معلناً أن السلام عن طريق التصدي، والذي حققه في الشهور الخمسة الماضية، يجب ألا يكون نهاية للشاسترية، بل أيضاً بداية لمن سيأتي بعده.

-٣٠-

كي تذهب إلى تاج محل، ولا بد لك من ذلك، عليك أن تسافر في سيارة مسرعة طوال ثلاث ساعات ونصف ساعة، عابراً مئات الحقول من القصب والشجر والحبوب، وعشرات القرى الفقيرة ببيوتها الطينية الواطئة وأطفالها ودواجنها تسد عليك الطريق كل لحظة، ومستنقعات الأرز وبرك البط، وستظل طوال الطريق تشاهد رفوفاً من الطيور الملونة لا يحصيها العد ولا تتذكرها الذاكرة، وقروداً صغيرة تحمل أطفالها وتعبر الطريق أمامك من حقل إلى حقل، وطواويس وهداهد، ولا بد لك أيضاً من التوقف أمام مقهى لتناول الشاي، وإذا كنت غير راغب في ذلك فالسائق، من دون أي تردد، راغب جداً.

ودكاكين الشاي على الطرق الطويلة هي مظهر مهم في الهند، وغالباً في كل مكان شاسع آخر. ولا أستطيع أن أنسى على الإطلاق أن أروع كوب شاي تناولته في حياتي كان في خيمة قش بدوية انبثقت أمام سيارتنا في البادية، مع هبوط الشمس، حين كان الطريق الصحراوي الطويل بين الكويت ودمشق قد استنزفنا، وكانت الصحراء تستعد للمبيت على بعد خطوتين وراء الخيمة حيث رنت، في موسيقى أسطورية، الكاسات الزجاجية الصغيرة في الداخل، ثم غسلنا أمعاءنا بالشراب الدافئ مع الكعك.

شاي الساعة الخامسة قدر لا تستطيع الإفلات منه، في الهند، وسوف ترى نفسك جالساً أمام رف الشاي على أسِرَّة من خيزران وحبال، فوق أرض ثبتها الطين في مكانها ترقب الأوعية المعدنية التي سودها الدخان تغلي وتصفر فوق مواقد اللَّبِن والحجارة، وسيُصب لك الشاي في أكواز صغيرة من الفخار المحروق

مع كثير من السكر وكثير من الحليب، وليس عليك بعد أن ترشف الرشفة الأخيرة إلا أن تدفع ما يعادل العشرة قروش وتطوح بكوز الفخار من شباك سيارتك!

لكن إذا كانت خيمة بدوي في بادية معزولة تجعلك تتناول الشاي من دون أن تهتم ما إذا كان الكوب الزجاجي مغسولاً أم لا، فإن مقاهي الشاي في الهند، على طرق سياحية مطروقة، لا تجعلك تغتفر مثل هذه الأمور، وخصوصاً على طريق تاج محل، فأنت لا تستطيع أن تدخل إلى ذلك «الحلم الرخامي» وفي حلقك طعم الشاي الثقيل المتسخ، والمقهى الموحل الذي يعج بالذباب والدخان والعصافير الصفيقة.

وبينما أنت ترتشف الشاي سترى الكوبرا ترقص أمامك على أنغام مزمار له كرش، وستشاهد أيضاً رقص الدببة السوداء المرعبة، وألاعيب القرود المغيظة، والأحناش العملاقة المرقشة تخرج من سلال الحواة وتلتف بأجسادها اللينة حول أعناقهم وزنودهم ملتمعة تحت الشمس كأنها من زيت، حتى إذا ما انتهت أمام ناظريك عروض سيطرة الإنسان على الحيوان سترى، وأنت شبه حالم، عرضاً رائعاً في الأفق لسيطرة الإنسان على الرخام.

تاج محل ليس بناء عملاقاً، وعلى الرغم من ذلك فإنه واحد من معجزات الدنيا السبع، لقد بدأ بناؤه سنة ١٦٣١ بعد سنة من وعد قطعه الإمبراطور شاه جيهان المغولي لزوجته «ممتاز» بأن يبني في ذكراها أجمل بناء في العالم، وأن يخلص لحبها فلا يتزوج بعدها. فبنى تلك المعجزة: ألف قدم في نحو ألفين تنعكس كلها في أعماق النهر المجاور.

وانتهى بناء تاج محل، الذي هندسه مهندس فارسي، بعد ٢٢ سنة، وعمل فيه طوال هذه المدة ٢٠ ألف عامل بصورة دائبة كي يستحق أن يكون المعجزة

السابعة التي أضافها إلى تراث هذا العالم إمبراطور مسلم، لبلاد هندوسية، جاء جده على رأس جحافل المغول من أواسط آسيا، في ذكرى امرأة أحبها حباً لا يصدق استطاع أن يجعل من الرخام البارد أغنية حارة.

تاج محل هو التناسق ذاته، فإذا وقفت أمام ضريح الإمبراطورة سترى كل البوابات، والبرك، تماماً في وسطها حيث يتساوى الجانبان تساوياً مذهلاً في أدق التفصيلات حتى لتتخيل في لحظة أنك واقف على رأس مرآة جبارة، فإذا انطلق صوت المؤذن الواقف وراء ستائر الرخام المفرغة التي تحيط بالضريح رددت القبة الرشيقة المزدوجة صدى الأذان عشرين ثانية حتى لتبدو الجدران الأنيقة حولك تبكي الإمبراطورة بنشيج قادم من أعماق المجهول والماضي.

إن الدقة في بناء تاج محل ونقشه إنجاز لا يصدق، فالنقوش جميعاً هي قطع من رخام ملون أو أحجار كريمة مسجاة داخل حفر خارق في الرخام الأبيض الهش، بعض الزهور في النقوش، التي لا تكبر كثيراً عن حجم قطعة نقد، مؤلفة من أكثر من ثلاثين قطعة، فإذا جذبك الإتقان إلى قطف زهرة عن الجدار ستلمس أصابعك مسطحاً شديد النعومة، مقابله تماماً يوجد النقش ذاته والدقة ذاتها.

على البوابة المقوسة العالية ستقرأ الآيات القرآنية التي ترتفع إلى علو شاهق مكتوبة بالخط العربي الثلث المتقن إلى حدود الإعجاز، في رخام أسود مزروع داخل الرخام الأبيض وستلاحظ أن المهندس العبقري قد جعل من الميسور على عينيك قراءة أعلى الكلمات التي ستبدو لك تماماً في حجم أقرب الكلمات إليك، لكنك لن تلاحظ أبداً أن الكلمات العالية هي عملياً أكبر حجماً، وأن التدرج في تكبير الكلمات من الإتقان بحيث لا تستطيع مهما تدقق البصر اكتشاف الفارق.

في الفترة التي بنى فيها شاه جيهان هذه المعجزة، تقريباً، بنى أباطرة الصين معجزاتهم، وسقط كلاهما أيضاً في فترات متقاربة، واستقلت الصين والهند معاً. ومثل هذه الدقة لا يستطيع إنجازه إلا أولئك الذين ينحتون العاج في كانتون، والذين ينحتون الرخام في دلهي... فلماذا إذن؟

إن «أغرا»، عاصمة أباطرة المغول، هي متحف للعمل الخارق.. على بعد دقائق من تاج محل سترى قصور الأباطرة الذين مارسوا فيها حياة من البذخ الجميل، لا يصدق، وسترى الحمامات التي طليت جدرانها بقطع صغيرة محدبة لعشرات الآلاف من المرايا بحيث تكفي شمعة واحدة لجعل الحمام الملكي يتوقد، لا بالضوء فقط، بل أيضاً بالاهتياج.

شيء واحد يخرج عن ذلك التناسق المتقن، فإلى جانب ضريح الإمبراطورة في وسط تاج محل يتكوم ضريح الإمبراطور بصورة طارئة لا يخطئها البصر، ذلك بأن الإمبراطور العاشق كان قد صرف واحداً وثلاثين مليون روبية آنذاك على بناء تاج محل، الأمر الذي أغاظ وارثه المتزمت فوضعه في السجن، وحين مات الإمبراطور مقهوراً، رأى الإمبراطور الجديد أن ميزانية دولته لا تتحمل بناء ضريح آخر، وكان تاج محل خارق الجمال، فأمر بأن يدفن الإمبراطور، بغض النظر عن قواعد الهندسة، إلى جانب زوجته.

إن عملية خلع الإمبراطور بصورة تعسفية انتهت إلى تشويه بعض جمال تاج محل، هذا درس سياسي لا يستطيع المشاهد ألّا يتعلمه، لكن هذا التصرف «غير الديمقراطي» بالذات انتهى إلى نهاية إنسانية صحيحة، فقد نام الإمبراطور العاشق، أخيراً، في الحلمين اللذين ملكا عليه حياته وقلبه: حلم اللحم وحلم الرخام!

وأخيراً، زعقت العجلات الطريدة فوق أرض مطار بيروت، واضعة النهاية لرحلة طولها أكثر من عشرين ألف ميل، استهلكت الطائرات فيها أربعين ساعة في السماء على الأقل، واستهلك نواح القطارات وهدير السيارات منها أربعين ساعة أخرى.

أربعون يوماً، مزدحمة بالبرامج والمعامل والمزارع والسياسيين والناس والدكاكين والمسارح: من هونغ كونغ المشغولة، المصطبغة بالضوء والواقفة على رؤوس أصابعها أمام الساحل الصيني، والتي تسيل في شوارعها صبايا صغيرات مشدودات داخل ملابسهن الحريرية الضيقة، الناظرات عبر عيون سوداء ضيقة هي النداء المبحوح ذاته، إلى كانتون التي تبدو كمدينة مقصوفة بقنابل حرب طاحنة، المحاطة بمعامل حفر العاج حيث يجلس بوذا في جزيرة صغيرة من عالم اسمه تجارة، إلى بكين المستلقية أمام الساحات، تحت وجوه ملونة صارمة عملاقة لستالين وماو، كإمبراطورية كسولة، إلى شنغهاي المزدحمة طويلة القامة التي تزعق على ضفتيها سفن الترحال الثقيلة، إلى هانغ-شو، الفردوس المعطر الذي يسبح تحت أقدام جبال الورد، إلى بانكوك حيث يمتد فراش لين أمام رجال الأسطول السابع، وترتفع الأضرحة المدببة الملونة بالمرايا المتوهجة على بعد أقدام فقط من كل نساء العالم، اللواتي ينتظرن كلمة «تعالي» على مدار ٢٤ ساعة في اليوم، إلى شوارع الازدحام والغبار في كلكتا، إلى مزارع الفولاذ في ضواحيها ومستعمرات العمال التي تعلن المستقبل، إلى بومباي التي تلتف كعقد مزدوج حول خليجي البحر العربي، وشوارعها الأنيقة حيث يبحر الرجل المشتاق على أشرعة الساري الملون إلى عوالم من الهمس والضجيج، إلى دلهي حيث يسجد

الآجر الأحمر أمام بلاط مهراجا غامض، إلى تاج محل حيث ضاجع الإمبراطور المفجوع بموت زوجته قصرها الرخامي عشرين عاماً.

عوالم مجهولة، وعوالم أليفة، رجال يولدون ورجال يموتون، آلهة تتراجع وآلهة تنمو، نساء في عمر السرير ونساء في عمر المعول، أطفال يجوعون وأطفال يبسمون، تراب يلهث وتراب ينام، تصور من رخام ملون ومقابر لرجال لم يموتوا بعد، الماضي الشرس الذي يهزم الحاضر، والمستقبل الذي يطحنه، الفقر، البذخ، الجوع، الرفاه، الموت والعبودية، جيل يموت وجيل يصعد.. ترى هل يحتاج الإنسان إلى ٤٠ يوماً من الترحال وعشرين ألف ميل، وثمانين ساعة في الطائرات والقطارات كي يكتشف بأصابعه تلك الحقيقة البديهية التي تزعق ملء حنجرتها في أذنيه... بأنه، ومشكلاته، وقضاياه، ومعاركه، وأرقه، ما هي إلا قطرة واحدة، وربما تافهة أيضاً، في سيل جبار يهوي من أقاصي الأرض، نحو قدر لا أحد يستطيع استكشافه؟

إننا نلجأ إلى كلمة غامضة، «الحياة»، كلما حيرتنا غزارة الإنسان، نجد فيها سقفاً لحيرتنا وتفسيراً لعجزنا ونهاية خادعة لتساؤلاتنا. إن النتيجة الوحيدة التي يطمئن إليها الرجل كلما شوشته الغزارة والتنوع هي أن الصواب موجود في التصرف الفردي والجماعي بالمقدار نفسه الذي يوجد فيه الخطأ، وأن اللونين الأبيض والأسود هما أكبر أكذوبة اخترعها الإنسان ليخدع نفسه، وأن كلمة «الحقيقة» لا يمكن أن يكون معناها إلا الوهم، كلما كان الوهم ذاته يعني، في أغلب الأحيان، الحقيقة.

***

إن نصف العالم، على الأقل، الذي كان ذات يوم نائماً على الجانب الغربي من القارة الآسيوية العملاقة، يستيقظ، ولا ينبغي لك على الإطلاق أن تذهب إلى هناك كي تسمع صوت استيقاظه الهادر، فذلك الصوت، أغلب الظن، هو أعلى صوت يمكن للأذن المعاصرة أن تسمعه في أي مكان من العالم. لكن عليك أن تذهب إلى هناك إذا أردت حقاً أن تعرف المعنى الحقيقي لكلمة «عملاق».

من الصعب أن نفهم نحن القادمين من الدول الصغيرة أرقام ذلك العالم الشاسع المزدحم ومسافاته، وأيضاً من الصعب أن نفهم ما معنى تلك الأرقام والمسافات في معادلة المستقبل. لكن من النادر أن نرى دولة ما في العالم تتمتع بالأبعاد الثلاثة التي تجعل القارة الآسيوية حقيقة أوضح وأكبر من أي حقيقة أخرى في العالم: بُعد الأرقام، وبعد المسافات، وبعد العمر.

إن كل حركة في ذلك الجزء من آسيا تتمتع بهذه الأبعاد الثلاثة: فهي ذات جذور سحيقة تستعصي على الاقتلاع تضرب خمسة آلاف سنة في حياة الأرض وحضاراتها، وهي مسلحة بأكبر عدد من البشر، وبأوسع رقعة من العالم.

إذ تضيف الهند والصين وحدهما إلى سكان الأرض كل سنة أكثر من عشرين مليون إنسان.. قد تبدو هذه الجملة البسيطة رعباً محضاً، لكنها في الحقيقة، أيضاً، الورقة الأكبر في لعبة العالم!

***

لقد تمنى نابليون، ذات يوم وهو في قمة انتصاراته وغروره، أن تظل الصين نائمة، لكن أمنية الإمبراطور الواقعي لم تكن قدراً، ولم تكن أمنية المغامرين

الإنكليز قبل مئتي سنة في الهند قدراً آخر. العكس كان. وبينما غاب الإمبراطور ويغيب الأسد العجوز بالتدريج، يشرق القدر الذي كانوا يخشونه أكثر من أي شيء آخر، وهو إشراق ندر أن حدث مثله في التاريخ.

لقد كتبت كثيراً، طوال ترحالي... كانت الطاولة في غرفتي المرمية في أقاصي الأرض تزعق بالنداء في كل مساء، وكان كل ما كتبته مجرد محاولات جائعة لاستيعاب ذلك العالم - الزلزال، ولا أعتقد أن عشرات الآلاف من الكلمات التي كتبتها تعبر عما يحدث أكثر مما تعبر الكلمات - أو حتى رخام تاج محل عن حب الإنسان.

***

وداعاً، أيتها القارة التي تسيل فوق العالم وتزرع ضفتيه بالطمي الخصب.

وداعاً أيها الرجال الشجعان.

... وإلى لقاء أكيد، أيها المستقبل الضارب في أبعد نقطة تتذكرها حضارة البشر!

نشر بعض المقالات
في جريدة المحرر

الصين والهند: تواريخ مهمة

١٨٤٢	إعلان هونغ كونغ مستعمرة بريطانية
١٨٥٧	الثورة الهندية الأولى
١٩١١	سقوط إمبراطورية المانشو بالصين
١٩١٩	انتفاضة الطلاب في بكين (٤ أيار/مايو)
١٩٢١	مؤتمر الحزب الشيوعي الأول في شنغهاي (١ حزيران/يونيو)
١٩٢٤	الحرب الأهلية الثورية الأولى في الصين (حتى سنة ١٩٢٧)
١٩٢٥	وفاة صن يات صن (١٢ آذار/مارس) وبروز تشيانغ كاي شيك ليو شاو شي يقود إضراباً لستة أشهر في شنغهاي وكانتون وهونغ كونغ
١٩٢٧	الحرب الأهلية الثورية الثانية في الصين (حتى سنة ١٩٣٧)
١٩٢٧	شو إن لاي يقود ٣ حملات مسلحة ويحتل شنغهاي يومين تشيانغ كاي شيك يقوم بمجزرة في شنغهاي (١٢ نيسان/أبريل)
١٩٣١	اليابانيون يغزون منشوريا
١٩٣٤	المسيرة الصينية الكبرى
١٩٣٥	ماوتسي تونغ رئيساً للحزب الشيوعي
١٩٣٧	بدء الحرب الصينية-اليابانية
١٩٤٢	حزب المؤتمر الهندي يبدأ معركة الاستقلال
١٩٤٥	القنبلة الذرية على هيروشيما واستسلام اليابان الحرب الأهلية الثورية الثالثة في الصين (حتى سنة ١٩٤٩)
١٩٤٧	استقلال باكستان (١٤ آب/أغسطس)، واستقلال الهند (١٥ آب/أغسطس)
١٩٤٩	انتصار الثورة الصينية وتأسيس الحكومة الشعبية
١٩٥٠	إعلان الدستور الهندي بدء القتال في كوريا
١٩٥١	الانتخابات العامة في الهند
١٩٥٣	هدنة كوريا



ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ في فلسطين

خلفيات
وتفاصيل
وتحليل

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

لجنة الإعلام المركزية

١٩٧٤

خلال السنوات ١٩٣٦-١٩٣٩ تلقت الحركة الثورية الفلسطينية ضربة ساحقة في النقاط الثلاث التي تبلورت مذاك بصفتها المعضلة الأساسية التي يواجهها شعب فلسطين: القيادات الرجعية المحلية، والأنظمة العربية المحيطة بفلسطين، والحلف الإمبريالي-الصهيوني. وسيترك هذا «العدو» المثلث بصماته على تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية منذ سنة ١٩٣٦ بصورة أوضح مما كانت في أي وقت مضى، حتى الهزيمة الثالثة التي تلحق الجماهير الفلسطينية والعربية في سنة ١٩٦٧. وستحاول هذه الدراسة أن تركز بصورة خاصة على هذه النقاط الثلاث، وعلى الجدلية المتضمنة في كل منها على حدة والقائمة فيما بينها جميعاً.

إن عنف التجربة الوطنية الفلسطينية التي تفجرت منذ سنة ١٩١٨، وكانت تترافق بصورة أو بأخرى مع الكفاح المسلح، لم تستطع أن تعكس نفسها على البنية الفوقية للحركة الوطنية التي ظلت تحت هيمنة القيادات شبه الإقطاعية-شبه الدينية، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى سببين متداخلين: أ) وجود وفعالية الحركة الصهيونية التي ضاعفت من ثقل وهيمنة التحدي القومي على جميع أشكال التحديات الأخرى. وعكس هذا التحدي نفسه على الطبقات الكادحة

العربية التي كانت تعاني جرّاء الغزو الصهيوني المدعوم من الإمبريالية البريطانية معاناة يومية مباشرة. ب) وجود حد من التناقض بين القيادات العائلية الإقطاعية-الدينية العربية وبين الإمبريالية البريطانية، يجعل دفع الثورة إلى مدى معين من مصلحة هذه الطبقات التي تجد عادة مصلحتها في أوضاع مغايرة مختلفة عن الاستثناء الفلسطيني الخاص بالتحالف شبه الكامل مع الإمبريالية. وقد نشأ ذلك الحد غير العادي من التناقض عن وجود «عميل ملائم أكثر» للإمبريالية البريطانية هو الحركة الصهيونية، جرى توظيفه بدلاً من تلك الطبقات.

إن هاتين المسألتين المتشابكتين قد جعلتا لنضال شعب فلسطين خصوصية لم تكن في ذلك الحين تشبه تلك الخصائص التي كانت لنضالات الشعوب العربية المحيطة بفلسطين، وقد أدت هذه الخصوصية إلى نتائج خطرة، منها مثلاً اندفاع هذا النوع من القيادات الإقطاعية إلى ممارسة أو قبول ممارسة أرقى أشكال النضال السياسي (الكفاح المسلح)، وأيضاً إصرار هذه القيادات، من حيث الشكل على الأقل، على رفع الشعارات التقدمية، وكونها - رغماً من كل ما فعلت - مثلت مرحلة مهمة من النضال الوطني الفلسطيني. على أن ما هو أكثر أهمية هو تفسير تلك الاستطالة غير العادية التي عاشتها القيادات الإقطاعية-الدينية على رأس حركة الجماهير (١٩١٨-١٩٤٨)، ذلك بأن التحول في كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين، والذي كان يحدث بسرعة مذهلة، كان يصيب بالدرجة الأولى القطاع اليهودي على حساب البورجوازية الفلسطينية المتوسطة والصغيرة، وخصوصاً على حساب الطبقة العاملة العربية. وكان تحول الاقتصاد من إقطاعي إلى رأسمالي يجري بتمركز متزايد في يد الحركة الصهيونية، وبالتالي في يد المجتمع اليهودي في فلسطين. وقد نتج من ذلك ظاهرة لافتة للنظر:

فأصوات المهادنة العربية التي أخذت تظهر منذ الثلاثينات وأوائل الأربعينات لم تكن أصوات أسياد الأرض والفلاحين المتوسطين بصورة عامة، وإنما كانت أصوات كبار بورجوازيي المدن العرب الذين كانوا مجرد وسطاء للإمبريالية، والذين بدأت مصالحهم تتسلق المصالح المتسعة للبورجوازية اليهودية الآخذة في شق طرق التصنيع، خالقة في الوقت ذاته وكلاءها.

في غضون ذلك كانت البلاد العربية المحيطة بفلسطين تؤدي دورين متعاكسين؛ ففي حين كانت حركة الجماهير العربية تدفع النفس الثوري للجماهير الفلسطينية وتبني مع حركتها علاقة جدلية متبادلة التأثير، كانت الأنظمة المهيمنة في هذه البلاد تبذل كل ما في وسعها لكبح حركة الجماهير الفلسطينية وإجهاضها. إن هذه الظاهرة مهمة للغاية، ذلك بأن طبيعة التناقضات المركبة والحادة، والتي كانت تعيشها الساحة الفلسطينية، كان من شأنها أن تطور بصورة متسارعة أشكال النضال التي كانت تعرفها الساحات العربية الأخرى، وترتقي بها إلى أشكال أكثر عنفاً. وكان ذلك يشكل درجة أعلى من الاحتمالات الثورية في البلاد العربية لم يكن في قدرة الطبقات الحاكمة آنذاك ألّا تكترث له اكتراثاً شديداً، وكان هذا الواقع يدفعها دائماً إلى الوقوف إلى جانب الإمبريالية البريطانية ضد شركائها الطبقيين الذين كانوا يقودون الحركة الوطنية الفلسطينية. ومن جهة أخرى كان الحلف الصهيوني-الإمبريالي يزداد متانة، وقد تبلورت في تلك الفترة بالذات (١٩٣٦-١٩٣٩) ليس فقط الطبيعة العسكرية العدوانية لمجتمع الغزو الذي أرست الصهيونية جذوره في المجتمع اليهودي بفلسطين، بل أيضاً الهيمنة شبه الكاملة على الهيكل التحتي للاقتصاد الفلسطيني الذي سيكون له فيما بعد تأثيرات جذرية في الصراع القائم. ففي

تلك الفترة قضت الصهيونية متحالفة مع الانتداب على كل آمال نشوء أو تطور حركة عمالية يهودية تقدمية، وكذلك على آمال أخوة بروليتارية عربية-يهودية، فقد شُجب صوت الحزب الشيوعي الفلسطيني على طرفي الصدام، وهيمن الهستدروت الرجعي كلياً على الحركة العمالية اليهودية (التي كانت أصلاً مؤهلة للسقوط في شراكه)، بينما أخذ النفوذ الذي كان آخذاً بالتصاعد بالنسبة إلى القوى التقدمية العربية في جمعيات العمال العرب في حيفا ويافا بالتراجع، مفسحاً المجال لهيمنة القيادات الرجعية التي كانت تحتكر العمل السياسي آنذاك.

الخلفيات: العمال

لم تكن الهجرة اليهودية إلى فلسطين، والإشكالات المنبثقة منها، مسألة أخلاقية أو مسألة قومية صرف، بل كانت لها انعكاسات اقتصادية مباشرة ذات تأثير يومي متعاظم، وملموس بوضوح شديد، على الشعب العربي في فلسطين، وخصوصاً على صغار الفلاحين والفلاحين المتوسطين والعمال وقطاعات من البورجوازية الصغيرة والوسطى. وكانت الانعكاسات الاقتصادية للهجرة اليهودية حادة في حد ذاتها، لكنها تضاعفت أيضاً بسبب النتائج القومية والدينية التي حملتها معها بالطبيعة. فخلال سنة ١٩٣٣ وسنة ١٩٣٥ هاجر ١٥٠,٠٠٠ يهودي إلى فلسطين، وأصبح عدد اليهود في فلسطين ٤٤٣,٠٠٠ نسمة يمثلون ٢٩,٦٪ من عدد السكان الإجمالي. وإذا أخذنا جانباً آخر من هذه الأرقام، كي ندرك معناها إدراكاً حقيقياً، فإنه ينبغي لنا أن نلاحظ أنه بينما كان المعدل السنوي لعدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين خلال الفترة ١٩٢٦-١٩٣٢ يبلغ ٧٢٠١ يهودي في السنة، أصبح

هذا المعدل في السنوات ١٩٣٣-١٩٣٦ يبلغ ٤٢,٩٨٥ يهودياً سنوياً.[١] إن العسف الهتلري هو الذي أدى إلى تصاعد الهجرة اليهودية في تلك السنوات على وجه التحديد: ففي سنة ١٩٣٢ دخل فلسطين ٩ آلاف يهودي ألماني، وفي سنة ١٩٣٣ دخلها٣٠ ألف يهودي ألماني، وفي سنة ١٩٣٤ دخلها ٤٠ ألفاً، وفي سنة ١٩٣٥ دخلها ٦١ ألفاً،[٢] اتجه نحو ثلاثة أرباعهم إلى المدن.

وإذا كانت الهتلرية هي المسؤولة عن إرهاب اليهود الألمان ودفعهم إلى الهرب، فإن الرأسمالية «الديمقراطية» هي التي كانت مسؤولة، جنباً إلى جنب مع الصهيونية، عن توجيه جزء كبير نسبياً من هذه الهجرة إلى فلسطين. ونستطيع التحقق من ذلك من خلال الأرقام التالية: فالولايات المتحدة رفضت أن تقبل في بلادها، من أصل ٢,٥٦٢,٠٠٠ يهودي هربوا من الاضطهاد النازي بين سنة ١٩٣٥ وسنة ١٩٤٣ سوى ١٧٠ ألفاً (أي ٦,٦٪)، وبريطانيا ٥٠ ألفاً (أي ١,٩٪)، وتعين على فلسطين أن تستوعب ٨,٥٪، بينما وجد ١,٩٣٠,٠٠٠ من اليهود الألمان (أي ٧٥,٣٪) ملجأً في الاتحاد السوفياتي.[٣] إن الهزة الاقتصادية التي تعنيها أرقام الهجرة اليهودية بالنسبة إلى المجتمع العربي في فلسطين، يمكن تبينها من خلال معرفة أن نسبة الرأسماليين اليهود من مجموع المهاجرين في سنة ١٩٣٣ كانت ١١٪، أي ٣٢٥٠ رأسمالياً يهودياً، و١٢٪ في سنة ١٩٣٤، أي ٥١٢٤ رأسمالياً، و١٠٪ في سنة ١٩٣٥، أي ٦٣٠٩ رأسماليين.[٤]

وفي الفترة ١٩٣٢-١٩٣٦ دخل فلسطين بحسب الإحصاءات الرسمية ١٣٨٠ يهودياً يملكون أكثر من ألف ليرة فلسطينية و١٧,١١٩ يهودياً يعتمدون عليهم، يقابلهم نحو ١٣٠ ألف يهودي وُصفوا رسمياً بأنهم قادمون للاستخدام أو معتمدون على هؤلاء القادمين، أو على مهاجرين سبقوهم.[٥] بكلمات أخرى:

بينما كانت الهجرة تحرص على تأمين تمركز رأسمالي يهودي في فلسطين يهيمن على عملية تحول الاقتصاد «الفلسطيني» من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي، فإنها كانت تحرص في الوقت نفسه أيضاً على تزويد هذا التحول ببروليتاريا يهودية. وكان لهذا السلوك الذي أعطى نفسه شعار «اليد العاملة اليهودية فقط» نتائج خطرة، إذ إنه ساق بسرعة لا مثيل لها نحو بروز الفاشية في مجتمع المستوطنين اليهود.

لقد نشأ عن ذلك، بالبداهة، تناقض تناحري بين البروليتاريا اليهودية والبروليتاريا العربية، وكذلك بين الفلاحين والمزارعين والعمال الزراعيين اليهود، ولكن هذا الصدام كان يرتفع أيضاً إلى الطبقات الأعلى، إذ إن مُلّاك الأرض المتوسطين والبورجوازية المدينية الوسطى العربية كانوا يشعرون بأن رأس المال اليهودي آخذ في الهيمنة على مصالحهم. ففي سنة ١٩٣٥ مثلاً كان اليهود يسيطرون على ٨٧٢ مؤسسة صناعية في فلسطين من أصل ١٢١٢ مؤسسة، يستخدمون فيها ١٣,٦٧٨ أجيراً، بينما كانت المؤسسات الصناعية العربية الـ٣٤٠ تستخدم نحو ٤٠٠٠ أجير فقط. وكان اليهود يوظفون في مؤسساتهم ٤ ملايين و٣٩١ ألف جنيه فلسطيني في مقابل ٧٠٤ آلاف جنيه يوظفها العرب، وينتجون بما قيمته ٦ ملايين جنيه تقريباً في مقابل مليون و٥٤٥ ألف جنيه تنتجها المؤسسات العربية. وبالإضافة إلى ذلك، كان اليهود يسيطرون على ٩٠٪ من الامتيازات التي تمنحها حكومة الانتداب، والتي تبلغ توظيفاتها ٥ ملايين و٧٨٩ ألف جنيه وتستخدم ٢٦١٩ أجيراً.[٦]

إن المعدل العام للنسبة المئوية في زيادة أجور العمال اليهود على العمال العرب، بحسب إحصاء رسمي جرى في أيلول/سبتمبر ١٩٣٧، بلغ ١٤٥٪، وفي

بعض الأعمال كانت تبلغ ٤٣٣٪ (بين النساء العربيات واليهوديات العاملات في النسيج) و٢٣٣٪ (الفرق في الأجور بين العاملات العربيات والعاملات اليهوديات في فرز التبغ) و٨٤٪ (بين العمال العرب والعمال اليهود في تنضيد الحروف)، إلخ[٧] «إن الأجور الحقيقية للعامل العربي هبطت في أيلول/سبتمبر ١٩٣٧ عشرة بالمئة بالمقابلة مع أجور سنة ١٩٣١، بينما ارتفعت الأجور الحقيقية للعامل اليهودي عشرة بالمئة».[٨]

هذه الانعكاسات الاقتصادية لحركة الهجرة اليهودية أضحت أكثر خطورة حين بدا واضحاً أن الانتداب البريطاني قد سهل لرأس المال اليهودي ومكّنه من السيطرة على الهيكل التحتي للاقتصاد الفلسطيني، بحيث بدا المستقبل - أيضاً - من دون آمال تذكر (مشاريع الطرق، معادن البحر الميت، الكهرباء، الموانئ، إلخ). لقد أدت هذه الحقائق إلى إنهيار شبه كلي في الاقتصاد العربي في فلسطين وتحمّل العمال العرب العبء الأوفر منه. ويقول جورج منصور سكرتير جمعية العمال العرب في يافا، في شهادته أمام لجنة بيل الملكية، إن ٩٨٪ من العمال العرب يعيشون «في حالة هي دون الوسط بكثير». ويضيف أنه بناء على إحصاء تناول ألف عامل في يافا سنة ١٩٣٦ تبين لجمعية العمال العرب أن ٥٧٪ من العمال العرب يبلغ دخلهم أقل من ٢,٧٥٠جنيه (المعدل الوسطي للحد الأدنى الذي تحتاج إليه العائلة ١١ جنيهاً) وهناك ٢٤٪ دخلهم أقل من ٤,٢٥٠ جنيهات، و١٢٪ أقل من ٦ جنيهات، و٤٪ أقل من ١٠ جنيهات، و١,٥٪ أقل من ١٢ جنيهاً، و٠,٥٪ أقل من ١٥ جنيهاً.[٩]

وقد رفضت الحكومة البريطانية إعطاء إذن لتظاهرة قرر القيام بها ألف عامل عاطل عن العمل في يافا في ١٩٣٥/١٢/٦، وقالت مذكرة جمعية العمال

العرب للحكومة إنه إذا لم تقم هذه الأخيرة بحل المشكلة «فإن الأيام المقبلة ستضطرها إلى إطعام العمال خبزاً أو رصاصاً».[١٠] كانت الثورة، عند ذاك، على الأبواب.

ويقدم جورج منصور (الذي كان شيوعياً في السابق ويبدو أنه في ذلك الحين ترك الحزب نتيجة خفوت دوره) للجنة بيل أمثلة حسية مذهلة: فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل في يافا في أواخر سنة ١٩٣٥، ٢٢٧٠ عاملاً وعاملة، وهذا رقم كبير في مدينة كان عدد سكانها آنذاك ٧١ ألفاً.[١١] ويعدد منصور خمسة أسباب لهذه البطالة أربعة منها تتعلق بالهجرة اليهودية أساساً: ١- الهجرة؛ ٢- نزوح الفلاحين إلى المدن؛ ٣- طرد العمال العرب من الأعمال؛ ٤- سوء الحالة الاقتصادية؛ ٥- تحيز الحكومة الشنيع إلى العمال اليهود.[١٢] وعلينا أن نلاحظ أنه في غضون ذلك زاد عمال الهستدروت في ٩ شهور فقط ٤١ ألف عامل، ويثبت ذلك مقال الأدون فروكمن في العدد ٣٤٦٠ من جريدة «دافار»، فقد جاء فيه أن عدد عمال الهستدروت بلغ ١٥ ألف عامل في أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٣٦، بينما يقول تقرير الحكومة الرسمي لسنة ١٩٣٥ (ص١١٧) أن عددهم كان في أواخر سنة ١٩٣٥ فقط ٧٤ ألفاً.[١٣]

كان ذلك يؤدي لا إلى طرد العمال العرب من المؤسسات أو المشاريع التي يهيمن عليها رأس المال اليهودي فحسب، بل أيضاً إلى صدامات دامية. ففي ٤ مستعمرات يهودية فقط هي ملبس وديران ووادي حنين والخضيرة كان يعمل ٦٢١٤ عاملاً عربياً في شباط/فبراير ١٩٣٥، وبعد ٦ أشهر فقط نقص العدد إلى ٢٢٧٦ عاملاً وبعد نحو عام نزل إلى ٦٧٧ عاملاً عربياً فقط.[١٤] وقد وقعت تعديات دامية على العرب، منها إرغام الحاميات اليهودية لمقاول عربي وعماله

على الانسحاب من عملهم في عمارة الأدون بروتنسكي في حيفا بالقوة سنة ١٩٣٤. وكان الطرد يتناول عمال البيارات ومعامل السجاير والمحاجر وأعمال البناء ومعامل الكلس وغيرها.[١٥] ومن سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٣٥ هبطت قيمة صادرات صناعة الأصداف العربية من ١١,٥٣٢ جنيهاً إلى ٣٧٧٧ جنيهاً، وتناقصت معامل الصابون العربية من ١٢ معملاً في يافا وحدها سنة ١٩٢٩ إلى أربعة في سنة ١٩٣٥. وبينما كانت هذه المعامل تصدر في سنة ١٩٣٠ ما قيمته ٢٠٦,٢٥٩ جنيهاً تدنت القيمة في سنة ١٩٣٥ إلى ٧٩,٣١١ جنيهاً. [١٦] إن أفضل وصف لهذه الحالة هو أن البروليتاريا العربية كانت «ضحية الاستعمار البريطاني والرأسمالية اليهودية، وعلى الأول تقع المسؤولية».[١٧] ويضيف يهودا بوير إلى ذلك كله أن فلسطين «كانت عشية الاضطرابات (١٩٣٦) البلد الوحيد في العالم، ما عدا الاتحاد السوفياتي، والذي لم يتأثر بالأزمة الاقتصادية (العالمية)، وعلى العكس فقد تمتع بازدهار حقيقي نتيجة استيراد رأس مال بلغ أكثر من ٣٠ مليون جنيه إسترليني خلال الفترة ١٩٣٢-١٩٣٦، بيد أن رأس المال هذا لم يكن كافياً ليغطي كل برامج الاستثمار التي بدأت بتفاؤل مبالغ فيه».[١٨] إلا إن هذا الازدهار الذي كان قائماً على أسس هشة تهاوى فجأة حين توقف تدفق رأس المال الخاص نتيجة التخوف من انفجار الحرب في المتوسط، «وقد تقوض نظام التسليف وظهرت علامات البطالة بصورة جدية وتناقصت أعمال البناء كثيراً. طُرد العمال العرب من أماكن عملهم اليهودية أو العربية ليعودوا، على الأقل جزئياً، إلى قراهم.. ووجدت مطرقة الدعاية القومية في الأزمة الاقتصادية سندانها».[١٩] إن كلام بوير، طبعاً، يحذف العامل الأهم، وهو الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتصاعدها. فإذا تذكرنا قول الخبير السير جون هوب-سمبسون في تقريره (ص١١٧) «إنها سياسة سيئة

وربما خطرة أن تُرصد أموال كبيرة في صناعات غير متحققة الفائدة في فلسطين لتبرير زيادة عدد المهاجرين»، فإن كلام بوير السابق يبدو من دون سند منطقي، إذ إن تدفق رأس المال اليهودي – عكس ما يقول – ظل في تصاعد خلال السنوات التي يتحدث عنها، والواقع أنه بلغ ذروته في سنة ١٩٣٥. وكذلك بالنسبة إلى عدد المهاجرين الذي تصاعد في هذه السنوات، وارتفعت رؤوس الأموال اليهودية المستثمرة في الصناعات والحرف اليهودية من ٥,٣٧١,٠٠٠ جنيه فلسطيني في سنة ١٩٣٣ إلى ١١,٦٣٧,٣٠٠ ج .ف. في سنة ١٩٣٦ (ص٣١٣). كما أن عمليات طرد العمال العرب من الأعمال اليهودية قد بدأ قبل ذلك بكثير.[٢٠] وكانت قوافل من الفلاحين العرب، في هذه الأثناء، تُطرد وتقتلع من أراضيها وتتدفق إلى المدن نتيجة الاستعمار الصهيوني في الأرياف.[٢١] يقول إسرائيليون يساريون «إن تجربة ٥٠ عاماً لا تحتوي على مثال واحد يشير إلى تعبئة العمال الإسرائيليين بشأن قضايا مادية أو اتحادات عمال لتحدي النظام الإسرائيلي نفسه، ومن المستحيل تعبئة حتى البروليتاريا بهذه الطريقة».[٢٢]

والواقع، أن هذا الوضع لم يكن نشوءاً عشوائياً غير محسوب، نتج من خطأ غير متوقع في مخطط دقيق، بل على العكس تماماً. فالحركة الصهيونية منذ البدء كانت على وعي لما سيحدث: «إن الأراضي الخاصة في المناطق الممنوحة لنا يجب أن نستولي عليها من أيدي المُلّاك، ويجب إجلاء الفقراء من السكان بهدوء خارج الحدود وذلك عن طريق توفير أعمال لهم في البلاد التي يرحلون إليها، ولكننا نحرّم عليهم أي عمل في بلادنا، أما أصحاب الأملاك فسينضمون إلينا».[٢٣] إن الهستدروت يضع هذه الحقيقة بصورة واضحة: «إن السماح للعرب بالتغلغل في سوق اليد العاملة اليهودية يعني أن يُستخدم ضخ رأس المال اليهودي

لمصلحة التطور العربي ضد الأهداف الصهيونية، وبالإضافة إلى ذلك فإن توظيف العمال العرب في الصناعة اليهودية سيؤدي إلى تقسيم طبقي في فلسطين يتبع الخطوط العرقية: اليهود كرأسماليين يستخدمون العرب كعمال، وبذلك نعيد في فلسطين الأسس غير الطبيعية التي أدت إلى ظهور اللاسامية في التيه».[٢٤] إن هذا التطابق الأيديولوجي والواقعي على عملية الغزو الاستيطاني قد استولد، مع تصاعد التناقض مع المجتمع العربي، أشكالاً فاشية من التنظيمات الصهيونية؛ واستخدمت الفاشية الصهيونية هذه أساليب الفاشية الصاعدة آنذاك في أوروبا.

وكان العامل العربي، في هذه الصورة، تحت قاع ذلك الهرم الثقيل الشديد التعقيد. وازداد الوضع سوءاً نتيجة ارتباك الحركة النقابية العربية الناشئة. والواقع أنه في الفترة الممتدة بين أوائل العشرينات وأوائل الثلاثينات تلقت الحركة العمالية اليسارية، في الجانبين العربي واليهودي على حد سواء، ضربات ساحقة جعلتها بالإضافة إلى الأسباب الذاتية حركة كسيحة. فمن جهة كانت الحركة الصهيونية التي شرعت تتجه بسرعة نحو الفاشية والإرهاب المسلح تشكل تهديداً معنوياً ومادياً للحزب الشيوعي الذي كان معظم زعمائه من اليهود، والذي لم يكن يُهضم بأي شكل من الأشكال آنذاك، داخل الحركة الصهيونية الممثلة بأحزابها «العمالية». ومن الجهة الأخرى، كانت القيادة الإقطاعية-الدينية الفلسطينية لا تتحمل بدورها نشوء حركة نقابية عربية خارج هيمنتها (ولم يكن ممكناً لحركة نقابية عمالية حقيقية أن تنشأ وتنمو فعلاً إلا خارج هيمنتها). وهكذا تعرّضت هذه الحركة الوليدة * لإرهاب القيادات

* أُسست جمعية العمال العرب الفلسطينية التي كان مركزها حيفا سنة ١٩٢٥، واستطاعت في فترة وجيزة أن تنشئ ١٩ فرعاً في فلسطين (عكا، البصة، نابلس، طولكرم، يافا، اللد، الرملة، بيت نبالا، سلمة، خان يونس، القدس، عمواس، غزة، المجدل، النعاني، القباب، ترشيحا، صفد)، على أن

الإقطاعية. ففي أوائل الثلاثينات اغتالت جماعة المفتي ميشيل متري رئيس جمعية العمال العرب في يافا، وبعد ذلك بنحو عشر سنوات اغتيل بالطريقة نفسها النقابي سامي طه رئيس جمعية العمال العرب في حيفا. لقد كانت العلاقة السياسية بين العمال العرب والقيادات الإقطاعية، بسبب غياب قوة بورجوازية لها نفوذ سياسي واقتصادي في البلد، ذات طبيعة تناحرية لا يمكن التقليل من حدتها إلا عندما تتحقق للقيادات الإقطاعية-الدينية السيطرة على العمل النقابي. لكن إذا حدث ذلك فإن العمل النقابي يفقد جوهر دوره النضالي، ومع ذلك فإن مساحة معينة من القضية المشتركة كان يمكن العثور عليها دائماً، نتيجة احتدام النضال القومي.

كان دور الحزب الشيوعي هنا مهماً للغاية. وفي مطلع العشرينات كان يمكن العثور على بوارق من أمل لم يكن من الممكن آنذاك الاعتقاد أنها بوارق مزيفة منها، مثلاً: تظاهرة شيوعية من نحو ٥٥ شخصاً صباح أول أيار/مايو ١٩٢١ في تل أبيب تصطدم بتظاهرة صهيونية، وقد أُرغم الشيوعيون على الهرب من تل أبيب، فلجأوا إلى حي المنشية العربي في يافا، واصطدم الجميع بالبوليس البريطاني حين جاء ليقبض على البولشفيك.[٢٥] وفي بيان جرى توزيعه في اليوم نفسه، قالت اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعي الفلسطيني: «يعيش معكم العمال اليهود، الذين لم يأتوا لاضطهادكم بل كي يعيشوا معكم، وهم مستعدون للجهاد بجانبكم ضد هؤلاء الأعداء الماليين من اليهود والعرب والإنكليز... وإذا

مبادئها الأساسية التي تتحدث عن تنظيم العمال والدفاع عن مصالحهم وحمايتهم تضمنت أيضاً أن «تكون كل أعمالها ضمن دائرة القانون والنظام، وألا تتناول الأمور السياسية ولا الدينية». ومع ذلك فقد استطاعت أن تعبئ قوة لا يستهان بها، وقد سيطر عليها في معظم الحالات تيار القوميين العرب، ومن صفوفها انبثق عدد من القادة الثوريين المحليين، ويقال إن عز الدين القسام كان له نفوذ قوي بين صفوف قواعدها العمالية.

كان أصحاب الأموال يدفعونكم ضد العمال اليهود حتى يأمنوا من تعديكم عليهم، فهل تبقون على خطأكم هذا؟ إن هذا العامل اليهودي، جندي الثورة، جاء يمد يده إلى أيديكم كزميل لكم لمقاومة الماليين الإنكليز واليهود والعرب... نناديكم للجهاد ضد الأغنياء الذين يبيعون البلاد وأهاليها للأجانب، فلتسقط الحراب الإنكليزية والفرنسية وليسقط أصحاب الثروات العرب والأجانب ...»[٣٦]

إن المدهش في هذا البيان الطويل ليس فقط ذلك التحليل التجريدي، الخيالي، لحالة الصراع، بل أيضاً خلوه كلياً من كلمة «صهيوني»، أي الخطر الذي كان يحسه العامل والفلاح العربيان إحساساً يومياً، والذي ربما أحسه، صبيحة اليوم ذاته الذي وزع فيه هذا المنشور، ٥٥ شيوعياً «يهودياً» ضربهم الصهيونيون في تل أبيب، وطردوهم نحو يافا.

سيظل الحزب الشيوعي الفلسطيني واقفاً على هذا البعد من أرض الواقع حتى سنة ١٩٣٠ حين عقد مؤتمره السابع آخر هذه السنة، واعترف في مقرراته بأنه «اعتمد موقفاً أساسياً خاطئاً في المسألة القومية الفلسطينية، أي في مسألة دور الأقلية القومية اليهودية في فلسطين إزاء الجماهير العربية، ونتيجة لذلك لم يقم الحزب بنشاط عملي بين الجماهير العربية، وظل قطاعاً انعزالياً يعمل بين العمال اليهود وحدهم، وهذه العزلة انعكست في موقف الحزب أثناء الثورة العربية عام ١٩٢٩، حين انقطع الحزب عن حركة الجماهير».[٣٧]

وعلى الرغم من أن الحزب يكيل الاتهامات للبورجوازية الفلسطينية التي كانت آنذاك في وضع حرج، وعلى الرغم من أنه يتجه نحو نبذ تكتيكات الجبهات الشعبية والتحالفات بين طبقات الثورة، فإن وثائق المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الفلسطيني (١٩٣٠-١٩٣١) هي من أثمن وأدق التحليلات في

تاريخ هذا الحزب، ففيها يكرس أولوية حل قضية العرب القومية كواجب من أهم واجبات الكفاح الثوري، وفيها يعترف بأن الانقطاع عن حركة الجماهير كان «نتيجة انحراف صهيوني أعاق تعريب الحزب». وتشكو الوثائق من «مساع انتهازية ....لتجميد تعريب الحزب». ويقر المؤتمر السابع بهذه الحقيقة البديهية الرئيسية قائلاً: على الحزب أن يزيد كوادر القوى الثورية القادرة على توجيه نشاط الفلاحين في الطريق الصحيح، أي كوادر العمال العرب الثوريين، ولذا فإن تعريب الحزب، أي تحويله إلى الحزب الحقيقي للجماهير الكادحة العربية، هو الشرط الأول والأساسي «لعمل ناجح في الأرياف».[٢٨] لكن الحزب لم يستطع قط أن ينجز مهمة التعريب، ولذلك ظلت الشعارات الثورية الصحيحة التي أقرها المؤتمر بريقاً نظرياً لا أكثر: «لا دونم واحداً للغاصبين الإمبرياليين والصهيونيين»؛ «الاستيلاء الثوري على الأرض العائدة للحكومات والمستعمرين اليهود الأغنياء والطوائف الصهيونية وكبار الملاكين والمزارعين العرب»؛ «عدم الاعتراف بالاتفاقات المتصلة ببيع الأرض»؛ «النضال ضد الغاصبين الصهيونيين». ويقرر المؤتمر ما يلي: «إن حل المسائل الملتهبة كافة، والتصفية الحقيقية للاضطهاد ممكن فقط بثورة مسلحة تحت قيادة الطبقة العاملة».[٢٩]

«ممكن فقط» كانت هي العبارة المهمة.

لم ينجز الحزب الشيوعي الفلسطيني مهمة التعريب، وهكذا تهاوى بنيان المخطط برمته، وظل الميدان مفتوحاً أمام هيمنة القيادات الإقطاعية-الدينية. إن أسباب ذلك عديدة، لكن ربما يكون أهمها هو أن هذا الخط في الحزب الشيوعي كان انعكاساً للموقف المتصلب والثوري الذي اشتهر عن الكومنترن في الفترة ١٩٢٨-١٩٣٤. وعلى الرغم من صغر عدد الشيوعيين، وعزلهم، وعدم

نجاحهم الكامل في تعريب الحزب، وفشلهم في الوصول إلى الريف، فقد ألقوا بكل ثقلهم في معركة ١٩٣٦، وأخذوا مواقف شجاعة وتعاونوا مع بعض القادة المحليين، وأيدوا المفتي، وخسروا كثيراً من الشهداء والمعتقلين، لكنهم لم يفلحوا في أن يكونوا قوة مؤثرة. ويبدو أن شعار التعريب ضاع في مكان ما بعد ذلك، إذ تجرؤ «الإزفستيا» في ١٩٤٦/١/٢٢ (أي بعد نحو عشر سنوات) على تشبيه «نضال اليهود» في فلسطين بالنضال البلشفي قبل ثورة ١٩١٧.

مهما يكن فإن مقررات المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الفلسطيني لم يُكشف عنها إلا مؤخراً، وعملية التعريب لم تحدث. وعلى الرغم من الدور الثقافي الذي أداه الحزب، والعناصر المناضلة في هذا الصعيد التي أنتجها، فإنه لم يقم في الحركة النضالية الفلسطينية في تلك الفترة بالدور الذي رشحه له مؤتمره السابع. وقد انشطر الحزب من القاعدة خلال ثورة ١٩٣٦ وتعرض لانشطار آخر قاعدي في سنة ١٩٤٨، وفي سنة ١٩٦٥ انشق مرة أخرى، والسبب بالضبط يتعلق بمسألة التعريب، إذ إن المنشقين كانوا من دعاة تبني سياسة «بناءة» إزاء الصهيونية. وجعل كل من غياب دور الحزب الشيوعي على هذه الصورة، وضعف البورجوازية العربية الصاعدة، وتشتت الحركة العمالية العربية، دور القيادات الإقطاعية-الدينية مرشحاً لأداء دور رئيسي عندما تصاعدت الأحداث إلى انفجار ١٩٣٦.

الفلاحون

تلك كانت الأوضاع العمالية عشية انفجار ثورة ١٩٣٦، إلا إن هذه الأوضاع كانت تشغل نصف مساحة الخريطة التي كان يحتدم فيها ذلك التناقض المركب

بين المجتمع اليهودي في فلسطين وبين المجتمع العربي، ثم داخل كل واحد من هذين المجتمعين على حدة. أما النصف الآخر من الخريطة فقد كان في الريف. فهناك أخذ الصراع شكله القومي المباشر، لأن الأموال اليهودية المتدفقة بغزارة على فلسطين، مضافاً إليها القوات العسكرية للإمبرياليين البريطانيين، والنفوذ الهائل للجهاز الإداري الإنكليزي، قد حققت بالنسبة إلى مخططات الصهيونية لإقامة دولة يهودية نتائج تافهة (٦٧٥٢ مستوطناً مستعمراً)، لكنها نجحت في مزاولة تأثير تخريبي في الجماهير العربية، إذ إن ملكية الجماعات اليهودية ارتفعت على حساب الأراضي الريفية والمدينية من ٣٠٠ ألف دونم سنة ١٩٢٩ إلى مليون و٢٥٠ ألف دونم سنة ١٩٣٠. إن هذه الـ١٠٠ ألف هكتار لا تساوي شيئاً يذكر بالنسبة إلى الاستعمار الجماعي، وإلى حل «المسالة اليهودية»، لكن ... الاستيلاء على نحو مليون دونم، أي ما يقرب من ثلث الأرض الزراعية، يعني الإفقار للفلاحين والبدو على نطاق ووتيرة لم يسمع بهما من ذي قبل، فعدد عائلات الفلاحين الذين طردهم الصهيونيون من أرضهم سنة ١٩٣١ بلغ ٢٠ ألفاً[٣٠] على أنه بالإضافة إلى عملية الإفقار المنظمة هذه، فإن العامل القومي ها هنا يؤدي دوراً رئيسياً. فالحياة الزراعية في العالم المتخلف عموماً، وبصورة خاصة في العالم العربي، ليست نمطاً من الإنتاج فحسب، بل أيضاً وبدرجة مساوية أسلوب حياة اجتماعية ودينية وطقوسية راسخة. وبالتالي فإن الصدام على هذا الصعيد يشكل صداماً يأخذ بالدرجة الأولى شكل الصراع القومي البحت. فحتى سنة ١٩٣١ كان ١٥١ يهودياً فقط من كل ألف يهودي في فلسطين يعتمدون في معيشتهم على الزراعة، بينما كانت النسبة بين العرب المسلمين ٦٣٧ شخصاً من كل ألف، وهكذا فإنه من أصل نحو ١١٩ ألف «فلاح» يشتغل بالأعمال الزراعية

في فلسطين لا يوجد إلا ١١ ألف يهودي تقريباً.[٣١]

وفي حين (في سنة ١٩٣١) كان هناك ١٩,١٪ من اليهود فقط يعملون في الزراعة كان هناك ٥٩٪ من العرب يمارسون هذا العمل.

ويُعتبر الأساس الاقتصادي لهذا الصدام فادح الخطورة طبعاً، لكن كي نفهمه تماماً ينبغي لنا أن ندرك وجهه القومي: إن ٣٠٪ من الفلاحين العرب في سنة ١٩٤١ لم يكن لديهم أي قطعة أرض، بينما كان يملك ٥٠٪ من الباقي أرضاً صغيرة لا تكفيهم. من جهة أخرى، هنالك ٢٥٠ إقطاعياً عربياً كانوا يملكون ٤ ملايين دونم، و٢٥ ألف عائلة فلاحية بلا أرض، و٤٦ ألف عائلة فلاحية لها أرض صغيرة بمعدل ١٠٠ دونم للعائلة، و١٥ ألف عامل زراعي مأجور يعملون عند مُلّاك. وبحسب دراسة أجريت على ٣٢٢ قرية عربية في سنة ١٩٣٦ تبين أن ٤٧٪ من الفلاحين يملكون أقل من ٧ دونمات، و٥٣٪ يملكون أقل من ٢٠ دونماً (الحد الأدنى اللازم لإطعام عائلة فلاحية ١٣ دونماً).[٣٢] لكن من خلال انسحاق الفلاح العربي بين كابوس مثلث يتمثل في: الغزو الصهيوني للأرض، والملكية الإقطاعية العربية، وفداحة الضرائب التي تفرضها حكومة الانتداب، فإن التحدي الذي يأخذ مكان الصدارة هو التحدي القومي. وباع كثيرون من الفلاحين العرب الصغار، في انتفاضة آب/أغسطس ١٩٢٩ وانتفاضة ١٩٣٣ أراضيهم للمُلّاك العرب الكبار كي يشتروا بأثمانها سلاحاً لمقاومة الغزو الصهيوني والانتداب البريطاني. فالغزو الذي يتحدى طراز عيش له نفوذ الدين والتقاليد والشرف، هو الذي مكن القيادات الإقطاعية-الإكليركية من مواصلة أداء دورها على الرغم من الجرائم التي ارتكبتها، ففي كثير من الحالات كانت العناصر الإقطاعية التي تشتري تلك الأرض تبيعها لرأس المال اليهودي.

وخلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٣٣ وإلى سنة ١٩٣٦ كان ٦٢,٧٪ من مجموع الأرض التي اشتراها الصهيونيون أراضي مُلّاك موجودين في فلسطين، و١٤،٨٪ أراضي مُلّاك غائبين، و٢٢,٥٪ أراضي فلاحين صغار، بينما كانت هذه النسبة، خلال الفترة ١٩٢٠-١٩٢٢: ٧٥,٤٪ أراضي مُلّاك غائبين، و٢٠,٨٪ أراضي مُلّاك موجودين، و٣,٨٪ أراضي فلاحين صغار.[٣٣]

هذه القوانين التي سنتها حكومة الانتداب قد صممت لخدمة أهداف الاستيطان اليهودي. وعلى الرغم من أن تلك القوانين حاولت من حيث الشكل الإيحاء بوجود ضمانات للفلاح إزاء عملية طرده من الأرض التي يعمل عليها، أو عدم إرغامه على البيع، فإنها لم تحل دون حدوث ذلك. ومن الأمثلة لذلك «حادث وادي الحوارث الذي تبلغ مساحته ٤٠ ألف دونم، وحادث قرية شطة البالغة مساحة أراضيها ١٦ ألف دونم، وحوادث أخرى كثيرة أخذ فيها اليهود الأراضي وشتتوا شمل المزارعين العرب، وبسبب ذلك أصبح الخمسون ألف يهودي الذين يعيشون في المستعمرات الزراعية يملكون مليوناً و٢٠٠ ألف دونم، بمعدل ٢٤ دونماً للفرد. أما الفلاحون العرب الذين يبلغ عددهم ٥٠٠ ألف فيملكون مساحة تقل عن ٦ ملايين دونم، بمعدل ١٢ دونماً للفرد».[٣٤] وقد ظلت، على سبيل المثال، قضية ٨٧٣٠ فلاحاً طردوا من مرج ابن عامر (٢٤٠ ألف دونم) الذي باعته عائلة سرسق الإقطاعية البيروتية لليهود معلقة منذ حصول البيع والطرد في سنة ١٩٢١ حتى انتهاء الانتداب في سنة ١٩٤٨.[٣٥] «إن كل قطعة أرض يشتريها اليهود تصبح غريبة عن العرب وكأنها اقتطعت من جسم فلسطين ونقلت إلى بلاد أخرى».[٣٦] وعلى الرغم من أن هذا الكلام المؤثر هو لأحد كبار الإقطاعيين الفلسطينيين الذين ساهموا في تزعم الحركة

الوطنية الفلسطينية، فإنه هو نفسه الذي أدلى بالتالي: «يقول اليهود إن عشرة بالمئة من الأراضي التي ابتاعوها كانت من الفلاحين والبقية من الملاكين الكبار»، وكأنه يجد في هذا القول ما لا يعجبه فيستطرد: «ولكن الحقيقة هي أن ٢٥ بالمئة من الأراضي التي ابتاعوها كانت من الفلاحين».[٣٧] وهذا الشعور الخجول عند الإقطاعي المذكور له ما يبرره تماماً. فقد بيّن غرانوت - خبير الأراضي اليهودي - أن ما كسبته ثلاث شركات يهودية فقط حتى سنة ١٩٣٦ (وهو يشكل نصف ما كسبه اليهود حتى ذلك التاريخ)، «إنما حصلت على ٥٢,٦ بالمئة منه من كبار أصحاب الأرض الغائبين، و٢٤,٦ بالمئة من كبار أصحاب الأرض المقيمين، و١٣,٤ بالمئة من الحكومة والكنائس والشركات الأجنبية، و٩,٤ بالمئة من الأفراد الفلاحين».[٣٨]

كانت عملية الشراء تخلق طبقة متزايدة الاتساع من الفلاحين المعدمين الذين كانوا يتحولون إلى عمال زراعيين موسميين، لكنهم كانوا في الغالب يتجهون إلى المدن ويضحون يداً عاملة غير ماهرة ورخيصة، اذ لم يحدث أن «أُخرج فلاح من أرضه وتأمن على أرض جديدة، ولا في حادثة واحدة. أما التعويض فقد كان قليلاً جداً، ولم يكن سخياً إلا في حالة المختار وأعيان القرية. أما الأكثرية الساحقة فلا».[٣٩] وكان هؤلاء يتوجهون في معظم الحالات إلى المدن «إن عمال التنظيفات في يافا أكثرهم من القرى (بربرة وخلافها)، وشركة السجاير والتنباك العربية في الناصرة تقول بأن أكثر عمالها قرويون أو من أصل قروي».[٤٠] إن ما يحدث هناك يصبح مفهوماً «فقد سألنا الشركة (المذكورة) عن عدد عمالها فقالت ٢١٠، فسألناها كم دفعت لهم أجوراً أسبوعية فأجابت ٦٢جنيهاً، فإذا قسمنا المبلغ على ٢١٠ نحصل على رقم ٢٩ قرشاً ونصف وهذا معدل أجرة

العامل الأسبوعي»[٤١] (أجرة العاملة اليهودية في ذلك الوقت، التي تعمل في شركات التبغ كانت تتراوح بين ١٧٠ و٢٣٠ قرشاً يومياً).[٤٢] وحتى على الصعيد الرسمي، حين كان القروي العربي المعدم ينزح إلى المدينة ويجد عملاً في دائرة حكومية مثل دائرة الأشغال، فقد كان الفارق في الأجر بينه وبين زميله اليهودي في الدائرة نفسها يتجاوز غالباً الـ ١٠٠ في المئة.[٤٣]

وكانت لجنة جونسون-غروسبي قد قدرت متوسط دخل الفلاح العربي سنوياً (سنة ١٩٣٠) بمبلغ ٣١,٣٧ جنيهاً قبل دفع الضرائب، لكن هذا التقرير نفسه أظهر أن الفلاح يدفع ٣,٨٧ جنيهات تسديداً لثلاث ضرائب، فإذا حذفنا ٨ جنيهات سنوية يدفعها كفائدة على دينه السنوي يصبح على الفلاح أن يعيش بـ ١٩ جنيهاً ونصف سنوياً هو وعائلته، بينما المعدل اللازم لتغطية أود عائلة فلاحية، كما يقول التقرير نفسه، هو ٢٦ جنيهاً.

«إن طبقة الفلاحين هي في الحقيقة الطبقة الوحيدة التي يتحتم عليها أن تساعد في القيام بعبء جميع أنواع الضرائب في فلسطين... إن السياسة التي تتبعها الحكومة ترمي إلى وضع الفلاح في حالات اقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي».[٤٤] لقد كان للهجرة اليهودية، والمسألة المهمة المرتبطة بها وهي تحويل الاقتصاد «الفلسطيني» من اقتصاد زراعي عربي إلى اقتصاد صناعي يهودي أثرهما المباشر في الفلاح العربي الصغير بالدرجة الأولى كما رأينا: إن الإعفاءات الضريبية التي كانت تمنح للمهاجرين اليهود، والإعفاءات التي كانت تغطي استيرادات تتعلق بتنشيط الصناعة اليهودية وذلك بفرض ضريبة جمركية عالية على المنتوجات المستوردة، وبإعفاء المواد الخام، والمواد المصنوعة صنعاً أولياً، والفحم والأكياس والآلات، إلخ من الضرائب الجمركية كانت تعوض عن

طريق ابتزاز الفلاح العربي. فقد ارتفع معدل ضريبة الجمرك من ١١٪ في بدء الانتداب إلى أكثر من ٣٦٪ في سنة ١٩٣٥: ١٠٠٪ على السكر، و١٤٩٪ على الدخان، و٢٠٨٪ على البنزين، و٤٠٠٪ على الثقاب، و٣٦٪ على القهوة.[٤٥] وتلخص طوق الحصار الاقتصادي بصورة رمزية هذه الحكاية التي رواها المطران غريغوريوس حجار أمام لجنة بيل في سنة ١٩٣٧: «كنت مرة في قرية الرامة في قضاء عكا، وهنالك سمعت شكوى السكان (في) هذه البلدة وجوارها (التي) فيها أكبر موسم للزيتون والزيت النقي، وطالما كرر (الأهالي) الشكاوى إلى المندوب السامي عن استعمال معمل شيمن للزيت الصناعي (وهو المعمل) الذي تعززه الحكومة بأن تعفي من الرسوم الجمركية كل ما يرد إليه من الفول السوداني، الذي يستخرج منه الزيت وبعد ذلك يخلط هذا الزيت بزيت الزيتون، وتباع بأسعار دنيئة جداً، وقد ألح الأهالي في شكاوى (كذا بالأصل) متكررة بطلب حماية زيتهم من هذه الآفة، فألّفت الحكومة لجنة كلفتها بالاستماع إلى شكاوى أهل القرية، وتوجهت إلى الرامة، وما كان أشد دهشة هؤلاء وامتعاضهم عندما رأوا على رأس هذه اللجنة مدير معمل شيمن نفسه»[٤٦] «إنه ليس محزناً فحسب، بل مسبب للاشمئزاز أن الضرائب في فلسطين تفرض على طبقات الشعب بالطريقة الآتية: تسمح الحكومة بأن يكلف الرجل الذي يكون محصوله السنوي ٢٣ جنيهاً و٣٧٠ ملاً بدفع ٢٥ بالمئة من الضرائب، بينما التاجر، وأصحاب المهن الحرة والمستخدمون الذين دخلهم ألف جنيه في السنة ينالهم ١٢ بالمئة من جميع ضرائب الحكومة».[٤٧]

كان الفلاح الصغير والمتوسط يرزح تحت ذلك العبء، ليس فقط بسبب سياسة الإفقار والسلب، بل بسبب الشعارين اللذين كان يرفعهما الصهيونيون:

«اليد العاملة العبرية فقط» و«الإنتاج العبري فقط»، وكانا يؤديان لا إلى تشغيل الصناعيين والمزارعين اليهود لعمال يهود فحسب، وإلى دفع أجور أعلى، بل أيضاً إلى تحديد أسعار أعلى لمنتوجاتهم. فكان مبدأ الإنتاج العبري يشجع السكان اليهود على تفضيل المنتوجات اليهودية بأسعارها الأعلى من منافستها العربية.[٤٨]

فإذا تذكرنا - كما رأينا في السابق - أن أغلبية المواد الخام كانت معفاة من الضرائب، وأن الضرائب الجمركية كانت عالية على السلع المستوردة، والتي كانت المصانع اليهودية في فلسطين تنتج مثلها، أدركنا أن شعار «الإنتاج العبري فقط» كان شعاراً يتحمل عبئه الفقراء العرب بالدرجة الأولى. وفي مقابل ذلك كانت الطبقة التي اصطلح على تسميتها طبقة «الأفندية»، والتي تعيش في المدن، تحصل على الجزء الأوفر من دخلها من الأرض الزراعية المؤجرة للفلاحين ومن فوائد الديون التي كانوا يقدمونها للفلاح. وفي الثلاثينات لم يكن هؤلاء الأفندية قد شرعوا في توظيف أموالهم في الصناعة وفي الأعمال في المدن (شرعوا في ذلك مع بداية الأربعينات على نطاق محدود)، لكن حتى هذا الابتزاز كان يشكل بالنسبة إلى الفلاح شراً أقل فتكاً من شر الصهيونية. فاستغلال «الأفندية»، الطبقة التي نمت حول الأرستقراطية الإقطاعية وكسبت حمايتها منذ الحكم التركي، لم يكن يصل إلى حد الاقتلاع. وكانت «المؤسسات» التي نمت منذ عهود سحيقة حول هذه العلاقات (الحمولة، العائلة، العشيرة، الطائفة، إلخ) تجعل ذلك التناقض الفادح يبدو أقل خطراً، قياساً بالخطر المباشر الذي كانت تمثله الصهيونية.

هناك «طبقة» لم تعطَ الأهمية الكافية في الدراسات الفلسطينية هي «طبقة» البدو الذين بلغ تعدادهم في فلسطين سنة ١٩٣١: ٦٦,٥٥٣ بدوياً (كان

عددهم ١٠٣,٠٠٠ بدوي في سنة ١٩٢٢). كانت هذه القوة التي شاركت مشاركة بارزة في ثورة ١٩٣٦ قد أدت دوراً مهماً في انتفاضة آب/أغسطس ١٩٢٩، ولفتت نظر الحزب الشيوعي الفلسطيني في مؤتمره السابع الذي سبقت الإشارة إليه. إن هؤلاء البدو الذين يشكلون ٣٥٪ من السكان تقريباً «يجعلهم الجوع الدائم في حالة غضب يبقى دائماً على حافة الانتفاضة المسلحة، إن اشتراكهم في انتفاضة آب [أغسطس] يدلك على الدور الكبير الذي يمكن أن يلعبوه في تمرد ثوري للجماهير، وفي الوقت نفسه يغدو من الواضح أن شيوخ وزعماء هذه القبائل يمكن أن يُفسدوا بالمال... والبدو يمدون بلا انقطاع جيش الفلاحين المحرومين من الأرض وأنصاف البروليتارية بأيد وأفواه جديدة».[٤٩]

في غضون ذلك كانت البورجوازية العربية المدينية الصغيرة والممزقة في حالة تخبط وضياع وتمزق، وكانت سرعة تحول المجتمع إلى الاقتصاد الصناعي اليهودي تجري من دون أن تتيح لهذه البورجوازية الناشئة، ولا للإقطاعيين، فرصة المشاركة في هذا التحول، أو الاستفادة منه، ولذلك فإنه لم يكن غريباً قط أن نرى أن الزعماء الفلسطينيين الذين شهدوا أمام لجنة «بيل» الملكية في سنة ١٩٣٧، وكذلك أمام اللجان التي سبقتها، كانوا في معظمهم يصرفون وقتاً طويلاً في امتداح الاستعمار العثماني وإطراء معاملته قياساً بمعاملة الاستعمار البريطاني: فقد كانوا يشكلون آلة الباب العالي وذراع السلطان وجزءاً لا يتجزأ من نظام الهيمنة والاستغلال والقمع، وقد صرفهم الاستعمار البريطاني من دور الوكيل الأول، لأنه وجد وكيلاً أكثر كفاءة وأشد رسوخاً وأرقى تنظيماً هو الحركة الصهيونية.

وهكذا جرى رسم أفق الدور الذي كان على القيادات الإقطاعية-الإكليركية أن تؤديه في الأساس، «النضال» من أجل موقع أفضل في النظام الاستعماري،

لكنها لم تكن لتستطيع أن تخوض ذلك «النضال» من دون أن ترص وراءها صفوف الطبقات التي كانت تتعطش لطرد القهر القومي المزدوج، والقهر الطبقي المزدوج، عن صدرها. وكي تنجح في ذلك رسمت لنفسها برنامجاً أكثر تقدماً من طاقتها، واستعارت شعارات الجماهير التي لم تكن لتستطيع ولا ترغب في دفعها إلى مداها، وسلكت أشكالاً في النضال ليست من طبيعتها. وطبعاً، لم يكن لهذه القيادات مطلق الحرية في التصرف، كما يحب كثيرون أن يوحوا، وإنما كانت تتعرض لجملة الضغوط التي كانت تحرك الأحداث، ولتصاعد التناقضات واحتدامها، ولجملة التأثيرات التي مررنا عليها، وذلك يفسر التناقضات الجزئية التي كانت أحياناً تقوم بينها وبين الأنظمة العربية المحيطة بفلسطين، والتي هي شريكتها في الطبقة، وكذلك يفسر أحلافها الواسعة النطاق داخل البنية الطبقية في فلسطين.

المثقفون

بعد ١٣ عاماً من الاحتلال البريطاني لفلسطين (أي في سنة ١٩٣٠)، يعترف مدير المعارف في تقريره بما يلي: «لم تتكفل الحكومة منذ الاحتلال حتى اليوم بنفقات كافية لبناء أية مدرسة في البلاد». وفي سنة ١٩٣٥ رفضت الحكومة ٤١٪ من طلبات الالتحاق بالمدارس التي قدمها عرب. وفي ٨٠٠ قرية عربية كانت موجودة في فلسطين كان هناك ١٥ مدرسة للبنات فقط، و٢٦٩ مدرسة للصبيان، ووصلت ١٥ فتاة قروية فقط إلى الصف السابع الابتدائي. وكان هنالك ٥١٧ قرية عربية لا مدارس فيها للذكور ولا للإناث، ولا توجد أي مدرسة ثانوية في القرى العربية، وبالإضافة إلى ذلك كانت الحكومة « تراقب الكتب وتعارض كل

صلات ثقافية مع العالم العربي، وهي لم تفعل شيئاً لرفع المستوى الاجتماعي بين الفلاحين ...»[٥٠] وفي سنة ١٩٣١، إذن، كان المتعلمون بين مسلمي فلسطين ٢٥١ بالألف بين الذكور و٣٣ بالألف بين الإناث، و٧١٥ بالألف بين الذكور المسيحيين و٤٤١ بالألف بين الإناث (وكانت النسبة ٩٣٤ بالألف بين ذكور اليهود و٧٨٧ بين إناثهم).[٥١] ومع ذلك فإن هذه الأرقام وإنْ عكست الواقع التعليمي في الريف بصورة خاصة، فهي لا تعكس الواقع الثقافي في مجمل فلسطين؛ هذا الواقع الذي أدى دوراً طليعياً منذ بدء النهضة العربية في مطلع القرن العشرين. ففي الحقيقة كان عدد كبير من المطابع قد أسس في فلسطين قبل الاحتلال البريطاني، وفي المدة الواقعة بين سنة ١٩٠٤ وسنة ١٩٢٢ ظهرت في فلسطين نحو ٥٠ صحيفة عربية، وقبل انفجار ثورة ١٩٣٦ أضيفت عشر صحف أخرى على الأقل، كان رواجها واسعاً.

هناك عوامل كثيرة، ليس هنا مجال التوسع فيها، جعلت من فلسطين مركزاً ثقافياً عربياً مهماً. وكانت الحركة الدائبة للمثقفين المهاجرين من فلسطين وإليها عاملاً أساسياً في ترسيخ دورها الثقافي، وكذلك في إنشاء الجمعيات والنوادي الأدبية الذي بدأ منذ مطالع العشرينات. على أن هذا التطور الثقافي الذي كانت تغذيه باتصال أفواج من المتخرجين العرب من بيروت والقاهرة رافقته حركة ترجمة واسعة النطاق عن الفرنسية والإنكليزية. ولا شك في أن الإرساليات الأجنبية التي كانت كثيرة بحكم خصوصية فلسطين بالنسبة إليها أدت دوراً بارزاً في نشر الجو التعليمي في المدن. وما يعنينا هنا ليس الجو الثقافي العام في فلسطين خلال الثلاثينات، على أهميته، بل تعنينا على وجه التحديد الانعكاسات التحريضية التي أدى إليها من خلال علاقته بتفاقم المأزق الاقتصادي والقومي.

ومن الممكن قياس هذه الانعكاسات، في أشكالها ومظاهرها المختلفة والمتعددة، من خلال رصد الحركة الأدبية في فلسطين في تلك الفترة، ومن خلال رصد تطور ما يمكن أن نصفه بالثقافة الشعبية، وهو ذلك الطراز من الوعي الذي ينمو في الريف الغارق في مجاهل الأمية، لكن - في الوقت نفسه - الذي يعاني جراء التحدي اليومي المباشر بصورة تجعله دائم التيقظ. من الواضح أن مثقفي المدن، في معظمهم، لهم منشأ طبقي مختلف عن ذلك الذي كان لـ«الدعاة» الريفيين. وعلى الرغم من أنهم كانوا ينتمون إلى العائلات الإقطاعية أو البورجوازية التجارية أو الصغيرة في المدن، فقد دفعتهم أوضاعهم، في مرحلة دقيقة من حياة بلادهم، إلى أداء دور فريد في نوعه، فقد كانوا دعاة ثورة بورجوازية، لكن هذه «الثورة البورجوازية» التي كانوا هم طلائع دعوتها لم تكن موجودة وجوداً مادياً حقيقياً مبلوراً في حركة ذات نفوذ وذات برنامج، فقد كان الميدان متروكاً لهيمنة الإقطاع (الذي بذل كل ما لديه من جهد لمحاولة امتصاصهم تحت قيادته، وتركت هذه المحاولات بصماتها بوضوح)، ولذلك استطاع هؤلاء المثقفون أن يكونوا أكثر طلاقة، إذ إنهم لم يكونوا مرتبطين بوجود حقيقي أو قاعدة صلبة لهذه البورجوازية، ولذلك بالذات كانت الحدود التي ينبغي لهم التقيد بها بحكم منشأهم الطبقي حدوداً مائعة يسرت لهم التقدم في دعواهم أكثر من الشعراء والأدباء الذين يوازونهم، طبقياً وثقافياً، في البلاد العربية الأخرى، في الفترة ذاتها. أما في الريف فقد كان «القوالون»، بحكم تجوالهم واحتكاكهم بالفلاحين، يطورون نوعاً من الزجل السياسي الذي كان يعكس هموم الفلاحين ومطامحهم بتصاعد يتلاءم مع تفاقم الصراع الذي كانت أسبابه تزداد اتساعاً وعمقاً. وفي الريف يشكل الشعر الشعبي، وكل ما يتفرع

منه، طقساً من طقوس الحياة وتقليداً من تقاليدها يزداد رسوخاً مع الوقت. ومن هذه الناحية يصبح لهذا الشعر الشعبي، الذي يتبلور شكله النهائي من خلال مساهمات لا حصر لها وأزمان متطاولة وصدمات اجتماعية متكررة، سطوة تشبه سطوة الإعلام المعاصر.

إن ميكانيكية حدوث ذلك كله، وطبيعة الصدام المركب والمعقد على صعيد الثقافات بين الدعوة إلى الثورة والدعوة إلى الاستكانة، والتي تأخذ أكثر أشكالها تعقيداً وبطئاً في الريف المتخلف بصورة خاصة، هي مسألة ليست من اختصاص هذا البحث هنا، لكن مع ذلك لابد من الإشارة إلى أن كثيراً من العناصر التي يبدو، أول وهلة، أنها ستؤدي دوراً سلبياً في هذا الشأن (مثل إمام المسجد، على سبيل المثال، وهو أكثر الدعاة في الريف نفوذاً) لا تفعل ذلك بالصورة المطلقة التي تقفز إلى الخيال. وفي فترات معينة يكون مستوى التناقض الوطني والطبقي قد بلغ حداً يستلزم حتى من إمام المسجد أن يبرر مكانته، ومثل هذا العمل، إن لم يؤد إلى نتائج إيجابية مباشرة، فهو يخلخل بالنتيجة «سطوة العصمة» التي لرجل الدين في الريف. من هذه الزاوية كان الصراع الثقافي بين الدعاة الثوريين والرجعيين (في الريف)، وبين الدعاة الثوريين والعدميين والرومانطيقيين (في المدينة)، يكسب في كل يوم، لمصلحة الثقافة الثورية، مساحة جديدة. لا نعرف كاتباً أو أديباً فلسطينياً واحداً في الفترة التي نحن بصددها لم يخض غمار الدعوة المناهضة للعدو الاستعماري بهذه الدرجة، أو تلك، وعلى هذا المستوى من الوعي أو ذاك، وقلة من الشعراء لم تكتب عن المسألة الوطنية.

إننا نتحدث عن السمة العامة للجو الثقافي في فلسطين، حيث أدى المثقفون

دوراً كان أكبر حجماً من الدور الذي تقوم به هذه الفئة، وخصوصاً حين لا تكون حزبية، في أمكنة أخرى تعيش الشروط الكلاسيكية لمعركة التحرر الوطني. وكانت خصوصية الوضع بالنسبة إلى المثقف العربي فريدة: ففي المدينة كان أبناء الأغنياء يرون - بعد عودتهم من الجامعات أو بعد إنهائهم علومهم - كيف تقف الطبقة التي ينتمون إليها عاجزة كلياً عن قيادة المعركة التي انتدبت نفسها لها، مدركين في كل الأحوال تخلفها وكساحها الثقافي أمام رياح العصر، لكنهم في الوقت ذاته كانوا يعانون جراء عجزهم عن إيجاد مكان لأنفسهم في حركة المجتمع المتقدم نحو تثبيت صفته الصناعية، إذ إن القوة التي كانت تتحكم في هذا التحول كانت قوة، في جوهرها وفي مظهرها، أجنبية وغريبة، ولذلك فإن البورجوازية الوحيدة الموجودة بقوة لم تكن تتحداهم قومياً فحسب، بل أيضاً كانت تعتنق ثقافة لا تمت بصلة إلى ثقافتهم ولا إلى مطامحهم الثقافية.

وفي الريف كان الفلاح الفلسطيني الذي رزح قروناً طويلة تحت أثقال القهر الطبقي والقومي، وجرى تحويله عبر ذلك إلى القدرية المفرطة باسم الولاء الديني، قد أنشأ لنفسه عالماً «ثقافياً» مسوراً بالتقاليد التي فرضتها الطبقة السائدة، والتي عبرت عن نفسها بالأمثال الشعبية؛ هذه الأمثال التي كان لها سطوة القانون، وهي سطوة معروفة في كل مكان وخصوصاً في الأرياف الخاضعة لعلاقات الإنتاج الإقطاعية «فهي ليست شكلاً من أشكال الفولكلور... بل هو عمل كلامي يؤدي إلى أقوى أنواع التأثير على مجرى الأمور وفي السلوك الإنساني».[٥٢]

أدى كل من الفقر والانسحاق وتعاقب قرون مديدة من القهر القومي والطبقي، مجتمعة، إلى إنشاء «مؤسسة كاملة» للاستسلام والقدرية والخنوع

عكست نفسها بالأمثال الشعبية السائدة.* وكان على المثقفين الفلسطينيين، وخصوصاً على الشعراء الشعبيين في الريف، مهمات عظيمة لزحزحة تلك الثقافة الخاملة، من دون أن يكونوا هم أنفسهم قد تخلصوا جذرياً من تأثيراتها. والصحيح أن قطاعاً من المثقفين الفلسطينيين قد شرعوا يفعلون ذلك منذ وقت مبكر في تاريخ النضال الفلسطيني، وقد أدوا دوراً بارزاً في بلورة وعي متقدم: فالعلاقة التي نشأت بين الأدب الشعبي الفلسطيني، وكذلك الأدب الفصيح في المدن، وبين حركة النضال الفلسطينية لم تكن علاقة وصفية أو تسجيلية، بل كانت علاقة جدلية من طراز عميق.

إن الشاعر اللبناني الأصل، وديع البستاني، الذي كان قد تخرج من الجامعة الأميركية في بيروت سنة ١٩٠٧ وهاجر إلى فلسطين واستقر بها، أدى دوراً رائداً في عملية التوعية هذه: فقد حذر من وعد بلفور في الشهر نفسه الذي صدر فيه الوعد سنة ١٩١٧ بوضوح يبدو لنا الآن كأنه كان نظراً في مرآة. ومن المفيد تتبع حقبة من الزمن يمثلها البستاني ستزدهر في الثلاثينات، حين نضحي على أبواب الثورة المسلحة، طليعة قوية من الشعراء والقوالين الذين ألهبوا النضال المسلح وجعلوه، أيضاً، جزءاً من التراث الثقافي للجماهير التي كانت ترى في «كلب الأمير أميراً». ففي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠ وجهت حكومة الانتداب البريطاني إلى رئيس تحرير مجلة «الكرمل» الثقافية التي كانت تصدر آنذاك

* نماذج من هذه الأمثال: اللي بياكل من خبز السلطان بضرب بسيفو، معك قرش بتسوى قرش، البرطيل حل دكة القاضي، الكذب ملح الرجال، ألف قلبه ولا غلبه، بعد حشيشي ما ينبت حشيش، بيضة اليوم ولا جاجة بكرة، حط راسك بين الروس وقول يا قطاع الروس، قد بساطك مد رجليك، كلب الأمير أمير، العز للرز والبرغل شنق حالو، تاجرنا بالكفان بطلت الناس تموت، أشد الوجع الحاضر، اللي ما بيجي معك تعال معو، بيركض ورا الرغيف والرغيف بيركض قدامو، الدنيا مع الواقف، الأعمار والأرزاق بيد الله، ابن العازه عكازه، من زود الطفر شفنا البزقة شلن، العين ما بتعلا عن الحاجب، أنا أول من طاع وآخر من عصي.

في حيفا رسالة رجت فيها نشر قصيدة كان قد أهداها شاعر العراق الشهير معروف الرصافي، الذي كان يزور فلسطين آنذاك، إلى المندوب السامي البريطاني هربرت صامويل، وفيها يمجد خطيباً يهودياً اسمه «يهودا» ويكيل مديحاً لا حد له للمندوب السامي. لكن صاحب «الكرمل» لم يجد من اللائق نشر تلك القصيدة التي لا يمكن أن توصف إلا بالخسة من دون رد عليها تطوع لكتابته الشاعر وديع البستاني:

خطاب «يهودا»؟ أم عِجاب من السحر؟

وقول الرصافي؟ أم كذاب من الشعر،

قريضك من در الكلام فرائد

وأنت ببحر الشعر أعلم بالدر

ولكن هذا البحر بحر سياسة

إذا مد فيه الحق آذن بالجزر

أجل! عابر الأردن كان ابن عمنا

ولكننا نرتاب في عابر البحر...

هذه القصيدة الطويلة التي اشتهرت آنذاك كثيراً هي في الحقيقة وثيقة سياسية فذة: فالمناقشة فيها لا تسفه الرصافي فحسب، بل تثبت معطيات سياسية على غاية الأهمية في ذلك الوقت المبكر، منها، بالإضافة إلى هجرة يهود أوروبا وخطرها، دور بريطانيا في التجزئة العربية، ووعد بلفور وآفاته، إلخ. وقبل ذلك بفترة وجيزة (١٩٢٠/٣/٢٨) كان وديع البستاني نفسه على رأس تظاهرة، يقودها ويردد أمامها نشيداً نظمه بنفسه، وقد استدعي الشاعر إلى التحقيق، وجاء في ضبط التحقيق الإداري الذي قام به النائب العام ما يلي:

- **النائب العام:** وردت بينات على أنك كنت مرفوعاً فوق الرؤوس، وأنت تقول ووراءك الجمهور: يا نصارى ويا إسلام!

- **المتهم:** نعم.

- **النائب العام:** (وقلت أيضاً) لمين تركتوا البلاد؟

- **المتهم:** نعم.

- **النائب العام:** (ثم قلت) إذبحوا اليهود والكافرين ..

- **المتهم:** لا. هذا إخلال بالوزن والقافية، وما قلته كان مقفى موزوناً، وذا معنى ويقال له الشعر.[٥٣]

ستشهد الفترات اللاحقة بروزاً متعاظماً لدور الشعر بصورة خاصة، ليعبر في مختلف المناسبات عما كان يعتمل في صدور الجماهير المغلوبة على أمره.. فحين حضر بلفور من لندن ليشهد احتفال افتتاح الجامعة العبرية في سنة ١٩٢٥ جاء إلى الحفلة نفسها أحمد لطفي السيد مندوباً عن الحكومة المصرية، ويقول الشاعر إسكندر الخوري البيتجالي يومها موجهاً حديثه إلى بلفور:

من لندن هرولت تضرم ... نار هذي الواقعة

يا لورد ما لومي عليك ... فأنت أصل الفاجعة

لومي على مصر تمد ... لنا أكفاً صافعة [٥٤]

إن إبراهيم طوقان وأبو سلمى (عبد الكريم الكرمي) وعبد الرحيم محمود يمثلون منذ بدء الثلاثينات تتويجاً لجيش من الشعراء الوطنيين الذين ألهبوا فلسطين طولاً وعرضاً بالتوعية والتحريض،* وأيضاً إسعاف النشاشيبي، وخليل

---

* يقول توفيق زياد، شاعر المقاومة في فلسطين المحتلة (الناصرة): «إن شعرنا الثوري (محمود درويش، سميح القاسم، وأنا) هو امتداد للشعر الثوري الذي أنشده إبراهيم طوقان وأبو سلمى وعبد الرحيم محمود ومطلق عبد الخالق وآخرون... لأن معركتنا هي امتداد

السكاكيني، وإبراهيم الدباغ، ومحمد حسن علاء الدين، وبرهان العبوشي، ومحمد خورشيد، وقيصر الخوري، والخوري جورج بيطار، وبولس شحاده، ومطلق عبد الخالق، إلخ.

وفي رؤى هؤلاء الثلاثة، طوقان والكرمي ومحمود، قدرة خارقة على استشفاف ما كان يحدث، لا يمكن تفسيرها إلا بأنها استيعاب عميق لذلك الذي كان يحتدم في أوساط الجماهير. إن ما يبدو في قصائد هؤلاء الثلاثة كأنه نبوءة لا تفسير لها، وتكهن يشبه الرجم بالغيب، ليس في الحقيقة إلا قدرتهم على التعبير عن هذه العلاقة الجدلية التي كانت تربط نتاجهم الفني بحركة المجتمع.

يقول إبراهيم طوقان مثلاً تعليقاً على إنشاء «صندوق الأمة» سنة ١٩٣٢ لإنقاذ أراضي فلسطين من البيع لليهود (وهو الصندوق الذي أنشأته وقتذاك القيادة الإقطاعية-الإكليركية بحجة عدم تسرب أرض فقراء الفلاحين إلى اليهود): «إن ثمانية من القائمين على مشروع صندوق الأمة كانوا سماسرة على الأراضي لليهود»:

حبذا لو يصوم منا زعيم

مثل غاندي عسى يفيد صيامه

لا يصم عن طعامه، في

فلسطين يموت الزعيم لولا طعامه

ليصم عن مبيعه الأرض يحفظ

بقعة تستريح فيها عظامه [٥٥]

إن تركيزنا على الدور الذي أداه كل من الشعر والشعر الشعبي، لا يعني

لمعركتهم» («عن الأدب والأدب الشعبي فلسطيني» (بيروت: دار العودة، ١٩٧٠)، ص ١٤.

أن المظاهر الأخرى من الإنتاج الثقافي في فلسطين لم تقم بأي دور أو أن دورها كان يسيراً: فالصحف والمقالات الأدبية والقصص وحركة الترجمة أدت مجتمعة دوراً طليعياً لافتاً للنظر. ففي مقال افتتاحي - مثلاً - نشره يوسف العيسى سنة ١٩٢٠ في «النفائس» نقرأ: «فلسطين عربية، عربية بمسلميها، عربية بمسيحييها، عربية بيهودها الوطنيين أيضاً، فعلام يبيع حماها الأجنبي الصهيوني... إن زوابع فلسطين لا تهدأ إذا فصلت عن سورية وجعلت وطناً قومياً للصهيونية...»

شكلت انطلاقات من هذا النوع، منذ مطالع العشرينات، المد الثقافي الثوري في الثلاثينات، الذي أدى دوراً مهماً في تنمية الوعي وتفجير الثورة: أقلام مثل قلم عارف العارف، وخليل السكاكيني (الناثر الحاد، الساخر، الجريء، ابن معلم النجارة)، وإسعاف النشاشيبي (البورجوازي الكبير الذي تأثر بالسكاكيني وتبنى كثيراً من آرائه)، وعارف العزوني، ومحمود سيف الدين الإيراني، ونجاتي صدقي (الصوت اليساري المبكر الذي، في سنة ١٩٣٦، مجد مادية ابن خلدون وأعلن احتقاره للمثالية - وربما كان أول من أرخ للحركة الوطنية العربية منذ بدء عصر النهضة عبر تحليل مادي للأحداث، ونشر أبحاثه في «الطليعة» خلال الفترة ١٩٣٧-١٩٣٨)، وعبد الله مخلص (الذي أخذ منذ أواسط الثلاثينات يدعو إلى الإدراك أن الاستعمار ظاهرة طبقية، وإلى أن الإنتاج الفني يجب أن يكون موجهاً)، ورجا الحوراني، وعبد الله البندك، وخليل البديري، ومحمد عزة دروزة، وعيسى السفري (الذي مجد استشهاد القسام تمجيداً له معناه الثوري العميق). ذلك الاحتدام في الجو الثقافي الفلسطيني، الذي وصل إلى ذروته في الثلاثينات، أخذ كما نرى أشكالاً متعددة في التعبير، ومع ذلك فقد ظلت أولوية التأثير - لاعتبارات عديدة منها تاريخ الأدب العربي نفسه - للشعر، وللشعر

الشعبي الذي كان بدوره تعبيراً، أيضاً، عن ذلك الجو. هذا وحده هو الذي يفسر ذلك الدور الذي كاد يكون وعظاً سياسياً مباشراً، والذي انتدب الشعر نفسه ليؤديه في تلك الفترة. ففي سنة ١٩٢٩، على سبيل المثال، كان إبراهيم طوقان يكشف، في وقت مبكر، ذلك الدور الذي كان يقوم به المُلّاك الكبار في مسألة الأرض قائلاً:

باعوا البلاد إلى أعدائهم طمعاً

بالمال، لكنما أوطانهم باعوا

قد يعذرون لو أن الجوع أرغمهم

والله ما عطشوا يوماً ولا جاعوا

كان إبراهيم طوقان قد أطلق في السنة نفسها ملحمته عن أحكام الإعدام التي أصدرتها حكومة الانتداب على الشهداء الثلاثة: فؤاد حجازي من صفد، ومحمد جمجوم وعطا الزير من الخليل، وهي القصيدة التي أضحت شهيرة للغاية، وأضحت تعتبر جزءاً من تراث الثورة، مثلها مثل قصيدة عبد الرحيم محمود في ١٩٣٥/٨/١٤، التي خاطب بها الأمير سعود الذي جاء يومذاك يزور فلسطين:

المسجد الأقصى، أجئت تزوره

أم جئت من قبل الضياع تودعه؟

سوف يستشهد شاعرنا هذا في سنة ١٩٤٨ في معركة الشجرة في فلسطين، لكنه قبل ذلك يؤدي دوراً بارزا مع أبو سلمى وطوقان في إرساء دعائم الشعر الفلسطيني المقاوم الذي سيضحي فيما بعد، تحت الاحتلال الإسرائيلي، من أبرز مظاهر صمود الجماهير الفلسطينية. لقد رافق كل من الشعر والشعر الشعبي التحرك الجماهيري منذ أوائل الثلاثينات بصورة رئيسية، وعبرا عن

انفجار الثورة وعن دقائقها وغناها: إن قصيدة أبو سلمى «أنشر على لهب القصيد» التي أرخ فيها لثورة ١٩٣٦ تكشف بجرأة تلك الخيبة المرة التي نشأت عن خذلان الأنظمة العربية للثورة:

يا من يعزون الحمى

ثوروا على الظلم المبيد

بل حرروه من الملوك

وحرروه من العبيد...

ويُذكّر بالشاعر الشعبي «عوض» الذي كتب على جدران زنزانته في عكا ليلة إعدامه في سنة ١٩٣٧ قصيدة رائعة كانت نهايتها:

ظنيت إلنا ملوك

تمشي وراها رجال

تخسا الملوك إن

كان هيك الملوك أنذال

والله تيجانهم ما

يصلحوا إلنا نعال

إحنا اللي نحمي

الوطن ونبوس جراحو*

كانت الغضبة، التي تنصب في وقت واحد على العدو المثلث: الغزو الصهيوني والانتداب البريطاني والرجعية العربية المحلية وغير المحلية، تنمو بإطراد أمام

* يصف توفيق زياد، هذ القصيدة بقوله: «إنني لا أعرف عملاً شعرياً يمكن أن يقف من ناحية الصلابة والتضحية والشجاعة في كفة ميزان مع تلك القصيدة الرائعة» (عن «الأدب والأدب الشعبي»،مصدر سبق ذكره، ص ٣٠).

نمو المأزق. في ذلك الوقت كان الريف يطور، مع تصاعد التناقضات وانفجار الانتفاضات المسلحة، وعيه الجديد من خلال احتكاك عناصره «المثقفة» بالمدن وتدفق عوامل التوعية:

يا ناس شو هالسخمة صهيوني مع غربي.[٥٦]

ثم:

طلت البارودة والسبع ما طل

يا بوز البارودة من الندى منبل

وكذلك:

بارودتو بيد الدلال أريتها

لا عاش قلبي ليش ما شريتها

وبارودتو لقطت صدى عقرابها

لقطت صدى واستوحشت لصحابها

وحتى في الأعراس:

والعريس هو منا – يا ويل اللي نحاربو، بالسيف نقطع شاربو، هز الرمح بعود الزين – وانتو يا نشامى منين؟ وإحنا شباب فلسطين، والنعم والنعمتين – يا أبو العريس لا تهتم، وإحنا شرابين الدم، في بلعا ووادي التفاح * صارت هجمة وضرب سلاح ... يا بيض يا ملاح، بالله تزغرتنا، يوم وقعة بيت أمرين، تسمع شلع المراتين، طلي علينا من البلكون.[٥٧]

بل تصل الدعوة التحريضية إلى الثورة إلى مداها بصورة مدهشة، فبعد كل الأمثال الموروثة التي تنصح بالاستكانة، وتشكل قيداً له سطوة التقاليد

---

* قريتان قرب نابلس وطولكرم، وقعت فيهما معارك بارزة ضد الاحتلال البريطاني في سنة ١٩٣٦.

وعصمتها، تضحي الأهزوجة الشعبية فجأة، قادرة على أن تقول:

يا عربي يا ابن المجرودة

بيع امك واشري بارودة

والبارودة خير من امك

يوم الثورة تفرج همك ...[٥٨]

تضحي «البارودة» ، بتراكم التناقضات واحتدامها، الأداة التي تحطم ذلك السور العريق من الدعوة إلى الاستكانة. وفجأة يصير بوسع هذه «البارودة» أن تصل إلى قلب المسألة، وتصبح الثورة، كوعد للمستقبل، أفضل من أكثر ما في الماضي من دفء: الأم، والعائلة. لكن فوق هذا الاحتدام كله كان الإقطاع الإكليركي يتكلس بقيادته العاجزة وسطوته وحلفه مع الماضي.

وسط هذه التناقضات المركبة، المحتدمة، المتزايدة الاتساع والعمق، والتي كانت تنصب على الفلاحين والعمال العرب بالدرجة الأولى، لكنها أيضاً تجثم بثقل على البورجوازية الصغيرة والمتوسطة في المدن، وعلى الفلاحين المتوسطين بالأرياف، كان المأزق يتصاعد بإطراد، معبراً عن نفسه بانفجارات مسلحة بين الفينة والأخرى (١٩٢٨-١٩٣٣).

وكان الإقطاع الفلسطيني الإكليركي، من الجهة الأخرى، يشعر بأن مصالحه هو الآخر مهددة من قوة اقتصادية صاعدة هي الرأسمالية اليهودية المتحالفة مع الانتداب. لكن مصالحه كانت مهددة أيضاً من الجهة المعاكسة: من الجماهير العربية الفقيرة التي لم تعد تعرف أين يتعين عليها أن تتجه. فالبورجوازية العربية المدينية كانت ضعيفة وغير قادرة على قيادة مرحلة التحول الاقتصادي التي كانت تجري بسرعة لا مثيل لها، وقسم صغير من هذه البورجوازية تحول

إلى طحلب متسلق على هامش النمو الصناعي اليهودي وأخذ طريقه، بقدر ما كانت أوضاعه الذاتية والظروف الموضوعية المحيطة بوجوده، تتخذ مجرى معاكساً للحركة التي كانت تحتدم في المجتمع العربي. وانفرد المثقفون الشبان الذين تحدروا من عائلات ريفية ومدينية غنية بأداء دور بارز في التحريض الثوري، فقد عادوا من جامعاتهم إلى مجتمع يرفضون فيه صيغة العلاقات القديمة التي أضحت متخلفة، وترفضهم فيه الصيغ الجديدة التي أخذت تبلور نفسها وسط التحالف الصهيوني-الإمبريالي.

وهكذا امتزج، بتلاحم لا نظير له، النضال الطبقي بالمصلحة القومية وبالمشاعر الدينية، وتفجر هذا المزيج وسط الأزمة الموضوعية والذاتية التي كان يعيشها المجتمع العربي في فلسطين، وظل أسير القيادات الإقطاعية-الإكليركية لهذه الأسباب كلها مجتمعة. فأمام العسف الاجتماعي والاقتصادي الذي كان يلحق بالفقراء العرب في المدن والقرى، لم يكن من الممكن للحركة الوطنية إلا أن تأخذ أشكالاً متقدمة من النضال، وإلا أن ترفع شعارات وتتبع مسالك طبقية، وأمام الحلف المتين المعبر عن نفسه يومياً بين مجتمع الغزو الذي بناه الصهيونيون في فلسطين وبين الإمبريالية البريطانية لم يكن من الممكن تغييب أولوية السمة القومية لذلك النضال، وأمام الحمى الدينية المهولة التي ارتكز عليها الغزو الصهيوني لفلسطين والتي التصقت بكل مظاهره، كان من المستحيل ألا يتمترس الريف الفلسطيني المتخلف وراء التعصب الديني، كمظهر من مظاهر معاداة الغزو الإمبريالي والصهيوني*.

---

* تقول مجلة «متسبن» اليسارية العبرية في عددها رقم ٥٨ الصادر في نيسان/أبريل ١٩٧١، تعليقاً على ظهور حركة الفهود السود في إسرائيل: «تميل التناقضات الطبقية في إسرائيل، في بعض الأحيان، إلى الظهور بمظهر تناقضات طائفية. إن المطالب الطبقية، حتى وهي تترجم إلى

لقد تقدمت القيادات الإقطاعية- الإكليركية للتربع على رأس حركة الجماهير، مستفيدة من ضمور البورجوازية العربية المدينية، ومن الحد المعين من التناقض الذي كان يحتدم بينها وبين الإمبريالية البريطانية التي كانت ترسي نفوذها عبر حلفها مع الحركة الصهيونية، ومن صفاتها الدينية، ومن صغر حجم البروليتاريا العربية وضمور حزبها الشيوعي الذي لم يكن فقط تحت هيمنة الزعامة اليهودية، بل الذي تعرضت عناصره العربية لبطش وإرهاب القيادات الإقطاعية منذ أواخر العشرينات. أمام هذه الخلفية المركبة، التي تحتدم فيها تناقضات متداخلة شديدة التعقيد، خطت ثورة ١٩٣٦ إلى الصف الأمامي في تاريخ فلسطين.

الثورة

يتسابق كثيرون من المؤرخين إلى اعتبار حادث معين وقع في مكان محدد السبب في انفجار ثورة ١٩٣٦. إذ يعتقد يهودا بوير أن الحادث الذي «يعتبر عموماً بداية اضطرابات ١٩٣٦» حدث في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٣٦ حين «هاجمت حشود من العرب في يافا المارين اليهود».[٥٩] ويعتبر عيسي السفري[٦٠] وصالح مسعود أبو يصير[٦١] وصبحي ياسين[٦٢] أن الشرارة الأولى إنما كانت قيام عصابة عربية مجهولة (يقول صبحي ياسين إنها كانت عصابة قسامية منها فرحان السعدي ومحمود ديراوي) بنصب كمين لسيارات كانت تعبر بين عنبتا وسجن نور شمس،

لغة طائفية، تمس منذ لحظة البداية قلب الصهيونية في الصميم». طبعاً تنطبق صحة هذا القول بصورة مضاعفة على الدور الذي أداه الدين ضد الغزو الصهيوني، بصفته اضطهاداً قومياً وطبقياً في آن واحد. وعلى سبيل المثال، فقد «كان من ثمرات الغزو الصهيوني... أن تحولت الموالد النبوية إلى مهرجانات قومية بتدبير من مفتي حيفا والشاعر وديع البستاني، وكان يحضر الحفلة جميع الرؤساء الروحيين وأعيان النصارى، ولم يكن يدعى اليهودي إليها قط، وهكذا أصبحت الموالد، الإسلامية والمسيحية، أعياداً شعبية تقام بمظهر قومي في مدن فلسطين».

بلغ عددها ١٥، فسلبت الركاب اليهود والعرب على السواء أموالهم، وألقى أحد الأفراد الثلاثة من العصابة خطبة موجزة في الركاب العرب الذين كانوا أكثرية الركاب، كما يقول السفري، تضمنت القول بأن الثورة قد بدأت و«أننا نأخذ أموالكم لكي نستطيع أن نحارب العدو وندافع عنكم».[٦٣] ويرى الدكتور عبد الوهاب الكيالي[٦٤] أن الشرارة الأولى انفجرت قبل ذلك، أي في شباط/ فبراير ١٩٣٦، حين تألفت حامية من العمال العرب طوقت إحدى المدارس التي كان مقاولون من اليهود يقومون ببنائها بواسطة أيد عاملة يهودية فقط في يافا. إلا إن جميع المصادر يعتبر عن حق أن الانتفاضة القسامية التي فجرها الشيخ عز الدين القسام كانت هي البداية الحقيقية لثورة ١٩٣٦. على أن تقرير اللجنة الملكية البريطانية (اللورد بيل)،[٦٥] وهو التقرير الذي يعتبره يهودا بوير من أنضج ما كُتب عن المسألة الفلسطينية حتى الآن، يقفز فوق هذه التعابير المباشرة عن الانفجار، ويرد الأسباب في انفجار الثورة إلى سببين رئيسيين هما: رغبة العرب في نيل الاستقلال القومي، وكرههم لإنشاء الوطن القومي اليهودي وتخوفهم منه. وهذان السببان، كما نلاحظ بسهولة، هما في الواقع سبب واحد، وتبدو العبارات التي صُوغ بها فضفاضة ولا تقود إلى أي معنى واضح. لكن اللورد بيل يضع ما يسميه «عوامل ثانوية» ساعدت على نشوب «الاضطرابات» وهي: ١- انتشار الروح القومية العربية خارج فلسطين؛ ٢- ازدياد هجرة اليهود منذ سنة ١٩٣٣؛ ٣- الفرصة المتاحة لليهود بالتأثير في الرأي العام في بريطانيا؛ ٤- عدم ثقة العرب بإخلاص حكومة بريطانيا؛ ٥- فزع العرب من استمرار اليهود في شراء الأراضي؛ ٦- عدم وضوح المقاصد النهائية التي ترمي إليها الدولة المنتدبة. أما قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية آنذاك، فإن فهمها

لأسباب الثورة يمكن استنباطه من الشعارات الثلاثة الأساسية التي كانت تتوج بها مجموع مطالبها، وهي: ١- الوقف الفوري للهجرة اليهودية؛ ٢- حظر نقل ملكية الأراضي العربية إلى اليهود؛ ٣- إقامة حكومة ديمقراطية يكون النصيب الأكبر فيها للعرب وفقاً لأغلبيتهم العددية.[٦٦] على أن هذه الشعارات، بالصيغ الفضفاضة التي كان يجري من خلالها تردادها، ظلت غير قادرة على التعبير عن حقيقة الموقف، والواقع أنها كرست إلى حد بعيد هيمنة القيادة الإقطاعية على الحركة الوطنية.

الأسباب الحقيقية للثورة، في الواقع، هي وصول حدة التناقض في عملية انتقال المجتمع الفلسطيني من الاقتصاد الزراعي-الإقطاعي-الإكليركي، العربي إلى الاقتصاد الصناعي البورجوازي اليهودي (الغربي) إلى ذروتها، كما رأينا في الصفحات السابقة، كما أن عملية تعميق حالة الاستعمار وتجذيرها، ونقلها من حالة الانتداب البريطاني إلى حالة الاستعمار الإسكاني الصهيوني، وصلت إلى ذروتها، كما رأينا، في منتصف الثلاثينات. والواقع، أن قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية قد أُرغمت على تبني شكل الكفاح المسلح لأنه لم يعد بوسعها أن تظل متربعة على سدة هذه القيادة في وقت وصل التناقض إلى شكل صدامي حاسم. وقد قامت عوامل متناقضة ومختلفة بدفع القيادة الفلسطينية آنذاك إلى تبني شكل الكفاح المسلح، منها: أولاً، حركة عز الدين القسام. ثانياً، سلسلة الإخفاقات التي منيت بها هذه القيادة طوال فترة تكلسها فوق رأس الحركة الجماهيرية، حتى فيما يتعلق بالمطالب الجزئية الصغيرة التي لا يتردد المستعمرون عادة في تلبيتها لغرض امتصاص النقمة (وقد أدرك البريطانيون متأخرين هذا الإمكان الذي خفف من إلحاحه بالنسبة إليهم وجود العميل الصهيوني الأكفأ). ثالثاً، العنف

اليهودي (الحاميات - شعار اليد العاملة اليهودية فقط - إلخ) مضافاً إلى العنف الاستعماري (الطريقة التي قُمعت فيها انتفاضة ١٩٢٩).

يستلزم الحديث عن ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ وقفة خاصة عند الشيخ عز الدين القسام. فعلى الرغم من الكثير الذي كتب عنه، فإنه بوسعنا أن نقول إن هذه الشخصية الفريدة لا تزال، وربما ستظل، شخصية مجهولة في الحقيقة، ومعظم ما كتب عنه مسه من الخارج فحسب. وبسبب هذه السطحية في دراسة شخصيته، لم يتردد عدد من المؤرخين اليهود في اعتباره «درويشاً متعصباً»، بينما أهمله كثيرون من المؤرخين الغربيين. وفي الواقع يبدو أن الإخفاق في إدراك العلاقة الجدلية بين الدين والنوازع الوطنية في العالم المتخلف هو المسؤول عن التقليل من أهمية الحركة القسامية. لكن مهما يكن الرأي في أفكار القسام، فمما لا ريب فيه أن حركته (١٩٣٥/١١/١٢ - ١٩٣٥/١١/١٩) كانت نقطة انعطاف أدت دوراً مهماً في تقرير شكل متقدم من أشكال النضال، إذ إنها وضعت زعامات الحركة الوطنية الفلسطينية التقليدية، التي كانت قد انشقت على نفسها وتشتتت وتشرذمت، أمام امتحان لا يمكن الفرار منه.

ولعل شخصية القسام تشكل في حد ذاتها نقطة التقاء رمزية لمجموعة هائلة من العوامل المتداخلة التي تشكل في مجموعها ما صار يسمى تبسيطاً بالقضية الفلسطينية: فـ«سوريته» (هو من مواليد جبلة، قضاء اللاذقية، سنة ١٨٧١) تمثيل للعامل القومي العربي في المعركة. و«أزهريته» (فقد درس في الأزهر) تمثيل للعامل الديني-الوطني الذي كان يمثله الأزهر في بداية القرن. و«نضاليته» (فقد اشترك في ثورة جبل حوران السورية ضد الفرنسيين خلال الفترة ١٩١٩-١٩٢٠ وحكم بالإعدام) هي تمثيل لوحدة النضال العربي. وقد جاء

القسام مع الشيخ محمد الحنفي (المصري) والشيخ علي الحاج عبيد إلى حيفا في سنة ١٩٢١، وبدأ لتوه العمل في إنشاء حلقات سرية. إن ما يلفت النظر في النشاط القسامي عقله التنظيمي المتقدم، وصبره الحديدي: فقد رفض سنة ١٩٢٩ الاندفاع في إعلان وجوده المسلح، ومع أن هذا الرفض أدى إلى انشقاق في تنظيمه، إلا إنه استطاع أن يظل متماسكاً وسرياً. ويقول أحد القساميين المعروفين[٦٧] إن القسام برمج ثورته في أربع مراحل: الإعداد النفسي ونشر روح الثورة؛ إنشاء حلقات سرية؛ تشكيل لجان لجمع التبرعات، ولجان لشراء السلاح، ولجان تدريب، ولجان أمن وتجسس، ولجان دعاية وإعلام، ولجان اتصالات سياسية؛ الثورة المسلحة.

ويقول معظم العارفين بالقسام إن خروجه إلى تلال يعبد مع ٢٥ من رجاله ليل ١٩٣٥/١١/١٢ لم تكن غايته إعلان الثورة المسلحة، وإنما نشر الدعوة إليها، إلا إن اشتباكاً عرضياً أدى إلى افتضاح أمر وجوده هناك. وعلى الرغم من استبساله مع رجاله، فقد قضت قوة بريطانية على مجموعته بسهولة. ويبدو أن الشيخ القسام، حين شعر بأنه لم يعد بوسعه توسيع الثورة مع رفاقه، رفع شعاره المشهور: «موتوا شهداء». ومن حق القسام أن نفهم شعاره هذا فهماً «غيفارياً» إذا جاز التعبير. لكن على المستوى الوطني العادي، يدل سلوك القسام، من خلال الشهادات القليلة التي نملكها عنه، على أنه كان يدرك أهمية دوره كمفجر لبؤرة ثورية أمامية. وما لبث هذا الشعار أن أثمر على التو: فقد شيعت الجماهير جثمان شهيدها مشياً على الأقدام إلى قرية ياجور مسافة ١٠ كيلومترات، على أن أهم ما في الأمر كان افتضاح القيادات التقليدية أمام التحدي الذي مثله الشيخ القسام. وقد شعر هؤلاء القادة بهذا التحدي بالمقدار نفسه الذي شعر به

الانتداب البريطاني. ويقول أحد القساميين إنه قبل أن يصعد القسام إلى الجبال بشهور قليلة أرسل إلى الحاج أمين الحسيني، بواسطة الشيخ موسى العزراوي، يطلب منه التنسيق لإعلان الثورة في جميع أنحاء البلاد، إلا إن الحسيني رفض، بحجة أن الأوضاع لم تنضج بعد.(٦٨)

وعندما استشهد القسام لم يسر في جنازته إلا الفقراء، واتخذ الزعماء موقفاً فاتراً ما لبثوا أن أدركوا خطأه، فقد شكل استشهاده حدثاً بارزاً لم يكن بوسعهم تجاوزه بالتجاهل. والدليل على ذلك أن ممثلي الأحزاب الفلسطينية الخمسة قاموا بزيارة المندوب السامي البريطاني بعد ستة أيام فقط من استشهاد القسام، وقدموا له مذكرة لعلها من أندر المذكرات صفاقة، فقد اعترفوا بـ «أنهم إذا لم يتلقوا عن مذكراتهم هذه جواباً يمكن اعتباره بصورة عامة مرضياً، فإنهم سيفقدون كل ما يملكونه من نفوذ على أتباعهم، وعندئذ تسود الآراء المتطرفة غير المسؤولة، وتتدهور الحالة سريعاً».(٦٩) فمن الواضح أنهم كانوا يريدون توظيف ظاهرة القسام لتحقيق خطوة إلى الوراء. غير أن الشهيد القسام كان قد فوت عليهم، بالشكل النضالي الذي قرره، فرصة التراجع، وهذا في الواقع ما يفسر اختلاف موقف الزعماء الفلسطينيين من استشهاده فور حدوثه عن موقفهم في الاحتفال الأربعيني باستشهاده. فقد اكتشفوا خلال هذه الأيام الأربعين أنهم إذا لم يحاولوا ركوب الموجة الشامخة التي فجرها القسام، فإنها ستطويهم، ولذلك قفزوا من الفتور في جنازته إلى المهرجانات والخطابات في اليوم الأربعين لاستشهاده.

ويبدو أن الحاج أمين الحسيني سيظل فيما بعد شاعراً بهذه الثغرة، وحتى بعد أكثر من عشرين سنة ستظل مجلة «فلسطين»، الناطقة بلسان الهيئة العربية

العليا، تحاول الإيحاء بأن الحركة القسامية إنما كانت جزءاً من نشاط الحركة التي كان يقودها المفتي، وأن هذا الأخير والقسام، كانا «أصدقاء شخصيين».(٧٠)

أما البريطانيون فقد رووا قصة القسام في تقريرهم السنوي الذي جرى تقديمه إلى لجنة الانتدابات في جنيف عن وقائع سنة ١٩٣٥ كما يلي: «انتشرت في الجو إشاعات عن عصابة للإرهاب تألفت بوحي من عوامل سياسية دينية، وفي يوم ٧ تشرين الثاني [نوفمبر] ١٩٣٥ كان جاويش ونفر من البوليس يقتفيان أثر سرقة في هضاب قضاء الناصرة فأطلق مجهولون النار فقتلوا الشاويش... وسرعان ما أدى هذا الحادث إلى اكتشاف عصابة كانت في ذلك الجوار تحت قيادة عز الدين القسام، وهو لاجئ سياسي من سورية، وهو ذو مكانة ليست بالقليلة كرجل من رجال الدين، وقد اشتبه به اشتباهاً قوياً قبل ذلك ببضع سنوات، وقيل إن له ضلعاً في أعمال إرهابية. ولقد حضر جنازة الشيخ القسام في حيفا جمع غفير جداً، وبالرغم من الجهود التي بذلها كبار المسلمين في توطيد النظام أثناء الجنازة إلا إنه وقعت مظاهرات وقذف أحجار، وبعثت وفاة القسام موجة قوية من الشعور في الدوائر السياسية وغيرها في البلاد، واتفقت آراء الصحف العربية على تسميته بالشهيد فيما كتبته عنه من المقالات..»(٧١)

وقد شعر البريطانيون، بدورهم، بالتحدي الذي مثله استشهاد القسام، وحاولوا من جانبهم شد عقارب الساعة إلى الوراء، ولذلك كان رأي المندوب السامي البريطاني، الذي كتبه إلى وزير المستعمرات في تلك الفترة، في أنه ما لم تلبَّ مطالب الزعماء العرب «فإنهم سيفقدون ما يملكونه من نفوذ وتختفي بالتالي إمكانات تهدئة الحالة الحاضرة بالوسائل المعتدلة التي أقترحها».(٧٢) لكن إعادة عقارب الزمن إلى الوراء كانت مستحيلة، فحركة القسام كانت تعبيراً في

الواقع عن الشكل الطبيعي القادر على معالجة ازدياد التناقض وحسمه، وسرعان ما انعكست في عدد من اللجان والتجمعات، وصار يتعين على القيادة التقليدية أن تختار بين الوقوف في وجه ذلك التصاعد في إرادة القتال لدى الجماهير، أو في امتصاص هذه الرغبة والتكلس فوقها. وعلى الرغم من أن البريطانيين تحركوا بسرعة، فعرضوا فكرة إقامة مجلس تشريعي وفكرة الحد من بيع الأراضي فإن ذلك جاء متأخراً، وساهمت الحركة الصهيونية، التي بدأت في تلك الفترة تبلور إرادتها بصورة قوية، في إضعاف فعالية العرض البريطاني. ومع ذلك، فإن قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية لم تكن قد حسمت موقفها بعد، وكان تذبذبها بارزاً بصورة تدعو إلى الدهشة، وحتى ٢ نيسان/أبريل ١٩٣٦ كان ممثلو الأحزاب الفلسطينية مستعدين لتشكيل وفد للذهاب إلى لندن لطرح وجهة نظرهم أمام الحكومة البريطانية. وقد انفجر الموقف قبل أن تقرر قيادة الحركة الوطنية تفجيره. فحين اندلعت شرارة شباط/فبراير ١٩٣٦ في يافا كان زعماء الحركة الوطنية الفلسطينية يعتقدون أنه ما زال بوسعهم أن يكسبوا من بريطانيا مطالب جزئية عن طريق المفاوضات. لكن الأحداث التالية فاجأتهم: إن المقربين من أحداث نيسان/أبريل ١٩٣٦ يعترفون جميعاً بأن اندلاع العنف، والعصيان المدني، كانا عفويين، وإذا استثنينا الأعمال التي حركها سائر القساميين، فإن كل ما حدث كان تعبيراً عفوياً عن المستوى الحرج الذي وصل إليه التناقض. وحتى عند إعلان الإضراب العام في ١٩ من الشهر نفسه كانت زعامة الحركة الوطنية متخلفة عنه، لكنها سرعان ما تعلقت بالقطار قبل أن يفوتها، ونجحت – للأسباب التي ذكرناها في تحليل الوضع الاجتماعي – السياسي في فلسطين آنذاك – في السيطرة على الحركة الوطنية.

كانت الحركة الوطنية الفلسطينية ممثلة، من الناحية التنظيمية، في عدد من الأحزاب التي تُعدّ في مجملها الإفرازات المترسبة عن الحركات التي نشأت ضد العثمانيين منذ أوائل القرن، وهذا يعني أنها - من جهة - لم تكن متمرسة بالنضال الاستقلالي (مثلما كانت الحال في مصر مثلاً)، ويعني - من جهة أخرى - أنها كانت إطارات عامة، من دون مبادئ محددة، تحكمها شلل من الوجهاء، وتعتمد على ولاءات متحدرة إليها من نفوذها الديني أو الإقطاعي أو الوجاهي، لكنها لم تكن أحزاباً لها قواعد منظمة. وفيما عدا القسام نفسه (والشيوعيون طبعاً) فإن أحداً من زعماء الحركة الوطنية الفلسطينية في هذه الفترة لم يكن مسلحاً بعقل تنظيمي. أما الحاج أمين الحسيني الذي كان يمتلك قدرات إدارية نادرة، فقد كان عقله بعيداً عن العقل التنظيمي بالمعنى النضالي. وظلت المسؤوليات التنظيمية في معظم الوقت مواهب فردية في اللجان الفرعية والكادر الأوسط، وغالباً ما كانت تعجز عن تحويل كفاءاتها إلى قوانين.

عشية الثورة كان وضع ممثلي الحركة الوطنية في فلسطين كالتالي: فمع انحلال اللجنة التنفيذية العربية في آب/أغسطس ١٩٣٤ برزت ٦ مجموعات:

١. الحزب العربي الفلسطيني، أيار/مايو ١٩٣٥، يرئسه جمال الحسيني، وهو ممثل تقريباً لسياسة المفتي، ويمثل الإقطاعيين وكبار تجار المدن.

٢. حزب الدفاع الوطني، يرئسه راغب النشاشيبي، وأُسس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٤، وهو يمثل البورجوازية المدينية الناشئة، وكبار الموظفين.

٣. حزب الاستقلال الذي كان قد أُسس سنة ١٩٣٢ برئاسة عوني عبد الهادي، وهو يجمع المثقفين والبورجوازية الوسطى وبعض قطاعات البورجوازية الصغيرة، وساعد ذلك على بروز دور خاص للجناح اليساري فيه.

٤. حزب الإصلاح الذي أسسه الدكتور حسين الخالدي في آب/أغسطس ١٩٣٥، وهو ممثل لعدد من المثقفين.

٥. حزب الكتلة الوطنية الذي يرئسه عبد اللطيف صلاح.

٦. حزب الشباب الفلسطيني الذي يرئسه يعقوب الغصين.

كان هذا التعدد في فصائل العمل الوطني شكلياً، ولم يكن يعبر تعبيراً واضحاً وحاسماً عن الخريطة الطبقية في البلاد، فالأكثرية الساحقة من الجماهير لم تكن ممثلة فيه (يقول نيفيل باربور إن ٩٠٪ من الثوار كانوا فلاحين يعتبرون أنفسهم متطوعين). واذا نظرنا إلى التوزيع الطبقي في فلسطين في سنة ١٩٣١ نرى أن ٥٩٪ من العرب كانوا فلاحين (١٩,١٪ من اليهود) و١٢,٩٪ من العرب يعملون في البناء والصناعة والتعدين (٣٠,٦٪ من اليهود) و٦٪ من العرب يعملون في المواصلات، و٨,٤٪ بالتجارة، و١,٣٪ في الإدارة، إلخ.[٧٣]

وذلك يعني أن الأغلبية الساحقة من السكان لم تكن ممثلة في هذه الأحزاب التي على الرغم من أنها تمثل الإقطاع ورجال الدين والكومبرادورية المدينية وقطاعات معينة من المثقفين، فقد كانت دائماً خاضعة في تحالفها لزعامة المفتي وطبقته، هذه الطبقة التي مثلت الإقطاع-الإكليريكي والتي كانت أكثر وطنية من الزعامة التي مثلت البورجوازية المدينية. أما البورجوازية المدينية فقد مثلها الأفندية في فترة كانوا يتجهون نحو توظيف أموالهم في الصناعة والأعمال (وقد تبلور هذا الاتجاه بعد هزيمة ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩). وكانت البورجوازية الصغيرة بالإجمال (التجار الصغار وأصحاب الدكاكين والمعلمون والموظفون وأصحاب الحرف) بلا زعامة، وكانت، كطبقة، غير ذات نفوذ وغير ذات أهمية تحت الحكم التركي الذي اعتمد على طبقة الأفندية التي أعطاها الأتراك حق

الحكم المحلي بصفتها نمت حول الأرستقراطية الإقطاعية. أما الحركة العمالية فقد كانت ضعيفة وناشئة، ومع ذلك تعرضت لعسف السلطة من جهة أولى، وللمنافسة الساحقة للبروليتاريا والبورجوازية اليهودية من جهة ثانية، ولاضطهاد زعامة الحركة الوطنية العربية من جهة ثالثة.

وقبل تشكيل اللجنة العربية العليا في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٣٦ برئاسة الحاج أمين الحسيني، كان جمال الحسيني زعيم الحزب العربي مستاء من نمو اعتقاد لدى الناس أن الإنكليز هم العدو الحقيقي. وكان حزب الدفاع الوطني الذي يمثل بالدرجة الأولى الكومبرادور المديني النامي غير ميال أصلاً إلى الصدام مع البريطانيين صداماً مفتوحاً. وقبل ذلك بيومين اثنين فقط، أي في ٢٣ من الشهر نفسه، ألقى وايزمن، زعيم الحركة الصهيونية آنذاك، خطاباً في تل أبيب وصف فيه الصراع العربي - الصهيوني، الآخذ في التفجر، بأنه صراع بين عناصر الهدم وعناصر العمران، واضعاً بهذا الوصف القوى الصهيونية في مكانها من الآلة الاستعمارية عشية الصدام المسلح. وكان ذلك هو الموقف على طرفي الميدان عشية الثورة!

في الريف اتخذت الثورة طابع العصيان المدني والعصيان المسلح، وتقاطر المئات من المسلحين للالتحاق بالعصابات التي أخذت تنتشر في الجبال، وكان الامتناع من دفع الضرائب قد أقر في مؤتمر ٧ أيار/مايو ١٩٣٦ الذي عقد في كلية روضة المعارف الوطنية في القدس وحضره نحو ١٥٠ مندوباً يمثلون عرب فلسطين. وفي عرض بسيط لأسماء المؤتمرين، كما أوردها عيسى السفري،[٧٤] يدل على أنه قد تم في هذا المؤتمر بالذات تكريس قيادة الحركة الجماهيرية لحلف واه بين الزعامات الإقطاعية الدينية وبين البورجوازية التجارية المدينية

وبين عدد محدود من المثقفين. وكان القرار الذي اتخذ في هذا المؤتمر موجزاً، لكنه يعبر تعبيراً واضحاً عن المدى الذي كانت قيادة من هذا النوع قادرة على الذهاب إليه: «قرر المؤتمر بالإجماع إعلان الامتناع عن دفع الضرائب اعتباراً من يوم ١٥ أيار [مايو] ١٩٣٦ الحالي، إذا لم تغير الحكومة البريطانية سياستها تغييراً أساسياً تظهر بوادره بوقف الهجرة اليهودية».

لقد وجه البريطانيون ضربتهم، في الرد على العصيان المدني والعصيان المسلح، نحو مفصلين: الأول، الكادر التنظيمي الذي كان بالإجمال أكثر ثورية من القيادة، والثاني، الجماهير الفقيرة المشتركة في الثورة والتي لم تكن تتمتع في الحقيقة إلا بحماية سلاحها ذاته. وذلك يفسر إلى حد بعيد أن العنصرين الوحيدين اللذين يتمتعان بكفاءة تنظيمية نسبية في قيادة الثورة، وهما عوني عبد الهادي ومحمد عزة دروزة، قد جرى اعتقالهما، بينما لم يتعرض الآخرون لاعتقال، أو لمضايقة، تصل إلى حد الشل الكلي، ويدل على ذلك أنه تم اعتقال ٦١ مناضلاً عربياً من المسؤولين عن تنظيم الإضراب (الكادر الوسط)، وذلك في ٢٣ أيار/مايو. إلا إن هذا الاعتقال لم يمنع بريطانيا من منح تأشيرة سفر إلى أربعة من زعماء الثورة هم: جمال الحسيني وشبلي الجمل وعبد اللطيف صلاح والدكتور عزت طنوس للسفر إلى لندن ومقابلة وزير المستعمرات، وذلك في ١٢ حزيران/يونيو. ومثل هذا الحادث الذي سيتكرر بإطراد طوال الأشهر والسنوات التالية ليس غريباً. فقد كان المندوب السامي البريطاني يلاحظ بارتياح شديد أن «خطب يوم الجمعة قد اقترنت بدرجة من الاعتدال تفوق بكثير ما كنت أتوقعه، في وقت بلغت فيه حدة المشاعر عمقاً كبيراً، والفضل في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى المفتي».[٧٥]

لقد تبلور الموقف منذ البدء، إذ اعتبرت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية الثورة الجماهيرية مجرد ضاغط يهدف إلى تحسين أوضاعها كطبقة لدى الاستعمار البريطاني، وقد أدرك البريطانيون هذا الواقع إدراكاً عميقاً وتصرفوا وفقه، لكنهم مع ذلك لم يكلفوا أنفسهم عناء منح تلك الطبقة الامتيازات التي تطمح إليها، فقد كانت لندن مصرة على تلبية التزاماتها إزاء تسليم الإرث الاستعماري في فلسطين إلى الحركة الصهيونية. وعلى العكس تماماً، فإن سنوات الثورة (١٩٣٦-١٩٣٩) كانت السنوات التي رمى الاستعمار البريطاني بثقله، خلالها، لإنجاز مهمة تصليب الوجود الصهيوني وإيقافه على قدميه كما سنرى فيما بعد. وقد نجح البريطانيون في تحقيق ذلك خلال وسيلتين: الأولى ضرب فقراء الفلاحين الثائرين بعنف لا مثيل له، والثانية استخدام نفوذهم الواسع لدى الأنظمة العربية التي أدت دوراً كبيراً في تصفية الثورة. **من الجهة الأولى** قام قانون الطوارئ البريطاني بدوره بفعالية. ويورد السفري مجموعة أحكام صدرت آنذاك للتدليل على عسف هذا القانون: «ست سنوات حبس لحيازة مسدس؛ ١٢ سنة لحيازة قنبلة؛ خمس سنوات مع الأشغال الشاقة لحيازة ١٢ رصاصة؛ ٨ أشهر بتهمة تضليل فريق من الجند عن الطريق؛ تسع سنوات بتهمة حيازة مفرقعات؛ ٥ سنوات لمحاولة شراء ذخيرة من الجنود؛ أسبوعان حبس لحيازة عصا، إلخ.[٧٦] ووفق تقدير بريطاني قدم إلى عصبة الأمم فإن عدد القتلى العرب خلال ثورة ١٩٣٦ بلغ نحو الألف، هذا عدا الجرحى والمفقودين والمعتقلين. واستخدم البريطانيون سياسة نسف البيوت على نطاق واسع، فبالإضافة إلى عملية نسف جزء من مدينة يافا وهدمه (١٨ حزيران/يونيو ١٩٣٦)، ويقدر عدد البيوت التي نسفت فيها بـ ٢٢٠ وعدد الذين شردوا نتيجة النسف بـ ٦ آلاف نسمة، نقول، بالإضافة

إلى ذلك، جرى هدم مئة تخشيبة في الجبالية، و٣٠٠ في أبو كبير، و٣٥٠ في الشيخ مراد، و٧٥ في عرب الداودي. ومن الواضح أن سكان الأحياء التي هدمت في يافا، والتخشيبات في ضواحيها، هم من فقراء الفلاحين الذين هجروا الريف إلى المدن. أما في القرى فقد عدّد السفري نحو ١٤٣ بيتاً جرى نسفها لأسباب تتعلق مباشرة بالثورة.[٧٧] وهذه البيوت تخص فقراء الفلاحين وبعض الفلاحين المتوسطين وعدداً يسيراً جداً من العائلات الإقطاعية. **ومن الجهة الثانية** بدأ الأمير عبد الله، أمير شرق الأردن، ونوري السعيد، نشاطهما للتوسط لدى الهيئة العربية العليا، إلا إن هذه الوساطات لم تفلح على الرغم من استعداد الزعامات لتلبيتها، لكن الحركة الجماهيرية كانت حتى ذلك الوقت (آب/أغسطس ١٩٣٦) غير قابلة للتدجين بعد، على أن هذه الاتصالات أثرت تأثيراً سلبياً في الثورة، وتركت في الجو شعوراً بأن التناقض القائم هو تناقض قابل للتسوية. وفعلاً فإن هذه البداية التي بدت فاشلة ستحقق نجاحاً كاملاً في تشرين الأول/أكتوبر من السنة نفسها، أي بعد نحو ستة أسابيع فقط!

لكن هذه الصلات لم تكن الشكل الوحيد لجدلية العلاقات بين فلسطين والبلاد العربية المجاورة، فقد كانت هذه الجدلية أكثر تعقيداً، وتعكس مجمل التناقضات المركبة. وكنا قد لاحظنا ما مثله القسام في هذا المجال. والواقع أن الظاهرة القسامية بهذا المعنى استمرت، فقد تدفق على فلسطين عدد كبير من المناضلين العرب، مثل سعيد العاص (الذي استشهد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٦)، والشيخ محمد الأشمر وكثير غيرهما، كما أن التدفق هذا شمل أيضاً عدداً من الضباط الوطنيين المغامرين، وأبرز هؤلاء كان فوزي القاوقجي الذي ما لبث بعد دخوله فلسطين في آب/أغسطس ١٩٣٦، على رأس عصابة صغيرة،

أن أعلن نفسه قائداً عاماً للثورة. ومع أن هؤلاء قاموا بتحسين تكتيكات الثوار وتوسيعها، إلا إن العبء الأكبر من العنف الثوري في الريف، والعمل الفدائي في المدن، ظل يتحمله الفلاحون المعدمون بالدرجة الأولى.

والواقع أن «الضباط» الذين بزغوا من صفوف الفلاحين أنفسهم ظلوا هم الذين يؤدون الدور الرئيسي، لكن معظمهم كان يخضع لقيادة المفتي، ومع ذلك فهم الذين يمثلون البطولة الأسطورية للجماهير في هذه الثورة.

وعلى الرغم من أن الموظفين البريطانيين في فلسطين لم يكونوا موافقين تماماً على سياسة لندن، المستميتة في دعم الحركة الصهيونية، وكانوا يرون أن هناك متسعاً لزعامة طبقية عربية ليست مرتبطة المصلحة بالثورة، للتعامل مع الاستعمار، فإن بريطانيا قررت كما يبدو، نهائياً، في ١٩ حزيران/يونيو ١٩٣٦ «أهمية الارتباط العضوي بين سلامة المصالح البريطانية وبين نجاح الصهيونية في فلسطين».[٧٨] ولذا قررت دعم قوتها في فلسطين، وزيادة إجراءاتها القمعية هناك.

وفي أعقاب ذلك القرار تزعزعت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية وفقدت أعصابها وانتابها الخوف، وسارع الحاج أمين الحسيني وراغب النشاشيبي وعوني عبد الهادي إلى مقابلة المندوب السامي البريطاني. ويبدو من تقارير بعث بها المندوب المذكور آنذاك إلى حكومته أن هؤلاء هم الذين بالغوا في الإيحاء بأنهم مستعدون لإنهاء الثورة «إذا طلب منهم ملوك العرب ذلك». إلا إن هؤلاء لم يجرؤوا قط على الاعتراف أمام الجماهير بأنهم هم أصحاب تلك الفكرة الملتوية، بل كرروا نفيها عدة مرات. وفي إثر ذلك تدفقت أعداد كبيرة من الجنود البريطانيين تقدر بعشرين ألف جندي على فلسطين، وفي ٣٠ أيلول/

سبتمبر ١٩٣٦ بعد استكمال وصول القوات البريطانية، صدر مرسوم بالأحكام العرفية، وضاعفت سلطة الانتداب خطها القمعي المتصلب. وقد شهد أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر أعنف المعارك، وهي المعارك الأخيرة في الواقع التي شملت جميع أنحاء فلسطين تقريباً آنذاك.

وفي ١٩٣٦/١٠/١١ وزعت اللجنة العربية العليا بياناً يطلب إنهاء الإضراب، وبالتالي الثورة، «ولما كان الامتثال لإرادة أصحاب الجلالة والسمو ملوك العرب، والنزول على إرادتهم، من تقاليدنا العربية الموروثة، وكانت اللجنة العربية [العليا] تعتقد اعتقاداً جازماً أن أصحاب الجلالة والسمو لم يأمروا أبناءهم إلا لما فيه مصلحتهم وحفظ حقوقهم، لذلك فاللجنة العربية العليا، امتثالاً لإرادة أصحاب الجلالة والسمو الملوك والأمراء، واعتقاداً منها بعظم الفائدة التي تنجم عن توسطهم ومؤازرتهم، تدعو الشعب العربي الكريم إلى إنهاء الإضراب والاضطراب إنفاذاً لهذه الأوامر السامية التي ليس لها من هدف إلا مصلحة العرب».[٧٩] بعد ذلك بشهر واحد بالضبط (في ١٩٣٦/١١/١١) تعلن «القيادة العامة للثورة العربية في سوريا الجنوبية-فلسطين» في بلاغ وقعه فوز الدين القاوقجي، أنها «تطلب توقيف أعمال العنف تماماً، وعدم التحرش بأي شيء يفسد جو المفاوضات التي تأمل فيها الأمة العربية الخير، ونيل حقوق البلاد كاملةً».[٨٠] وبعد عشرة أيام تصدر القيادة المذكورة بياناً آخر يعلن «ترك الميدان اعتماداً على ضمانة الملوك والأمراء العرب وحفظاً لسلامة المفاوضات»[٨١] ويقول جميل الشقيري: «فطوعاً لأوامر الملوك والأمراء انحل الإضراب، وأوقفت أعمال الثورة بظرف ساعتين على إعلان النداء».[٨٢]

وعلى الرغم من أن بريطانيا قامت في تلك الفترة بتحدي القيادات

الفلسطينية بالضبط في النقطة التي خدعوا فيها الجماهير، وهي المتعلقة بموضوع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وأن هذه القيادات قررت مقاطعة اللجنة الملكية (لجنة بيل)، فإن الملوك والأمراء العرب أرغموا هذه القيادات، مرة أخرى في أقل من ثلاثة شهور، على الطاعة. فقد كتب الملك عبد العزيز آل سعود والملك غازي رسائل إلى الحاج أمين الحسيني تقول «.... وبالنظر لما لنا من الثقة بحسن نية الحكومة البريطانية في إنصاف العرب، فقد رأينا أن المصلحة تقضي الاتصال باللجنة الملكية». على أن هذا الحادث، الذي يبدو جزئياً، مزق ذلك التحالف في قيادة الحركة الوطنية، إذ إن القوى التي كانت تقف إلى يمين الحاج أمين الحسيني، والتي يتزعمها حزب الدفاع، سارعت إلى معارضة قرار مقاطعة لجنة بيل، وأبدى الحزب عدة دلائل تشير إلى رغبته في قبول مشروع التسوية التي كانت بريطانيا ستعرضه، وقد استند زعماء هذا الحزب، الذي كان يمثل بالدرجة الأولى أفندية المدن، إلى التذمر الذي أصاب كبار التجار العرب في المدن نتيجة الإضراب، وإلى التخلخل الذي طرأ على مصالح البورجوازية المدينية التي كانت تعتمد على علاقات اقتصادية وطيدة ممثلة بوكالاتهم عن الصناعة البريطانية وأحياناً اليهودية.

وساندت الأنظمة العربية، وخصوصاً نظام شرق الأردن، موقف هذا اليمين بكل قوة، ولم يكن عند الحاج أمين الحسيني وما يمثله أي حافز للميل إلى جهة اليسار الذي كان عملياً قد بدأ يعمل على تصفيته، وهكذا شرع موقفه يزداد تذبذباً وتردداً، وبدا أنه أضحى في موقع لا يستطيع معه المضي بالثورة ولا حتى خطوة إلى الأمام، كما أن التراجع إلى الوراء لم يعد يفيده. ومع ذلك فحين اعتقد البريطانيون أن تصفية المفتي سياسياً أضحت ممكنة خلال فترة

الهدوء التي أعقبت إنهاء الإضراب اكتشفوا أن ذلك ليس صحيحاً، وأن يمين المفتي ما زال أضعف بكثير من أن يضبط الموقف. واستمر المندوب السامي البريطاني، بخبث، يدرك ضخامة الدور الذي يستطيع المفتي أداءه وهو محصور في ذلك الموقف بين حزب الدفاع عن يمينه وحزب الاستقلال (جناحه اليساري) وحركات الشبيبة المثقفة عن يساره. وكان هذا المندوب السامي يدرك قدرة بريطانيا على الاستفادة من الهامش الواسع القائم بين «صلابة القرويين الذين قاوموا ستة أشهر وهم يتلقون أجوراً ضئيلة ولا يقدمون على النهب» وبين «ضعف أو انعدام الصفات القيادية العظيمة لدى أعضاء اللجنة (العربية العليا) العشرة»[٨٣] وقد اتضحت صحة نظرة المندوب السامي إلى الدور المحدود الذي يستطيع يمين المفتي أن يقوم به حين عجز حزب الدفاع عن الوقوف بوضوح أمام تقرير لجنة بيل الذي صدر في ٧ تموز/يوليو ١٩٣٧، والذي اقترح التقسيم وإنشاء دولة يهودية. وقد اتضحت، في الوقت ذاته، أيضاً أن خشية المندوب السامي من أن يؤدي ضغط أولئك الذين يقفون إلى يسار المفتي إلى إفقاده اعتداله لم تكن خشية بلا أسباب، على أن ذلك الضغط لم يحدث من الجهة التي توقعها المندوب السامي، وإنما من الكادر الأوسط الذي كان لا يزال ممثلاً في اللجان القومية، والذي كان يُمثِّل يومياً بأفواج من الفلاحين المعدمين والعمال العاطلين عن العمل في المدن والأرياف. وهكذا لم يكن أمام المفتي إلا أن يهرب إلى الأمام، فقد تجنب الاعتقال بأن اعتصم في الحرم الشريف، لكن الأحداث دفعته إلى موقع لم يكن ليستطيع الوقوف فيه قبل ذلك بعام. ففي أيلول/سبتمبر ١٩٣٧ أطلق أربعة من الفدائيين المسلحين النار على أندروز، حاكم الجليل، بينما كان يخرج من الكنيسة الأنغليكانية في الناصرة فأردوه قتيلاً. «لقد كان أندروز

الرسمي الوحيد الذي أدار الانتداب وفق ما كان يعتبره الصهيونيون صحيحاً، وقد فشل في كسب ثقة الفلاحين العرب». فقد كان العرب يعتبرونه صديقاً لليهود، وأن مهمته هي تسهيل انتقال لواء الجليل إلى الدولة اليهودية التي حددها مشروع التقسيم. لذا كان الفلاحون العرب يكرهونه ويتهمونه بتسهيل بيع أراضي الحولة، أما الفدائيون الذين صرعوه فمن المعتقد أنهم ينضمون إلى إحدى الخلايا السرية التي كانت للقساميين.[٨٤]

ومع أن اللجنة العربية العليا استنكرت هذا الحادث في الليلة ذاتها، إلا إن الموقف، تماماً كما كان الأمر عند استشهاد القسام، كان قد خرج من أيدي المفتي وجماعته، وكان عليهم إذا ما أرادوا البقاء على رأس الحركة الوطنية اللحاق بها وركب موجتها كما حدث في نيسان/أبريل ١٩٣٦. إلا إن هذه المرة كانت الاندفاعة الثورية عند الجماهير أشد عنفاً، لا بسبب الخبرات التي اكتسبوها في أثناء تجربة العام الماضي فحسب، بل أيضاً بسبب ازدياد وضوح التناقض القائم أمام أعينهم. ومن المؤكد أن هذه المرحلة من الثورة قد اتجهت بصورة جوهرية، إن لم نقل كلية، ضد البريطانيين وليس ضد الصهيونيين. وقد أفرز نمو تناقض المواقف إفرازاً أكثر حسماً: هيمن الفلاحون كلياً تقريباً على الثورة، وتراجع دور البورجوازية المدينية قليلاً إلى الوراء، وأخذ أثرياء الريف وكبار الفلاحين المتوسطين يترددون في مساندة الثوار، وانتقلت القوى الصهيونية إلى حالة هجومية فعالة.

هناك مسألتان مهمتان في هذه المرحلة من الثورة، ينبغي لنا التوقف عندهما هما: **الأولى**: إن «العرب اتصلوا باليهود مقترحين التوصل معهم إلى نوع من الاتفاق على أساس قطع العلاقات مع بريطانيا قطعاً تاماً، ولكن اليهود

رفضوا ذلك على الفور لأنهم يعتبرون علاقاتهم ببريطانيا مسألة جوهرية».[٨٥] وقد ترافق ذلك مع ارتفاع عدد اليهود الذين يخدمون في البوليس في فلسطين من ٣٦٥ شرطياً سنة ١٩٣٥ إلى ٦٨٢ شرطياً سنة ١٩٣٦. وفي أواخر تلك السنة أذنت الحكومة بتجنيد ١٢٤٠ يهودياً كبوليس إضافي مسلح ببنادق حربية، وارتفع العدد بعد شهر إلى ٢٨٦٣ مجنداً.[٨٦] وأدى ضباط بريطانيون دوراً بارزاً في قيادة مجموعات يهودية للهجوم على قرى عربية. والثانية: إن وجود زعامة الثورة خارج فلسطين (في دمشق) قد جعل دور القيادات المحلية المنحدرة من أصل فلاحي فقير في معظمها دوراً أكبر مما كان في الحقبة المنصرمة، وكان هؤلاء مرتبطين بالفلاحين ارتباطاً وثيقاً، وذلك يفسر، إلى حد بعيد، المدى الأبعد الذي كان بوسع الثورة أن تصل إليه. لقد برز في هذه الحقبة، على سبيل المثال، عبد الرحيم الحاج محمد كقائد محلي، ويقول الشيوعيون إنهم كانوا يتصلون به ويزودونه بالمعلومات.[٨٧] وكان من الممكن أن يشكل هذا التطور نقطة انعطاف تاريخية في الثورة لولا ضعف «اليسار»، بمعناه النسبي ومعناه الحقيقي، ولولا اضطرار هذه القيادات المحلية إلى الاحتفاظ بصلتها التنظيمية إلى حد معين مع «اللجنة المركزية للجهاد» في دمشق، وذلك لا بسبب الولاء التقليدي لها فقط، بل أيضاً بسبب اعتمادها بدرجة من الدرجات على تمويلها. وفي تاريخ النضال الفلسطيني برمته لم تكن الثورة الشعبية المسلحة أقرب إلى الانتصار مما كانت عليه في تلك الشهور التي امتدت بين أواخر سنة ١٩٣٧ وأوائل سنة ١٩٣٩. لقد ضعفت في هذه الفترة سيطرة القوات البريطانية على فلسطين، ووصلت هيبة الاستعمار إلى الحضيض، وأصبحت سمعة الثورة ونفوذها هما القوة الأساسية في البلد. إلا إن ما حدث في هذا الوقت أيضاً هو ازدياد قناعة بريطانيا بأن

عليها الاعتماد على القوى الصهيونية إن هي أرادت سيطرة طويلة الأمد على الوضع، وقد أعطاها الصهيونيون حالة فريدة لم تكن لها في أي من مستعمراتها. هذه الحالة هي توفر قوة محلية لها مع الاستعمار البريطاني قضية مشتركة، ومشحونة حتى أقصى الحالات ضد السكان المحليين.

في تلك الفترة بدأت بريطانيا تخشى من اضطرارها إلى تحويل جزء من قوتها العسكرية لمواجهة المأزق الأوروبي المتصاعد الحدة، ولذلك أخذت تميل باطراد نحو «الإسراع في تنظيم قوة دفاع يهودية متطوعة، بالإضافة إلى القوة القائمة وعددها ٦٥٠٠ مسلح».[٨٨] وقد مضت قدماً في سياسة الاعتماد على القوة المحلية الصهيونية وتسليمها جزءاً كبيراً من واجبات القمع الذي كان يتسع، ومع ذلك فإنها لم تقطع ذلك الجسر الذي كانت تتركه دائماً قائماً بينها وبين قيادة الطبقات التي كان يتزعمها المفتي. وقد أدى البريطانيون في هذا المجال بالذات، وفي هذه الفترة بالتحديد، دوراً بارزاً في إبقاء المفتي بمثابة الممثل غير المنازع لعرب فلسطين، فقد كان احتياطهم من القيادة الواقفة إلى يمين المفتي قد احترق عملياً، ولذلك لم تكن عملية استبعاده عن اعتباره الزعيم الأوحد إلا عملية «لا تبقي مَنْ يستطيع تمثيل العرب سوى قادة الثورة في الجبال»،[٨٩] على حد قول المندوب السامي البريطاني لفلسطين. ولاشك في أن ذلك، بين أسباب أخرى، ساعد على إبقاء الحاج أمين الحسيني على قمة قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية على الرغم من أنه كان قد غادر مكان اختفائه في الأقصى، بأسلوب مثير، وظل في دمشق منذ أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٧.

إلا إن العسف البريطاني الذي تصاعد بصورة غير متوقعة، وتصاعدت عمليات المداهمة والاعتقال الجماعي والإعدام طوال الفترة ١٩٣٧-١٩٣٨

أنهكت الثورة، لكنها لم تضع حداً لها. وقد أدرك البريطانيون أن الثورة هي في جوهرها ومادتها وقياداتها المحلية ثورة فلاحية، وحين حاولت، نتيجة ذلك، أن تميز في تعاملها مع المدينيين أدت الروح الثورية المهيمنة في فلسطين بأجمعها إلى تعميم لباس الرأس الفلاحي (الكوفية والعقال) في المدن، كي لا يخضع الريفي النازل إلى المدينة لعسف السلطة، وبعد ذلك مُنع الجميع من حمل هوياتهم الشخصية كي لا تكتشف السلطة الفلاح من المديني.

يشير هذا الواقع إلى طبيعة الثورة وإلى نفوذها في تلك المرحلة إشارة واضحة للغاية، إذ كان الريف، بصورة عامة، هو رحم الثورة، وكانت عمليات احتلال المدن الموقتة في سنة ١٩٣٨ تتم في إثر هجمات يشنها الفلاحون[٩٠] من الخارج، وهذا يعني أن الفلاحين والقرويين بصورة عامة هم الذين كانوا يدفعون الثمن الأكبر. ففي سنة ١٩٣٨ أُعدم عدد من الفلاحين لمجرد حيازتهم أسلحة، وأن عرضاً سريعاً لجداول أسماء أولئك الذين أرسلوا إلى السجن، أو إلى المشنقة، ترينا أن الأغلبية الساحقة كانت من فقراء الفلاحين. وعلى سبيل المثال، فقد «حُكم على جميع سكان قرية عين كارم، وعددهم ثلاثة آلاف، أن يسيروا عشرة كيلومترات يومياً ليثبتوا وجودهم لدى مركز البوليس».[٩١] وفي تلك الفترة كانت بريطانيا قد أصدرت أحكامها بالسجن، مدداً طويلة على نحو ٢٠٠٠ عربي، وهدمت أكثر من ٥ آلاف بيت، وأُعدم شنقاً في سجن عكا ١٤٨ شخصاً، وبلغ عدد المعتقلين في فترات متعددة أكثر من خمسين ألفاً.[٩٢]

كانت بريطانيا، التي عدلت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٨ عن التقسيم الذي أوصى به تقرير لجنة بيل، آخذة في محاولة كسب الوقت. وهنا يجيء مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في لندن في شباط/فبراير ١٩٣٩ نموذجاً لتلك الصفقة

المشبوهة التي كانت تجري طوال الوقت بصمت بين قيادة الثورة الفلسطينية والبريطانيين الذين كانوا يعرفون يقيناً استعداد تلك القيادة للمساومة في أي لحظة. وطبعاً، لم يذهب جمال الحسيني وحده إلى المائدة المستديرة في لندن، بل ذهب معه ممثلو الدول العربية «المستقلة» آنذاك. وهكذا فقد قُدِّر للأنظمة العربية التي كانت خاضعة للاستعمار أن تملي إرادتها مرة ثانية في أقل من عامين على عرب فلسطين، بوساطة ذلك الالتقاء (الكامن والمحتمل) في مصالح جميع الذين كانوا جالسين حول تلك المائدة المستديرة في لندن.

إن الكلمات التي ألقاها جمال الحسيني، والأمير فيصل (ممثل السعودية)، والأمير حسين (ممثل اليمن)، وعلي ماهر (ممثل مصر)، ونوري السعيد (ممثل العراق) - الذي أعلن أنه يتكلم «كصديق حميم لبريطانيا العظمى والذي لا يرغب بقول كلمة واحدة تجرح شعور أي بريطاني لأنه يشعر بصداقته نحوهم من أعماق قلبه»،[٩٣] تلك الكلمات لم تؤكد إلا نجاح خطة بريطانيا التي احتفظت فيها بدقة طوال عقد من الزمن إزاء قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية: فهي لم تفرط فيها، وأبقتها دائماً على طرف جسر مفتوح. وكان البريطانيون واثقين بأن العراق والسعودية «مستعدان لاستخدام نفوذهما لدى زعماء فلسطين لوضع نهاية للثورة وتهيئة أسباب النجاح للمؤتمر». ومع ذلك، فإن الثورة في فلسطين لم تكن قد هدأت (حصيلة شباط/فبراير ١٩٣٩ كانت رسمياً: ١١٠ قتلى و١١٢ جريحاً في ١٢ معركة ضد البريطانيين؛ تفتيش ٣٩ قرية؛ منع التجول في ٣ مدن ثلاث مرات؛ اعتقال نحو ٢٠٠ قروي؛ حرائق في ٥ دوائر حكومية؛ إعدام ١٠ عرب بتهمة حمل سلاح؛ هجمات على ١٠ مستعمرات يهودية؛ نسف أنابيب النفط مرة؛ تفجير قطار حيفا-اللد؛ إنشاء نقطة تفتيش داخل المسجد الأقصى).

وكانت الأرقام البريطانية التي يقدمها وزير المستعمرات البريطاني تشير إلى إنه «بين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر و٢٠ شباط/فبراير (أي في شهرين) وقع ٣٤٨ حادث اغتيال و١٤٠ حادث تخريب و١٩٠ حادث خطف و٢٣ سرقة وانفجار ٩ ألغام و٣٢ قنبلة، وخسر الجنود ١٨ قتيلاً و٣٩ جريحاً وخسر الأهالي ٨٣ قتيلاً و١٢٤ جريحاً، ولا تشمل هذه الأرقام ما أصاب الثوار..»[٩٤]

وقد استمر الأمر على هذا المنوال حتى الشهر الذي نشبت فيه الحرب العالمية الثانية (أيلول/سبتمبر ١٩٣٩)، تكبد خلال هذه الفترة الفلسطينيون العرب خسائر لم يكن من الممكن تعويضها: كانت القيادة، بالإضافة إلى كل روح المساومة التي تعيشها، موجودة خارج البلد، أما القيادات المحلية الناشئة فقد أخذت تسقط واحدة وراء الأخرى في ميادين القتال، ووصل العسف البريطاني إلى ذروته، وبدأ العنف الصهيوني يصعد باطراد منذ أواسط سنة ١٩٣٧. ولا شك في أن التركيز البريطاني والإصرار الذي رافقه في الساحة الفلسطينية أنهكا الثوار الذين باتوا، مع تراوح قياداتهم، غير عارفين على وجه الدقة مَنْ كانوا يحاربون ولماذا؟ فتارةً كانت القيادة تتحدث عن الصداقة التقليدية والمصالح المشتركة مع بريطانيا، وتارةً تصل إلى حد قبول منح إدارة ذاتية لليهود في المناطق التي يوجدون فيها. ولا شك في أن تذبذب القيادة ورخاوتها وعدم قدرتها على تحديد هدف واضح للقتال ساهمت في إنهاك الثورة. لكن ذلك يجب ألا يدفعنا إلى إهمال العامل الموضوعي. فقد استخدم البريطانيون فرقتين عسكريتين وعدداً من أسراب الطائرات والبوليس وقوة حرس الحدود الأردني، بالإضافة إلى القوة اليهودية المساعدة المؤلفة من ٦ آلاف مجند، ورموا ذلك كله للهيمنة على الموقف (وكانت لجنة بيل قد اعترفت بأن نفقات الأمن في فلسطين ارتفعت

من ٨٦٢,٠٠٠ جنيه سنة ١٩٣٥ إلى ٢,٢٢٣,٠٠٠ جنيه سنة ١٩٣٦). وأدت حملة الإرهاب هذه، وخصوصاً المحاولات التي بذلت لقطع الصلة بين الثوار والقرى، إلى إنهاك الثورة. وجاء استشهاد عبد الرحيم الحاج محمد في آذار/مارس ١٩٣٩ بمثابة ضربة قاصمة للثورة، إذ فقدت واحداً من أكثر القادة الشعبيين الثوريين شجاعة وحكمة واستقامة، وأخذت القيادات المحلية، بعد ذلك، تنهار وتغادر ميادين القتال. ولا شك في أن التقارب الفرنسي البريطاني عشية الحرب العالمية الثانية قام بدوره في محاصرة الثوار. فقد استسلم عارف عبد الرزاق مع بعض أتباعه للفرنسيين بعد أن أنهكهما التشرد والجوع، وألقت القوات الأردنية القبض على يوسف أبو درة وسلمته للبريطانيين فأعدموه. وأدى الإرهاب في القرى إلى خشية من دعم الثوار ومدهم بالذخائر والطعام، ولا شك في أن انعدام الحد الأدنى من التنظيم قد حال دون القدرة على تجاوز هذه العراقيل.

أرجع الحزب الشيوعي الفلسطيني آنذاك أسباب فشل الثورة إلى خمسة أسباب رئيسية،[٩٥] هي: غياب القيادة الثورية؛ فردية قادة الثورة وانتهازيتهم؛ عدم وجود قيادة مركزية لقوات الثورة؛ ضعف الحزب الشيوعي الفلسطيني؛ عدم ملاءمة الوضع العالمي. وهذه الأسباب في مجملها صحيحة، لكن يجب أن يضاف إليها تقرب الحزب الشيوعي إلى زعامة الحاج أمين الحسيني الذي كان يراه «منتمياً إلى أكثر أجنحة الحركة الوطنية تطرفاً في العداء للاستعمار»، ويرى أعداءه «إقطاعيين خونة».[٩٦] مع العلم بأن جماعة المفتي لم تتوقف قط عن تصفية عناصر اليسار التي كانت تحاول التغلغل في أوساط العمال. وكان اليسار الشيوعي، بالإضافة إلى ضعفه، غير قادر على الوصول إلى الريف. إذ كان متمركزاً في بعض المدن، وكان قد أخفق في تعريب الحزب كما أوصى مؤتمر الكومنترن

السابع، ولم يكن هو الآخر قد قرر أهدافاً واضحة للقتال، وكان لا يزال ضحية النظرة القاصرة إلى مسألة الوحدة العربية، وإلى علاقات النضال القومية في الوطن العربي التي كان لها انعكاسات تنظيمية. ويبدو أن الخلل الرئيسي في هذه الهزيمة كان يكمن في تلك الثغرة الكبيرة الناشئة عن الحركة السريعة للمجتمع في فلسطين الذي كان ينقلب بعنف شديد، كما قلنا، من مجتمع زراعي عربي إلى مجتمع صناعي يهودي. فذلك كان على وجه التحديد السبب الذي غيب البورجوازية الوطنية والبورجوازية الصغيرة العربية عن أداء دورها التاريخي في الحركة الوطنية الفلسطينية آنذاك، وأتاح للزعامات الإقطاعية الدينية فرصة تزعم هذه الحركة لفترة طويلة بلا منازع. ويضيف الدكتور عبد الوهاب الكيالي أسباباً أخرى مهمة بقوله: «إن التعب من القتال والضغط العسكري المتواصل والأمل في أن تتحقق بعض جوانب الكتاب الأبيض، بالإضافة إلى معاناة العجز في الأسلحة والذخائر، كل ذلك قد أسهم في عرقلة استمرار الثورة. ثم إن اقتراب العالم من حافة الحرب العالمية الثانية حمل الفرنسيين على قمع مقر رئاسة الثوار في دمشق قمعاً تاماً».[٩٧] ويمكننا أن نضيف إلى ذلك كله عاملين مهمين متداخلين يمكن الحديث عنهما معاً لأنهما أديا دوراً بارزاً في إجهاض الثورة، وهما: موقف شرق الأردن ممثلاً في موقف النظام العميل الذي كان يتزعمه الأمير عبد الله آنذاك، والنشاط الذي قام به عملاء الثورة المضادة في الداخل على هامش النشاط الإرهابي الذي شنته القوات البريطانية والقوات الصهيونية.

كان حزب الدفاع الذي يتزعمه راغب النشاشيبي يقوم بدور الممثل الشرعي لنظام شرق الأردن العميل داخل الحركة الوطنية الفلسطينية.ولعل هذا الارتباط كان نوعاً من التمويه بسبب عدم قدرة هذا الحزب على كشف

علاقة العمالة التي كانت تربطه عملياً بالاستعمار البريطاني وسط معركة كانت موجهة أساساً ضد ذلك الاستعمار، ولذلك كان الارتباط بالنظام الشرق الأردني نوعاً من التمويه المقبول من الطرفين. وكان هذا حزب عبارة عن حشد صغير من أفندية المدن يمثلون بالدرجة الأولى مصالح البورجوازية الكومبرادورية الصاعدة، والتي بدأت تكشف أن وجودها ونموها رهنٌ بارتباطها لا بالاستعمار البريطاني فقط، بل أيضاً بالحركة الصهيونية التي كانت تسيطر على عملية التحول الصناعي للاقتصاد الفلسطيني. وهذا الموقع الطبقي هو الذي جعل تاريخهم يتلخص بأنهم «تعاونوا مع الاحتلال إدارياً، ومع الصهيونيين تجارياً. وباعوا الأراضي إلى اليهود وسمسروا لهم وزرعوا الشكوك. وعرقلوا النشاط الوطني. وأحكموا الحلقة بين عبد الله والحسين وبين الصهيونيين في ١٩٢٣-١٩٢٤. وأيدوا الهجرة والانتداب في عموم العشرينات، وأيدوا التقسيم في الثلاثينات، ودعوا لوطن قومي يهودي في جزء من فلسطين وتسليم الجزء الآخر إلى شرق الأردن... إلخ».[٩٨]

وفي الوقت الذي كان الأمير عبد الله، أمير شرق الأردن، يقمع حركة الجماهير الشرق الأردنية التي كانت قد قررت بمبادرتها الذاتية، منذ حزيران/يونيو ١٩٣٦، في المؤتمر الشعبي الذي عقد برئاسة مثقال الفائز في قرية أم العمد، دعم ثورة فلسطين بالرجال والعتاد، كان البريطانيون قد قرروا اعتبار شرق الأردن ميداناً متصلاً للقتال ضد الثوار الفلسطينيين في تحركاتهم. ولم يقتصر الدور الذي قام به النظام الشرق الأردني العميل على ذلك فحسب، بل أغلق الطرق المؤدية إلى العراق ليمنع وصول أي إمداد، وأخذ يعرقل حركة القادة الفلسطينيين الذين اضطروا إلى زيادة حركتهم من شرق الأردن بعد بناء الأسلاك

الحاجزة على حدود فلسطين الشمالية، وتوج هذا النظام نشاطه المضاد حين ألقى القبض على اثنين من القادة الفلسطينيين في سنة ١٩٣٩، أحدهما يوسف أبو درة، وسلمهما إلى البريطانيين حيث تم إعدامهما بعد ذلك بشهور قليلة، كما سبق وذكرنا. في ذلك الوقت بالذات كانت قوات النظام الأردني تنشط جنباً إلى جنب مع القوات البريطانية والعصابات الصهيونية في مطاردة الثوار. ولا شك في أن هذا الدور الذي أداه نظام شرق الأردن قد شجع عناصر الثورة المضادة الداخلية على رفع مستوى أعمالها، فقد ساهم عدد من قادة حزب الدفاع في إنشاء ما سموه «فرق السلام»، وهي قوات صغيرة مرتزقة «تكونت بالتعاون مع الإنكليز وساهمت في مطاردة الثوار والاشتباك معهم، وزحزحتهم عن بعض المواقع التي كانوا يسيطرون عليها، وكان فخري النشاشيبي ممن كانوا ساهموا في تكوين هذه الفرق، وتسليحها، وتوجيه نشاطها.... مما أدى إلى مقتله بعد انتهاء الثورة بعدة أشهر».[٩٩] وقبل ذلك كانت الحملة البريطانية الشرسة لنزع السلاح من جميع أنحاء فلسطين قد اعتمدت على «تشجيع العناصر المعادية للمفتي على تزويد (البريطانيين) بالمعلومات والتعريف عن أشخاص الثوار».[١٠٠]

ولم يكن موقف العراق والسعودية، آنذاك، أفضل كثيراً من موقف النظام الأردني، وكانا يبديان منذ مؤتمر لندن استعدادهما «لاستخدام نفوذهما لدى زعماء فلسطين لوضع نهاية للثورة».[١٠١] لكن ذلك كله لم يكن قادراً على أن يجعل من زعماء الثورة المضادة عملاء الإنكليز قوة لها وزنها الجماهيري، وإنما على العكس، كان يعزز قوة المفتي وزعامته. غير أن تشجيع عناصر الثورة المضادة كان يهدف، من جملة ما يهدف إليه، إلى ضبط المفتي وإبقائه ضمن حظيرة يمكن السيطرة عليها في نهاية الأمر، فقد تصرف البريطانيون طوال

الوقت وفق قناعتهم بأن النشاشيبي لا يستطيع أن يكون بديلاً من المفتي. أما الهامش الصغير الذي استخدمته قيادة المفتي، والناشئ عن التناقضات الجزئية التي كانت قائمة بين الاستعمار الفرنسي في سورية ولبنان والاستعمار البريطاني، فلم يكن ليستطيع أن يؤدي إلى تغيير جذري في ميزان القوى. وما لبث هذا الهامش أن ضاق إلى حد الاختناق عشية الحرب العالمية الثانية.

يشير مجمل هذه الحقائق إلى أن الثورة الفلسطينية في الفترة ١٩٣٦-١٩٣٩ ضُربت على مفاصلها الثلاثة: المفصل الذاتي، بمعنى عجز وتذبذب وضعف وذاتية وفوضى قيادتها المتخلفة؛ المفصل العربي، بمعنى تواطؤ الأنظمة العربية على إجهاضها في وقت لم تتفاعل الحركة الوطنية العربية الشعبية (الضعيفة) مع الثورة الفلسطينية إلا بصورة انتقائية وذاتية وهامشية؛ المفصل العالمي، بمعنى الخلل الضخم في ميزان القوى الموضوعي، والناشئ عن تحالف مجموع المعسكر الاستعماري فيما بينه، وكذلك فيما بينه وبين الحركة الصهيونية التي صارت تتمتع منذ ذلك الوقت بقوة محلية ضاربة لا يستهان بها عشية الحرب العالمية الثانية.

أفضل تقدير للخسائر البشرية العربية في ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ هو ذلك التقدير الذي يقول إن الخسائر في السنوات الأربع هذه قد بلغت ١٩,٧٩٢ شخصاً ما بين قتيل وجريح؛ وهذا التقدير يتناول الإصابات التي أصيب بها العرب على أيدي العصابات الصهيونية في هذه الفترة. ويستند هذا التقدير إلى الاعترافات الأولية المتحفظة التي كانت تتضمنها التقارير الرسمية البريطانية مع امتحانها على صعيد وثائق أخرى.[١٠٢] ويثبت هذا الإحصاء أنه في سنة ١٩٣٦ قتل ١٢٠٠عربي، وقتل ١٢٠ في سنة ١٩٣٧، و١٢٠٠ في سنة ١٩٣٨، و١٢٠٠ في سنة

١٩٣٩، كما تم إعدام ١١٢ عربياً، وقتل ١٢٠٠ عربي في عمليات إرهابية متعددة، وذلك يجعل عدد القتلى العرب في ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ نحو ٥٠٣٢ قتيلاً وعدد الجرحى في الفترة نفسها ١٤,٧٦٠ عربياً*. أما أعداد المعتقلين فقد بلغ في سنة ١٩٣٧ نحو ٨١٦، وفي سنة ١٩٣٨ نحو ٢٤٦٣ معتقلاً، وفي سنة ١٩٣٩ نحو ٥٦٧٩ معتقلاً. ويمكن فهم المعنى الحقيقي لهذه الأرقام من خلال المقارنات. فبالنسبة إلى عدد السكان، فإن خسائر الفلسطينيين البشرية خلال ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ توازي خسارة البريطانيين لـ٢٠٠ ألف قتيل و٦٠٠ ألف جريح ومليون و٢٢٤ ألف معتقل، أما بالنسبة إلى الأميركيين فإنها توازي مقتل مليون أميركي وإصابة ٣ ملايين بجروح واعتقال مليون و١٢٠ ألف مواطن!

على أن الخسائر الحقيقية، والأكثر خطراً، كانت في ذلك النمو السريع لأسس الوجود الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، عسكرياً واقتصادياً. وليس من المبالغة في شيء القول إن ذلك الوجود، اقتصادياً وعسكرياً، والذي تزايد ارتباطه بالإمبريالية وعبّر عن نفسه بكثافة في سنة ١٩٤٨ كان قد أرسى قواعده الرئيسية في هذه الفترة الممتدة من سنة ١٩٣٦ حتى سنة ١٩٣٩.

ويذهب أحد المؤرخين الإسرائيليين إلى حد الإقرار بأن «ظروف الانتصار في ١٩٤٨ كانت قد خلقت إبان فترة الثورة العربية (١٩٣٦)».[١٠٣]

كانت السياسة العامة التي اتبعها الصهيونيون في هذه الفترة يمكن رؤيتها في قرارهم العميق بتجنب إنشاء أي تناقض بينهم وبين سلطة الانتداب البريطاني، حتى حين كان هذا الانتداب، تحت وقع ضربات الثوار العرب، يضطر إلى تجاهل

* تقول دراسة ظهرت في مجلة «معراخوت»، العدد ٢٠٤، رقم ٥٥، كانون الثاني(يناير)/شباط (فبراير) ١٩٧٠، أن ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ انتهت بما مجموعه ٤١٥ قتيلاً يهودياً من تجمع يهودي بلغ تعداد أفراده وقتذاك ٤٥٠ ألف نسمة.

بعض المطالب الحيوية للحركة الصهيونية. وكان الصهيونيون يعرفون، كما يبدو، أنهم إذا هيأوا للبريطانيين الذين كانوا يقودون في تلك الفترة أقوى وأعتى جيش استعماري في العالم، إذا هيأوا له فرصة سحق الثورة العربية في فلسطين، فإنه يكون قد قدم لهم تلقائياً أكبر خدمة يمكن لمخططاتهم أن تحلم بها. وهكذا فقد سارت المخططات الصهيونية الرئيسية على خطين متوازيين: من جهة، التحالف إلى أقصى حد مع البريطانيين، حتى إن المؤتمر العشرين للحركة الصهيونية الذي عقد في صيف سنة ١٩٣٧ أبدى استعداده لقبول التقسيم من خلال المهادنة مع بريطانيا والإصرار على تجنب الصدام معها، وذلك ليتيح للإمبراطورية الاستعمارية قمع الثورة العربية التي تجددت في ذلك الصيف. ومن جهة أخرى، تعبئة التجمع الصهيوني الاستيطاني داخلياً تعبئة متواصلة، تحت الشعار الذي أطلقه بن-غوريون آنذاك، والذي ينادي بـ«لا بديل»، وإرساء قواعد المجتمع العسكري، وأدواته الحربية والاقتصادية.

كانت مسألة الإصرار على مهادنة البريطانيين إلى أقصى مدى، على الرغم من أن هؤلاء قاموا بخطوات خفضوا فيها الهجرة اليهودية مثلاً، مسألة مركزية في تاريخ السياسة الصهيونية في تلك الفترة. وعلى الرغم من أنه كان يوجد في داخل الحركة الصهيونية جهات ترفض ما كان يسمى «ضبط النفس»، فإن أصوات الأقلية هذه لم تستطع أن تؤدي إلى نتيجة، فقد كان القانون الذي يسوق خطوات الحركة الصهيونية في تلك الفترة هو ذاك الذي لخصه وايزمن بقوله: «هناك تماثل مصالح تام بين الصهيونية وإنكلترا في فلسطين». وخلال هذه الفترة أدى التعاون والتداخل بين هذين الخطين: التحالف مع الانتداب إلى أقصى مدى، وتعبئة التجمع الاستيطاني اليهودي، إلى نتائج خطرة للغاية. فقد

انتهزت البورجوازية اليهودية انتشار الثورة العربية لتنجز كثيراً من المشاريع التي لم يكن بوسعها أن تنفذه في أوضاع مغايرة. وإذ تحررت هذه البورجوازية، فجأة، من منافسة المنتوجات الزراعية العربية التي كانت رخيصة الثمن*، فقد راحت تنصرف إلى تنمية وجودها الاقتصادي، ومن الطبيعي أنه لم يكن من الممكن تنفيذ ذلك من دون البركة البريطانية. ففي فترة الثورة نجح الصهيونيون وسلطات الانتداب في بناء شبكة من الطرق بين المستعمرات الرئيسية والمدن شكلت فيما بعد جزءاً أساسياً من الهيكل التحتي للاقتصاد الصهيوني. وبالإضافة إلى هذه الطرق، تم تعبيد الطريق الرئيسي بين حيفا وتل أبيب، وجرى توسيع ميناء حيفا وتعميقه وبناء ميناء تل أبيب الذي قضى فيما بعد على حيوية ميناء يافا، وانفرد الإسرائيليون بتعهد تزويد القوات البريطانية التي أخذت تتدفق على فلسطين بالمؤن وبالمعدات. وقد أُسست خمسون مستعمرة إسرائيلية في الفترة الممتدة من سنة ١٩٣٦ حتى سنة ١٩٣٩. ففي الفترة ١٩٣٦-١٩٣٨ وظف اليهود مليوناً و٢٦٨ ألف جنيه لأعمال البناء في ٥ مدن يهودية في مقابل ١٢٠ ألف جنيه فقط وظفها العرب في البناء في ١٦ بلدة عربية في الفترة نفسها! وانهمك اليهود في العمل في مشاريع الأمن البريطانية التي نشطت في تلك الفترة لمحاصرة الثورة العربية، وبينها مشروع بناء حاجز من الأسلاك الشائكة على الحدود الشمالية والشمالية الشرقية لفلسطين، والذي «وظف البريطانيون عمالاً يهوداً بـ ١٠٠ ألف جنيه فلسطيني ليتموا بناءه»،[١٠٤] بالإضافة إلى عشرات المشاريع الأخرى. وتعطينا أرقام نشرات صدرت فيما بعد فكرة أدق: فقد

---

* لنأخذ، على سبيل المثال، الأجور في زراعة الحمضيات وهو المنتوج الأول الزراعي في فلسطين، فقد أقر المجلس الزراعي العام في سنة ١٩٣٦ أن أجر العامل اليهودي سنوياً للدونم الواحد ١٢ جنيهاً، أما العربي فكان أجره ٨ جنيهات.

ازدادت قيمة الصادرات من البضائع المصنوعة محلياً من ٤٧٨,٨٠٧ جنيهات فلسطينية سنة ١٩٣٥ إلى نحو الضعف (٨٩٦,٨٧٥ ج. ف.) في سنة ١٩٣٧ رغماً من أحداث الثورة.(١٠٥) ولا يوجد تفسير لذلك إلا النشاط المضاعف الذي طرأ على الاقتصاد اليهودي.

وقد اتسع نطاق هذه التعبئة من المجال الاقتصادي المتحالف مع الانتداب، إلى المجال العسكري المتواطئ معه*، فقد شعر البريطانيون بأن حليفهم الصهيوني مؤهل لأداء دور لا يمكن لغيره أن يؤديه بالجودة نفسها. وفي الواقع، فإن بن-غوريون لا يذكر إلا جزءاً من الحقيقة حين يعترف بأن عدد المجندين اليهود في البوليس الإضافي المسلح بالبنادق قد ارتفع إلى ٢٨٦٣ مجنداً في أيلول/سبتمبر ١٩٣٦. فذلك لم يكن إلا جزءاً من القوة اليهودية التي كان تعدادها، في الهاغاناه، ١٢ ألف رجل سنة ١٩٣٧ بالإضافة إلى ثلاثة آلاف من أتباع جابوتنسكي (التنظيم العسكري القومي).(١٠٦) وقد أدى تحالف هؤلاء، كممثلين حقيقيين للحركة الصهيونية مع الاستعمار البريطاني، إلى ولادة فكرة «قوة البوليس الإضافي» في ربيع سنة ١٩٣٦، وهي الفكرة التي خدمت كتغطية للوجود الصهيوني المسلح المتمتع ببركة الاستعمار وتشجيعه. وقد خدمت هذه القوة كفترة انتقالية لمدة شهور، هيأت خلالها الهاغاناه للانتقال في بداية سنة ١٩٣٧ إلى مرحلة جديدة لم يكن البريطانيون غير غافلين عنها فحسب، بل كانوا مساعدين أيضاً في بلورتها، وهي مرحلة تسيير دوريات والقيام بعمليات محدودة ضد العرب، هدفها الرئيسي إشغالهم وتشويشهم. وكان من غير الممكن الانتقال إلى هذه المرحلة

---

* يقول يغآل ألون في كتابه «بناء الجيش الإسرائيلي»: «كانت السنوات ١٩٣٧-١٩٣٩ ذروة الاستيطان الطليعي والتسرب العسكري إلى مناطق مكشوفة... والفوز بموطئ قدم في مناطق حيوية استراتيجية» (راجع دراسة إميل توما بهذا الصدد في «الاتحاد» وفي «فتح»، ١٩٧١/٩/١).

والحفاظ على «الهدنة» (التحالف) مع سلطة الانتداب، من دون أن يكون ذلك نتيجة خطة مشتركة. ويقر بن-غوريون بأن قوة البوليس الإضافي اليهودية شكلت «إطاراً» ممتازاً لتدريب الهاغاناه.[١٠٧]

في صيف سنة ١٩٣٧ أُطلق على هذه القوة اسم «الدفاع عن المستعمرات اليهودية»، ثم تغير إلى «بوليس المستعمرات»، وجرى تنظيمها برعاية الانتداب البريطاني في طول البلاد وعرضها، وتعهد البريطانيون بتدريب عناصرها. وفي سنة ١٩٣٨ جرى تعزيزها بثلاثة آلاف آخرين. وأدى جميعهم دوراً مباشراً في أعمال القمع المسلح ضد الثوار العرب، وخصوصاً في الشمال. وفي حزيران/يونيو ١٩٣٨ قرر البريطانيون أنه لابد من شن عمليات هجومية ضد الثوار. وأنشأوا دورات دراسية في هذا المضمار تدرب فيها عدد كبير من إطارات الهاغاناه التي شكلت فيما بعد إطارات الجيش الإسرائيلي.[١٠٨]

وفي أوائل سنة ١٩٣٩ نظم الجيش البريطاني عشر مجموعات من بوليس المستعمرات في مجموعات حسنة التسليح، وأعطيت أسماء عبرية، وسمح لأفراد هذه القوة بتغيير «القلبق»، لباس الرأس الرسمي بقبعة أسترالية لتعزيز التميز، وقد بلغ عدد هؤلاء ١٤,٤١١ رجلاً، يتزعم كل مجموعة منهم ضابط بريطاني يساعده وكيل تعينه الوكالة اليهودية، وفي ربيع السنة نفسها صار عند اليهود ٦٢ وحدة آلية، كل واحدة تحوي من ٨ إلى ١٠ رجال.

وفي حزيران/يونيو ١٩٣٨ كانت القيادة البريطانية قد قررت تكليف العناصر اليهودية هذه حماية خطوط سكة الحديد بين حيفا واللد، والتي نسفها الثوار العرب مراراً، وقد أرسلت ٤٣٤ عنصراً لتنفيذ هذه المهمة. إلا إنه بعد ستة شهور نجح رجال الوكالة اليهودية في رفع هذا العدد إلى ٨٠٠. إن هذا

التطور لم يخدم عملية بناء القوة الصهيونية العسكرية فقط، بل ساعد أيضاً على امتصاص وتوظيف أعداد كبيرة من العمال اليهود العاطلين عن العمل، والذين كانت أعدادهم تتزايد باطراد في المدن. وهكذا جرى تحويل هذه البروليتاريا نحو العمل في مؤسسات القمع، لا في مشاريع الأمن البريطانية المضادة للثورة فحسب، بل أيضاً في القوة العسكرية الصهيونية الصاعدة.

كانت أسس الجهاز العسكري الصهيوني ترسى برعاية البريطانيين، وإذا كانت القوة اليهودية قد كلفت حماية خطوط سكة الحديد بين حيفا واللد، فقد جرى تكليفها حماية خط أنابيب النفط في سهل بيسان، والذي كان قد بني حديثاً (١٩٣٤) لنقل الزيت من كركوك إلى حيفا، والذي نسفه الثوار العرب عدة مرات. ولعل قيمة ذلك بالذات، هنا، قيمة رمزية مثيرة للدهشة: إن الثوار العرب الذين أدركوا قيمة هذا النفط بالنسبة إلى المستغل البريطاني قد نسفوا الأنبوب لأول مرة في ١٥ تموز/يوليو ١٩٣٦ قرب إربد، وبعد ذلك جرى نسفه عدة مرات قرب قرية كوكب الهوا وكفر الديك (محنيه يسرائيل) وإكسال وبين العفولة وبيسان، وفي تل عدس، والبيرة، وأرض المرج، وتمرة، وكفر مصر، وجسر المجامع، وجنجار، وبيسان، وإندور (عين دور). وقد عجز البريطانيون عن حماية هذا الخط الحيوي واعترفوا بهذا العجز عدة مرات، وفي الوقت نفسه دخلت «الماسورة» كما كان يسميها الفلاحون العرب في صلب الفولكلور الذي يمجد البطولات الشعبية.

وعلى أي حال، فقد توصل البريطانيون إلى تأمين حد أدنى من الحماية للأنابيب هذه عن طريقين: أعطوا عصابات اليهود مهمة حمايتها في الداخل، أما في الأراضي الأردنية فقد أوكلوا مهمة حراستها إلى «الشيخ تركي بن زين،

رئيس فخذ الزين من عشيرة بني صخر، وقد خولته الشركة حق التجوال في الصحراء بأية واسطة كانت».[١٠٩]

هذا الأمر مهم للغاية، ذلك بأن هذا الحادث بالذات عزز القناعات البريطانية بأن إنشاء قوة ضاربة يهودية يحل كثيراً من الإشكالات بالنسبة إلى حماية المصالح الإمبريالية عموماً. ويكاد بن-غوريون يكشف هذه الحقيقة بمباشرة لا حد لها حين يتحدث عن الجهد البريطاني في إنشاء قوة يهودية مسلحة مهمتها حماية هذه المصالح. وفي هذا المجال أدى الضابط البريطاني شارلز أورد وينغيت دوراً بارزاً في ترجمة التحالف البريطاني-الصهيوني إلى واقع عملي. وعلى الرغم من أن المؤرخين الصهيونيين يحاولون الإيحاء كأن جهد وينغيت كان نتيجة مزاج شخصي وولاء «مثالي»، فإنه من الواضح أن ضابط الاستخبارات هذا، الذي أرسله رؤساؤه إلى حيفا في خريف سنة ١٩٣٧، كان مكلفاً مهمة محددة هي إنشاء النواة الضاربة للقوة اليهودية المسلحة التي كانت موجودة قبل ذلك بستة شهور على الأقل، لكن كانت تحتاج إلى بلورة وإعداد. وقد جعل هذا الضابط البريطاني، الذي يعتبره العسكريون الإسرائيليون المؤسس الفعلي للجيش الإسرائيلي، مسألة حماية أنبوب النفط همه الأساسي. إلا إن هذه المهمة كانت مدخلاً لسلسلة عمليات إرهاب وقتل أخذ هذا الضابط على عاتقه مهمة تعليم تلامذته في عين دور - وبينهم موشيه دايان - إجادتها. ولا شك في أن وينغيت كان يتسلح، بالإضافة إلى كفاءته كضابط استعماري متمرس، بكراهية عنصرية غير محدودة للعرب. ويبدو من سيرة حياته كما أرخها الذين عملوا معه أنه كان يجد متعة بقتل الفلاحين العرب، أو بتعذيبهم، أو بممارسة أي شكل من أشكال الاحتقار لهم.[١١٠]

وتؤكد دراسة لإميل توما عن كتاب ليغآل ألون عن هذا الموضوع أن وينغيت وشراذمه كانوا يساعدون القوات البريطانية على إرهاب السكان العرب في الريف خلال ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩.

وبواسطة رجال مستعمِرين من طراز وينغيت، وقادة رجعيين من طراز الأمير عبد الله وأفراد طبقته الحاكمة، كان البريطانيون يهيئون للحركة الصهيونية فرصة أن تصبح عسكرياً واقتصادياً المخفر الأمامي الذي يحمي مصالحهم، وكان ذلك كله يجري من خلال قناعة هؤلاء جميعاً بأن قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية ليست في حالة من الثورية تؤهلها للوقوف في وجه هؤلاء الأعداء المتكاتفين. لقد اهتدى البريطانيون في وقت مبكر إلى الاستراتيجيا التي أطلق عليها الأميركيون بعد ذلك بثلاثين سنة اسم «الفيتنمة». ووسط ذلك كله فإن الحركة الوطنية الفلسطينية التي شلتها، بالإضافة إلى العوامل الذاتية التي ذكرناها، الهجمات العنيفة التي شنها البريطانيون من جهة، والصهيونيون من جهة أخرى، وصلت إلى موقف حرج عشية الحرب العالمية الثانية.

كانت ادعاءات بعض المؤرخين أن العرب «أوقفوا» ثورتهم ليتيحوا لبريطانيا، مرة أخرى، فرصة خوض حربها العالمية ضد النازية، ادعاءات ساذجة لا ينفيها واقع الحال فحسب، بل أيضاً كون الحاج أمين الحسيني نفسه قد لجأ إلى ألمانيا النازية طوال سني الحرب.

مجمل هذه الصورة هو الذي يوضح حقيقة الخريطة السياسية والاجتماعية التي هيمنت طِوال الأعوام الممتدة من سنة ١٩٣٦ حتى سنة ١٩٣٩، وذلك كله، بعلاقته الجدلية فيما بينه، هو الذي يفسر ذلك الركود الذي خيم على الواقع الوطني الفلسطيني طوال سني الحرب. وقد انتهت الحرب العالمية

الثانية ليجد البريطانيون أن الحركة الوطنية الفلسطينية قد دُجنت بصورة تكاد تكون نهائية: فقد كان رأسها محطماً ومشتتاً، وكانت قاعدتها قد أنهكت واهترأ نسيجها الاجتماعي وتفتتت نتيجة التحول العنيف الذي كان يجرى في المجتمع، ونتيجة إخفاق قياداتها وأحزابها في تنظيمها وتعبئتها، ونتيجة، أيضاً، ضعف اليسار وحيرته وميوعة الحركة الوطنية في الأقطار العربية المجاورة. وهكذا دخلت الحركة الصهيونية الأربعينات لتجد الميدان أمامها فارغاً تقريباً، وليكون الجو العالمي ملائماً للغاية في أعقاب جو التعاطف النفسي والسياسي الذي عممته المذابح الهتلرية ضد اليهود، ولتجد في الأنظمة العربية المحيطة أنظمة بورجوازية واقعة في مأزق تاريخي، ولا قوة حقيقية لها. ولم تكن توجد داخل المجتمع اليهودي في فلسطين، آنذاك، أي حركة يسارية لتضغط في اتجاه معاكس، فقد كان المجتمع هذا، في مجمله تقريباً، مجتمع غزو إسكاني. أما اليسار الفلسطيني فقد بدأ، منذ الحرب العالمية الثانية، يفقد الجذوة التي كانت قد بدأت تسيّره منذ أواسط الثلاثينات، وكان هذا الفقدان نتيجة تغير في استراتيجيا الكومنترن رافقه فشل في تعريب الحزب، يضاف إلى ذلك أن هذا اليسار الشيوعي تعرض أكثر فأكثر لقمع القيادة العربية المهزومة (مثلاً: قيام رجال المفتي باغتيال النقابي اليساري سامي طه في حيفا في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٤٧ – وقبل ذلك اغتيال النقابي ميشيل متري في يافا، وهو الذي أدى دوراً مهماً في تعبئة العمال العرب قبل انفجار الأحداث في سنة ١٩٣٦).

وهذا كله يَسَّرَ للحركة الصهيونية في أواسط الأربعينات رفع درجة تناقضها الجزئي مع الاستعمار البريطاني في فلسطين بعد سنوات مديدة من التحالف. وهكذا، وما إن جاءت سنة ١٩٤٧ حتى كانت الأوضاع ناضجة كلياً لقطف ثمار

الهزيمة التي منيت بها ثورة ١٩٣٦، والتي أخرت الحرب العالمية الثانية موعد حصادها، ولذلك فإن الفترة التي استغرقها الفصل الثاني في الهزيمة (من أواخر سنة ١٩٤٧ إلى أواسط سنة ١٩٤٨) كانت فترة مذهلة بقصرها، ذلك بأنها كانت مجرد تتمة لفصل دموي طويل كان قد استمر من نيسان/أبريل ١٩٣٦ إلى أيلول/سبتمبر ١٩٣٩.

شؤون فلسطينية، العدد ٦
(كانون الثاني/يناير ١٩٧٢)

المصادر

١- سعيد حمادة (محرر)، «النظام الاقتصادي في فلسطين» (بيروت: جامعة بيروت الأميركية، ١٩٣٩)، ص ٣٢.

٢- Moshe Menuhin, The Decadence of Judaism in our Time (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1969), p. 92.

٣- Nathan Weinstock, *Le Sionisme contre Israel* (Paris: Maspero, 1969).

٤- Ibid.

٥- حمادة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦، ٢٧.

٦- Weinstock, op. cit.

٧- حمادة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧٣.

٨- المصدر نفسه، ص ٣٧٦.

٩- «مجموعة شهادات العرب في فلسطين أمام اللجنة الملكية البريطانية» (دمشق: مطبعة الاعتدال، ١٩٣٨) ص ٥٤.

١٠- المصدر نفسه، ص ٥٥.

١١- حمادة، مصدر سبق ذكره، ص ١٥ (وقد ارتفع عدد العاطلين عن العمل بعد سنة ١٩٣٦ إلى أربعة آلاف في يافا وحدها، كما ورد في الحاشية ٩، ص ٥٥).

١٢- «مجموعة شهادات...»، مصدر سبق ذكره ص ٥٥.

١٣- المصدر نفسه.

١٤- «دافار» العدد ٣٤٦٢، ذكرها المصدر السابق، ص ٥٦.

١٥- «مجموعة شهادات...» مصدر سبق ذكره، ص ٥٩.

١٦- المصدر نفسه، ص ٥٦.

١٧- المصدر نفسه، ص ٥٩.

١٨- Yehuda Bauer, «The Arab Revolt of 1936», *New Outlook*, vol. 9, no. 6 (81), Tel-Aviv (July-August 1966), p. 50.

١٩- Ibid., p. 51.

٢٠- في سنة ١٩٣٠ انخفض عدد عمال البناء العرب في القدس من ١٥٠٠ عامل إلى ٥٠٠ عامل، وارتفع عدد اليهود من ٥٥٠ عاملاً إلى ١٦٠٠ عامل.

٢١- حتى سنة ١٩٣١ كان الصهيونيون قد طردوا ٢٠,٠٠٠ فلاح عربي بعد أن استولوا بالشراء على أملاكهم، أو على الأرض التي كانوا يعملون فيها.

٢٢- Haim Hanegbri, Moshe Machover, Akiva Orr, «The Class Nature of Israel», *New left Review*, vol. 65 (Jan-Feb 1971), p. 6.

٢٣- Theodor Herzl, *Selected Works*, Newman Ed., vol. 7, Book 1 (Tel-Aviv), p.86.

٢٤- Esco Foundation for Palestine Inc., *Palestine: A Study of Jewish, Arab and British Policies* (Connecticut: Yale University Press, 1947), p. 561.

٢٥- عبد الوهاب الكيالي، «تاريخ فلسطين الحديث» (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٠)، ص ١٧٤.

٢٦- عبد الوهاب الكيالي (جمع وتصنيف)، «وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية، ١٩١٨-١٩٣٩»، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨)، ص

٢٢-٢٥.

٢٧- «العمل بين الفلاحين والنضال ضد الصهيونية»، موضوعات الحزب الشيوعي الفلسطيني لسنة ١٩٣١ وثيقة في: الياس مرقص (مترجم)، «الأممية الشيوعية والثورة العربية» (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٠) ص ٥٤.

٢٨- المصدر نفسه، ص ١٢٢، ١٢١.

٢٩- المصدر نفسه، ص ١٢٤، ١٢٥.

٣٠- المصدر نفسه، ص ١٦٢.

٣١- حمادة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩.

٣٢- الأممية الشيوعية...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٥، ١٤٥.

٣٣- Weinstock, op. cit.

٣٤- مجموعة شهادات...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤.

٣٥- كان الباب العالي قد منح هذه الأرض لعائلة سرسق اللبنانية لقاء خدماتها (راجع: سامي هداوي، «فلسطين تحت الانتداب، ١٩٢٠-١٩٤٨»، دراسات فلسطينية (جمعية الخريجين الكويتية)، ص ٣٤، ٣٦). وكذلك كان الصهيونيين في سنة ١٩٣٤ قد كسبوا امتياز تجفيف حوض الحولة من عائلة سلام البيروتية، بمساعدة الانتداب.

٣٦- «مجموعة شهادات...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤ (شهادة جمال الحسيني).

٣٧- المصدر نفسه، ص ٣٩.

٣٨- هداوي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩.

٣٩- «مجموعة شهادات...»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥ (شهادة عوني عبد الهادي).

٤٠- المصدر نفسه، ص ٥٦ (شهادة جورج منصور).

٤١- المصدر نفسه، ص ٥٨.

٤٢- حمادة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧٦.

٤٣- «مجموعة شهادات...»، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠ (شهادة جورج منصور).

٤٤- المصدر نفسه، ص ٦٢-٦٣ (شهادة فؤاد سابا).

٤٥- المصدر نفسه، ص ٦٢.

٤٦- المصدر نفسه، ص ٤٤.

٤٧- المصدر نفسه، ص ٦٣.

٤٨- Rony E. Gabbay, *A Political Study of the Arab-Jewish Conflict*, (Geneve: Librairie de Droz, (1959) p.29.

٤٩- «الأممية الشيوعية...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٣-١٤٤.

٥٠- «مجموعة شهادات...»، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢.

٥١- حمادة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.

٥٢- علي أحمد عيسى، «المجتمع العربي» (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦١)، ص ٩٩ نقلاً عن: يسرى عرنيطة «الفنون الشعبية في فلسطين» (بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ١٩٦٨)، ص ١٨٧.

٥٣- عبد الرحمن ياغي، «حياة الأدب الفلسطيني الحديث» (بيروت: المكتب التجاري، ١٩٦٨)، ص ٢٣٢ (عن: ديوان الفلسطينيات، ص ١٣-١١٤).

٥٤- المصدر نفسه، ص ٢٣٧.

٥٥- المصدر نفسه، ص ٢٨٣.

٥٦- نمر سرحان، «أغانينا الشعبية في الضفة الغربية من الأردن» (عمّان: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٦٨)، ص ٥٧.

٥٧- المصدر نفسه، ص ٢٩٩-٣٠٠.
٥٨- المصدر نفسه، ص ٣٠١.
٥٩- Bauer, op.cit., p. 49.
٦٠- عيسى السفري، «فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية: سجل عام لقضية فلسطين في عشرين سنة» (يافا: مطبعة مكتبة فلسطين الجديدة، ١٩٣٧)، الجزء ٢، ص ١٠.
٦١- صالح مسعود أبو يصير، «جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن» (بيروت: دار الفتح، ١٩٦٨)، ص ١٨٠.
٦٢- صبحي ياسين، «الثورة العربية الكبرى في فلسطين» (دمشق: دار الهنا، لا تاريخ)، ص ٣٠.
٦٣- أبو يصير، مصدر سبق ذكره، ص ١٨١.
٦٤- الكيالي، «تاريخ فلسطين...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٢.
٦٥- «مجموعة شهادات...»، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦.
٦٦- هداوي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨.
٦٧- ياسين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢، ٢٣.
٦٨- المصدر نفسه، ص ٢٢.
٦٩- الكيالي، «تاريخ فلسطين...»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٦.
٧٠- راجع صحيفة «فلسطين» بيروت (الهيئة العربية العليا)، العددان ٩٤ (١٩٦٩/١/١) و٩٥ (١٩٦٩/٢/١).
٧١- المصدر نفسه، العدد ٩٤، ص ١٩.
٧٢- الكيالي، «تاريخ فلسطين...»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٦.
٧٣- J. B. Hobman, ed., *Palestine's Economic Future* (London: Percy Lund Humphries & Co. Ltd., 1946), p. 61.
٧٤- السفري، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩، ٤٠.
٧٥- الكيالي، «تاريخ فلسطين...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣١١.
٧٦- السفري، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠.
٧٧- المصدر نفسه، ص ٩٣.
٧٨- الكيالي، «تاريخ فلسطين...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٩.
٧٩- الكيالي، «وثائق المقاومة...»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٤.
٨٠- المصدر نفسه، ص ٤٥٧.
٨١- المصدر نفسه، ص ٤٥٨.
٨٢- «مجموعة شهادات...»، مصدر سبق ذكره، ص ٨.
٨٣- الكيالي، «تاريخ فلسطين...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٦.
٨٤- Nevill Barbour, *Nisi Dominus: A Survey of the Palestine Controversy* (London:G. G. Harrap Co., 1964) pp. 183-193.
٨٥- الكيالي، «تاريخ فلسطين...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٨.
٨٦- David Ben-Gurion, "Britain's Contribution to Arming the Hagana", *Jewish Observer and Middle East Review*, 20 September 1963, pp. 13-14.
٨٧- عبد القادر ياسين، «حول تاريخ الحزب الشيوعي الفلسطيني»، «الكاتب»، العدد ١٢١، القاهرة (نيسان/أبريل ١٩٦١)، ص ١١٤.
٨٨- الكيالي، «تاريخ فلسطين...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٦، رسالة من مكمايكل.
٨٩- المصدر نفسه، ص ٣٤٦.

٩٠- في أيار/مايو ١٩٣٨ احتل الثوار الخليل، وقبلها احتلوا القدس القديمة، وفي ٩ أيلول/سبتمبر احتلوا بئر السبع وأطلقوا السجناء، وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر احتلوا طبرية، وفي أوائل آب/أغسطس داهموا نابلس وسيطروا على بعض أحيائها، إلخ.

٩١- أبو يصير، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٧.

٩٢- المصدر نفسه، ص ٢٤٧.

٩٣- المصدر نفسه، ٢٥٨.

٩٤- «الأهرام»، القاهرة، ١٩٣٩/٣/١.

٩٥- ياسين (عبد القادر)، مصدر سبق ذكره، ص ١١٥.

٩٦- المصدر نفسه، ص ١١٤.

٩٧- الكيالي، «تاريخ فلسطين...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٩.

٩٨- أنيس صايغ، «الهاشميون وقضية فلسطين» (صيدا: «المحرر»؛ المكتبة العصرية، ١٩٦٦)، ص ١٥٠.

٩٩- المصدر نفسه؛ أحمد حسن الباقوري، «الطليعة المصرية» العدد ٤، السنة السابعة (نيسان/أبريل ١٩٧١)، ص ٩٨.

١٠٠- الكيالي، «تاريخ فلسطين...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٨.

١٠١- من رسالة لوزارة الخارجية البريطانية من بغداد (١٩٣٨/١٠/٣١) وردت في المصدر نفسه، ص ٣٤٩.

١٠٢- Walid Khalidi, ed., *From Haven to Conquest*, (Beirut: I.P.S., 1971), pp. 836-849.

١٠٣- أبو يصير، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

١٠٤- Barbour, op.cit., p.193.

١٠٥- حمادة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٣.

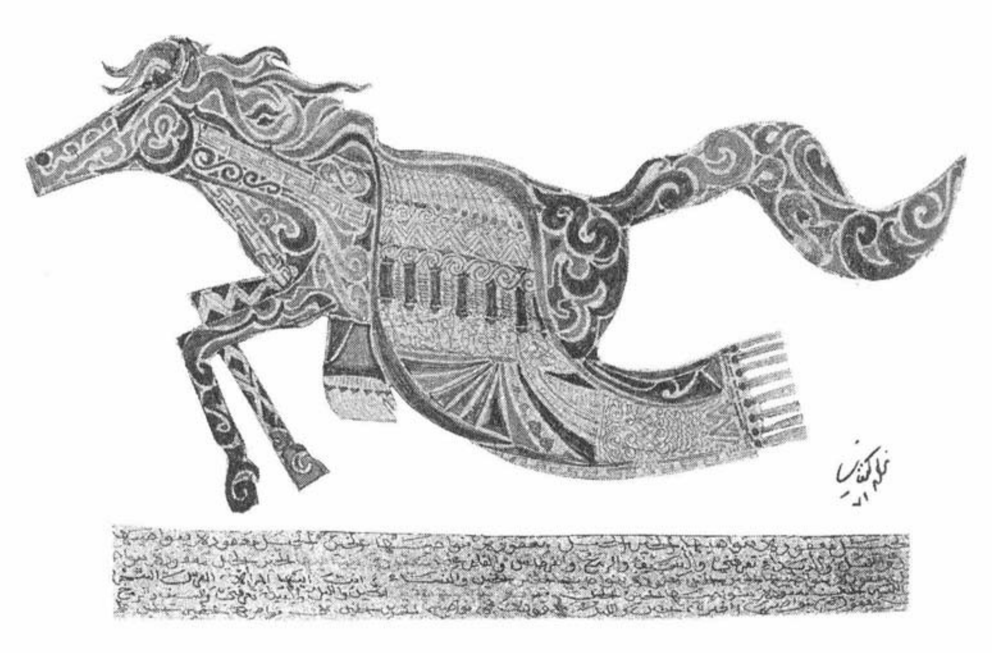
١٠٦- أبو يصير، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٧.

١٠٧- Ben-Gurion, op. cit., quoted in Khalidi, op. cit., p. 372.

١٠٨- Ibid., p. 373.

١٠٩- السفري، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١-١٣٢.

١١٠- Khalidi, op. cit., pp. 375-378.



التركيب التحتي للثورة

وثيقة عن السلاح التنظيمي

لينين، ماوتسي تونغ، هوشه منه، ستالين، جياب، لوكاكش

إلى المقاومة الفلسطينية،

طريقاً إلى الجماهير العربية

القادرة وحدها على المضي

بالثورة إلى النصر

مقدمة

تزداد البراهين العملية، يوماً بعد يوم، على أن المسألة التنظيمية في الثورة تحتل مكاناً محورياً: إنها عند لينين أحد الشروط الأساسية للثورة، وعند ماوتسي تونغ الجسر أو القارب الذي يصل بين ضفة المعرفة النظرية وضفة الممارسة، ويقرر ستالين أنه «من دون تنظيم (مكافح ثوري، شجاع، مجرب، مرن) لا يمكن حتى التفكير في القضاء على الإمبريالية..»، ويقر الأميركيون بأن السلاح الأقوى الذي يواجههم وخصوصاً في فيتنام، وفي جنوب شرق آسيا عموماً، هو التنظيم الذي تبلغ مرونته وشجاعته حداً يُسقط المعتدين في فخ وراء الآخر.

وبالنسبة إلى ما يسمى العالم الثالث فإن الحاجة إلى التنظيم تصبح ذات قيمة مضاعفة: فليست مهمة هذه الآلة التنظيمية مواجهة العدو القومي والطبقي ودحره فحسب، بل أيضاً عليها أن تكون في الوقت نفسه حصينة ضد سيول من أمراض المجتمعات المتخلفة ونقائصها، ومنيعة ضد تمكن هذه الأمراض، الضاربة جذورها عميقاً في المجتمع، من التسلل إلى تركيبها ونخر أسسه وقواعد عمله وقنواته.

وفي المسيرة النضالية العربية كانت المسألة التنظيمية على الدوام نقطة الضعف القاتلة. فبالنسبة إلى التنظيمات التي جاهرت بأيديولوجيا تقدمية،

وكذلك بالنسبة إلى التجمعات التي وصلت في مسيرتها أحياناً إلى حمل السلاح ضد العدو الإمبريالي، كانت رخاوة البنية التنظيمية تتيح دائماً للقيادات أن تنحرف بالثورة أو تجهضها أو تساوم في شأنها.

لا نريد من هذا الكلام أن نوحي كأن المسألة التنظيمية في كل ثورة هي مسألة تكنيكية لا علاقة لها بالالتزام الأيديولوجي ولا بالممارسة العملية. على العكس تماماً، فإن البنية التنظيمية يجب أن تكون انعكاساً للالتزام العقائدي، وكذلك يجب أن تتيح من خلال تكوينها ذلك الاتصال المستمر بين النظرية والممارسة.

يقول لوكاكش إن «كل حزب ماركسي عمالي ثوري يمثل، من حيث ماهيته بالذات، نمطاً من التنظيم أعلى من أي حزب بورجوازي، أو عمالي انتهازي». ولعل هذه الحقيقة هي شرح للمبدأ اللينيني القائل «باستحالة فصل المسائل السياسية ميكانيكياً عن مسائل التنظيم»، وذلك بلا ريب ما عناه لوكاكش بقوله «إن كل اتجاه أو خلاف في الرأي، لا بد من أن يتحول فوراً إلى مسألة تنظيمية، إذا كان لا يريد أن يظل مجرد نظرية، وإذا كان يريد حقاً أن يجد طريق تحققه..» هذه العبارات تعني جبالاً من التعقيدات إذا ما سحبناها على واقع النضال العربي في مرحلته الراهنة، وإذا امتحنا من خلالها تجربة هذا النضال في مراحله المنصرمة، إنها تعني كذلك لأنها، على وجه التحديد، الماركسية في ذروة حركتها، أي في اللحظة التنظيمية التي هي دورها بين الماضي والمستقبل.

وقد تعرّضت هذه اللحظة بالذات، اللحظة التنظيمية، في تاريخ المسيرة العربية، وخصوصاً في الأحزاب والتجمعات السياسية، لميوعة لا حدّ لها، وشهدت أشكالاً لا حصر لها من الانتهازية، فقد تجلت حيناً بصورة الانضباط الفاشي، وغالباً بهيمنة البيروقراطية المستفيدة من «شكل» التنظيم والمتحكمة فيه، كما

أنها شهدت إمكان التحول إلى «الشللية» وإلى العسكرية. وانتهى الأمر بكثير من التنظيمات نتيجة الجمود إلى التشرذم، لكن في مرات قليلة تكاد تحصى استطاعت سلامة الواقع التنظيمي لحزب من الأحزاب - نسبياً - أن تؤدي إلى تعبير حقيقي عن واقع احتدام الجدل داخله، وتطور هذا الاحتدام نحو صيغ أرقى على صعيد المخطط السياسي، أو في طريق الالتزام الأيديولوجي.

وفي الفترة الراهنة، وقد رفعت طلائع المسيرة الوطنية العربية، الممثلة في المقاومة الفلسطينية، شعار حرب التحرير الشعبية، وهي أرقى أشكال الكفاح السياسي الثوري، فإن الحاجة إلى التركيز المضاعف على أهمية المسألة التنظيمية، كجانب أساسي من جوانب جدلية التنظيم والجماهير (التي هي مادة وهدف هذه الحرب الطويلة المدى) نقول: إن التركيز المضاعف على المسألة التنظيمية يصبح مهمة ملحة يتوقف عليها جزء كبير وأساسي من مستقبل النضال.

وفي هذا العصر الذي تستميت الإمبريالية للحفاظ على مواقعها، ويشهد العالم ارتداداً شرساً لهجمة العالم الإمبريالي على ما يسمى العالم المتخلف، فإن السلاح الوحيد الذي تستطيع فيه الشعوب المستعمَرة والمضطهدة خوض هذه الحرب العدوانية المفروضة عليها والمسلطة على مستقبلها، والسلاح الفعال الذي تستطيع بواسطته قهر التفوق التكنولوجي للدول الإمبريالية، هو سلاح الجماهير.

وحين نقول الجماهير فإننا لا نقصد التراكم الكمي للأعداد، بل نقصد عملية التنظيم الدقيق في حزب طلائعي يقود هذه الجماهير من خلال النضال أمامها ومعها ولها.

إن المسألة التنظيمية هنا هي مسألة علاقات، وحركة هذه العلاقات:

- علاقات بين النظرية والممارسة، بحيث لا ينفصم طرف من هذه الجدلية

عن طرفها الآخر فيسقط العمل في الثرثرة، أو يسقط في المغامرة.

- علاقات بين أفراد التنظيم للتعبير عن إرادتهم المشتركة.
- علاقات بين أفراد هذا التنظيم وقياداته وكوادره.
- علاقات بين التنظيم والجماهير.

ثم علاقات من نوع معاكس:

- علاقات الجماهير بالمعركة وبالعدو، من حيث تصعيد حدة التناقض بينهما وحسمها لمصلحة الثورة.
- علاقات التنظيم بالتراث المتخلف، ثقافياً واجتماعياً وسياسياً، والذي يرزح المجتمع من الداخل تحت وطأته، ويتعرض لتأثيراته اليومية.

تطرح هذه العلاقات في وقت واحد مسائل أيديولوجية وتكنيكية وتثقيفية، على صعيدي الاستراتيجيا والتكتيك، وهي مسائل يجري حسمها بهدي من الالتزام الأيديولوجي، أي بواسطة السلوك العلمي، البعيد عن الارتجال والبتر والتجريبية.

وذلك على وجه التحديد ما يجعل المسألة التنظيمية وثيقة العلاقة بمسألة الالتزام الأيديولوجي.

التنظيم في العمل الثوري، إذن، ليس عملية ترتيب تقنية، بل هو انعكاس للموقف العقيدي، وإذا هو مضى يشق طريقه من دون هدي من الموقف العقيدي فسينتهي إلى صيغة تآمرية، لا إلى صيغة ثورية، وفي أحسن الأحوال سينتهي إلى صيغة عصبوية. فالتنظيم هو وسيلة النظرية إلى التنفيذ، وهو القارب أو الجسر اللذان تحدث عنهما ماوتسي تونغ، واللذان لا غنى عنهما أو عن واحد منهما للعبور من ضفة القرار إلى ضفة الممارسة.

فحين يقول الفكر السياسي إن المعركة هي **معركة الجماهير** فمن غير المنطقي أن يكون التنظيم - بعد ذلك - غير جماهيري.

وحين يقر الفكر السياسي بأن المعركة هي معركة الطبقات الفقيرة المستغلة، فمن غير المنطقي أن يُنسج التنظيم بعد ذلك من قماشة بورجوازية، **أو أن يخضع لقيادة هذه البورجوازية.**

وعندما يقر الفكر السياسي بأن العلاقة بين الفكر والعمل هي علاقة جدلية، وبأنه لا يوجد فكر مجرد لا يمارس ولا ترتد إليه التجربة بالإغناء، ثم يرتد إليها بالبديل، فإنه من غير المنطقي ألا يضع التنظيم بعد ذلك **مسألة الديمقراطية** في صلب بنيانه.

وحين يرى الفكر السياسي أن مرحلة المعركة وتوترها يستدعيان اتخاذ القرارات السريعة والمرنة، فإنه من غير المنطقي - بعد ذلك - ألا ينعكس ذلك التنظيم باعتماد **مبدأ المركزية الديمقراطية.**

وعندما تقر النظرية الثورية بأن المعرفة والممارسة هما طرفا حركة جدلية لا تتوقف، وبأنهما تتبادلان مكاسبهما بصورة مستمرة، وبأن حركتهما هذه تقتضي المضي في إجراء الإضافات والتصحيحات والتعديلات، فإن التنظيم لا يستطيع - بعد ذلك - إلا أن يعتمد **مبدأ النقد والنقد الذاتي** أساساً من أسس علاقاته.

ولمّا تقر النظرية الثورية بأن الاستسلام الطبقي هو احتياطي الاستسلام القومي، وبأن الاستسلام القومي هو توفير الوضع لفرض الاستسلام الطبقي، فإن التنظيم لا يستطيع - بعد ذلك - إلا أن يضع امتداداته العمالية والفلاحية بالدرجة الأولى من نشاطه، وأن يمضي في هذه الامتدادات **على مستوى الأمة.**

وحين تستطيع النظرية الثورية، بحكم كونها دليل عمل بالدرجة الأولى، التقاط طبيعة المرحلة وسمة الفترة التي يجتازها الجهد النضالي، فإن هذا الالتقاط إنما ينبغي له أن يعكس نفسه فوراً على طبيعة التنظيم وعلى **أولويات مهماته**، وعلى أسلوب عمله في تلك المرحلة.

من الممكن أن نمضي في تعداد جوانب هذه العلاقة الجدلية بين النظرية وانعكاساتها التنظيمية إلى ما لا نهاية، لكن ما يهمنا بالدرجة الأولى هنا هو على وجه التحديد تتبع هذه المسألة كما تنعكس على واقع الكفاح المسلح في «العالم الثالث»، حيث تصبح المهمات الملقاة على التنظيم المقاتل تمثل أرقى الأشكال التنظيمية وأكثرها إحكاماً.

وفي هذا المجال تبرز ثلاث نقاط جديرة بالبحث فيها:

- الأولى هي العلاقة بين الجهاز السياسي والجهاز المقاتل.
- الثانية هي نمو واتساع عملية التثقيف سياسياً وعسكرياً، داخل التنظيم، وفي الأجواء والحركات الجماهيرية المحيطة به.
- توفر فرص التصحيح والمراقبة الديمقراطية.

أرقى الأشكال التي جرى دفعها إلى حل هذه المعضلات المتداخلة تظهر جلياً في التجربة الثورية الفيتنامية، وفي المقابل فإن أبرز عرض واقعي للإشكالات الكبيرة الناجمة عن عدم القدرة على حل هذه المسائل لا يمكن استقاؤه بوضوح أكثر من ذلك الذي يتبدى في تجربة المقاومة الفلسطينية خلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٦٧ حتى سنة ١٩٧١.

ومن هنا، أهمية هذه الوثائق التي يشتمل عليها هذا الكتاب.

فيما يتعلق بالوثائق التي نحن بصددها، من الضروري تسجيل الملاحظات

التالية:

١. إن هذه الوثائق هي في الأصل جزء من عملية الاستكشاف التي قامت بها مجموعات دراسية جامعية أميركية، تعمل مع وزارة الدفاع، للتعرف على بنية وآلية القوة التي تنازلها في جنوب شرق آسيا. وقد عرف الأميركيون، منذ الحرب التي خاضوها في كوريا - وربما منذ انغماسهم في الحرب العالمية الثانية في جنوب شرق آسيا - أهمية التعرف على البنية التنظيمية للقوات الوطنية المحاربة في الهند الصينية.

وباتت «مختبرات الأبحاث»، التي تلحقها الآلة العسكرية الأميركية بوزارة الدفاع، تشكل دماغاً قائماً بذاته، تعتمد عليه العدوانية الأميركية اعتماداً أساسياً في عملياتها التي تهدف إلى تفتيت الحركات الوطنية المسلحة ودحرها، والوثائق التي بين أيدينا هي جزء من إنتاج هذه الأدمغة.

لكن تناولها كما حللها الأميركيون يشكل خطأً مهلكاً يمكن الوقوع فيه والتسبب بتصوير مغلوط فيه وميكانيكي للمسألة التنظيمية في العمل السياسي.

وقد قمنا، من خلال إعادة ترتيب المعلومات، بعرض منقى كلياً من التدخلات التحليلية الأميركية، كما أن هذه المقدمة تهدف إلى وضع الوثائق الآتي عرضها في سياقها السياسي الطبيعي.

٢. ومع ذلك فإنه من الضروري عند قراءة هذه الوثائق التخلي عن كل اعتقاد أن المسألة هي مسألة تقنية: إن هذه البنية التنظيمية المدهشة،

المتفوقة، هي السر الأساسي في قوة الثورة الفيتنامية وتجذرها وطاقتها المذهلة على منازلة أقوى قوة ضاربة عرفها التاريخ وإلحاق الهزيمة بها. نقول إن هذه البنية قد اكتملت ونمت من خلال ذلك التزاوج المذهل بين الالتزام النظري وأوضاع الواقع الموضوعي وتشعباته، ولذلك فإن الصورة التنظيمية التي بين أيدينا هي حصيلة الجدلية القائمة بحيوية بين الحزب والجماهير، في مكان معين، وفي حقبة معينة، لها أوضاعها ومعطياتها وكل من واقعها السياسي والاقتصادي والثقافي، ولهذا فإن قراءتها يجب أن تخضع لكل هذه الخلفية وتفاعلاتها.

٣. إن الأغلبية الساحقة من الدراسات التي وضعت عن المسألة التنظيمية كانت تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

- الدراسات الأساسية التي جرى فيها تثبيت قواعد رئيسية للعمل التنظيمي (لينين، ماوتسي تونغ، غرامشي، لوكاكش، إلخ).
- المقالات والدراسات النقدية التي جرت ضد أو مع حالة حزبية معينة في هذا البلد أو ذاك، والتي تراوحت بين النقد السلبي المرتد، والنقد الثوري الإيجابي.
- مجموعة القوانين والأنظمة الداخلية المتعلقة بالأحزاب الشيوعية وغير الشيوعية، المعلنة، والتي ترسم بنى عامة للعلاقات ما بين الوحدات والمراتب المتعددة داخل الحزب.

وهذه الأنواع الثلاثة من الدراسات، على أهميتها وأساسيتها، تختلف عن الدراسات التي نحن بصددها. فهذه الدراسة التي بين أيدينا هي الدراسة الوحيدة من نوعها - في حدود علمنا - التي ترسم خريطة تفصيلية لواقع

التركيب التحتي للثورة الفيتنامية، من حيث بنية الخلايا والعلاقات فيما بينها، ثم العلاقات بينها وبين القيادة، وبينها وبين الجماهير وطرق تأدية مهماتها، ونشاطها السياسي والعسكري والتثقيفي، وذلك كله من خلال عرض تفصيلي لتجارب واقعية لخلية من الخلايا، أو لعلاقة من العلاقات.

لا يقتصر الواقع التنظيمي لحزب ما على التعلق بقواعد عامة وترداد شعارات تنظيمية معينة، بل يشبه ذلك التركيب المعقد والمتداخل لحركة النسغ داخل شجرة عملاقة، وبالتالي فإن هذه الدراسة التي بين أيدينا تشبه القيام بعملية تشريح ميكروسكوبية لذلك العالم السري الخاص في شريحة من شرائح هذه الشجرة العملاقة.

وفي إمكان قواعد تنظيمية مثلى، على غرار المركزية الديمقراطية، والقيادة الجماعية، والنقد والنقد الذاتي، والخط الجماهيري، أن تتحول إلى أصنام بلا محتويات في حال إهمال التركيز على آلية حدوثها وكيفية انتقالها إلى الواقع. وتهدف الدراسات في هذا الكتاب إلى استكشاف ذلك العالم الهائل الممتد في أعماق هذه القواعد التنظيمية.

***

تغطي هذه الدراسة كل تفصيل يهم المناضلين العرب الذين باتوا يدركون، نتيجة دروس الواقع، الأهمية المتزايدة للعمل التنظيمي، والذين أدركوا أن إهمال الجانب التنظيمي في العمل الوطني كان أحد الأسباب الأساسية التي

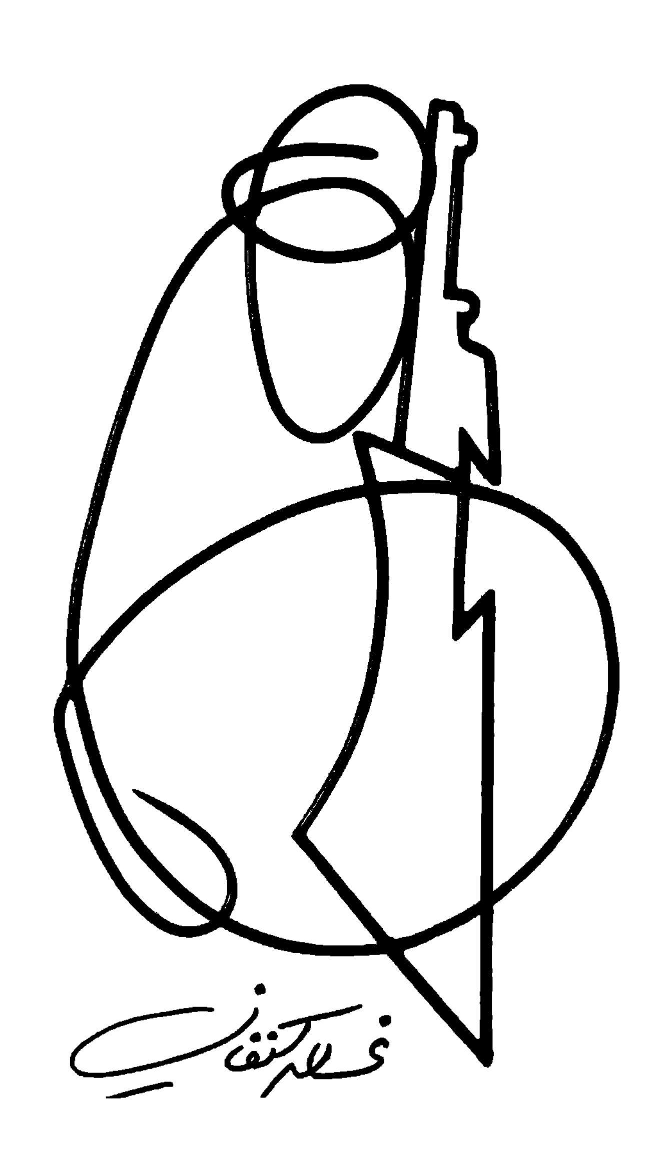
أحدثت تلك الهوة الهائلة بين النظرية والممارسة، وأدى في كثير من الأحيان إلى هز الثقة لا بين التنظيم والجماهير فحسب، بل بين قيادات تنظيم معين وجمهرة أعضائه أيضاً.

الثورة هي علم، ولهذا العلم قوانينه وتجاربه ودروسه، ولا ريب في أنه من دون استيعاب هذه القوانين والتجارب والدروس تصبح «النيات» وحدها هي البوصلة العاجزة التي تعرّض المسيرة للخطأ والارتباك إن لم نقل للتعب والانحراف.

الإقرار بعمق الثورة الفيتنامية وطلائعيتها ونجاحها هو من الناحية الموضوعية إقرار بضرورة استيعاب الدروس التي طورتها هذه الثورة ورسختها وأثبتت جدارتها، وهذا شيء طبعاً يختلف عن التغني بأمجاد تلك الثورة، بل يتعدى ذلك إلى التعمق في دراسة السلاح الأيديولوجي والتنظيمي الذي استخدمته لمواجهة القوة الإمبريالية في معركة استنزاف طويلة تميل فيها الكفة باطراد إلى مصلحة شعوب الهند الصينية.

وتشكل هذه الدراسة وثيقة لا غنى عنها من الوثائق التي يتحتم على المناضلين العرب دراستها واستيعابها والاستفادة منها في نضالهم من أجل قهر عدوهم الصهيوني والإمبريالي والرجعي.

بيروت - ١٩٧١



المقاومة هي الأصل

سيبدو اقتراح أحمد بهاء الدين بشأن إعادة خلق دولة فلسطين في الأردن وغزة («المصور»، ١٣ أكتوبر/تشرين الأول) لكثيرين كأنه وضع الحصان وراء العربة. أما أنا فأعتقد أن المشكلة أصعب من ذلك، لأنها مزدوجة. وإذا كان الوقت الآن ملائماً لفتح الدفاتر القديمة، كي يسهل علينا التعرف على الدفاتر الجديدة، فإن أسوأ ما في تلك الدفاتر هو أن عرب فلسطين، والعرب عموماً، رفضوا اقتراحاً مثل اقتراحك سنة ١٩٤٨. وفي ١٥ أيار/مايو من تلك السنة، حين أعلنت إسرائيل في منتصف الليل تأليف حكومتها الأولى، لم يكن يخطر على بال أي عربي أنه لو أعلن العرب في تلك الليلة حكومة فلسطينية لتغير كثيراً مما حدث في العشرين سنة اللاحقة.

هل يمكن تصحيح هذا الخطأ بعد عشرين سنة وبعد كارثة أكثر مرارة من كارثة ١٩٤٨؟ لا شك في أن هذا ممكن، شرط أن نعترف منذ البدء بأنه سيكون هذه المرة أكثر صعوبة وأقل فعالية مما كان سنة ١٩٤٨، لكن ذلك كله لا يعني على الإطلاق أن الاقتراح ليس المدخل المجدي لميدان تبدو أبوابه جميعها، الآن، مسدودة تماماً.

على أن البحث في هذا الاقتراح الجريء يستلزم تسجيل عدة نقط، في البدء، لها علاقة، مباشرة أو غير مباشرة، بالأمر كله:

أولاً: لقد كانت أكبر جريمة ارتكبت في حق شعب فلسطين، بعد الجريمة التي ارتكبتها الصهيونية المتحالفة مع الإمبريالية، هي جريمة خلع الفلسطينيين عن قضيتهم، ثم خلع ما تبقى من فلسطين عن الفلسطينيين، وذلك في الواقع لم يحدث منذ سنة ١٩٤٨، لكن منذ سنة ١٩٣٦ حين كانت الثورات الفلسطينية تشكل عملياً زيادة الحركة العربية في اتجاه التحرر، وكانت الأنظمة العربية لا تزال عاجزة عن إدراك الارتباط العضوي بين الصهيونية والاستعمار، ولا تشعر بالخجل حين توجه إلى الفلسطينيين نداء بإنهاء الثورة اعتماداً على وعود «صديقتنا بريطانيا».

ثانياً: لقد أدى عزل الفلسطينيين عن قضيتهم، المتعمد أو غير المتعمد، إلى «سلب الفلسطيني» بعد أن تم سلب أرضه، وهذه المقارنة أقصدها قصداً، فقد حدث على صعيد العنصر البشري ما حدث على صعيد الأرض. انتُهكت الأرض الفلسطينية وانتهك الإنسان الفلسطيني.. وكما أن ما تبقى من الأرض الفلسطينية لم يترك ليظل فلسطينياً، كذلك فإن ما تبقى من شعب فلسطين لم يترك ليظل، بالمعنى النضالي، فلسطينياً.

ثالثاً: ظلت مسألة الكيان، تبعاً لذلك، مسألة سلبية وغير قادرة على الارتفاع إلى المستوى المطلوب، لا لأن الكيان في حاجة إلى أرض، إلى رقعة مهما تكن صغيرة فقط، بل أيضاً لأن الدول العربية التي اعتادت أن تكون وصية على الشعب الفلسطيني لم تستطع أن تتخلى عن هذه الوصاية عملياً ليقررها شعب فلسطين بنفسه.

إن هذه النقاط، في اعتقادي، تؤدي بالضرورة إلى تبني اقتراح أحمد بهاء الدين إذا كانت تتوفر حقاً نية مساعدة الشعب الفلسطيني على استرداد نفسه

وأرضه وتولي الريادة من جديد في ميدان الصراع المصيري الراهن. ومع ذلك فإن دولة فلسطين التي اقترحها أحمد بهاء الدين هي الضفة الغربية والضفة الشرقية وغزة (وأضيف: الرقاع الواسعة على الحدود السورية) تحتاج إلى ما هو أكثر من مجرد قرار سياسي يعتمد على مبدأ جغرافي.

يعيدنا هذا إلى قصة الحصان والعربة، وأعتقد ها هنا أنه من المضيعة للوقت أن نقول إذا ما كان اقتراحك قد وضع الحصان أمام العربة أم وراءها لأنني أعتقد أن لا الحصان ولا العربة بين أيدينا الآن.

إن حركة إنشاء «دولة فلسطين» يجب أن تترافق حتماً مع حركة «إنشاء» الإنسان الفلسطيني الجديد، وهو دور لا بد للدول العربية مجتمعة من أن تأخذ على عاتقها - ما دامت كانت، ولا تزال، تعتبر نفسها وصية عليه - بناءه، جنباً إلى جنب مع شعب فلسطين ذاته.

لقد استطاع الفلسطيني، خلال ٢٠ سنة من التيه والمنفى، أن يصمد في وجه كل الأوضاع القاسية التي واجهته، ولا أعتقد أنه تخلى عن هويته الفلسطينية رغماً من كل شيء، لكن مما لا شك فيه أن العلاقة بين الفلسطينيين صارت علاقة المنفى والتشرد لا علاقة الثورة. وأنا أعتقد أن الدعوة إلى «أرض» ينبغي لها أن تترافق مع دعوة إلى خلق علاقة جديدة فيما بين الفلسطينيين، وبينهم وبين الدول العربية، وهذه مسألة موازية في الأهمية لمسألة إنشاء الدولة الفلسطينية، لأن الدولة هذه لن تُنشىء لتكون دولة عادية، إنها «دولة-مرحلة»، «دولة-مهمة»، «دولة-رسالة»، وهو ما يعني فوراً أنه من المطلوب - جنباً إلى جنب مع خلق دولة فلسطين - خلق شعب قضية هذه الدولة.

وهنا ليس مجال الحديث بالتفصيل عن كيفية حدوث ذلك، لكن لا شك

في أن في طليعة ما يجب عمله هو إنشاء علاقة جديدة بين الدول العربية وبين الفلسطينيين كي تصبح هذه الدولة الجديدة مثل «عقدة القنطرة» في عروبة قضية فلسطين، ثم إيجاد وسيلة، سواء بالإرغام أو بالاختيار، لحشد شعب فلسطين، بكل إمكاناته المهدورة، التي تحدثت عنها في ميدانه الأصلي، ووضع استراتيجيا عربية وفلسطينية لتأخذ هذه الدولة على عاتقها رسالتها.

وذلك كله يلفت نظرنا إلى محاذير خطرة في هذا النطاق:

أولها أن تُعتبر هذه الدولة حلاً للقضية الفلسطينية، وثانيها أن تكون حجة للرأي العام الدولي في تصفية قضية فلسطين اعتماداً على ما يفهمه العالم - خطأً - أن قضية فلسطين هي قضية لاجئين، وثالثها فشل هذه الدولة في إحراز اعتراف دولي كاف، ورابعها قدرتها على أن تكون من ناحية، كباكستان مشطورة من الوسط، وأن تكون من ناحية أخرى قادرة، كألمانيا الغربية، على فرض مبدأ مثل مبدأ هولشتاين، وخامسها قدرة هذه الدولة على الصمود أمام حملات إسرائيل الانتقامية.

إنه من المثير للانتباه حقاً أن تكون المقاومة الفلسطينية في الأراضي المحتلة أقدر من غيرها على ربط قدر الضفة الغربية بغزة، وذلك يعزز بلا ريب نظريتك، ويعطي اقتراحك مبرراته الموضوعية، ولا شك في أن هذه المقاومة، في درجاتها اللاحقة، ستكون أيضاً أقدر على أن تحقق وجهي اقتراحك المتلازمين: خلق الدولة - الرسالة، وخلق الشعب المقاتل.



آخر ما كتب غسان

حول قضية أبو حميدو
وقضايا «التعامل» الإعلامي والثقافي مع العدو

في الفترة القريبة الماضية تفجرت أحداث جزئية شغلت كثيراً من الناس، عن قضايا تتعلق بالمقاومة بالذات. ولم تكن هذه الأحداث في حدّ ذاتها مهمة، لكنها كانت مناسبة لإلقاء نظرة إلى جذورها. ومع ذلك، فإن مثل هذه النظرة لم يتح إلى الآن، لا لانغماس كثيرين من المتناقشين في التفاصيل السطحية لهذه الأحداث فقط، بل أيضاً بسبب التسارع المستمر للتطورات المحيطة بحركة المقاومة، بحيث يندر أن تتاح الفرصة للقيام بامتحان عميق لحدث من الأحداث، من جميع جوانبه، قبل أن يطغى حدث جديد يشدّ الانتباه إليه، ويغطي على ما عداه، وهكذا.

لعل أبرز أحداث الفترة التي نتحدث عنها، والتي تندرج في قائمة المواصفات التي أشرنا إليها، هي مسألة «أبو حميدو»، والضجة التي أثارتها الاتهامات التي وجهت إليه بشأن ما قيل عن قيامه باغتصاب فتاتين، هما شقيقتان، من بلدة حاصبيا، الأمر الذي دفع شقيقهما إلى إطلاق الرصاص عليهما وقتلهما، وردات فعل سكان البلدة الذين هبوا لغسل العار الذي لحق بهم، ثم قرار محكمة الثورة القاضي بإنزال حكم الإعدام بالفدائي «أبو حميدو»، وذلك «كي يكون عبرة لغيره»، على أن يجري تنفيذ هذا الحكم في ساحة البلدة، وبقية القصة معروفة.

فقد رفض سكان البلدة إعدام أبو حميدو، وطالبوا بانسحاب الفدائيين من البلدة وجوارها، وقد انسحب الفدائيون فعلاً، وقصفتهم الطائرات الإسرائيلية ظهر اليوم التالي قبل أن يتمكنوا من مواقعهم الجديدة، وتمويهها، لكن الطائرات الإسرائيلية قصفت، أيضاً، شوارع البلدة ذاتها من دون تمييز. وقيل فيما بعد إن «أبو حميدو» أصيب بجروح في أثناء تعرض المنطقة للقصف، ولعله كان واحداً من نزلاء السجن الذي تعمّدت الطائرات الإسرائيلية ضربه.

وفي الوقت الذي كان حادث أبو حميدو وذيوله تشغل الجزء الأكبر من المناقشات المحتدمة في تلك الفترة، كانت قضية أخرى تتفاعل على مستوى أقل حدة، وهي قضية يمكن تلخيصها بـ : حدود وضوابط العلاقات الإعلامية والثقافية عموماً، مع العدو الإسرائيلي. ففي تلك الفترة أخذ طالبان على عاتقهما أمر الاشتراك في برنامج تلفزيوني بريطاني، من قبرص، قاما في أثنائه بمناقشة مباشرة مع طالبين إسرائيليين بشأن قضية فلسطين. وفي الفترة نفسها أخذت قضية «فنلي»، في كلية بيروت للبنات (وهو الأستاذ الذي تغاضى عن وجود مقطع في كتاب دراسي مقرر، يبرر الاغتصاب الصهيوني)، تتفاعل، وتنتقل إلى صفحات الصحف اليومية، وتصل إلى حد المطالبة بطرد الأستاذ المذكور. أما قضية وجود مرجع طبي إسرائيلي في مكتبة الجامعة الأميركية، فقد أخذت حيزاً أقل من الاهتمام، ومع ذلك فقد أدت إلى طرح المسألة الأساسية في هذا النطاق.

ولا تشكل هذه القضايا الثلاث شيئاً جديداً تماماً، فقد حدثت أمور تماثلها مرات عديدة خلال السنوات الماضية، والواقع أنه لا يمكن اكتشاف منطق معين للأسباب التي تؤدي إلى ظهورها فجأة، واحتدام النقاش بشأنها، مرة بعد الأخرى. وقد يحدث ذلك في فترة يكون العدد الأسبوعي من «الإكسبرس»

الفرنسية (مثلاً) موجوداً في كل مكان من بيروت، ويخصص عدة صفحات لشتم عنصري وديني للعرب، من دون أن يقوم أحد لا بمنع «الإكسبرس» أو بمناقشة موقفها، بل حتى بعتاب مراسلها في بيروت! وهذا ما كان يحدث فعلاً في الفترة التي كان البروفسور فنلي عرضة لنقد شامل في صحافة بيروت!

على أن المهم في هذه القضايا، والأشكال المتعددة التي تظهر فيها بين الفينة والأخرى، هو أنه طوال الفترة الماضية لم يكن بالوسع التوصل إلى مقاييس وقوانين فيما يتعلق بحدود وضوابط الصلة الإعلامية والثقافية عموماً مع العدو. وهكذا ظلت الأمور خاضعة في معظم الأحيان لتقديرات شخصية، وظلت الأحكام بشأنها هي الأخرى أحكاماً فردية، ومزاجية في أحيان كثيرة.

لنحاول، فيما يلي، إلقاء نظرة على هاتين القضيتين: قضية أبو حميدو، وقضية النشاطات الإعلامية والثقافية للعدو، وعلاقتنا بها، على جميع المستويات.

قضية أبو حميدو

لا يمكن فهم هذه القضية من دون تفكيكها إلى عناصرها الأصلية، وإلا ظلت بالنسبة إلينا كتلة من الغموض، ومن الانفعالات التي لا تفسَر، وبالتالي لا يمكن حلها. وأرى أنه كي يكون بوسعنا الإحاطة بهذه المسألة (وبالدرجة الأولى: بدلالاتها وجذورها) علينا تقسيمها إلى ثلاثة أجزاء رئيسية: موقف الثورة، أي ثورة، من الانتهاكات التي يرتكبها عناصرها - الاغتصاب وجرائم العرض - علاقة المقاومة بالأهالي.

أ- موقف الثورة من الانتهاكات التي يرتكبها أعضاؤها:

لا يجادل أحد في أن الثورات عادة تطلب من عناصرها درجة عالية من

الانضباط المسلكي، وخصوصاً إزاء تقاليد الجماهير في فترات الاحتكاك بها في عهود الكفاح المسلح. ويصل هذا الانضباط إلى حد جعل كثيرين من المفكرين ومؤرخي الثورات يعتقدون أن أحد الأخطار الكبيرة التي تواجه الجيوش الثورية هي تحولها، نتيجة الضبط الحديدي لمسلكيتها، إلى قوة محافظة في المستقبل. ويقول لنا جون ريد، مثلاً، إن التعليمات التي حملها الجيش الأحمر معه حين اكتسح المقاطعات الإسلامية في الصين في إبان الثورة كانت تطالب بمسلكية معينة وقاسية لا تكاد تصدق، إلى حد كانت معه تعليمات الرئيس ماو للجنود الصينيين تصل إلى المطالبة بألا يتلفظوا أبداً، أمام المسلمين، بكلمة «كلب» أو «خنزير» أو «خمر».

وليس استثنائياً على الإطلاق أن يقوم الجيش الثوري بإعدام عنصر من عناصره إذا ما اغتصب فتاة، وقد حدث ذلك مرات لا يحصيها العد، بل كانت الجيوش الثورية، في فترات احتدام حرب الشعب الوطنية، تصدر أحكاماً بالإعدام على عناصر من صفوفها لأسباب تبدو أحياناً، إذا ما نظر إليها من الخارج، أقل شأناً من الاغتصاب.

ومن هنا فإن الحكم بإعدام فدائي اغتصب قروية هو من حيث المبدأ إجراء لا يمكن وصفه بأنه غريب أو بأنه استثنائي، لكن إصدار حكم من هذا النوع يجب أن يرتبط، بين أمور عديدة، بأمرين أساسيين: **أولهما**: التحقيق في الأمر وفق أصول علمية، ذلك بأن جريمة الاغتصاب هي واحدة من أعقد الحالات الجرمية، وخصوصاً إذا ما نظر إليها من زاوية ثورية، وليس من زاوية الانسياق في نسخ التقاليد بصورة آلية (وسنرى تفاصيل ذلك حين نصل إلى بند الاغتصاب وجرائم العرض). **وثانيهما**: ضرورة قياس حادث من هذا النوع وفق

القوانين التي جرى تربية عناصر الجيش الثوري على أساسها: درجة الانضباط، ودرجة التسيس، والشروط المسلكية التي يعتمدها هذا الجيش، وإلى آخر ما هنالك من قوانين. ومن دون وجود مثل هذه القوانين الثورية أصلاً في صلب التربية السياسية والعسكرية للقوات المسلحة، فإنه من غير المنطقي تطبيق تلك القوانين فقط عند حالات العقاب.

إذا عدنا الآن ونظرنا إلى حادثة «أبو حميدو» من خلال هذين الشرطين، وجدنا أن ما حدث يكاد يكون مهزلة، وسنرى فيما بعد لماذا كان كذلك.

فمن الواضح أن «أبو حميدو» لم يغتصب الفتاتين، ولا واحدة منهما – وأن حالة التحرش التي حدثت، على سذاجتها، لم تكن حالة مبسطة (بمعنى أن أبو حميدو ليس هو الذي سببها جملة وتفصيلاً) – وأن الموضوع كله أُخذ على أكثر أشكاله سذاجة وبساطة، وجرى التحقق منه من خلال ردة فعل الشقيق الذي اغتال شقيقتيه من دون مبرر، واعتُبر سلوكه كأنه برهان على خطأ شقيقتيه وجريمة أبو حميدو، وهو اعتبار غير جائز بالطبيعة، وخصوصاً حين تأخذ به ثورة تحكم على أحد عناصرها بالموت.

لكن الأمر الآخر ليس أقل أهمية، وهو الأمر الذي يلخصه السؤال التالي: هل نشأ «أبو حميدو»، داخل قوات الثورة، على درجة من التربية السياسية والنضالية، والانضباط التنظيمي الحديدي، موازية في منطقها وصرامتها لهذه الدرجة من العقاب التي نزلت به حين أخلّ بالسلوك المطلوب؟

لقد ذكرنا في السطور السابقة أن الجيوش الثورية، في فترات حرب الشعب الوطنية، ولا سيما حين يكون الصراع المسلح محتدماً ضد العدو وسط الجماهير، تضع شروطاً قاسية على مسلكية عناصرها، وغالباً ما تسمح لنفسها بدرجة

ليست قليلة من الانحناء أمام التقاليد السائدة حين لا تكون هذه التقاليد في السطر الأول من جدول التناقض الراهن. لكن هذه الجيوش لا تفرض تلك الشروط كما تفرضها قوانين العقوبات العسكرية النظامية، ولا تفرض تلك الشروط من خلال منطق التخويف بالعقاب، ولا تفرضها من خلال سطوة الإرهاب، لكنها تبنيها بالتدريج من خلال الوعي، بحيث يصبح التزام المناضل الثوري هذه القوانين المسكلية جزءاً من واجباته النضالية، لا إلزام فيها ولا جزاء، مستندة إلى الوعي الثوري، وقائمة على الانضباط التنظيمي، ومستمدة من القناعات الذاتية العميقة.

عندها يصبح تحطيم هذه القوانين جريمة كبيرة، تستحق تلك الدرجة من العقاب. وهذا بالذات ما يفسر منطق الثورة حين تجعل عقاب جريمة الاغتصاب الإعدام، في حين أن القوانين المدنية العادية لا ترى في هذا العمل ما يستوجب عقاباً لا يصل في أقصى الحالات إلى أكثر من خمسة أعوام من السجن.. ذلك بأن الثورة تعتبر جريمة الاغتصاب جريمة سياسية أيضاً.

من هنا، فإنه حتى لو ارتكب «أبو حميدو» جريمة اغتصاب فتاة من بنات الشعب، فإن الشروط الثورية تقتضي النظر إلى هذه الجريمة - إذا ما أردنا اعتبارها جريمة سياسية أيضاً - من خلال الوعي، وإذا نظرنا إليها من خلال وعي أبو حميدو، صار لزاماً علينا أن نضع نصب أعيننا امتحان أسلوب التربية السياسية في التنظيم الذي ينتمي إليه. فإذا كانت التربية السياسية في ذلك التنظيم متقدمة، وقائمة على التوعية والانضباط والمسلكية الثورية والعلاقة الحميمة مع الجماهير، فإن العقاب الذي ينزل بمرتكب الجرم، عندها، يكون غيره فيما لو كان التنظيم المشار إليه متسيباً، وفاقداً لعناصر التثقيف السياسي

والانضباطية المسلكية، وغير مكترث للجماهير أو مهتم بها.

إن نشاط أي «محكمة ثورية» - على وجه العموم - لدى ثورة من الثورات، يجب أن يكون مستنداً إلى قوانين. وهذه القوانين عادة تنبثق من النظام الداخلي لتنظيم ما أو لحزب أو لجبهة، ومن اللوائح التنظيمية الملحقة به. ومن المفهوم أن الأنظمة الداخلية لحزب أو لحركة أو لجبهة هي انعكاس للأيديولوجيا التي تسترشد بها، وهذا يدلنا، بصورة مختصرة، على الحيثيات الكامنة وراء منطق العقاب في الثورة - هذا العقاب الذي يستند إلى نظرة إلى الإنسان والعالم تختلف عن تلك التي تنتهجها الأنظمة والدول الخاضعة لسيادة البورجوازية، أو الإقطاع، أو الواقعة تحت الاحتلال. فالثورة لا تستطيع إلا أن تربط مسألة العقاب بالوعي. ومن البديهي أن الوعي، بالنسبة إلى عضو في تنظيم معين، مرتبط ارتباطاً شديداً بالمسألة التنظيمية، ويجب النظر إلى منطق العقاب من خلال ذلك كله.

ب- الاغتصاب وجرائم العرض

كما هو واضح، فإن جريمة الاغتصاب، في مجتمع مثل مجتمعنا، هي جريمة معقدة، وتكاد تكون لكل واحدة منها شروط تختلف عن الأخرى. إنه من التكرار التذكير بأن مجتمعاً متخلفاً، يضع حواجز قاسية بين الجنسين، ولا يستطيع أن يقدم حلاً منطقياً لمشكلة الكبت (وخصوصاً بعد انتهاء عادة الزواج المبكر)، وفي الوقت نفسه يتسامح إزاء نشر الصور العارية، والأفلام الإباحية، وترويج منطق «التحرر» الجنسي وأخلاقياته على جميع المستويات، والتحريض على اعتباره منطق المثل الأعلى المنشود؛ إن مجتمعاً من هذا النوع لا يمكن أن تكون الجرائم الجنسية فيه، بما في ذلك الاغتصاب، أحداثاً بسيطة، أو أحداثاً

يمكن الحكم عليها ببساطة. ويتوجب علينا أن ندرك أن هذه «الجرائم»، على مختلف مستوياتها، هي أفعال مركبة ومعقدة وتخضع كل واحدة منها إلى شروط فريدة، لا نستطيع إلا أن ندرسها إذا أردنا أن تكون أحكامنا عليها دقيقة وغير جائرة.

والمشكلة هي أنه مع ازدياد تعقيد واقع الجريمة الجنسية، وحوافزها ونتائجها، فإن جرائم العرض - كرد تقليدي على جرائم الجنس - ما زالت تحتفظ بمنطقها القديم إياه، وتوفر لها القوانين الرجعية، وكذلك منطق الأنظمة البورجوازية المتخلفة، جواً من الحماية الكافية لضمان استمرارها. فعلى الرغم من دور هذه الأنظمة، المباشر وغير المباشر، في خلق مسرح الجريمة الجنسية، فإنها تهرع إلى مساندة مجرمي العرض، قتلة أخواتهم وزوجاتهم وبناتهم وأمهاتهم وبنات عمومتهم، بفرض عقاب شكلي - في حين أنها تقف عاجزة عن تقديم أي حل لحماية أولئك الأخوات والزوجات والأمهات وتوفير استمرار الحياة لهن.

وتعد حادثة «أبو حميدو» نموذجاً لهذا المنطق غير المتزن الذي خضع له الجو العام طوال أيام الأزمة:

- فقيام شقيق الفتاتين بقتلهما هو عمل لا مبرر له، حتى في السياق التقليدي لمنطق جرائم العرض، ومع ذلك فقد توفرت له الحماية على جميع مستويات المجتمع والدولة.
- وانصباب النقمة على «أبو حميدو»، حتى من دون إثبات ومن دون تحقيق، وعلى الرغم من الصيحات الخافتة للأطباء الشرعيين، جاء بمثابة الإمعان في حماية قاتل شقيقتيه، وهدر دم بريء.
- وانسياق الثورة الفلسطينية في هذا التيار جاء كثالثة الأثافي! إذ إن

الثورة، أمام مشكلة من هذا النوع، وأمام الواقع المعقد للجرائم الجنسية وجرائم العرض، كانت مطالبة بوقفة جادة وعميقة، حتى إن كلفتها هذه الوقفة، موقتاً، هزة صعبة. فليس الاغتصاب، كما قلنا، كلمة تقال. بل عمل يخضع لأوضاع محددة ولشروط معقدة: فما فهمه الشقيق أنه جريمة اغتصاب لم يكن كذلك، وما فهمه المجتمع - قياساً على جريمة الشقيق - أنه «اغتصاب جماعي»، لم يكن كذلك. وقد جاء قرار الإعدام الذي أبرمته الثورة كأنه يوافق على ذلك الفهم المغلوط للحادث بدلاً من انتهاز الفرصة لطرح مثل هذا الموضوع الخطر طرحاً موضوعياً، ومواجهة الخطأ بجرأة، ودعوة القوى الوطنية والتقدمية في لبنان إلى قول كلمتها.

ج- علاقة المقاومة بالأهالي

في المقاطع السابقة مسّ المقال نقاطاً تبدو، أول وهلة، كأنها ليست على علاقة مباشرة بموضوعنا؛ نقاطاً من نوع: دور الوعي السياسي عبر العملية التنظيمية في فرض منطق العقاب، والمأزق الجنسي وجرائم العرض في بلادنا، ودور القوى الرجعية في تهيئة مسرح الجريمة الجنسية وبعد ذلك المسارعة إلى حماية القاتل، ومهمة التنظيم الثوري في صدم المجتمع المنساق في تيار الضلال والخطأ، ودور الثورة في النظر إلى مسألة العلاقات بين الرجل والمرأة نظرة علمية في مستوى التطورات التي نعيشها وعدم الخضوع للإرهاب اللفظي الذي تمثله كلمات، مثل: اغتصاب، وانتهاك، وشرف، وعرض، حين تكون مفرغة من معانيها الإنسانية - الانحناء أحياناً أمام بعض التقاليد، لكن ليس الانسياق في تيارها، وبعد ذلك دور القوى الوطنية والتقدمية في لبنان إزاء حادثة حاصبيا

بالذات. على أن هذه النقاط هي في الحقيقة في صلب موضوعنا، وتشكل أساسه، وإذا أردنا حقاً فهم حادثة حاصبيا وقصة «أبو حميدو»، فإنها، بالدرجة الأولى، حصيلة هذه النقاط مجتمعة.. ولو لم تكن كذلك لما وصل الأمر إلى هذه الدرجة. ومن الواضح أن الخطأ الذي وقع في كل نقطة من هذه النقاط هو الذي جعل من هذا «الحادث العادي»، حادثاً سياسياً كبيراً.

ومع ذلك، فإن عشرات على غرار هذه الأحداث تقع يومياً في كل بقعة من بقاع وطننا العربي، والذين يواكبون حياة المقاومة والمقاومين، يعرفون - وهذا ليس سراً - أن ما توهم كثيرون أنه وقع في حاصبيا قد وقع فعلاً، وليس وهماً، في أمكنة عديدة من البلاد العربية، وأن التنظيمات كانت تنظر في كل قضية من هذا النوع النظرة التي تتفق مع أنظمتها وعلاقاتها الداخلية، وتتخذ الإجراءات الملائمة، وفي أغلبية الحالات كانت الأمور تنحل قبل وصولها إلى درجة التأزم.

سنكون في منتهى السذاجة لو اعتقدنا، للحظة واحدة، أن الآلاف من الشبان الذين يشكلون الجسد الحي لحركة المقاومة، والذين ينتسبون في معظمهم إلى حركات وقوى كان لها نظرة سلبية إلى مبادئ التثقيف السياسي والتربية التنظيمية، هم جيش طاهر من القديسين الأتقياء الورعين، وأنه ينبغي لنا عدم توقع أي خلل أو خطأ في مسلكياتهم، لكن الصحيح هو أن هذه المجموعة من الأخطاء والانتهاكات، في السنوات الماضية، ومن خلال القياس النسبي، كانت قليلة للغاية، و أقل ما يمكن توقعه.

ومع ذلك، فإن التنظيمات، في الإجمال، لم تكن تتلكأ قط في اتخاذ إجراءات صارمة جداً أحياناً ضد مرتكبي تلك الأخطاء أو الانتهاكات. ولا شك في أن هذه

الإجراءات كانت أحياناً تخضع لتقديرات مبالغ في قسوتها، أو في ليونتها، وكانت عادة تشكو من عدم استنادها إلى لوائح تنظيمية واضحة، إلا إن ذلك لم يكن يمنع من احتفاظ المقاومة بدرجة معينة من الانضباط، ومن المنطق التفاهمي، في علاقاتها مع الناس على مختلف المستويات. فلماذا انفجر الموقف في حاصبيا على هذه الصورة؟

إن هذا السؤال يجب أن يعيدنا إلى جذور المسألة، وهي جذور تقع بلا شك أبعد من «أبو حميدو»، وأبعد من قرار محكمة الثورة. وعلينا، تواً، أن نضع المسألة باختصار وبوضوح: لقد أشار حادث حاصبيا إلى خلل خطر في علاقة المقاومة بجماهير الجنوب، وعبر عن انفجار لمأزق متقادم، وأوضح أن سلسلة المعالجات المغلوطة للعلاقات مع الجماهير في جنوب لبنان قد دفعت بالتناقض الثانوي إلى سطح الأحداث...

وهكذا، فإن إيقاف نظرتنا إلى حادث حاصبيا عند أبو حميدو هو بمثابة التزلج على قشرة المشكلة!

والذهاب إلى جذر المشكلة هو الذي يفسر لماذا أخذ حادث حاصبيا كل هذا الحجم الذي لا مبرر له، في حين أن أحداثاً مشابهة قد وقعت في أمكنة متعددة، وتم حلها نتيجة مبادرات من المقاومة حيناً، أو من ممثلي الأهالي حيناً آخر.

وقد تراكمت الأمور لفترة طويلة كي تصل إلى ما وصلت إليه في حاصبيا، ولعلنا نستطيع أن نلاحظ أن ذلك التراكم لم يكن تجميعاً مبسطاً لأحداث يومية عادية، لكنه تركيب معقد لنتائج كانت تصب من خلال الممارسات التالية:

١. ضعف العلاقة بين المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية والديمقراطية في لبنان، هذا الضعف الذي كان يلجأ أحياناً إلى إخفاء نفسه وراء

مختلف صيغ «المساندات» الميكانيكية، وأحياناً أخرى وراء إنشاء علاقات مخترة ووجاهات، لكن من حيث الجوهر ظلت المقاومة تعتبر نفسها وجوداً طارئاً وزائداً في الجنوب، وليس جزءاً لا يتجزأ من تحرك وطني ديمقراطي شامل، مرتبطة به ارتباطاً يومياً، ومنظماً من خلال القوى الوطنية والتقدمية.

٢. عسكريتاريا المقاومة التي أصرت على طرح نفسها فقط من خلال وجود وممارسات عسكرية، وهو ما أدى إلى ترويج فهم خطأ لمفهوم «القاعدة العسكرية» ومفهوم «تنمية القدرات القتالية» في الجنوب، وتحويل هذه المفاهيم وغيرها إلى ممارسات تتناول حياة الجماهير من الخارج، ولا تدخل في صلبها وتصبح جزءاً من وعيها، أو من تحركها اليومي.

٣. نتيجة هذا الطابع العسكريتاري لوجود المقاومة في الجنوب، فإن كسل العمليات القتالية وضآلة حجمها وعددها وفعاليتها في الفترة الأخيرة، قد أفقد ذلك الوجود - في أعين قطاع كبير من الجماهير الجنوبية - قسماً كبيراً من مبرراته، وتضاعفت كمية السلبية في النظر إليه، وتضاءلت إلى الصفر كمية «التسامح» أو «التفهم» أو «العقلانية» في معالجة الأخطاء الناجمة عن ذلك الوجود الذي فقد كثيراً من مبرراته.

٤. يضاف إلى ذلك كله، أن عدونا (وهو بدوره حالة مركبة من أطراف متعددة ومتفاوتة الحجم) يعيش على مبادرات متحركة تعرف كيف تتسرب من خلال هذه الأوضاع، وتعرف كيف توجه رياح حربها النفسية، وغاراتها المعنوية، وضغوطها العسكرية والسياسية. وقد نجح هذا العدو إلى حد بعيد في إرهاب جماهير الجنوب وبناء حاجز

من الخوف بينها وبين المقاومة، وهو حاجز سببه الخشية من «عقاب» إسرائيلي توجهه أجهزة استخبارات قديرة ومتسللة جيداً في الجنوب (قبل حادث حاصبيا وبعده، مثلاً، قامت منظمتان بإعدام جاسوسين كان الإسرائيليون قد نجحوا في تجنيدهما من داخل هاتين المنظمتين، وقد أعدم أحد هذين الجاسوسين في ساحة قرية صديقين - وفي أثناء أزمة حاصبيا كان كثير من السكان الغاضبين مقتنعاً تماماً بصحة شائعة مفادها أن ٢٥ فدائياً على الأقل قد تناوبوا اغتصاب الشقيقتين - ولم تكن هذه الشائعة بعيدة عن نشاط استخبارات العدو).

ومهما يكن فإنه يتوجب علينا عدم المبالغة (كما يحدث عادة) في أهمية هذا البند الأخير، بحيث يعطى الأولوية، لأنه من الواضح أن قدرات العدو هذه لم يكن من الميسور لها أن تحقق النجاح الذي حققته لو كانت الثغرات في علاقة المقاومة بالجماهير اللبنانية، وفي تصورات المقاومة لطبيعة وجودها ومهماتها في الجنوب، أقل مما هي فعلاً.

إن النتائج التي أخذت تتراكم بالتدريج، كإفرازات يومية لهذه الخطوط، أو لهذه القنوات الأربع، قد تحولت إلى طاقة نوعية وجدت أول الفرص السانحة لتعبر عن نفسها في حادثة «أبو حميدو»، ولو لم يخطر على بال ذلك الشاب، عصر ذلك اليوم، أن يتحرش بفتاتين شاهدهما تتمشيان قرب المعسكر، لكان انفجار حاصبيا، أو غيرها من القرى الجنوبية، قد حدث أيضاً، وربما بعد يوم أو أكثر، عبر حادثة من هذا النوع أو من نوع آخر.

إن هذا الحادث، منظوراً إليه من هذه الزوايا المجتمعة، يشكل في جانبه الإيجابي إشارة إلى ضرورة الوقوف بجرأة، وإعادة النظر في التجربة، وتصويبها،

وذلك من خلال توحيد موقف المقاومة بشأن خطة وهدف العمل في جنوب لبنان، وبالتالي شكل العلاقة مع الجماهير الجنوبية ومداها، والدور المركزي للقوى الوطنية والديمقراطية في لبنان إزاء هذه المهمات.

من السخف تحميل الخطأ لـ «أبو حميدو»، واعتبار المسألة منتهية هنا، وكذلك فإنه من السخف توجيه اللوم إلى أهالي حاصبيا، واعتبار المأزق مجرد افتعال لحالة غضب لا مبرر حقيقياً لها، وعلى المستوى نفسه فإنه من الضروري القول إن لا دماء الشقيقتين البريئتين، ولا دماء «أبو حميدو»، ولا كل الأحكام الأخلاقية في العالم تستطيع أن تحل مشكلة من هذا النوع.

وقد يكون من المستحيل تجنب القيام بإجراء آني، أو تكتيكي، عندما نواجَه بمشكلة واقعية من هذا النوع - هذا صحيح، لكن الخطأ الفظيع هو أن يكون ذلك الإجراء الآني أو التكتيكي إجراءً انفعالياً، مقطوع الصلة بالفهم الصحيح للمشكلة، وبالتالي فهو لا يكون إلا مقدمة للوقوع، بعد فترة وجيزة، في فخ مشكلة مماثلة.

قضية العلاقات الإعلامية

تختلف طبيعة هذه القضية وأبعادها اختلافاً كلياً عن طبيعة وأبعاد المشكلة الأولى التي صارت تعرف باسم «مشكلة أبو حميدو».

وكما قلنا، فإن الموقف العربي من قضايا العلاقات الإعلامية والتعليمية، والشؤون الثقافية الأخرى، مع العدو، أو مع مؤسسات تابعة له، لا يزال إلى الآن خاضعاً لاجتهادات شخصية وتقويمات ذاتية. وعلى الرغم من أن هذا النوع من العلاقات أكثر تعقيداً وتشابكاً من العلاقات التي تدخل في اختصاص

قوانين مكتب مقاطعة إسرائيل ولوائحه، فإننا نلاحظ، بصورة إجمالية، أن الموقف العام الذي تعتنقه الأغلبية الساحقة من العرب الذين يطلب منهم «التحاور» الإعلامي مع إسرائيلي، هو الرفض. ومع ذلك فإن مكاتب المقاطعة نفسها تقع في إشكالات معقدة حين يطلب منها أن تصدر حكماً على ممثل سينمائي، أو على موسيقي، أو على كاتب - وغالباً ما تتعرض أحكامها في هذا النطاق لاختراق من هذه الدولة العربية أو تلك، في فترة ما أو فترة أخرى - مع أن قوانين مكاتب المقاطعة وقراراتها هي - على وجه الإجمال - مطاعة من الدول الأعضاء في الجامعة.

إن هذه الملاحظات ضرورية للإشارة إلى أنه من الصعب للغاية - أو بالأحرى مستحيل - الزعم أنه في الإمكان صوغ وصفة، أو قرار، ينطبق على كل الحالات، ومن الضروري اتباعه في كل زمان وفي كل مكان وعلى جميع المستويات. على أنه يتعين علينا أن نسارع إلى القول إن تحفظنا هذا لا يعني أبداً أن تظل الأمور سائبة، وأن تظل المقاييس فردية ومزاجية، بل على العكس تماماً. فلأنه من الصعب وضع صيغة قرار يلائم كل الحالات فلا بد إذن من إيجاد جهة مخولة تقدير الموقف في كل حالة من هذه الحالات، وإصدار القرار الذي تراه ملائماً.

ونحن ندرك أن مثل هذه الجهة - ومن البديهي أن تكون قيادة الإعلام الموحد في منظمة التحرير - سترتكب أخطاء في تقدير الموقف هذه المرة أو تلك، إلا إن هذه الأخطاء تظل في نطاق معقول، وهي أفضل من حالة التسيب التي يمكن أن تنشأ في حال تُرك الحبل على الغارب.

ينبع هذا الإجراء ببساطة من كوننا في حالة حرب مع إسرائيل، وأن هذه الحرب المحتدمة يسقط فيها شهداء كل يوم تقريباً، وأن أكثر من نصف شعبنا

منفي، ونصفه الآخر تحت قمع الاحتلال المباشر، والآلاف يقبعون في السجون. ولو لم تكن درجة التناقض مع العدو بهذا المستوى من الحالة الصدامية المحتدمة، المتمثلة في الكفاح المسلح، لكانت الدعوة إلى إنشاء مثل هذه الجهة المركزية لا مبرر لها.

لكن، وزيادة في محاولة الاقتراب من صورة أشمل، لنأخذ أحداثاً متنوعة، كلاً على حدة:

١. التحاور بين طلاب إسرائيليين وطلاب فلسطينيين في تلفزيون لندن:

إن الطالبين الجامعيين الفلسطينيين (طالبة وطالب) اللذين ذهبا إلى قبرص لمنازلة طالبين إسرائيليين في شأن المسألة الفلسطينية قد حققا في رأي كثير من المشاهدين انتصاراً ساحقاً في المجادلة على الطالبين الإسرائيليين اللذين مثلا حالة من السطحية العاجزة. لكن الذين شاهدوا البرنامج لاحظوا أيضاً أن الإطار الذي قدمت فيه المجادلة كان إطاراً يحمل على تأييد إسرائيل.

إن أغلبية الحالات التي جرت فيها مواجهات من هذا النوع في برامج إذاعية وتلفزيونية متعددة في أوروبا وأميركا كانت تنتهي لمصلحة الطرف العربي. وهذه النتيجة ليست غريبة، وكل من يعرف شيئاً عن وجهات النظر الإسرائيلية، والفنون الإعلامية يعرف عادة كم هي هشة في حالات النقاش.

ومع ذلك، فإن السبب الذي يحملنا على الدعوة إلى رفض هذا النوع من الترف لم يكن قط الخوف من نتيجة المبارزة الكلامية، أو الخشية من «صلابة» الفهلويات الإسرائيلية القابلة للكسر بسهولة، عند مواجهة فيها الحد الأدنى من الموضوعية.

السبب الأول هو أننا في حالة حرب مع هذا العدو، ومقاطعتنا له ليست نابعة من موقف وجداني، لكنها نابعة من طبيعة المواجهة التي نعيشها ضده، وهذه المقاطعة هي، في حد ذاتها، وجهة نظر وموقف.

إننا ندرك أن كسب الرأي العام العالمي - في هذه المرحلة على الأقل - لا يقدم ولا يؤخر مثل هذه المبارزات الكلامية. وعلى العكس تماماً، فإن أجهزة الإعلام البورجوازية تستخدم مثل تلك المبارزات للإمعان في لعبتها التي تحقق لها في نهاية التحليل سطوة أشد على عقول جمهورها.

إن «بي بي سي» لندن، التي ذهب بها «تسامحها» إلى حد فتح الفرصة أمام طالبين عربيين كي ينتصرا في مبارزة كلامية على طالبين إسرائيليين، قبل حادث الهجوم على مطار اللد بـ ٢٤ ساعة فقط، تعمدت طوال الأسبوعين اللاحقين رفض تمرير عبارة واحدة لمصلحة الفلسطينيين في كل نشراتها الإخبارية، إلى حد اضطرت معه إلى تزوير تصريحات وبيانات فلسطينية واجتزائها كي تجندها في خدمة حملتها العنصرية.

ولدينا كل الحق للاعتقاد أن تلك المبارزة الكلامية قد خدمت بصورة لا مثيل لها هذا المنهج المنحاز. ومن المؤكد أن مثل هذا العمل ليس نتيجة مؤامرة شيطانية أو تخطيط سري، لكنه نتاج منطقي للبنية السياسية والأيديولوجيا التي تحرك أجهزة إعلام من هذا الطراز.

إننا بصورة إجمالية، وعلى الرغم من كل تجاربنا، لم نستوعب بعد مدى انحياز وسائل الإعلام البورجوازية إلى الحركة الصهيونية التي تراها كجزء حيوي من منطقها وتطلعاتها. وحسن ظن كثير منا بكمية المظاهر الديمقراطية الحرة وجدواها في وسائل الإعلام هذه، وطابع «البرلمانية» و«الحوار» الذي

تمنحه لنفسها هما في الواقع نتيجة مدى تغلغل سطوة هذه الوسائل الإعلامية في عقول بعضنا.

إنني أجرؤ على القول، من خبرة مادية وواقعية، إن هدر مئات الساعات مع آلاف من الصحافيين والإذاعيين الأجانب، خلال السنوات الماضية، قد أدى إلى نتائج لا تكاد تذكر. والشيء الوحيد الفعال هو حجم العمل المسلح والعمل السياسي في أرض المعركة ذاتها، وليست هذه الملاحظة بعيدة عن موضوعنا، إذ إن مقابلة كل صحافي وكل إذاعي هي في الواقع حلقة من الجدل العنيف، هي - لو شئنا - شكل من أشكال المبارزات الكلامية. فالأحرى أن يقوم هؤلاء الإعلاميون بفتح مسرحهم أمام تمثيلية بين طلبة عرب وطلبة إسرائيليين. فذلك مشهد ليس عديم النفع فقط، بل ضار بالنسبة إلينا أيضاً.

إن مقاطعة العدو، ورفض حوار الإقناع معه من خلال المبارزات الكلامية، هو في حد ذاته موقف. هو وجهة نظر. هو شكل من أشكال الصدام.

ومع ذلك، فإن هذا الشكل الإعلامي (أي الحوار الكلامي مع العدو) هو شكل واحد فقط بين عدد كبير من الأشكال الإعلامية التي يمكن أن نستخدمها في الغرب، شرط أن يظل هذا الاستخدام مشدوداً إلى الحقيقة الجوهرية التالية: إن تغيير ميزان القوى الإعلامي في الغرب لا يحدث إلا في ميدان القتال.

إذا استوعبنا هذه الحقيقة استيعاباً عميقاً وجيداً، صار بوسعنا معرفة ما هو أصح إزاء مختلف الأشكال الإعلامية التي يتعين علينا انتهاجها: إن أي شبكة تلفزيونية ليست مستعدة لإعطاء أي فلسطيني، في حال سكون الثورة، دقيقة واحدة ليعبر فيها عن رأيه، لكن هذه الشبكات ترغَم إرغاماً على فتح شبكاتها أمام صوت المقاومة حين يصبح الحجم القتالي والسياسي لهذه المقاومة من الكبر

بحيث يدخل، أو يمس، الإطار اليومي لحياة الناس في الغرب. وعندها لا نعود في حاجة إلى تقديم مشهد مسل من مشاهد المبارزات الكلامية، مع عدونا المنصرف إلى قتل شعبنا واستعباده، أمام أميركي أو سويدي أو ألماني يتعشى «الهوت – دوغ» أمام شاشة التلفزيون، ولا يختلف الأمر عنده إنْ ذهب العرب إلى الصحراء أو ذهبوا إلى جهنم، مهما تكن قدرة المجادل العربي على الحذلقة!

إن عملنا الإعلامي في الغرب يجب أن يستند إلى الأصدقاء، إلى الحركة الثورية في البورجوازيات الغربية، ولا يمكن أن يتكون رأي عام عالمي يقف إلى جانبنا من دون جهد هذه القوى اليسارية، وتبنيها القضية، وبوسع هؤلاء الأصدقاء أن يقرروا عند ذاك، في ضوء الواقع الذي يعيشونه في مكان معين وزمان معين، الأشكال الأفضل للمعركة الإعلامية.

الإعلام معركة – هكذا يقول لينين – وبالنسبة إلينا فإن معركتنا الإعلامية لا تحقق انتصاراً إذا ما جرى خوضها من خلال المبارزة الكلامية مع العدو أمام رأي عام منحاز في مجمله، وعلى شبكات إذاعية وتلفزيونية تقف جوهرياً ضد قضايانا.

إن الجلوس مع العدو – حتى في استديو تلفزيوني – هو خطأ أساسي في المعركة، وكذلك فإنه من الخطأ اعتبار هذه المسألة مسألة شكلية.

إننا في حالة حرب، وهي بالنسبة إلى الفلسطينيين على الأقل مسألة حياة أو موت، ولا بد من التزام جمهرة الشعب الفلسطيني الشروط التي تستوجبها حالة حرب من هذا الطراز.

٢. قضية البروفسور فنلي وقضية المرجع الطبي:

لعل الأستاذ المذكور ظلم في هذه الحملة، إذ قيل منذ فترة طويلة إنه صديق

للعرب، وإن المقطع «الصهيوني» الذي ورد في كتاب كان قد اختاره كمقرر لصف من صفوف كلية بيروت للبنات، لم يكن مقصوداً. ومهما يكن الأمر، وإذا كان انطباعي صحيحاً، فإنني شعرت طوال تطورات هذه القضية بأن المسألة مفتعلة - لا لأن الأستاذ الأميركي المذكور صديق للعرب، أو ليس صديقاً لهم، لكن لأن المقطع الذي أثار كل تلك الضجة هو مقطع سخيف، وتدريسه يجري في صفوف عليا.

إنني لا أرى سبباً يمنع الصفوف العليا من الاطلاع على تفكير العدو، بل لا أرى سبباً يمنع من أن يكون هذا الاطلاع إجبارياً. لو كان هذا المقطع، أو أي مرجع صهيوني، قد جرى تدريسه خلسة في صف ابتدائي، كشكل من أشكال غزو العقول البريئة العزلاء لأطفال غير قادرين على خوض جدل ضد ذلك الغزو، فإن الأمر يصبح جريمة وطنية إذن.

لكنني لا أستطيع أن أفهم كيف نتردد حتى الآن في الاطلاع، وفي السماح بالاطلاع، على مصادر وأشكال فكر العدو.

هل كان البروفسور فنلي «يهرّب» مادة ممنوعة إلى عقول عزلاء؟ إنني لا أعتقد ذلك، ولم أقتنع بحجج الذين حاولوا الإيحاء بهذا. كل ما هنالك أن مقطعاً كتبه مؤرخ متعصب، نصف أعمى، يشكو من سذاجة فكرية مفرطة، قد جعل يمر من أمام أعين طلبة من المفترض أن يكونوا متقدمين.

والشيء نفسه - تقريباً - يقال عن المرجع الطبي الموجود في مكتبة الجامعة الأميركية (والواقع أن مكتبة الجامعة الأميركية ملأى بالكتب التي تعكس فكراً صهيونياً وإسرائيلياً على صعيد الأدب والاجتماع والاقتصاد).

على أن ذلك كله يدل على شيء مهم، يمكن التوصل إليه من خلال طرح

التساؤل التالي: لماذا نخاف من مثل هذه الأمور؟ وهل من المفترض أن نلغي حقنا (وواجبنا) في الاطلاع على الإنجازات الفكرية والعلمية لأفراد العدو، والاستفادة منها أيضاً؟

إن ما يكمن وراء هذا التساؤل هو قناعتنا بأن مناهج التربية والتعليم في بلادنا ليست في مستوى القدرة على معالجة هذا الموضوع جذرياً. ولو توفرت عندنا القناعة بأن التنشئة الوطنية في مدارسنا مبنية على أسس علمية وراسخة وصحية وعصرية، لما كان المقطع الساذج في برنامج «فنلي» يخيفنا، ولما كانت رؤيتنا لمرجع طبي من إنتاج عالم إسرائيلي في مكتبة الجامعة تهز ثقتنا بقدرة طلابنا الجامعيين على معرفة الفارق بين هذا المرجع، وبين استمرار معركة التحرر الوطني ضد العدو الإسرائيلي.

إن برنامجاً للتنشئة الوطنية قائماً على البحوث العلمية والحقائق التاريخية، والتحليلات السليمة، يضع طلابنا وهم في صفوفهم الابتدائية والثانوية في صلب معارك أمتهم ومصالحها، هو الذي يجعل معالجتنا لمثل هذه الموضوعات تصبح معالجة صحيحة. وفوق تأسيس وطني من هذا النوع يصبح من واجبنا أن نوفر لطلابنا في دراساتهم العليا كل شيء يحدث في إسرائيل، صحافة وكتباً وإنجازات.

وطبعاً، فإن تربية وطنية من هذا الطراز لن تمنع من وجود أستاذ أجنبي منحاز، ما زال مصراً على غسل يديه الملطختين بدماء الخطيئة اللاسامية بجلود العرب، أو متعصب ديني محشو بالخرافات السياسية - وأنا أشك في وجود طريقة قادرة على استئصال مثل هذا النوع من البشر - إلا إنه من المؤكد عندئذ أن الضرر الذي يستطيع مثل هذا الأستاذ، الأجنبي أو العربي، تسبيبه للطلاب يكون محصوراً ومحدوداً وغير ذي أهمية.

إن التناقض الذي لا يحتاج إلى شرح، والذي نعيشه كل يوم فيما يتعلق بهذه المسألة، يدل على الأساليب الشكلية التي يقوم بها معظم الأنظمة العربية لمعالجة مشكلة مهمة من هذا الطراز. وفي الوقت الذي تمتلئ كل صحف الغرب، تقريباً، بامتداح إسرائيل وشتم العرب، وتدخل إلى أغلبية أسواقنا بلا رقابة، وتشكل غزواً إعلامياً عنصرياً مستمراً ويومياً، نرى أن الحملة على كتب موضوعة بين أيدي جامعيين هي التي تثير الجدل!

على أنه يجب التشديد على أننا حين نرفض إلغاء حقنا (وواجبنا) في الاطلاع على إنجازات العدو وفكره، فإننا - مرة أخرى - لا ندعو إلى التسيب باسم الحرية المزيفة، أو فتح أبواب الغزو الإعلامي للعدو على مصراعيه، أو شد أزره بحربه النفسية ضد جماهيرنا، وترك الحقن اليومية لفرض ثقافة الاستسلام والاستخذاء تنغرس في أدمغة شعبنا من دون حساب.. كلا، إن علينا أن نعي حالة الحرب التي نعيشها، والأساليب التي يستخدمها العدو على جميع المستويات، والتصرف وفق القوانين التي تعطينا حق الدفاع عن أنفسنا وعن جماهيرنا، وفي طليعة هذه الحقوق الحيلولة دون وصول سموم العدو إلى عقول جماهيرنا، واستخدام الوسائل الكفيلة لا لبناء مصفاة فعالة في هذا المجال فقط، بل أيضاً لردع كل المحاولات الخبيثة التي لا تتعب من استخدام الحديث عن «الحريات» لفتح الباب أمام حملات العدو.

وجوهر الحل الإيجابي هو «ردكلة» الجماهير - تعميم ثقافة وطنية علمية - أي المضي بالثورة إلى الأمام في الدرجة الأولى.

شؤون فلسطينية، العدد ١٢ (آب/أغسطس ١٩٧٢)



الدانمرك: دراسة في تجربة إعلامية

إن النموذج الإعلامي التالي معروض هنا بصفته تجربة للدراسة، ولاستخلاص قوانين وقواعد إعلامية في معركتنا المركبة إزاء ما يوصف، اختصاراً (وأحياناً تشويهاً فظاً)، بأنه «الرأي العام العالمي». ولعلنا لسنا في حاجة إلى إعادة التذكير بأن فهمنا «للرأي العام العالمي»، ولدور الإعلام الذي على المقاومة الفلسطينية أن تسلكه، هو فهم نابع من تصور سياسي مكتوب ومعلن لطبيعة المعركة التي نخوضها، وصفتها المحلية والأممية، وطبيعة القوى المعادية التي تواجهنا، وبالتالي تقسيم ما يسمى تبسيطاً أنه «رأي عام عالمي» إلى دول متقدمة ودول متخلفة، وإلى طبقات ذات مصالح في كل منها، وفيما بينها. ونتيجة ذلك توجه الإعلام إلى القوى المرتبطة مصلحياً بانتصار الثورة. على أن أهمية النموذج التالي هو كونه يدخل إلى تفاصيل هذه التعميمات، ويحاول استكشافها بالتجربة، وبالتالي يضع مقياساً للإجابة عن أسئلة من طراز: إلى أي مدى يستطيع «حوار الإقناع» أن يصل في الأوساط الليبرالية، وعلى أي أساس يعتمد تطوره، وما هي إمكانات نجاحه الجزئي، على الأقل، في توضيح التناقضات الثانوية الكامنة في صفوف مثقفي الطبقات الوسطى في أوروبا الغربية إزاء «قضية الشرق الأوسط».

والنموذج التالي هو «قصة» بسيطة، وقد جرى اختيارها بالذات بسبب بساطتها: فقد قامت دار نشر دانمركية مستقلة بنشر كتاب عن «أطفال إسرائيل»، في سلسلة دأبت في نشرها عن أطفال العالم. وبما أن الكتاب هذا يشكل نموذجاً للتثقيف الصهيوني غير المباشر، الناتج من إيمان غير ممتحن بمعطيات الثقافة السائدة، فقد قامت «لجنة الإعلام المركزية» في ج.ش.ت.ف. بمحاولة لإقناع دار النشر التي أصدرته بسحبه من الأسواق. والقصة التي نحن بصددها هي مجرد تفاصيل هذه المحاولة، لأنها تعكس في الواقع القوانين والقواعد التي تحكم مثل هذه الحالة، وهي قوانين وقواعد من المهم معرفتها ومعرفة آلية عملها، ونقاط ضعفها ومقاتلها.

لقد أكدنا اختيار دار النشر الدانمركية المشار إليها، والكتاب المشار إليه، لأنهما يمثلان «حالة عادية» بمعنى: أن دار النشر هذه ليست صهيونية، ومن المفترض أنها لا تخضع لضغط صهيوني مباشر، وأن الدانمرك دولة يعاني مثقفوها وطبقاتها الوسطى أقل من أي دولة أوروبية أخرى جراء عقدة اللاسامية (وهي ضاغط إعلامي ثقيل)، وأن نشاط دار النشر المشار إليها موجه من وسط ليبرالي، نحو المدارس التي يفترض أن تكون المواد التي تعتمد عليها ممتحنة من «الرأي العام» الحريص على «نظام تعليمي حر ونظيف». نحن إذن أمام حالة نموذجية، تمثل، من جهة، الحد الأدنى من العراقيل التي يتوقع الإعلام الفلسطيني أن يواجهها حين يتوجه إلى الرأي العام الأوروبي التقليدي (المتوسط)، وتمثل، من جهة أخرى، الحد الأعلى من النتائج التي على الإعلام الفلسطيني أن يتوقعها من «حوار إقناع» عقلاني مع هذا الرأي العام الأوروبي في مستواه التقليدي (المتوسط). فما هي الحصيلة؟ إن دار النشر المسماة: «Laererforeningernes

Materialeudvalg» والتي سنرمز إليها في هذا المقال بحرفي ل.م. مختصة بنشر كتب للأطفال، توزع على مكتبات المدارس الابتدائية بصورة خاصة، وتُعتمد كمادة تعليمية. وقد نشرت كتاب «الأطفال في إسرائيل»، وهو موجه في الغالب إلى الأطفال الدانمركيين (والسكندنافيين إجمالاً) الذين تتراوح أعمارهم بين ثمانية وعشرة أعوام. وعند اطلاع لجنة الإعلام المركزية في ج.ش.ت.ف. على الكتاب، وجهت الرسالة التالية إلى ل.م. في أول شباط/فبراير ١٩٧١:

وقعت بين أيدينا نسخة من كتابكم «الأطفال في إسرائيل»، الذي كتبه «إنغار وكيلد فرنكيلد» ونشرتموه عام ١٩٦٤، ثم عام ١٩٦٧، وفهمنا أنه أعيد توزيعه مؤخراً على نطاق واسع في المدارس الابتدائية في الدانمرك وبلدان إسكندنافية أخرى. إن قراءتنا لهذا الكتاب، المحرض على العنصرية والكراهية، والذي هو وجه آخر من وجوه فاشية عرقية يجري بعثها في العقول البريئة العزلاء لأطفال بلادكم، ضد الأطفال العرب، هي التي دفعتنا للكتابة لكم، طالبين منكم سحب الكتاب، والتخلي عنه، والكف عن المشاركة في عملية غسل الدماغ البشعة التي تستهدف أطفالكم، ضد أطفال شعبنا، وبالتالي شعبنا كله.

إن «الأمجاد» التي ساقها مؤلفا كتابكم لإسرائيل مبنية في مجموعها على احتقار لا يصدق للعرب، والصور التي نشرتموها للأطفال العرب لا يمكن أن توصف إلا بأنها اختيار منحاز قام به عقل مريض يجب معاقبته أو علاجه، فهي ليست صوراً مزورة فحسب،

بل هي تكريس للوجه المعاصر والكريه للاسامية، بمعنى التحريض على كراهية العرب.

إن كتابكم، من وجهة نظر سياسية وتربوية وأخلاقية، هو عار نسألكم العمل على إيقاف فعاليته في عقول أطفال بلادكم، واذا كان هذا يعني أننا نتهمكم بالمشاركة في حملة الكراهية، ضد جماهير شعبنا، فإننا لا نطلب منكم إيقاف هذه الحملة عن طريق سحب الكتاب والتخلي عنه، فقط، ولكن أيضاً «بالاعتذار علناً» عنه.

إن إسرائيل، كدولة عدوانية قامت بالقمع المسلح والإرهاب، وعلى جثث الآلاف من رجالنا، وكذلك أطفالنا، بحاجة إلى مثل هذه الحملة من التضليل لتغطية الجريمة التي ارتكبتها، ولا ريب أن هذه الحقيقة جديرة بلفت نظركم إلى الدور الذي تسهمون به في هذه التغطية، وهو دور أبشع ما فيه أنه موجه للأطفال الدانمركيين، في عملية غسل دماغ انتهازية ومنحطة.

ويهمنا - قبل أن نوزع هذه الرسالة على نطاق واسع، وفي كل مكان - أن نسمع وجهة نظركم، وقراركم بشأن هذا الكتاب المخجل.

وكان علينا أن ننتظر حتى منتصف آذار/مارس، لنتلقى من دار النشر (ل.م.) الرسالة التالية:

تلقينا رسالتكم المؤرخة في أول شباط [فبراير] ١٩٧١، وقد جرى تحويلها إلى لجنتنا الرئيسية لأنها تحتوي نقداً صارماً وأساسياً

ضد أحد الكتب التي قمنا بنشرها، وقد طلبنا من اللجنة أن تناقش المسألة. وبالطبع، فنحن مدركون لتوتر الموقف في الشرق الأوسط بين الإسرائيليين والعرب، ولكننا لا نعتقد بأن ذلك يجب أن يمنعنا من نشر كتب تصف الظروف في تلك المنطقة.

إن الكتاب الذي تنتقدونه هو واحد من سلسلة تحتوي على ١٢ كتاباً، وجميعها تصف حياة طفلين في بلد أجنبي، وعادة يكون هذان الطفلان شقيقين. وهكذا فإننا حين ننشر كتاباً عن الأطفال في إسرائيل فإنه من غير الممكن اجتناب كون الطفلين الإسرائيليين يصبحان موضوعاً رئيسياً، ومع ذلك فإن المؤلفين قد وضعا نصب أعينهما وصف أوضاع الأطفال العرب في البلاد، وذلك بالإشارة إليهم عدة مرات.

لقد درسنا الكتاب باعتناء، ولم نجد أنه يحتوي بصورة مباشرة على معلومات خاطئة، ولكن إذا كان هنالك خطأ، فإننا نكون شاكرين لو جرى إعلامنا بمثل تلك الأخطاء الحقيقية.

وفي سبيل الحصول على صورة أفضل وأوسع، بالنسبة للأوضاع في المنطقة، فإننا نرحب بأية إشارة إلى مؤلف يكون قادراً على كتابة كتاب جديد في السلسلة حول الأطفال العرب في مخيمات اللاجئين. إن كتاباً من هذا النوع سيكون مفيداً جداً، ونحن نرغب جداً في نشر كتاب عن الأطفال اللاجئين بمناسبة السنة العالمية للاجئين. وبما أننا لا نعرف مثل هذا المؤلف، فإننا نرغب في الحصول على اقتراح من طرفكم، وربما تستطيعون تقديم كتاب مترجم، ومهما يكن فإننا

نطلب أن يكون تناول الموضوع في كتاب مثل هذا موضوعياً قدر الإمكان. وإلى جانب هذا، ونتيجة طلبكم، فإن اللجنة قد قررت القيام بمراجعة نقدية للكتب الـ١٢، وذلك، من جهة أولى، لحذف الموضوعات القديمة، ومن جهة أخرى لحذف المعلومات الخاطئة.

وقد اختيرت لجنة فرعية لمراجعة الكتب الـ١٢ بدقة، مرة بعد مرة، وإثر ذلك سيتقرر فيما إذا كانت هذه الكتب سيعاد تحريرها، أو تسحب من التداول عند نفاد النسخ (؟!).

وبالنسبة لهذا الأمر، فإنه يسعدنا أن تشيروا إلى المقاطع التي تتضمن معلومات خاطئة في كتاب «الأطفال في إسرائيل»، وكذلك الصور.

ولم تكن هذه الرسالة غير متوقعة، فذلك هو الأسلوب التقليدي للتخلص من الحوار المباشر، لكن ما لم تشر إليه الرسالة، هو أن رسالة الجبهة التي قرئت في اجتماع اللجنة المشار إليها، قد أثارت لدى بعض عناصر اللجنة شعوراً بأن التناول العنصري ليس وقفاً على كتاب «الأطفال في إسرائيل»، بل يشمل كتباً أخرى في السلسلة، وهكذا جرى طرح الموضوع من جذوره: جدارة المؤلفين، وصدقهم، وكفاءاتهم كمعلمين. ومع ذلك، فإن لجنة الإعلام المركزية في ج.ش.ت.ف، دفعت بالحوار خطوة إلى الأمام، واستجابت لتحدي الرسالة التي بعثت بها دار النشر، وردت بالرسالة المطولة التالية:

وصلتنا رسالتكم المؤرخة في ٦ آذار [مارس] ١٩٧١ رداً على الرسالة التي بعثنا بها لكم في ١ شباط [فبراير] ١٩٧١ حول الكتاب الذي أصدرتموه بعنوان «الأطفال في إسرائيل»، ونحن إذ نشكركم على هذه الرسالة التي أبديتم بها اهتمامكم بالمسألة، فإننا نود أن نجيبكم على ما أثرتموه في رسالتكم وذلك بالنقاط التالية:

١- لقد قلتم أنكم لا تعتقدون أن حراجة الموقف في الشرق الأوسط ينبغي أن تمنعكم من إصدار كتب تصف الظروف في المنطقة، وقد استغربنا جداً هذه الملاحظة لأنها خارجة كلياً عن الموضوع، ولم يرد في رسالتنا إشارة يمكن أن يفهم منها ذلك، ونحن على العكس نعتقد أنه بسبب حراجة الموقف لا بد من نشر كتب تصف الظروف، واعتراضنا منصب على موضوعية تلك الكتب، وعلى مدى ما تقدمه من أي خدمة للسلام والحقيقة والعدل، وكتابكم يفعل العكس.

٢- يبدو من رسالتكم أنكم تتوقعون منا أن نكون على غاية الاكتفاء لأن مؤلفَي كتاب «الأطفال في إسرائيل» مرا عدة مرات على ذكر الأطفال العرب ووصف حالتهم، والواقع أن اعتراضنا منصب هنا بالضبط، إذ إن ذلك الذكر على وجه التحديد يمتلئ بالنظرة العنصرية والاستعلائية ولا يستهدف إلا التشويه، وإظهار تفوق الطفل الإسرائيلي بمقارنته بالطفل العربي، ولا شك تعلمون أن هذا النوع من التناول هو بقايا الثقافة الاستعمارية التي ينبغي لدار نشر تتعامل مع عقول الأطفال البريئة العمل على استبعادها.

٣- قلتم أنكم نظرتم في الكتاب **باعتناء** ولكنكم لم تروا أنه يحتوي على معلومات خاطئة **مباشرة** (هل يعني ذلك أنكم تعترفون بمعلومات خاطئة غير مباشرة، إن ذلك أشد خطراً، لأنه ينتهي إلى تضليل غير واع)، وطلبتم منا أن نشير إلى مثل تلك الأخطاء. سنفعل ذلك بسرور بالرغم من أننا نشعر بالأسف حقاً لكونكم لم تلحظوا مثل تلك الأخطاء بعد أن نظرتم في الكتاب **باعتناء**، ذلك أن مثل تلك الأخطاء أشد وضوحاً من أن تحتاج روايتها إلى عناية غير عادية، كما ستلاحظون:

- أولاً: لدينا الأمثلة التالية: ١- «فقط منذ ١٦ سنة أصبحت إسرائيل بلد اليهود، وطوال الوقت الذي امتد قبل ذلك كانت الأرض غير مزروعة، وكانت تتهدد الناس الذين جاؤوا للاستقرار فيها أخطار عديدة» (ص ٤-٥). ٢- «وعندما كان اليهود بعيدين عن **بلدهم**، فإنهم كانوا لا يسمعون لغتهم إلا في الكنيس» (ص ١٠). ٣- «وقد كنا نحلم طوال الوقت بأرض خصبة، وحقول قمح وبيارات برتقال، ولكن لم يكن ثمة إلا الغبار والرمال» (ص ١٤). إن هذه المقاطع، وكثيراً غيرها (نأمل أن تلاحظوها) تتجنب - بما يعتقد أنه براعة فائقة - ذكر اسم فلسطين والفلسطينيين، ومع أننا لا نعتقد أن هذا التجاهل يخدم «الموضوعية» التي تتحدثون عنها في رسالتكم، فإنه بوسعنا أن نلاحظ أيضاً النظرية الاستعمارية التي تقوم عليها الحركة الصهيونية، والتي تكررها بلا تعب، ولكن أيضاً بتعمد، بالرغم من أنف حقائق التاريخ، وهي أن فلسطين (التي تسمونها في ص ١٧

«إسرائيل» حتى قبل أن يطلق عليها هذا الاسم في ١٩٤٨!) كانت أرضاً غير مزروعة، مليئة بالرمل والخطر، وهي - كما تعلمون - نظرية استخدمها المستعمرون دائماً لتبرير استعباد الشعوب الأخرى واضطهادها. إن هذا تكررونه في ص ١٥ وص ١٦ وص ١٩ وص ٢٢، وهو يشكل القاعدة الكاذبة التي على أساسها يجري بذر الفكر الاستعماري الاستعلائي في عقول الناشئة، حيث يراد لكلمتي تقدم وتخلف أن تعنيا استعباداً وعبودية.

- ثانياً: ولدينا طراز آخر من الأمثلة: «إن العرب لا يحبوننا، ذلك أنهم يعتقدون أن الأرض التي أخذناها هي أرضهم» (ص ١٥). «إنهم العرب الذين قالوا أنهم سيأخذون الأرض منا.. قالوا إننا إذا حصلنا على أرضنا فإنهم سيهاجموننا، وفي اليوم التالي عبروا الحدود الجديدة.. ولكننا لحسن الحظ أرغمنا العرب على الخروج ...» (ص ١٧). «لماذا يوجد عرب في بلادنا؟... إن كثيراً من العرب الذين عاشوا في إسرائيل(؟) قد هربوا عندما اشتعلت الحرب» (ص ١٧).

هذه نماذج أخرى من التضليل الذي يشوه التاريخ. فحين يجيء الحديث عن حق الفلسطينيين تُستخدم كلمات مثل «يعتقدون» و«عبروا الحدود»، وحين يتحدث الإسرائيليون عن ذلك فالكلمات التي تستخدم هي «أرضنا» و«طردناهم خارج الحدود» و«هربوا». يجب على المرء أن يكون غائباً كلياً عن العصر كي لا يلحظ الانحياز والتضليل في هذه العبارات، أو على الأقل يجب أن يكون جاهلاً كلياً للموضوع الذي يكتب عنه، إنكم تقدمون شعبنا الذي عاش على

أرض فلسطين آلاف السنين، وامتزج تاريخه بها، وأنشأ فيها حضارات وثقافات، إنكم تقدمونه وكأنه مجموعة من العصابات تقتحمه من الخارج. إنكم تكتبون تاريخاً مذهلاً في بعده عن التاريخ!

- ثالثاً: إن نظرة الكتاب للعرب (بعد أن يحذف اسم الفلسطينيين من كتاب تثقيفي للأطفال يبحث جوهرياً في قضية فلسطين) هي نظرة عنصرية محضة، فهي ليست مبنية فقط على وجهة النظر الاستعمارية التقليدية التي تنظر للسكان التقليديين كبشر من المرتبة الثانية، ولكنها أيضاً تضع مقدرتهم على التطور موضع التساؤل، وتعطي للاستعمار الإسكاني، وهو أحط أشكال القهر والاستغلال، طابع الرسالة - «**علينا أن نحاول مساعدة العرب الذين يعيشون هنا، لأنهم لم يتعلموا قدر ما تعلمنا، واذا كانوا سيساعدوننا في زراعة الأرض فعلينا أولاً أن نعلمهم كيف يفعلون ذلك**» (ص ١٧). ويأخذ هذا الاستعلاء المبني على الاستغلال طابع الوقاحة حين يضع القيمة الإنسانية للعرب موضع التساؤل: «**إن الكثير من اليهود غير صبورين مع العرب، وهم يقولون: من غير المفيد تعليم العرب أي شيء، إنهم لا يستطيعون ولا يريدون أن يتعلموا، ولكن والد موسى لا يعتقد ذلك...**» (ص ٣٨) وبالطبع فإن القهر والاضطهاد والمجتمع العنصري، بعد ذلك، يصبح له تفسير طريف: «**إن بعض اليهود والعرب في إسرائيل لا يحبون بعضهم، الأطفال اليهود والأطفال العرب لا يذهبون إلى المدارس ذاتها**» (ص ١٧) إن هذه الحقيقة موجودة في جنوب إفريقيا، ولها

في قاموس الموضوعية اسم آخر، وإلا فما معنى: «**إن الأطفال العرب يركضون... وهم قذرون جداً**» (ص ٣٧)، وأنه «**في البيت العربي لا تشاهد الزوجة، فهي تبقى في المطبخ**» (ص ٣٧)، وطبعاً حين تمرّ فتاة يهودية في القرية «**تقترب منها طفلة عربية تتلمس ثوبها الجميل النظيف**» (ص ٣٩).

- رابعاً: ولو كان هناك حسن نية لدى المؤلفَين، لما اختارا عن قصد، في الصفحات ٢٠ و٢٣ و٢٤ و٢٦ و٣٨ صوراً «للعرب»، وهي كل الصور المنشورة عنهم في الكتاب، جرى اختيارها بدقة (ولا نعتقد بالصدفة) لتثبت تلك النظرية الاستعلائية، فهي ليست صوراً قديمة فحسب، ولكنها مأخوذة كلها من البادية، حيث لا علاقة للأمر بالقضية الفلسطينية، ولكن اختيارها جرى لعرض صورة مناقضة للصور التي نشرت عن إسرائيل، والتي - كعادة المستعمرين - تظهر تلك النظافة والصحة والبراءة والطهارة والحضارة المحاطة بالبرابرة وبخطر ارتداد الهمجية!

إننا لا نفهم، كيف أنه، في وجود طوفانات من الصور التي تمثل جميع أوجه الحياة في البلاد العربية، اضطر المؤلف في صفحة ٣٨ اختيار صور من كتب ويلفرد تسيغر عن الجزيرة العربية، لطفلين من جنوب اليمن، التقطت في وقت غير معروف، وبوضع مدهش وغير مألوف، ليوحي وكأنهما لطفلين عربيين من فلسطين!

ألا تلاحظون، حتى هنا، معنى الانحياز الذي أشرنا إليه؟

٤- ثمة تقليد حديث في بلادكم، يجيز للسلطة سحب الكتب

التي توصف بأنها كتب لاسامية، وأننا إذ نعتقد بأن هذا التقليد هو من الدروس المفيدة القليلة التي تعلمها الغرب في مآسي نصف القرن الماضي، فإننا نأسف كثيراً لأن هذا التقليد لم يعترف حتى الآن بأن «كراهية العرب» هي شكل جديد من اللاسامية. ولذلك فإن المبادرة الشجاعة، من قِبل الأفراد والمؤسسات، لها قيمة طلائعية تستحق الإعجاب، في هذا الصدد، إذا ما استطاعوا القيام بها.

لم يكن قصدنا من هذه الرسالة الدخول في مناقشة لكل ما ورد في الكتاب، إذ إن ذلك يفترض أن يكون واضحاً لديكم الآن. إن اهتمامنا بهذا الكتاب بالذات هو بالدرجة الأولى لكونه يهاجم عقولاً بريئة غير قادرة على الدفاع عن نفسها، ولا على إجراء اختبار للمعلومات التي يجري تلقينها لها، وذلك لإعدادها لتكون معادية للعرب بحكم العادة، وبمعزل عن الموضوعية.

إننا نتهم كاتبي هذا الكتاب بتعمد تشويه العرب والفلسطينيين، وتمجيد موجة استعمارية جاءت على بحر من الدم، وبنيت فوق جماجم جماهيرنا، وعاشت حتى الآن على القهر والاستعباد والاستغلال، وكانت نتيجتها مئات الألوف من اللاجئين الذين طردوا تحت إرهاب الصهيونية، والذين لم يذكر كتابكم عنهم حرفاً واحداً. لقد كان من المفروض أن يشرح الكتاب لأطفال بلادكم السبب الذي دفع اليهود للهجرة إلى فلسطين، إلا إنكم تجاهلتم ذلك، لأن مثل هذا السبب سيلفت نظر أطفالكم مبكراً إلى جوهر المشكلة، ويدين بالتالي طرازاً من التفكير الاستعماري المبني على العنصرية والاضطهاد قاد

أوروبا إلى سلسلة مذابح ضد اليهود، وما زال يُستخدم بجرأة متناهية، حتى الآن، في حملة الكراهية المضادة - هذه المرة - للعرب.

إن ما يجري هو أنكم تسهمون في غسل دماغ أطفالكم الأبرياء، بنفس النوع من الثقافة التي أنتجت على مدار التاريخ كل مآسي الإنسان سواء أكان هذا الإنسان يهودياً أو مسيحياً أو مسلماً. إن الحقيقة هي أنكم تخدمون، في هذا الكتاب، حلقة أولى من حلقات النفوذ الفكري الذي تمارسه العقلية الرجعية للحركة الصهيونية، ليس فقط عن طريق تشويه حقائق التاريخ (وهي أحد أعمدة سطوة الإعلام الإسرائيلي)، ولكن أيضاً عن طريق ترويج الفكر الاستعماري الذي - على همجيته وفاشستيته وقمعه - يعطي نفسه طابع الرسالة، ويروج منطق احتقار شعوب العالم الثالث.

إن هذا المنطق ينتظم كتابكم من أوله إلى آخره، ولو أعطي هذا الكتاب لشخص عنده الحد الأدنى من المعلومات عن قضية فلسطين، وعن أسلوب الدعاية الصهيوني، وكان حيادياً بالمعنى العلمي، لأظهر لكم ببساطة الأعمدة الأربعة التي يقوم عليها كتابكم: ١- التضليل والتشويه التاريخي. ٢- التأكيد على التفوق الإسرائيلي. ٣- زرع فكرة «الإنسان من الدرجة الثانية» بما يخص العرب. ٤- إظهار البنية العسكرية للمجتمع الإسرائيلي بصبغة مجتمع غزو وكأنها مسألة «دفاعية» ناتجة عن ذلك الصدام بين «التقدم» و«البربرية»! وفي سبيل ذلك فالكتاب لا يستخدم أسلوباً بارعاً للتغرير بعقول الأطفال فحسب، بل يستنجد بالصور لتحقيق ذلك.

إننا نكرر طلبنا منكم أن تسحبوا الكتاب من التداول من بين أيدي أطفالكم، فالآلام التي يسببها مثل هذا الكتاب، بصورة غير مباشرة، لأطفال شعبنا وشعبنا برمته، ولقضية العدل والسلام في العالم، يجب أن تحفزكم على سحبه.

٥- وبالطبع لدينا أسماء مؤسسات عربية يمكنكم الاتصال بها، وسؤالها عما إذا كانت ترغب في الإسهام بمشروعكم وكتابة كتاب أو ترشيح مَن يكتب كتاباً عن الأطفال الفلسطينيين، ونستطيع أن نضمن لكم موضوعية هذه المصادر (هذا الشرط الذي طلبتموه دون أن تطبقوه على كتابكم «الأطفال في إسرائيل»)، وبوسعكم طلب المشورة من «مركز الأبحاث الفلسطيني» ومن «رابطة ٥ حزيران» أو من «لجنة السيدات العربيات للإعلام» في بيروت.

٦- وبالإضافة لذلك نقترح عليكم تفحص إمكانيات نشر كتاب موضوعي عن «الأطفال العرب في إسرائيل»، أو ليكن اختياركم في المرة القادمة طفلين من اليهود الشرقيين في إسرائيل، لنقل الصورة الموضوعية.

وثمة أسماء كثيرة يمكنكم الاتصال بها لإسداء النصيحة لكم فيما يتعلق بكتب من هذا النوع، كثير منها - طالما أن الأمر يهمكم من هذه الزاوية - أسماء يهودية، تعرف اليهودية جيداً، وكذلك تعرف الصهيونية، وإسرائيل، والجرائم التي ارتكبت بحق شعب فلسطين. وبوسعكم سؤال موشيه منوحين أو قراءة مؤلفاته، وكذلك ألمر برغر، وعلى الطرف الآخر بوسعكم سؤال مكسيم رودنسون، أو

آنيا فرانكوس، وإذا شئتم الذهاب أبعد إلى اليسار فهناك ماير فلنر وموشيه ماخوفر وعكيفا أور. على أننا نؤكد لكم أن «الموضوعية» لا تعتنق ديناً خاصاً، ولا تحمل جواز سفر معيناً، ولكنها تشق طريقها حين يكون وراءها عقل جسور، وعلمي.

إننا نثق بقدرتكم على الاحتفاظ لمؤسستكم بصفتها التعليمية، والموضوعية. وننتظر منكم جواباً.

وهذه المرة تأخر جواب دار ل.م. للنشر إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١! في البدء قيل إن الرسالة لم تصلهم، وقد جرى إرسال رسالة أخرى باليد، وبعد انتظار طويل، جاء الرد:

نشكركم كثيراً على رسالتكم غير المؤرخة (؟) التي تسلمناها بواسطة (...) ويبدو أن الرسالة الأصلية قد ضاعت، لأننا لم نتسلمها إطلاقاً.

بعد استلامنا رسالتكم الأولى، قامت لجنة النشر التابعة لاتحاد المعلمين بتأليف لجنة عمل للقيام بدراسة لجميع كتبنا الـ١٢، بما في ذلك «الأطفال في إسرائيل». لقد درست لجنة العمل هذه رسالتيكم دراسة دقيقة، وناقشت جميع النقاط التي أثرتموها. وفي ٢٨ أيلول[سبتمبر] الماضي جرى تقديم النتائج التي توصلت إليها لجنة العمل إلى المكتب الرئيسي للجنة النشر، التي تلقت بدورها نسخة عن رسالتكم. وبعد مناقشة شاملة قرر المكتب أنه يجب

مراجعة وإعادة تحرير كتاب «الأطفال في إسرائيل» فور انتهاء بيع النسخ المطبوعة منه، وسنقوم الآن بإبلاغ المؤلفَين بضرورة الشروع بالمراجعة، بعد أن جرى إطلاعهما، بالطبع، على اعتراضاتكم. وما زلنا، بالإضافة لذلك، نرغب بنشر كتاب آخر عن الأطفال العرب، ونشكركم على المقترحات التي وردت في رسالتكم.

هذا كل شيء!

الكتاب لن يسحب، لكن سيجري بيعه، وبعد ذلك سيقوم المؤلفان نفسهما بمراجعته ليطبع مرة أخرى، والرسالة التي بعثت بها دار النشر لم تتطرق إلى الردّ على أي نقطة أثيرت في رسالة النقد التي بعثت بها الجبهة، ولم يُقَل ما هو الرأي الذي كان يعارض، وما هي نقاطه.

إذن هل كانت المسألة إضاعة وقت ليس إلا؟ ليس تماماً، لأن تفاعل نتائج ذلك كله كان يمضي قدماً على صعيد آخر، ويبدو أن سبب تأخر جواب دار ل.م. للنشر لم يكن بسبب ضياع مزعوم لرسالة الجبهة، لكن بسبب انفجار جزئي لمأزق داخل اللجنة التي جرى تكليفها مراجعة الكتاب، وهو مأزق لم يكن من الممكن حصاره، فانطلق إلى صحف ومجلات التعليم في الدانمرك، ومنها - ولو جزئياً - إلى الصحف الأخرى!

إن دار ل.م. للنشر هي دار تأخذ على عاتقها طبع مواد تعليمية ونشرها للمؤسسات والمدارس والمراكز التربوية في الدانمرك، وتتشكل لجنتها الرئيسية من ممثلين عن ١٧ منظمة تعليمية في البلاد، بالإضافة إلى ١٥ شخصاً يجري اختيارهم من المستقلين في ضوء كفاءاتهم التربوية. أما التمويل فإن المنظمات

التربوية الممثلة فيها، بالإضافة إلى وزارة الثقافة، توفر رأس المال، بينما تقوم اللجنة الرئيسية المشكلة من الـ٣٢ عضواً الذين ذكرناهم، بانتخاب أربعة أشخاص يشكلون مجلس إدارتها.

وعندما وصلت رسالة الجبهة الشعبية إلى مجلس الإدارة، جرى في اجتماع حضره عدد من اللجنة الرئيسية، انتخاب ما سمي لجنة عمل لمتابعة دراسة المسألة. وعلى الرغم من أن هذه اللجنة اتخذت قرارات متفقة تماماً مع رسالة الجبهة، وتستند إلى الحيثيات نفسها التي وردت في الرسالة، فإن هذه القرارات، حين وصلت إلى اللجنة الرئيسية، أُهملت كلياً، واتخذ ذلك القرار المجتزأ الذي عبرت عنه رسالة رئيس ل.م. إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

لكن شريط التطورات كان يتخذ سياقاً آخر. فلنتابعه:

في ٧ أيار/مايو ١٩٧١ ظهر في جريدة «بوليتيكن» مقال قصير كتبته سيدة تدعى آن ماري غليستروب، تساءلت فيه عن صحة المعلومات الواردة في كتاب «الأطفال في إسرائيل»، لكنها ركزت نقدها على هذا الكتاب بالذات: صوره والمعلومات المنحازة التي فيه. وربما كونها ناقدة كتب الأطفال في الجريدة المذكورة، فقد اعتبرت هذا الكتاب بالذات استثناء بين كتب السلسلة التي تصدرها دار ل.م.. وبعد يومين، شجع المقال هذا اثنين من المعلمين على توجيه رسالة إلى دار ل.م. للنشر، نقدا فيها الكتاب المذكور نقداً شديداً، وقد أشارت الرسالة إلى أن ما أورده المقال الذي كتبته السيدة غليستروب ليس كافياً. لكن هذا كله لم يكن سوى البداية. ففي مجلة اسمها «المدارس الشعبية» «فولك سكولن»، وهي مجلة خاصة بالشؤون التربوية، نُشرت رسالة مفتوحة من شخصين هما إلسا هامريك وكريس ميسل، كانا عضوين في لجنة العمل التي

شكلتها دار ل.م. للنشر، وأعضاء في الوقت نفسه بلجنتها الرئيسية، وقد كشفت هذه الرسالة المفتوحة، التي نشرت بتاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١، حقيقة ما جرى وراء الكواليس.

وجاء في الرسالة:

في شباط [فبراير] ١٩٧١، شكلت إدارة ل.م. لجنة عمل لمراجعة سلسلة الكتب التي أصدرتها عن أطفال البلاد الأجنبية، لتقرر فيما إذا كان المطلوب مراجعة أو سحب هذه الكتب، وقد جرى تشكيل هذه اللجنة في أعقاب مناقشة عن الدور الذي تلعبه هذه الكتب أثارتها رسالة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول كتاب «الأطفال في إسرائيل» تلقتها دار ل.م. للنشر.

بعد مراجعة كل كتب السلسلة المذكورة، أوصت لجنة العمل بضرورة سحب كل مجموعة كتب هذه السلسلة من الأسواق فوراً، وأن يجري شرح أسباب سحب هذه الكتب على صفحات المجلات التربوية، وذلك لفتح حوار حول المواد التعليمية المتعلقة بالعلاقات الدولية.

كان ثمة اقتراح لم يحز إلا على أصوات الأقلية، يقترح مواصلة بيع كتاب «إيسلندا» و«الأطفال في غرينلند» بينما تجري مناقشة خاصة لكتاب «الأطفال في إسرائيل». وقد استندت توصية الأكثرية بسحب الكتب المذكورة كلها، من الأسواق، على ما يلي:

١- إن نهج الكتب إزاء الشعوب الأخرى غير مرض، وجرى

تأكيد النقاط التالية: النقطة الرئيسية في هذه الكتب تستند إلى مواد قديمة، هنالك مقارنات مباشرة تنطلق من نظرة تقلل من قيمة التقاليد الأخرى على اعتبار أن أسلوب حياتنا نحن هو المثالي، في أمكنة كثيرة جرى تأكيد أن البلدان الفقيرة ليس بوسعها الحياة إلا بمساعدة البلدان الغنية، وقد نُظر إلى برامج الإعانة في هذه الدول الغنية نظرة تفاؤل مطلق، هناك تفسيرات سطحية ومضللة للأوضاع المتخلفة في العالم الفقير، هنالك إهمال مطلق لواقع الفروق الطبقية داخل ذلك العالم المتخلف، إن «الحياة العصرية» قدمت غالباً وكأنها جيدة في ذاتها، وقد عني بها دائماً الحياة الأوروبية.

٢- إلى جانب ذلك فقد رأت لجنة العمل، من الناحية التربوية العادية، عدة نقاط سلبية في هذه الكتب: الصور وكلام الصور غير مرضية، هنالك سوء تقدير للقارئ وذلك بتلقينه مباشرة دون ترك الفرصة له ليقرر موقفه. إن هذه الكتب مبنية بصورة غير علمية واختيار المعلومات يجعلها غير جديرة بأن تكون مصدراً موثوقاً، هنالك عدة كتب من هذه السلسلة تتضمن معلومات قديمة لا تستند إلى أي مصدر إحصائي، وفي حالة وجود أرقام فإنها لا تشير إلى الزمن الذي كانت فيه هذه الأرقام صحيحة.

وفي الاجتماع الذي عقد مع ممثلي دار ل.م. للنشر في ٢٨ أيلول [سبتمبر] ١٩٧١، جرى إقرار ما يلي: «إن الكتب من رقم ١ إلى رقم ٨ يجب سحبها فوراً من التداول»، أما السبب الذي ذكر فهو كون هذه الكتب أصبحت قديمة. أما الكتب من رقم ٩ إلى ١٢ (وهي من

غرينلند، ألاسكا، إيسلندا وإسرائيل) فسوف يستمر بيعها حتى تنفد، وعندها تجري مراجعتها أو إعادة تحريرها. ونحن، كأعضاء في لجنة العمل، نشعر بأن علينا الاحتجاج لكون قرار لجنة العمل بسحب جميع الكتب لم يجرِ اتباعه، ونأسف لأن ممثلي دار ل.م. أصروا على ربط موقفهم فقط بمسألة قِدم أو حداثة المعلومات الواردة في هذه الكتب وليس بما نراه أكثر أهمية، وهو النهج التعليمي والإنساني، على اعتبار أننا ندرك بأن هذا النهج يعرقل مستقبل التفاهم الدولي للطلبة. وإلى جانب ذلك فنحن نشعر بأن امتناع ل.م. عن سحب الكتب وأخذ أسبابنا في عين الاعتبار، قد حال دون نشوء حوار واسع النطاق حول مسألة العلاقات العالمية التي ينبغي توجيه طلابنا نحوها وفق الأساليب التربوية. إننا، نحن الاثنين، قد جرى انتخابنا كأعضاء في ل.م.، ونحن لا نمثل منظمة أو مجموعة معينة، ولذلك نتصرف بصورة شخصية، ونرى أنه طالما لن يكون بوسعنا الدفاع عن قرار ل.م. فإننا نعلن هنا رغبتنا بالانسحاب من اللجنة الرئيسية لدار النشر المذكورة.

في المجلة نفسها، العدد ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، نشر مقال يعلق على هذه الرسالة المفتوحة، ويقترح اعتبار هذه الرسالة بالذات مناسبة لبدء حوار علني بشأن أساليب التثقيف التضليلي في المدارس الدانمركية، هذه الأساليب التي تستخدم معلومات ومواقف عنصرية وغير واقعية عن الشعوب والبلاد الأجنبية. وأعاد المقال إثارة موضوع كتاب «الأطفال في إسرائيل»،

وأعلن أن الكتاب يجب سحبه من الأسواق فوراً لأنه مهين وعنصري. وتساءل المقال عما كان حدث لو أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لم توجه رسالة إلى ل.م. عن أسلوب التعليم الذي تتبعه، وهي الرسالة التي أدت إلى تشكيل لجنة العمل، وبالتالي اكتشاف الأخطاء الفادحة في تربية الطلاب على العنصرية والخطأ. وأشار المقال إلى أن لجنة العمل، في تقريرها عن كتاب «الأطفال في إسرائيل»، قد ذكرت تقريباً النقاط نفسها التي سبقتها رسالة ج.ش.ت.ف. إلى تأكيدها. وتساءل المقال عن غاية ل.م. من تشكيل لجنة عمل إذا لم يكن في نيتها في الأساس اتباع قرارها؟ وورد في المقال أنه في مناقشة جرت في ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٧١ في برنامج تعليمي في الراديو الدانمركي (التعليم مهمتنا) قال ممثل ل.م. مجيباً على سؤال عن إمكان سحب كتاب «الأطفال في إسرائيل» إذا ما رأت اللجنة أنه كتاب سيئ، فأكد أن قرار لجنة العمل شرعي، وأن الكتاب سيسحب إذا ما جرى إقرار ذلك ديمقراطياً. وجاء في المقال أن إحدى المشتركات في المناقشة في الراديو قالت: «ها قد مضت ثمانية شهور على اليوم الذي تلقت فيه ل.م. الرسالة من ج.ش.ت.ف. ولم يتخذ قرار بعد، وإننا نتساءل عما إذا كان الوقت نفسه قد مرّ، لو كانت الرسالة موجهة من جهة صهيونية».

وقد جرى فيما بعد طرد هذه السيدة من عملها في الراديو، بحجة أنها هاجمت السوق الأوروبية المشتركة في أحد برامجها للأطفال.

وفي العدد الذي صدر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١، نشرت مجلة «المربون الشبان» «يونغ باديغوغر» مقالاً جاء فيه أن كتاب «الأطفال في إسرائيل» كتاب منحاز، وخصوصاً الفصل الخاص عن الحرب المستند كلياً إلى أخطاء، وورد: «من الممكن جمع عدد كبير من المفردات، في هذا الكتاب، تتسم بالتمييز العنصري،

وتصبح هذه الحقيقة خطرة جداً كونها موجهة إلى عقول بريئة عزلاء». ومضى يتابع: «الاستنتاج هو أن على ل.م. أن تسحب الكتاب من الأسواق فوراً، وأن تبعث بالنسخ التي لم تبع بعد إلى المحرقة».

لكن دار ل.م. لم تصل إلى الاستنتاج نفسه، كما رأينا، واتخذت قراراً مغايراً.

وفي العدد الثاني (كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١) عادت المجلة ذاتها إلى الموضوع، فشنت هجوماً على ل.م. بسبب موقفها من هذه القضية، وجاء فيه:

«إن اللجنة الرئيسية لـ ل.م. اجتمعت في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٧١، وكان على رأس جدول أعمالها رسالة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عن كتاب «الأطفال في إسرائيل» الذي وصفته الجبهة بأنه عنصري ضد العرب داخل إسرائيل وخارجها، وقد جرى تشكيل لجنة عمل لدراسة هذه التهمة». وذكرت المجلة أن قرار لجنة العمل كان سحب جميع الكتب التي أصدرتها دار ل.م. من التداول فوراً، ثم عددت الأسباب التي استندت إليها اللجنة، مشددة على أهمية الحوار العلني الهادف من وراء هذا العمل في المجلات التربوية والتعليمية، لاستخلاص الدروس، ولمنع كتب أخرى مماثلة. وأوردت المجلة أنه في جلسة أيلول/سبتمبر حضر ١٩ عضواً فقط من أصل ٣٢، وصوت ٧ مع و٢ ضد القرار الذي أشير إليه سابقاً، بينما امتنع الآخرون من التصويت. وتابعت المجلة أنه «في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر انسحب العضوان اللذان كانا ضد القرار، وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر تبين أن كل الكتب التي أصدرتها دار ل.م. لا تزال في قيد البيع، وأنها لم تسحب». وانتهزت المجلة الفرصة لتوجه نقداً شديداً إلى أسلوب عمل دار ل. م. للنشر، و اقترحت نظاماً جديداً، طالبت المربين باتباعه بدلاً من النظام الخطأ القائم، والذي يجعل ارتكاب مثل تلك الأخطاء ميسوراً. وانتهت

المجلة إلى قرار بأن «المربين الشبان» لا يجدون أي مبرر لبقائهم ممثلين في اللجنة الرئيسية، ولذلك فإن ممثل منظمة المربين الشبان في ل.م. يعلن انسحابه الفوري منها.

وشرعت المجلة نفسها في نشر سلسلة من مقالات النقد ضد بعض الكتب التي أصدرتها الدار، وأن قراءة سريعة لهذه المقالات تظهر أن الأطفال العرب لم يكونوا وحدهم مادة التمييز العنصري في سلاسل الدار المذكورة، لكن أطفال العالم المتخلف كله! وفي ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٢ ظهر فجأة في مجلة «إكسترا بلادت»، وهي أكبر صحف الظهيرة في الدانمرك، مقال عنوانه العريض: «دار ل.م. للنشر، تنشر كتباً عنصرية». وأشار المقال في مطلعه إلى أن «المعلمين الشبان في الدانمرك يحتجون بشدة هذه الأيام على عملية التضليل العنصرية التي تتعرض لها عقول الأطفال العزلاء». وركز المقال على أن المعلمين يطالبون بضرورة سحب الكتاب الذي يتحدث عن أطفال إسرائيل فوراً من المكتبات، وأن إدارة ل.م. لم تكترث لهذه المطالب.

وقالت معلمة لكاتب المقال المذكور: «كنت أحاول تدريس الأطفال شيئاً عن الأطفال اليهود، حين رأيت في ذلك الكتاب شكلاً فاضحاً من أشكال العنصرية ضد العرب، وحملة كراهية ضدهم». وأضافت المعلمة أن امتناع ل.م. من سحب الكتاب، في رأيها، يعود إلى سببين رئيسيين: الأول هو اقتصادي، والثاني هو كون أحداث الكتاب تتعلق ببلاد بعيدة لا تعني الرأي العام، ولا يُهتم بها، من وجهة نظر دار النشر.

وقال معلم آخر لكاتب المقال إن الحملة العنصرية ضد العرب في الكتاب المذكور مثال واحد فقط للعقلية التي يجري فيها تناول شؤون العالم النامي.

وأورد المعلمان نماذج لكتب أطفال متعددة تدرَّس في مدارس الدانمرك عن الأطفال الإسرائيليين والعرب، تحتوي على حملة عنصرية ضد العرب. وقالت المعلمة المشار إليها: «إن واجبي كمربية أن أرفض وأقاوم محاولات زرع فكرة أن العرب بشر من الدرجة الثانية!»

وعلى الرغم من أن صمت ل.م. استمر وقتاً طويلاً، فإنه فجأة ظهر أول رد للدار في مقال نشر في جريدة «اكتويلت»، وهي ناطقة بلسان الاشتراكيين الديمقراطيين، كان عنوانه: «من الذي يقرر ماذا يجب أن تحتوي الكتب المدرسية الدانمركية؟»

وقال كاتب المقال «إن الجبهة الشعبية طالبت ل.م. بضرورة سحب كتاب "الأطفال في إسرائيل" من المدارس الدانمركية لأنه عنصري». وتابع أن اللجنة التعليمية البرلمانية قد طرحت على وزير التعليم الدانمركي سؤالاً يتعلق بموقف الحكومة الدانمركية من مثل هذه المطالب، وماذا يجب أن يفعل.

وطالبت اللجنة البرلمانية بمعرفة إمكانات وضع حد لكل أشكال الضغوط على ل.م. من جانب جماعات أو منظمات.

ونشرت المجلة على لسان مسؤول في ل.م. «أن ١٦ منظمة تعليمية قد قامت بمراجعة الكتاب المذكور، وأنها بعثت لـ ل.م. بآرائها ومقترحاتها التي سيجري في ضوئها إعادة تحرير الكتاب»، لكنه أكد أن الكتاب ليس عنصرياً.

وجاء في الجريدة: «أنه من الخطر الشديد الخضوع لآراء منظمات أجنبية عما يجب أن يكتب في الكتب المدرسية الدانمركية».

وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٧٢ ظهر مقال آخر في مجلة «الأطفال والشباب» التي تصدرها منظمة الفتيان الدانمركية، وهي من منظمات الدولة الاجتماعية، كتبته معلمة دانمركية تدعى ميني جوهانسون، عنوانه:

«الفلسطينيون مضطهدون في الكتب التعليمية الدانمركية». وأعاد المقال طرح الموضوع من أساسه، وأشارت كاتبته إلى الكمية غير العادية من الكتب والمجلات التي تهدف لا إلى تبرير السيطرة الصهيونية على فلسطين فقط، بل إلى محو اسم «الفلسطينيين» أيضاً من التاريخ. ووجه المقال نقداً لأسلوب التعليم حين يتطرق إلى القضية الفلسطينية، متحدثاً بإسهاب عن أسطورة «تحويل الصحراء إلى جنات» وأساطير أخرى من هذا الطراز هدفها بناء قيم مزيفة ومنحرفة عند الأطفال. وكشفت الكاتبة عن كتب أخرى، موجهة إلى الأطفال والفتيان في المدارس الدانمركية، عن إسرائيل، تدور كلها حول المحاور نفسها التي يتناولها كتاب «الأطفال في إسرائيل»، وتشترك كلها في مستوى من التضليل والتزوير لا يجوز تجاهله بعد.

القضية ما زالت تتطور، ويبدو أن دار النشر أصبحت الآن في الزاوية، وحتى محاولاتها لإثارة المسألة برلمانياً لم تنجح، لأن عدداً من أعضاء اللجنة البرلمانية للتعليم اكتشفوا سلفاً أنه لن يكون بوسعهم الدفاع عن مثل هذا الكتاب. طبعاً، نحن ندرك أن معجزة ما لن تحدث، وأن أساليب التعليم المنحازة، التي تعبر عن مصالح الطبقة السائدة، لن يجري تغييرها بالإقناع، لكن تجربة من هذا النوع تطرح كمية غير محدودة من الدروس والقواعد التي تخدم في إرساء خطط عمل في المستقبل.

ولن نقوم ها هنا بمحاولة لتلخيص هذه الدروس، لكن يهمنا الإشارة، بالدرجة الأولى، إلى أنه حين تتبلور معركة ما على صعيد الإعلام، فإنها تأخذ على الفور شكل المواجهة بين يمين ويسار في المجتمع الذي تجري فيه، وتتوزع المهمات والمواقف بحسب المصالح على الفور، وهذا يعني أنه لا يمكن ربح

معركة إعلامية إذا لم يكن من المخطط لها في الأساس زج العناصر اليسارية في البلد المعني وسطها، وتركها بصورة كاملة، تقريباً، لتحفر مجراها داخل التناقضات القائمة في ذلك المجتمع، وليس فوقها، وبمعزل عنها.

ونحن نرى، على الفور، أن أي قضية إعلامية عربية (على غرار كل القضايا النضالية) يمكن أن تتبلور بالتدريج كقضية قائمة وحارة وسط المجتمع الأوروبي الذي تثار فيه ومرتبطة بالمسائل التي يعيشها يومياً، وليست قضية هامشية من المفترض أن يتخذ إزاءها موقفاً أخلاقياً لا يتعلق مباشرة بمصالحه. وقد رأينا كيف أن قضية كتاب «الأطفال في إسرائيل» لم تعد مسألة موقف من الصهيونية أو من العرب فقط، بل أصبحت أيضاً جزءاً من معركة ضد هيمنة القوى الرجعية وبنيتها الثقافية والتعليمية، داخل الدانمرك، وبينها وبين دول العالم النامي.

ولهذا فإن معركة من هذا النوع تحتاج إلى تفجير بادئ ذي بدء، ثم تحتاج متابعتها إلى ربطها بمصالح وآراء ومواقف القوى اليسارية في المجتمع الذي تثار فيه، وبأفضل ما فيه من قيم. ولعل هذه المهمة ليست مهمة لجان دعم القضايا العربية فحسب، بل تدخل أيضاً في صلب مهمات القوى التقدمية المرتبطة بمسائل النضال السياسي في مجتمعها.

إن النموذج الإعلامي الذي عرضناه بتفصيل قد يبدو، أول وهلة، كأنه غير مهم وغير أساسي، غير أنه يشكل في رأينا مثالاً يمكّن من استخلاص جملة قواعد وقوانين لا غنى عنها.

شؤون فلسطينية، العدد ٩ (أيار/مايو ١٩٧٢)

مؤسسة غسان كنفاني الثقافية
منشورات الرمال